Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: المالية الدولية

بعنوان:

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبة: زير مي نعيمــة

لجنة المناقشة:

أ.د. بوثلجة عبدالناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د بن منصور عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. بلعربي عبدالقادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2015-2016

شكر و عرفان

الشكر كل الشكر لله عز وجل، على أن وفّقني وأمدّني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع،

الشكر الى أمي... التي تحملت عناء تعليمي طيلة هذه السنوات،

شكري وتقديري واحترمي الكبير إلى أستاذي الدكتور بن بوزيان محمد على توجيهاته القيّمة واهتمامه، طيلة إشرافه على إعداد هذه المذكرة،

الشكر موصول الى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة،

كما أشكر كل من:

عمال المكتبة لجامعتي كل من تلمسان وبشار على حسن تعاونهم،

عمال الديوان الوطني للإحصائيات،

عمال المركز الوطني للإعلام التابع للجمارك الجزائرية،

عمال وزارة المالية،

عمال وزارة التجارة،

الشكر، ثمّ الشكر الجزيل لكل من ساهموا في إنجاز هذا العمل، من قريب أو من بعيد، ولم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم.

الباحثة

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى روح أبي الغالية ... الذي كان له الفضل في رسم هذه الخطوات منذ وقت مبكر في حياتي...

إلى أمي، حفظها الله، أعزّ إنسان على أرض الوجود، التي وقفت ولاتزال واقفة لتراني في أعلى المراتب وكان لها الفضل الكبير في هذا العمل المتواضع، بدعواتها وتشجيعاتها..

إلى مثلي الأعلى في الحياة .....أخواي،

إهداء خاص الى سندي في الحياة .....أخواتي،

إلى جميع أفراد عائلتي، صغيرا وكبيرا....

إلى كل أصدقائي وزملائي،....

إلى كل من علمني حرفا من الابتدائي الى ما بعد التدرج....

إلى كل من كل من ساهم في انجاز هذا البحث.....

كل طالب علم وباحث بنية طيبة.....

الى كل متصفّح لهذه الرسالة..

الباحثة

فهرس المحتويات **الصفحة**

الإهداء
الشكر
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والأشكال
المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الاطار النظري والفكري للتجارة الدولية

مقدمة الفصل 8
I. مفاهيم حول التجارة الدولية وأساسياتها 9
I-1 **التجارة الدولية وأهميتها** 9
I-1-1 تعريف التجارة الدولية 9
I-1-2 أهمية التجارة الدولية ومجالاتها 11
I-2 **أسباب قيام التجارة الدولية والعوامل المؤثرة فيها** 13
I-2-2 أسباب قيام التجارة الدولية 13
I-2-2 العوامل المؤثرة في التجارة الدولية 14
I-2-3 مظاهر التجارة الحديثة 15
I-3 **معدلات التبادل الدولي في الدول النامية** 17
I - 3 - 1 المعدلات والنسب الخاصة بقياس الأهمية النسبية للتجارة الدولية 17
I - 3 - 2 التبادل التجاري في الدول النامية 23
II. **النظريات المفسرة للتجارة الخارجية** 26
II-1 النظرية التقليدية الكلاسيكية 26
II-1-1 نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث *Absolut advantage theory* 26
II-1-2 نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو *Comparative Advantage Theory* 28
II-1- 3 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (الطلب المتبادل ومعدل التبادل الدولي) 33
II-1- 4 نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم 35
II-2 النظرية النيو كلاسيكية 36
II- 2-1 نظرية هكشر–أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج) 36
II- 2-2 لغز ليونتيف فاسيلي 38

II -3 بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الدولية 40
II- 3-1 نظرية "استيفان ليندر" للتجارة الدولية 40
II- 3-2 نموذج الفجوة التكنولوجية 42
II–3–3 نموذج دورة حياة المنتوج 43
II- 3- 4 التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية 46
II- 3-5 تكاليف النقل والتجارة 47
II- 3-6 نظرية رأس المال البشري (فيندلي، كيرزكوفسكي) 47
II- 3-7 نظرية اقتصاديات الحجم 48
II- 3-8 نظرية التبادل اللامتكافيء "اريغي ايمانويل–سمير أمين" 49
II- 3-9 نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج) 49
II- 3-10 نظرية المنافسة 50
III. **سياسات التجارة الخارجية** 51
III –1 مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها، انواعها 51
III –1–2 تعريف سياسة التجارة الخارجية، وأهدافها 51
III –1–2 أنواع سياسة التجارة الخارجية، والعوامل المؤثرة في تحديدها 51
III –2 أدوات سياسة التجارة الخارجية واستراتيجياتها 56
III –2 –1 أدوات سياسة التجارة الخارجية 56
III –2 –1 استراتيجيات التجارة الخارجية 58
خاتمة الفصل 61

الفصل الثاني: تحرير التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي الجديد

مقدمة الفصل 63
I. التحرير التجاري، المفهوم والمزايا 64
I -1 مفهوم التحرير التجاري وتطوره 64
I -1-1 تعريف التحرير التجاري 64
I -1-2 مراحل تطور التحرير التجاري 65
I –2 مزايا وسياسات التحرير التجاري 66
I -2-1 مزايا التحرير التجاري 66
I -2-2 سياسات التحرير التجاري 68
I - 3 عوائق التحرير التجاري وفوائده 68
II. تحرير التجارة الدولية 71
II– 1 تحرير التجارة من خلال الجاتGATT 71

II–1- 1تعريفها ونشأتها 71
II–1- 2 مبادئ الجات وأهدافها 72
II–1– 3 جولات مفاوضات" الجات 73
II–1– 4 دور "الجات" في الاقتصاد الدولي والعقبات التي اعترضتها 76
II– 2 التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد 77
II– 2 - 1 مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومعالمه 77
II– 2 - 2 تحرير التجارة الدولية من خلال المنظمة العالمية للتجارة 81
II– 2 - 3 واقع التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي 81
II– 2- 4 عودة الحماية التجارية في ظل الازمة المالية العالمية لـ2008 107
II– 3 المنظمات المشاركة في التجارة الدولية 110
II– 3 -1 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 110
II– 3 -2 صندوق النقد الدولي 112
II– 3 -3 البنك الدولي للإنشاء والتعمير 114
II– 3 -4 منظمة النظام الدولي الاقتصادي الجديد 115
III. تحرير التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية 116
III-1 مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه، أنواعه 116
III-1-1 تعريف التكامل الاقتصادي 116
III-1-2 شروطه التكامل الاقتصادي وأنواعه 117
III-2- آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية 120
III -3 معوقات الدول النامية في مساعي التكتل فيما بينها 122
خاتمة الفصل 124

الفصل الثالث: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية، مفاهيم ونظريات

مقدمة الفصل 127
I. التأصيل النظري للنمو الاقتصادي 128
I–1النمو الاقتصادي، خصائصه وطبيعته 128
I–1–1 تعريف النمو الاقتصادي 128
I–1–2 خصائص النمو الاقتصاديوطبيعته 131
I-2 مقاييس النمو الاقتصادي 133
I-3 أنواع النمو والعوائق التي تعترضه 136
I–3–1 أنواع النمو الاقتصادي 136
I–3–1 عوائق النمو الاقتصادي 138

II. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية 143
II–1التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي 143
II–1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية، خصائصها ومستلزماتها 143
II–1-2 أهداف التنمية الاقتصادية والعقبات التي تعترضها 145
II–1-3 النمو والتنمية تقارب ام اختلاف 147
II-2 نظريات النمو الاقتصادي 149
II–2–1 أفكار ابن خلدون 149
II–2–2 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي 151
أولا – نظرية أدم سميث*Adam Smith* (1723–1790) 151
ثانيا– روبرت مالتوس*Robert* 152
ثالثا – مفهوم "دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي*David* 153
رابعا– كارل ماركس*Karl* 154
II–2–3 النظرية الكلاسيكية المحدثة(النيو كلاسيكية) 156
أولا– نظرية شومبيتر (*Joseph Alois Schumpeter*) 156
ثانيا– النمو الاقتصادي في النظرية الكنزيه(1883–1946) 157
ثالثا– نموذج هارود – دومار 158
رابعا– نموذج كالدور (1956) 160
خامسا– نموذج سولو 1956 160
II–2–4 نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي) 162
أولا– نموذج روبرت لوكاس(*Robert Lucas*) 163
ثانيا– نموذج رومر (*Paule Römer*) 163
ثالثا– نموذج بارو Barro 165
رابعا- نموذج أجيون وهويت 1992 166
خامسا–نموذج نادي روما النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي1972 168
II– 3 -نظريات التنمية الاقتصادية 169
II –3–1 نظرية النمو المتوازن(*RagnerNurkse*) 1953 169
II –3–2 نظرية النمو غير المتوازن لألبرت هيرشمان1958 170
II- 3–3 نظرية والت وتيمان روستو أو مراحل النمو 171
II -3-4 اسهامات تقارير التنمية البشرية UNPD 1990، واسهامات أمارتيا سن 173
III –العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي 174
III-1 النظريات الرابطة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي 174

III-1-1 نمو عوامل الإنتاج 174
III-1-2 نظرية ريبزنسكي: " Rybeznski" 175
III-1-3 التقدم التقني 176
III-1-4 النمو الاقتصادي في حالة الدولة الصغيرة 177
III-1-5 النمو والتجارة في حالة الدولة الكبيرة 178
III-1-6 أثار التغيرات في الأذواق على التجارة 180
III -1 -7 التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي 181
III-2 التجارة محفز للنمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض 181
III -2 -1 مؤيدي "التجارة محفز النمو الاقتصادي" 181
III -2-2 معارضي "التجارة محفز النمو الاقتصادي" 182
III– 3 التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في العالم 183
III- 3-1 تطور التجارة الدولية والناتج الداخلي الخام في العالم 183
III– 3-2 مساهمة بعض المناطق الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الخام العالمي 185
III– 3-3 التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الدول النامية 187
خاتمة الفصل 189

الفصل الرابع: واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1967-2013

مقدمة الفصل 192
I. التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة المخططات التنموية 193
I-1التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1967-1969(مرحلة الرقابة) 193
I-2 التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977) (مرحلة الاحتكار) 196
I-3 التجارة الخارجية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)(مرحلة الاحتكار تابع) 199
II. تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 205
II-1 دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر 205
II 1-1 دوافع التحرير التجاري في الجزائر 205
II 1-2 أسس التحرير التجاري في الجزائر 207
II-2 التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي 209
II-2-1 الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي 209
II-2-2 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989/05/31-1990/05/30) 211
II-2-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 213
II-2-4 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: من أبريل 1994 إلى مارس 1995 217
II-2-5 برنامج التعديل الهيكلي: من 1995/03/31 إلى 1998/04/01 219

3-II الاطار المؤسساتي لتنظيم وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية 221
1-3-II الاطار التنظيمي لتسيير التجارة الخارجية الجزائرية 221
2-3-II الاطار التمويلي والتأميني لتسيير التجارة الخارجية الجزائرية 224
III. التجارة الخارجية الجزائرية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي 226
1-III التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي 226
III–1–1 مفهوم اتفاق الشراكة 226
III–1–2 أهداف الجزائر من الشراكة الأورو متوسطية وآثاره 227
III–1–3 التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الشراكة الأوروبية 229
2-III الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة 2234
III –2–1 أسباب وأهداف انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة 2234
III –2–2 التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة العربية الحرة 235
3-III التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 238
III –3 –1 دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 238
III –3 –2 مفاوضات الجزائر في اطار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة 238
III–3 –3 انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية 243
خاتمة الفصل 248

الفصل الخامس: التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية–

مقدمة الفصل 250
I. النمو الاقتصادي في الجزائر 251
I–1النمو الاقتصادي في مرحلة التخطيط (1967–1989) 251
I–2 النمو خلال مرحلة الاصلاحات (1989–1999) 257
I–3 تمويل النمو الاقتصادي خارج الميزانية(برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2000-2014)) 261
II. الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر 269
II- 1 الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر 269
II- 1–1 دور النفط في الاقتصاد الجزائري 269
II- 1–2 الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر 275
II- 2 التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات 277
II-2-1 ترقية الصادرات خارج المحروقات 277
II-2-2 الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 281
II -2-3 احلال الواردات في الجزائر 284
III. دراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 286

III -1 الدراسات التجريبية السابقة للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي 286
III -1 -1 الدراسات المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي 286
III -1 -2 الدراسات المتعلقة الواردات والنمو الاقتصادي 294
III -2 **بناء النموذج لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر** 295
III-2-1 وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات 295
III-2-2 اختبار وتحليل نتائج النموذج الأول 296
III-2-3 اختبار وتحليل نتائج النموذج الثاني 310
خاتمة الفصل 318
الخاتمة العامة 321
قائمة المراجع والمصادر 334
قائمة الملاحق 360
الملحق1 360
الملحق 2 361
الملحق 3 362
الملحق4 367

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مجالات التجارة الدولية.	12
(2-1)	تخصص الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1967-2010.	16
(3-1)	تخصص الصين خلال الفترة 1967-2010	16
(4-1)	تخصص بريطانيا خلال الفترة 1967-2010	17
(5-1)	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	43
(6-1)	مسار دورة حياة المنتوج	44
(7-1)	أساليب السياسات التجارية الدولية	56
(1-2)	المشاركين في المفاوضات من "**الجات**" الى منظمة التجارة العالمية والرسوم الجمركية من 1947 الى 2007.	82
(2-2)	مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	83
(3-2)	سيناريوهات مستقبل منظمة التجارة العالمية	97
(4-2)	التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة	98
(5-2)	حجم صادرات السلع في العالم خلال الفترة 1990-2015	101
(6-2)	قيمة الصادرات العالمية بالمليار دولار للفترة 1948-2002	101
(7-2)	تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2013	102
(8-2)	حجم التجارة العالمية للمنتوجات الأساسية 1950-2013	102
(9-2)	توزيع الصادرات والواردات العالمية للسلع عبر المناطق الجغرافية 2005-2013	103
(10-2)	حصة التجارة للسلع "جنوب -جنوب" في التجارة العالمية للفترة 1980-2011	106
(11-2)	المراحل الخمس للوصول الى التكامل الاقتصادي	120
(12-2)	آلية خلق وتحويل التجارة	121
(1-3)	النمو الاقتصادي في الأجل القصير.	132
(2-3)	النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.	133
(3-3)	مقاييس النمو الاقتصادي	134
(4-3)	نموذج التنمية الغربي	143
(5-3)	عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.	146

(6–3)	النمو المتوازن لعنصري العمل ورأس المال	174
(7–3)	النمو غير المتوازن لعنصري العمل ورأس المال.	175
(8–3)	النمو الاقتصادي في حالة الدولة الصغيرة.	177
(9–3)	بيانات افتراضية لإنتاج ومبادلة الدولة (1) للسلع (س، ص).	179
(10–3)	نمو في حجم التجارة الدولية والناتج الداخلي الحقيقي (نسب مئوية، 2007-2016)	184
(11–3)	تطور Pib للفترة (2000–2015) والمتوقع الى أفاق 2035	186
(1–4)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-1990)	204
(2–4)	تطور سعر البترول بالدولار منذ 1970 الى 2013.	206
(1–5)	تطور الانتاج والاستثمارات للمحروقات في الجزائر خلال(2009–2011)	270
(2–5)	درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970–2003.	275
(3–5)	النمو بمساهمة المحروقات، وخارج المحروقات في الجزائر للفترة (1993–2011)	282
(4-5)	عدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى (*level*)	299
(5-5)	استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى (1_{st} *Difference*)	300
(6-5)	أهم اختبارات التكامل المتزامن.	300
(7-5)	استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في كلا الاتجاهين	309
(8-5)	استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في كلا الاتجاهين	317

فهرس الجداول

الرقم	البيـان	الصفحة
(1-1)	عوامل تدهور معدلات التبادل في الدول النامية.	25
(2-1)	انتاجية الفدان من القطن لكل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.	27
(3-1)	تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل قبل التبادل الدولي	30
(4-1)	التكلفة النسبية للمنسوجات والخمور في انجلترا والبرتغال	30
(5-1)	وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد التجارة الدولية.	31
(6-1)	الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947) .	38
(7-1)	أهداف السياسات التجارية.	51
(1-2)	مراحل تطور تحرير التجارة الدولية.	65
(2-2)	سياسات برنامج تحرير التجارة الدولية.	68
(3-2)	مبادئ وأهداف للجات.	72
(4-2)	جولات "الجات "من 1947 الى1993 .	73
(5-2)	متوسط معدلات في اقتصادات مختارة.	74
(6-2)	مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.	83
(7-2)	أهم مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.	86
(8-2)	الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة و"الجات".	92
(9-2)	تطور التجارة الدولية والإنتاج العالمي من 1950- 2012 (بـ%).	100
(10-2)	تطور الواردات العالمية خلال الفترة 1948-2004.	101
(11-2)	التجارة السلعية العالمية بحسب الاقاليم، 2014.	103
(1-3)	أنواع النمو الاقتصادي.	137
(2-3)	نقاط التقارب والاختلاف بين النمو والتنمية.	147
(3-3)	الشروط المعطيات الخاصة بالدولة (1).	177
(4-3)	بيانات افتراضية عن الدولة (1) قبل النمو	179
(5-3)	بيانات افتراضية عن الدولة (1) بعد النمو.	180
(6-3)	تطور التّجارة العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي خلال (1967-2010)	183
(7-3)	الناتج الداخلي الخام الجاري في بعض المناطق الاقتصادية عبر العالم	185

(1-4)	تطور الميزان التجاري للفترة (1963-1969).	195
(2-4)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1970-1979).	198
(3-4)	المبادلات الخارجية للسلع والخدمات للفترة (1980-1989)	203
(4-4)	اجراءات ونتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989/05/31-1990/05/30).	212
(5-4)	اجراءات ونتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني(1991/06/03 -1992/03/30).	214
(6-4)	صادرات المحروقات في الجزائر(1989-1993)	215
(7-4)	نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات(1989-1993)	215
(8-4)	اجراءات ونتائج التثبيت الاقتصادي الثالث(من أبريل 1994 إلى مارس 1995)	218
(9-4)	تطور الميزان التجاري بالدينار الجزائري للفترة (1989-1999)	220
(10-4)	الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.	228
(11-4)	الميزان التجاري الجزائري للفترة(2000-2009).	229
(12-4)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية(2002-2013)	220
(13-4)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادي خلال الفترة (2002-2013)	231
(14-4)	الميزان التجاري الجزائري للفترة(2010-2013).	236
(15-4)	مسار وجولات الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.	239
(16-4)	الايجابيات والسلبيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	243
(1-5)	المخصصات المالية لكل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة(1967-1989).	252
(2-5)	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام/للفرد في الجزائر خلال الفترة(1967-1989)	253
(3-5)	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة(1990-1999)	257
(4-5)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1985-1999)	258
(5-5)	نتائج برامج الانفاق العام خلال الفترة(2001-2009)	263
(6-5)	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).	264
(7-5)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000 -2013).	265
(8-5)	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003-2011.	267
(9-5)	تطور الاستمارات في قطاع المحروقات بالمليون دينار في الجزائر للفترة 1967-1978	269
(10-5)	تطور عائدات البترول في الجزائر خلال(1962 -1971).	270
(11-5)	الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر	270
(12-5)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 1970-1989	271

(13-5)	القيمة المضافة للقطاعات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	271
(14-5)	القيمة المضافة الكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال(1989-1998).	272
(15-5)	معدل نمو القطاعات خلال (1993–1999)	272
(16-5)	نسبة نمو القطاعات خلال(2000–2011)	272
(17-5)	درجة اعتماد بعض الدول على النفط.	273
(18-5)	مساهمة الجباية البترولية في الايرادات النهائية خلال (1999–2014).	274
(19-5)	تطور حجم الصادرات من المحروقات من 1978 الى 2008 في الجزائر.	276
(20-5)	نسبة الصادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	277
(21-5)	أهم الاجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.	278
(22-5)	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالمليون دينار جزائري (1995– 2013)	280
(23-5)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (1993–2013)	282
(24-5)	تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات خارج المحروقات(2002–2006)	282
(25-5)	تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج	297
(26-5)	نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*).	299
(27-5)	المعايير المحددة لرتبة التأخرات في الانحدار الذاتي *VAR*	301
(28-5)	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن وجسلس	302
(29-5)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمدى الطويل *Error Correction Model*	303
(30-5)	تقدير معالم نموذج تصحيح الخطأ للمدى القصير	303
(31-5)	اختبار العلاقة السببية لجرانجر *Pairwise Granger Causality Tests*	306
(32-5)	اختبار الجذر الوحدوي لمتغيرات الدراسة	311
(33-5)	اجراءات استخدام اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج*ARDL*	313
(34-5)	حساب عدد التأخرات وفق نماذج الانحدار الذاتي *VAR*	314
(35-5)	نتائج اختبار منهج الحدود *ARDL*	315
(36-5)	نموذج تصحيح الخطأ	315
(37-5)	اختبار العلاقة السببية لجرانجر	316

المقـدمة العامـــــة

يستدعي الحديث عن التّحرير التّجاري الوقوف قبلا على مفهوم التجارة الدولية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، فلا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم، لاختلاف مواردها وإمكانياتها الطبيعية، مما أدى إلى تخصصها في إنتاج سلع معينة، وتوفير باقي السلع التي تحتاج اليها عن طريق التّجارة الدولية التي لا تعتبر من القطاعات الهامة لأي اقتصاد فقط، بل إنّه قطاع تبنى عليه العلاقات الدولية، فمكانة كل اقتصاد في نسيج العلاقات الاقتصادية الدولية تحددها تلك التّجارة، خاصة وأنّ قوة كل دولة تقاس بقوة صادراتها، ولا يعبر الارتفاع في وارداتها إلاّ على اعتمادها الكبير على الخارج وضعف طاقتها الانتاجية.

نظرا لأهمية التّجارة الدولية، أسالت أسباب قيامها حبر العديد من الباحثين، حيث ظهرت في هذا الصدد العديد من النظريات التي اختصت بذلك، كل حسب فرضياتها، وقدرتها على التفسير انطلاقا من النظرية التقليدية الكلاسيكية الى النظريات الحديثة.

في ظلّ التوجه الرأسمالي الذي عرفه العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي أصبح دعاة العولمة وتحرير التجارة يبذلون جهودا حثيثة لإثبات أفكارهم القائلة بأنّ سياسة التّجارة الحرّة هي العنصر الأكثر تطورا للدولة النامية، بإزالة كل القيود التي تمنع انتقال السلع من مكان الى آخر، ابتداءا من اتفاقية "**الجات**" كمعاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بشأن تنمية التّجارة بين الدول، والتي بدأ سريانها في أول يناير1948، ثم بعد ذلك قيام المنظمة العالمية للتجارة التي كان لها آثار جدّ مهمة على الاقتصاد العالمي منذ 1994، عن طريق ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين الدول، فمع ميلاد هذه المنظمة اكتمل هيكل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي سمح للشركات والأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج، لتحقيق أكبر المزايا دون التشوهات التي تحدث جرّاء تدخل الدولة، لأنّ أسواق رأس المال والتجارة الحرة، وكذا الشركات المتعددة الجنسية قد حررت الأعمال من جميع القيود، وأثبت قدرتها على توفير السلع للمستهلكين بأرخص الأسعار، وأحسن المنتجات، وقد يكون في ذلك اعترافا صريحاً بأنّ الغرب المهيمن قد فرض شروطه وحقق جلّ مصالحة، ولو كان ذلك على حساب الدول النامية.

بظهور المنظمة العالمية للتّجارة، شهدت البنية العالمية تغيرات ملحوظة، فقد جاء كثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والمتمثلة في العولمة، وتشابك الاقتصادات، وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة، والشركات الكبرى العابرة للقارات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا بالإضافة الى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة

على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في الجزء الكبير من عمليات الانتاج وتوزيع الدخل العالمي.

جاء ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة ، ومفاوضات شاقة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى، الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها، باعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة، وبين الدول النامية التي تسعى لحماية اقتصاداتها من المنافسة الشديدة، والاستفادة من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة.

تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الدولية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي من شأنها أن تمكّن من الانتفاع من فوائد العولمة الاقتصادية، إذ تتغنى هذه المنظمة بمساعيها الرامية الى المضي قدما الى تحرير التّجارة، فبإزاحة المعوقات عن مسار التّجارة تتاح فرص مناسبة لنمو الدخل، لذلك تسعى الدول الأعضاء الى تحرير التّجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية.

على اعتبار أنّ التّجارة الحرّة تذكّي شعلة النمو الاقتصادي، حظيت قضايا التّجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر بالعديد من الاهتمام، خاصة بعدما أسهم التّوسع التّجاري بدوره الحيوي في نمو الاقتصاد العالمي من الحرب العالمية الثانية، حيث أنه تظهر المنافع على جميع البلدان اذا ما تسارع النمو العالمي مع مواصلة التّحرير، مما يدفع بعجلة التنمية خصوصا بعد قيام هذه البلدان بالإصلاحات المطلوبة في أنظمتها التّجارية.

ولعلّ ما يدعم ذلك اقتران تحرير التّجارة خلال العقدين السابقين تحقيق معدلات نمو سريعة في العديد من البلدان، التي كانت من فقيرة خاصة في آسيا، وأكثر دقّة تلك التي كانت توجّه سياستها نحو التصدير، فالتّجارة هي الأفضل من أجل النمو، وأنّ التّوجه نحو الصادرات من خلال تحرير التّجارة قد تأكد أنه الأفضل لكل دولة، لكن بالمقابل لا يمكن أنّ ننفي أنّ تحرير التّجارة في الأخير يعادله أجور أقلّ، وبطالة أكثر وفقدان للسيادة الوطنية، ودول غنيّة وشعوب فقيرة، كما أنّه ليس من المنطق تحرير التّجارة وفتح الحدود للمنافسة غير المتكافئة قبل تطوير الهياكل الاقتصادية مما يجعل المنتجات المحلية للدول النامية قادرة على المنافسة التي لن تكون شريفة ومتكافئة مع صناعات الدول المتقدمة إلاّ من خلال وصولها الى نفس مستوى هذه الأخيرة.

من أجل تحرير تجارتها سارعت معظم دول العالم ومن بينها الدول النامية الى تطبيق ما أملته الدول المتقدمة المنظمّة تحت لواء "**الجات**" في السابق، والمنظمة العالمية للتّجارة حاليا، فمنها من نجحت في الانضمام، ومنها من مازالت تتفاوض من أجل ذلك، ومن بينها الجزائر التي لم تستطع البقاء بمنأى عن ما يحدث في الاقتصاد العالمي ضمن الاقتصاد الموجّه الذي طبقته عقب استقلالها، فراحت كغيرها من الدول تبحث دائما عن الانتفاع، محررة تجارتها الخارجية، بعد أن فرضت عليها الرقابة في وقت معين

ومارست الاحتكار في وقت آخر، وأخيرا قررت تقديم ملف للانضمام إلى هذه المنظمة، منتظرة الى غاية الآن الرد عليه، أين يعد تنفيذ شرط التّحرير هاما لتقبل عضويتها إضافة الى شروط أخرى.

لم تشذ الجزائر عن باقي الدول فيما يتعلق بعملية التّحرير الذي انطلقت فيها منذ 1990، حيث ظهرت مجموعة من الآثار على الاقتصاد الجزائري، منها ما كان سلبيا ومنها ما يعتبر في نظر الخبراء ايجابيا لكن الجميع يجمع أنّ بقاء الجزائر في عزلة دائمة سيكون له عواقب أشدّ من تلك التي قد يخلفها ذلك التحرير.

يعتبر توجه الجزائر نحو الانفتاح التّجاري في إطار الإصلاح الاقتصادي، واتخاذ بعض الإجراءات وإتباع سياسات لتغيير هيكل الاقتصاد، وما يتبعه من استقرار اقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، من إملاءات صندوق النقد الدولي، إذ فرض عليها هذا التّحرير، الى جانب الخوصصة، وتحرير الأسعار بحيث يمكن لها أن تزيد فاعلية الأداء التجاري، وتحقّق معدل نمو اقتصادي عالي، وتندمج في الاقتصاد العالمي بكل سهولة.

محاولة منا أن يساهم هذا البحث بمجهود ذي اتجاهين، أولها ابراز مكانة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، والثاني أنّ نوضح أثر التحرير التجاري، على النمو الاقتصادي الجزائري، ندرج إشكاليتنا الرئيسة، بطرح السؤال الجوهري التالي: **الى أي مدى أدى تحرير التّجارة الخارجية إلى رفع معدلات النّمو الاقتصادي في الجزائر؟** وفي إطار الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي سنحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التجارة الدولية، وما هي النظريات المفسرة لها ؟
- ما المقصود بالتحرير التجاري، وما هي سلبياته، وإيجابياته ؟
- ماهو واقع التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد؟
- ما مفهوم النمو الاقتصادي، ماهي محدداته، مقاييسه، العقبات التي تعترضه؟
- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؟
- ماهي الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية للوصول إلى التحرير، وتحقيق أهداف السياسية الكلية؟.
- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل المجهودات التي قامت بها الدولة؟

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر؟
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحرير التجاري والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر؟
- يؤثر سعر النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، والواردات، الصادرات في الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر؟

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي يكتسيها قطاع التّجارة الخارجية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظلّ الاهتمام المتزايد الذي أولته الجزائر لتحسين معدلات نموها، والذي ظهر جليا أيضا من خلال برامج التمويل خارج الميزانية، والذي خصصت لها مبالغ جدّ معتبرة، كما أنه في ظلّ التغيرات العالمية وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى الانسياق في ما يجري خارج حدودها في مجال التدفق العالمي لرأس المال والتّجارة والمعلومات، فبذلت مجهوداتها من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة، حيث لا يمكن لها أن تتفادى التعرض لهذا التغير العالمي، كما لا يجب عليها الاستسلام له بالمقابل، وما عليها سوى التفاعل معه وهو ما يتطلب التّحرير لتجارتها، كما أنّ الأهمية تتزايد من أجل تحليل هيكل التجارة الجزائرية في ظل الخطر المتزايد على الاقتصاد الجزائري والمتمثل في نضوب المورد الوحيد الذي يعتمد عليه وهو النفط أو حتى انهيار أسعاره .

لم يأت هذا البحث عفويا بل جاء نتيجة تفكير طويل، وأسباب ينحصر أهمها في الجدل القائم حول انضمام الجزائر الى *OMC*، وبالتالي استكمال مسار التحرير الذي بدأت فيه الجزائر منذ سنوات، وما سينجرّ عنه من نتائج على اقتصادها، خصوصا أنه يعتمد على المورد الوحيد وهو النفط، الذي اعتبر المغذّي الوحيد للنمو الاقتصادي، وفي ظل غياب المنتجات المنافسة للدول المنظمّة للمنظّمة، وأين سيكون موقع هذا النمو في ظل هذه المتغيرات بعدما قطعت الجزائر مسارا طويلا لانضمام الجزائر، ولم يبق الاّ القليل لتحقيق هذه الخطوة المهمة.

يهدف هذا البحث من خلال فصوله إلى ما يلي:

- التذكير بنظريات التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما، وتحليل وجهات نظر الباحثين كل حسب أفكاره،
- تقييم التجارة الدولية في ظلّ كل من الجات والمنظمة العالمية للتجارة،
- تحليل أثر التّحرير التّجاري على الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر من سياسة التخطيط إلى برامج الانعاش والنمو،
- تقييم الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية، ومدى نجاح سياسة التحرير التجاري،
- تحليل مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل التحرير التجاري،
- تقييم برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000–2014، وإبراز أهم نتائجها على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر،
- تقييم مجهودات الجزائر من أجل الخروج من الاعتماد على المورد الوحيد (النفط)،
- الوقوف على ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة.

على اعتبار أنّ التجارة الخارجية الجزائرية عرفت عدّة مراحل ابتداءا من الرقابة الى الاحتكار، ثمّ التحرير، ارتأينا أن تكون الدراسة النظرية شاملة لمرحلة التقيد كما التحرير، لكن الدراسة التطبيقية تنحصر بين(1970-2013) فقط وذلك لعدم توفر كافة معطيات الدراسة ما قبل هذه الفترة، وإن وجدت تكون متقطعة، إضافة الى أنّ هذه الفترة موسومة بالتصنيع من أجل النمو، دون اغفال الفترة التي سبقت هذه الفترة على سبيل التحليل:

- **مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1967–1969):** حاولت الجزائر بعد الاستقلال تنظيم التجارة الخارجية باعتماد مبدأ الرقابة عن طريق جملة من القوانين والمراسيم، في ظل أول مخطط تبنته.
- **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970– 1989):** أفصحت الدولة من خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) عن نواياها اتجاه التجارة الخارجية، حيث أنه ابتداءا من جويلية1971 تمّ إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية.
- **مرحلة تحرير التّجارة الخارجية(1990–2013):** بعد الأزمة البترولية لسنة، 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلياً، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام .

وصولا لأهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يرتكز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (أسباب التحرير، أنواع التّحرير، مراحل التّحرير استراتيجيات التّحرير سلبيات وايجابيات التّحرير،...) وبالتالي تحليلها، مما يهيئ الفرصة لمعرفة أثر هذا التحرير على النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة الى استعمال المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالعلاقة التي تربط هذين المتغربين. كما أننا استعنا بالقوانين والتشريعات والأوامر والمراسيم التي تتعلق بالاقتصاد الجزائري، والدراسات السابقة والملتقيات الوطنية والدولية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذه الاشكالية دون أن ننسى الكتب والمجلات الاقتصادية المحكّمة، أما بالنسبة للإحصائيات فنجد:

أولا– مصادر البيانات: تمّ الحصول عليها عن طريق زيارة كل من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وزارة المالية الجزائرية، وزراة التجارة الجزائرية، والديوان الوطني للإحصائيات، إضافة الى الطلاع على المواقع الالكترونية الخاصة بها، وكدا تصفح المواقع الإلكترونية المتخصصة بالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا– معالجة البيانات: تمت معالجة البيانات في الدراسة القياسية عن طريق برنامج *Eviews8* .

كأي بحث، بحثنا هذا لا يخلو من الصعوبات، نوجزها كالتالي:

- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعددها بتعدد المصادر، وبالتالي تعدد وجهات النظر والتحليل من باحث الى آخر.
- كثرة القوانين وصعوبة التحكم فيها.
- يتطلب الموضوع التتبع الدائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي المؤثرة على الجزائر، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتطورات أسعار النفط، أو متابعة ملف انضمام الجزائر الى المنظّمة العالمية للتّجارة، والذي تعذّر الحصول فيه على المعلومات الدقيقة والمفصلة الخاصة بسبب التأخر في الانضمام ومدى جاهزية الاقتصاد، رغم زيارة وزارة المالية، ومقابلة أحد مفاوضي الوفد[1].

للإجابة على اشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول بعد المقدمة العامة، منها خمسة فصول حيث سيعرض الفصل الأول الاطار النظري والفكري للتجارة الدولية، كما سيسمح لنا الفصل الثاني بالتطرق لتحرير التّجارة الدولية والنظام التّجاري الدولي الجديد، بينما سيتناول الفصل الثالث توضيح ما حظي به النمو الاقتصادي، وعلاقته بالتجارة الدولية من معارف في الاطار النظري، وسيأتي الفصل الرابع مخصصا لواقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1967-2013، وأخيرا الفصل الخامس الذي ستتم فيه الدراسة القياسية لتحديد أثر التّحرير التّجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر على مرحلتين من خلال صياغة نموذجين، الأول يجمع الناتج الداخلي الخام للفرد، الصادرات والواردات، سعر الصرف، سعر النفط والثاني يشمل الناتج الداخلي الخام للفرد، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا سينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن خلاصة للنتائج التي تمّ التوصل اليها، وبعض التوصيات التي رأينا أنها ذات جدوى في الموضوع، بعد ذلك سندرج قائمة المراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز هذه المذكرة، متبوعة بالملاحق المساعدة.

[1] باعتبار السرية التي تلف ملف الانضمام على حد تعبير احد الاعضاء المفاوضين في هذا الملف، والذي تمّ اللقاء به في نوفمبر 2014 بوزارة المالية ، كما أنه أضاف ان قرار الانضمام يبقى سياسي أكثر منه اقتصادي.

مقدمة الفصل

إنّ الحديث عن التّحرير التّجاري يستدعي الوقوف على التّجارة الدولية كمدخل تمهيدي، لذلك ارتأينا من خلال هذا الفصل الاحاطة أولا بالمفاهيم المتعلقة بالتّجارة الدولية وأهميتها في اقتصاديات الدول، حيث يتم تبادل السلع والخدمات بواسطتها مهما كانت المسافة بينهم، فلا يمكن لهذه الدول بأي حال من الأحوال أن تعيش بمعزل عن العالم، لأنّ التقسيم الجغرافي لها جعلها تختلف من حيث الموارد والإمكانيات الطبيعية مما أدى إلى تخصصها في إنتاج سلع معينة، وتوفير حاجياتها، المتبقية عن طريق التّجارة الدولية.

في هذا الفصل سنفرق كذلك بين مفهومي التجارة الدولية والتجارة الداخلية على الرغم من أنّ التجارة سواء داخلية أو خارجية ما هي إلاّ نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية، تأكيد الفوارق بينهما، كما سنعرج على التّجارة الدولية في الدول النامية، ومن ثمّ عوامل تدهور معدلات التبادل في الدول النامية.

بما أنّ تحديد أسباب قيام التّجارة الخارجية حاز على اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين، حيث كان عمل كل واحد منهم بمثابة تكملة لعمل الآخرين، ومن أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري، سنخوض في غمار النظريات، في إطار يتلاءم مع المرحلة التاريخية والأوضاع الاقتصادية السائدة خلال ظهور تلك النظريات، التي سنتناولها بالدراسة والتحليل، ثمّ بعد ذلك نقوم بتقييمها، ومعرفة مدى قدرتها على تفسير التّجارة الخارجية فيما بين الدول، بداية من النظرية التقليدية الكلاسيكية الى النظرية النيوكلاسيكية، ثم سنصل الى بعض التوجهات الحديثة في تفسير التّجارة الدولية.

اضافة الى ما سبق، سنتطرق الى مفهوم السياسات التجارية وأنواعها، وأدواتها، في الجزء الأخير من هذا الفصل. من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

- مفاهيم حول التجارة الدولية وأساسياتها.
- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- سياسات التجارة الخارجية.

I. مفاهيم حول التجارة الدولية وأساسياتها.

تعتبر المبادلات التجارية بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم اليوم من دونها، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول، لذلك كله ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي، ارتأينا التعريف بالتجارة الخارجية وأهميتها، وأسباب قيامها من خلال هذا ما سيأتي.

I-1 التجارة الدولية وأهميتها.

I-1-1 تعريف التجارة الدولية:

إنّ التجارة العالمية عبر القارات وعبر البحار لم تخلق نتيجة لاكتشاف أمريكا فقط، ولا يمكن أن نعدها ظاهرة محض أوربية مرتبطة بالرأسمالية التجارية ابتداءًا من القرن السادس عشر[1]. وحتى وإن بدأت تأخذ صبغة جديدة أكثر عالمية انطلاقا من عصر النهضة الأوروبية، فإن جذور هذه العالمية تصل إلى أقدم العصور أي عصر البحّارة، والتجار الفنيقين، إلى اليونان، ومن ثمّ العرب الذين كانت تجارتهم عالمية حقا لأنها ربطت بين الصين والهند وغانا، وبلاد الصقالبة وبلاد الإفرنج.

كانت كلمة تجارة تعني في الانجليزية المبكرة "الطريق" أو "المسار المطروق" وهو المعنى الذي يتضمن وظيفة اجتماعية روتينية[2]. استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية، وتشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج من مواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[3].

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[4].

أما فيما يخص التفرقة بين مفهوم التّجارة الدولية والتّجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التّجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أنّ الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني– أي التّجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التّجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من[5]:

---

[1] عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 7.

[2] جراهام دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل**، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2009، ص 13.

*3 LASARY, **le commerce international à la portée de tous**, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12*

4حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

5 محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص234.

- تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة، سواء كانت استهلاكية، إنتاجية أو مواد أولية نصف مصنعة.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن النقل والتأمين والشحن....الخ.
- تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار، سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشتمل القروض الدولية، إضافة الى ذلك نجد:
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التّجارية المتعددة الأطراف التي تمّ إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح «التّجارة الدولية» بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلّت اصطلاح «**تحرير التّجارة الدولية**» محل اصطلاح «**التّجارة الخارجية**»[1].

على الرغم من أنّ التّجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[2]، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية، إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية، استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:[3]

1. **اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا:** فمشاكل النقود والبنوك والأجور والأسعار لها علاج في المجال الدولي يختلف عنه في المجال المحلي، فالتجار مثلا لن يجدوا صعوبات في شراء السلع محليا، أي داخل تراب الدولة الواحدة، بينما سيجدون صعوبات كبيرة في شرائها من دول أخرى.
2. **قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:** حيث أن هذه العوامل تجد حرية في الانتقال داخل الدولة، بينما على المستوى الدولي، فإن هناك حواجز تحد من حريتها من دولة إلى أخرى، وهذه الحواجز قد تكون قانونية مثل القيود على انتقال العمال ورأس المال، أو اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدول الأجنبية، إضافة إلى حواجز ثقافية وإعلامية.
3. **تمايز النظم النقدية:** إنّ الذين يقيمون في دولة واحدة يمكنهم استخدام عملية واحدة في معاملاتهم، حيث لا توجد رقابة أو قيود عن انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة، أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي، فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الخاصة.
4. التجارة الداخلية تحدث في ظل نظام اقتصادي وسياسي واحد، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، واختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية والخارجية، ثم توفر الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الطبعة2، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005، ص 32.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 ، ص 12 .

[3] شقيري نوري موسى، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 17.

التجارية في حالة التّجارة الخارجية، بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلعة المنتجة في السوق المحلي في حالة التجارة الداخلية[1].

ثم هناك عوامل أخرى من بينها:

5. اختلاف السياسات الوطنية: إنّ النظم القانونية، التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، الضرائب وغيرها تختلف من دولة لأخرى، ويترتب عن ذلك أنّ الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن نظامها الداخلي، كفرض الرسوم الجمركية، نظام الحصص، الرقابة على النقد الأجنبي، وغيرها من القيود التي تفرض على التجارة الخارجية فقط دون الداخلية.
6. انفصال الأسواق:إنّ صعوبة المواصلات والقيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية، واختلاف الأذواق، اللغة، العادات والتقاليد، لها دور في هذا الخصوص، ورغم أنّ التقدم العلمي في الاتصال والمواصلات أدى إلى التخفيف من انفصال الأسواق، إلاّ أنّ هناك ما يدل على اختلاف أذواق الدول في الفصل بين الأسواق.

I-1-2 أهمية التجارة الدولية ومجالاتها:

تقوم التّجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر، أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر- وإن لم نقل من المستحيل- أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة[2]. برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[3]

كما أنّ للتّجارة الدولية أهمية تتمثل في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)[4]. تتجلّى أهمية التّجارة الدولية أيضا في أنها:[5]

- تساعد في إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي، من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقة للدول المتاجرة، والاستخدام الأمثل للموارد.
- التّجارة هي المحفّز الرئيسي للنمو الاقتصادي، فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي إلى اتساع الأسواق.

---

[1] حسام علي داود وآخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دارة المسيرة، الاردن، 2002، ص 15.

[2] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول(بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر 1999، ص 31.

[3] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان،**التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،2004 ، ص 10 .

4 طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل، الأردن 2004، ص 14.

[5] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010، ص43.

- تساعد التّجارة أيضا الدول في تحقيق التنمية عن طريق تشجيع ومكافأة قطاعات الاقتصاد التي تمتلك الدول فيها ميزة نسبية.
- في عالم التّجارة الحرة تحدد الأسعار، وتكاليف الإنتاج، حجم التجارة التي يجب على الدول أن تتبعها لزيادة الرفاهية الاقتصادية، فعليها أن تتبع الطرق التي تمليها مبادئ الميزة النسبية ولا تحاول التدخل في آليات السوق.
- لزيادة النمو والتنمية لابد من وجود سياسة عالمية لحرية التجارة.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز التنمية الشاملة.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- تلعب دورا هاما في تصدير المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية، وبالتالي تساهم في معالجة الركود الاقتصادي الذي كثيرا ما يعصف باقتصاديات بعض الدول، وتساهم في تصحيح ميزان المدفوعات للدول، إذا أخذت بعين الاعتبار الموازنة بين الواردات والصادرات، وتسمح بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، عبر ما تنظمه الاتفاقيات التجارية، وهو الذي يحقق قدرا من إمكانية تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية[1].

كخلاصة يمكن التنويه أنّ التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية، وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة، ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة، ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها.

أما بالنسبة لمجالات التّجارة الدولية نبرزها حسب الشكل التالي:

الشكل (1-1): مجالات التجارة الدولية.

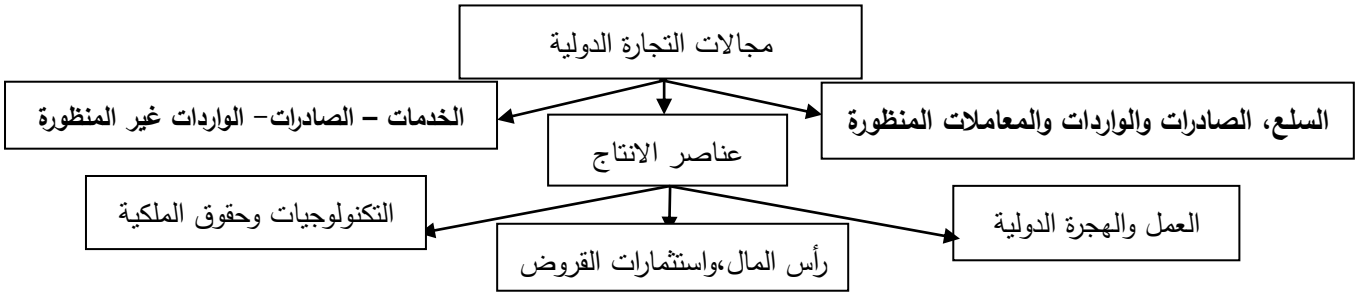

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**(تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر،2007، ص 374.

[1] أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن،2011، ص 131.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن* للتجارة الدولية مجالات عدة نميز منها السلع، الصادرات والواردات والمعاملات المنظورة، الخدمات، الصادرات، الواردات غير المنظورة، العمل والهجرة الدولية، عناصر الانتاج المتمثلة في رأس المال استثمارات القروض، التكنولوجيات وحقوق الملكية.

I-2-أسباب قيام التجارة الدولية والعوامل المؤثرة فيها.

I-2-1 أسباب قيام التجارة الدولية:

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولاً ومربحًا.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة، ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية[1]:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ووجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح، ورفع مستوى المعيشة.
- **التخصص الدولي:** حيث أنّ الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة، مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرًا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.
- **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 16.

- الاستفادة من الطاقات غير المستغلة، وتنويع وتقليل المخاطر حيث أن الاعتماد على سوق بلد واحد فيه ما فيه من المخاطر، فعندما تركد الحياة الاقتصادية في ذات البلد، ويحل الكساد، تجد الشركة المحلية مبيعاتها في انخفاض، وأرباحها في تدهور، وربما تتعرض لخسائر، لذلك حينما تشارك الشركة في أكثر من سوق قطري، تكوّن المخاطر قد يتشتت[1].

I-2-2 العوامل المؤثرة في التجارة الدولية:

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1) **انتقال الأيدي العاملة:**
   - تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
   - الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
   - اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
   - تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
   - درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
   - العوامل السياسية: تؤثر الحروب على العمالة وبالتالي تتأثر كذلك تحويلات النقود والقدرة الشرائية.
2) **رأس المال:** أولا عن طريق سعر الفائدة الحقيقي، إذ أنّ انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع ثم سعر الخصم، حيث أنّ نسبة الخصم المنخفضة تشجع انتقال رؤوس الأموال، وأخيرا سعر الصرف فرأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا، يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.
3) **التكنولوجيات:** إنّ اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.
4) **النظم الاقتصادية:** حيث أنّ للنظم والسياسات التي تتبعها الدول المختلفة آثار بعيدة المدى على انتاجها وتجارتها وتقدمها التجاري، وتؤثر النظم الاقتصادية على التجارة الدولية تأثيرا مباشرا أوغير مباشر، ولعلّ أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الدولية تأثيرا مباشرا هي سنّ القوانين، وفرض الرسوم الجمركية العالية لحماية انتاجها المحلي من منافسة الدول الأخرى فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية[2].

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثّرت وما تزال تؤثر على التجارة الدّولية.

[1] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثالثة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2010، ص 69 و70.

[2] فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997، ص59.

I-2-3 مظاهر التجارة الحديثة: من مظاهر التجارة الحديثة نجد:[1]

- **ظاهرة التوسع:** وفيها أصبحت أسواق السلع الرئيسة في التجارة الدولية شديدة الاتساع، فتطورت من كونها محلية ثم أضحت على نطاق الأمة، ثم على نطاق ومستوى العالم.
- **ظاهرة الاندماج:** جاءت كرد فعل التوسع الهائل في عمليات التخصص في الميدان التجاري، وضرورة إعادة النظر فيها، وتحقق الاندماج في التجارة بصور ثلاث، أولها عن طريق إقامة المتاجر الكبرى والتي أصبحت تقوم بأكثر من وظيفة واحدة، وثانيها عن طريق قيام فئات المتعاملين في التجارة بإقامة الوحدات الإنتاجية، وآخرها عن طريق اهتمام المشروعات الصناعية اهتماما كبيرا بتسويق إنتاجها.
- **ظاهرة التخصص:** توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها، دون أن تنتج شيئا من سلع وخدمات أخرى هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.[2]

إنّ الدول مثل الأفراد لا يمكن أن تعيش بمفردها في عزلة عن الدول الأخرى، ولا يمكنها أن تنتج كل ما تحتاجه بل عليها أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح بها ظروفها الاقتصادية والجغرافية ومن ثم إمكانية مبادلتها بسلع وخدمات تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى، أين يفضل استيرادها من الخارج فبذلك تظهر أهمية التخصص الدولي كأساس للتجارة الدولية، ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:[3] اختلاف الظروف الطبيعية، ومدى توفر وندرة عناصر الإنتاج، وتكاليف النقل، وتوافر التكنولوجيا الحديثة.

للتوضيح أكثر تمثل الاشكال الموالية تخصص بعض الاقتصادات المختارة، والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأميركية، والصين، وبريطانيا خلال الفترة 1967–2010:

[1] يونس أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجمية، **التطور الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص153.

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر،1993، ص23.

3 محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية، مصر، 2011، ص 13.

الشكل(1-2): تخصص الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1967-2010.

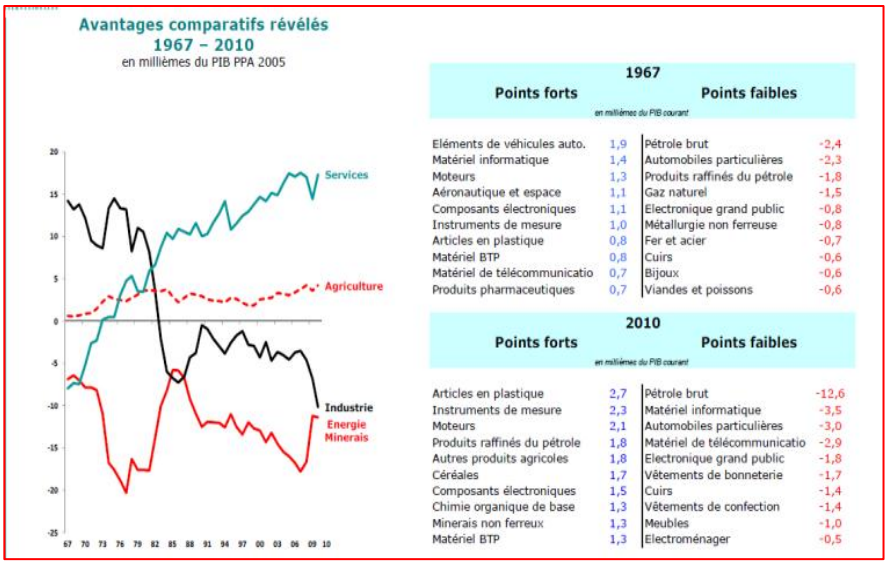

1967

Points forts		Points faibles	
	en millièmes du PIB courant		
Eléments de véhicules auto.	1,9	Pétrole brut	-2,4
Matériel informatique	1,4	Automobiles particulières	-2,3
Moteurs	1,3	Produits raffinés du pétrole	-1,8
Aéronautique et espace	1,1	Gaz naturel	-1,5
Composants électroniques	1,1	Electronique grand public	-0,8
Instruments de mesure	1,0	Métallurgie non ferreuse	-0,8
Articles en plastique	0,8	Fer et acier	-0,7
Matériel BTP	0,8	Cuirs	-0,6
Matériel de télécommunicatio	0,7	Bijoux	-0,6
Produits pharmaceutiques	0,7	Viandes et poissons	-0,6

2010

Points forts		Points faibles	
	en millièmes du PIB courant		
Articles en plastique	2,7	Pétrole brut	-12,6
Instruments de mesure	2,3	Matériel informatique	-3,5
Moteurs	2,1	Automobiles particulières	-3,0
Produits raffinés du pétrole	1,8	Matériel de télécommunicatio	-2,9
Autres produits agricoles	1,8	Electronique grand public	-1,8
Céréales	1,7	Vêtements de bonneterie	-1,7
Composants électroniques	1,5	Cuirs	-1,4
Chimie organique de base	1,3	Vêtements de confection	-1,4
Minerais non ferreux	1,3	Meubles	-1,0
Matériel BTP	1,3	Electroménager	-0,5

المصدر: ***M. Fouquin, H. Guimbard, C. Herzog & D. Ünal, panorama de l'économie mondiale, décembre 2012, sur le site : www.cepii.fr/CEPII/fr/publications/panorama_statistique.asp***
يوم 2013/03/12 ص 77.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أمريكا كانت تتخصص في المرتبة الاولى في لوازم السيارات ومعدات الاعلام الآلي، صناعة المحركات، المكونات الإلكترونية والمواد البلاستيكية، وأجهزة الاتصال خلال 1967، لكنها في سنة 2010 أصبحت تتخصص أولا في المواد البلاستيكية وصناعة المحركات، المنتجات البترولية المكررة ثم المنتجات الزراعية، الحبوب وغيرها من المواد، كما يظهر الشكل تصاعد منحنى الخدمات والزراعة، بالمقابل انخفاض الصناعة، الطاقة والمعادن .

الشكل(1-3) : تخصص الصين خلال الفترة 1967-2010

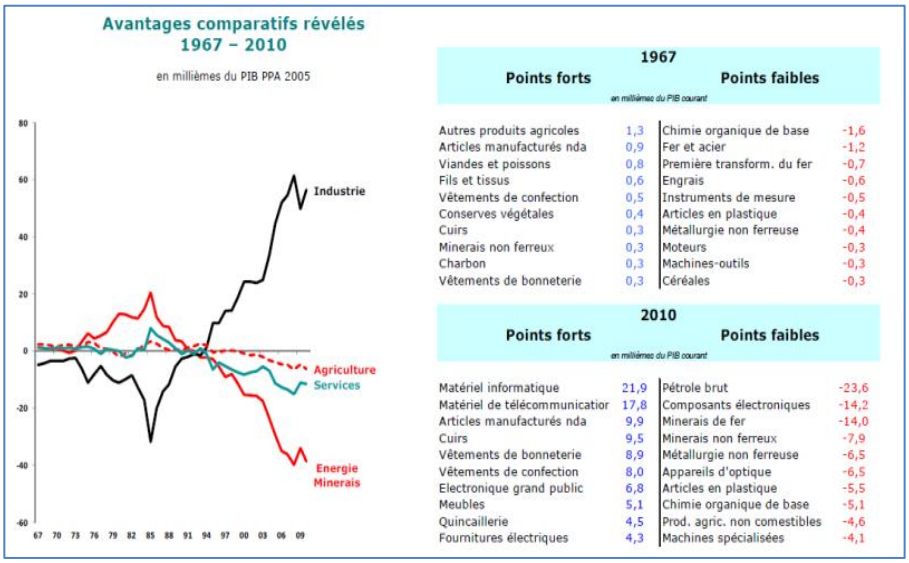

1967

Points forts		Points faibles	
	en millièmes du PIB courant		
Autres produits agricoles	1,3	Chimie organique de base	-1,6
Articles manufacturés nda	0,9	Fer et acier	-1,2
Viandes et poissons	0,8	Première transform. du fer	-0,7
Fils et tissus	0,6	Engrais	-0,6
Vêtements de confection	0,5	Instruments de mesure	-0,5
Conserves végétales	0,4	Articles en plastique	-0,4
Cuirs	0,3	Métallurgie non ferreuse	-0,4
Minerais non ferreux	0,3	Moteurs	-0,3
Charbon	0,3	Machines-outils	-0,3
Vêtements de bonneterie	0,3	Céréales	-0,3

2010

Points forts		Points faibles	
	en millièmes du PIB courant		
Matériel informatique	21,9	Pétrole brut	-23,6
Matériel de télécommunicatior	17,8	Composants électroniques	-14,2
Articles manufacturés nda	9,9	Minerais de fer	-14,0
Cuirs	9,5	Minerais non ferreux	-7,9
Vêtements de bonneterie	8,9	Métallurgie non ferreuse	-6,5
Vêtements de confection	8,0	Appareils d'optique	-6,5
Electronique grand public	6,8	Articles en plastique	-5,5
Meubles	5,1	Chimie organique de base	-5,1
Quincaillerie	4,5	Prod. agric. non comestibles	-4,6
Fournitures électriques	4,3	Machines spécialisées	-4,1

المصدر: ***M. Fouquin, H. Guimbard, C. Herzog & D. Ünal, op.cité , page 96.***

يوضح الشكل (1-3) أن تخصص الصين خلال سنة 1967 الذي كان يتركز في المنتجات الزراعية، والمواد المصنعة، الاسماك واللحوم، الخيوط والمنسوجات، الملابس وغيرها بينما في سنة 2010 أصبحت تتخصص في معدات الاعلام الآلي بقوة، وأجهزة الاتصال، ثم باقي القطاعات، كما يوضح المنحنى تطور الصناعة بوضوح، الى

جانب تدهور قطاع الفلاحة والخدمات، الطاقة والمعادن بعد ذلك أصبحت الصين في سنة 2003 أكبر مصدر للسلع في العالم ومنتجا للسيارات فعلى الرغم من أن اقتصاد الصين لا يزال أصغر بكثير من اقتصاد أمريكا إلا أنها تستورد من الصين أكثر مما تصدر إليها، فمن المرجح أن تصبح الصين في ربع القرن القادم الاقتصاد المسيطر في آسيا ومن المرجح أن يصبح اقتصاد أسيا أكبر من اقتصاد أمريكا.[1]

الشكل(1-4): تخصص بريطانيا خلال الفترة 1967-2010.

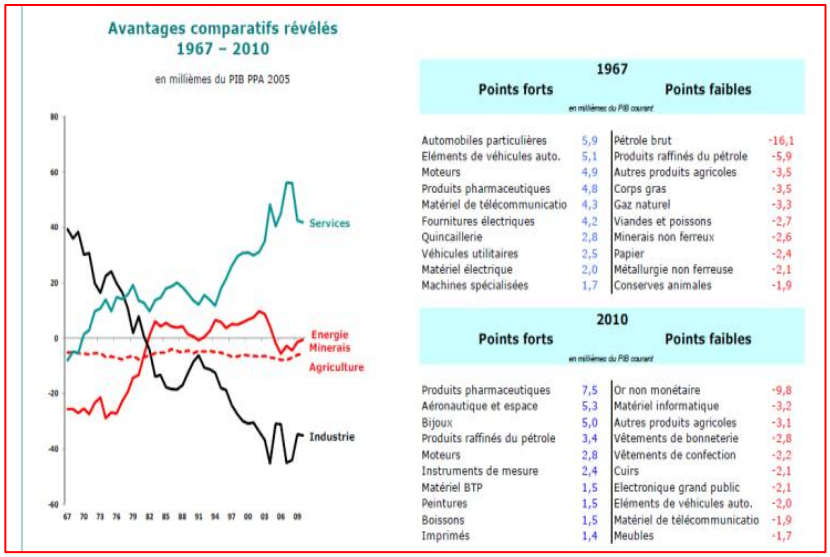

المصدر: M. Fouquin, H. Guimbard, C. Herzog & D. Ünal, op.cité page 82

يظهر الشكل (1-4) أنّ بريطانيا تخصصت خلال 1967 في السيارات ولوازمها وصناعة المحركات والمنتجات الصيدلانية وأجهزة الاتصال وغيرها، لكنها أصبحت في 2010 تتخصص في المنتجات الصيدلانية في المركز الاول ثم الطيران ثم المجوهرات، والمنتجات البترولية المكررة والمحركات وغيرها.

I-3 معدلات التبادل الدولي في الدول النامية.

I-3-1 المعدلات والنسب الخاصة بقياس الأهمية النسبية للتجارة الدولية:

تعتبر نسب أو شروط التبادل الدولي من العوامل الأساسية والهامة جدا في تحديد مدى الانتفاع من التجارة الخارجية، حيث يتم من خلالها تحديد أثر التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية، والتي عن طريقها يتحدد ما يمكن أن تكسبه كل دولة من الدول التي يقوم التعامل التجاري بينها، والكيفية التي تمارس من خلالها هذا الدور في تحديد الربح من التجارة الخارجية.[2]

أولا -معدل التبادل الدولي: يعرّف معدل التبادل الدولي بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سمّاه "**جون ستوارت ميل**" بالطلب التبادلي[3]، وبطريقة أخرى يمكن القول أنّ الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، أو هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد وثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يلي:

[1] جوزيف ستيغليتز، ترجمة سعيد الأيوبي، **السقوط الحر أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي**، دار الكتاب العربي، لبنان، 2011، ص 277.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عالم الحديث، الأردن،2007، ص 364.

[3] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، الجز الأول، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص89.

1. **معدل التبادل الصافي:** ***Net Exchange Rate*** يعتبر معدل التبادل الصافي أكثر التعريفات استخداما في التجارة الخارجية، حيث يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات، أما فيما يخص العوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب ويقاس عادة عن طريق العلاقة بين أسعار صادرات الدولة، وأسعار وارداتها بالصيغة التالية[1]:

معدل (أو شروط أو نسب)التبادل الدولي= الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات

إذا كان:

- 1> المعدل فهو في صالح الدولة.
- 1< المعدل فهو في غير صالح الدولة.
- 1= المعدل لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات والواردات.

ويستخدم هدا المعدل اذا كان الهدف أبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط .

2. **معدل التبادل الإجمالي:** ***Gross Exchange Rate*** يستخدم هذا المعدل إذا كان الهدف هو اعطاء فكرة عامة حول الواردات الفعلية للدولة[2]، وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعطى بالصيغة التالية[3]:

معدل التبادل الاجمالي = [(الرقم القياسي لحجم الصادرات)/ (الرقم القياسي لحجم الواردات)] 100x

اذا كان المعدل >100 معنى ذلك أنّ هناك تدهور في شروط التّجارة، لأنّ ذلك يعني أن الدولة تصدر للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات، ويحدث العكس اذا كان المعدل أقل من 100. فهذا المعدل يبين عدد الوحدات التي يحصل عليها البلد لقاء كل وحدة يصدرها سواءا كانت قيمة الصادرات مساوية أو أكبر أو أقلّ من قيمة الاستيرادات[4].

3. **معدل تبادل الدخل:** ***Income Exchange Rate***

يعكس تبادل الدخل[5] مدى قدرة الدولة على الاستيراد، ويعتبر مهما في حالة دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية، ويتم قياسه عن طريق[6]:

معدل تبادل الدخل=([الرقم القياسي لأسعار الصادرات X الرقم القياسي لحجم الصادرات)/الرقم القياسي لأسعار الواردات]x 100

1 فيلح حسن خلف، المرجع السابق، ص 365.

[2] سواءا كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية، أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 144.

[4] عبد الحسين زيني، **احصاء التجارة الداخلية والخارجية**، دار الحامد، الأردن، 2012، ص409.

[5] ويطلق عليه احيانا الطاقة الاستيرادية.

[6] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، المرجع السابق، ص 145.

- اذا كان المعدل >100 معنى ذلك أنّ الدولة تحصل في سنة معينة على كمية أكبر من الواردات عن طريق صادراتها في هذه السنة.
- اذا كان المعدل <100 فهذا يعني أنّ الدولة تحصل على كمية أقل من الواردات عن طريق صادراتها.

4. معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

يشير إلى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، حسب العلاقة التالية:

$$S=N \times ZX$$

حيث:

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.
- S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط.

5. معدل التبادل الحقيقي المزدوج: ويشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلاّ من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي:

$$S=N \times (ZX/ZM)$$

حيث:

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZX: الرقم القياسي للصادرات.
- ZM: الرقم القياسي للواردات.

6. معدل التبادل العواملي المفرد(أو معدل التبادل الحقيقي للفرد): *Single fact oral terms of trade*

يعّرف بأنه معدل التبادل الصافي معدلا بالتغيرات في إنتاج قطاع التصدير، أي يساوي معدل التبادل الصافي مضروبا في الرقم القياسي لإنتاجية قطاع التصدير، أي أنّ ارتفاع في هذا المعدل تحركه في صالح البلاد المصدرة، بمعنى أنّ كمية أكبر من الواردات يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة من وحدات عوامل الإنتاج المستغلة في إنتاج الصادرات، وإذ انخفضت أسعار الصادرات فإنّ معدل التبادل الدولي الصافي يتدهور، ويعبر عن هذا المعدل بمعدل التبادل الصافي x الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.[1]

7. معدل التبادل العواملي المزدوج: *Double factoral of Trade*

وهو عبارة عن معدل التبادل الصافي معدلا بتغيرات الإنتاجية في الصادرات وتغيرات الإنتاجية في الواردات ويساوي[2]:

[1] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي الدولي**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص64.

[2] أحمد فريد مصطفى، المرجع السابق، ص 65.

معدل التبادل العواملي المزدوج= معدل التبادل الصافي xالرقم القياسي لإنتاجية الصادرات / الرقم القياسي لإنتاجية الواردات

إنّ ارتفاع المعدل يعني أنه مقابل كل وحدة من عوامل الإنتاج المحلية المشتغلة في قطاع التصدير نستطيع الحصول على وحدات أكثر من عوامل الإنتاج الأجنبية المشتغلة في قطاع الواردات.

8. معدل تبادل التكلفة الحقيقية:*CostTermsOf Trade*

يعتبر مقياسا جيدا للرفاهية الاقتصادية الحقيقية التي تحققت للدولة من التجارة الدولية، غير أنه يتجاهل التكلفة الحقيقية لكل وحدة من الموارد الإنتاجية المستخدمة في انتاج الواردات، ويعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$Tr = Ts \times Rx$$

حيث:

- Tr: معدل تبادل التكلفة الحقيقية.
- Ts:معدل التبادل الدولي الحقيقي للفرد.
- Rx:الرقم القياسي لمقدار الضرر لكل وحدة من الموارد الإنتاجية المستخدمة في انتاج الصادرات.

وللتغلب على القصور الموجود في معدل تبادل التكلفة الحقيقية، قدم **جاكوب فاينر** مفهوم التبادل المنفعي ***TermsOf Utility Trade***الذي يعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$Tu = Tr \times Um$$

حيث:

- Tu: معدل تبادل النفعي.
- Tr:معدل تبادل التكلفة الحقيقية.
- Um:الرقم القياسي للمنفعة النسبية للواردات.

ثانيا-نسب أخرى لقياس الأهمية النسبية للتّجارة الدولية:

1. **متوسط ميل الاستيراد:**يوضح مدى اعتماد الدولة على وارداتها، التي تدل على اعتماد هذه الدولة على الإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج والاستهلاك التي تنقصها، بطريقة أخرى يبين مدى تبعية الانتاج الوطني للإنتاج العالمي، ولهذا تستخرج نسبة قيمة الواردات الى مجموع الدخل الوطني، فالواردات تشترى بجزء من الدخل الوطني :[3]:

متوسط ميل الاستيراد = (قيمة الواردات/ قيمة الدخل القومي)x 100.

[1] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الاولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر ودار الروافد الثقافية، لبنان، 2013، ص 69.

[2] زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص 70.

[3] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 59.

كلما كان هذا المتوسط كبيرا، دلّ ذلك على أنّ الدولة تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش، إلا أن ذلك لا يعني فقرها أو غناها.

2. **الميزان التجاري:** يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات، ويمثل حصيلة الفرق الجبري بين مجمل صادرات ومجمل واردات الدولة[1].
3. **نصيب الفرد من التجارة الخارجية:** ويقاس من خلال المعادلة التالية[2]:

نصيب الفرد الواحد =(قيمة الصادرات + قيمة الواردات)/ عدد السكان

تتمثل أهمية هذا المتوسط[3] في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث.

4. **درجة انفتاح الدولة للتجارة الدولية والتمويل:** يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح الاقتصاد القومي أمام التجارة والاستثمار، وبالتالي درجة اندماجه في الاقتصاد العالمي[4].
5. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموعة الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية) منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي[5]:

درجة الانفتاح= (الصادرات الوطنية + المستوردات السلعية) / الناتج المحلي الإجمالي.

6. **مؤشرات التبعية التجارية:**وتقاس عن طريق[6]:

مؤشر التركيز السلعي للصادرات=[(صادرات السلعتين الرئيسيتين)/ مجموع الصادرات]x 100
مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات=[(صادرات لأهم دولتين)/ مجموع الصادرات]x 100

7. **نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي:**

إنّ الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل معدل نمو الصادرات محددا رئيسيا لمعدل نمو الدخل، تعتبر التّجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة

---

[1] حربي محمد موسى، **مبادىء الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ص 245.

[2] شقيري نوري موسى وأخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 25

[3] كما يمكن معرفة متوسط نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات/عدد السكان، ومعرفة نصيب الفرد من الصادرات = الصادرات/عدد السكان، للمزيد انظر زايري بلقاسم، المرجع السابق ، ص 59.

[4] نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 75.

[5] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 61.

[6] عبد الطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص47.

التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي، فكلما ارتفعت الأهمية النسبية للتّجارة الخارجية في هذا الناتج، زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي[1].

من أجل أنّ يتحقق التغيير المرغوب فيه في توزيع الدخل القومي مرتبطا بالارتفاع في الدخل نتيجة التّجارة يفترض في هذا المجال توفر الشروط التالية:[2]

1. أن يكون بإمكان الشرائح التي تحقق لها انتفاع في التغيير تعويض الشرائح التي أصيبت بالضرر بسبب هذا التغيير، بحيث يمكن من خلال هذا التعويض عودتها إلى ما كانت عليه، أي إلى وضعها السابق قبل حصول التغيير.
2. أن يكون بإمكان الشرائح التي يمكن أن تصاب بالضرر، أن تقدم ما يعوض الشرائح التي يمكن أن تستفيد من التغيير، وأن يساوي هذا التعويض في قيمته مقدار النفع الذي يمكن أن يتحقق لها من التغيير الذي يمكن أن يحدث وأن تظلّ هذه الشرائح بعد دفع التعويض في وضع أفضل مما ستكون عليه بعد التغيير حالة حصوله.
3. لتحقيق ما سبق، يتم اشتراط دفع التعويض فعلا للمجموعة التي يصيبها الضرر حتى يمكن القول بأن المجتمع قد تحققت له استفادة صافية.

اضافة الى ما سبق، قدم مجموعة من الباحثين خمس مجموعات فرعية من المؤشرات، تمثّل كل منها بمؤشر فرعي مركب لقياس التبعية الاقتصادية، وهذه المجموعات هي[3]:مجموعة مؤشرات الصادرات مجموعة مؤشرات الواردات، مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي، مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية، مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي.

يعتبر اقتصاد الدولة منفتحا حسب هؤلاء الباحثين، إذا شكلت الواردات عن الناتج الداخلي الخام نسبة تزيد عن 20%، وبالنسبة للصادرات كنسبة من الناتج المحلي اذا تجاوزت 25%، أما بالنسبة للتجارة الخارجية ككل (صادرات+واردات) فالنسبة من الناتج يجب أن تتعد 45% لتعبر عن الانفتاح التجاري.

إنّ معظم الاحصائيات المستشهد بها لدعم التجارة الحرة والعولمة الحتمية المفترضة هي معدل التجارة مقاسا إما بالصادرات أو بالصادرات زائد الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وقد يعتبر المعيار الاول أفضل من المعيار الثاني على اعتبار أنّ الصادرات والواردات هما وجهان لعملة واحدة على الرغم من أنهما ليسا بالضرورة جانبين متساوين، وعليه فإنّ استخدام كليهما يعتبر نوع من مضاعفة الحساب، وهو ما يؤدي في النهاية الى مضاعفة أهمية التجارة[4].

رغم تنوع اشكال هذه المعدلات إلاّ أنها لا تتناول سوى التجارة المنظورة (الصادرات والواردات من السلع) دون الخدمات، وهذا ما يجعلها ذات أهمية محدودة كأدوات لقياس الشروط والوضع النسبي للدولة، خاصة وأنّ

---

[1] صالح عنقاد، **أثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، 1986، ص4.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، المرجع السابق، ص359.

[3] صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 417، نوفمبر 2013، ص 64.

[4] جراهام دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة: الاسطورة والوقائع والبدائل**، المرجع السابق، ص 124.

تجارة الخدمات أضحت تحتلّ نسب مرتفعة من التّجارة الدولية إذا ما قورنت مع تجارة السلع، لذلك وجب أخذ النتائج المحصل عليها بقدر كبير من الحيطة والحذر، ومن بين المشاكل التي قد تعتري هذه المعدلات نجد[1]:

- مشكلة تغيير التركيب السلعي للصادرات والواردات.
- مشكلة تغيير نوعية السلع بمرور الوقت.
- مشكلة تركيب الارقام القياسية وما تتضمنه مشكلات فرعية مثل اختيار أوزان الترجيح واختيار سنة الأساس.

I-3-2 التبادل التجاري في الدول النامية:

تناول الفكر الاقتصادي قضايا التجارة الخارجية بالتحليل منذ زمن بعيد، لكن معظم التحليلات تعرضت إلى هذه القضايا بما يعكس مصالح الدول المتقدمة، لأن من قدموها كانوا أنفسهم من الدول المتقدمة. إضافة إلى ذلك فإنّ التطور في الفكر التجاري واصل بنفس الطريقة، رغم بروز بعض التحليلات التي تحاول أنّ توضح الخطأ في الآراء المقدمة من جانب الدول المتقدمة، والتي بدورها ركزت على عدم تكافؤ العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يمكن تأكيد ذلك من خلال ما يلي:[2]

1. إنّ النظريات والتحليلات التي حاولت تفسير سبب قيام التجارة بين الدول(نظرية النفقات المطلقة– نظرية النفقات النسبية – نظرية تفاوت تكاليف عناصر الإنتاج– نظرية الفجوة التكنولوجية....الخ) تجاهلت ظروف الدول النامية في مجال الإنتاج ونوعية السلع المنتجة في الدول النامية، والنقص في مجال العنصر التكنولوجي وغيرها، وبالتالي عكست مصالح الدول النامية ولم تعبر عن ظروفها الاقتصادية.
2. أنّ الفكر الاقتصادي الداعي لتحرير التجارة الدولية تناسى حقيقة أن الدول التي ستستفيد أكثر من تحرير تجارتها الدولية هي تلك الدول إلي نالت منتجاتها نصيبا أوفر من الأسواق الدولية، وأن زيادة تحرير التّجارة الدولية، سيساعدها على زيادة مكاسبها من التبادل التجاري الدولي، وفي أسوا الأحوال سيمكنها من المحافظة على ما حصلت عليه من مكاسب في الماضي، وأن هذا التحرير سيكرس النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين الشمال والجنوب.
3. إنّ الفكر الاقتصادي الخاص بتحرير التجارة قد ذهب إلى أنّ التّحرير للتجارة الخارجية سيؤدي إلى استفادة الدول النامية حتى ولو لم يكن لديها أية مزايا نسبية أو مطلقة، وهو ما جعل عملية التحرير للتجارة الخارجية في الدول النامية منصبة أكثر على التحرير في جانب الواردات، وهو ما زاد من الاختلالات في موازين التجارة في الدول النامية ومنها البلاد العربية.

ولتوضيح العناصر والآليات الرئيسية التي تكرس تبعية اقتصاديات الدول النامية للدول المتقدمة ودور التجارة الدولية في ذلك يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

[1] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 71.

[2] مغاوري شلبي علي، **العرب وموازين التجارة الدولية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، 2003، ص 11.

- اقيمت العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية غالبا عن طريق الاستعمار السياسي، وركزت الدول المتقدمة على أن تقوم الدول النامية بتزويدها بالمواد الأولية اللازمة لنهضتها الصناعية، وبعد ذلك كأسواق لتصريف منتجاتها، ورغم الاستقلال الذي حظيت به الدول النامية، إلاّ أنّ الدول المتقدمة حاولت وما زالت تحاول الإبقاء على هذا النمط من التقسيم الدولي، بل زيادة على ذلك تحاول التخلص من بعض الصناعات الملوثة للبيئة لتنقلها إلى الدول النامية، وبالتالي فإنّ كل من الماضي والحاضر يتسمان بغياب العدالة في كل من التّجارة الدولية والتّقسيم العمل الدولي.
- تقوم الدول المتقدمة بخلق جماعات تخدم مصالحها التجارية داخل الدول النامية، فتقوم تلك الجماعات بممارسة الضغوط على صانعي القرار لمنع أية إجراءات تخفف من التبعية الاقتصادية للدول النامية، كما تعمل الدول المتقدمة جاهدة على أن تكون القرارات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية للدول النامية في أيدي بعض الفئات، حيث تقوم هذه الفئات بفرض نموذج للتنمية يخدم مصالحها ومصالح الدول المتقدمة.
- تكريس تبعية الدول النامية للدول المتقدمة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي لعبت ومازالت تلعب دورا في تلك التبعية، وفي تفاقم عدم عدالة التبادل التجاري، بحيث لم تحاول هذه الشركات أن تشترك في إنشاء صناعات تساهم في التصدير من الدول النامية بصورة ملموسة إلاّ مؤخرا، ورغم ذلك لم تصل الصادرات من خلال هذه الشركات إلى المستوى المطلوب.

بالرغم من أن مثل بعض الدول النامية وخاصة تلك التي اعتبرت دولا صناعية حديثة مثل ماليزيا سنغافورة، كوريا، تمكنت من الاستفادة من رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا، وما وفرته الاتفاقيات لتطوير صناعتها التصديرية، إلّا أنّ دولا أخرى في افريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا لم تستطع أن تحقق تقدما ملموسا في التنمية الصناعية بالرغم من انفاقها لاستثمارات مالية هامة.

ومن هنا يرى **سمير أمين** أنّ تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافىء في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلال استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر[1].

توجد مجموعة من العوامل المؤدية الى تدهور معدلات التبادل الدولية في الدول النامية المنتجة أساسا للمواد الاولية نوضح أهمها في الجدول الموالي:

[1] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد11، 2012، ص229.

الجدول(1-1): عوامل تدهور معدلات التبادل في الدول النامية.

العوامل	الأسباب المؤدية الى تدهور معدلات التبادل في الدول النامية
احتفاظ الدول المتقدمة بجميع المزايا التي يوفرها التقدم التقني والفني.	-ارتباط القطاع الخاص في الدول النامية بالشركات الاجنبية وبالتالي تحويل جلّ الارباح الى الخارج. - شراء الشركات الاجنبية المواد الاولية من الدول النامية بأسعار منخفضة على اعتبار أنّها المحتكر لعملية الشراء، وبالتّالي تبيعها بأسعار مرتفعة دون أن تستفيد الدول النامية من فرق الأسعار.
اصرار الدول المتقدمة على ابقاء أسعار المنتجات الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع انتاجيتها	-بسبب المزايا التي تحصل عليها نتيجة التقدم الفني يقلل من أثرها على ارتفاع الأجور لديها (بسبب قوة النقابات العمالية).
اختلاف الطلب على منتجات المواد الاولية عن الطلب على المنتجات الصناعية	-تحول الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات ذات الكثافة المعرفية بالدرجة الاولى بدلا من الصناعات الخفيفة والثقيلة. - ازدياد نصيب الخدمات (النقل، التأمين،..الخ) في الانتاج الاجمالي للدول المتقدمة. -تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة في استخدام الموارد الطبيعية بسبب تقدم الفن الانتاجي، ومنافسة المنتجات الاصطناعية للمنتجات الطبيعية، مما يقلل الاعتماد على المواد الاولية.
عدم قدرة البلدان النامية على مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها.	-لأنها تقوم بتصدير عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة، بينما تقوم تجارة الدول المتقدمة على عدد كبير من السلع، وبالتالي تكون قادرة على مواجهة تقلبات الاسعار.
اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر صرف مما يؤثر على معدلات التبادل بين مجموع الدول.	-احتفاظ الدولة بسعر عملتها مبالغ في ارتفاعه يجعل أسعار صادراتها مرتفعة، وبالتالي يكون معدل مبادلاتها في غير صالحها، وبالمقابل اذا كان سعر العملة المحلية مبالغ في انخفاضه فإنّ قيمة صادراتها تكون منخفضة وتتدهور معدلات تبادلها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، المرجع السابق، ص 148-151.

وعليه فإنّ تحسن معدلات التبادل للدول النامية يعتبر ضعيفا خصوصا على المدى الطويل، لذلك وجب عليها العمل على مواجهة كل التقلبات التي تحصل في الاقتصاد العالمي. كما أنه يمكن للسياسات التجارية للبلاد النامية أن تسهم في تحسين معدلات تبادلها عن طريق تطبيق نظام التعريفات والحصص والاتجار الحكومي، وغير ذلك من صور الرقابة على سير المعاملات الاقتصادية الخارجية[1].

[1] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي الدولي**، المرجع السابق، ص 465

II. النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

فسرت نظريات التجارة الدولية أسباب قيام التبادل التجاري الدولي كل حسب المبدأ الذي نادت به، منها من نجحت في تفسير التجارة الدولية، ومنها من مهدت الطريق لنظريات أخرى بعدها قامت بالتفسير لهذا التبادل مثلما سيتم توضيح ذلك فيما سيأتي.

II-1 النظرية التقليدية الكلاسيكية:

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثمّ ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

- هل التّجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟ وهل التّجارة الخارجية دائما مجدية؟
- هل المكاسب تتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير والاستيراد معا ؟
- هل يجب أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها المترتبة عليها في الخارج بكل وسيلة، أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون ؟

بعد تبني القاعدة المعروفة « **دعه يعمل أتركه يمر*Laisserfaire،laisser passer*** »، الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال **سميث ريكاردو، جون ستوارت ميل**،...الخ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.[1]

II-1-1 نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث*Absolut advantage theory*:

لم يضع **آدم سميث** نظرية خاصة بالتبادل، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام1776بعنوان "**ثروة الأمة**"[2]، التي تعتمد-حسبه- على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة، فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

في نفس كتابه توصف المصالح الفردية بالقوة المحركة وراء انتصار ناجح. لكن ما أشار إليه بالمصالح الفردية لم تكن الأنانية أو الطموح المعادي للمجتمع. **سميث** كان اخلاقيا، اعتبر بأن المصلحة الشخصية كانت في الواقع المحرك لاقتصاد ناجح، لكن فقط إذا جرى احتواؤها ضمن إطار من الأخلاقيات الاجتماعية

---

1 على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 36.

2*ANDREW HARISON et autres, **Business international et mondialisation**, 1ère édition, traduit par SIMEON FONGANE, édition de Boeck, Paris, France, 2004, page 278.*

التي سماها "**بالسلوك العقلاني**"، متتبعا التفكير السياسي الانجلو–ساكسوني التقليدي **لهوبس ولوك**، يوكل **سميث** دورا مهما للدولة، ليس فقط عبر نظام قانوني وقضائي فعّال، بل أيضا ككيان مسؤول عن ضمان مستويات المعيشة للعمال. اعتقد **سميث** أن مستويات المعيشة للعمال قد يتدهور إذا أدى تقسيم العمل إلى إنتاج فوائد مادية عظيمة، لكنه في الوقت ذاته وعبر التخصص العلمي والتقني الزائد للفرد سيسلب حياتهم الفكرية.[1]

انتقد **سميث** كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أنّ المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[2]. بمعنى أن الدولة تشتري من الخارج طالما كان السعر أقلّ من تكلفة إنتاجها في الداخل[3]. فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع أن تنتجها بتكلفة أقلّ، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، وتسمح للعمال أن يصبحوا أكثر انتاجية[4]، وكذا الوصول الى استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، فالتجارة الدولية في رأي **سميث** تقوم بطريقتين هامتين: أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير، وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[5]. لتوضيح الميزة المطلقة افترض وجود دولتين الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما تنتج سلعتين هما القمح والبن كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): انتاجية الفدان من القطن لكل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

الوحدة: طن

السلعة / الدولة	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
البرازيل	3	2

المصدر: السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 28.

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية متخصصة في انتاج القمح، بينما البرازيل متخصصة في البن فميزة هذه الاخيرة مطلقة لأن انتاجية الفدان فيها أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، فتقوم التجارة بين الدولتين بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما، فتتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في انتاج وتصدير القمح، بينما البرازيل في انتاج وتصدير البن.

---

[1] أوزوالدو دي ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، لبنان 2003، ص 95.

*2 MICHEL RAINELLI, **Le Commerce International**, 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, 2002, page 45.*

3 ضياء مجيد المسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص353.

[4] *STEPHANE BECUWE , **Commerce International Et Politiques Commerciales**, armande colin, France,2006 ,Page 12*

[5] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 53.

يعتقد **أدم سميث** أنّ التفوّق المطلق هو أساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية، حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي أيضا[1].

بعد أفضل عمل له" **ثروة الأمم**" أصبح ينظر –اليوم– إلى **أدم سميث** كالملهم وراء النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يحاول أن يبرهن فيه أن ملاحقة المصالح الفردية يعود بالخير على المجتمع كامله، إلا أنه وجّهت عدة انتقادات لأفكاره، وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها، ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع **سميث** أن يرد عليه. هذه الانتقادات وغيرها لا تنقص كثيرا من قدر نظرية **سميث**، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لاتخشى المنافسة عليها الدول الأخرى، ومن ناحية ثانية لا يرى **سميث** داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته.

حسب رأي **آدم سميث** في أنّ اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن اذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في انتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة في احدهما، هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ ذلك ما لم تفسره نظرية الميزة المطلقة **لسميث**، مما دفع **ريكاردو** الى الاجابة عنه في نظريته للنفقات النسبية.

II-1-2 نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو *Comparative AdvantageTheory*:

يتمتع مبدأ الميزة النسبية في علم الاقتصاد بالمكانة التي يتمتع بها أحد قوانين الفيزياء، وهو أنه صالح لكل زمان ومكان مع بعض الاستثناءات الثانوية[2].

صقل **ديفيد ريكاردو**[3] ووسع النظرة الثاقبة **لسميث** حيث بيّن أنه حتى لو كانت هناك أمة أفضل من البلدان الأخرى في إنتاج كل شيء، فإنّ تلك الأمّة ستصبح على الرغم من ذلك أحسن حالا إذا ركزت على الأشياء التي تعد هي الأفضل نسبيا في إنتاجها والاتجار فيها بالمقارنة بباقي الأشياء.[4]

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2008، ص12.

[2] مايكل ماندل بوم، **الافكار التي غيرت العالم**، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات التفافية، مصر، 2009، ص 319.

[3] فيلسوف إنجليزي ولد في سنة 1772، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، وله النظرية المعروفة باسم **قانون تناقص الغلة**، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية،عندما قرأ كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، توفي في سنة1823.

[4] جاري بيرتلس وآخرون، **جنون العولمة**، الطبعة الثانية، ترجمة كمال السيد، مركز الاهرام، مصر،2001، ص 31.

على الرغم من هجوم **كينز وشومبيتر** فقد أعلن اقتصاديون أجلاّء من بينهم **ماركس ووالراس ومارشال وويكسل** تفوّق **ريكاردو**[1] الذي نشر كتابه[2] المعنون "**بمبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب**" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية[3] الذي يعدّ من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية[4]، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده **جون ستيوارت ميل** وآخرون، وربما كان **ريكاردو** أول اقتصادي يقترح وضع نظرية منفصلة للتجارة الدولية[5].

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرّة، فإنّ كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[6].
يستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات[7]:

- التبادل يقتصر على دولتين وسلعتين فقط.
- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق(تعدد البائعين، حرية الدخول الى السوق، والخروج منها، العلم بكافة أحوال السوق، التجانس التام بين وحدات السلع في السوق).
- تبادل سلعة مقابل أخرى أي لا وجود للنقود.
- ثبات تكاليف الانتاج، وهذا يعني أنّ عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية،لا توجد عوائق للتجارة.
- لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، أي العمل هو المحدد للقيمة.

---

[1] تود جي باكولز، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مدخل للفكر الاقتصادي الحديث**، ترجمة كوثر محمود محمد وحسن التلاوي، الطبعة الاولى، كلمات عربية، مصر 2013، ص 124.

[2] هذا الكتاب صدر في 3 طبعات كالتالي: 1721،1719،1717، بمساعدة كل من بنتام وجيمس ميل، حيث قام ريكاردو بوضع اكثر التدقيقات تأثيرا لرؤية سميث في هذه الطبعات.

3 يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة.

[4] *ANDREW HARISON, et autres,* ***Business international et mondialisation*** *op.cité, Page 279.*

[5] إي .راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، **موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب** ، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، 2011، ص137.

6 PATRICK A. Messerlin, ***Commerce International****, 1ère édition, THEMIS Economie, Paris, 1998, Page 18*.

[7] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 7-8.

- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

وقد افترض **ريكاردو** وجود دولتين هما إنجلترا والبرتغال كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور، واعتمد على نظرية العمل للقيمة[1] كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (1-3): تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل قبل التبادل الدولي.

	انجلترا	البرتغال
تكلفة الانتاج	وحدة من الخمر =120 ساعة عمل وحدة من المنسوجات=100ساعة عمل	وحدة من الخمر =80 ساعة عمل وحدة من المنسوجات=90ساعة عمل

المصدر: *YVES CROZET, Et Autres,**les grandes questions de l'économie internationale** , 2èmme édition, édition NATHAN,Paris,2001, page12*

من خلال الجدول نلاحظ أنّ للبرتغال ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين لأنها تنتجهما بتكلفة أقل مقدرة بساعات العمل، مقارنة مع انجلترا، وبذلك ووفقا لنظرية الميزة المطلقة، تتخصص البرتغال في إنتاج المنسوجات والخمور، ولا تنتج انجلترا أي سلعة منهما. رغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين إلاّ أنها أكثر كفاءة في الخمور ونفس الملاحظة بالنسبة لإنجلترا التي رغم انخفاض كفاءتها في إنتاج السلعتين، إلاّ أنّ وضعها أحسن في المنسوجات. أما من حيث الميزة النسبية فتتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت إنتاجها بتكلفة أقل نسبيا من الدول الأخرى، وباعتبار دولتين (أ، ب)، ينتجان سلعتين هما (س،ص) يمكن حساب التكلفة النسبية[2] كالتالي:[3]

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة س في الدولة (أ) = تكلفة إنتاج السلعة (س) في الدولة (أ) / تكلفة إنتاج السلعة (ص) في الدولة (أ)

انطلاقا من هذا القانون نقوم بحساب التكلفة النسبية للمنسوجات والخمور في إنجلترا والبرتغال، وتعطى النتائج في الجدول التالي:

الجدول(1-4): التكلفة النسبية للمنسوجات والخمور في انجلترا والبرتغال.

تكلفة انتاج المنسوجات		تكلفة إنتاج الخمور	
إنجلترا	**البرتغال**	**إنجلترا**	**البرتغال**
0.83=120/100	1.125 =80/90	1.2 =100/120	0.89 =90/80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص33.

من خلال الجدول[4] نلاحظ أنّ تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل 112.5% من تكلفة الوحدة من الخمور، وهذا معناه أن المنسوجات أرخص نسبيا في إنجلترا. أما بالنسبة لتكلفة الوحدة المنتجة من

[1] التي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، إلا أنها أصبحت مهملة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينما نعلم أن هناك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

2 تمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلعة الأخرى في الدولتين.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص 33.

[4] قراءة الجدول تكون من اليمين إلى اليسار.

الخمور في إنجلترا تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في البرتغال تعادل 89% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمور أرخص نسبيا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل من إنجلترا.

مما سبق نلاحظ أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة دولية، حيث تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين من المنسوجات، والبرتغال في إنتاج وحدتين من خمور، ثم يتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة، وبالتالي يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين، كما يتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1-5): وضع إنجلترا والبرتغال قبل وبعد التجارة الدولية.

بيان	وضع إنجلترا	وضع البرتغال
قبل قيام التجارة الدولية	تقوم إنجلترا بإنتاج وحدة منسوجات+ وحدة خمور بتكلفة قدرها (120+ 100)= 220 ساعة عمل.	تقوم البرتغال بإنجاز وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها (90+80)= 170 ساعة عمل.
بعد قيام التجارة الدولية.	تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات بتكلفة قدرها (2 x 100)=200 ساعة عمل.	تتخصص البرتغال في إنتاج وحدتي خمور بتكلفة قدرها(2 x 80)= 160 وحدة عمل.
يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة وحدة بوحدة.	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى إنجلترا وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل.	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى البرتغال وحدة منسوجات + وحدة خمور بتكلفة قدرها 160 ساعة عمل.
المكسب المتوقع من التجارة الدولية.	20 ساعة عمل.	10 ساعات عمل.

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص35.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ:

- كل دولة قامت بإنتاج السلعتين قبل قيام التجارة الدولية، بغض النظر عن تكلفة كل منهما وعن قيام كل دولة باستهلاك نفس الكميات المنتجة من السلعتين، وعليه لا توجد تجارة دولية بين الدولتين ولا يتحقق التخصص الدولي ولا تقسيم العمل.
- تخصصت كل دولة بالكامل في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، أي تنتجها بتكلفة أقل نسبيا، وذلك بعد قيام التجارة الدولية، حيث تخصصت إنجلترا بالكامل في إنتاج المنسوجات وتخصصت البرتغال بالكامل في إنتاج الخمور، ومن تم تحقق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- يتحقق مكسب لكل من الدولتين من قيام التجارة الدولية على أساس مبادلة وحدة بوحدة، وهذا افتراض تحليلي مبسط، ويتمثل هذا المكسب في الحصول على نفس الكميات المستهلكة من السلعتين، بساعات

عمل أقل، بمعنى توفير جزء من الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج أو الحصول على كميات مستهلكة أكبر من السلعتين باستخدام نفس ساعات العمل.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتّجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجّه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى، وفيما يلي نعرض أهم هذه الانتقادات[1]:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا: حيث يلاحظ اختفاء ظروف المنافسة الكاملة من الأسواق، وحلول حالات أخرى من المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلّة قد حلّت محلها.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج: حيث أثبت أزمة الكساد العالمي في بداية الثلاثينات من القرن الماضي خطأ هذا الافتراض، وعدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية، وكذلك لا يمكن الادعاء بتوافر ظروف التوظيف الكامل في الدول النامية.
- عدم قدرة عناصر الانتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي، لأنّ عناصر الانتاج قد تترك نشاط اقتصادي معين، لتجد نفسها في حالة بطالة أو قد تبقى في نشاط معين رغم أنّ هناك أنشطة أخرى تحقق عوائد أكبر، لأنّ بعض المنتجين قد يعملون أنشطة أخرى تحقق أرباحا أعلى لكنهم يستمرون في نشاطهم لأسباب عديدة، منها أنهم لا يرغبون في المخاطرة.
- عدم تماثل الأذواق: حيث أذواق المستهلكين في الدول المتخلفة تتدخل أحيانا في تحديد هيكل الواردات من السلع الاجنبية بغض النظر عن نفقات انتاجها النسبية.
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

إضافة الى:

- اعتمادها على نظرية العمل للقيمة من أجل تحديد تكلفة السلعة بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مساهمة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- افتراضها انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة، مما يؤدي إلى ايقاف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.
- افتراضها أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثمّ يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة[2])، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات(تزايد الغلة).
- افتراضها حرية التجارة، أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 69.

[2] يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي، يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أقصى قيمة له، أي عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالتزايد بمعدل متناقص.

- افتراضها سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما، وهذا فرض مبسط يتعارض مع الواقع، حيث أنّ التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.
- اعتمادها على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

إنّ الهدف الرئيسي من تحليل **ريكاردو** هو أنّ التجارة الحرة تمكن الدول من أن تستهلك سلعا بصرف النظر عما إذا كان شركاؤها التجاريون أقل تقدما اقتصاديا أو أكثر[1]. عموما فإنّ نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد **جون ستيوارت ميل**.

II-1- 3 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (الطلب المتبادل ومعدل التبادل الدولي): *Reciprocal demande and the terms of trade*

استمر معظم الاقتصاديين في القرن التاسع عشر يتبعون منطق **سميث** حيث عززت الظروف الاقتصادية والأفكار السائدة في ذلك الوقت، موجة الحماية، فالدولة ستنتج في ظل الحماية ثروة أقل مما تنتجها في ظل التجارة الحرة، وبينما أن الفيلسوف البريطاني **جون ستيوارت ميل**[2] في القرن التاسع عشر كان يطلق على الحماية تعبير "**نظام النهب المنهجي للكثرة بواسطة القلة**" إلا أنّه دافع عن رسوم جمركية مختارة إذا فرضت موقتا خاصة في أمة فتية وصاعدة، بهدف أقلمه صناعية غربية، تكون في ذاتها ملائمة على نحو كامل لظروف البلاد.

حاول **ميل** أن يجمع بين ما قاله **سميث** في نفقة الإنتاج، وما قاله **ريكاردو** في العمل في تحليله لنفقة الإنتاج زيادة على فكرة العرض والطلب، وتأثيرها على قيمة السلعة في السوق، مستبعدا أثر المنفعة في تكوين القيمة التبادلية للسلعة.[3] بالنسبة له التّجارة هي وسيلة لجعل المنتجات أرخص والمستهلك هو المستفيد النهائي، حيث يؤكد في نهاية المطاف دور الطلب الذي يخلق الطلب عليه في نظرية التجارة الدولية[4]. ثمّ أنه قام باستكمال النقص في نظرية **ريكاردو**[5]، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألّف كتابه"**مبادئ الاقتصاد السياسي**" في سنة1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة

1تود جي باكولز، **افكار جديدة من اقتصاديين راحلين مدخل للفكر الاقتصادي الحديث**، المرجع السابق، ص 106.

2يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل(1806-1873) من أوائل الذين نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان غير أخلاقي في نظر البعض، وصل ميل الى حد التمكن من الجبر والهندسة الاولية في سن الثانية عشر كما قام بكتابة تاريخ الحكومة الرومانية وجاء تفتحه في علم الاقتصاد متأخرا حيث لم يبدأ دراسة الاقتصاد السياسي في سن الثالثة عشر وفيما بين سن 15 و18 قام ميل بتحرير ونشر خمس مجلدات من اصول مخطوطات بنتام وعندما بلغ سن 19 كان يقوم بنشر المقالات العالمية الاصلية للمزيد من التفاصيل انظر إي .راي كانتربيري، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 153.

3محمود عبد الكريم إرشيد، **النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي**، الطبعة 01، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 26.

4 *M.E.BENISSAD, **Economie Internationale**, Office Des Publications Universitaires, Alger,1983, page 191.*

5سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص70.

التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي[1]. فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ وطبقا لها فإنّ معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، كما أوضح **ميل** «إنّ حرية التّجارة الخارجية تعمل أحيانا على دفع عجلة الثورة الصناعية في الدول التي لا تملك الموارد الكافية ومدخلات المحلية للتصنيع»[2]. تمثلت أهم الافتراضات التحليلية للنظرية في[3]:

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- قيمة السلعة تتحدد بتكلفة انتاجها من كل عوامل الانتاج(العمل ورأس المال والارض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.
- التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة، وكل هذه الافتراضات لا تؤثر على مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ حيث تستطيع الدولة الصغيرة التبادل مع الدولة الكبيرة، تبعا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

خلص **ميل** الى أنّ الدولة المستفيدة بصورة أكبر من التبادل الدولي هي تلك التي يرتفع الطلب على منتجاتها عن طريق الدول الأخرى، والتي يكون الطلب على منتجات الدول الاخرى قليل، لكن وكغيرها من النظريات السابقة، تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، لابتعادها عن الواقع عند افتراضها تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة، فمن المحتمل ألاّ يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها، كما أنّ اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟. فالسؤال الاول الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد الاجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التّجارة الدولية فأجابت عنه نظرية الطلب المتبادل، مع ذلك فإنّ التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التّجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل

1مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، المرجع السابق، ص 58.

2 ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2006، ص501.

3السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 37.

نعرف أنّ كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التّجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

II-1- 4 نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم:

بالنسبة **لهيوم**[1] في نظريته للتوازن التلقائي، فيرى أنّ المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون تدخل من قبل الدولة، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإنّ أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي الى انسياب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإنّ أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الاخرى، مما يؤدي الى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري، مما يؤدي الى تدفق الذهب الى الدولة من العالم الخارجي.[2]

بذلك استطاع **هيوم** عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية نجد أنه لتحديد قيمة السلع اعتمدت على قوانين النفقات المطلقة والنسبية وعلى نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى (مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية **ريكاردو** في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية. كما افترض الكلاسيكيون في التجارة الخارجية أنّ الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغّلة الثابتة ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغّلة المتناقصة(النفّقة المتزايدة) في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغّلة المتزايدة (النّفقة المتناقصة)، وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أيضا أنّ التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أنّ التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، وعدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أنّ عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أنّ الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأنّ

1فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ اسكتلندا ولد عام 1711و توفي عام 1779، تأثر في أفكاره بآدم سميث.

2 نسرين عبد الحميد نبيه، **الانفتاح الاقتصادي وزيادة حركة التبادل بين الدول**، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص 414.

أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. كما أنّ النظريات الكلاسيكية تغفل عنصر الحركة والتطور فهي تقوم على افتراض مواقف ساكنة لا تهتم بالتغيرات التي تحدث في مواقف الدول وإمكانياتها في التخصص الإنتاجي، ويعتقد الكلاسيكيون بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي[1].اضافة الى أنّ التحليل الكلاسيكي أهمل العامل التاريخي، فكثير من الدول التي تخصصت في سلع معينة قد اتجهت إلى هذا التخصص وتفوقت فيه لأنها كانت أسبق تاريخيا من غيرها في ذلك المجال بالرغم من أنها ليست الأكثر تفوقا في المزايا النسبية أو الأكثر وفرة في الموارد الطبيعة، كما أنه يترتب على نظام التخصص والتبادل وفقا للمزايا النسبية الأضرار بالتشغيل والعمالة بسبب التبادل الدولي وانتقال رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة حيث الميزة النسبية أكبر، كما أنّ الكلاسيكيون كانوا يدافعون عن التبادل الحر على أساس الاعتقاد «بالتفوقات الطبيعية» لهذا السبب كان التلخيص التبسيطي الكلاسيكي– الجديد أمرا ممكنا، فلم يعد يرى في العلاقات الدولية إلا علاقات بين الأفراد[2].

كل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فأوضحت كيف أنّ الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بالرغم من أنّها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أنّ العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

II- 2 النظرية النيوكلاسيكية.

II- 2-1 نظرية هكشر–أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الانتاج):

ظهرت نظرية نسب عناصر الإنتاج في التّجارة الخارجية منسوبة الى الاقتصاديين السويديين **إيلي وهكشر**[3] في كتاب بعنوان "**آثار التّجارة الخارجية على التوزيع**" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه **برتل أولين**[4] الذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتاب بعنوان "**التّجارة الإقليمية والتّجارة الدولية**" الذي أصدره سنة1933[5]، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التّجارة الخارجية. يعتبر التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أنّ صادرات الدول من السلع الكثيفة بالموارد الوفيرة نسبيا وتستورد من السلع التي مواردها نادر نسبيا إضافة إلى الأثر الذي تتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها نسبيا لقيام التجارة الدولية[6]. أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية تمثلت في[7]:

---

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 32.

[2] سمير أمين، ترجمة حسن قبيسي، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، الطبعة الثالثة، دار ابن خلدون، لبنان، 1981 ص 182.

[3]اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة *Uppsala* 1907، يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد.

[4] *BERTIL GOTTHARD OHLIN* يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية، (*the modern theory of the dynamics of trade*) في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع *JamesMeade*، درس على يد إيلي هكشر *بجامعة Lund* بستوكهولم.

[5]محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص144.

[6] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، المرجع السابق، ص19.

[7]زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 209.

- وجود دولتين (الدولة(1)، والدولة(2)) وسلعتين فقط، السلعة(x) والسلعة(y)، وعاملين من عوامل الانتاج العمل ورأس المال.
- تستعمل الدولتين الطرق التكنولوجية نفسها في الانتاج.
- السلعة (x) كثيفة العمل، والسلعة (y) كثيفة رأس المال.
- يخضع انتاج السلعتين لقانون الغلة الثابت.
- التخصص في انتاج السلع يكون تخصصا غير كامل في كل من الدولتين.
- الأذواق متماثلة في كل من الدولتين.
- سيادة المنافسة الكاملة في كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج في كل من الدولتين.
- امكانية انتقال عوامل الانتاج من قطاع انتاجي الى اخر داخل كل دولة، وعدم امكانية حدوث ذلك بين الدولتين.
- لا يوجد تكاليف نقل ولا رسوم جمركية أو معوقات أخرى لتدفق التجارة الدولية بين الدولتين أو أية معوقات أخرى.
- التوظيف الكامل لجميع الموارد في كل دولة.

عندما تنعدم ظروف المنافسة التامة، فإنّ السلعة قد تباع بأكثر من ثمن الأسواق، كما أنّ حالة التميز السعري الاحتكاري يمكن أن تطبق على نطاق التجارة الدولية لتولد ما يعرف بالإغراق.[1] لكن عادة ما يحتج المنتجون المحليون على هذه السياسة– الإغراق– فيضغطون على حكوماتهم من أجل وضع قيود على دخول السلع إلى أسواقهم.

يرى كل من **هكشر وأولين** في أسباب قيام التجارة الخارجية أنّ اختلاف التكاليف أو الأسعار النسبية بين الدول يعود إلى اختلاف وفرة الموارد الطبيعية بين هذه الدول، حيث لاحظ **هكشر** أن الدول تختلف فيما بينها من حيث وفرة (عرض) عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات بقيمها المطلقة في عرض عوامل الإنتاج يؤدي إلى اختلاف الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل، ففي بعض الدول وفرة العمل، وفي بعضها وفرة رأس المال، وفي بعضها وفرة في الأرض، وبالإضافة إلى اختلاف الوفرة بالقيم المطلقة هناك الاختلاف في نسب العوامل بين الدول، والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها كل من **هكشر وأولين** في تحليل اختلاف الموارد بين الدول هو ربط هذا الاختلاف مع اختلاف أسعار السلع.[2]

ما يؤخذ على هذه النظرية أنها أهملت هذه النظرية على غرار نظرية **ريكاردو** انتقال عناصر الإنتاج دوليا فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج، فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول[3]. كما أنّها افترضت تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة انتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة الى أخرى وليست متماثلة وهذا ما يسمى لغز **ليونتيف**

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2008، ص 45.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، المرجع السابق، ص 18.

[3] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص31.

اضافة الى ما سبق، فقد اهتمت بالجانب الكمي، وأهملت الجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، كما أنّ افتراضها المتمثل في تجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول غير واقعي.

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها؟ وما الإصلاحات التي شملتها؟. في هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة، غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها، بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ماهو إلا امتداد لنموذج **دافيد ريكاردو** لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

II- 2-2 لغز ليونتيف فاسيلي*Leontieff Para/dox*:

بعد صياغة نظرية "**هكشر–أولين**" جاءت عدّة محاولات لاختبار صحتها، أبرزها تلك التي قام بها" **ليونتيف**"[1] عام 1954 بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع باقي دول العالم[2]. بالنسبة لـ**هكشر** فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل "**ليونتيف**" الجدول الموالي:

جدول رقم(1–6):الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

الاحتياجات من / لما قيمته 1 مليون دولار من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2005، ص 127.

يبين الجدول السابق الاحتياجات من رأس المال العمل، لكل01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947، فنلاحظ أنّ إنتاج ما قيمته01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يتطلب استخدام كمية من رأسال مال تقدر بحوالي2,6 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل، أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة

[1] اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، ، تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946. بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919–1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام1999.

[2] *Collection :Les mémos économie, **les relations économiques internationales**, édition LAZARY,sans date d'édition , page 7.*

للواردات، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

نستخلص أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات؛ وهذا ما يدل على أنّ صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج **ليونتيف**، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هوالصحيح. بهذا فإنّ محاولة **ليونتيف** قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بنيت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

إنّ الخلاصة الأساسية للنظرية النيوكلاسكية لحرية التّجارة هي أن كل الدول ستستفيد من التّجارة، إضافة الى أن كل من الاستهلاك والناتج العالمي سيرتفعان، ثم إنّ نظرة وفرة عناصر الإنتاج المقدمة من طرف **هكشر–اولين** لا تعكس في النهاية إلاّ مزيدا من التّجارة، وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

كتقييم للنظرية النيوكلاسيكية، نجد أنها تتبنى فكرة التوازن المستقر، وتعنى أنه إذا اختل التوازن بين أطراف التبادل الدولي فإنّ هذا الاختلال نفسه يولد قوى تلقائية تحقق التوازن من جديد. فالاتجاه يكون دائما نحو تساوي أثمان عناصر الانتاج، وليس هناك تناقص في المصالح بين طرفي التبادل لأنه ليس في مقدور أحدهما تحديد نتيجة التبادل بمفرده. ويرى بعض الاقتصاديين(وخاصة الاقتصادي السويدي جونارميردال) عكس ذلك فالعملية الاقتصادية عملية تراكمية، بمعنى أنّ وجود فروق في أسعار الانتاج وفي الدخول يؤدي الى مزيد من الفروق وليس الى التساوي من جديد، ويؤدي التدهور المستمر في معدل التبادل الدولي أو ما يعرف بشروط التجارة الدولية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث. ونجد أنّ موقف الدول المتقدمة في التبادل الدولي يزداد تحسنا في حين يتدهور موقف دول العالم الثالث[1].

أخيرا إنّ كل من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، وتميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغيّير المستمر، كما أنها افترضت التماثل الاقتصادي بين جميع الدول، وتجاهلت التفاوت بين الدول في مستوى النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية، مما يجعل التبادل التجاري غير عادل، لذلك ظهرت بعض التّوجّهات الحديثة التي تعنى

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 31.

بذلك في مجال تفسير التّجارة الخارجية، التي أعطت أهمية كبيرة للدور الذي تلعبه العديد من العوامل مثل الاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التّجارة الخارجية بين الدول، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، والتنوع الانتاجي، وتكاليف النقل وغيرها، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول الصناعية الأقل تقدما.

II- 3 بعض التوجهات الحديثة في التجارة الدولية.

II- 3-1 نظرية " استيفان ليندر" للتجارة الدولية 1961(نظرية تشابه الاذواق) *Preference Similarity*:

في هذه النظرية يظهر اعتبارًا هاماً ودوراً فعالاً للطلب، وتستند على افتراضين هما أنّ احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة، وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعرض **ليندر** فكرته حول "**الطلب الممثل**" موضحا أن التجارة الدولية أولا هي مسألة تعتمد على انتاجية الطلب، وأنّ كل مؤسسة تفكر أولا لإشباع حاجيات الأسواق المحلية، مما يؤدي الى خلق الطلب المحلي الممثل، والذي في حد ذاته يحدد طبيعة وحجم المنتجات التي يتم تصديرها، وكذلك المنتجات التي سيتم استيرادها من دولة أخرى[1]، بذلك يعتبر الاقتصادي السويدي **ليندر** من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التّجارة الدولية، وقد سلّم في بداية تحليله بأنّ نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية، كما رأى أنه من الخطأ أن نفترض أنّ التّجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث أنّ هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرّق بين نوعين من السلع[2]: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير **هكشر–أولين**، أي أنّ نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة، وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لانعرف عنها شيئا، كما أنّ تقديم السلعة إلى السوق المحلى– خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة– يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

[1] *CHAIB BEGHDAD, **Les Prospectives Du Commerce International**, HOUMA éditions, Alger, 2012, page 37.*

[2] عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المرجع السابق، ص 148.

توجد مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية **ليندر** هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة كما أنّ هناك عدّة أسباب تدعم مبدأه الأساسي، تدور كلها حول فكرة واحدة، هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية، من بينها:

- القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.
- إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإنّ وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج، وحلّ جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق إلى الأسواق الخارجية.
- تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل والتطوير.

لكل هذه الأسباب نجد من الصعب تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة، إلاّ إذا أنتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأمر.

وضع **ليندر** مفهوم «**كثافة التجارة**» لكي يقيس حجم التّجارة بين الدول، إذ رأى أنّ تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل(المناخ، اللغة الدين)، إلاّ أنّ عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التّجارة.

رغم ما وجّه لهذه النظرية من انتقادات تمثلت في أنّ السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية إضافة إلى أنّ أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)[1]؛ إلاّ أنّ نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التّجارة الدولية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

كخلاصة لهذه النظرية فإنّ التّجارة الدولية تحفز النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما. على قدر المجهودات المبذولة لم يستطع **ليندر** تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية، لذلك ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظريته لتطوير نظرية **هكشر–أولين**، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي، وتتفق معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية بالاعتماد على جانب العرض، أي الدور الذي تلعبه عوامل الإنتاج من حيث وفرتها النسبية أو ندرتها في اختلاف المزايا

[1] *ANDREW HARISON, et autres, **Business international et mondialisation**, op.cité, Page 284.*

النسبية الطبيعية. لكن أوجه الاختلاف، وهو الشيء الجديد الذي أضافته هذه النظريات، أي وجود مصادر جديدة لاختلاف المزايا النسبية، وهي في آن واحد تمنح الدولة ميزة نسبية مكتسبة ويمكن إجمالها في التطور التكنولوجي ورأس المال البشري واقتصاديات الحجم.

II- 2-3 نموذج الفجوة التكنولوجية*Technological gap trade model*: وضع **بوسنر***POSNER* هذا النموذج في سنة 1961[1]، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التّجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار "**بوسنر**" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما:

1- فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها كذلك فجوة تأخر الطلب، وتشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد للمرة الاولى، وتلك التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم.

2- فترة إبطاء التقليد، وتشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تتراجع صادرات الدولة المبتكرة، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى، يختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة.

يشرح الشكل التالي ما سبق بوضوح حيث أنّ الفجوة ت1، ت2، تعبرعن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت1–ت3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت2–ت3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية:

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 260.

الشكل (1-5): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.

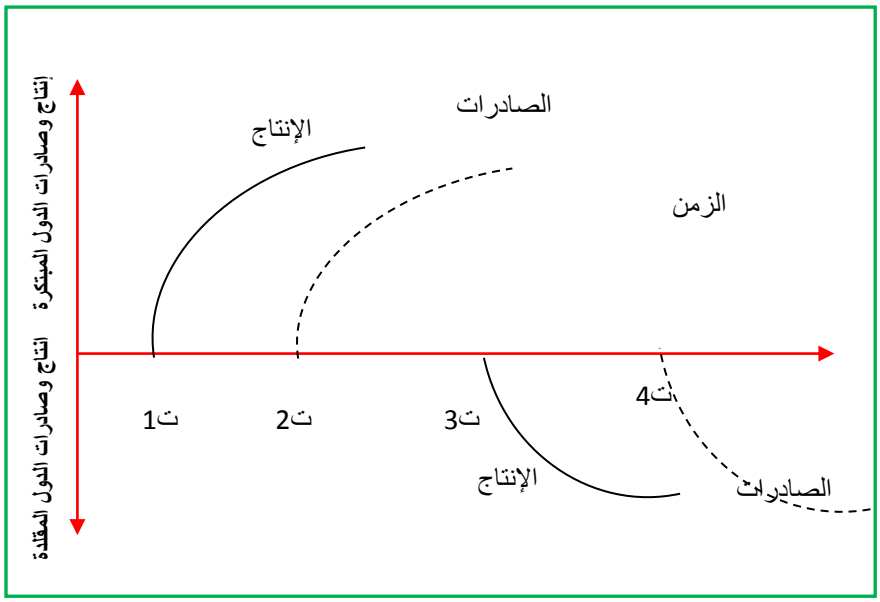

المصدر: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991، ص 218.

بالرغم من أهميتها الكبرى، فإنّ نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما:

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا،هولندا أو دول العالم النامي؟.
- ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟.

وهو الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليه.

II-3-3 نموذج دورة حياة المنتوج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة **فرنون*VERNON*** سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا[1]، باعتبار الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاكثر تقدما في العالم سوف تصدره الى دول مشابهة لها في التطور (الدول الاوروبية) والدين سيستوعبون هذه التكنولوجيا ليبدأوا في تصنيعه وتصديره الى الدول الاقل تقدما منهم وهكذا[2].

تعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي، طبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتوج، وكما يراها **فرنون**، تمر بثلاث مراحل:

[1] *ANDREW HARISON, et autres, **Business international et mondialisation**,op.cit., page 282.*
[2] *KHELDI Mokhtar, **Le Développement Local**, office des publications universitaires, ALGER,2012, page162.*

مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج ومرحلة المنتوج النمطي، وبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا.

سنتناول المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج بالدراسة والتحليل، ثم بعد ذلك نقوم بتقييم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية واختبار مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة بعضها البعض من جانب، وبينها وبين الدول الآخذة في النمو من جانب آخر، من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-6): مسار دورة حياة المنتوج.

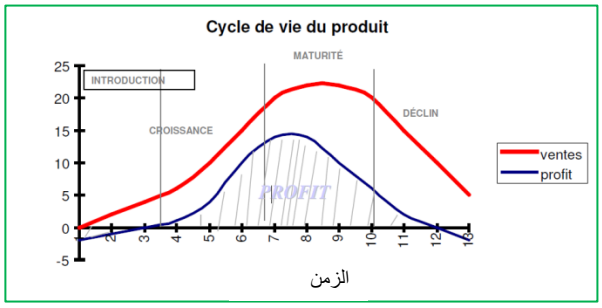

المصدر: *claire.lebideau.free.fr/Cours%20LEA%20L2/Economie%20Internationale/Eco%20inter%20chap%202.pdf Page 06.* تاريخ التصفح 2013/2/05

من الشكل السابق نميز ثلاثة مراحل :

أ) **مرحلة المنتوج الجديد** *(introduction):* تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة جد هامة في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود، وعليه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير، مثل وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، وضرورة توفر طاقة تكنولوجية، سواء منها البشرية (علماء، خبراء، عمال متخصصين...إلخ) أوالمادية (آلات، معدات متطورة...إلخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة، ووجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراع لمواجهة المنافسين.

ب) مرحلة المنتوج الناضج *(croissance):* **تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:**

أولا: خصائص مرحلة المنتوج الناضج:

- اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين.
- استقرار الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد.
- رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.
- زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيات عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيات نمطية.

- سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج.
- سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثانيا: المظاهر الاقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج: إلى جانب الخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتوج الناضج، هناك عدة ظواهر اقتصادية تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

- زيادة الاستثمارات الأجنبية وحركات رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، فمع نهاية المرحلة الثانية تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية، أو دولا آخذة في النمو وذلك نتيجة لاشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد، والاستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

ثالثا :الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات خلال مرحلة المنتوج الناضج: تفسر النظرية التكنولوجية في التجارة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات حيث أنه بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتوج، فإنّ قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلية مستوى أعلى، فإنّ نمو الطلب سيكون سريعا، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتوج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة هو التالي: (النفقة الحدية للإنتاج + نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد.

ج) **مرحلة المنتوج النمطي:**(*maturité*) يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أنّ المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة **هكشر – أولين**، في النواحي التالية[1]:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.

[1] سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الاول، المرجع السابق، ص 232.

- تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول.
- ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

باختصار فإن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظرية الكلاسيكية السابقة من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا الى واقع الاقتصاد العالمي، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج **هكشر– أولين** في نسب عناصر الإنتاج بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت عليه لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

II- 3-4 التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية: (نظرية تأثير حجم الانتاج) *Product Differentiation And International Trade*

بحث كل من **بول كروجمان وكلفن لانكستر** في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضوا أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منافعهم من خلال نوعين من السلع: الأولى تكون متجانسة، والثانية تتكون من عدد غير محدد من الأنواع، حيث أن السلع في حد ذاته تختلف من حيث صفاتها الجوهرية أو الشكلية، ومن حيث العلامة، اللون، طريقة التغليف والجودة، كما أن للمستهلكين أذواق مختلفة في استهلاكهم لهذه السلع. وقد افترضوا بالنسبة للسلعة المتجانسة أنّ كل دولة تنتجها وأنها كثيفة العمل، وأن هناك تطابق تكنولوجي في إنتاجها، إضافة إلى أنّ تكاليف إنتاجها ثابتة، أما السلعة الثانية أي الصناعية فهي كثيفة رأس المال، وتخضع لظروف تزايد وفرات الحجم، وبالتالي تقوم المؤسسات بإنتاج أنواع كثيرة منها ولكن كل مؤسسة تنتج نوع واحد فقط من السلعتين، وتماشيا مع الطلب والذي يحكمه ارتفاع الدخول، وتنوع الأذواق ستقوم الدولة الكبيرة اقتصاديا إلى إنتاج عدد كبير من أصناف السلعة الصناعية وبذلك ستقوم التجارة وفقا لما يلي:[1]

1. بالنسبة للسلعة المتجانسة ستتبع نموذج **هكشر– أولين** بحيث أنها تصدر من قبل الدولة وفيرة رأس المال لأن السلعة كثيفة العمل.
2. السلع الصناعية: كونها متمايزة فإنها ستناسب أذواق المستهلكين في كلا الدولتين، وبالتالي ستكون ذات اتجاهين(تجارة الصناعة الواحدة)، أي أنّ الدولة ستصدر وتستورد نفس السلع، ولكن بأصناف مختلفة. وستكون الدولة كثيفة رأس المال صافي مصدرة لهذه السلع، أي أن صادراتها من السلع الصناعية ستكون أكثر من مستورداتها منها.

يتضح من النتيجتين أعلاه أنّ هناك نوعين من التّجارة في هذا النموذج، تجارة عادية باتجاه واحد في السلعة المتجانسة، وتجارة باتجاهين في الأنواع الصناعية، والأهمية النسبية لهذا النوع الجديد في التجارة الدولية سيعتمد على الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدولتين[2]. فالتجارة تعقد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، فإذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين، فإنّ التجارة ستقوم فقط بسبب الوفرات الاقتصادية

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 44.

[2] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2000، ص 43.

وبالتالي سوف يقتصر على السلع الصناعية، أما إذا اختلفت من حيث الوفرة فسيكون لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج السلعة كثيفة العنصر الوفير. يعطي هذا النموذج تنبؤات مع الواقع، فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة من حيث الاقتصاد تتركز في تجارة الانواع المصنعة، بينما التجارة بين الدول المختلفة اقتصاديا مثل تلك التي تحدث بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، تتركز في تجارة صناعات مختلفة، تصدر من خلالها الدول المتقدمة السلع المصنعة مقابل استيرادها للسلع الاولية والمواد الخام.

إنّ نظرية تأثير حجم الانتاج هي أيضا لا تتسم بطابع شمولي، كونها لا تعالج سوى جزء من حالة السوق كما أنّ الاستفادة من تأثير حجم الانتاج، يرتبط بتركيز الانتاج وتكبير الشركات التي تتحول الى شركات احتكارية، وتبعا لذلك تتغير بنية الأسواق آلية عملها فتصبح أسواقا متعددة الاحتكارات تسودها المنافسة الاحتكارية، الأمر الذي يعيق تطور التّجارة الدولية على أساس مبادئ تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

II- 3-5 تكاليف النقل والتجارة:*Transport Coast* إنّ لتكاليف نقل السلع أثر كبير جدا على التجارة، إذ أنّ ارتفاع تكاليف النقل يمكن أن يلغي التجارة بين الدولتين، حيث أنّه سوف ترفع من سعر السلعة في الدولة المستوردة عنه في الدولة المصدرة، لذلك ترغب العديد من الدول إنشاء الصناعة قرب مراكز استهلاكها.

كلما كان حجم كلفة النقل صغيرا مقارنة بسعر السلعة، فإنّ التّجارة ستستمر بين الدول ولكن بحجم أقل وبالتالي تكون المكاسب من التجارة قليلة[2].

يمكن في حالة السلع منخفضة القيمة مقارنتها بحجمها أو وزنها أن يكون حجم النقل كبيرا جدا بسعر السلعة، مما يلغي التجارة الدولية كليا، ومن الأمثلة على هذه السلع: الاسمنت، الحجارة، الاسفنج والخدمات كخدمة قص الشعر، والخدمات الشخصية حيث تصبح هذه السلع والخدمات غير المتاجر بها دوليا، وعليه فإن كلفة النقل، بالرغم من عدم تأثيرها على أنماط التجارة الدولية في حالة قيامها إلاّ أنها تعتبر عقبة أمام التجارة الحرة، حيث تخفض من حجم التجارة، ومن مدى التخصيص الدولي وتقسيم العمل، وبالتالي فإن تخفيضها يعمل تماما لتخفيض ضرائب الاستيراد حيث يزيد من حجم التجارة الدولية ومكاسبها.[3]

أما الآثار السلبية لتكلفة النقل فتتمثل في انخفاض حجم التبادل التجاري، والحد من التخصص الدولي وتقسيم العمل، إذ أنها تعمل كعمل ضرائب الاستيراد، وبذلك فإنّ زيادتها تؤدي الى انخفاض التجارة وهي بذلك تعتبر عقبة أمام التجارة الحرة عند قيامها.

III- 3-6 نظرية رأس المال البشري (فيندلي، كيرزكوفسكي): تمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير مالا حظه **ليونتياف** من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[4].

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، المرجع السابق، ص 130.

[2] حسام على داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 63.

[3] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 46.

[4] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر،2000، ص 33.

حسب التحليل الأولي، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين:هما العمل ورأس المال؛ والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي، الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين البلد الذي يقلّ فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

II- 3-7 نظرية اقتصاديات الحجم: تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، قلّت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج **هكشر– أولين** لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. تعتبر هذه النظرية أنّ توفّر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات) كما ترى أنّ الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة، لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس فإنّ الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية، بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى. فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي مثلا يتمتعان بفوائد هذه الميزة نظرا لاتساع نطاق لاسوق الداخلي، على عكس دولة صغيرة مثل بلجيكا أو هولندا، التي لا يتوفر لديها هذا الاتساع من السوق بالشكل الذي يمكنها من الاستفادة بمزاياه[1].

وعليه يمكن القول بأنّ نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة، ألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج اليونان والدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطية. لذلك هناك من يرى أنّ اقتصاديات الحجم لها أثر كبير على هيكل التّجارة الدولية، بل حتى انّها العامل المحدد في قيام تلك التّجارة في بعض المنتجات، والتي لولا ذلك الاتساع من السوق لما استطاعت أن تتخصص في انتاجها، أو أن تكتسب الميزة النسبية فيها.

يجدر بنا التمييز بين نوعين من اقتصاديات الحجم[2]: اقتصاديات الحجم الداخلية (الوفورات الداخلية) اقتصاديات الحجم الخارجية (الوفورات الخارجية). بالنسبة للنوع الاول فيشير الى الانخفاض في متوسط تكاليف الانتاج، عندما تتوسع المنشأة في الانتاج، وعليه فإنّ اقتصاديات الحجم الداخلية أو زيادة عائد التوسع انما هو أمر داخلي متعلق بالمؤسسة فهو وفورات داخلية مثل صناعة السيارات، والقاطرات، والصناعات

[1] مصطفى محمد عز العرب، **دراسات في التجارة الخارجية: النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1988، ص 207.

[2] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، المرجع السابق، ص 260 .

الكيماوية، أما الثاني أي اقتصاديات الحجم الخارجية (الوفورات الخارجية)، فيتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي اليها تلك المؤسسات، فعندما تنمو الصناعة تؤدي الى تحقيق الكثير من التغيرات الصغيرة الحجم كانخفاض أسعار بعض المدخلات وارتفاع الانتاجية الطبيعية لبعض المدخلات.

II- 3-8 نظرية التبادل اللامتكافيء "اريغي ايمانويل–سمير أمين": ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلاّ في السبعينات على يد **ايمانويل**، حيث اعتمدت على مجموعة من الفروض، منها أنه إذا كان العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإنّ المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلّف معدل واحد للربح في مختلف البلاد، إضافة إلى أنّ رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية، وقد أوضح **ايمانويل** طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أنّ التبادل اللامتكافيء ما هو إلاّ نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي:

- عندما يكون رأس المال مختلف في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون إجمالي الساعات للدول المتقدمة تحصل على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية.
- عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين ولكن الأجور مختلفة، فإن ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية، وهذا ما يطلق عليه **ايمانويل** التبادل اللامتكافيء.

إضافة إلى هذا كله فقد أوضح **سمير–أمين**[1] أنّ الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أنّه أضاف أنّ التبادل اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، وإنما ينتج أيضا عن سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

II- 3-9 نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج) ***Donald B.Keesing*** (1965) : اعتمد **كيسينج** على نظرية **هكشر–أولين**، حيث حاول تفسير التخصص والمبادلات الدولية، معتمدا على درجة التأهيل لليد العالمية وتأثيرها على تخصص أي بلد في أي نوع من الصناعات. بعد دراسة معمقة لصادرات أمريكا وواردتها، وبلدان مصنعة أخرى، تبين أن هيكل المبادلات الدولية تابعة للتوفر النسبي على العمل المؤهل بين مختلف المتعاملين الدوليين، وأن صادرات أمريكا وفيرة العمل المؤهل بينما لا تحتوي وارداتها على كميات

[1] مفكر واقتصادي مصري من أهم أعلام مدرسة التبعية ومن أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، درس في باريس من1947 إلى1957، حيث حصل في عام1952 على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يأخذ شهادة التخرج في الإحصاء 1956 والاقتصاد1957 وعاد إلى مصر حاملا شهادة الدكتورة في الاقتصاد من السوربون خلال عام1951.

كبيرة من العمل المؤهل وعليه من صالحها أن تتخصص وتصدّر السلع التي يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من العمل المؤهل[1].

يرى **كيسينج** أنّ العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدّة أنواع من المهارات، فميّز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط[2]: العلماء والمهندسون، والتقنيون والمصممون، الخبراء الأخرون، الاطارات، عاملوا الآلات، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، البائعون العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

تشير الأعمال التي أجراها **كيسينج** إلى أنّ نموذج **هكشير–أولين** قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا، لكن على الرغم من التفسير الذي قدمته هذه النظرية إلا أنها لم تبحث في سبب اختلاف تأهيل العمال، بل انطلقت منذ البداية بفكرة أن البلدان المصنعة تملك أيدي عاملة عالية التأهيل.

II- 3-10 نظرية المنافسة: من أجل اظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة، قام الاقتصادي الامريكي **م.بورتر** ***M.Porter*** بمحاولة في مؤلفاته في دراسة المنافسة العالمية أربعة متغيرات أساسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى والمتمثلة في[3]: عناصر الانتاج، ظروف الطلب، وضع الفروع القريبة (التابعة) والتي تقدم الخدمات الضرورية، استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة. بالنسبة للعنصر الأول، وضح **بورتر** أنّ الدولة لا ترث عناصر الانتاج، بل تُخلق في مجرى عملية اعادة الانتاج الموسع فيه، أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتمثل في ظروف الطلب فهي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة، ومراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها. ويحدد المتغير الثالث تطور التجارة الخارجية للشركة فيمثل بوجود بيئة انتاجية مؤهلة بكفاءة عالية توثر في نشاط المؤسسة، وأخيرا المتغير الرابع والمتمثل في الاستراتيجية التنافسية، فهي تسعى للعثور على امكانيات المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في قطاعها، فحسب **بورتر** لا وجود لاستراتيجية منافسة كاملة، بل الاستراتيجية التي تتوافق مع أعمال قطاع صناعي معين، إضافة الى المهارات ورأس المال الذي تملكه المؤسسة هي التي تجلب النجاح.

[1] سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص93.

[2] *STEPHANE BECUWE , **Commerce International Et Politiques Commerciales**, op.cite, ,Page 51-52.*

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، المرجع السابق، ص 131.

III. سياسات التجارة الخارجية.

تتبع كل دولة في مجال تجارتها الخارجية نوعا من السياسات التجارية، والتي يمكن أن تتنوع حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة اقتصاها، كما أنّ هذه السياسة تتباين من دولة إلى أخرى إضافة الى أنّ لكل سياسة أهدافها، وحججها، وأدواتها، ذلك ما سنحاول توضيحه من خلال العنصر الموالي.

III -1 مفهوم سياسة التجارة الخارجية، أهدافها وأنواعها.

III -1-1 تعريف سياسة التجارة الخارجية وأهدافها:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة التنظيمات والاجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخرجية، ولهذه السياسة اهداف محددة وادوات تساعدها على تحقيق الاهداف[1].

تعرف أيضا أنها وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيث سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ[2].

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لكنها في النهاية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، مثلما يلخصها الجدول الموالي:

الجدول(1-7):أهداف السياسات التجارية.

الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف الاستراتيجية
-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ،وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة في الاقتصاد. -زيادة موارد الخزينة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق، ومن التقلبات الخارجية. -حماية الصناعة الناشئة، وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.	-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة. -إعادة توزيع الدخل بين الفئات والطبقات المختلفة.	-المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية. -توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة .

المصدر: من إعداد الباحثة.

III -1-2 أنواع سياسة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة في تحديدها:

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإنّ القواعد والإجراءات منصبّة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد- تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة- إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية، مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها، مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نمّيز سياستين للتجارة الخارجية:

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، وايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 153.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر،2005، ص12.

أولا- سياسة حرية التجارة: تعرّف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها[1]:

1. يرى أنصار الحرية أنها تتيح التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي، ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق، فإذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ومن الممكن أن يكون تقسيم العمل من هذه الحالة على نطاق دولي.
2. تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف نفقات الإنتاج النسبية، ويرجع ذلك إلى أن عوامل الإنتاج توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.
3. يصعب في ظل حرية التّجارة قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، وذلك لأنّ الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.
4. يذكّر أنصار الحرية أنّ الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب، والنتائج الاقتصادية غير المرغوب فيها فهي تفقد ثقة رجال الأعمال والمتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية، وذلك لأنّ دراستهم وبحوثهم تستدعي إقامة مشروع معين في منطقة معينة، ولكن إذا فرضت بعض الدول رسوما جمركية على منتجات هذه المشاريع، فإنّ مقدرتهم على الاستمرار في الإنتاج لا تتحقق، كذلك فإنّ الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية، مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة.
5. يرى البعض أنّ الحماية تقوم على سياسة إفقار الغير من الدول، إذ أنّ التعريفة الجمركية تقلّ من حجم الواردات، وبالتالي تؤدي في النهاية الى نفس حجم الصادرات، وحتى إذا اتبعت الدولة- كما سبق وفعل التجاريون- وفي نفس الوقت قيّدت من وارداتها فإنّ التّجارة الخارجية لابد وأن تتأثر، فالتجارة الخارجية مقايضة والواردات هي التي تمكّن من شراء الدول الأجنبية للمنتجات الوطنية.

اضافة الى ما سبق نجد[2]:

6. إنّ حرية التّجارة تعجّل من إحداث النمو الاقتصادي الشامل، والذي يرفع بدوره من الأرباح وتشجّع الادخار الكبير والاستثمار الكبير، ومن ثمّ مزيد من إحداث النمو وهكذا.
7. إنّ حرية التّجارة تعمل على جذب الكثير من رأس المال الأجنبي والخبراء، والذي يعتبر عرضهم نادرا في الدول الأقل نموا.
8. إنّ حرية التّجارة تولد الصرف الأجنبي المطلوب، والذي يمكن استخدامه لاستيراد الغذاء إذا كان قطاع الزراعة يعاني من المشاكل الطبيعة وغير الطبيعية في تلك الدول.
9. إنّ التّحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي، ولكنه يعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم، من خلال إحلال المنافسة التّجارية بدلا من الصراعات العسكرية.[3]

---

[1] يونس أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجيمية، **التطور الاقتصادي**، المرجع السابق، ص137.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 591.

[3] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر، مصر، 2002، ص 55.

10. تطبيق الإجراءات التّجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية، سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة، والعكس صحيح في حالة التحرير.[1]

ثانيا- سياسة حماية التجارة: ليست هناك بلدان تمارس تجارة دون قيود إطلاقا في الوقت الحالي، وكل الدول الموجودة اليوم فرضت في مرحلة من تاريخها الحديث قيودا شديدة على التجارة، وحاليا تتفاوت البلدان في حدة القيود[2]، لكن لكي يكون تدخل الدول ناجحا، لابد أن يكون جزئيا، بمعنى أن تتدخل الدولة في القطاعات التي لا يستطيع أو لا يرغب القطاع الخاص العمل بها، وهو ما يعني أن تترك الدولة للقطاع الخاص المجالات التي يمكن أن يعمل بها بكفاءة.[3]

تسمى أيضا هذه السياسة بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، حيث أنّ أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج، لا سيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية، هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية[4]. تنفذ هذه السياسة عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية. بما أنّ لأنصار حرية التّجارة حججهم، فإنّ لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي:

أ) - **الحجج الاقتصادية**، وتتمثل في [5]:

- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحرب وحيث تنقطع سبل التبادل الخارجي، إذ أنّ الحماية تمكّن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وعدم الاعتماد على الخارج في سد الحاجيات الأساسية.
- تؤدي الحماية إلى تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج، فيؤدي تنوع الإنتاج إلى أنّ الدولة تقلّل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها، وفي الحصول على بعض حاجياتها وبذلك فالحماية تقلل من التقلبات الاقتصادية، فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية.
- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال؛ كما قد تلجأ الحكومات للحماية للحفاظ على صناعات معينة، أو للحفاظ على ندرة العملة الأجنبية أو تصحيح ميزان المدفوعات، أو لحماية الصناعات الوليدة ،حتى تتمكن من المنافسة عالميا[6].

---

[1] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، المرجع السابق، ص 58.

[2] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، المرجع السابق، ص74.

[3] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 39.

[4] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 85 .

[5] يونس أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجمية، **التطور الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 139.

[6] محمد إشتيه، **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، دار الشروق، الأردن،2009، ص 147.

ب) – الحجج غير الاقتصادية، ندرج منها:

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على المنتوج الوطني.
- الحماية تجعل الدول تقيّد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية.
- الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي.[1]

من خلال ما سبق يتضح أنّ لكل من السياستين الحريّة والحماية مزايا وعيوب، إضافة الى أنّ تطبيق أحداهما في بلد قد ينجح، وقد لا ينجح في بلد آخر، وهو ما يتوقف على حجم الدولة وظروف اقتصادها، مما يؤثر على النمو، فالتقيد الكبير للأسواق يجعلها تفقد الكثير من الخصائص، كما أنّ تأسيس أسواق تتمتع بالحرية الكاملة لا يمكن أن يتمّ أبدا دون حصول اللوائح والتدخلات الحكومية.

للتوفيق بين السياسيتين فإنّه على الدول المطبقة لهذه السياسة–خاصة النامية –أن تراعي ظروفها الخاصة وشكل اقتصادها وطبيعة مؤسساتها، فتطبق إحدى السياستين، أوحتى كلاهما، مع التركيز على تحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، كما أنه حريّ بها أنّ تعمق مبادلاتها التّجارية فيما بينها بما يعرف بالتبادل "**جنوب– جنوب**" أكثر من الانسياق وراء التبادل "**شمال–جنوب**" الذي قد تخسر فيه الكثير خصوصا في ظل عدم تكافؤ الفرص. ففي ظل سياسة الحمائية التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين، فإذا لم تتدخل الدولة، فإنّ عجلة الاقتصاد لن تستطيع توزيع الثراء المنتج، بحيث سيصبح عدد الخاسرين أكبر بكثير من الرابحين، لأنّ حتى أكثر الدول دعوة وحماسة لتحرير التجارة نراها تستخدم أحيانا أساليب وأدوات في سياق الحماية، مثل لجوء كل من الولايات المتحدة الامريكية، أو بعض الدول الاوروبية الى تقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية، وعليه يمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحماية والحرية في السياسات التّجارية المتبعة رغبة في رجوح كفة الميزان لاتجاه تحرير التّجارة اليوم في ظلّ منظمة التّجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات.

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها:

أ) مستوى التنمية الاقتصادية: يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، حيث أنّ جمود الاقتصاد واحتلاله موقعا مترديا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية، تتميز بمرونة عالية، نظرا الى تكوّن قاعدة اقتصادية قوية، قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل لاتحتاج الى الدعم الكبير.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المرجع السابق، ص 202.

ب) الأوضاع الاقتصادية السائدة: تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

1. **على مستوى الاقتصاد المحلي:** إنّ ارتفاع مستوى الصناعة المحلية مثلا، واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يجبر الدولة على إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة، من أجل توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية، إضافة إلى أن الطلب المحلي يلعب دورا هاما في كمية المنتجات، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.
2. **على المستوى الدولي:** إنّ زيادة الطلب– مثلا–من شأنها تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة ثانية.

من أجل الحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتّبعة في الدول، يمكن الرجوع الى مدى مساهمتها في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب المستهلكين، كما أنّ إتباع السياسة التجارية من شأنه ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، كما يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يؤثر على فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

III -2 أدوات سياسة التجارة الخارجية واستراتيجياتها.

III -2 -1 أدوات سياسة التجارة الخارجية:

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه نميز بين الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية، في الشكل الموالي:

الشكل (1-7): أساليب السياسات التجارية الدولية.

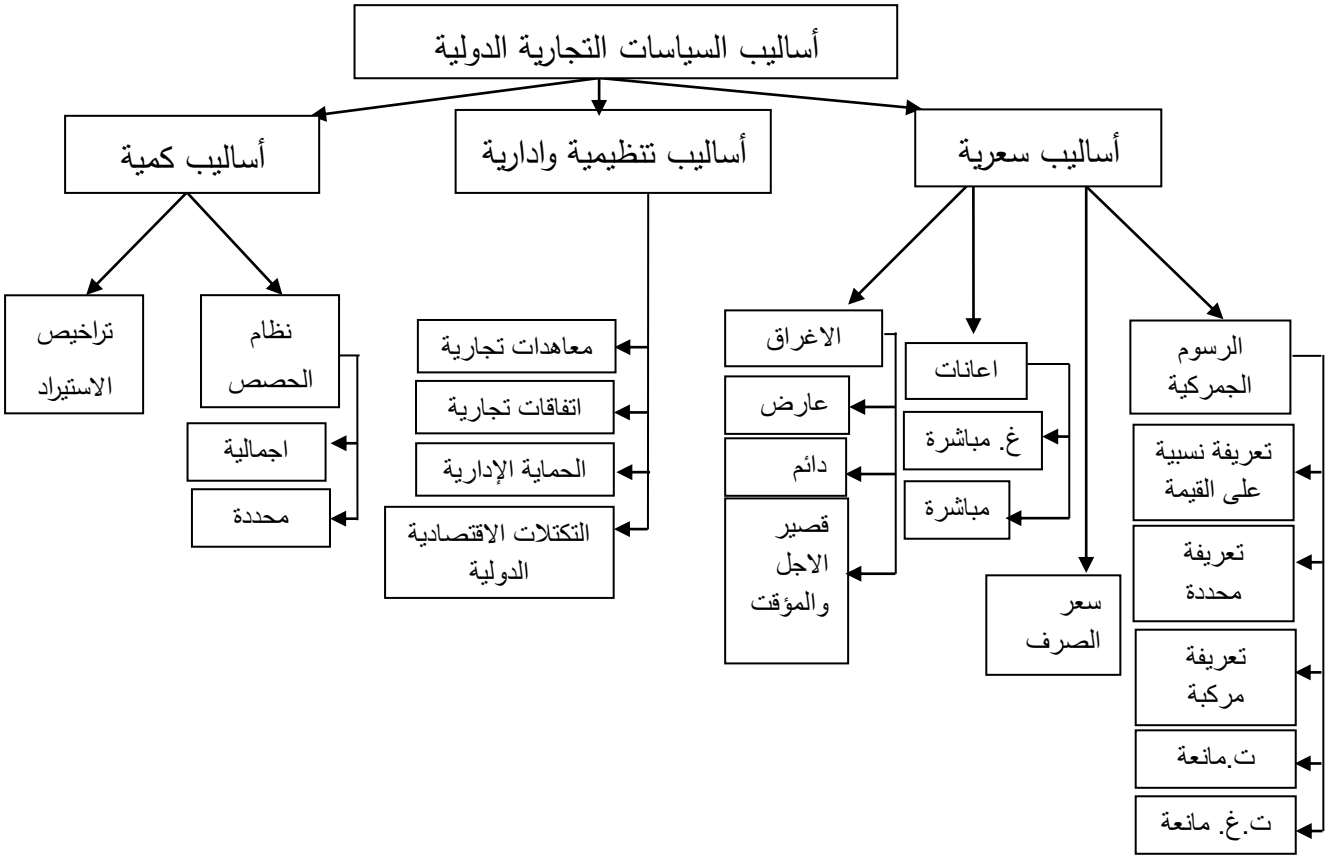

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص119-147 وزينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، مصر 1998، ص 297.

من خلال الشكل السابق نجد:

أولا- الأساليب السعرية: وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي بالتأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

أ) **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية"، التي تنقسم من حيث فرضها الى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

[1] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار إثراء، الاردن،2010، ص 145 و146.

1. التعريفة المحددة: ويقصد بها فرض مبلغ على السلعة استنادا إلى معيار معين، كالكمية أو المساحة أو الوزن.
2. التعريفة النسبية على القيمة: في هذا النوع تتخذ التعريفة صفة بنسبة مئوية من قيمة السلعة.
3. التعريفة المركبة: وهي التعريفة التي تتألف من شكل التعريفتين السابقتين أي تفرض على الكمية وتفرض تعريفة كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

كما يمكن فرض التعريفة من حيث الآثار الناجمة عن فرضها:

1. التعريفة المانعة: تريد السلطة من خلالها رفع سعر السلعة المستوردة إلى الحد الذي يمنع استيرادها واستبدالها بمنتوج محلي.
2. التعريفة غير المانعة : فرضها يؤدي إلى تقليل الاستيراد، إلا أنها لا تمنعه وهو النوع الشائع التطبيق.

ب) الإعانات: وتكون موجهة للتصدير (تستفيد منها الشركات عندما تصدر منتجاتها الى الخارج)[1]، والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية، عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر، ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والتسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....إلخ.

ج) الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية، وينقسم إلى ثلاثة فروع[2]:

1. **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.
2. **الإغراق قصير الأجل والمؤقت:** والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.
3. **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

د) سعر الصرف: ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية[3].

ثانيا- الوسائل الكمية: يقصد بنظام الحصص "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز

[1] *MICHEL RAINELLI, « **l'organisation mondiale du commerce** », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, 2002, page 44.*

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 291.

[3] زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 292.

استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن"[1]. لهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

تتمثل الحصص الاجمالية في تحديد الكمية المسموح باستيرادها من الخارج دون تحديد دولة معينة يتم الاستيراد منها، أو دون تقسيم حصة المستوردين، بينما تتمثل الحصة المحددة في تقسيم الدولة حصص الاستيراد الى حصص موزعة على عدة دول، وذلك بتحديد الحصة الكلية المسموح باستيرادها ثم يتم بعد ذلك توزيعها بين الدول وبين المستوردين أيضا.

يتبع هذا النظام – نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك، والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

ثالثا- الوسائل التنظيمية: يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع واجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية[2]:

أ) **المعاهدات التجارية:** *commercial treaty* تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم، أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

ب) **اتفاقات الدفع:** *payments agreement* وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

ج) **الحماية الإدارية:** وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية....الخ.

د) **التكتلات الاقتصادية الدولية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول[3].

III -2- 2 استراتيجيات التجارة الخارجية:

[1] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 203.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 297.

[3] سيتم تفصيل التكتلات الاقتصادية في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

بالنسبة لاستراتيجيات التجارة الخارجية فقد عرفت الدول النامية نوعين من الاستراتيجيات ركزت الأولى على التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات، بينما اعتمدت الثانية على التوجه الخارجي بالصادرات كالتالي:

1. **استراتيجية الإحلال محل الواردات:** ويقصد بها الاستراتيجية القائمة على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المستورد، من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات، خلال فترة زمنية تتطلبها تنفيذ هذه الاستراتيجية[1].

تتبع سياسة استبدال الواردات مبدئيا من منطلق سليم، فأمام وجود طلب وطني على المواد المستوردة يبدو من الطبيعي انتاج هذه المواد محليا، الأمر الذي يسمح بتفادي تحويل العملة الصعبة، وإنشاء مناصب العمل وبتوزيع العائدات[2]. يعتبر الهدف الأساسي من تنفيذ هذه الاستراتيجية هو الرغبة في حماية السوق المحلية لتحويل الطلب من المنتجات المستوردة إلى المحلية. كما تهدف الى تشييد مشاريع صناعية قصد انتاج المواد التي كانت تستورد من قبل، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية وانتشرت في دول امريكا اللاتينية، ويرجع التوجه لمثل هذه الاستراتيجية الى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز الى الحد من استيراد مواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لانتاج هذه المواد كليا أو جزئيا[3].

بالرغم من نجاح استراتيجية احلال الواردات في تصنيع العديد من الدول النامية والتعجيل بمعدلات نموها، الاّ أنّ الدول التي تعاني من محدودية الموارد، وضيق أسواقها المحلية لم تحقق النجاح الذي كانت تصبو اليه باتباع هذه الاستراتيجية[4].

2. **استراتيجية تشجيع الصادرات:** وهي عبارة عن تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية، أو هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة. تهدف هذه السياسة الى تحسين الميزان التجاري للاقتصاد، وذلك بمنح دعم للمصدرين عن طريق تقديم معونات نقدية ومباشرة لهم أو غير مباشرة مثل تخفيض الضرائب، تشجيع المصدرين عن طريق الحكومة، أو تقديم منح البحث[5].

اتخذت التنمية التي جرت منذ الستينات أنماط معينة، ففي بداية الأمر اتخذت نمط التصنيع لاحلال الواردات *Import substitution projetcts* ، وعندما تأكدت بلدان عديدة من فشل هذا النمط من تحقيق التنمية

---

[1] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 87.

[2] وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **استرتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة**، الكتاب الابيض، دار الحقائق، الجزائر، 2007، ص 92.

[3] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 167.

[4] فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار النهضة، بيروت، 1998، ص 240.

[5] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص89.

تحولت الى ما يسمى بنمط التصنيع للتصدير *Export oriented projects*، وكلا النمطين قد حققا قدرا من التصنيع وهو جوهر التنمية[1]. وقد انتهجت النمور الآسيوية[2].

ولنجاح هذه السياسة يجب اتخاذ مجموعة من الاجراءات الكفيلة بذلك النجاح منها[3]:

- تشجيع الصادرات للحفاظ على سعر صرف العملة المحلية عند مستويات تضمن للمصدرين تحقيق العوائد المجزية على استثماراتهم عند تحويل عوائد الصادرات الى العملة الوطنية.
- تبنت الدول النامية كذلك مجموعة من السياسات، والاجراءات لتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي بهدف زيادة الناتج المحلي، وتحقيق فوائض تصديرية تدعم قدرتها على النفاذ الى الأسواق العالمية.
- تتدخل الحكومات أيضا لحماية الصادرات الناشئة وصغار المصدرين، وتحفيز المنتجين على الانتقال من الانتاج للأسواق المحلية الى الأسواق العالمية.

[1] جمال داوود سليمان، طاهر فضيل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص 154.

[2] وهي تايوان، كوريا الجنوبية، هونج كونغ وسنغافورة.

[3] فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 241.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تمّ التطرق لمفهوم التّجارة الدولية وأهميتها في اقتصاد كل دولة، حيث تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي بلد، من خلال مجالاتها المتعددة والتي نميّز منها السلع من الصادرات والواردات والمعاملات المنظورة، الخدمات، الصادرات، الواردات غير المنظورة، العمل والهجرة الدولية، عناصر الانتاج التي تتمثل في رأس المال، استثمارات القروض والتكنولوجيات وحقوق الملكية.

توصلّنا كذلك الى معرفة مختلف أسباب قيام التّجارة الدولية من النظرية الكلاسيكية الى النظرية النيوكلاسيكة وصولا الى النظريات الحديثة التي أكملت بدورها ما بدأته مثيلاتها السابقة في تفسير تلك الاسباب، حيث أنّ كلا من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حاولت تفسير التجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، الاّ أنها تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، المتميزة بالتغيّير الدائم، لذلك جاءت العديد من التّوجّهات الحديثة التي أخدت على عاتقها إعطاء الأهمية للدور الذي تلعبه العديد من العوامل في تفسير التّجارة الدولية، كالاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التّجارة الخارجية بين الدول، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، والتنوع الانتاجي، وتكاليف النقل وغيرها، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما، فاعتبرت هذه النظريات أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من سابقتها.

اتضح لنا أنه لقياس التّجارة الدولية هناك العديد من المعدلات، التي رغم تنوع أشكالها لا تتناول سوى التّجارة المنظورة (الصادرات والواردات من السلع) دون الخدمات، وهذا ما يجعلها ذات أهمية محدودة كأدوات لقياس الشروط والوضع النسبي للدولة، خاصة وأنّ تجارة الخدمات أضحت تحتلّ نسب مرتفعة من التّجارة الدولية إذا ما قورنت مع تجارة السلع، لذلك وجب أخذ النتائج المحصل عليها بقدر كبير من الحيطة والحذر.

تبيّن لنا أيضا من خلال هذا الفصل وجود مجموعة من العوامل المؤدية الى تدهور معدلات التبادل الدولية في الدول النامية المنتجة أساسا للمواد الاولية، من بينها احتفاظ الدول المتقدمة بجميع المزايا التي يوفرها التقدم التقني والفني، ثمّ اصرار الدول المتقدمة على ابقاء أسعار المنتجات الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع انتاجيتها، واختلاف الطلب على منتجات المواد الأولية عن الطلب على المنتجات الصناعية، وعدم قدرة البلدان النامية على مواجهة التّقلبات في أسعار صادراتها، اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل بين مجموع الدول، لذلك وجب عليها العمل على رفع هذه المعدلات ومواجهة كل التقلبات التي تحصل في الاقتصاد العالمي.

أخيرا توصلنا الى مفهوم السياسات التّجارية المطبقة في كل من الدول المتقدمة والنامية سواءا كانت التقييد أو التحرير، حيث اتضح أنّ لكل من سياستي الحرية والحماية مزايا وعيوب، كما أنّ تطبيق أحداهما في بلد ما قد ينجح في بلد، وقد لا ينجح في بلد آخر، بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

مقدمة الفصل

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى تحرير التجارة الدولية، ومراحل تطوره، اضافة الى مزايا وشروط هذا التحرير الذي أصبح أهم الموضوعات التي تندرج ضمن اطار العلاقات الاقتصادية الدولية، في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي أرست قواعد التجارة، ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "**الجات**"، الى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يساهمان بدورهما في التجارة الدولية بشكل أو بآخر، وهيئات أخرى سيتم التطرق اليها.

إنّ الحديث عن المنظمة العالمية للتجارة، أو حتى سابقتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "**الجات**" من مفهوم، وأهداف، وطرق انضمام وتحديات، لن يمرّ دون تقييم لسياستها التجارية من خلال الوقوف على أهم السلبيات والايجابيات الناتجة عنها، إضافة الى التركيز على أثارها على الدول النامية، وما جنته وما ستجنيه هذه الدول من هذا التحرير.

باعتبار التكتلات الاقتصادية محاولة لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، سوف يتم توضيح أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، وذلك بعد التطرق الى مفهوم التكتل وأهم التكتلات في العالم التي قامت بها الدول حيث اختارت طريق الإقليمية نحو تبادل حر، من أجل أنّ تخرج من نظام تتواجد فيه العديد من القيود للمبادلات التجارية.

كما أنّ هذا الفصل سينوّه الى عودة الحماية –ولو كانت مستترة– التي عرفتها التّجارة بعد الأزمة العالمية المالية لسنة 2008، وما قامت به الدول المتقدمة على غرار الولايات المتّحدة ودول الاتحاد الاوروبي وغيرها لحماية منتوجاتها، بعدما ارتفعت أصواتها لسنوات مناديه بضرورة التحرير التجاري مستعملة في ذلك كل الحجج والأساليب لإقناع العالم بتلك الضرورة.

بالتالي ستكون العناصر التالية حاضرة في هذا الفصل كالتالي:

- التحرير التجاري، المزايا والمفهوم.
- تحرير التجارة الدولية.
- التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية.

I - التحرير التجاري، المفهوم والمزايا.

حدثت العديد من التطورات في النظام التّجاري العالمي مند توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "**الجات**"، وبعد مجموعة من الجولات والمفاوضات، أنشأت المنظمة العالمية للتّجارة، التي تسعى الى تحرير التّجارة العالمية، من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل سواءا بالنسبة للسلع والخدمات إضافة الى حرية انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا، حيث أنّ هذه المنظمة استطاعت أن تقضي على العراقيل التي عرفتها التّجارة خلال مرحلة "**الجات**".

I -1 مفهوم التحرير التجاري وتطوره.

I -1-1 تعريف التحرير التجاري: يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقت، ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية، وتحويلها في مرحلة أولى الى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثنائية على الاتجاه نحو الانخفاض[1]. كما يقصد بالانفتاح وحرية التجارة ليس فقط الحصول على السلع والخدمات، بل أيضا رأس المال والتكنولوجيا والاستثمار الاجنبي.

وفقا للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا فقد عرفت تسهيل التجارة بأنه "التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية بحيث تشمل الاجراءات التجارية جميع الانشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلعة الداخلة في التجارة الدولية"[2].

هناك من يفرق بين التّحرير السطحي والتّحرير العميق. فالسطحي يركز على ازالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، أما العميق فيقصد به امتداد مفهومنا لتحرير التجارة ليشمل أمور أخرى بجانب ازالة التعريفة الجمركية. التحرير العميق يشمل بحرية انتقال الأشخاص ويشمل تقريب القوانين ذات الصّلة بالتجارة، ويشمل ازالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك[3].

إنّ حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال تعنيان أنّ الدول الصناعية المتقدمة من خلال الشركات الدولية النشاط سوف تبحث عن أفضل الفرص لها، وهي في هذا السياق تتجه إلى الدول الكثيفة السكان، والتي يمثل فيها رخص الأيدي العاملة وتمثل في الوقت نفسه سوقا واسعة.[4]

تتمثل أشكال تحرير التجارة في أربعة كالتالي:[5]

1. التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
2. التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

---

1 قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 249.

2 سوزي عدلي ناشد، **اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT تقييد ام تحرير للتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010 ، ص11.

3 أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية CIPE، على الموقع : *www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf* ص 12، تم الاطلاع عليه يوم 2015/05/14

4 أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص87.

5 محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص16.

3. التحرير الاقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الاقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم.
4. التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

I -1-2 مراحل تطور التحرير التجاري: يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام الرأسمالي إلى ثلاثة مراحل، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2-1) :مراحل تطور تحرير التجارة الدولية.

المراحل	المميزات	النتائج
1880 الى 1945	تبلور تقسيم العمل الدولي بأن تخصصت الدول النامية في أحد شكلين من أشكال التخصص وهما التخصص في: –القطاعات التقليدية مثل المنتجات الزراعية. –الاقتصاد المنجمي وقطاع الخدمات المرتبطة به. أما دول المركز فقد تخصصت في السلع المصنعة والمنتجات الاستهلاكية	–قطاعات التصدير في الدول النامية أصبحت جزء لا يتجزأ من اقتصاديات الدول المتقدمة وليس الدول النامية، وعجزت هذه القطاعات من احتلال مراكز دافعة للنمو في اقتصاديات الدول النامية. – عدم قيام قطاع التصدير في هذه المجتمعات بدور أو قطب النمو نتيجة لسياسة العمل الرخيص، وضيق السوق المحلي.
1945 إلى نهاية الثمانينات	– التحرر السياسي للمستعمرات. –تأكيد الانقسام من دول المركز إلى دول رأسمالية واشتراكية، وتعاظم نمو الرأسمالية، نتيجة إعادة بناء أوروبا الغربية، واستراتيجيات التنمية التي اتبعتها دول الاطراف التي حصلت على استقلالها السياسي، حيث اتبعت معظمها سياسة احلال الواردات. –تكوين الشركات المتعددة الجنسيات، وتعمق الثورة التكنولوجية. –بدأ عهد هيمنة أمريكا بإنشائها مؤسسات ضبط النظام الرأسمالي، وسيطرة الدولار الامريكي على العملات العالمية.	زيادة استيرادها من السلع الوسيطية، وبالتالي تغيير شكل التخصص الدولي. – تعرضت حرية التجارة للعديد من القيود وخاصة من الدول النامية التي حاولت تقليل العجز في موازين مدفوعاتها، عن طريق الحد من الاستيراد. – حاولت الدول المتقدمة تقليل هذه القيود عن طريق عقد اتفاقيات متعددة الأطراف التي كانت "**الجات**" أبرز أمثلتها.
المرحلة الحالية من بداية التسعينات الى الآن	–تزايد نفوذ الاحتكارات المالية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات. – سقوط المعسكر الاشتراكي وسيطرة اقتصاد السوق.	–الاتجاه نحو العولمة، بما تمثله من إلغاء القيود على التجارة الدولية. –ظهور منظمة التجارة العالمية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية،** المرجع السابق، ص 20.

I -2 مزايا وسياسات التحرير التجاري.

I -2-1 مزايا التحرير التجاري: تتمثل مزايا التحرير التجاري من خلال[1]:

أ. **زيادة التنافسية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى ازالة التشوهات في المبادلات الخارجية، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الانتاج كفاءة، فالمصدّرون في هذه الحالة لا يمكنهم التصدير اذا لم تكن لديهم قدرة على المنافسة والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية اذا ارادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات، ويعمل هذا الاتجاه على زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة وأكثرها كفاءة.

ب. **التقليص من التزامات الحكومة:** الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الاداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.

ت. **المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أنّ عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول الاندماج المعينة، وهذا عن طريق ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

اضافة الى ما سبق، تعمل التجارة على تعزيز وزيادة الثروة الكلية للمجتمع، بينما تعمل الحواجز أمام التجارة على خفضها مع ذلك لم تمارس التجارة الحرة دائما وفي كل مكان، ففي معظم الاوقات والأماكن كانت الاستثناء وليست القاعدة[2]. كما أنّ مزايا التحرير التجاري تظهر من خلال:

1. **التجارة والانتاج الكفء:** إن التخصص والتجارة يتيحان للاقتصادات أن تنتج سلعا وخدمات أكثر كفاءة مما يتعين عليها إنتاجها بنفسها، فمثلا العمال الذين يتقاضون أجورا من أرباب العمل، يستخدمونها في شراء المأكل والملبس والسكن والتعليم والرعاية الصحية....وغيره، وعليه تكون المبادلة للعمل بالسلع والخدمات أمرا رشيدا لأن التخصص يوفر كفاءة أكبر، فالتجارة ليست مقارنة نتيجتها الصفر، بمعنى أن هناك رابح يقابله خاسر، أي تكسب فيها أمة واحدة على حساب منافسيها[3]. فالدول تكون على نحو متبادل أحسن حالا عندما تنتج العمال والمؤسسات ويتبادلون السلع والخدمات التي يحظون فيها بميزة نسبية مقابل السلع والخدمات التي يستطيعون شراءها بأسعار أرخص من الآخرين. كما أننا لا يمكن أن ننسى أنّ مستوى الانتاج يتحدد بمجموعة من العوامل منها نوعية رأس المال والتقدم التقني والتجديد، وحجم السكان ونوعية اليد العاملة[4].

2. **التجارة والاستهلاك الكفء:** يستفيد المستهلكون من التجارة، أولا لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من مثيلاتها المنتجة محليا (وهو ما يحدث في الغالب)، وثانيا لأنّ المنافسة التي تثيرها الواردات أو مجرد التهديد الذي تطرحه، يحول دون تحميل المنتجين المحليين بتحميل سلع بأسعار باهظة، ضف إلى ذلك فإن المنافسة تشجعهم على الابتكار، وإنتاج منتجات أكثر جودة وأقل تكلفة، بالنسبة للمستهلكين.

---

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، المرجع السابق، ص 249.

[2] مايكل ماندل، **الأفكار التي غيرت العالم**، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2009، ص 319.

[3] جاري بيرتلس وآخرون، **جنون العولمة، المرجع السابق**، ص 32.

[4] *JACQUES ELCAILLON , **la croissance économique analyse global**, édition CUJOAS, Paris, 1972, Page 14-13*

إن التجارة الأكثر حرية لا تؤدي إلى خفض الأسعار فقط، وإنما تعزز تشكيلة المنتجات، فلا يمكن لأي بلد احتكار السلع ذات الجودة العالية.

3. **التجارة والابتكار:** تحثّ التجارة المفتوحة على الابتكار عن طريق تحفيز المنافسة في الإنتاج بين الشركات العاملة في نفس القطاع، وتعريض المؤسسات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من أنحاء العالم من أجل مواجهة المنافسة، إضافة الى استيراد المعدات والآلات ذات التكنولوجيا العالية من أجل انتاج خدمات بتكلفة أقل.
4. **التجارة والاستثمار الأجنبي:** إنّ المبادلات التجارية بين البلدان يجعلها تتبادل تدفقات رأس المال مع بعضها البعض، حيث تجني البلدان التي توفر مناخا اقتصاديا عائدات كبيرة على الاستثمارات، فيضمن المستثمرون الأجانب القدرة الإنتاجية لاقتصاد ما، كما أنهم يقدمون أفكارا جديدة، فبذلك يساهمون في جعل هذا الاقتصاد أكثر إنتاجا، وأينا كان نوع الاستثمار، فإنه يعتبر عنصرا إيجابيا للتجارة، أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإنهم يأتون معهم إضافة إلى أموالهم أفكارا بشأن الإنتاج بأفكار أكثر ابتكارا وتجديدا، قد تسيطر به على العالم، إذا فالمستثمرون يستطيعون الحصول على عائدات أعلى مقابل مستوى معين من الخطر عن طريق تنويع استثماراتهم بصورة واسعة عبر الشركات والصناعات.

وقد تمت الجهود الخاصة بالاستثمار ذو الصلة بالتجارة على المستوى الاقليمي في اطار كل من الاتحاد الاوروبي، **والنافتا** "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، **وميركوسور** "السوق الجنوبي المشتركة"، **وأسيان**" اتحاد دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي"، وقد بدأت مفاوضات بشأن قوانين الاستثمار على المستوى الاقليمي في سبيل المثال مفاوضات نيسان 1998 بشأن اتفاقات التجارة الحرة للأمريكيتين وكذلك الاتفاق الموقع بين اعضاء **ميركوسور** وكندا في 1998 للتعاون في حقلي التجارة والاستثمار[1].

رغم كل إيجابيات الانفتاح، إلاّ أنه ليس صحيحا أنّ الجميع يكسبون من التجارة الأكثر انفتاحا، حيث أنّ تطبيق التكنولوجيات الجديدة يؤدي إلى حياة أسهل وثراء أكبر، تضر عادة المنتجين، كما تعاني الشركات والعمال الذين ينتجون سلعا وخدمات تحل محلها الواردات من خسائر ولو كانت مؤقتة نتيجة الإقلال من الحواجز التجارية، دون أن نهمل وجود نوع جديد من الساحات غير المتكافئة تتميز بتهاون المعايير التي تحكم البيئة والعمل، إضافة إلى عدم الاعتراف بالنقابات، وتشغيل الأطفال في أعمال غير أمنة، وإفساد البيئة. كما قد يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع معدل البطالة، إذا أدت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع، ولم تعوضه زيادة في فرع آخر من فروع الإنتاج[2].

[1] عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، طيبة، القاهرة،2014، ص 244.

[2] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي** 1897– 1998، الطبعة 3، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001، ص 134.

I -2-2 سياسات التحرير التجاري:

يتوقف نجاح برامج تحرير التّجارة في أي بلد على مدى توفر المناخ الاقتصادي لذلك، إضافة إلى الاستقرار، ويعتمد برنامج تحرير التّجارة على السياسات الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول (2-2) : سياسات برنامج تحرير التجارة الدولية.

نوع السياسة	مضمونها
الاستيراد	–إلغاء القيود الكمية التي تؤدي إلى عزل التسعير المهني عن التسعير العالمي للسلع، وعليه عدم قدرة السلعة المحلية على مواجهة السلع العالمية. –تخفيض الرسوم الجمركية، التي تعتبر أفضل من القيود الكمية لأّن الهدف منها هو تخفيض الحماية الفعلية لكل من السلع والصناعات والاتجاه نحو سياسات أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد.
تشجيع التصدير	-زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة العائدات من العملة الصعبة، التي تستعمل في استيراد السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، وانخفاض البطالة وارتفاع معدلات النمو.
سعر الصرف	–سعر الصرف الحقيقي أمر ضروري لتشجيع الصادرات وتوسعها وتجنب تدهور ميزان المدفوعات، كما أنّ تقويم سعر الصرف بأعلى من قيمته[1] يؤدي إلى تباطؤ في توسيع قطاع التصدير وهروب الاموال، وبالتالي تأخر النمو.
إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية	– السياسات النقدية والمالية تؤثر بصفة غير مباشرة على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الدخل والطلب والأسعار، فتضخم عجز الدولة وارتفاع السيولة في الاقتصاد يؤدي إلى ارتفاع في الطلب والأسعار المحلية، وبالتّالي ارتفاع في قيمة العملة وهذه نتيجة معاكسة لما ترمي إليه برامج تحرير التجارة. – تحرير سعر الفائدة والأجور والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة.
السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين	– الدخول في مفاوضات ثنائية مع بلد آخر، أو تكون كتلة تجارية أو تكامل إقليمي مع مجموعة بلدان أو الحصول على تنازلات من خلال مفاوضات متعددة الأطراف، لأنّ برامج تحرير التجارة الملزمة لدولة واحدة فحسب لا يضمن لهذه الدولة انفتاح الأسواق العالمية أمام سلعها من البدائل المتوفرة.

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من المرجع ناجي التوني، **قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية** ، آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 25، العدد 97، 2004، ص 22.

I -3 عوائق التحرير التجاري وفوائده:

I -3-1 عوائق التحرير التجاري: تعتبر التجارة حرة في غياب الحواجز التي تعرف تدفق البضائع والخدمات بين البلدان، حيث تتمثل العوائق التجارية فيما يلي[2]:

[1] كما أن تخفيض الاسمي في سعر الصرف يمثل تخفيضا حقيقيا، لكن الاستمرار في الخفض الحقيقي للعملة يتطلب وجود سياسات تدعمه كمكافحة التضخم وغيرها.

[2] جراهم دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة الاسطورة والواقع والبدائل**، المرجع السابق، ص 23.

- **الحواجز الطبيعية:** مثل تكاليف النقل والمواصلات، المسافات الطبيعية، العوائق الجغرافية (التضاريس الجبلية...الخ).
- **الحواجز الثقافية:** اللغة، التقاليد، المواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية والممارسات التجارية المتشعبة.
- **حواجز السوق:** المنافسة غير الشريفة، التجارة الاحتكارية أو استراتيجية المنافسة المحدودة، وأدوات تعظيم الارباح للمؤسسات عابرة القوميات.
- **الحواجز السياسية:** التعريفات (الرسوم الجمركية) والحصص أو تراخيص التصدير، وإعانات الانتاج المحلي وخطر التصدير، ومخططات زيادة الانتاج، القيود الفنية الادارية، وقيود التصدير.
- **نظم الخدمات ولوائحها:** يقال إنّ تجارة الخدمات تكون مقيدة باللوائح والنظم القومية مثل الحظر أو الحد من دخول المورد الاجنبي(البنوك وشركات التأمين،... الخ) أو القيود على عمليات التمويل الأجنبي ووضع حدود على حركة الأفراد العاملين في الخدمة الأجنبية.

نشير الى أنّ العوائق غير الجمركية – والتي من الصعب تعريفها لتعددها وتغيرها من وقت لآخر– في تزايد مستمر.[1] فهي تعتبر أنها جميع الاساليب الغير تقليدية بجانب التعريفة الجمركية التي من الممكن أن تعرقل التجارة العالمية. نذكر على سبيل المثال قواعد المنشأ، العوائق البيروقراطية على الحدود، مثل أساليب الفحص حماية البيئة، وصحة الحيوان والانسان، ...الخ.

I -3-2 فوائد التحرير التجاري: ترتبط حريّة التّجارة العالمية في أذهان الكثير من الناس بالتقدم والرقي والانفتاح الاقتصادي، لهذا فإنّ بعض الدول النامية سارعت إلى فتح أسواقها أمام الاقتصاد الدولي، ومع أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، إلاّ أنّ الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهرها.[2] اضافة الى ذلك يؤدي النظام التجاري الجديد الى:

1. **تعزيز السلام العالمي:** قد تبدو العلاقة بين السلام العالمي والتجارة الدولية غريبة، أو ليس هناك علاقة، لكن الشواهد التاريخية أثبتت أنّ مشاكل التّجارة الدولية قد أدت إلى حروب، ويرجع تحقيق السلام العالمي جزئيا إلى أساسين رئيسيين من أسس نظام التّجارة العالمي الجديد، وهما حرية التجارة الدولية لتمرّ بين الدول بسهولة ويسر، ووجود إطار واضح ومحدد لحلّ النزاعات التي تحدث في مجال التجارة الدولية، ومن الجدير بالذكر أنّ نظام التجارة العالمي الجديد قد أدى إلى مزيد من الثقة والتعاون الدولي، وهذه الثقة والتعاون الدولي يلعبان دورا مهما في تحقيق السلام العالمي[3].
2. **زيادة الثقة في الحكومات:** إنّ عدم الاستقرار هو أهم ما ميز السياسات الاقتصادية عموما والتجارية وسياسات الاستثمار خصوصا في العديد من الدول النامية، ضف الى ذلك عدم ملائمة متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة مع المتغيرات الدولية، مما نتج عنه عزوف المستثمرين المحلين والأجانب وانخفاض ثقتهم في الحكومات. كما يؤدي نظام الحصص إلى خلق الفساد، حيث أثبت الواقع العملي أن توزيع الحصص بين

[1] أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة**، المرجع السابق، ص 4.
[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الاولى، دار الثقافة، الاردن، 2009 ، ص 254.
[3] نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الطبعة الثانية، دار ايجي، مصر،1999، ص43-44.

المستوردين تدخل فيه عوامل غير أخلاقية، وعليه فإنّ معظم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة اتفقت على عدم تشجيع نظام الحصص. في ظل حرية التجارة، فإنّ قواعد منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الاعضاء، وتعتبر التزاما واجب التنفيذ، وبالتالي تزيد درجة ثقة المستثمرين في حكوماتهم، إضافة الى أنّ هناك الكثير من قواعد المنظمة التي تعمل على خفض درجة الفساد وتحسين صورة الحكومات مثل الشفافية، والقواعد المتعلقة بالأمان ومقاييس الإنتاج ومبدأ عدم التميز....الخ.

II -تحرير التجارة الدولية.

إنّ التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم، أدت الى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات والايديولوجيات الاقتصادية للدول، والى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة، التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي معتمد على تحرير التجارة الدولية، من خلال المرور بمرحلتين هامتين هما "**الجات**" **GATT** والمنظمة العالمية للتّجارة، حيث لكل مرحلة ظروفها، ومميزاتها ونتائجها .

II -1 تحرير التجارة من خلال "الجات" GATT.

II– 1 - 1 تعريفها "الجات" ونشأتها : كانت الفكرة السائدة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد المقترح لما بعد الحرب سيقوم على 03 ركائز: هي استقرار أسعار الصرف، وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الاموال، وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي من ناحية ثانية، أما قضايا التجارة العالمية فقد انعقد بشأنها مؤتمر هافانا في 1948 صدر عنه ما يعرف بميثاق هافانا HAVANA CHARTER لتأكيد مبدأ الحرية التجارة وانشاء منظمة التجارة الدولية للإشراف على تنفيذ هذه المبادئ[1]. لكن تراجع الدول المتقدمة عن تطبيق قواعد ميثاق هافانا أدى إلى تأسيس *الـ*–GATT[2] من قبل الدول المشاركة لذلك[3]، من خلال تأليف لجنة عام 1946 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تتمثل مهمتها في إجراء مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول كبداية لإنشاء هيئة التجارة الدولية. أسفرت أعمال اللجنة المذكورة في جنيف عن إبرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة في أكتوبر1947 كمعاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بشأن تنمية التجارة بين الدول، وبدأ سريان الاتفاق بالفعل من أول يناير 1948 ويطلق عليه "**الجات**" كمختصر يضم الحروف من الاسم بالإنجليزي.[4] إضافة الى ذلك تمخضت اتفاقية **بروتن ووذز** عام 1944 عن إنشاء منظمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء التعمير، وذلك لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد دعت هذه الاتفاقية أيضا إلى منظمة التجارة الدولية للتحكّم في العلاقات التجارية الدولية، إلاّ أنّ الولايات المتحدة عارضت قيام هكذا منظمة في ذلك الوقت[5]. وكحل لحين توافر الظروف العالمية المواتية كان قد تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "**الجات**"[6] عام 1947 لكي تأخذ على عاتقها إدارة العلاقات التجارية الدولية.[7] جاء تحرير التجارة الدولية من خلال سكرتارية "**الجات**" التي كانت تقوم بعملية التحرير سلعة سلعة من خلال جولات المفاوضات، إلى غاية آخر جولة وهي الشهيرة بجولة **الأورجواي**، الخاصة بالتحرير من القيود الكمية والجمركية، حيث تمّ التوقيع عليها في1994/04/15 بمراكش بالمغرب، وبذلك أصبحت

---

[1] مروان أسعد رمضان، وآخرون، **التطور الاقتصادي ودوره في حركة النمو العالمي**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 154.

[2] *General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)*الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة

[3] أحمد فتحي عبد المجيد ،**أثر اتفاقية الأورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية** ،بحوث مستقبلية ،الأردن العدد 6، تموز،2002 ،ص174.

[4] فارس رشيد ألبياتي، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار أيله، الأردن، 2010، ص 173.

[5] عارضت الولايات المتحدة الامريكية، إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تجنبا لاحتمال فرض مطالب البلدان النامية بخصوص التبادل اللامتكافيء في مجال التجارة الدولية، وقبلت بعدها إنشاء هذه المنظمة من أجل إحكام عملية التكامل والهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي، كما عارضت (ميثاق هافانا) عام 1948 أيضا.

[6] تتكون "**الجات**" من أربع أجزاء رئيسية هي: الجزء1: يتخلص في الالتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء وكذلك حقوق الدول المنظمة للاتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية، الجزء 2: طريق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية، الجزء 3: القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية، الجزء 4: يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية، للمزيد انظر **عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 148.**

[7] عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي تجارب عربية** ، الطبعة الاولى، دار المناهج، الأردن،2011، ص 87.

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "**الجات**" اتفاقية دولية أبرمت في1947/10/30، ودخلت حيز التنفيذ في 1948/01/01 وكان عدد الأطراف المتعاقدة في اطارها وقتذاك 23 دولة، ارتفع عام 1994 إلى 127 دولة، تغطي تجارتها 90% من التجارة الدولية، وتشكل الاتفاقية إطارا قانونيا لتسيير العلاقات التجارية الدولية، وتهدف إلى تحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية.[1]

II–1- 2 مبادئ الجات وأهدافها: قامت اتفاقية "**الجات**" على مجموعة من المبادئ العامة والاهداف اتفقت عليها الدول الأعضاء تمثلت في الجدول الموالي:

الجدول (2-3) : مبادئ وأهداف للجات.

مبادئ الجات	أهداف الجات
1. **مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية:** يتم حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف تعميق التنافسية. 2. **مبدأ المعاملة التفضيلية المتميزة للدول النامية:** حصلت الدول النامية وفقا لهذا المبدأ على عدد من الامتيازات التي تنطوي على إقرار التزام الدول المتقدمة أن تقدم لها معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية. 3. **مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:** اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، ويتجلى هذا المبدأ في امتلاك "**الجات**" سلطة إجبار أعضائها على التنفيذ والالتزام بهذه الاتفاقية بالرغم من أنها ملزمة لأعضائها، حيث يكون التفاوض هو الأداة الرئيسية لحل المنازعات التجارية. 4. **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:** عدم التمييز بين الدول الأعضاء ويتصف بفتح كل طرف متعاقد وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد. 5. **المعاملة بالمثل:** كل تخفيض في القيود الجمركية وغير الجمركية للدولة لابد أن يقابله تخفيض مقابل من جانب الدول الأخرى. 6. **مبدأ الشفافية:** الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية، وليس على القيود الكمية التي تفتقر إلى الشفافية مثل نظام الحصص. 7. توحيد الرسوم الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية، والامتثال للاتفاقات التجارية، والحركة الحرة للسلع والمنتجات.	1. إقامة نظام تجارة دولية حر يقضي برفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل. 2. السعي لزيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي. 3. الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها. 4. تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات. 5. تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة في الاستثمارات العالمية. 6. سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية. 7. تشجيع التّجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تفرض. 8. انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق1.

1 سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات العربية**، الجزء الأول، دار الشروق، الأردن،2008، ص112.

II–1– 3 جولات مفاوضات" الجات": مرت "**الجات**" بـ8 جولات ابتداءا من 1947 إلى غاية 1993 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2–4) : جولات "الجات "من 1947 الى1993 .

الجولة	سنة الانعقاد	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	متوسط التعريفة الجمركية قبل الجولة بـ %	متوسط التخفيض للرسوم بـ %
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	40	35
آنسي	1949	33	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية	26	2
توركواي	1951	34	100	تخفيض التعريفات الجمركية	23.9	25
جنيف	1956	22	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية	17.9	3.5
ديليون	1961–60	45	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية	16.5	7.0
كيندي	1967–64	48	40	التعريفات الجمركية+ اجراءات المضادة للإغراق	15.2	35
طوكيو	1979–73	99	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	9.9	34
الأوروجواي	1993–86	124	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، تحرير تجارة المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية واقامة منظمة التجارة العالمية	6.5	39

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ الجولات الخمسة الأولى "**للجات**" اقتصرت على تخفيض التعريفات الجمركية فقط فيما بين الدول الاعضاء، إضافة الى محدودية الدول المتفاوضة الذي لم يتعد 45 دولة، بالرغم من تعدد المفاوضات والجولات إلاّ أنّ أهمها تمثل في جولة **كيندي، طوكيو وأورجواي**.

سميت جولة **كيندي** على اسم الرئيس الأمريكي آنذاك "**جون كنيدي**" وعقدت في جنيف بسويسرا في الفترة الواقعة من 1964–1967، أسفرت المفاوضات على تخفيض للتعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية قدر بنسبة 35%، كذلك اتخذت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق التي تتعارض مع المنافسة الشرعية، كما تمّ في هذه الجولة الاتفاق أيضا على مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية.

بالنسبة لجولة **طوكيو** التي عقدت بين1973–1979 فاعتبرت مختلفة عن باقي الجولات كونها تطرقت لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى والقيود الكمية، إضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية، وقد أسفرت

هذه الجولة عن العديد من الاتفاقيات[1] الرامية إلى تحرير التجارة الدولية على أن تدخل حيز التنفيذ في1980/01/01، وقد تجلت أهمية خفض متوسط الرسوم الجمركية في الدول الصناعية مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-5): متوسط معدلات في اقتصادات مختارة.

الدول الصناعية المختارة	الضرائب المفروضة على السلع الصناعية بنسب مئوية		
	قبل جولة طوكيو	بعد جولة طوكيو	نسبة التخفيض
الجماعة الأوربية	6,6	4,7	29
اليابان	5,5	2,8	49
الولايات المتحدة	6,4	4,4	31
جميع الدول الصناعية	7,1	4,7	34

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص 424.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ انخفاض الضرائب بعد جولة **طوكيو**، حيث لم تعد تشكّل عائق رئيسي يقف في طريق تجارة الدول الصناعية، فقد انخفضت بـ29% بالنسبة لأوروبا، و49% لليابان، و31% للولايات المتحدة الأمريكية، و34%، بالنسبة لكافة الدول الصناعية.

أمّا جولة **الارجواي**، فقد اجتمع وزراء التّجارة للدول الأعضاء في "**الجات**" من أجل الاعلان عن الجولة الثامنة للمفاوضات المتعددة الأطراف في **بونتا دل است** ***PUNTA DEL EST*** بالأوروغواي، حيث لم يسبق أن نوقشت مواضيع أكثر أهمية من هذه الجولة[2]، استمرت من 1986 الى 1994 بمشاركة 108 دولة بحضور ممثلين عن 118 دولة منها 81 دولة من الدول النامية[3]. تعتبر هذه الجولة أهم كل الجولات السابقة لما كان لها من مستقبل على التّجارة الدولية، فقد نصت المادة الأولى من الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة **الارجواي** على إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث أنّ أهم ما ميز هذه الاتفاقية عن سابقاتها أنها تضمنت تجارة المنتجات الزراعية لأول مرة، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (*GATS*)[4]، والاتفاقية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب اتفاقية أخرى خاصة بالإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة، كأن تصر الدولة المضيفة على المستثمر الأجنبي باستعمال نسب معينة من المواد المحلية بدلا من الاستيراد، ثم أضافت آلية تسوية

1مثل اتفاقية الدعم وتتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية، اتفاقية القيود الفنية على التجارة وهي المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها الدول لأغراض أمنية، صحية، أو بيئية، وإجراءات ترخيص الاستيراد، واتفاق المشتريات الحكومية الخاص بتلك الصناعات السلعية التي تحتكر الحكومة التداول فيها عن طريق الاستيراد، واتفاقية احتساب قيمة الجمارك، واتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية لتحرير وتوسيع نطاق التجارة، واتفاقية الألبان لتحرير وتوسيع نطاق التجارة، واتفاقية التجارة في الطائرات المدنية من خلال إلغاء كافة الرسوم، والتعريفات على كافة أنواع الطائرات، واتفاق مكافحة الإغراق(انظر عبد المطلب عبد الحميد، **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، المرجع السابق، ص 153).

*2 Kamel CHERIT, **l'organisation mondiale du commerce**, 3ème édition, éditions grand Alger livres, ALGER, 2007, page 15.*

3 مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 108.

4 *The General Agreement on Trade in Services*

المنازعات، وهي تختلف عن الآليات السابقة[1]. أضافت هذه الجولة اتفاقية الملابس والمنسوجات، وتمّ إقصاء العمالة وصناعة الأدوية[2]، كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في العمل على نجاح جولة **الارجواي**، ولعل أهم الأسباب التي دفعت أمريكا إلى هذا هو ما ورد في مذكرات **(جيمس بيكر)** وزير الخارجية الأسبق في عهد "**جورج بوش الأب**" حيث قال: "لقد تبنينا "**الجات**" لكي لا تقود أوروبا الاقتصاد العالمي".[3]

كانت جولة **الاوروجواي** أمرا مختلفا تماما عن المفاوضات السابقة متعددة الاطراف في عقد الاتفاقات التي طلب من الدول النامية تطويرها، أو رفع مستوى المؤسسات ذات العلاقة بالتجارة لديها، كما عقدت الدول النامية "صفقة كبرى" تم بموجبها خفض حواجز التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة، وتبنت معايير "حقوق الملكية الفكرية" في مقابل قيام الدول الغنية بإلغاء نظام الكوتا على المنسوجات والألبسة وادخال ضوابط فعالة على الزراعة، وإلغاء "كوابح التصدير الاختيارية"، وقد خاب أمل الدول النامية بسبب تباطؤ الدول الغنية في تطبيق ما التزمت به، وإلغاء نظام الكوتا على المنسوجات، وخفض الحماية على المنتجات الزراعية[4]، مع ذلك كانت هناك منافع لجولة **الأورجواي** على البلدان النامية منها:[5]

أ) تزايد القدرة على المنافسة في أسواق التصدير والأسواق المحلية على السواء، بسبب تحسين الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، وتزايد الشفافية (أو الوضوح).

ب) تحقيق أعلى مستوى للتكامل بين الأسواق في مجالات السلع والخدمات، والاستثمارات من خلال إدماج قطاعات تقليدية مثل الزراعات والمنسوجات والملابس، بالإضافة إلى القطاعات الجديدة مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

ج) إنّ جولة **الاوروجواي** أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و9% في البلدان النامية.[6]

نميز بين نوعين من النتائج الناجمة عن تطبيق اتفاقيات "**الجات**" على الاقتصاد العالمي، وبخاصة اقتصاديات الدول النامية والاقتصادات العربية: النوع الأول نتائج تعد بمثابة حقائق مؤكدة تتمثل في النتائج الفعلية لمفاوضات جولات **الجات**، وبخاصة ما يتعلق بالتخفيضات الجمركية بموجب جداول التعريفة الوطنية وعروض الخدمات، وما تضمنته من تعهدات، أما النوع الثاني، نتائج تتمثل بالتقديرات المستنبطة، وهي التي تتناول أثر تحرير التجارة على الدخل العالمي وتدفقات التجارة الدولية، وهي التقديرات التي تخضع لمؤثرات

---

[1] هناك أولا هيئة تسوية المنازعات التي يمكن عرض النزاع عليها أولا، ثم هناك حق التظلم أمام هيئة الاستئناف ثم الحل الودي، ثم التحكيم، حيث أول سنتين كانت هناك 62 شكوى من دول مختلفة ثم حل أغلبها وديا، وأحيلت البقية إلى لجان خاصة.

[2] لأسباب إنسانية واعتبرتها صناعة غير قابلة لشرط المفاوضات.

[3] ضياء مجيد المسوي، **الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 86.

[4] بول كولبير، ديفيد دولار، ترجمة هشام عبد الله، **العولمة والنمو والفقر بناء مستقبل عالمي شامل**، الطبعة 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 81.

[5] ناجي التوني، **قياس أثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية**، المرجع السابق، ص 20.

[6] علي لطفي، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أمام الدول العربية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، مارس 2007، ص 14.

عديدة من غير الممكن تضمينها جميعا في التقييم لأنها مؤثرات غير كمية، ترتبط بمستقبل الاقتصاد العالمي ومدى كفاءته بوجه عام[1]. إلاّ أنّ هذه الاتفاقية لا تخلو من الخسائر للعديد من البلدان النامية، مثلا يؤدي خفض التعريفات الجمركية في الحواجز غير الجمركية المنصوص عليها في اتفاقية "**الأورجواي**" إلى تخفيض هوامش الأفضلية لهذه البلدان المستفيدة حاليا من خطط نظام الافضليات[2] المعمم، كما أن خفض الإعانات (الدعم) في الزراعة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار للأغذية، وبالتالي ارتفاع واردات البلدان النامية المعتمدة أساسا على الواردات من الأغذية، مما يؤدي الى تدهور معدلات التبادل التجاري فيها كما يتمثل الجانب الأكبر إساءة لهذه البلدان هو استبعاد الكربوهيدرات من عملية تثبيت التعريفات، مقابل أنّ كل هذه البلدان تعتمد على صادرات النفط الخام الذي مازال يواجه حواجز تجارية في أسواق البلدان المتقدمة، حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقيات "**الجات**"، مع أنه يعترف بأن أحد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه المواد، ويعترف أيضا أنّ النفط الخام ربما واجه قليلا من العوائق التجارية، بينما يواجه النفط المكرر عوائق تجارية وغير تجارية، وخصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويضيف أنّ الدول النفطية التي تعتمد إلى حد كبير على النفط أو الإيرادات المالية من النفط، فإن فائدتها محدودة من اتفاقية **الجات**.[3]

لكن رغم هذه المنافع المزعومة إلّا أن 70% من المكاسب كانت من نصيب الدول المتقدمة، أي نحو 350 مليار دولار سنويا، كما زادت هذه الجولة من عدم المساواة بين الدول، حيث فرضت الدول المتقدمة الرسوم الجمركية على الدول النامية بأربعة أضعاف مما تفرضه على الدول المتقدمة[4].

II– 1 – 4 دور "الجات" في الاقتصاد الدولي والعقبات التي اعترضتها:

قامت "**الجات**" بدورها في الاقتصاد الدولي من خلال ما يلي[5]:

1. توفير الأمن والقدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري الجديد والحفاظ على حقوق الاعضاء، وضمان المحافظة على الالتزامات المترتبة على الدول الاعضاء، وذلك بفضل نظام تسوية المنازعات.
2. ضمنت المنظمة حقوق الدول النامية، وذلك بسبب الاضرار التي تلحق بهذه الدول من سياسات الاصلاح الزراعي، مما دفع المنظمة الى تقديم تعويضات مقابل هذه الأضرار.
3. تنظيم تحرير التجارة وفق الجداول التي تبين المزايا التفضيلية والتنازلات الجمركية لكافة الاعضاء، مما يؤدي الى سهولة وصول السلع الى كافة الدول الاعضاء.
4. الزام الدول بالإعلان عن البرامج الاستثمارية ذات الصلة بالتجارة الدولية، بحيث يتم معاملة الأجنبي كما لو كان مواطنا في نفس الدولة.

---

[1] فخري لبيب، **منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب**، مركز المحروسة، 2001، مصر، ص 109.

[2] إضافة إلى الأفضليات المقررة في اتفاقية لومي، أو في اتفاقية الاتحاد الأوروبي لصالح البلدان البحر الأبيض المتوسط.

[3] أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، المرجع السابق، ص96.

[4] جوزيف إي. ستيجليتز، ترجمة فايز حكيم، واحمد منيب، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2009، ص 96.

[5] حسام داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 151.

5. ابراز دور الملكية الفكرية والصناعية، وإجراءات الوقاية والدعم لكافة الدول الأعضاء في المنظمة.

تعرضت "**الجات**" إلى العديد من العقبات من بينها[1]:

1. عدم وجود جهاز إداري دائم ذي شخصية اعتبارية للإشراف على أعمال "**الجات**" [2]عدا السكرتارية.
2. شيوع التكتلات الاقتصادية (مثل منطقة التّجارة الحرّة)، المسيرة لجانب كبير من التجارة الدولية، الأمر الذي ترتب عنه تقسيم العالم إلى كتل تجارية إقليمية ،هذا فضلا عن عدم شمول وعمومية تكوين "**الجات**" الذي تخلف عن عضويتها كثير من أعضاء الأمم المتحدة.
3. عدم التصدي بالقدر الكافي والعمل الإيجابي لمشكلات صادرات المواد الأولية، وكذا مشكلات تجارة الدول النامية.
4. إتباع الدول الصناعية لسياسة حماية زراعية، مما ألحق الضرر بصادرات الدول النامية من المواد الأولية والمنتجات الغذائية، وأدى إلى تحول معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الأخيرة.
5. قيام نظام المفاوضات "**الجات**" على أساس فكرة «التبادل في المعاملة» والتزامات الأطراف المتعاقدين بمبدأ «معاملة الدولة الأكثر رعاية»، حيث يناسب ذلك الدول المتقدمة فيما بينها، في حين أن الدول النامية لا تملك من المزايا ما تبادل به الدول المتقدمة من بناء اللبنة الأولى في النظام التجاري الدولي ممثلة في "**الجات**" جاءت النتائج مخيبة لأمال الدول النامية، حتى انتشر تعبير لوصف نشاط "**الجات**" في تلك الفترة أنه «منتدى للدول الغنية» تمارس فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشركة، الألعاب المشركة، ويحتفظ للدول النامية بدور المتفرج.[3]

II– 2 التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

II– 2 - 1 مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومعالمه:

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، ومن هنا يجب التنويه إلى أن كلمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تعني ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة. شاع استعماله منذ أوائل هذا القرن، وبصفة خاصة بعد انهيار ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي أو الاشتراكي. غير أنّه من الواضح أنه ليس هناك" **نظام دولي جديد**" بمعنى متكامل من القيم والمبادئ القانونية والمؤسسات الجديدة في الساحة الدولية، فالعالم لا يزال يتفاعل إلى حد بعيد في نفس الإطار السابق الذي تتسّيد فيه الأمم المتحدة قمته.[4]

---

[1] فارس رشيد ألبياتي، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية**، المرجع السابق، ص 180.

[2] لأن "**الجات**" عبارة عن معاهدة متعددة الأطراف.

[3] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الاردن،1999، ص 103.

[4] محمد أحمد حلمي، **النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 29.

بالنسبة لإنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث كانت أولى محاولات وضع حجر أساسه في اتفاقية **بروتن وودز** باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية وضمّ 44 دولة استهدفت نظام اقتصادي عالمي جديد، إلاّ أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي 50 عام من إنشائه الى 189 دولة[1].

سمح الاقتصاد العالمي الجديد للشركات والأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج، لتحقيق أكبر المزايا دون التشوهات التي تحدث نتيجة تدخل الدولة، فأسواق رأس المال، والتجارة الحرة، وكذا الشركات المتعددة الجنسية قد حررت الأعمال من جميع القيود، وأثبت قدرتها على توفير السلع للمستهلكين بأرخص الأثمان، وأحسن المنتجات، وقد يكون في ذلك اعترافا صريحا بأنّ الغرب المهيمن قد فرض شروطه وحقق جلّ مصالحة، ولو كان ذلك على حساب الدول المتخلفة. يتشكل النظام العالمي الجديد من ثلاثة عناصر كالتالي:[2]

1. **النظام النقدي الدولي:** هو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو، إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، بالتالي يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. يعتبر صندوق النقد الدولي هو الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي.
2. **النظام المالي الدولي:** وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات والانتقالات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية، وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، ويقوم البنك الدولي بمفهومه الشامل البدور القيادي في إدارة النظام المالي الدولي.
3. **النظام التجاري الدولي:** وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي، وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي، وتقوم منظمة التجارة العالمية WTO بتولي إدارة النظام التجاري الدولي. فأساس النظام التّجاري العالمي هو الفكرة الواضحة المباشرة التي مؤداها أنّ التبادل الدولي ينبغي أن يجري بحرية وبدون قيود مفروضة من الحكومات[3].

يحمل النظام العالمي الجديد مجموعة من المعالم أهمها:[4]

1. بعد انتهاء الحرب الباردة التي دامت قرابة نصف قرن لصالح النظام الرأسمالي الغربي "اقتصاد السوق" أصبح النظام الوحيد في العالم هو النظام الرأسمالي الغربي وهو نظام يقوم على توسع قاعدة الملكية الخاصة "الخصخصة"، وتحرير التّجارة العالمية "اتفاقيات **الجات**"، والتكتلات الاقتصادية العالمية.

---

[1] محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن، 2013، ص 122.

[2] محمد حمد القطاطشة، المرجع السابق، ص 123.

[3] مايكل ماندل، **الأفكار التي غيرت العالم**، المرجع السابق، ص 317.

[4] محمد أحمد حلمي، **النظام العالمي الجديد**، المرجع السابق، ص30 و 31.

2. تخطّى النظام العالمي الجديد ذلك المعنى الاقتصادي إلى التبشير بثقافة عالمية واحدة، وهي بالطبع ثقافة الغرب التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية، وهللت لها وسائل الإعلام العربية ببلاهة شديدة.
3. استخدام القوة كوسيلة لفرض هذا النظام العالمي الجديد، وهو ما يدل عليه المدلول اللغوي لمفهوم "العولمة" بمعنى السعي أن يصبح العالم كله يدين بنظام اقتصادي وثقافي واحد.
4. وضع سياسات عالمية لقضية علاقة السكان بالتنمية دون مراعاة لخصوصيتها الثقافية الاجتماعية مثل إباحة العلاقات الجنسية خارج الزواج، وتقنين الإجهاض، وتشريع العلاقات الجنسية المثلية الشاذة والمساواة النامية بين النساء والرجال.....الخ.
5. الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف، بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.[1]

إضافة إلى ما سبق نجد:[2]

6. اتساع الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية من حيث مستويات التطور الاقتصادي.
7. النهب الوحشي لخيرات وموارد العالم الثالث من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.
8. عدم التكافؤ في العلاقات التجارية الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث.
9. التدخل السياسي في شؤون العالم الثالث من قبل العالم المتقدم، وهذا ما يهدد السيادة الوطنية لهذه الدول.
10. عبء الديون المتراكمة على دول العالم الثالث.
11. اعتماد العالم الثالث على شراء المواد الغذائية من الدول الصناعية المتقدمة.

إذا كان الانخراط في الاقتصاد العالمي هو التبعية، فإنه يجب التدرج في مدارج التبعية ذاتها، بمعنى أن التعلم من الآخرين والاحتكاك بهم والتفاعل معهم خلال التجارة والاستثمار، وغير ذلك مما يحكمه أي مشروع وطني للتنمية[3].

يعتبر الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مسألة لا بد منها، حيث أنّ الدفاع عن المصالح الاقتصادية للدولة بوسائل الحماية الكمية والجمركية، وإحداث قطيعة مع النظام النقدي وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية وغيرها من استراتيجيات الدفاع الاقتصادي، عقيم وخارج إطار الزمن، فتفقد الدولة السيطرة على أسواقها وقدرتها المالية والنقدية، وتضيّع امكانية الانطلاق والنمو ناهيك عن ضرورة التقدم. فكل التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في هذا النظام أثرت على الدول النامية، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث– إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي– الاقتصادي العالمي، وما طرحته من قضايا جديدة في كافة المجالات، يملي على هذه الدول ضرورة التكيف مع ما أفرزه هذا النظام الجديد من تغيرات لأنها ستواجه تحديات كبيرة –إذ تمّ التغّلب عليها– قد تؤدي إلى مكاسب وقد تؤدي إلى خسائر في حالة العكس.

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص28.

2 إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان،2002، ص120.

3 أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، المرجع السابق، ص52.

يستند النظام الاقتصادي العالمي الذي أقامته الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى[1] دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل العولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار.[2]

تحتلّ العولمة التجارية مكانة هامة في العولمة الاقتصادية، وذلك بسبب الطبيعة الدولية للتجارة الخارجية المرتبطة في تحققها بتحقق العولمة الاقتصادية، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي فهناك من يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياجاته التي لا يلبيها الاقتصاد المحلي، وتصريف فائض الإنتاج.

إنّ البيانات الخاصة بواقع عولمة التجارة الخارجية توضح العديد من الجوانب الهامة والأساسية ذات الصلة بهذه العولمة والتي تتم في إطار العولمة الاقتصادية منها:

1. أهمية التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية رغم اختلاف الأسباب المفسرة لذلك. فزيادة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصادات المتقدمة مرتبط بتقدمها، مما يتيح زيادة صادراتها، اعتمادا على تطور قدراتها وطاقتها الإنتاجية، وزيادة استيرادها الناتج زيادة الطلب فيها وعن زيادة الدخول المتحققة أيضا. في حين أنّ الارتفاع في أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية ناتج عن زيادة استيرادها لضعف قدرتها وطاقتها الإنتاجية المحلية عن تلبية حاجياتها الإنتاجية الاستثمارية، الاستهلاكية، ونتيجة طاقتها الإنتاجية، وصناعتها التحويلية الضعيفة، وهو ما يؤكد اتساع مدى العولمة التجارية من خلال ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى إجمالي العولمة الناتج المحلي، ولكافة دول العالم تقريبا.
2. التنوع الكبير في صادرات الدول المتقدمة، الناجم عن اتساع نشاطاتها الاقتصادية، وطاقتها الإنتاجية وكذا التنوع الواسع في استيراداتها نتيجة ارتفاع الدخول فيها، الذي ينوع الطلب على الاستيراد مقابل ضعف التنوع في صادرات الدول النامية، التي تكاد تقتصر على تصدير سلعة واحدة، كما هو الحال في الدول النفطية.
3. ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للدول المتقدمة من إجمالي التجارة الخارجية العالمية، حيث تتجاوز نسبتها 60% في الغالب[3]. بحيث أنّ الدول الاكثر تقدما ترتفع فيها هذه الاهمية النسبية للتجارة في حين تنخفض في الدول النامية، مما يشير الى الارتباط بين التقدم والأهمية، ويوضح زيادة مشاركة الدول المتقدمة في تحقق العولمة التجارية التي تتم في إطار العولمة الاقتصادية مقابل ضعف مشاركة الدول الأقل تقدما في هذه العولمة.

[1] منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[2] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص255.

[3] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص157.

4. هيمنة الدول المتقدمة على الصادرات التقنية عالية المستوى للسلع أو الخدمات، بينما تضعف إن لم تنعدم مشاركة الدول النامية في هذه الصادرات، مما يؤكد على قوة وفعالية مشاركة الدول المتقدمة في تحقيق العولمة التجارية، ويبيّن ضعف مشاركة الدول الأقل تقدما.

II– 2 - 2 تحرير التجارة الدولية من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

أولا– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة: بمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي عرفت بجولة **الاوروغواي**، تمّ الإعلان عن ميلاد هذه المنظمة، التي أخذت على عاتقها مهمة الإشراف والرقابة على تنفيذ اتفاقيات الاوروغواي وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء، والعمل على إزالة كافة العوائق بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية. تعتبر المنظمة العنصر الثالث والأساس في النظام التّجاري الدولي متعددة الأطراف، وهي الإطار المؤسسي الذي توصل إليه المجتمع الدولي بعد مفاوضات شاقّة استمرت نحو 08 سنوات بين 1986–1994[1]، وقد تمّ إنشاؤها بتاريخ 1994/04/15 لتشرف على نظام جديد للتجارة الدولية يختلف في كثير من جوانبه عن النظام التّجاري الدولي الذي أشرفت عليه "**الجات**" لفترة تقرب من 47 عام بدأت أعمالها من تاريخ 1995/01/01 بعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية بالمصادقة عليها، بالإضافة إلى اليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية (117 دولة).[2]

ثانيا– مفهوم المنظمة، ومهامها: جاء رمز المنظمة العالمية للتجارة *OMC* اختصارا لـ *Organisation Mondiale Du Commerce*، ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطراف، وتعتبر مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة[3]، يقع مقرها في جنيف، "تشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية، وهي منظمة ذات صفة قانونية لها كافة الامتيازات التي منحت لها وهي إطار تنظيمي يشرف على تطبيق جميع القواعد والإجراءات المرتبطة بسياسة التجارة العالمية "[4]. بعد التوقيع على هذه المنظمة تمّ التوصل إلى(60) اتفاقية تفضيلية إضافة إلى العديد من القرارات والتوصيات ومذكرات التفاهم التي اعتبرت جزءا من التنظيم القانوني لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، يمكن تصنيف الاتفاقيات في 07 مجموعات رئيسية وهي[5]: الاتفاقية العامة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، والاتفاقية العامة للتجارة في البضائع وتشمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (**جات** 1994) والمعايير التجارية المتصلة بالاستثمار والاتفاقية العامة في تجارة الخدمات، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الحقوق الملكية الفكرية، ووثيقة تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية الحكومية، والاتفاقيات الخاصة بحساب وتقدير الجمارك.

يوضح الشكل التالي تطور المشاركين في المفاوضات من "**الجات**" الى المنظمة اضافة الى انخفاض الرسوم الجمركية عبر الحدود:

---

1 نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص100.

[2] محمود عبد الرازق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 138.

[3]ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة ،الجزائر، 2003 ، ص57.

[4] عبد القادر تومي، **مصطلحات العولمة**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص115.

5 محمود فياض، **المعاصر في قوانين التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2012، ص 226.

الشكل(2-1): تطور المشاركين في المفاوضات من "الجات" الى منظمة التجارة العالمية والرسوم الجمركية من 1947 الى 2007.

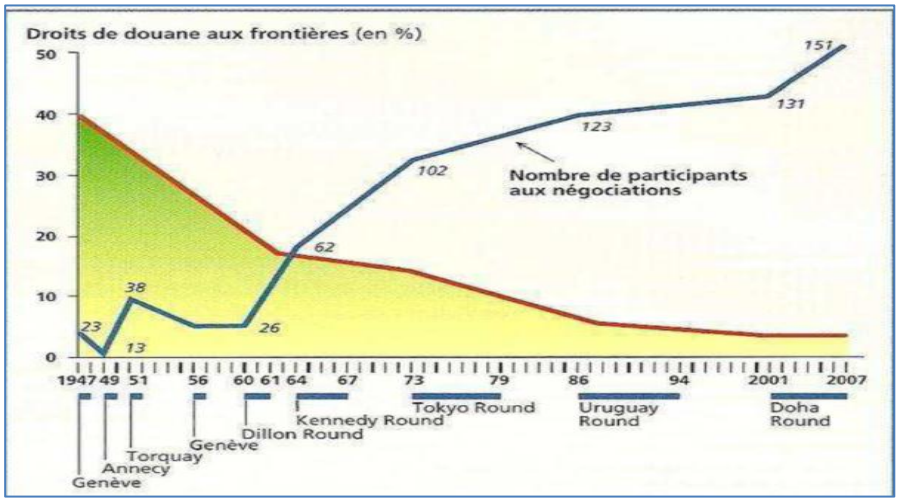

Source : DORRA FAYECH, et autres *les nouvelles méthodes et Formes de Protectionnisme, étude réalisée par L' ESSEC, sur le site http://bdc.aege.fr/public/Les_nouvelles_methodes_et_formes_de_protectionnisme.pdf, annexe 02 consulter le 21/07/2014,*

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض الرسوم الجمركية عبر الحدود من جولة جنيف سنة 1947، حيث كانت تمثل 40% ثم وصلت في جولة كندي، ودائما في اطار "**الجات**" الى أقل من 20%، ثم في جولة الدوحة التابعة لمنظمة التّجارة العالمية وصلت الى أقل من 5%، كذلك يوضح الشكل عدد الاعضاء المشاركين في المفاوضات بدءا من "**الجات**" الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث انتقل من 23 دولة الى 151 دولة في 2007 خلال جولة الدوحة.

ثالثا- العضوية في المنظمة: بلغ عدد أعضاء المنظمة 160 دولة الى غاية 26 جوان 2014[1] . وهناك أكثر من 25 دولة طالبة للعضوية، منها خمس دول عربية هي الجزائر، العراق، ايران، ليبيا، سوريا، لبنان والسودان واليمن، اضافة الى 04 دول انضمت مؤخرا في سنة 2012 منها مونتيقرو، روسيا الاتحادية والساماو وفانواتو[2] أو رسميًا جمهورية فانواتو، ودولتان صادقتا على مجموع النصوص للانضمام في مطلع 2013[3]. تستطيع أي دولة غير عضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للانضمام، لكن يجب عليها، خلال المفاوضات، الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنسجم وقواعد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. تختلف إجراءات القبول والعضوية في منظمة التجارة العالمية باختلاف النظام الاقتصادي للدولة الراغبة في الانضمام أو باختلاف مكانتها الاقتصادية على المستوى التجاري الدولي، وعادة ما تستغرق إجراءات الانضمام إلى المنظمة الدولية من لحظة تقديم الطلب إلى المجلس العام للمنظمة حتى صدور القرار النهائي ما يقرب خمس سنوات[4]، إلا أن هذه المدة قد تطول أكثر من ذلك بسبب عدم ملائمة مستوى التحرير التجاري للدولة مع الشروط العضوية ومتطلباتها. تتمثل مراحل الانضمام حسب الشكل التالي:

[1] *www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm , consulter le 25/12/2014.*

[2] هي دولة جزيرة تقع في جنوب المحيط الهادئ، هي عبارة عن أرخبيل من أصل بركاني وتقع على بعد 1,750 كم تقريبًا شمال شرق أستراليا و500 كم شمال شرق كاليدونيا الجديدة وغرب فيجي وجنوب شرق جزر سليمان وبالقرب من غينيا الجديدة.

[3] *Rapport annuel OMC, 2013, page 07.*

[4] محمود فياض، **المعاصر في قوانين التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 244.

الشكل(2-2): مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

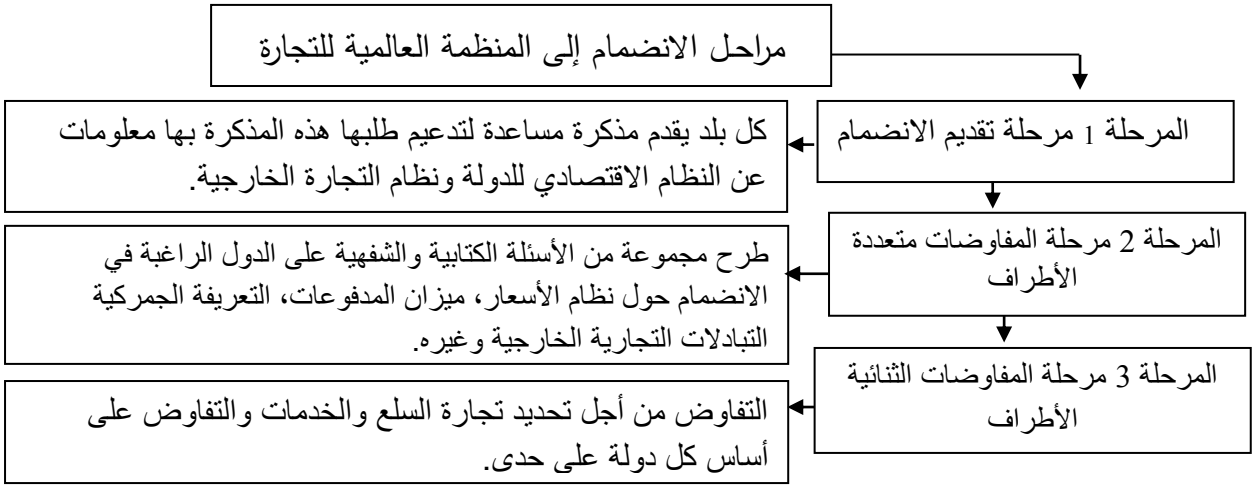

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سليم السعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص53- 54.

إنّ طريقة التوجيه والادارة في منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا[1]، فالانضمام اليها لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، بينما يتم ذلك تدريجيا؛ حيث تسبق العضوية مفاوضات عديدة بين المنطقة والدولة الراغبة في الانضمام يتم فيها تحديد جميع مجالات تحرير التّجارة التي ستلزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي للدولة.

رابعا- مبادئ وأهداف المنظمة: تمثل الهدف النهائي لإنشاء المنظمة هو في تحسين رفاهية الافراد في الدول الأعضاء، من خلال تقليص العوائق التجارية لضمان تدفق التجارة بين بكل سهولة، ارتكازا على الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة باعتبارها قاطرة النمو، اضافة الى ذلك نشأت هذه المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف، كما تقوم على مجموعة من المبادئ التي تكفل حسن تنفيد الدول الاعضاء لالتزاماتهم التجارية التي وردت في الاتفاقية التي يمكن اجمالها في الجدول الموالي:

الجدول (2-6): مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	أهداف المنظمة العالمية للتجارة
-**مبدأ عدم التمييز:** يقوم هذا المبدأ على مبدأين فرعيين هما: **1**-مبدأ الدولة الأكثر رعاية: التزام الاعضاء بمنح جميع الدول الأعضاء ذات الامتيازات التي منحتها أو ستمنحها لدولة أخرى وبنفس الشروط والإعفاءات[2]. **2**-مبدأ المعاملة الوطنية: التزام الأعضاء بالتعامل مع رعايا الدول الأعضاء الأخرى ذات المعاملة التي تنطبق على رعايا هذه الدولة، من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات التي تمنحها إياه وتشريعات هذه الدولة. -**مبدأ التبادلية:** مقابلة كل تخفيض جمركي وغير جمركي لدولة ما عضو	-إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل الموجّهة للمنظمة، وإيجاد هيكل لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء. -متابعة السياسات التجارية الوطنية، وتقديم المساعدات التقنية والتكوين للدول النامية. -تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

[1] جوزيف ستجليز، **العولمة واثرها السلبي على الشعوب**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 303.

[2] سواء كانت الدولة عضو في الاتفاقية أم لا.

في الاتفاقية بتخفيض معادل له من قبل الدولة الأخرى حتى تتعادل قيمة ما تقدمه الدول الأطراف من التزامات لتحرير قطاع التجارة الدولية. -**مبدأ إلزامية الاتفاقيات الموقعة:** الالتزام بجداول تحدد سقف التعريفات الجمركية المرتبطة بسلع محددة بالجداول، والتزامات النفاذ الى الأسواق والمعاملة الوطنية التي تمنحها الدول لموردي الخدمات الأجانب ....الخ، تخضع هذه الالتزامات في الأساس لقاعدة عدم جواز تعديلها بالتشديد ما لم تحصل الدول على موافقة مسبقة بالتعديل من قبل المؤتمر الوزاري العام للمنظمة، في حال لم تلتزم الدولة بهذه القواعد يمكن مقاضاتها أمام جهاز تسوية المنازعات داخل المنظمة الدولية. -**مبدأ الشفافية:** الالتزام بإنشاء مركز اتصال داخل المنظمة الدولية، يهدف إلى نشر جميع التشريعات والإجراءات التي تؤثر على التزاماتها التجارية تجارة الدول الأخرى الأطراف، والالتزام بإعلام مؤسسات المنظمة وباقي الدول الأعضاء بهذه التشريعات والإجراءات، ليتسنى لهم مراجعتها والوقوف على مدى تأثرهم والاعتراض عليها عند الضرورة. -**مبدأ الأحكام الوقائية:** جواز السماح للدولة الأعضاء في بعض الظروف بفرض قيود على حرية التجارة، وعدم إتباع ما ورد في جداول التزاماتها وقد أجازت الاتفاقية لكل من الدول النامية والدول التي ترغب في حماية صناعتها الوليدة التي لها علاقة اقتصادية متميزة بمناطق استعمارية معينة حتى تستطيع النهوض بعجلة اقتصادها الوطني[1].	-الوصول إلى معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء، إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. -تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها. -التعاون مع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق1.

خامسا- قواعد المنظمة، وهيكلها التنظيمي: تنص المنظمة على جملة من القواعد التي تحكم السلوك التجاري والتي تتمثل:[2]

- الامتناع عن تقديم الحكومة الدعم والإعانات الرسمية للصناعات التصديرية إلا لبعض مستلزمات الإنتاج والإعانات المتصلة بخدمات التسويق.
- امتناع الشركات المصدرة لممارسة المنافسة غير العادلة بإغراق سوق دولة عضو أخرى من خلال بيع سلعة معينة في سوق البلد المستورد سعر أقل من متوسط السعر الذي تباع به السلعة المماثلة في السوق المحلي للبلد المصدر.
- وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لتنظيم إجراءات منح شهادات المطابقة الفنية للمواصفات وضبط الجودة للبضائع المستوردة، وإجراءات منح الشهادات الصحية، والحجز الصحي، والتي تصدر عن المختبرات الغذائية، لاستيراد المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والحيوانات.

[1] هناك ثلاث حالات رئيسية: الوصول إلى أهداف غير تجارية (سياسة، أو أمنية مثلا) من خلال استخدام مجموعة من القواعد التجارية، تأمين متطلبات المنافسة التجارية العادلة داخل الأسواق الوطنية، التدخل في النشاطات التجارية لتحقيق أهداف اقتصادية وطنية.

[2] سكينة حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، المرجع السابق، ص219.

- بخصوص حقوق الملكية الفكرية تلتزم الدولة المنظمّة لمنظمة التجارة العالمية بتوفير الحماية الكافية والفاعلة لحقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأعضاء الأخرى بما في ذلك توفير الإجراءات القضائية اللازمة.

نشير الى أنّه قد كان تطبيق القواعد الدولية مقصورا على التجارة السلعية منذ اتفاقية الجات *(GATT)* ولغاية جولة الأورغواي 1986 إذا دخلت اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة *(T.R.I.M.S)*[1] وبموجبها تمّ إلغاء جميع البنود المتعلقة باستخدام نسبة من المكون المحلي من قبل المستثمرين الأجانب والموازنة بين صادرات المستثمر واستيراداته، وشروط استخدام أو بيع نسب المنتجات، وغيرها وكذلك تمّ انجاز اتفاقية حماية الملكية الفردية*(T.R.I.P.S)*[2] وكذلك اتفاقية تحرير الخدمات المالية[3].

تؤدي المنظمة عملها ضمن هيكل تنظيمي متكون من عدد من الأجهزة متمثلة في:[4]

1. **المؤتمر الوزاري:** يتكون من جميع الدول الأعضاء(على مستوى وزراء التجارة الخارجية) ويعقد اجتماعا كل عامين، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقية تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية.
2. **المجلس العام:** يتكون من ممثلي كافة الدول الأعضاء، يقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الاجرائية الخاصة، وبعمل اللجان الخاصة، كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والتي تضطلع بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
3. **جهاز تسوية المنازعات:** وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.
4. **آلية مواجهة السياسات التجارية:** وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق[5].
5. **المجالس النوعية بالمنظمة:** وهي مجلس لشؤون تجارة البضائع، ومجلس لشؤون تجارة الخدمات ومجلس لشؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، وعلى كل مجلس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به.
6. **أمانة المنظمة:** وهي هيئة داخل المنظمة، يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها، وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري.

[1] *Agreement on Trade-Related Investment Measures .*
[2] *Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights.*
[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الاردن، 2011، ص 34.
[4] نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، المرجع السابق، ص103.
[5] تتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربعة أعوام للدول النامية وستة أعوام للدول الأقل نموا.

سادسا– مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة: يلخص الجدول الموالي أهم مؤتمرات المنظمة كما يلي:

الجدول (2-7): أهم مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.

المؤتمر وتاريخ انعقاده	أهم القضايا المطروحة	الأهداف/النتائج	ملاحظات
سنغافورة 1996	–التفاعل بين السياسات التجارية وسياسات المنافسة. –العلاقة بين التجارة والاستثمار. –الشفافية في المشتريات الحكومية. –التجارة والبيئة وتسهيلات التجارة –اضطلاع منظمة العمل الدولية بتشجيع الدول على استخدام معايير العمل على أن لا يكون ذلك بهدف الحماية التجارية.	–مراجعة مدى تنفيد الدول الاعضاء للالتزامات التي جاءت في اتفاقية تأسيس المنظمة. –مواصلة مفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في جولة الأورجواي. –اختيار آليات عمل المنظمة خلال الفترة من أول يناير 1995 الى تاريخ انعقاد المؤتمر.	شاركت 130 دولة
جنيف سويسرا 1998	–وضع برنامج بخصوص التجارة الإلكترونية. –خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية –التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى. –الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة. –اتفاقية التجارة الاقليمية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة بين الدول	–مراجعة مدى وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة الأورجواي. – تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف.	شاركت 134 دولة
سياتل امريكا 1999	– استكمال تحرير قطاع الزراعة، وقطاع الخدمات. – دعاوي الاغراق المقدمة من طرف المعنيين. – المنسوجات والملابس الجاهزة التي لم تعرف اي تحرير من جولة الأورغواي. – ربط التجارة بمعايير البيئة والعمل – التجارة الالكترونية.	– تحقيق المزيد من التحرير التجاري خاصة الخدمات. – تنسيق السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية. – مراجعة عمل المنظمة وتقييم العمل الحاضر ووضع خطة عمل للمرحلة القادمة.	فشل[1] هذا المؤتمر، عدم التوصل الى اتفاق بين الاطراف
الدوحة قطر 9–14 نوفمبر 2001	التأكيد على أهمية المفاوضات حول اتفاق الزراعة مع تركيزه على اعطاء معاملة خاصة للدول النامية للحد من الحمائية في الزراعة. – تخفيف حقوق الملكية. –تسهيل تطبيق قواعد المنظمة مع الاخذ بعين الاعتبار ظروف الدول النامية والاقل نمو.	–تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية. –تحديث المنظمة بالحفاظ عليها وتحسين آلياتها.	لقبت بجولة التنمية واعتبرت ناجحة مقارنة مع سياتل لأنها تمثل المزيد من التحرير

[1] فشل هذا المؤتمر لظهور مظاهرات مناهضة نظمتها منظمات المجتمع المدني اضافة الى فشل المفاوضين داخل المؤتمر نتيجة : الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الامريكي حول تحرير تجارة السلع الزراعية، اصرار الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايا ت المتحدة الامريكية على ادراج موضوع معايير العمالة وربط عدم الالتزام بها بعقوبات تجارية ومعارضة الدول النامية لذلك، للمزيد انظر طلال أبو غزالة وآخرون، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2013، ص 289–293.

	–مواصلة المفاوضات حول التجارة الالكترونية، والخدمات. –الاهتمام بقضايا البيئة والصحة العامة في اطار المنظمة. –علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية. –الاضطلاع بإصلاح كبير لنظام التجارة الدولي عن طريق خفض الحواجز التجارية، مثل التعريفات الجمركية وتعديل قواعد التجارة.		والمساعدات للدول النامية
مونتري المكسيك 2002	–الاهتمام بتوسيع امكانات النفاذ الى الاسواق بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية والخدمات. –مكافحة الفقر، وتقديم التسهيلات للدول النامية.	– تقديم مساعدات اضافية للتجارة من قبل البلدان الغنية. –وضع اقتراحات جديدة للمنظمة.	
كانكون المكسيك سبتمبر 2003	–الانسياب الحر للسلع ورؤوس الاموال في العالم للنشاط الاستثماري للشركات والبنوك العابرة القوميات. –السياسة الزراعية وسياسة الدعم. –الدعم الحكومي لشركات انتاج القطن في الولايات المتحدة الامريكية.	انشاء مجموعة العشرين G20 بمبادرة من البرازيل الهند والصين وجنوب افريقيا.	فشل المؤتمر في تحقيق أهدافه
هونغ كونغ الصين ديسمبر 2005	– إلغاء الدعم للصادرات الزراعية بحلول 2013 – الغاء دعم القطن في 2006. – وجوب سماح الدول المتقدمة بحرية97% من 32 بلد أقلّ نمو الى أسواقها.	–تحريك جولة مفاوضات الدوحة 2001 المتعلقة بتحرير المبادلات بما يعزز تنمية الدول الفقيرة. –اطلاق مبادرة المساعدات لأغراض التجارة التي اعتقد المراقبون أنها ممكن أن تخلق حافزا للنمو الاقتصادي في الدول النامية.	لم يحقق هذا المؤتمر أهدافه المنشودة
المؤتمر الوزاري المصغر في جنيف2008	تذليل الخلافات بشأن تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين، وتخفيض التعريفة على السلع الصناعية.		لم تشارك فيه سوى 40 دولة فقط
المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف 15–17 ديسمبر 2011	–تعزيز النظام التجاري متعدد الاطراف ومنظمة التجارة العالمية –موضوعات التجارة والتنمية. –مفاوضات جولة الدوحة للتنمية.	–انضمام روسيا، سامو، ومونتينيجرو الى المنظمة. –صدور عدد من القرارات الوزارية مثل: مد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأقل نمو، وتسهيل انضمامها للمنظمة.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق1.

سابعا- تقدير سياسة تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة: لقد كان لإنشاء المنظمة مجموعة من السلبيات والايجابيات التي أسالت حبر العديد من الاقتصاديين والتي نوجزها على النحو التالي:

أ- **ايجابيات المنظمة:** تعتبر سياسة التحرير التجاري عصب التّحرير الاقتصادي، حيث أنها ضرورية من أجل زيادة الانتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير المنافسة، وتدعو سياسة التحرير التجاري إلى:[1]

1. إحلال التعريفات الجمركية محل القيود الجمركية، مع تخفيض تلك التعريفات وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.
2. الدعوة إلى استراتيجية التصدير بمعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة من حيث الجودة والسعر وهما أساس المنافسة الدولية، كما تعارض في ذات الوقت سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أنّ النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع دفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسن واضح في الميزان التجاري.
3. يؤكد دعاة الاقتصاد الحر وخاصة خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجود علاقة إيجابية حاسمة بين زيادة الصادرات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
4. تهدف سياسة تحرير التجارة في ظلّ المنظمة العالمية للتّجارة إلى جعل الاقتصاد القومي اقتصادا مفتوحا، قليل الحماية الجمركية، وتحرير الصادرات والواردات بهدف زيادة الصادرات والحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات.

كما أنه من مزايا النظام التّجاري الجديد ما يلي:

- ارساء الأسس والقواعد لجميع اطراف التبادل الدولي من أجل الحياة أيسر،
- معالجة النزاعات التجارية بطريقة سليمة،
- تخفيض تكاليف الحياة وتوسيع نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها عن طريق التجارة الدولية
- زيادة الدخل النمو الاقتصادي نتيجة التجارة الحرة.

اضافة الى ما سبق فقد نتج عن المنظمة تخفيض 90% للرسوم الجمركية بين 1947 و2001، والذي كان يعتبر عائق جد كبير أمام المبادلات التجارية، أما التّجارة الدولية لكل المنتجات والبضائع والخدمات تضاعفت بـ20 مرة ما بين 1950 و2000، اضافة الى حلّ 300 نزاع تجاري بين 1995 و2003 علما أن عادة الصراعات نشأت بين الدول التي تواجه صعوبات سياسية أو عسكرية، أو دول تواجه صعوبات في الاتصال والتفاوض[2]. كما أنه حريّ بنا أن نشير الى وقائع عملية رصدتها وأكدتها منظمات دولية كما يلي[3]:

- على الصعيد العالمي كان معدل نمو الصادرات العالمية في فترة التسعينات أقل من مستواه في فترة السبعينات والستينات، كما كان معدل نمو الصادرات في السنوات التالية لإنشاء المنظمة(1995-1999) أقل من نظيره في السنوات السابقة على انشاؤها (1990-1994) 10% مقابل 21%، وعلى صعيد الدول النامية لم يطرأ على معدل النمو في تجارة السلع أي تغيير مسؤول عام 1989.

---

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 206.

[2] *CHAIB BAGHDAD, **les prospectives du commerce international**, op. Cité. Page 75.*

[3] نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، المرجع السابق، ص 125.

- فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي والاجمالي العالمي لم يزد معدله على 3.2% في التسعينات مقابل 4.6% في الستينات والسبعينات، وكان معدل النمو في الدول النامية 3.6% في التسعينات مقابل 6% في الفترة (1965–1980).
- بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال الى الدول النامية فإنّ معدل النمو الذي أحرزه في التسعينات هو نفس المستوى السابق تحقيقه خلال الفترة(1975–1982) في حدود 5% من الناتج المحلي للدول النامية.

ب– سلبيات المنظمة العالمية للتّجارة: تعرضت المنظمة لانتقادات من بعض الأوساط، إذا إنهم يرون أن هذا التحرير يخدم مصالح بعض المناطق في العالم المصنعة تماما وعلى حساب الدول الأقل تطورا، بحيث قد تمر فيها جهود التنمية من خلال منافسة محررة من الحقوق الجمركية، وتردّ منظمة التجارة الدولية على هذه الانتقادات بأن تزايد التبادلات على مستوى العالمي يساعد النمو الاقتصادي، وبالتالي تطور الدول الأقل تطورا[1]. من بين الآثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة نجد[2]:

1. ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي، وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة.
2. تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما، وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص تتمتع بها للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ،ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية" **لومي**".
3. ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التكنولوجيا، وفي الإتاوات، والمصروفات الأخرى، المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، والبرمجيات وما إلى ذلك.
4. تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، لأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية، أو التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة.
5. زيادة الواردات للدول النامية، عن طريق النفاذ إلى الأسواق من خلال الخفض التدريجي لمستويات التعريفية الجمركية ومستوى القيود غير التعريفية، بحرية تامة وبأسعار أقل مما يزيد من الإقبال على السلع الأجنبية وبالتالي يتأثر حجم الطلب على السلع المثيلة المحلية.
6. الأثر على التشغيل والعمالة: بعض المنتجات لن تستطيع منافسة السلع المستوردة مما يتطلب تصفيتها، وهذا يعني أنّ حوالي 7 مليون عامل سوف يتأثرون ويمكن أن يرتفع العدد الى 30 مليون اذا ادخلنا في الاعتبار أسرهم.
7. الأثر على السلع الوطنية، حيث أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع منافستها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحمائية، والتي تفرض رسوم جمركية تعويضية.

---

[1] كريستوف دوجريز، **الاقتصاد المعاصر في 100 وبضع كلمات**، ترجمة أمال ليلى سربيس، معجم عربي _فرنسي، *Pages Bleue*، الجزائر، 2010، ص87.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص378.

8. رغم مرور عدة سنوات على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الخلافات لا تزال بين الكتل المتصارعة داخل هذه المنظمة الدولية على حساب الدول النامية التي تشكل الأغلبية ولكنها لا تملك تأثيرا كبيرا في توجيه سياستها واتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الدول الفقيرة.[1]

ويعاب عليها أيضا:

9. **مدى الحرية للدول النامية في اختيار اقتصاد السوق وتحرير التجارة:** لقد أرغمت الدول النامية على الدخول إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة ولم تعط الخيار لذلك، وقد تجلى ذلك في عدّة نقاط منها:

- العضوية في المنظمة تمكن الدول الصغيرة من أن تتكتل مما يقوي قدرتها التفاوضية، كما تمكنها من القيام بتحالفات مع الدول التي تتوافق معها في المصالح المشتركة[2].
- وقعت الدول النّامية على اتفاقيات المنظمة في 1994 تحت التهديد تارة بتحملها مسؤولية فشل المنظمة وبالإغراء تارة أخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول المتقدمة، لمساعدتها من أجل التغلب على المشاكل التي ستواجهها، ومن الامثلة التي شكلت ضغطا على الدول النامية أنّ الكونغرس الأمريكي حدد تاريخ 1993/12/15 نهاية للفترة للتفاوض حول نتائج جولة **الأورغواي** من دون الرجوع إليه، وهو ما استثمرته أمريكا للضغط على الدول النامية، من أجل الموافقة على نتائج جولة **الأورغواي** دون الدخول في مفاوضات أخرى إضافة الى التهديدات بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها.

10. **القيود على منتجات الدول النامية عند ولوجها الى أسواق الدول المتقدمة:** لم تستطع الدول النامية اكتساب أسواق جديدة نظرا للحواجز التي وضعتها الدول المتقدمة في وجه صادراتها، وتعترض الدول النامية على القيود الجمركية المفروضة على دخول منتجاتها وسلعها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي لمزارعيها مما يفقد سلع الدول النامية ميزة القدرة التنافسية لها.

11. **اهتمام المنظمة بالتّجارة على حساب التنمية:** يعتبر ذلك من أهم الانتقادات التي توجه إلى المنظمة، إذ يتم اهمال التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، حيث يمكن لتحرير التجارة أن يحدث تغيرا ايجابيا على النمو ويؤثر سلبا على التنمية، هذا التحرير الذي قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التصنيع ويجعل الصناعات الناشئة معرضة لمنافسة حادة مقابل الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى أن هذا النمو الحاصل من جرّاء التّحرير قد يكون مرحليا ولا يغير من هيكل الإنتاج. لكن ما تنادي به المنظمة عبر قوانينها يعبر على أنها تأخذ بعين الاعتبار كل من النمو والتنمية، باعتبار التبادل الحر يخلق جوا

[1] ناصر عدون دادي، شعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية ابن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 137.

[2] لكن المنظمة ترى أن لجوء الدول الضعيفة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية ليس في صالحها، ويتطلب منها التفاوض مع كل طرف وتجديد التفاوض بصفة دورية وذلك مرهق لها وكثير التكاليف.

مناسبا للنمو كما التنمية، فبين هذا وذاك تبقى التساؤلات مطروحة فيما إذا كانت الدول النامية تستفيد من هذا التحرير ؟.

12. **اهمال الفروق بين الدول النامية والمتقدمة:** لم تراع المنظمة انعدام التوازن بين حجم القطاعات للخدمات بالنسبة للدول المتقدمة، وحجمه في الدول الفقيرة، كما أنها لم تراع ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية والتي تمول ميزانيتها، إضافة إلى المنافسة التي لا تقوى عليها شركات هذه الدول مقابل الشركات العملاقة المتواجدة في الدول المتقدمة.
13. **هيمنة الدول المتقدمة على المنظمة:** وهي هيمنة كل من أمريكا واليابان، الاتحاد الأوروبي عليها، فإذا تعارضت مصالح هذه الدول تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات، وإذا اتفقت المصالح أهدرت مصالح الدول النامية[1].
14. **تحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة المحلية:** ويتمثل هذا الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار[2] من منع الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الاسواق أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج. [3]

بالتالي قد يكون الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو تمكين الدول الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق دول العالم الثالث مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الانتاجية المحلية، وزيادة عجز الميزان التجاري، فمن الواضح أن النظام التجاري متعدد الأطراف في صيغته الحالية، يظهر عجزا فيما يتصل بقدرته على تحقيق القدر المعقول من تعميم فرص الكفاءة ومكاسب الرفاهية التي يولدها تحرير التجارة في الإطار متعدد الأطراف بين كافة الدول المشاركة فيه وخصوصا الدول النامية الفقيرة، والأقل نموا والصغيرة[4].

بالرغم من كل المساوئ التي تنسب الى هذه المنظمة، ورغم أن هذه المنظمة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية إلاّ أنّها تعتبر الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، كما أنّها اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، حيث شكل إنشاؤها منعطفا تاريخيا في النشاط الاقتصادي العالمي.

من خلال ما سبق يتضح الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة و"**الجات**" في الجدول الموالي:

---

[1] ومثالا على ذلك نجد في مؤتمر سياتل أن دول الاتحاد الأوروبي كانت تهدف إلى توسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد ممكن من القضايا وهو ما فسره البعض أنها مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماما كبيرا، أما الأمريكيون فقد ركزوا على قضية معايير العمل، أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق، التي تحمي الصناعات المحلية والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة، ونتيجة هذا الاختلاف بين القوى الكبرى لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على قرارات، مما أدى إلى فشل المؤتمر، (أنظر محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 94).

[2] بالنسبة للدول النامية، تعتبر أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية يرافقه مخاطر عديدة مثل تلك الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال، مخاطر تعرض البنوك للأزمات، مخاطر هروب رؤوس الاموال للخارج، غسيل الأموال، وغيرها.

[3] محمد أحمد السريتي، محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 337.

[4] علي لطفي، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أمام الدول العربية** ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، عمان، مارس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 436.

الجدول (2-8): الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة و"الجات".

المنظمة العالمية للتجارة (*OMC*)	الجات(*GATT*)
- بها أعضاء على اعتبار أنها منظمة متكاملة، توظف أكثر من 600 موظف بميزانية حوالي 120 مليون اورو سنويا. - تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية - تسوية الخلافات أكثر تلقائية وسرعة وديناميكية. - القواعد تطبق على أساس أنها شاملة ودائمة. - يتم اقرار الاتفاقيات في المجالس التشريعية للدول الاعضاء مما يعطيها أساس قانوني قوي.	- بها أطراف متعاقدة، باعتبارها اتفاقية مؤقتة. - اهتمت بتجارة السلع فقط. - نظام تسوية الخلافات أقل سرعة. - القواعد كانت تطبق على أساس مؤقت. - الاتفاقيات التي تمت في اطارها لم تكن تستلزم أي اجراءات تشريعية لإقرارها.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المنظمة العالمية للتجارة أصبحت أكثر تنظيما من خلال العضوية بدل الاطراف المتعاقدة، وأصبحت مجالاتها أوسع من خلال اضافة الخدمات والملكية الفكرية، وأصبحت تملك نظام تسوية للمنازعات أكثر تلقائية وسرعة من "**الجات**"، إضافة الى قوتها القانونية في القرارات بعدما لم تكن تستلزم اجراءات تشريعية خلال "**الجات**"

ثامنا- مدى التزام الدول المتقدمة بتحرير التجارة الدولية: تعتبر الدول الصناعية هي الفاعل الرئيس في المنظمة، وبالتالي فالاتفاقيات لابد أن تكون في صالحها، إلاّ أنّ سلوكها العملي غالبا ما يخرق هذه الاتفاقيات حيث تسعى الى تحرير التّجارة بما يتطابق مع مصالحها، وعندما تجد أن هذه المبادئ تتعارض مع مصالحها تتجه إلى الحماية، لصناعتها وما يوضح ذلك بعض الامثلة على ذلك مثل:[1]

1. الخرق السريع لمبدأ تعميم الدولة للأكثر رعاية، فعندما سمحت اليابان بفتح أسواقها أمام السجائر الامريكية عام 1986 تحت ضغط التهديدات الامريكية بفرض عقوبات من طرف أمريكا على اليابان. لم تعمم هذا التنازل لصالح بقية الدول المصدرة للسجائر.
2. لجوء معظم الدول الصناعية إلى التحايل على قواعد "**الجات**" بتطبيق ما يعرف بالإجراءات الرمادية بغية حماية مصالحها التجارية القومية، ومن أشهر تطبيقاتها تقييد الصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وارتفاع الدعم المقدم لصادرات الاتحاد الزراعية ومزاحمتها لصادرات الدول النامية.
3. يتضمن القانون الامريكي الصادر في 1974 والمعدل عام 1988 في القسم 301 إمكانية فرض عقوبات من طرف واحد ضد صادرات الدول الأخرى، والتي قد تتخذ إجراءات تجارية أو غير تجارية قد تضر بالمصالح الأمريكية.
4. سعت العديد من الدول الصناعية إلى حماية أسواقها وتعزيز مصالحها التجارية، من خلال إقامة شكل أو آخر من أشكال التجمعات التجارية الاقليمية لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وما الى ذلك.

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 36.

تتحمل الدول النامية خسائر عديدة سنويا نتيجة السياسات الحمائية للدول المتقدمة، لأنها بدخولها إلى أسواق هذه الاخيرة تواجه برسوم جمركية تزيد بمقدار 4 مرات عمّا تدفعه الدول الصناعية الأخرى، لأنها تواجه برسوم ذات صبغة عقابية، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية فالكل يتفق أن تحرير التّجارة فيه فائدة عظيمة أساسا للدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، كما أنّ بعض بنود الاتفاقية **(الجات)** وبخاصة شرط الدولة الأولى بالرعاية يعمل على تقليص هامش الأفضليات، فضلا عن اتجاه الربط بين البيئة والتنمية يمنح البلدان المتقدمة وضعا أفضل يؤهلها لاستخدام السياسات البيئية لأغراض تجارية.[1]

هناك من ينظر الى إنشاء المنظمة امتدادا للاستعمار القديم لكن بوجه جديد، فمهما تكن صحّة هذا، فإن الواقع الذي لا مفرّ من مواجهته، هو أنه لا تستطيع أي دولة أن تعزل نفسها وتستغني بمواردها.

تاسعا– النظام التجاري الجديد والدول النامية:

في دراسة حديثة **للانكتاد**، لأثر تحرير التجارة والاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، ظهر أنّ 40% من دول العينة (مجموعة الاقلية) قد شهدت توسعا في الصادرات من المصنوعات، وفي عدد قليل من هذه الدول، معظمها في شرق آسيا، ترافق النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية ومع ارتقاء في اوضاع هذا القطاع[2].

اختارت الدول النامية سياسة تحرير تجارتها في غضون عقد من عدم الاستقرار والمشاكل في ميزان المدفوعات، والعديد من تلك الدول كانت مثقلة بالديون الخارجية، فأعوام الثمانينات كانت في فترة الأزمات[3] حيث تخوض الدول النامية الفتية منذ حصولها على الاستقلال السياسي نضالا عنيدا من أجل تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية، ويشمل نضالها إقرار نظام اقتصادي دولي جديد، دائرة واسعة من المسائل المتعلقة بتصفية علاقات الاستغلال على النطاق الدولي، وتحتاج الدول الرأسمالية المتطورة إلى هذه البلدان بوصفها أسواقا لتصريف بضائعها الرأسمالية، وتقام في البلدان النامية أنواع الإنتاج التي تتطلب قدرا كبيرا من الخامات والطاقة، وكذلك الفروع التي تلوث البيئة المحيطة[4]، كما لا يمكننا أنّ ننفي أن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في مناطق متخلفة، سواءا أعرّفانها بأنها البلاد التي لا يزيد متوسط الدخل الفردي فيها على مئة دولار سنويا، أم أنها تلك التي يعمل أكثر من 60% من سكانها في الزراعة[5]، أين تزداد أهمية التجارة الخارجية في تلك الدول، لما يعكسه اختلال هيكل الإنتاج، وأنماط الاستثمار، والاستهلاك فيها من أثر على معدلات نمو الصادرات، والواردات من ناحية ومعدلات نمو التراكم الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى[6]، حيث تحولت التجارة الخارجية في هذه البلدان من مجرد مساهم في زيادة الناتج

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن ، 2008، ص456.

[2] ابراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2011، ص 11.

[3] بربرة انجهام، ترجمة حاتم حميد محسن، **الاقتصاد والتنمية**، دار كيوان، سوريا، 2010، ص 292.

[4] بولشيكوف، **التراكم والنمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية النامية**، دار التقدم، موسكو، 1981، ص 38.

[5] إدوارد س. ماسون، ترجمة عبد الغني الدبلي، **التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة النمو**، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف، لبنان، 1986 ص09.

[6] صالح عنقاد، **أثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية**، المرجع السابق، ص 2.

المحلي الإجمالي، إلى أداة مهمة في تمويل الواردات من السلع الإنتاجية والمواد الأولية المهمة من أجل عملية النمو والتنمية، بسبب حساسية اقتصاديات هذه الدول للواردات.

إنّ مطالب الدول النامية سواءا المصدرة للنفط أو المواد الأولية لا تأتي من فراغ، إنما هي ناجمة عن واقع خاص بها عمقت منه الاوضاع الراهنة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار، والتقلبات الحادة في النظام النقدي العالمي، وأخيرا الارث الثقيل للاستنزاف الاستعماري على مدى سنوات ماضية[1].

ينظر بعضهم إلى أن الدول المتقدمة أو دول الشمال، هي التي تحصل دائما على أعظم المنافع من النظام الاقتصادي الجديد، حتى وإن كانت من خلال منظومة تكتلات إقليمية تصب في الغالب في المراكز أما المنظمات الخاصة بدول الجنوب فتقف على الجانب المنخفض، مقابل أن يتوفر لمنظمات الدول المتقدمة كل أسباب الارتقاء والتقدم إلى أعلى المستويات.

خلّف النظام التجاري العديد من الآثار على الدول النامية، منها ما هو سلبي، ومنها ما هو إيجابي، ولكن أغلبها تدور في نسق السلبية[2]. أما الايجابية ستكون على الدول التي حققت تقدما في مجال التصنيع واكتسبت مزايا نسبية هامة في بعض الصادرات الزراعية، أما باقي الدول النامية فقد لا تكون مؤهلة للاستفادة من مزايا هذا النظام الجديد، إلاّ بعد إجراء تصحيحات هيكلية على اقتصادها، كما يحاول هذا النظام إزالة الحواجز الجمركية وغيرها بالنسبة للعديد من السلع الصناعية، والمنتجات الصناعية والزراعية والخدمات، حيث أنه من المعروف أن الدول المتقدمة صناعيا هي المهيمنة على السلع الصناعية، أما بالنسبة للدول النامية، فلم يكن بإمكانها حتى التخفيف من هيمنة هذه الدول المتقدمة على أسواقها على حد قول "**ويليام درايير**"، مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إنه لمن السخرية أنه بينما تفتح الدول النامية أسواقها، فإنّ الأسواق العالمية مازالت تقيد أو تحدد ذلك وتفرض القيود على الدول النامية، ولا يمكن أن تبيع الدول النامية منتجاتها إلاّ إذا قامت الأسواق العالمية بتحرير تجارتها وتخفيض قيودها التي تفرضها لحماية الإنتاج الوطني»[3].

بالنظر إلى أهمية التّجارة الدولية بوجه عام، فإنّ الدول النامية تعاني من التبادل غير المتكافئ بينها وبين الدول المتقدمة، حيث يسود الفرق بين أسعار صادرات الدول النامية إلى دول الشمال المتقدم، وأسعار الصادرات الصناعية المتجهة من هذه الأخيرة من حيث تغير حركة أسعار كل من الصادرات والواردات بفعل الاحتكار والتفاوت في مرونة العرض والطلب في غير مصلحة صادرات الدول النامية، ويلحق هذا التغير نقصا واضحاً في موازين مدفوعات الدول النامية، مما ينعكس سلباً على السياسات التنموية فيها إضافة الى أن بنية هذا النظام قد تبلورت على أساس تقسيم عمل دولي، تقوم فيه قدرة الدول المتقدمة العلمية والتقنية بدور حاسم، وتسوقه إلى اختصاص تلك الدول بصادرات كثيفة البحث العلمي، والتقنية (الصناعات

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الحوار بين الشمال والجنوب**، الطبعة الاولى، دار الفجر، مصر، 2004، ص 108- 109.

[2] خاصة بعد أن أصبح العالم بمثابة قرية مالية واحدة، هناك حوالي 20% من الشعوب في العالم يعيشون في خط الفقر، كما أنّ نصيبهم في التجارة العالمية هو1% فقط.

3 ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص553.

الكيماوية والأدوية والإلكترونية المتقدمة، والهندسية، والطيران ومنتجات الهندسة الوراثية ووسائل الإنتاج وغيرها)، واختصاص دول الجنوب بإنتاج وتصدير السلع الزراعية، والاستخراجية مثل الطاقة، والمواد نصف المصنعة والسلع الصناعية النمطية شائعة الاستخدام وذات المعارف التقنية المصممة وغيرها.

بقيت مواقف الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة تتأرجح بين التأييد، التحفظ، والتردد نظرا لأهمية هذه المنظمة بسبب ما هو متوقع لها من سيطرتها في قضايا الاقتصاد العالمي عامة والتجارة الدولية خاصة فإن جميع هذه الدول ستتأثر بها على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تقلص حدود استخدام سلاح الحماية، أي تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة الذي هو من القطاعات الأساسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية– على مدى السنوات القادمة؛ وإلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس– وهو أيضا من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية–وإلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـ40% من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي الـ60% و الذي يهدف في الأخير إلى الوصول إلى عالم غير محدود من الناحية التجارية، سوف يضعف من قدرة الدول النامية على رسم سياستها التنموية وتطوير اقتصاداتها، وهي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدني منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الوطني ودون أنّ نهمل قطاع الخدمات الذي سوف تشتّد المنافسة فيه بسبب التحرير التدريجي، ونظرا لضعف وهشاشة هذا القطاع في الدول النامية –خاصة الخدمات المالية– فإنه سوف يتأثر سلبا نتيجة هذا التحرير إضافة إلى أنّ إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية.

أما فيما يخص النفط فهو سلعة حيوية للدول الصناعية المتقدمة، فإنه مستبعد حتى الآن من مظلة التعرفة والتجارة، ولعل هذه الدول بما أصبحت تملكه من هيمنة على السوق النفطي وأسعاره بعد أنّ تقلص دور "**الاوبك**" أو كاد يتلاشى في ظل عوامل متعددة، منها أن الدول الصناعية المتقدمة اتبعت استراتيجية هادئة وقوية بعد سلاح النفط في عام 1973 من خلال وكالة الطاقة الدولية، تمكنت من تحقيق مخزون استراتيجي نفطي دائم، كما استطاعت ترشيد الطاقة إلى حد ما[1]، وبما أنه يحقق نفعا كبيرا لها فهي لا تجد ضرورة لإدخاله حتى الآن تحت مظلة التعرفة والتجارة، خاصة وأن الدول المصدرة له لا تملك أن ترفع الأسعار أو تفرض ضرائب تصديرية، لأنّ الدول الرأسمالية تفرض ضرائب على النفط المستورد بدعوى أثر النفط ومشتقاته على البيئة.

أمام محدودية القدرات الاقتصادية للدول النامية في وضعها الراهن، والمستوى المتدني لصناع القرار فيها من أجل تطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها، نجد أنّها تقف في مفترق الطرق فيما يتعلق باتخاذ القرار إما بالرفض، وبالتالي الانعزال عن الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي الانضمام إلى المنظمة، والتكيف مع نظام اقتصادي دولي غير متكافئ وغير عادل فالخيارات محدودة، ولكل خيار كلفة ينبغي تحملها، لأنها وعلى الرغم من أنّ عدد سكانها 80% من سكان العالم إلاّ أنّها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من

[1] سيرج لاتوش، **تحديات التنمية**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 2007، ص82.

حوالي 20%، بنصيب يقدر بـ24.4% من سوق الصادرات العالمية، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر، كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي يكاد يكون منعدم، ولعل خيار التكيف هو الأقل تكلفة، على أن تتعامل هذه الدول مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بصورة أكثر عقلانية وأكثر انفتاحا، وأن تعمل على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة ومواردها الممكنة.

على الرغم من مزايا التحرير التجاري، إلاّ أنّ بعض تجارب الدول النامية لهذه السياسة لم تكلل بالنجاح، ويمكن إرجاع سبب فشل هذه التجارب إلى[1]:

1. إنّ معظم الدول النامية تتمتع بميزات نسبية في سلع أولية ذات مرونة داخلية وسعرية منخفضة.
2. السياسات الحمائية التي تتعبها الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية.
3. عدم قدرة الدول النامية على تنفيذ هذه الاستراتيجية بسبب الجمود المؤسسي و/ أو محدودية عناصر الإنتاج اللازمة لتنمية الصادرات.

إضافة إلى اعتماد الدول النامية على الصادرات الأولية، فإنّ الكثير منها تظهر كمستورد للمواد الخام والآلات والمعدات والسلع الرأسمالية، والمنتجات الوسيطة، بل وحتى كثير من السلع الاستهلاكية، بهدف توفير متطلبات التوسع الصناعي (إحلال الواردات) ولتوفير لمتطلبات الضرورية، ورفع مستوى المعيشة للسكان بتوفير المنتجات الاستهلاكية اللازمة، وبالنسبة لمعظم الدول النامية أيضا، فإنّ الطلب على الواردات يفوق قدرتها على توفير موارد كافية من مبيعات صادراتها الأولية، إنّ مثل هذا يؤدي إلى تحقيق عجز مزمن ومتأصل في موازين مدفوعاتها، ومن ثمّ فالعجوزات المستمرة تؤدي إلى حدوث ارتباك في متحصلاتها من النقد الأجنبي، واحتياطاتها من النقود الدولية وعدم استقرار عملتها، ومن ثمّ تحقق انخفاض مستمر في النمو الاقتصادي.

بالنظر للمزايا المتعددة للتّجارة الدولية، إلاّ أنّه لا يجب أن تفهم على أنّها أكبر من مجرد عملية لتدفق السلع والموارد عبر حدود الدول، لأنّ الدول النامية مدعوة إلى أن تعمل قدر الإمكان من أجل تقليل بعض الآثار التنموية السلبية للنظام التجاري، الذي تسيطر عليه مجموعة صغيرة من الدول الغنية وشركاتها المتعددة الجنسيات، واستقطاب الاستثمارات المنتجة، وإحداث إصلاحات مؤسسية جديدة وتغيرات تنظيمية تواجه بها التطورات الدولية الحاصلة ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى تطوير التعليم والصحة، والنظم الاجتماعية الأخرى بما يتوافق مع الدول المتقدمة، لإحداث عملية التنمية المحلية، وليس فقط إلى المشاركة في عمليات النقل الدولي للسلع والموارد والخدمات.

لكن بالمقابل وبالنسبة لعدد كبير من البلدان الفقيرة، سيكون خيارها خلال العقود المقبلة ليس الركوب في عملية إنمائية كما حصل بالنسبة لكوريا الجنوبية أو تايوان منذ عشرين سنة، بل سيصبح أملها الوحيد في الاستمرار بالبقاء حية بطريقة أو بأخرى في مواجهة تحديات الثورة التكنولوجية والمنافسة العالمية[2]. اضافة الى ذلك على هذه البلدان النامية أن تنظم نفسها في وحدات إقليمية أكثر فاعلية، لأن الملاحظ أنها تزداد هامشية في النظام العالمي، نتيجة لاتساع قاعدة الموارد المتاحة ضمن ظروف تحرير التجارة العالمية، حيث تراجع نصيب هذه الدول من الاستثمارات الدولية، من جهة والتجارة العالمية من جهة ثانية، فهل تسعى الدول المتقدمة إلى الارتقاء التنموي الفعلي لهذه الدول

---

[1] مفرج بن سعد الحقبائي، **العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد 42، العدد4، ديسمبر 2002، ص682.

[2] أزوالدودي ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، لبنان،2003، ص21.

واضعة نصب عينها مصالحها لتجعلها قادرة على تحقيق مصالحها، بدلا من أن تكون تحت وطأة المشاكل الاقتصادية، وما تجرّه من مشاكل اجتماعية وسياسية.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم أنه ليس مطلوبا من الدول النامية سوى أن تنتهج سياسة حرية الأسواق، وتندمج في الاقتصاد العالمي، وأن تلتحق بقطار العولمة، وحرية التجارة، بأي شرط، وتحت أي وصفة يقدمها صندوق النقد الدولي أو تمليها سياسات البنك الدولي، أو تطرحها مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعبر سوى عن مصالح الدول المتقدمة من تحقيق لأهدافها، وإيجاد أسواق تقتني منها المواد الأولية بأرخص الأثمان وتبيع منتجاتها بأغلى الأثمان، مستخدمة نفس المواد الأولية الخاصة بالدول النامية.

عاشرا- مستقبل المنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تواجهها:

يتضح أنّ النظام التجاري المتعدد الأطراف في صيغته الحالية، يظهر عجزا فيما يخص قدرته على تحقيق القدر المعقول من فرص الكفاءة وكل المكاسب التي يولدها تحرير التجارة في الإطار المتعدد الأطراف بين الدول المشاركة فيه خاصة الدول النامية والأقل نموا، فعلى الرغم من أنّ المنظمة العالمية للتّجارة تهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة، وإزالة العوائق أمام المبادلات التجارية وإيجاد القواسم المشتركة لمصالحها، إلاّ أنّ التطورات الحالية توحي بزيادة الصراع على المصالح الاقتصادية وتقديم المصالح الخاصة على مصلحة الاقتصاد الدولي، هذا الصراع ظهر بقوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، واليابان وأصبحت المنظمة وسيلة عن طريقها يمكن الضغط على اقتصاديات البلدان النامية.

يجدر بنا الاشارة هنا الى أنّ المفاوضات التي تقوم بها المنظمة توحي الى مدى الصراع الموجود بين الدول في ظلّ العولمة أين وجب طرح عديد التساؤلات المتعلقة بمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدى تأثير المنظمات الدولية المالية على الاقتصاد العالمي، وموقع الدول النامية من هذا الصراع. اضافة الى التكتلات الاقتصادية التي تؤثر على تحرير التجارة الدولية حين تحرر التجارة البينية فيما بين أعضائها، وتحدّ من حرية التّجارة بينها وبين العالم، عن طريق التعريفة الخارجية المشتركة والحواجز غير الجمركية. وفي ظل التهديدات التي تواجه مستقبل المنظمة العالمية للتجارة، يوضح الشكل الموالي السناريوهات المحتملة لمستقبلها:

الشكل (2-3): سيناريوهات مستقبل منظمة التجارة العالمية.

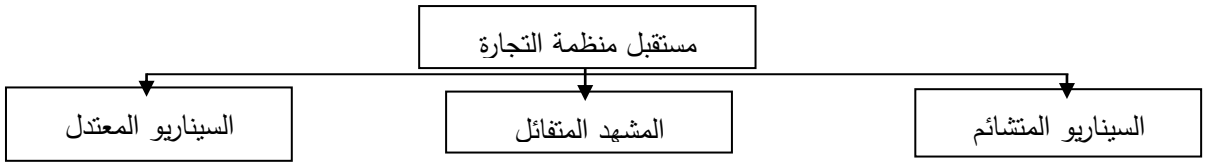

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر،2008، ص 285.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنّ هناك 3 سيناريوهات محتملة لمستقبل المنظمة، فأصحاب السيناريو المتشائم يستندون إلى سلبياتها وصعوبة وكثرة التهديدات التي تواجهها نظرا لاتساع نشاطاتها وأهدافها، مما يجرها إلى الفشل الذريع ومثلهم في ذلك عصبة الأمم (1919- 1939) التي فشلت لنفس هذه الاعتبارات، أما السيناريو المتفائل فيستند إلى التغيرات التقنية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم منذ نشأة هذه المنظمة، خاصة تعميم الفائدة ونقل التكنولوجيا، والنفاذ إلى الأسواق، بالتخلي عن القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حركة السلع والخدمات

عبر الحدود، وبالتالي اعتبروا هذه المنظمة خيارا استراتيجيا بالنسبة للدول النامية كما المتقدمة، وأخيرا يرى أصحاب السيناريو المعتدل الذين أخذوا في اعتبارهم كل من سلبياتها وايجابياتها أن مستقبلها سيكون مرهون بمدى موازنتها بين العيوب بالعمل على تقليصها أو القضاء عليها، والمزايا عن طريق زيادة فرص النجاح، لأنها تعتبر جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية، وما نجاحها واستمرارها إلاّ نتيجة لمدى قابليتها للاستجابة للمطالب، ومدى تطبيقها للشرعية والشفافية والديمقراطية والقابلية للإصلاح المستمر لما يخدم جميع دول العالم دون استثناء.

بالنسبة للتحديات التي تواجهها المنظمة نوجزها في الشكل التالي:

الشكل(2-4): التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.

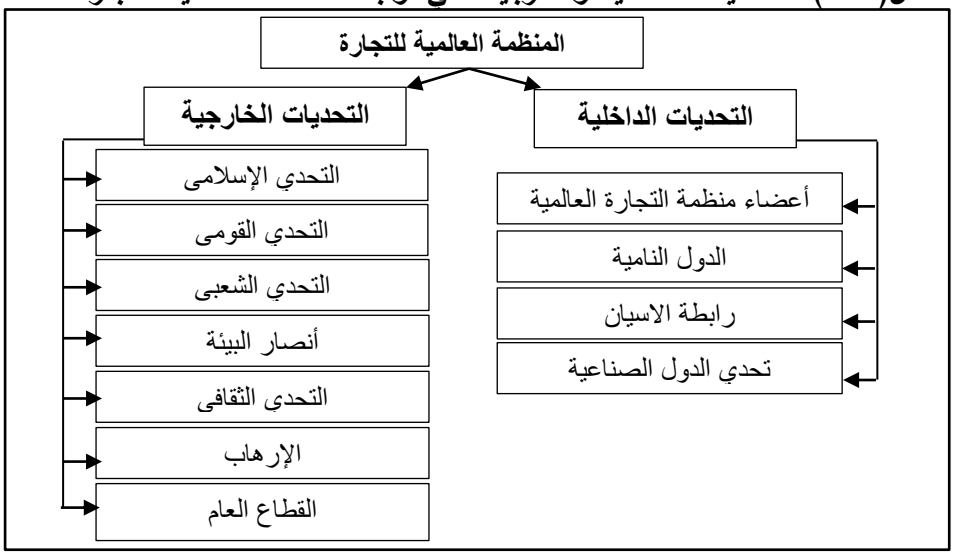

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سهيل الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة 2009، ص240.

من خلال الشكل السابق تواجه المنظمة تحديات داخلية واخرى خارجية، تتجسد الداخلية منها فيما يلي:

1) **أعضاء منظمة التجارة العالمية:** يعاني أعضاء المنظمة من صراعات فيما بينهم رغم حرصها على حماية مصالحها وعدم التضارب فيما بينها، لكن هذا الصراع هو صراع عقلاء، لذلك فهم يحاولون حلّ المشاكل فيما بينهم، ذلك لا يمنع أن كتلة تعاني بداخلها من مجموعة من الصراعات المنضوية تحتها، حيث أن الكتلة الأمريكية تعاني من صراعات بين دولها، وأوروبا تعاني من صراعات الدول الأوروبية، وكذلك كتلة دول آسيان والدول النامية.

2) **تحدي الدول الصناعية:** على الرغم من أنّ الصراع بين الدول الصناعية الكبرى يتم حله بطريقة التفاوض بينها ولا يظهر ذلك للعيان، إلا أنه بدأ يأخذ أبعاد حادة وبشكل علني، مثل فرض الولايات المتحدة الأمريكية ضرائب على الحديد والصلب الأوروبي والياباني، حيث تقدمت الدول الأوروبية بشكوى ضدها لمخالفتها قواعد المنظمة.

3) **تحدي الدول النامية:** رغم أنها تتمتع بالأغلبية الكبيرة داخل المنظمة إلاّ أنّها هي المتضررة الكبير فيها حيث أنها لا تستطيع أن تصدر قرارات لصالحها، بل على عكس الدول الصناعية الكبرى هي من يصدر القرارات والدول النامية ما عليها إلاّ التنفيذ، لذلك فهناك منافسة داخل المنظمة للحصول على أصواتها، ورغم أنّ هذه

الدول النامية تستفيد من بعض الجوانب المؤقتة من حرية التجارة حاليا، إلاّ أنّها في المستقبل لن تتلقى إلاّ مزيدا من الأضرار من هذه الحرية.

4) **رابطة الآسيان:** تمكنت هذه الرابطة أن تفرض وجودها في العالم بغزوها عن طريق منتجاتها وخدماتها ذات الأسعار الرخيصة مقارنة بأسعار الدول الصناعية، على الرغم من الاختلاف الاقتصادي والاجتماعي والديني واللغوي بين أعضائها، حيث أصبحت تمثل تحديا يواجه حرية التجارة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من القيود التي فرضت عليها.

5) أما التحديات الخارجية فتتمثل في:

6) **التحدي الإسلامي:** إنّ الإسلام وحرية التجارة متناقضان ليس على خط واحد، حيث أنّ التجارة الحرة تحدي للإسلام وتتناقض مع أحكامه، كما تعتبر حرية التجارة وجه من وجوه الاستعمار الأمريكي، ولأن موقف الإسلام يناشد عدالة الشعوب، فهو يرى أنّ الحرية تقوم على إفقار الشعوب وتحويل أموالها إلى الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فالغرب يرى أنّ الإسلام قوة تقف أمامه لتطبيق حرية التجارة العالمية.

7) **التحدي القومي:** واجهت المنظمة مشاكل جمة بسبب الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي تهتم كثيرا بتراثها وهويتها الثقافية التي تخاف عليها من الغزو الثقافي عن طريق الأفلام الضخمة الأمريكية، إضافة إلى وسائل الاعلام الالكترونية الحديثة التي تدير حروبا بعيدا عن الجيوش. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية تسعى لتغييب الثقافات الوطنية وإلغائها، وتغيير مفاهيم المجتمعات وأنماط سلوكهم.

8) **التحدي الشعبي:** تشكّلت العديد من المنظمات الشعبية المناهضة لحريّة التّجارة العالمية مع كل ما تحمله في طياتها من إفقار للشعوب، ونشر العنف والإرهاب والبطالة بكل أشكالها، والتعدي على الطبيعة ابتداءا من الهواء وصولا إلى الإنسان في حد ذاته، حيث تقوم هذه المنظمات بفضح ومجابهة الحرية التجارية وأساليبها.

9) **تحدي أنصار البيئة:** قفزت قضايا البيئة في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، حيث أصبحت جميع الدول النامية والمتقدمة تعمل على مجابهة تلك القضايا ومعالجتها، أهم هذه القضايا تضرب المواد الأولية المتجددة، الظواهر المناخية، الجفاف، الفيضانات المهلكة نتيجة الأنشطة البشرية التي حسرت الغابات واتساع التصحر، وارتفاع ثاني أكسيد الكربون وتآكل طبقة الاوزون وغيرها.

10) **التحدي الثقافي:** لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، حيث يحرص كل شعب على الحفاظ على ثقافته الخاصة به في المقابل تعمل منظمة التجارة العالمية على دمج العامل الاقتصادي بالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية وذلك عن طريق نشر ثقافة القوة المسيطرة وهي أمريكا مما يحدث منازعات دولية.

11) **تحدي الإرهاب:** إن المنظمات الإرهابية لا تتوان عن الاستفادة من التكنولوجيا والحريات التي تتبعها حرية التجارة، حيث استخدموها لتنفيذ عملياتهم الإرهابية وفي المقابل رفضوها وبالتالي نفذوا ضدها عمليات ارهابية[1].

[1] خير مثال على ذلك ضرب مقري منظمة التجارة العالمية في نيويورك في 11 سبتمبر 2001.

1) **تحدي القطاع العام:** إن سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية الهامة في الدول يعد عاملا معيقا للتجارة العالمية، حيث مساعدة الدولة لهذه القطاعات يحد من المنافسة الدولية، ويجعل منتجاتها أقل سعرا مقارنة مع القطاع الخاص، مما يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

اضافة الى التحديات الخارجية السابقة التي تواجهها المنظمة نجد أنّ هناك العديد من التناقضات تفرزها العولمة تعرقل سير التجارة العالمية، وتوقف حركتها والمتمثلة في النمو غير المتكافئ، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل، والتركيز في الثروة، خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، زيادة حدة المنافسة للفوز بالأسواق، ثمّ نجد كذلك الاتجاه إلى العولمة في ظل غياب حكومة عالمية تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق، زد على ذلك التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل.

II– 2 -3 واقع التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي:

أولا- تطور التجارة الدولية والانتاج العالمي: إنّ حجم التجارة الدولية ووتيرة نموها ابتداءا من 1960، حيث كان أعلى من حجم ووتيرة نمو اجمالي الناتج العالمي، وكان هذا النمو المتفوق في التجارة الدولية يساهم بدوره في نمو اقتصادات العديد من البلدان، والجدول الموالي يوضح تطور التجارة الدولية والإنتاج العالمي من 1950- 2012 :

الجدول(2-9): تطور التجارة الدولية والإنتاج العالمي من 1950- 2012 (بـ%)

السنوات	التجارة الدولية (ت. د)	الإنتاج العالمي(إ .ع)	النسبة معدل (ت. د) معدل /(إ. ع)
1960-1950	6.3	4.2	1.5
1970-1960	8.3	5.3	1.6
1980-1970	5.2	3.6	1.4
1990-1980	3.7	2.8	1.3
1996-1990	5.9	1.4	4.2
2000-1996	8.2	3.4	2.4
2005-2000	4.5	2.0	2.2
2012-2005	3.3	2.0	1.6

المصدر: *sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP.pdf بتاريخ 2013/12/12*

يتضح من خلال الجدول أنّ التجارة الدولية بلغت في الفترة 1950–1960 حوالي 6.3%، بينما بلغ الانتاج في نفس الفترة 4.2%، واستمرّ ذلك التزايد الى غاية الفترة 1980–1990 أين صار الفرق بينهما طفيف، حيث بلغت التّجارة 3.7%، والانتاج العالمي2.8%، ثم تزايدت التّجارة مقارنة مع الانتاج خلال الفترة 1990–2000 من 5.9% الى8.2%، بالمقابل نلاحظ تطور محتشم للإنتاج منتقلا من 1.4% الى3.4% خلال نفس الفترة، أما بالنسبة للفترة 2000–2012 أخذت التجارة في التناقص من 4.5% الى 3.3%، بينما بقي الانتاج ثابتا خلال نفس الفترة ومقدرا بـ02%.

ثانيا -التجارة العالمية بالأرقام: يوضح الشكل الموالي حجم صادرات السلع في العالم خلال 1990–2013:

الشكل(2-5): حجم صادرات السلع في العالم خلال الفترة 1990-2013

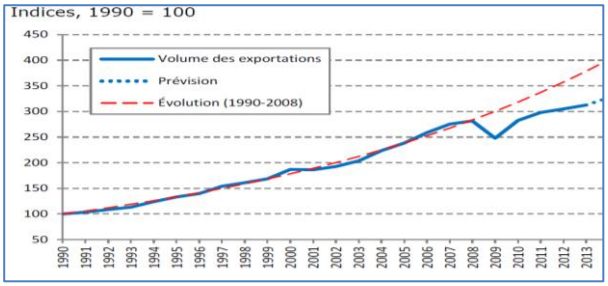

المصدر : *Communiqué de presse, OMC, du 14 avril 2014, PRESS/721* تاريخ *2015/05/24*

يدلّ الشكل على تطور حجم صادرات السلع العالمي ابتداءا من 1990، لكن ما يلاحظ جليّا انخفاضه في سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية لسنة 2008، كما أنّه واصل الارتفاع بعد ذلك ولكن ليس بالتوقعات التي كانت مفروضة من طرف المنظّمة العالمية للتّجارة مثلما هو موضح جليا في الشكل السابق.

أما قيمة الصادرات العالمية منذ 1948 الى غاية 2002، فيوضحها الشكل الموالي:

الشكل(2-6) :قيمة الصادرات العالمية بالمليار دولار للفترة 1948-2002

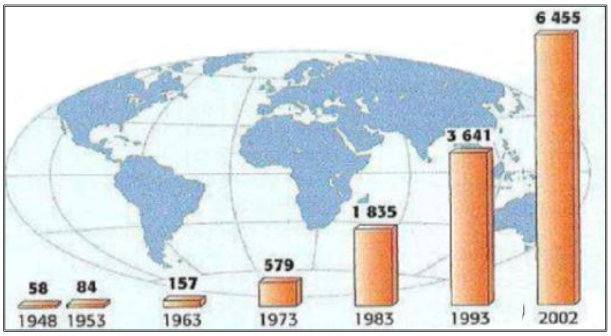

Source : DORRA FAYECH, et autres *les nouvelles méthodes et Formes de Protectionnisme, étude réalisée par L' ESSEC, sur le site http://bdc.aege.fr/public/Les_nouvelles_methodes_et_formes_de_protectionnisme.pdf, consulter le 21/07/2014, annexe 05.*

انطلاقا من الشكل(2-6) نلاحظ التطور الذي وصلت اليه قيمة الصادرات العالمية من سنة 1948 بمبلغ 58 مليار دولار الى 6455 مليار دولار في سنة 2002، وهو ما يترجم ارتفاع حجم المبادلات عبر العالم الى غاية 2002 حسب الشكل.

أما بالنسبة للواردات العالمية، يوضح الجدول الموالي تطورها خلال الفترة 1948-2004:

الجدول (2-10): تطور الواردات العالمية خلال الفترة 1948-2004

الوحدة :بالمليار دولار

السنوات	1948	1953	1963	1973	1983	1993	2003	2004
المبالغ	59	84	157	579	1838	3675	7347	10159

المصدر: رنان مختار، **التجارة والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى منشورات الحياة،2009، على الموقع :

clickgrafix.co/stp/resources/uploads/files/files2/library/Inter_trade.pdf اطلع عليه يوم 2014/07/21.

يوضح الجدول أنّ الواردات العالمية في تطور واضح، حيث أنه في سنة 1948 بلغت 59 مليار دولار ووصلت في سنة 1983 الى 1838 مليار دولار، كما أنها بلغت في سنة 2004 الى 10159 مليار دولار.

الشكل(2-7): تطور حجم التجارة العالمية خلال الفترة 2004-2013

(الارقام القياسية،100=2005)

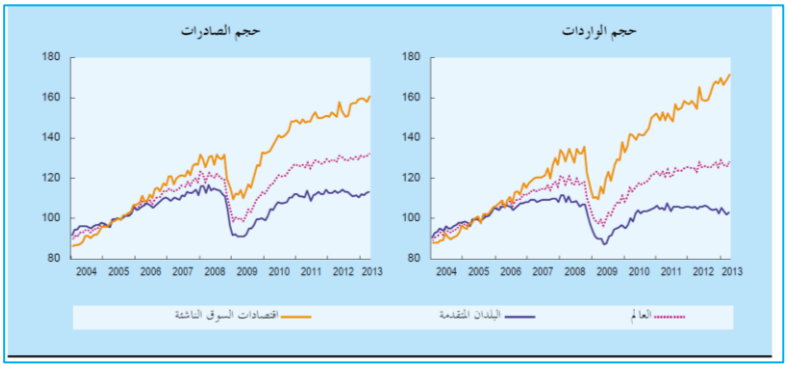

المصدر: تقرير التجارة والتنمية2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.

يبيّن هذا الشكل أنّ حجم التجارة العالمية بصفة عامة عرف الانخفاض الواضح خلال سنة 2009 نتيجة أزمة الرهن العقاري، حيث تراجعت صادرات وواردات الولايات المتحدة الامريكية ثم تراجعت صادرات اليابان والاتحاد الاوروبي، وتباطأت كل من صادرات وواردات اقتصادات الأسواق الناشئة[1] خلال 2004-2013 لكن الملاحظ أنّها ظلت أكبر من صادرات وواردات الدول المتقدمة خلال نفس الفترة.

الشكل(2-8) : حجم التجارة العالمية للمنتوجات الأساسية 1950-2013

(مؤشر الحجم،100=1950) **(التغيير بالنسب المئوية)**

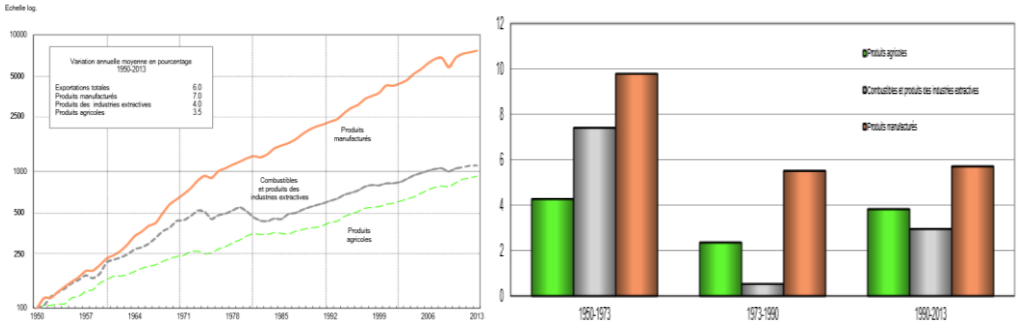

المصدر: www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2014_e/charts_e/chart03.pdf *بتاريخ* 2015/03/24

يبرز من هذا الشكل أنّ حجم التجارة العالمية للمنتوجات الزراعية بالنسبة للفترة 1950-1973 كانت له النسبة الأقل مقارنة مع الصناعات التحويلية، والصناعات الاستخراجية. ثم نلاحظ انخفاض لكل المنتوجات الأساسية دون استثناء في الفترة 1973-1990 انخفاض كل المنتوجات الأساسية لكن الانكماش واضح للصناعات الاستخراجية مقارنة مع باقي المنتوجات الأساسية. بعد ذلك في الفترة 1990-2013 عاد حجم التّجارة العالمية للمنتوجات الأساسية الثلاثة، لكن ليس بالحجم الذي عرفه في الفترة 1950-1973، كما نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع حجم التجارة للمنتجات المصنعة، ثمّ تأتي بعد ذلك المنتوجات الزراعية والمنتوجات الاستخراجية.

بالنسبة لتجارة السلع لبعض المناطق الجغرافية خلال الفترة 2005-2013 يوضحه الجدول والشكل المواليين:

[1] اقتصادات السوق الناشئة لا تشمل وسط وشرق أوروبا.

الشكل(2-9): توزيع الصادرات والواردات العالمية للسلع عبر المناطق الجغرافية 2005-2013

الوحدة: النسبة المئوية.

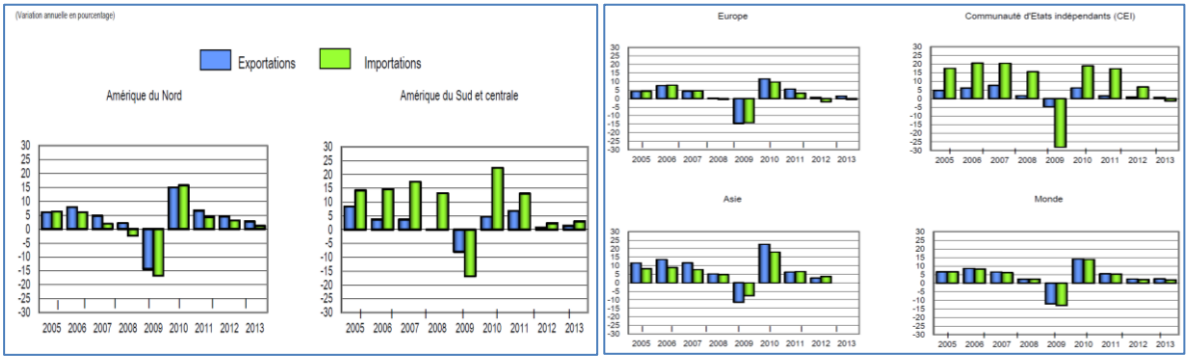

المصدر:www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2014_e/charts_e/chart02.pdf *بتاريخ* 2015/03/24

نلاحظ بصفة عامة بعد الانخفاض الحاد لتجارة السلع لسنة 2009 تمّ الانتعاش السريع في2011، حيث زاد حجم تجارة السلع بنسب متفاوتة، كما أنّ الصادرات موازية للواردات تقريبا في الفترة 2005-2011، ماعدا في2009 فقد فاقت الواردات والصادرات في العالم، إلاّ أنّها لا تزال أدنى من مستوياتها قبل اندلاع الأزمة، التي غيرت أنماط التجارة الدولية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ففي أمريكا الشمالية نلاحظ ارتفاع الصادرات مقارنة مع الواردات خلال الفترة 2005-2013، ماعدا 2009 و2010. أما في أمريكا الوسطى والجنوبية فكانت الاستثناء الوحيد من حيث الارتفاع الواضح للواردات مقارنة مع الصادرات طيلة الفترة. بالنسبة لأوروبا فالواردات تتساوى مع الصادرات خلال السنوات 2005-2009، ثمّ بدأت الصادرات تفوق الواردات ابتداءا من2010، على عكس آسيا التي فاقت صادراتها الواردات طيلة الفترة 2005-2013.

الجدول(2-11): التجارة السلعية العالمية بحسب الاقاليم، 2014

	الصادرات			الواردات		
	القيمة (مليار دولار)	التغير السنوي (%)		القيمة (مليار دولار)	التغير السنوي (%)	
	2014	2005-14	2014	2014	2005-14	2014
العالم	18427	7	1	18574	6	1
أمريكا الشمالية	2495	6	3	3297	4	3
الولايات المتحدة	1623	7	3	2409	4	3
أمريكا الجنوبية والوسطى	695	7	6-	742	10	4-
أوروبا	6736	5	1	6717	4	2
الاتحاد الأوروبي	6161	5	1	6129	4	2
دول الكومنولث	735	9	6-	506	10	12-
روسيا الاتحادية	497	8	5-	308	10	10-
إفريقيا	557	7	8-	647	11	2
الشرق الأوسط	1293	10	4-	790	10	1
آسيا	5916	9	2	5874	9	0
الصين	2343	13	6	1960	13	1
اليابان	684	2	4-	822	5	1-
الهند	317	14	1	460	14	1-
الإمارات	356		5-	262		4
السعودية	354		6-	163		3-

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،2015-2016 التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير 22، أبريل 2015، ص9.

كما هو واضح من خلال الجدول السابق نلاحظ نسب النمو للتجارة العالمية للصادرات والواردات حسب المناطق الجغرافية للفترة 2004-2015، أين يتضح أنّ الصين تصدرت المرتبة الأولى من حيث التصدير في 2014، ثم تأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية التي بدورها احتلت المركز الأول للاستيراد، ثم الصين، وبعدها ألمانيا. كما أنّ الجدول يوضح أنّ السعودية والامارات من أهم الدول العربية من حيث تجارة السلع حيث حلّت الأولى في الترتيب 17 من حيث التصدير و29 من حيث الاستيراد، أما الثانية فقد جاءت في الترتيب 16 بالنسبة للصادرات و19 للواردات.

ثالثا- التجارة الدولية بين الشمال والجنوب: تتسم العلاقات التجارية بين دول الشمال والجنوب بعدم التكافؤ بالتركيز على نصيب كل منهما في التجارة الدولية، ونوعية السلع المتبادلة بينهما، فتحتفظ الدول المتقدمة على أغلب التجارة فيما بينها، كما تحتفظ لنفسها بتجارة في السلع الصناعية وعالية التكنولوجيا، مع لعب الدول النامية دور السوق والمصدر للمواد الأولية وهو ما يجسد عدم التكافؤ.

أ) **مفهوم الشمال والجنوب:** خلال الستينات فضّل الاقتصاديون استعمال عبارتي "غير مكتملة النمو"، و"مكتملة النمو" ثم شاع استعمال العبارات "أقل نموا"، و"نامية"، و"صناعية متقدمة"، غير أنه عند انعقاد مؤتمرات باريس 1975-1976 حول التعاون بين الأقطار الغنية والفقيرة، وأصبحت عبارة "الشمال والجنوب" مقبولة على نحو واسع، كما أنّ تقرير لجنة **براندت** 1980 جعل هذه العبارات أكثر انتشارا.[1]

بالنسبة لمفهوم كل من الشمال والجنوب، فإنّ مصطلح الشمال يقصد به جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، أما مصطلح الجنوب فيشمل كل البلدان غير المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[2]

في مضمون الحديث عن الشمال والجنوب ظهرت العديد من المصطلحات لوصف الجنوب على سبيل المثال: دول متأخرة، دول نامية، دول متخلفة، دول أقل نموا. كما استخدمت مجموعة من المؤشرات من أجل التفرقة بين دول الشمال والجنوب من قبل المؤسسات الدولية[3] مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيبه من الطاقة ومعدل التعليم...وغيرها. تتجلى ملامح دول الجنوب في مجموعة من المميزات نميز من بينها:

1. **الخصائص الاقتصادية**، أهمها[4]:

- انخفاض مستوى المعيشة لكثير من أفراد المجتمع، ونقص رؤوس الأموال لضعف القدرة على الادخار، وانتشار ظاهرة الاكتناز، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وعدم كفاءة الأجهزة القائمة على تعبئة المدخرات وتخلف النظم المصرفية والمالية والضريبية.
- مستوى مرتفع من البطالة المقنعة، وهي العمالة المحسوبة على قوة العمل في المواقع المختلفة ولا تعمل ولا تضيف، اضافة الى مستوى منخفض من الإنتاج والإنتاجية وعدم كفاءة العنصر البشري.
- سوء إدارة المشروعات ونقص طبقة المنظمين والقيادات الإدارية الفعالة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ضعف التصنيع والبنيان الزراعي، وقصور أو عدم استغلال الموارد الطبيعية.

2. **الخصائص غير الاقتصادية**، منها:[5]

- مستوى مرتفع لمعدلات النمو السكاني، مصحوب بارتفاع كبير جدا في معدلات المواليد وارتفاع كبير نسبيا في معدلات الوفيات، وانخفاض المستوى الصحي وانتشار الأمراض المزمنة، وارتفاع نسبة الأميين، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب، وعدم وجود طبقة وسطى التي تتحمل أعباء التنمية وتقود عملية التنمية.

---

[1] *Hamdane Hajadji, **l'arabe économique**, office des publications universitaires, ALGER, 1993, page 182.*

[2] مغاوري شلبي علي، **العرب وموازين التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 25.

[3] مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية،2007 ، ص 474.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي)**، المرجع السابق، ص 476.

- الإنفاق البذخي، وضعف الوعي الاستهلاكي، وعدم القدرة على الإبقاء على العقول البشرية النابغة ومن ثمّ تزايد هجرة العقول البشرية، وعدم توافر القيم المعنوية بل والقيم الايجابية المواتية للتنمية.
- تزايد معدلات تشغيل وعمالة الأطفال، والوقت الضائع والتفنن في ضياعه في مجالات لا تخدم عملية التنمية بل تعوق التنمية والتقدم وفرص التميز، اضافة الى فساد البيئة السياسية بكل أبعادها، وعدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى عدم الثقة في الاقتصاد وسوء مناخ الاستثمار.
- أنّ العالم الثالث بعد تغيير النظام العالمي الجديد اتجه نحو الخوصصة وفتح الحدود أمام التجارة والمبادلات الحرة.[1]

إضافة إلى ما سبق هناك مؤشرات أخرى تشترك فيها هذه الدول مثل ارتفاع نسب التّسرب من المدارس وانخفاض متوسط دخل الفرد، الفقر، الاعتماد على القطاع الزراعي بنسب كبيرة، الافتقار إلى التكنولوجيا، ومحدودية القدرة على العمل الناجمة عن تدهور مؤشرات الصحة، مما يؤدي الى نقص الانتاجية، محدودية دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، ثمّ نجد الاعتماد على تصدير واحدا أو اثنين من المحاصيل التجارية أو المواد الخام إلى دول الشمال، مثل البن، القطن، النفط، وبالتالي تقع هذه الدول تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية لهذه الصادرات، وتفرض عليها شروط للتجارة ليست في صالحها. كل هذا جعل دول الجنوب رهينة الفقر والتخلف، وربما ما جعل هذه الدول في هذه الوضعية يرجع جزء كبير منه على عاتقها حيث يجب عليها الوصول الى الجواب الجوهري، والمتمثل في لماذا لم تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة وبقيت تتخبط في مشاكل الديون وأسعار الصرف والتضخم وغيرها من المشاكل.

في بداية السبعينات استحوذ 16% من شعوب العالم على 82% من إجمالي الثروة العالمية، بينما لم يستفد 61% من سكان المعمورة إلاّ بـ5% من هذه الثروة تركز حوالي 03 أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية وشمال شرق أسيا[2]. أما في فترة التسعينات فقد اتسعت الفجوة في الرفاهية المادية بين الاغنياء والفقراء في النظام الدولي، وتفوقت البلدان الغنية على البلدان الفقيرة اقتصاديا في غضون الحرب الباردة . لذلك أصبحت البلدان النامية تطالب بنظام اقتصادي عالمي عادل لم يتحقق بعد، بالنظر إلى تجارة المواد الأولية والنظام النقدي الدولي وتمويل التنمية، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، ومشاكل الغداء، والرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات، وما العولمة الحالية، والقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، إلاّ خير دليل على اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، التي وجب عليها التركيز على اقتصاد المعرفة من أجل المحاولة لتدارك الفجوة لأنّ المعلومة أصبحت أقوى سلاح، في ظل هذا النظام.

ب) **-موازين التجارة بين الشمال والجنوب:** لم يقتصر الأمر على هيمنة الدول الشمالية على التجارة العالمية بل أكثر من ذلك فقد سيطرت أيضا على نوعية التجارة الدولية، حيث سيطرت على إجمالي السلع الصناعية. كما أنّ حوالي 75% من التّجارة الخارجية السلعية للدول المتقدمة هي تجارة بينية تتم فيما بين هذه الدول ذاتها–في حين ان معظم تجارة الدول النامية تتم مع الدول الصناعية– والتعاون "**جنوب–جنوب**" مازال متعثرا والإحصائيات

[1] ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية ابن نبي والعولمة الغربية**، المرجع السابق، ص 133.

[2] عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 279.

حوله متضاربة[1]. بالنسبة لحصة تجارة السلع "**جنوب–جنوب**" في التجارة العالمية للفترة 1980–2011، فيوضح الشكل الموالي أنها تطورت الى أكثر من ثلاثة مرات بينما تراجعت تلك الحصة بالنسبة "**للشمال–شمال**":

الشكل(2-10): حصة التجارة للسلع "جنوب –جنوب" في التجارة العالمية للفترة 1980-2011.

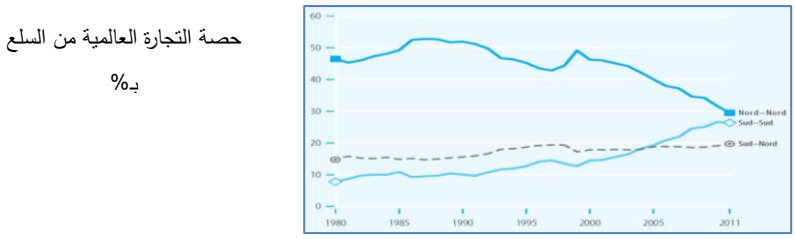

المصدر: Melanie Doherty Design, San Francisco, CA, Rapport sur le développement humain 2013, Publié par le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) sur le site www.st.undp.org/content/dam/sao_tome_and_principe/docs/Rapport%20STP/undp_st_HDR2013French.pdf le 26/07/2014.page 48

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنّ تجارة السلع بين البلدان "**جنوب– جنوب**" انتقلت من8,1% الى 26,7% خلال 1980–2011، أما بالنسبة لحصة التجارة "**شمال–شمال**" ولنفس الفترة، فقد انخفضت من 46% الى أقل من30%، هذه المعطيات بقيت ثابتة حتى بعد استبعاد الصادرات والواردات ذات المصادر الطبيعية. كانت التجارة بين بلدان الجنوب عاملا هاما في النمو والانكماش الاقتصادي الأخير[2]، فبلدان الجنوب تصدر سلع (ومنتجات مصنعة) فيما بينها أكثر بكثير من تصديرها الى بلدان الشمال، وهذه الصادرات تخص أكثر المهارات والتقنيات[3]. تبرز الخلافات باستمرار بين دول الشمال والجنوب حول أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية والحيوانية أهمها السكر واللحوم والزراعات الاستوائية وغيرها. فعلى رأي الدول النامية فالدول المتقدمة لا تدعو الى تحرير تجارتها إلّا عندما تكون منتجاتها بموقع منافسة، أما بالنسبة للتجارة "**شمال– جنوب**" فنلاحظ أنّها لم ترتفع كثيرا حيث سجلت نسبة من 15% الى 20% خلال الفترة السابقة الذكر.

في الوقت الذي تزداد فيه الدول المتقدمة (دول الشمال) تماسكا للتحكم في أنماط التعامل الدولي، بما تفرضه من معايير تخدم مصالحها فقط، تزداد الدول النامية (دول الجنوب) تشرذما لتعيش على هامش التعاملات الدولية مكتفية بما تلقيه الدول المتقدمة من فتات لتبقي عليها ضمانا لاستمرارية استغلالها في أداء الأعمال التي ستكف عن القيام بها[4].

بدأ الحوار[5] بين الشمال المتقدم مع الجنوب المتأخر، وعقدت العشرات من الاجتماعات لكننا لا ندري..." هل لدى الدول المتقدمة الرغبة الصادقة في تغيير النظام الاقتصادي الدولي الحالي؟ وهل لديها الاستعداد للتضحية ولو

---

[1] عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 257.

[2] الانكماش الحاصل جراء الازمة المالية العالمية لسنة 2008.

[3] *Melanie Doherty Design, San Francisco, CA, Rapport sur le développement humain 2013, Publié par le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) sur le site :www.st.undp.org/content/dam/sao_tome_and_principe/docs/Rapport%20STP/undp_st_HDR2013French.pdf Le 26/07/2014.page 47-48.*

[4] جميلة الجوزي، أسس **الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، المرجع السابق ، ص 124.

[5] المقصود بالحوار بين الشمال والجنوب أنّ مجموعة من البلدان النامية في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية هي التي طالبت في البداية بتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد، وهذه البلدان كانت تشكل جنوب العالم، بالنسبة للبلدان المتقدمة لأوروبا وأمريكا الشمالية، وهكذا اطلق على هذه التداولات حول تغيير اجمالي العلاقات الاقتصادية بين الدول الاغنياء والفقراء اسم الحوار بين الشمال والجنوب للمزيد انظر : *Hamdane Hajadji, l'arabe économique, office des publications universitaires, op .Cité. , page 37.*

بجزء يسير من الرخاء الذي تعيشه شعوبها ماليا، في مقابل إسعاد بعض الشعوب الفقيرة ولو جزئيا ؟وهل مسؤولية هذه الهوة الساحقة بين المجموعتين يقع على عاتق الدول المتقدمة بمفردها، أم أن جزء من المسؤولية يقع على عاتق الدول المتخلفة نفسها."[1]

II– 2 - 4 عودة الحماية التجارية في ظلّ الازمة المالية العالمية لـ2008:

بدأت الأزمة المالية (2008–2009) في الولايات المتحدة الامريكية، واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموما في الولايات المتحدة، فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفيدرالية على عملية منح القروض العقارية، حيث بدأت الأزمة في بنك "**ليمان برودز**" الذي أعطى قروض أكبر بكثير من الأصول التي يملكها، وشجّع المواطنين الأمريكان على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم، وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع من قبل العملاء[2].

ألقت الأزمة المالية العالمية والتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي بظلالهما على التّجارة العالمية، حيث تشير بيانات منظمة التّجارة العالمية الى انخفاض حاد في قيمة التّجارة العالمية بحوالي 33 في المائة خلال عام 2009، وهو أكبر نسبة انخفاض شهدته التّجارة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك مقارنة بارتفاع نسبته 15 في المائة في عام 2008. وتشير هذه البيانات أيضا الى أنّ التراجع الشديد في قيمة التّجارة العالمية شمل مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء[3]. كانت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة هي:[4]

- نظام الفائدة على الودائع والقروض.
- نظام جدولة الديوان مع الرفع من أسعار الفائدة، مقابل زيادة الأجرة.
- نظام التجارة بالديون أخذ وعطاء.
- نظام بيع الديون.
- نظام المشتقات (التوريق) الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

تراجعت الأسواق العقارية وتضاعفت حالة العجز عن التسديد وصعب على البنوك اعادة بيع السكنات المحجوزة أو أنّها باعتها بخسارة، وبهذا قلت الثقة في الأسواق المالية وبين البنوك، حيث لم يعد أحد يرغب في اقراض الآخر، فعمت الأزمة المالية، وتوالت الافلاسات البنكية في الولايات المتحدة الامريكية، وبلغت الخسائر في أهم 20 بنك عالميا 1300 مليار دولار فقط في 2007[5]. أما أولى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية هي

---

[1] أحمد صالح التويجري، **مقالات في التنمية**، المرجع السابق، ص 49.

[2] ضياء مجيد المسوي، **عولمة أسواق رأس المال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 87.

[3] جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الازمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 2.

[4] عبد الرحمان تومي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 138.

[5] ضياء مجيد المسوي، **عولمة أسواق رأس المال**، المرجع السابق، ص 88.

الانخفاض المتواصل لأسعار الاصول المالية في البورصات العالمية والذي بلغ مع نهاية 2008 حوالي 29 ترليون دولار أمريكي[1].

أدت هذه الازمة الى شطب العديد من البنوك الكبرى في العالم(حولي25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ2007، اضافة الى ارتفاع اجمالي النفقات على الايرادات المحققة وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، بشكل مستمر، وكذا تراجع كبير في حجم السيولة المالية، وحجم احتياطاتها النقدية من العملات المالية[2].

امتد أثر الأزمة المصرفية ليطال باقي الدول وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، من بريطانيا واسبانيا وبلجيكا والنمسا وألمانيا والدانمارك والسويد وغيرهم من الدول الاوروبية، كما لم تكن الدول الآسيوية وروسيا في منأى عن الأزمة، لكن أثرها كان أقل درجة، وبقيت آثار الازمة تسري على باقي دول العالم سوآءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب العولمة الاقتصادية.

كان التّقلب الشديد في التدفقات الرأسمالية الدولية عاملا قويا في انتشار عدوى الأزمة، كما قدّر للتّجارة أن تكون قناة نقل كبرى بالنسبة لشرق أسيا التي تبلغ صادراتها المجمعة لأمريكا الشمالية وأوروبا نسبة مذهلة تبلغ 12% من الناتج المحلي الاجمالي للإقليم، فالتّجارة لم تكن ناقلا للعدوى بل أيضا معجلا لها، وتظهر أرقام نهاية 2008، أنّ التّجارة والانتاج الصناعي يتدهور بالترادف بمعدلات من رقمين[3].

تحت وطأة هذه الأزمة المتفاقمة عادت الحماية التجارية من جديد الى الاقتصاد العالمي، ومن أمثلة ذلك نجد بلدان الاتحاد الأوروبي التي عادت الى تقديم اعانات للمنتجين المحليين لدعم قطاع اللحوم والألبان، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية فرضت قرار يقضي بفرض قيود على استيراد لحم الدجاج والخنزير من أوروبا، وزيادة الرسوم الجمركية على الأجبان الفرنسية والمياه المعدنية الإيطالية. كما ادخلت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بند "**شراء ما هو أمريكي**" في مشروع قانون الحوافز الاقتصادية للاستحواذ على أقصى قدر ممكن من المنافع لنفسها[4]، كما أنها تسعى جاهدة من وراء ذلك الى أنّ لا يتسرب الانفاق على السلع والخدمات المحلية الى الخارج. ثمّ أنّ الحكومة الأمريكية تدخلت الى في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الاسهم الأمريكية، كما قامت الحكومة الامريكية بإنقاذ شركة التأمين الكبرى AIG مقابل امتلاك الحكومة لحصة بحوالي 70% من الشركة[5]. اضافة الى الهند التي قررت دعم صناعة الفولاذ، ولجأت كل من اندونيسيا البرازيل والارجنتين وروسيا الى زيادة الرسوم الجمركية على العديد من السلع، كما قدمت حكومات أمريكا وفرنسا، وألمانيا، بريطانيا اعانات من أجل انقاذ قطاع صناعة السيارات...الخ.

---

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 260.

[2] علة مراد، **الأزمة المالية الدولية من الخميس الاسود الى تسونامي المجنون**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 23، أفريل 2014، ص74.

[3] ضياء مجيد المسوي، **الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009**، الطبعة الاولى، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013،ص 141.

[4] جوزيف ستيغليتز، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، **السقوط الحر: امريكا والاسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي**، المرجع السابق، ص 262.

[5] فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة(مع الاشارة الى الازمة الاقتصادية العالمية لسنة2008)**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2013، ص 53.

بناءا على دراسة أجراها البنك الدولي، فقد قدمت 17 دولة من أصل 20 دولة تشكل مجموعة العشرين على اتخاذ أكثر من 47 اجراء ذو طابع حمائي، يؤدي الى تقييد التجارة الدولية، فقد قررت بعض البلدان اعتماد اعانات التصدير المباشر الامر الذي يتعارض مع اقتراحات جولة **الدوحة** لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتعليقا على تزايد الامزجة الحمائية قال رئيس البنك الدولي **روبيرت زوليك** ما معناه، أننا نشهد عودة زاحفة الى التدابير الحمائية[1].

ويمثل زيادة الرسوم الجمركية ثلث هذه الاجراءات، اضافة الى اللجوء الى أساليب أخرى مثل التشدد في تطبيق المعايير التجارية، واللجوء الى تقديم الدعم المباشر للصادرات الذي يتعارض مع اقتراحات جولة **الدوحة** لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، كما أنه حصل انخفاض مفاجئ في حجم التجارة العالمية بمقدار 17% بين اكتوبر 2008 ويناير2009. وقد كانت الحمائية أحد العوامل الضئيلة في الانكماش المفاجئ في تجارة السلع والخدمات خلال 2008–2009 وتقدر منظمة التجارة العالمية أنّ أقلّ من 1% من التّجارة العالمية خضع لتدابير حمائية جديدة منذ بداية الازمة.[2]

إنّ جلّ المحاولات لحل الأزمة والرامية الى تخفيض معدلات الفائدة، وضخّ السيولة في المؤسسات والبنوك الكبرى، والتأمينات، إضافة إلى زيادة الرقابة على الأسواق المالية، وغيرها من الإجراءات ما هو إلاّ عودة مستترة للحمائية، وشكل من تدخل الدولة في الاقتصاد التي طالما نددت الرأسمالية بإسقاطها.

تعتبر الدول المتقدمة (الولايات، كندا، استراليا، الاتحاد الأوروبي) من أكثر الدول المستخدمة لآليات الحماية التجارية وذلك ابتداءا من 1995 حتى 2001، فقد زاد عدد الإخطارات من 62 عام 1995 إلى 154 عام 2001، كما قامت الدول النامية خاصة الدول المصدرة مثل (الهند، البرازيل، الأرجنتين، الصين، جنوب إفريقيا) باستخدام آليات الحماية التجارية بفعالية ودقة، حيث زاد عدد إخطارات التحقيق المقدمة لسكرتارية منظمة التجارة العالمية من الدول النامية من 54 عام 1995 إلى 100 عام 2010[3].

يمكن القول أنّ الحماية التجارية يمكن أنّ تؤدي الى نتائج ايجابية إذا وفقط اذا توفر قدر معين من توازن العرض والطلب على تلك السلع المحمية، أما إذا ما كان هناك خلل بين العرض المحلي من السلعة والطلب عليها أي لا يغطي سوى جزء ضئيل منها، فإنّ النتائج ستكون غير مرضية، لكن بعد الأزمة تأكد أنّ الازمات تستوجب بحد ذاتها لجوء الحكومات الى الأساليب الحمائية لانقاد المنتجين المحليين، ومساعدة الاقتصادات المحلية من أجل مواجهة تداعياتها، ومع تعاطف الدول المتقدمة مع الحمائية، يظهر أنّ تحرير التّجارة متعددة الأطراف قد قارب على نهايته، اضافة الى تذمر الدول النامية والاحباط الذي تعاني منه من جراء هذا التّحرير، حيث كانت تأمل في انشاء نظام تجاري عادل قائم يعطيها فرصة التنمية من خلال التجارة.

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، المرجع السابق، ص 343.

[2] ضياء مجيد المسوي، **الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية 2008–2009**، المرجع السابق، ص 144.

[3] عبد الرحمان فوزي، **مكافحة الإغراق وتزايد الإجراءات الحمائية تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية القاهرة يونيو 2012"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013، ص 205.

لكن سؤال مهم يطرح نفسه بقوة هو **هل ستلقى هذه الدول العظمى عقوبات من المنظمة العالمية للتجارة بسبب مخالفتها للقواعد التي تنادي بها هذه المنظمة؟** أم أنها لن تجد من يحاسبها باعتبارها الأقوى والأكثر فاعلية في هذه المنظمة؟.

II- 3 المنظمات المشاركة في تحرير التجارة الدولية.

II- 3 -1 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1] :

تجمعت أكثر من 70 دولة نامية باتجاه توحيد الحكومات المعنية تعاونيا لدعم التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة مكونين ما يعرف اليوم بمؤتمر التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة[2]، وهو الوقت الذي رفعت فيه دول العالم الثالث شعار"**التجارة بدلا من المساعدات**"[3]. حاولت البحث عن إطار مؤسسي آخر مواز "**للجات**" – وهو منظمة "**الأونكتاد**"(UNCTD)– والتي تمّ تأسيسها عام 1964، لتدافع عن المصالح الاقتصادية للدول النامية في المقام الاول وخاصة في مجال التجارة الدولية، والتي انظم اليها الكثير من الدول العربية.[4]

يعتبر هذا المؤتمر العنصر الثاني للنظام التجاري الدولي، إذ تمّ تأسيسه كإطار تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعود فكرة انشائه الى مؤتمر القاهرة المتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، بعد أن شعرت بعدم تلبية منظمة "**الجات**" لمتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت هذه الدول بحاجة الى منبر دولي تستطيع من خلاله تسهيل التجارة بدلا من الاعانات، وقد تأسس من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد قناعتها بضرورة رفع المستوى المعيشي، والإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، واعتبرت أن التجارة الدولية هي أداة مهمة لتحقيق هذا النمو، يجتمع هذا المؤتمر بصورة دورية كل أربع سنوات من أجل تحديد أولويات العمل خلال الفترة المقبلة. تشارك فيه 190 دولة مقسمة الى ثلاثة مجموعات: بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[5]، مجموعة البلدان النامية (مجموعة77)[6]، بلدان أوروبا الشرقية.[7]

كما أنّه يعتبر كمنظمة تضمن التكافل، وتقف جنبا إلى جنب مع الدول التي ليست لديها المقدرة على مواكبة القوة التنافسية للاقتصاد العالمي، وستظل الضمير الحي الذي يحرص على التنمية، وأنها ستكافح حتى تحقق المساواة وتضيق الفجوات بين الأمم[8]، حسبما عرفها السكرتير العام لمنظمة **الأنكتاد**. اهتمت هذه هذه المنظمة بالعديد من مشكلات الدول النامية مثل الفقر، التخلف الاقتصادي، المديونية، قصور

---

[1] *وهو ما يعرف بالأونكتاد بالإنجليزية UNCTAD اختصارا لـUnited Nations Conference on Trade and Development، وبالفرنسية la conférence des nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED)*

[2] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية، مدخل تتابعي**، الطبعة الاولى، الأهلية، الأردن، 2002، ص 152.

[3] مروان اسعد رمضان، وآخرون، **التطور الاقتصادي ودوره في حركة النمو العالمي**، المرجع السابق، ص 155.

[4] مغاوري شلبي، **الدول العربية ومستقبل مفاوضات منظمة التجارة العالمية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 12.

[5] *Organisation de coopération et de développement économiques.*

[6] تعتبر مجموعة 77 أحد تجمعات الدول النامية، كان ميلادها في الجزائر في 1967. حيث عملت كإحدى الآليات لتوحيد مجهودات الدول النامية لضمان منافع في النظام التجاري الدولي تضم الدول الأسيوية (ماعدا اليابان) والدول الإفريقية، ودول أمريكا اللاتينية.

[7] *BRAHIM GUENDOUZI, **relation économiques internationales**, el MAARIFA, ALGER, 2008, Page 139.*

[8] مغاوري شلبي، المرجع السابق، ص 12.

المساعدات الإنمائية، توسيع التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية، والمشاكل المتعلقة بالانخراط في الاقتصاد العالمي، مثل الشروط غير المنصفة للتجارة العالمية، كما اعتبرت مساهمة هذه المنظمة معتبرة، حيث نقلت العديد من مشكلات الدول النامية من مرحلة التداول والمناقشات إلى التمهيد للتفاوض ثم التفاوض، لتضغط بعد ذلك على المجتمع الدولي، كما أنه ساهم في توسيع دائرة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية وكان من ثمار مجهوداته منطقة التجارة التفضيلية لشرق جنوب إفريقيا المعروفة حاليا **بالكوميسا**[1]، كما كان لهذا المؤتمر الفضل في دعم وتطوير مجموعة لـ77، لكن سرعان ما تفطنت الدول المتقدمة لخطورة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المنظمة، فسعت إلى التأثير عليها من خلال التدخل في شروط العضوية وتقديم تبرعات لها، ونجحت بالفعل هذه الدول في كسب العضوية، كما انظم كل من البنك الدولي وبعض البنوك الأمريكية، وبذلك نجحت الدول المتقدمة المنظمّة[2] إلى هذا المؤتمر من تقليل دورها، وأصبح يعمل فقط في مجال المعالجة الفنية والتحليلية للقضايا التنموية، وركزت عملها على البحوث والتقارير، وورشات العمل والمؤتمرات وإرسال البعثات الفنية إلى الدول الأعضاء وبالتالي لم يعد له صوت مؤثر في صياغة قواعد النظام التجاري العالمي. تتمثل أهم وظائف هذا المؤتمر فيما يلي[3]:

1. تشجيع التجارة الدولية مع تبني وجهة نظر رامية الى ضرورة الاسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوسيع نطاق التجارة الدولية بين الدول ذات المراحل التنموية المختلفة من ناحية وبين الدول النامية مع بعضها البعض من ناحية ثانية، وبين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة من ناحية ثالثة، ويراعي في هذه الوظائف التي تؤديها المنظمات الاخرى التابعة الى الأمم المتحدة.
2. صياغة المبادئ والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية، ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة بقضايا التجارة الدولية.
3. اقتراح وضع المبادئ والسياسات موضع التنفيذ، واتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق هذا الهدف مع الاخذ في الحسبان الفروق بين الدول في مراحل التنمية، وفي النظم الاقتصادية المطبقة.
4. مراجعة وتسهيل عملية تنسيق الانشطة المختلفة مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة، وذلك في مختلف مجالات التجارة الدولية، ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة، وفي هدا الصدد يتم التشاور والتنسيق مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
5. اتخاد ما يلزم للتعاون مع الكيانات الاخرى المناظرة في الأمم المتحدة من أجل المفاوضات وتبني الوسائل القانونية متعددة الأطراف في مجال التجارة وبما لا يؤدي الى ازدواج في الانشطة.
6. توفير كيان أو مركز دولي لتحقيق التجانس في السياسات الحكومية، والاقليمية بالتجارة، ومشاكل التنمية ذات الصلة وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقليمية في البلدان النامية(دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

[2] على غرار ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، انجلترا، الدنمارك.

[3] نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، المرجع السابق، ص 98- 99.

7. التعامل مع الموضوعات الاخرى التي تقع في مجال اختصاصه.

يمارس هذا المؤتمر مهامه من خلال مجلس التجارة والتنمية، وهو عبارة عن كيان دائم للمؤتمر مفتوح العضوية إلى جميع الدول الراغبة في ذلك، ويتبنى المجلس مراجعة توصيات المؤتمر ويعمل على تنفيذها ويساعده في عمله03 لجان: لجنة التجارة في السلع والخدمات، لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا التمويلية ذات الصلة، لجنة تسهيل وتنمية المشروعات والأنشطة، وقد ظهرت إسهاماته من خلال:[1]

- توفير منتدى للتفاوض الجماعي بين الدول في قضايا التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي.
- تشجيع مشاركة الدول النامية، ومساعدتها في المفاوضات التجارية، وتقوية قطاعات الخدمة وتشجيعها على انتشار مجمعات اقتصادية إقليمية.
- إجراء تحليلات وبحوث متنوعة في مجالات التجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا والجمارك، وكفاءة التجارة وتنمية الموارد البشرية، وخدمات البنية الأساسية والمواصلات والاتصالات.
- تكوين وتنظيم العمل بعدد من الاتفاقيات السلعية الدولية، لضمان تحقيق قدر من الاستقرار لأسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية والسلع الزراعية مثل: البن، الكاكاو، السكر، الأخشاب الاستوائية الحبوب وزيت الزيتون.
- إنشاء الصندوق المشترك للسلع لتوفير التمويل المطلوب للحفاظ على المخزونات الدولية، وإجراء البحوث والتطوير في مجال السلع عام 1989.
- وضع الخطوط الإرشادية العامة لعملية إعادة جدولة الديون في 1980، واقتراح الحلول المناسبة للدول النامية.

II– 3 -2 صندوق النقد الدولي: أنشئ هذا الصندوق لإعادة بناء أسواق البضائع ورؤوس الأموال الدولية واقتصاديات أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، حيث أنه بعد الاتساع المتزايد لحجم التجارة الدولية بات من الضروري توفير آلية للتوسع في السيولة النقدية الدولية، والتي تمثلت في حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق من أجل تسهيل التجارة، كما عهد إليه أعمال الإشراف على عمليات التمويل الخارجي لأعضاء المجتمع الدولي الذي تمّ تكوينه في **برتون وودز**. يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض[2].

تتمثل وظيفته في المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وعلى التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، والمساهمة في إقامة نظم للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية، وإزالة القيود على الصرف الأجنبي، التي من شأنها أن تعيق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق متوفرة لها بضمانات ملائمة، كما استطاع الصندوق أن يدعم التعاون الدولي من خلال

[1] نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، المرجع السابق، ص99.

[2] سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفرقد، سوريا، 2005، ص 62.

توفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول حل المشاكل النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة الدولية، من خلال توفير التمويل اللازم لها، إضافة الى المساعدات التي يقدمها الصندوق من أجل تحديث الادارة الجمركية.

في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الافضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية. كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الاعضاء، في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار التغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية[1].

من بين أهداف الصندوق نجد[2]:

- تشجيع التعاون الدولي عن طريق ايجاد مؤسسة دائمة تعمل على تنسيق حل مشاكل النقد العالمية.
- تسيير نمو التجارة العالمية والعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الاعضاء وإلغاء القيود على المعاملات الاجنبية في العمليات التجارية، وبالتالي الاسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي، والمحافظة عليها في تنمية الموارد الانتاجية لجميع البلدان الاعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- تحقيق استقرار الصرف بمكافحة عمليات المنافسة بين الاعضاء في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الاعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- المساعدة على اقامة مدفوعات متعددة الأطراف.
- وضع نظام يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها.

إضافة إلى ما سبق يسهم الصندوق بشكل خاص في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في:[3]

- اصلاح القطاع العام، حيث يتولى تقديم المشورة بشأن الخصخصة.
- زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والادارة: إذ يقوم ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا.
- تطوير الأسواق المالية: حيث يسهم في تعزيز الرقابة المصرفية مثل ما حدث في تونس، لبنان، والمغرب واستحداث الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر اعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، في بعض البلدان مثل باكستان، والجمهورية اليمنية.

[1] أسيمينا كامينيس، **اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي العالمي**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، ص 12.

[2] محمد أحمد السريتي، محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، المرجع السابق، ص 309.

[3] محمد أحمد السريتي، محمد عزت عدلان، المرجع السابق، ص 320.

غير أنه يؤخذ على الصندوق قلّة موارده النقدية وعدم كفايتها وعدم القدرة على تنمية هذه الموارد، وهو ما حدّ بشكل كبير من دور هذا الصندوق على الصعيد الدولي، فكانت تجربة البنك الدولي أنجح ولها دور أفعل على صعيد التنمية[1].

II– 3 -3 البنك الدولي للإنشاء والتعمير (*IBRD*): تطور هذا البنك وتوسعت أنشطته للدرجة التي أصبح معها يرمز إليه كمجموعة تضم مؤسسات رئيسية وهي: الرابطة الدولية للتنمية (IDA)[2]، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)[3]، وتعمل المجموعة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

تأسست الهيئة الدولية للتنمية (IDA) عام 1960 لتقديم القروض طويلة الاجل بتسهيلات واسعة تصل الى 40–50 سنة برأسمال مليار دولار لتقديم المعونة للدول الفقيرة[4]. رغم تطابق مسؤولياتها مع (IBRD)[5] إلا أنها تعرض أموال (ائتمانات) بشروط[6] ميسرة للدول التي يكون فيها دخل الفرد أقل من المستوى الحرج، أما (IFC) التي تأسست 1956 من أجل استكمال جهود البنك الدولي، فتساعد على تعظيم العوائد الاقتصادية لاستثمارات البنك الدولي بإدخال مجموعة من الأنشطة الاقتصادية يكون البنك فيها بعيدا عنها، ولكنها تخدم بشكل كبير مصالح التنمية، الى جانب صندوق النقد الدولي، عهدت الى البنك الدولي مهمة إعادة البناء الداخلي والتنمية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والازدهار، بتوفير الأموال من أجل الاستثمار في المشروعات التي تساعد على رفع الإنتاجية، فهو يوفر الأموال والمساعدات الفنية من أجل التوسع في الأسواق والتوجه نحو النمو، تحت الأهداف التالية[7]:

- المساعدة في تمويل وتأسيس وتحسين وتوسيع المشروعات الانتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.
- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل من فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والاجنبي والخبرة الفنية.
- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفق رأس المال الخاص سواءا كان محليا أو اجنبيا نحو تلك الاستثمارات الانتاجية الممكنة في الدول الاعضاء في المؤسسة.
- تقدم المؤسسة قروضها بأسعار فائدة تعكس تلك الاسعار السائدة في اسواق المال الدولية آخذا في الاعتبار المخاطر التي يتضمنها المشروع الممول.
- اضافة الى العمل على تنمية التجارة الدولية، والمحافظة على استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، والمساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية بالطرق السلمية، وتسوية منازعات بين حكومات الدول الأعضاء فيه[8].

---

[1] خليل السمحراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس، لبنان، 2003، ص 22.

[2] *International Association Development.*

[3] *International Finance Corporation.*

[4] علي عباس، **ادارة الاعمال الدولية المدخل العام**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2009، ص 306.

[5] *International Bank of Reconstruction and Development.*

[6] هذه الشروط منها فترات سداد طويلة، وبدون فوائد إذا ما قورنت مع تلك التي في (*IBRD*).

[7] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 130.

[8] محمد احمد السريتي، محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، المرجع السابق، ص392 – 393.

ارتفعت قروض البنك في ميدان التجارة للبلدان المؤهلة للاقتراض أربع مرات في السنوات الأخيرة، من أجل المساهمة بقوة في البنية التحتية المرتبطة بالتجارة لمساندة التكامل الإقليمي، وتنمية الصادرات، والقدرة التنافسية وتسهيل التجارة.

أصبحت مهام كل من صندوق النقد والبنك الدوليين أكثر تداخلا وارتباطا، وأكثر توجها نحو البلدان النامية في سعيها لتنفيذ سياسات اللبرالية الجديدة التي تمخضت عن اجماع واشنطن، والتي تقوم على الأعمدة التالية: التقشف المالي، التحول نحو القطاع الخاص، تحرير التجارة العالمية[1].

وتجدر الاشارة الى أنّ سياسة التحرير كانت ترد ضمن شروط الإقراض المتفق عليها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.

بالرغم من أنّ الدول الأكثر انفتاحا على العالم تعتبر الافضل في مواجهة الصدمات الخارجية، وأنّ سياسات هذه المنظمات الدولية(المنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد والبنك الدوليين)، تزيد الانتاجية وتحفز استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتخلق جو المنافسة، إلاّ أنّها لا تعتبر إلاّ وسائل تستعملها الرأسمالية من أجل توجيه جلّ الاقتصاديات في اتجاه واحد وفي إطار العولمة، مما يشكل خطرا على الدول النامية بصفة خاصة، والاقتصاد الدولي بصفة عامة كعدم عدالة وتوازن العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة مثلا، لذلك كله وجب على الدول النّامية أن تقوم بتدعيم الحوار "**جنوب–جنوب**" للتأثير على الحوار "**شمال–جنوب**"، بمعنى خلق ثروات داخل دول الجنوب لمواجهة دول الشمال.

II– 3 -4 منظمة النظام الدولي الاقتصادي الجديد *NIEO*:

تمّ تأسيسها في عام 1974 وذلك بهدف[2]:

- تحسين التعاون الدولي في مجال التجارة.
- تطوير عمليات التنمية الاقتصادية.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا.
- تقليص الفجوة بين الفقراء والاغنياء من الدول.

[1] عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 93.

[2] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية، مدخل تتابعي**، المرجع السابق، ص 153.

III – التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية.

ظهرت بعض التكتلات الاقتصادية كمحاولة لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، حيث اختارت طريق الإقليمية لكي تخرج من نظام تتواجد فيه العديد من القيود للمبادلات التجارية، نحو تبادل حر، وتتخذ التكتلات التجارية الإقليمية عدة أشكال مختلفة نميز منها مناطق التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الاندماج الاقتصادي الكامل والتكتلات الاقتصادية الدولية.

III-1 مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه وأنواعه.

III-1-1 تعريف التكامل الاقتصادي: يعرف التكامل الاقتصادي[1] بأنه دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحدّ من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي، أما درجة التكامل الاقتصادي فيتراوح مداها من الترتيبات (الاتفاقيات) التجارية التفضيلية الى مناطق التجارة الحرة، ومن ثمّ الى الاتحادات الجمركية والاسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية "[2].

عرفت التكتلات الاقتصادية تطورا عبر التاريخ، ففي الفترة ما بين 1974–1990 ظهرت أكثر من 80 دولة تشكل تكتلا اقتصاديا فيما بينها، تضم التكتلات الاقليمية حوالي 120 دولة تمثل نسبة حوالي 82% من التجارة العالمية للسلع بنسبة تقدر بـ30% من التجارة العالمية.[3] ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أنّ إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير الى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، والسيطرة على 85% من التجارة العالمية.[4]

اهتمت جولة **الأورغواي** اهتماما بالغا بالتكتلات الاقتصادية، ووضعت قواعد محددة لعمل تلك التكتلات بحيث لا تؤثر على أسس المنظمة العالمية للتجارة، إذ تتمثل مصلحة التكتلات في زيادة العلاقات التجارية بين الدول المتكتلة، حيث يمكن لهذا التوسع أن يؤدي إلى الخروج من مبادئ التجارة الحرة. إضافة إلى أنّ سياسة هذه التكتلات تقوم على منح مزايا تفصيلية للدول المتكتلة، مما يعطل أحد أسس "**الجات**" والمنظمة

---

[1] يختلف التكامل عن التعاون والذي يعني تذليل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية في مجال اقتصادي معين لفترة زمنية محددة مع احتفاظ كل دولة بوحدتها الاقتصادية، وتدخل الاتفاقات التجارية بين الدول في مجال التعاون الاقتصادي، للمزيد انظر: السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 410.

2علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، المرجع السابق، ص 387.

3محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 272.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، المرجع السابق، ص 54.

العالمية للتجارة، وهو مبدأ عدم التميز في المعاملة بين الدول، وأن تتعامل الدول معاملة الدولة الأولى بالرعاية، لذلك فقد تمّ وضع القواعد المنظمة لسير كل التكتل الإقليمي من شأنه أن ينتج، بحيث تراعي الدول الأعضاء في التكتل عدم إقامة الحواجز أمام تجارتها الخارجية مع الدول غير الأعضاء في التكتل، وعلى أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن هذه التكتلات إحداث أثار سلبية على الدول غير الأعضاء في التكتل، سواء في مرحلة التأسيس أو حتى التوسع.

وقد ظهرت هيمنة هذه التكتلات جليا حيث أثبت الواقع الاقتصادي العالمي شيئين كل واحد أهمّ من الثاني:[1]

1. إنّ اقتصاديات أية دولة لابد من أن تتفاعل مع اقتصاديات دول العالم الأخرى من خلال تكتل اقتصادي معين يضم اقتصاد هذه الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى المحيطة، تكمل بعضها البعض، فالناقص من عوامل الإنتاج في دولة معينة، يكمله الفائض من هذا العامل في دولة أخرى...وهكذا.
2. أنّ التصنيع أصبح يمثل العمود الفقري في اقتصاد أية دولة، حتى في الإنسان إذا ما أصاب عموده الفقري أي خلل فإن الجسم بأكمله يصيبه الشلل.

III-1-2 شروط التكامل الاقتصادي وأنواعه:

إنّ الوصول إلى إقامة اقتصاد متكامل، عملية معقدة تستغرق حقبة زمنية طويلة، وتتطلب جهودا لإرساء القواعد الأساسية لإقامة اقتصاد متوازن النمو، قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة.[2]

يشترط قيام التكامل 3 أسس رئيسية تتمثل في[3]:

1. **إلغاء القيود على حركة السلع:** ويتمّ الغاء القيود على حركة السلع بين الدول الاعضاء تدريجيا، حيث تمنح فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض القيود حتى تصل الى الالغاء، وذلك حتى لا يصاب الاقتصاد بهزات عنيفة.
2. **إلغاء القيود على حركات عناصر الانتاج:** ويقصد بإلغاء القيود على حركات عناصر الانتاج، إلغاء القيود التي تعيق حرية رؤوس الاموال والأشخاص بين الدول المتكاملة، وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الاجور، وإلغاء القوانين التي تميز جنسية رعايا الدولة المتكاملة.
3. **تنسيق السياسات الاقتصادية:** ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء من النواحي المالية والنقدية، ففي النواحي المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب، وتنسيق اللوائح الي تنظمها بين كافة دول التكامل، وفي النواحي النقدية يتعين تطبيق أسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء في التكامل وإباحة حرية التحويل بينها.

---

[1] أحمد صالح التويجري، **مقالات في التنمية**، الطبعة الأولى، تهامة، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 48.

[2] محمد فرحي، **دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة**، *école supérieur de commerce, Laboratoire des Reformes économiques, Développement et stratégie intégration en économie mondial, Alger, N°1,2006, Page 102. Revue des Réformes économiques et intégration en économie Mondial,*

[3] جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، الطبعة الاولى، دار اسامة، الجزائر، 2013، ص 196.

تستند التكتلات الاقتصادية والتجمعات الاقليمية الى واحد أو أكثر من الأسس التالية[1]:

1. **على الأساس الوظيفي:** يتم اختيار واحدة من المراحل أي تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة اتحاد اقتصادي، مثل النافتا.
2. **على أساس مستوى التطور الاقتصادي لأعضائها:** بين دول متقدمة اقتصاديا أو بين دول من الجنوب مثل الأوبيك.
3. **على أساس جغرافي:** بين دول اقليم معين أو بين دول جوار جغرافي مثل السوق العربية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة.

هناك مالا يقل عن 25 مجموعة دول تكتلات اقتصادية في العالم، منها 4 في الدول الصناعية،6 في أمريكا الوسطى والجنوبية، 4 في أفريقيا،5 في آسيا، بالإضافة إلى المنطقة العربية الحرة، وهناك دول أعضاء في أكثر من مجموعة كما تتفاوت المجموعات من مجرد تهميش للتكتل منتدى إلى اتحاد اقتصادي[2]، واعتبارا على الأسس السابقة نجد التقسيمات التالية:

1) **اتفاقية التجارة التفصيلية** *Preferential Trade agreement* **:**في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم تخفيض القيود على التجارة بين الأعضاء المشاركة فيه بصورة أكبر من الدول غير المشاركين. تعتبر هذه الاتفاقية أضعف أشكال التكامل الاقليمي.
2) **منطقة التجارة الحرة** *Free Trade Area*: تعود جذور المناطق الحرة[3] التجارية إلى القدم إذ توجد مدن ومرافئ حرة منذ عدة قرون في فرنسا، كألمانيا، إيطاليا....الخ[4]، ويتمثل المفهوم الاقتصادي لهذا الشكل في التزام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات التي يتمّ تبادلها بين الدول التي تدخل حيز هذه المنطقة، كما أنّه يتم إلغاء كل القيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة مثل حصص الاستيراد، وتشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأة تثبت أنّ السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد انتجت في هذه الدولة المصدرة، ولا تتضمن هذه الاتفاقية بالضرورة حرية انتقال الأشخاص والأموال. تختلف عن المنطقة الاقتصادية الحرة باعتبار أنّ هذه الاخيرة ليست قاصرة على عمليات التبادل، وحتى لو كانت في منطقة مشتركة بين أكثر من دولة، كما يتضح الفرق جليا، إذا علمنا أنّ الاعفاءات المقررة في منطقة التبادل الحرّ لا تخضع إلاّ للبضائع الاصلية للمنطقة على خلاف المنطقة الاقتصادية الحرة، التي تبقى مزاياها مطروحة للكافة ولجميع بضائع العالم أيا كان مصدرها وطبيعتها...الخ[5].

---

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن ،2010، ص 457.

[2] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، المرجع السابق، ص84.

[3] هناك أيضا مناطق حرة صناعية أنشأت حديثا تم تخصيصها للإنتاج الصناعي، حيث تنتشر مثل هذه المناطق في بلدان العالم الثالث انتشارا واسعا، ويقال عنها مناطق حرة التصدير(ZFE) وهي مناطق معفاة من الضرائب تقريبا، كما أن هناك مناطق حرة بنكية لا تنطبق مزاياها المتعلقة بعدم الامتثال لتنظيم سوى في القطاع البنكي.

[4] كريستوف دوجريز، ترجمة أمال ليلى سربيس، **الاقتصاد المعاصر في 100 وبضع كلمات**، المرجع السابق، ص111.

[5] محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 83.

وأفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل، التكتل[1] الذي ظهر على الجهة الأخرى من الأطلنطي حيث توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك عام 1992 إلى التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة اختصارا باسم "**النافتا**"[2].

3) **الاتحاد الجمركي:***Customs Union* في هذا الاتحاد يتم إلغاء جميع المعاملات التفضيلية، والحواجز الجمركية أو التجارية فيما يتعلق بحركة البضائع داخل الاتحاد، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فكل الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء، وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أشهر اتحاد على هذا الشكل، حيث جرت أولى المباحثات خلال اجتماع ماسترخت 1991 وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1992/02/07 بمدينة ماستريخت والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1993/11/01[3].

4) **السوق المشتركة** *Common Market*: تحقق هذه السوق خطوة تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى الانجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، وهو ما حققه الاتحاد الأوروبي في بداية 1993.

5) **الاتحاد الاقتصادي:** يتمتع بنفس خصائص السوق المشتركة، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، كما يعتبر أكثر أشكال التكامل تطورا وشمولية، ويشمل التنسيق السياسات المالية، أو الزراعية أو النقدية، أو الصناعية، بين جميع الدول الأعضاء[4]. وخير مثال على ذلك هو ما حدث بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث حلّ الأورو محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

6) **الاندماج الاقتصادي الكامل** *Total Economic Integration*: يعتبر هذا الشكل أعلى درجات التكامل، حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول المندمجة لتصبح وكأنها اقتصاد واحد، يكون لقراراتها بخصوص الاقتصاد سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء، كما يوجد بنك مركزي واحد، ويتطلب هذا الاندماج تحقيق وحدة سياسية.

تضاف إلى تجربة الاتحاد الأوروبي[5]، وتجربة تكتل أمريكا الشمالية "نافتا"، تجربة التكتل الاقتصادي الأسيوي لاتحاد جنوب شرق أسيا(الآسيان)[6]، ومجلس التعاون الخليجي[7]، واتحاد المغرب العربي، الذي مازال يناقش مشاكل الحدود السياسية، وظاهرة تعدد أنماط التنمية العربية داخل الاقطار العربية التي تمثل عائقا أمام

---

[1] أصبح هذا التجمع أكبر تكتل اقتصادي وتجاري بحيث يضم بمفرده ثلاثة مائة مليون وستمائة الف مستهلك، ويبلغ حجم التجارة السنوي مائتين مليار دولار، كما يصل الناتج المحلي ستة ملايير دولار سنويا.

[2] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2012، ص56.

[3] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار العلوم، الجزائر، 2006، ص329.

[4] فيما يبقى الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما.

[5] يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شراكة سياسية واقتصادية في العالم حيث يشكل 38% من التجارة الحرة، ومع إمكانية حرية الحركة للبضائع والخدمات والأفراد مواطنيه البالغ تعدادهم حوالي 500 مليون نسمة، فإنه يوفر الفرص للجميع بعدما بدأ باتحاد جمركي فسح المجال لمنطقة تبادل حر تحولت إلى سوق مشتركة، ثم انتقلت إلى سوق موحدة عام 1986 ليصل إلى الوحدة الأوروبية، كما وضعت هذه الاتفاقية جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية (الاورو) كما وضعت سياسات تغطى القضايا الاجتماعية مثل حقوق العمال، الصحة والسلامة. (للمزيد انظر: جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، المرجع السابق، ص330).

[6] تعتبر تجربة اتحاد جنوب شرق أسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، وتتميز بأن معظم دولها ينتمون إلى العالم الثالث، وبعدما كانت تعتمد على زراعة تقليدية ومعدلات نمو ضعيفة جدا لكن العقل الأسيوي استطاع أن يستفيد من التجارب السابقة حيث أصبح رمزا للتحدي والتطور والازدهار عن طريق الاستثمار في العنصر البشري، بذلك دخلت المنافسة العالمية وهي ماليزيا، كوريا الجنوبية، أند ونسيا، هونكونغ، تايلاند.

[7] هذه التجربة أحدث تجربة عربية بعد تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي بدأت عام 1964، حيث أنها تعتبر أكثر منهجية وتنظيم في تطبيق الاتفاقيات والقرارات المتفق عليها، كما كما أن مؤسساتها أكثر انضباط من التجارب العربية الأخرى في هذا المجال. إلاّ أن التّحديات التي تشهدها جعلتها تخطو خطى متثاقلة.

مسارها التكاملي اذ صاحبها غياب الارادة السياسة[1]، ثمّ نجد الاتحاد الجمركي لإفريقيا الوسطى، التي في معظمها نمت في شكل الاتحاد الجمركي، والتكامل الاقتصادي في إفريقيا مثل المنظمة الاقتصادية لأقطار إفريقيا الغربية التي تضم جمهورية ساحل العاج، فولتا العليا، غامبيا، غانا، غينيا وبيسا وناهومي، وليبيريا وموريتانيا، مالي، النيجر، نيجريا، السنغال، سيراليون وتوغو، منظمة شرق إفريقيا: كينيا، تنزانيا، أوغندا[2].

وخلاصة ما أسلفناه أنّ التوصل الى التكامل الاقتصادي يمر بخمسة مراحل متدرجة كالتالي:

الشكل(2-11): المراحل الخمس للوصول الى التكامل الاقتصادي.

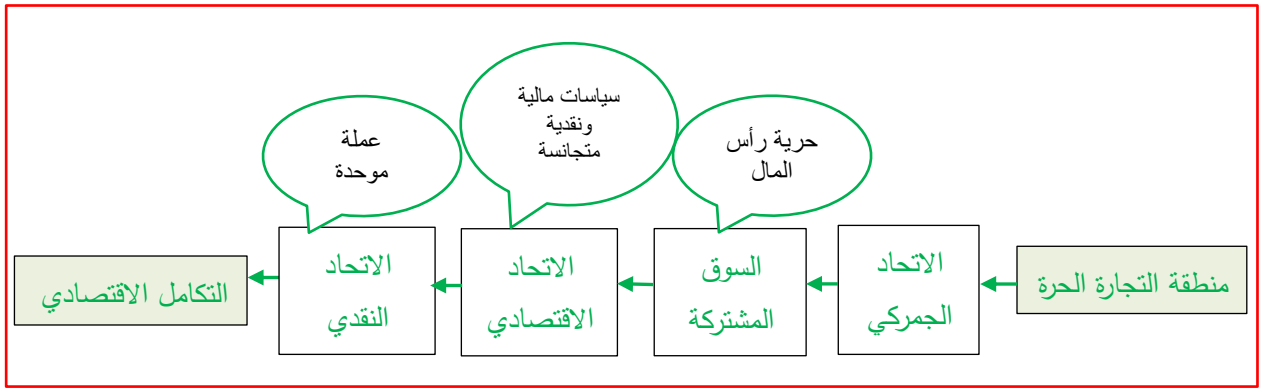

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 408- 409.

III-2 آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية:

تؤدي بعض أشكال التكامل الاقتصادي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية حيث تتوقف نتيجة كل كفاءة على طبيعة وشكل التكامل، وعلى قدرته على خلق التجارة أو تحويلها كالتالي:[3]

1. أثر تحويل التجارة "*Trade diversion*": يؤدي إلى تحويل تجارة دولة ما عضو في التكتل مع دولة خارج نطاق التكتل إلى دولة أخرى داخل التكتل (حتى وإن زادت تكلفة الاخيرة) وهو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الامثل للموارد وتجاهل المزايا النسبية.
2. أثر خلق التجارة" *Trade creation* "والمتمثل في زيادة واردات الدولة الاولى من الدولة الثانية نتيجة لانخفاض سعرها الناتج عن إزالة التعريفات، وبالتالي فإنّ انخفاض سعر الواردات يزيد من قدرة المستهلكين على استهلاك كمية أكبر وبالتالي تزيد من رفاهيتهم.

الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] محمد فرحي، عقبات **في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 05، 2008 ، ص 125 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص 149- 150.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص 141.

الشكل(2-12) : آلية خلق وتحويل التجارة.

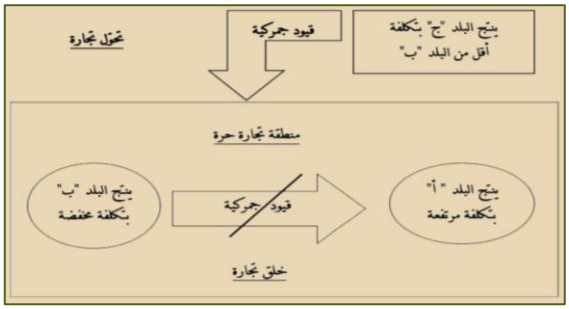

المصدر: أحمد الكواز، **التجارة والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 81، مارس 2009، ص 8.

إضافة إلى خلق التجارة وتحويلها، فإنّ التكامل الاقتصادي بعد تشكيله يؤدي إلى الترشيد الإداري، عن طريق إلغاء الحاجة إلى الموظفين الذين يقومون بمراقبة بضائع وخدمات الشركاء الأعضاء عند عبور الحدود، كما أنّ الحجم الاقتصادي للاتحاد يحسن من معدل التبادل التجاري للأعضاء مقارنة مع باقي دول العالم، كما أنّ الدول الأعضاء يتمتعون بقوة التفاوض عند عقد الصفقات مع دول العالم التي كانت أكبر من قوتها الذاتية قبل الدخول في إطار التكامل الاقتصادي.

من منافع التكامل الاقتصادي أيضا تمكين المنتجين من بناء مجمعات صناعية ضخمة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج، من أجل الاستفادة من انخفاض التكاليف الناتج عن وفورات الحجم الاقتصادية. دون أن ننسى أن التكامل الاقتصادي يزيد من حدة المنافسة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء القيود التجارية، مما يؤدي إلى خفض الاحتكار، كما يؤدي إلى إحلال التبادل التجاري بين أطراف التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى الغير طرف إلى حد ما، وترجع الزيادة الحاصلة في التبادل بإحداثه لتنمية اقتصادية متسارعة في الدول المتكاملة ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها، وتحسين الهياكل الاقتصادية الداخلية يحدث أثره على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، وتستطيع الدول المتكاملة خاصة إذا كانت تمثل معا مركزا احتكاريا كمصدر لبعض السلع أو سوقا استيراديا لبعضها الآخر من الحصول على شروط أفضل لصادراتها على حد سواء[1].

اضافة الى ما سبق نلمس أثر التكتلات الاقتصادية على حرية التجارة من خلال دوافع قيام التكتلات بأشكالها المختلفة كالآتي:[2]

1. الاندماج والتكتل يعد وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق المحلية فكلما كان عدد الأعضاء كبير، يعني ذلك زيادة عدد المستهلكين والتصريف الزائد إلى السلع والخدمات المنتجة.
2. تزيد التكتلات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية والأكثر من ذلك محاولة الهيمنة على تلك الأسواق فضلا عن الأهداف الاقتصادية هناك أغراض سياسية وهي ليست جديدة في محتوى تلك التكتلات، إذ أن المحاولات التكاملية التي سبقت إنشاء السوق الأوربية المشتركة كانت قد برزت ضرورة وجود الإطار السياسي فيها، وهذا ما كان واضحا عندما ظهرت فكرة إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية عام 1951.

[1] بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد04، 2004، ص 89.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي، مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2012، ص 367.

3. أصبحت فرصة التعامل فرادى في النمط العالمي للتجارة لا تمتلك فرص النجاح المضمونة، كذلك الاستفادة من الميزة النسبية لكل أطراف التكتل ومن تم زيادة القدرة التفاوضية مع الشركاء الآخرين.
4. تنظر الدول المتقدمة في تبنيها لفكرة الاندماج على أنها خطوة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وأيضا تمثل خطوة دفاعية لتعزيز قدرتها التنافسية، وتوسيع النطاق الجغرافي لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا لتعويض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية ولا سيما الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدما.
5. ترى الدول النامية في انضمامها إلى التكتلات الإقليمية وخصوصا في أي مرحلة لها بين (الشمال والجنوب) خطوة في اتجاه التخفيف أو المواجهة من الآثار الاقتصادية للعولمة.

إنّ المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه العالم اليوم هي ظاهرة التكتل الإقليمي، حيث من الملاحظ اتجاه التجارة إلى التركز في ثلاث مجموعات أو كتل كبيرة هي الاتحاد الأوروبي (EU)، منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA) ومنطقة الآسيان (ASIAN)، وعلى الرغم من أنّ هذا الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة، إلاّ أنّه يتضمن أيضا إمكانية التصادم بين هذه التكتلات الضخمة واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.[1]

III-3 معوقات الدول النامية في مساعي التكتل فيما بينها:

تعاني الدول النامية في مجال التكتل من عدّة مشاكل، لأنها لا تستطيع أن تنظمّ إلى هذه التكتلات فالعضوية ليست مجانية، كما أنها عاجزة عن الاتفاق فيما بينها من أجل إقامة تكتلاتها الخاصة والتي تقوم بحمايتها لوجود مجموعة من العوامل تقف في وجه التكتلات الاقتصادية في هذه الدول أهمها:[2]

1. انخفاض مستوى التجارة وبطء نموها بين الأقطار النامية الذي يعزى بصورة رئيسية إلى علاقتها الاقتصادية، والسياسية، والتقليدية بالأقطار النامية، واعتماد الدول النامية على حصيلة التعريفة الجمركية جعلها تتردد في قبولها الانضمام في اتحاد جمركي قد يحرمها من هذه الموارد المالية أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوض لها مثل هذه الخسارة.
2. مشكلة اقتسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الأعضاء.
3. التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان النامية كمانع أو معرقل لنجاح الاتحاد بالرغم من وجود وسائل تعويضيه للمتضررين.

بالرغم من هذه المعيقات إلاّ أنه على الدول النامية أن لا تتخذها ذريعة من أجل عدم تشجيع التكتلات أو الانضمام إليها، لأنها تحمل منافع عديدة خصوصا إذا ما انتهجت التخطيط السليم والالتزام بالمواثيق حيث أنها ستجني من ورائها فوائد عدة نذكر من بينها:

1. تقليل مخاطر اعتمادها على الدول المتقدمة عن طريق تحسين الإنتاج الداخلي وتنويعه، ومواجهة التكتلات التي تقودها تلك الدول.

---

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 427.

[2] عبد الرحمان الحبيب، **نظريات التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ص 102.

2. رفع النمو الاقتصادي، والانفتاح باقتصاديات الحجم في الإنتاج خصوصا في الصناعة والخدمات العامة نتيجة توسع الاسواق.
3. الانتفاع بمواصفات التخصص في الإنتاج، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد في كل القطاعات خاصة الزراعة والصناعة.

لذلك كلّه عليها التكتل فيما بينها، لأنّ عالم اليوم على مستوى التجارة الدولية ليس فيه مقاعد لا للكيانات الصغيرة ولا الضعيفة.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل خلصنا الى أنّ للتّحرير التجاري أربعة أشكال هي التحرير من جانب واحد ،التحرير الثنائي، والاقليمي، والمتعدد الأطراف، كما تتجلىّ مزايا التحرير التجاري من خلال زيادة التنافسية والتقليص من التزامات الحكومة، والمساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي، إضافة الى أنّ التجارة المفتوحة تعمل على تعزيز وزيادة الثروة الكلية للمجتمع، وتحثّ على الابتكار، ثمّ أنّ المبادلات التجارية بين البلدان يجعلها تتبادل تدفقات رأس المال مع بعضها البعض. يعتمد برنامج تحرير التّجارة على مجموعة من السياسات أهمها سياسة الاستيراد، تشجيع التصدير، سياسة سعر الصرف، إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات التنظيمية، السياسات التجارية الناجحة تجاه الشركاء التجاريين.

تجسد التّحرير التّجاري من خلال المنظمة العالمية للتجارة التي أكملت ما بدأته مثيلتها من قبل "**الجات**" حيث أنّ هذه المنظمة أصبحت أكثر تنظيما من خلال العضوية بدل الأطراف المتعاقدة، وأصبحت مجالاتها أوسع من خلال اضافة الخدمات والملكية الفكرية، كما امتازت بملكيتها لنظام تسوية للمنازعات أكثر تلقائية وسرعة من "**الجات**".

توصلنا الى إنّ تقدير سياسة تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، أظهر العديد من السلبيات بالرغم من الايجابيات، حيث تبرز أهم السلبيات في أنّ هذا التحرير يخدم مصالح بعض المناطق في العالم المصنعة تماما وعلى حساب الدول الأقل تطورا، إضافة الى الاهتمام بالتّجارة على حساب التنمية، والقيود المفروضة على منتجات الدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة، وهيمنة الأقطاب الكبرى على منظمة التجارة العالمية، أما الايجابيات فهي متعددة منها معالجة النزاعات التّجارية بطريقة سليمة، وارساء الأسس والقواعد إلى جعل الحياة أيسر لجميع أطراف التبادل الدولي، كما أنّ وجود قواعد وأسس للتجارة تجعل الحياة أجدى وأنفع، ويخفض نظام التجارة الدولية تكاليف الحياة، يوسع من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها، كما أنّ كلاّ من الدخل والنمو الاقتصادي يزداد نتيجة التجارة الحرة.

بعد التطرق الى هذا الفصل اتضح أيضا أنّ المنظمة العالمية للتجارة تواجه تحديات داخلية وأخرى خارجية، تتجسد في صراعات يعاني منها أعضاء المنظمة فيما بينهم وتحدي الدول الصناعية، الدول النامية، رابطة الآسيان، الاسلام، والتحدي القومي الشعبي، أنصار البيئة، والتّحدي الثقافي، الإرهاب وتحدّي القطاع العام.

بالرغم من كل المساوئ التي تنسب الى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم أنها تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلاّ أنّها تعتبر الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، كما أنّها اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، حيث شكّل إنشاؤها منعطفا تاريخيا في النشاط الاقتصادي العالمي.

من خلال التطرق الى حجم المبادلات العالمية اتضح لنا التطور الكبير الذي عرفته الى غاية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أين لمسنا عودة الحمائية التي قامت بها الدول، خاصة تلك المتقدمة، لأنّ جلّ المحاولات التي قامت بها لحلّ الأزمة والرّامية الى تخفيض معدلات الفائدة، وضخّ السيولة في المؤسسات والبنوك الكبرى، والتأمينات، إضافة إلى زيادة الرقابة على الأسواق المالية، وغيرها من الإجراءات ما هو إلاّ عودة مستترة للحمائية، وشكل من تدخل الدولة في الاقتصاد التي طالما نددت الرأسمالية بإسقاطها. فهذه الدول لم ولن تجد من يقف في وجهه مصالحها حتى بعد مخالفتها لأكبر المنظمات العالمية التي طالما نادت وركزت على الالتزام بمبادئ التحرير التجاري.

ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية التي أثرت على حريّة التجارة، حيث أنّ التكتل يعد وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق، كما تزيد التكتلات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وتوسع النطاق الجغرافي لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا لتعويض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية ولا سيما الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدما، كما ترى الدول النامية في انضمامها إلى التكتلات الإقليمية خطوة في اتجاه التخفيف أو المواجهة من الآثار الاقتصادية للعولمة.

مقدمة الفصل

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي إضافة الى خصائصه، طبيعته، وأهميته أنواعه ومقاييسه، إضافة الى العوائق التي تعترضه.

باعتبار النمو والتنمية مفهومان لا ينفصلان عن بعضهما، حيث إذا لزم الحديث عن أحدهما وجب ذكر الآخر، سنحاول إعطاء نظرة على التنمية الاقتصادية. وبين من يضع التفرقة بين المصطلحين ومن يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، ارتأينا وضع أوجه التقارب والاختلاف بينهما، بعد التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وأنواعها ومقاييسها، مقومات نجاحها والمعوقات التي تعترضها

في القسم الآخر من الفصل سنخوض في غمار نظريات النمو الاقتصادي، منطلقين من أفكار "**ابن خلدون**" وصولا الى النظريات الحديثة، مرورا بالنظرية النيوكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال المادي، عكس النظريات الحديثة التي تنوعت فيها المصادر، بالتالي ساعدت على فهم أفضل للنمو، كما سنحاول التطرق الى بعض النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

في الجزء الأخير من الفصل سنحاول الكشف عن العلاقة بين التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي أولا من خلال النظريات، ثمّ سنسلط الضوء على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، باعتبار أنّ الدراسة التطبيقية لهذه الأطروحة تخصّ احدى البلدان النامية وهي الجزائر.

من أجل ذلك ارتأينا تقسيم الفصل الى العناصر التالية:

- التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.
- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.
- العلاقة بين تحرير التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

I. التأصيـل النظـري للنمـو الاقتصــادي.

يحتل هدف النمو الاقتصادي رأس أهداف السياسات الاقتصادية، لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في الدولة، كما أن هناك من يعتبره شرط ضروري بالرغم من أنه غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، إذ يجب تحقيق ما هو أهم من النمو في حد ذاته، وهو توزيعه بعدالة بين الأفراد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

I-1 النمو الاقتصادي، خصائصه وطبيعته.

I-1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة تاريخيا، أي منذ الثورة الصناعية، وقد تعددت تعاريفه حيث أنه مجموع الإنتاج من البضائع وخدمات في سنة واحدة مقسوما على عدد السكان، وبلغة أخرى هو زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد، ويتناسب بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد من السكان، خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة[1]. كما يشمل مفهوم النمو في كثير من الحالات النظرية بمعنى لا يزال أضيق، إذ يعني فقط تطبيق الزيادات في معدل رأس المال، أو الاستهلاكات منه[2]. وقد عرّفه **هيرشمان**" *A. Hirchman* أنه عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية أي تغيرات كمية فقط[3]. وحسب رأي أ.سيلام *A.Silem* فالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة والحقيقية لمؤشر الأداء الاقتصادي[4].

كما نشير إلى أنّ النمو الاقتصادي، يركز على الكم من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، ولا يهتم بنوعيتها من جهة، ومن جهة ثانية لا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، إضافة إلى أنه يتحقق دون تدخل من قبل الدولة، أي بصورة تلقائية، كما قد يعني النمو الاقتصادي المزيد من الانتاج أو زيادة في الدخل القومي كمتغير رئيسي، ولكنه قد يعني ليس فقط المزيد من الانتاج، ولكن أيضا المزيد من الكفاءة[5]. إضافة الى أنّ النمو ظاهرة معقدة ومتغيرة بحيث لا يتوقف على عامل واحد مفرد مثل التجارة، بل تلعب أيضا سياسات الاقتصاد الكلي ومعدلات التبادل والقوى الاجتماعية وما إلى ذلك أدوارا حاسمة في عملية "النمو – التنمية"[6].

يحدد الناتج القومي الإجمالي في التحليل النهائي مستوى المعيشة للسكان، لأنه يعيق أو يزيد من معدل التقدم الاقتصادي– الاجتماعي، فإذا بقي الإنتاج الكلي للسلع والخدمات متدنيا، فإنّ البلد لا يستطيع أن يأمل بتحسن المستوى المعيشي لسكانه، بما أن مثل هذا التدني يمنع النمو في القدرة الاقتصادية[7]. كما يمكن

---

[1] محمد إشتيه، **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، المرجع السابق، ص 164.

[2] أدولف لوو، **الطريق إلى النمو الاقتصادي**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1989، ص 38.

[3] محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007، ص119.

[4] *MATOUK Belattaf, **Economie Du Développement**, office des publications universitaires, ALGER, 2010, page07.*

[5] *SAMPAT MUKHERJEE, **Modern Economic Theory**, 4th édition, new age international publishers, New Delhi, 2003, page 928.*

[6] جراهام دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة الاسطورة والوقائع والبدائل**، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2009، ص 197.

[7] مجد الدين خيري نمش، **أزمة التنمية العربية**، دار مجدلاوي، الأردن،1996، ص 59.

تحقيق النمو الفعلي بدون تحولات أساسية في هيكلة وموقع القوى الاجتماعية والسياسية، أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، باختصار دون تبدّل جدري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي[1]. أما إذا ما تعمقنا في مفهوم الدكتور محمد عبد العزيز عجمية، حيث يعبر عن النمو الاقتصادي بأنّه، نجد أنه[2]: لا يمثل فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن تحدث زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، أي أن معدل النمو لابد أن يتجاوز معدل النمو السكاني، حسب العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

على أن تكون الزيادة المحققة في دخل الفرد زيادة حقيقية، وليست نقدية فقط، بمعنى أنه يجب استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعليه فإنّ:[3]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

وتكون الزيادة المحققة في دخل الفرد على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة لأسباب معينة سرعان ما تزول بزوالها، وكمثال على ذلك ارتفاع أسعار النفط خلال التسعينات وأوائل الثمانينيات أدى إلى ارتفاع ملحوظ وكبير في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، فوافق ذلك زيادة في الدخول، إلاّ أنّ هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت.

بالنسبة للذين لا يؤيدون النمو، فإنّ هذه التعاريف لا يتطرق إلى قضايا ثقافية أو بيئية تساهم في تحسين نوعية الحياة فعبروا عنه أنه "الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم، مثلا، والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج"[4]. كما أنّ هناك من يعبّر على النمو على أنه[5]: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها، فهذا التعريف يتكون من 3 مكونات رئيسية هي:

- استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.
- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري.
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل مصباح بدون كهرباء.

---

[1] إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني، لبنان، 2006، ص31.

[2] [2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 74.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 12.

[4] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع ... العوائق...سبل النهوض**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن،2010، ص39.

[5] لطرش دهبية، **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 07 و08 أفريل 2008، ص223.

وعليه يعرف النمو الاقتصادي الحديث بأنه التقييم السريع والمستدام للناتج للفرد الواحد، مع ما يصاحب ذلك من تغيير في التكنولوجيا ومخصصات موارد البلد[1].

ينبغي الاشارة الى أنه ما إن تنطلق عجلة النمو، وتبلغ البلاد مستوى معينا من الانتاج، حتى يصبح بالإمكان الجري وراء عدّة أهداف مختلفة: رفع مستوى الحياة، حثّ النمو، تحقيق القوة العسكرية، ارتياد الفضاء، منح مساعدات للبلدان المتخلفة، ...الخ، والواقع أنّ البلاد تسعى الى هذه الأهداف جميعا في آن واحد ولكن بدرجات مختلفة من الاهتمام، ولا يختلف بلد عن آخر إلاّ في تصنيف هذه الأهداف من حيث الافضلية وليس اختيار أحدها دون البقية[2]، لذلك يري العديد من الخبراء أنّ النمو هو المخرج الوحيد من الفقر والبؤس. فالنمو يمكن الانسان من الحصول على الرفاهية، والمزيد من السلع و الخدمات، لأنّه في بعض البلدان الفقيرة نجد أنّ 60% الى 70% من السكان يعملون في الفلاحة لكي يغطوا حاجات البلد، لكن في البلدان الغنية يكفي 12% الى 15% للقيام بضعف ذلك[3].

لتحقيق معدلات عالية للنمو يتحمل المجتمع الثمن أو التضحيات مقابل ذلك، وهو ما يعرف بتكاليف النمو الاقتصادي، والتي نجد من بينها التضحية بالاستهلاك، حيث في حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين، فهل بالإمكان زيادة الانتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي؟ من الممكن تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، لهذا فإنّ نسبة الاستهلاك المضحى بها تصبح مؤشر لقياس التكلفة الحقيقية للنمو الاقتصادي في مجتمع ما، إضافة إلى التضحية بالرغبات الآنية، حيث كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواءا بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك[4]. ومع أنّ النمو الاقتصادي السريع لا يؤدي بالضرورة الى تحسين الظروف الاقتصادية، بل قد يؤثر سلبا على بعض جوانب الحياة، مثل معدلات الجريمة وازدحام المرور التلوث البيئي والتي قد تزداد مع نمو الدخل الحقيقي، فإنّ النمو الاقتصادي من شأنه على الاقل توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشاكل[5].

بالنسبة لمصطلح "التطور الاقتصادي" و"النمو الاقتصادي"، يعد الاقتصادي "**شومبيتر**" أول من حاول التمييز بينهما، فالنمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة، والادخارات، في حين أن التطور الاقتصادي ينتج من التقدم والابتكار، أما عن كيفية حصول النمو والتطور، فإنّ **شومبيتر** يؤمن بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها، وبالنتيجة فإنّ التغيرات الكمية المتراكمة تؤدي إلى حدوث تغيرات نوعية طويلة المدى[6]. فأصل التطور التطور تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو يشير الى التغيير والحركة، وكأنه معيار للتقييم، فهو بذلك غير مرادف للنمو، إذا يمكن أن يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما لا يعني عدم وجود نمو[7].

---

[1] *RICHARD A. EASTERLIN, **La Croissance Triomphante**, traduit par MICHEL LE SEACH, Nouveaux Horizons, Paris 2000, Page 35.*

[2] بيير مابيه، ترجمة جان كميد، **النمو الاقتصادي**، المنشورات العربية، بدون سنة طبع ، ص 102.

[3] *W.A lewis, **la théorie de la croissance économique**, PAYOT, Paris, 1963, page 435-437.*

[4] حربي موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار الكرمل، الأردن، 1997، ص70.

[5] مارتن نيل بايلي، وآخرون، **النمو مع المساواة هدف السياسات الاقتصادية للقرن القادم**، الطبعة الاولى، مركز الاهرام، القاهرة، 1996، ص 38.

[6] سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 23.

[7] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 16.

كما نشير الى أنه ينبغي أن يكون النمو مستداما، حيث يمكن أن يرتفع الناتج المحلي بهدم البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية منها، بالتالي هذا النمو لا يصبح مستديما. لم يصبح النمو المستدام هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، كما أنه أصبح أحد أضمن السبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر، ويمكن تعريف النمو المستدام باعتباره معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% مدة ربع قرن أو أكثر، مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أكثر تقدير.[1]

يمكن استنتاج مجموعة من المجالات تكون حاسمة في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نوعا ما ولمدة زمنية طويلة نسبيا، وقد تمثلت هذه المجالات في تخفيف معدلات مرتفعة لكل من الادخار والاستثمار، والحفاظ على استقراريه البيئة الاقتصادية، واستغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد الدولي ووجود حكومات ذات مصداقية وملتزمة.

تتمثل أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:[2]

- النمو هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات، وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني زيادة في مستويات المعيشة، ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

I-1-2 خصائص النمو الاقتصادي وطبيعته: يتميز النمو الاقتصادي بستة خصائص لمعظم الدول المتقدمة من الخصائص حسب **كوزنتس**[3]متمثلة في[4]:

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** حيث مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة (1970- الوقت الحاضر)، بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد الناتج والزيادة السكانية.
2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على ما توصل إليه **كوزنتس**، أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

[1] أنطون زحلان وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية**، الطبعة1، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان،2013، ص 32.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 10.

[3] سيمون كوزنتس، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، لعمله في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة ولد في 1901 وتوفي عام 1985. من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في 1930، تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870، في الدخل والثروة في الولايات المتحدة في الاتجاهات والبنية والرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة نشر في عام 1951، "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" نشرت عام 1967، رأس المال في الاقتصاد الأميركي: تشكيل وتمويل الاقتصادية نشرت عام 1961، النمو الاقتصادي للأمم، الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج نشر عام 1971.

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص175-178.

3. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات، والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث *Modernization*[1].
4. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** يمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات).
5. **الامتداد الاقتصادي الدولي:** وهو متعلق بدور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، والمتمثل في سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية وكذلك فتح إمكانية السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.
6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

وليس بمستغرب أن نجد عدّة خصائص مشتركة للنمو الاقتصادي الحديث، وذلك لأنّ مصدر هذا النمو كان الاضافات الرئيسية الى رصيد العالم من العلوم النافعة، وهي مصدر متوافر في الغالب لجميع البلاد والى افادة الجميع منه بالنسبة الى الوسائل المادية لسد الاحتياجات الانسانية التي يشترك فيها معظم الناس[2].

أما إذا أردنا التعرف على طبيعة النمو، فإنّ الهدف الرئيسي للاقتصاد على المستوى الكلي في المدى القصير هو تحقيق حسن التوظيف الكامل للموارد، والشكل التالي يوضح النمو الاقتصادي على المدى القصير:

الشكل(3-1): النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

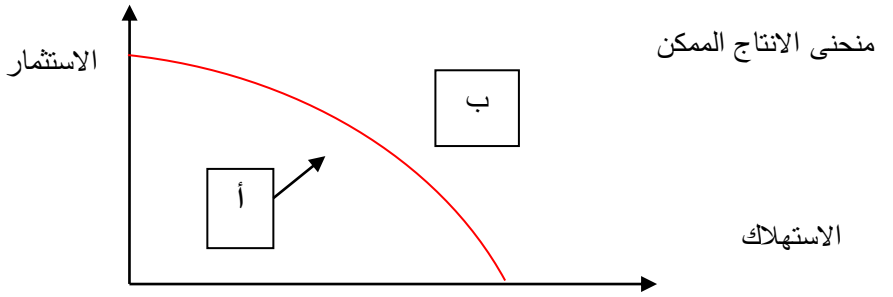

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، بدون سنة طبع، ص 17.

[1] وضع "**ميردل** ***Myrdal*** قائمة عن *ideals Modernization* في مقالة عن التخلف الاقتصادي *Underdevelopment* في آسيا غطت النقاط التالية: **الرشادة:** وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال وكذلك الأنشطة التقليدية، **التخطيط الاقتصادي** والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، **التعادل أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة**، والذي يعني التوزيع الأكثر عدالة للطبقات الاجتماعية، وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص، **تحسين الاتجاهات والمؤسسات** يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العاملين، وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي، وتشجيع المشروعات الفردية، وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة ورفع مستويات المعيشة (للمزيد انظر ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص177-178).

[2] سيمون كوزنتيس، **النمو الاقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1996، ص 276.

من خلال الشكل أعلاه نجد انتقال منحنى الإنتاج الممكن من النقطة(أ) إلى بعض النقاط على منحنى الإنتاج الممكن مثل النقطة(ب)، التي تولد ناتج أكبر، وعليه يزيد الناتج القومي وينعكس في قياس النمو الاقتصادي، ويحدث هذه الزيادة في الناتج نتيجة لحسن استخدام الطاقات الإنتاجية الحالية[1]، أي النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما بالنسبة للنمو طويل الأجل فيوضحه الشكل الموالي:

الشكل(3-2): النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

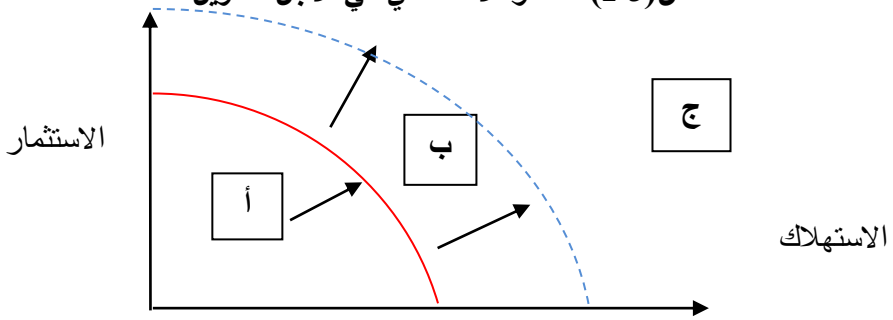

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، المرجع السابق، ص 18.

من خلال هذا الشكل يتحرك منحنى إمكانية الإنتاج الممكن من النقطة(أ) إلى(ب) إلى جهة اليمين ليتخذ موقع جديد والذي يتواجد عليه النقطة(ج)، وبالتالي يحدث النمو طويل الأجل نتيجة زيادة الطاقات الإنتاجية في حد ذاتها. في حالة التوظيف الكامل للموارد وتحقيق المنفعة العامة الكاملة للطاقات الإنتاجية، يتحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير إضافة إلى استخدام السياسات الكلية، مع زيادة متواضعة في الناتج متواضعة، أما الزيادة الكبيرة والدائمة في هذا الناتج فتتحقق عن طريق الزيادة في الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها ويتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

I-2 مقاييس النمو الاقتصادي:

لإيجاد معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما يمكن الاعتماد على طريقتين رئيسيتين هما:

- إيجاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الذي يقيس مدى التوسع في الإنتاج، ويقاس نمو الاقتصاد بزيادة القيمة المضافة التي تنتج من خلال الأفراد والمشروعات التي تدير الاقتصاد، وهكذا يتطلب القياس الحقيقي للنمو، تقييمات لإجمالي الناتج المحلي ومكوناته بقيمة الأسعار الثابتة.[2]

أما بالنسبة للنمو بالأسعار الجارية فعادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر هذه البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بالاستناد الى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة[3].

- إيجاد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعبر عن تطور مستوى معيشة الأفراد في بلد ما.

---

[1] إمكانية توظيف كامل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

[2] هبة عجينة، **إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2009، ص 476.

[3] رنان مختار، **التجارة الدولية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق.

على الرغم من وجود بعض التحفظات الجدية على مؤشر الناتج القومي الإجمالي، تشمل مكونات هذا المؤشر وطريقة حسابه، ونوعية البيانات الإحصائية التي تدخل في حسابه ودقتها، فإن الخبراء[1] الاقتصاديون الغربيون يدافعون عن هذا المؤشر مؤكدين ضرورة استعماله لتصنيف البلدان النامية على مقياس متدرج للنمو الاقتصادي الاجتماعي، والمقارنة بينهما[2]، لكن يجب أن نعترف بأن هذا المؤشر ممكن أن يعطي نظرة مشوهة عن حقيقة مستوى المعيشة لمجتمع ما، وإلى نسبة تنميتها (مثلما هو في الدول المعتمد اقتصادها على البترول) وقد يطرح السؤال عن كيفية تسعير السلع الموجهة الى الاستهلاك، والتي لا تمرّ عبر الاسواق مثل استهلاك الذاتي، البناء الذاتي، دعم، ...الخ، فالناتج الداخلي الخام ما هو إلاّ مؤشر قد ينبأ ارتفاعه في مجتمع ما، لكن ورغم ذلك يبقى المؤشر الأكثر استعمالا.[3] قد يقاس النمو الاقتصادي بمؤشر الانتاجية العام في السنة، ولإيجاد هذا المؤشر نحسب قيمة كل السلع والخدمات المنتجة في البلد والموجهة للاستعمال النهائي(الاستهلاك الاستثمار الصادرات، الصافية والواردات) وهذا معناه استبعاد السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج[4].إضافة الى ذلك هناك العديد من المعايير المستخدمة لتقييم النمو الاقتصادي مثل التعليم، معدلات الوفاه عند الاطفال، قلة المساكن سوء الأحوال الصحية وغيرها[5]، حيث تعبر هذه المقاييس عن الوسيلة التي بواسطتها نتعرف على ما يحققه مجتمع ما من تقدم أو نمو أو تنمية، بمعنى آخر المعايير التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو في أي دولة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(3-3): مقاييس النمو الاقتصادي.

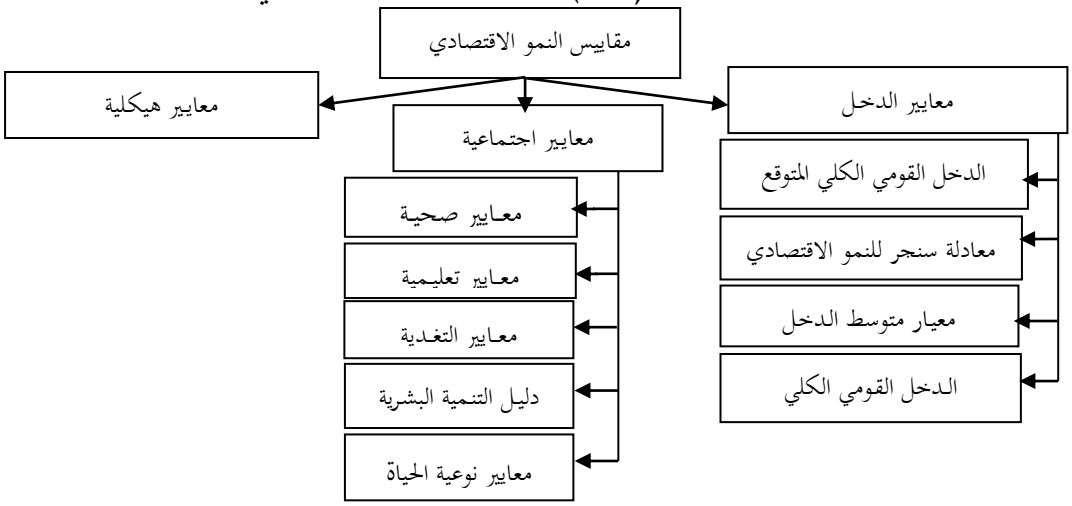

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 88-111.

انطلاقا من الشكل السابق نجد أنّ مقاييس النمو الاقتصادي تقسّم الى:

أولاً- معايير الدخل: حيث يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة النمو الاقتصادي، وتشمل معايير الدخل ما يلي:

---

[1] من هؤلاء الخبراء انجليوس، انجليوبولو سالدي يقرران هذا من المؤشرات الكمية المقبولة بشكل واسع لتصنيف البلدان والمقارنة بينهما.

[2] مجد الدين خيري خمش، **أزمة التنمية العربية**، المرجع السابق، ص59.

[3] *GERARD AZOULAY , **Les théories du développement**, Presse Universitaire De Rennes, France, 2002, page 57.*

[4] *FREDIRIC TEULON, **croissance crises et développement**, 5èmme édition, presses universitaire de France, France1998, Page 104.*

[5] أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 217.

- **الدخل القومي الكلي:** يقترح هنا قياس النمو بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، وقد وجهت انتقادات شديدة إلى هذا المؤشر، لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عددهم ، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.
- **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.
- **معيار متوسط الدخل:** يعدّ هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وصدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أنّ إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة.

إضافة إلى التساؤل المطروح والمتمثل في: **هل تتم قسمة إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو قسمته على السكان العاملين دون غيرهم؟** فحساب الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج، ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية:[1]

معدل النمو =[(الدخل الحقيقي في الفترة الحالية– الدخل الحقيقي في الفترة السابقة/ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)]X100

- **معادلة سنجر *Singer* للنمو الاقتصادي:** وضع الأستاذ **سنجر** معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 حيث عبر عنها بأنها دالة لثلاثة عوامل هي[2]: الادخار الصافي *Net Saving*، انتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) *Productivity of Capital*، معدل نمو السكان *Population Growth*،وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد(D) =

[(معدل الادخار الصافي (S) Xإنتاجية رأس المال (P)]– معدل نمو السكان السنوي (R).

$$D = SP - R$$

وقد وضع **سنجر** قيما عددية لهذه المتغيرات حيث افترض أنّ معدل الادخار الصافيS يمثل 0.6%من الدخل القومي، إنتاجية رأس المال P تمثل0.2 %، ومعدل نمو السكان السنويR هو 1.25 %.

فأصبحت المعادلة :

D = (0.6x0.2) – 1.25= -0.05 %

أي أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية سالب طبقا لمعادلة **سنجر**. لكن ما يؤخذ على هذه المعادلة أن نسبة الادخار المفروضة من طرف سنجر أنداك 06% ضعيفة مقارنة بما يمكن للدول النامية تحقيقه

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق ، ص 90.

[2] المرجع السابق، ص 92.

في الوقت الحالي، كما أن معدل نمو السكان1.25%، أقل بكثير مما هو موجود فعليا في هذه الدول، وتضاف نفس الملاحظة بالنسبة لإنتاجية رأس المالP الممثلة بـ0.2 %.

ثانياً- المعايير الاجتماعية: يقصد بها المؤشرات الخاصة بنوعية الحياة اليومية لأفراد المجتمع، فهناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية، ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي منها معايير صحية، معايير تعليمية، معايير التغذية، ومعيار نوعية الحياة المادية ودليل التنمية البشرية[1]. كلما ارتفعت هذه النسب في الدولة معناه أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، مما يعكس زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

ثالثاً- المعايير الهيكلية: تعتبر أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي، والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة في ما يلي:

أ- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

ج- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

في دراسة تجريبية أجراها **روبرت جوزيف** باروRobert J.barro[2] لبعض البلدان حول محددات النمو الاقتصادي، خلص إلى أنه فيما يتعلق بسياسات الحكومة، فإنّ الأدلة تشير إلى أن معدل النمو لـ GDP الفعلي للفرد الواحد يتعزز بحفاظ أفضل على حكم القانون، تنزع إعاقة النمو ما إن يتم بلوغ مستوى معتدل من الديمقراطية، ويتم أيضا حثّ النمو بمستويات بداية أكبر للحياة المتوقعة والدراسة الثانوية والابتدائية للذكور ومعدلات ولادة أقل، وتحسينات في شروط التجارة.[3] إضافة إلى سياسات عامة أخرى من الممكن أن تكون مهمه للنمو تشمل التشوهات الضريبية، والتقاعد العام، والإجراءات التنظيمية التي تؤثر على أسواق العمل والأسواق المالية، وأسواق أخرى، دون أن يستثني الاستثمارات في البنية التحتية ومصاريف البحث والتطوير ونوعية التعليم وتوزيع الدخل والثروة.

I-3 أنواع النمو الاقتصادي والعوائق التي تعترضه:

I-3-1- أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف النمو إلى أنواع نلخصها في الجدول الموالي:

---

[1] يعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي: الاول توقع الحياة عند الميلاد، (مؤشر صحي)، الثاني معدل أمية البالغين، (مؤشر تعليمي) وهو يتكون بدوره من معيارين قسمين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (3/2)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة بوزن نسبي (3/1)، أما الثالث فهو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (مؤشر اقتصادي).

[2] ولد روبرت جوزيف في 28 سبتمبر 1944 في نيويورك، أستاذ في الاقتصاد الكلي بجامعة هارفارد الأمريكية، بدأ دراسته في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، ثم حصل على شهادة ليسانس في الفيزياء في عام 1965 ثم إلى فروع الاقتصاد في جامعة هارفارد، حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1970،اهتم بدراسة محددات النمو الاقتصادي.

[3] *Robert J. barro*، **محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الاردن،2009، ص107.

الجدول (3-1): أنواع النمو الاقتصادي.

نوع النمو	المفهوم
النمو المكثف	نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي، والانتقال من النمو الموسع إلى المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.
النمو العابر	عرف هذا النوع في بعض الدول النامية، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها، ليس له صفة الاستمرار، نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ولكن آثاره محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه، وأيضا كان بجهود النسق الاجتماعي، والثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو.
النمو المخطط	يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فإنّ فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، ومرونة هذه الخطط.
النمو الموسع	يتمثل في أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أنّ الدخل الفردي ساكن.
النمو التلقائي[1]	ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى.
النمو في غياب الديمقراطية	في هذا النوع تزيد الثروة والقمع أيضا، في ظل غياب الديمقراطية إذ أنّ المشاركة السياسية حلم لا يتحقق، وحقوق الإنسان حلم صعب المنال، وذلك على الرغم من أنّ ثلثي العالم يعيشون من الناحية الشكلية في ظلّ أنظمة الديمقراطية.
نمو بلا فرص عمل	في ظل هذا النوع نلاحظ أن ارتفاع الدخل الوطني يزيد إلاّ أنّه يكون مصحوبا عادة بارتفاع معدلات البطالة[2].
نمو بلا جذور	إنّ الهوية الثقافية في اضمحلال مستمر، إذا يوجد حوالي عشر آلاف ثقافة متميزة في العالم، ولكن الكثير منها معرض للتهميش أو الفناء، أي أن الاقتصاد ينمو والبناء المادي يرتفع، لكنه يسحق في طريقه اعترافه بهويتهم الثقافية، والتي تكون زادا يمكن أن يفيد في عملية النمو ذاتها.
نمو عديم الشفقة	لا يستفيد منه إلاّ الأغنياء، يحدث في إطار العولمة التي تؤدي إلى انقسام العالم ميسورين ومعدومين بين البلدان المتخلفة، وبين البلد الواحد أيضا.
النمو بلا مستقبل	يأكل الأخضر واليابس، حيث يستهلك الثروات الطبيعية، ويحرق الغابات ويكسح المناجم، ولا ينظر إلى المستقبل، أو الأجيال التي لم تولد بعد، أي يبنى الحاضر على حساب المستقبل.
النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري[3]	حسب "**بجواتي**" فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسن وسائل إنتاجها، وبالتالي الى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها، التجاري فيؤدي الى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق 02.

[1] هذا النوع سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

[2] مثلا في دولة مثل غانا، نجد أنه خلال الفترة ما بين 1986-1991 بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8 % إلي 9% لكن العمالة انخفضت بنسبة 13%.

[3] استطاع الاقتصادي "**بجواتي** "*J.Bhagwati* في نظريته المسماة باسم "النمو **المرتبط بتدهور النشاط التجاري**" أن يربط تعثر عمليات النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم النامي وتدني مستويات المعيشة فيها بظاهرة التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري.

في الأخير، إذا كان النمو الاقتصادي هو شرط مهم من أجل رفع متوسط الدخل الفردي لكنه ليس شرط كافي لتحسين شروط حياتنا جميعا أو حياة فرد ما، فمن المهم في شروطه ونتائجه أن يأخذ الاشكال المناسبة للمصلحة العامة.[1]

I-3-2- العوائق التي تعترض النمو الاقتصادي: توجد مجموعة من المشاكل التي قد تعترض النمو الاقتصادي منها:

1. **الجغرافيا الطبيعية:** إن العديد من بلدان العالم فقيرة من الموارد الطبيعية، والتربة الخصبة، وتعاني من نقص الامطار، ولا توجد بها أنهار، ولا سواحل تضم موانئ تروج تجارتهم، تقع في سلاسل جبلية مرتفعة، وبالتالي فهي تعاني من تكاليف النقل الباهظة، تخنق كل نشاط اقتصادي. وقد كان **سميث** واعيا بدور تكلفة النقل المرتفعة في إعاقة التنمية الاقتصادية، وأكد بصفة خاصة على مزايا القرب من التجارة البحرية منخفضة التكلفة على أنها ميزة جوهرية، ولاحظ أنّ الاقتصاديات النائية ستكون آخر المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. **فشل الأنظمة:** تنجز الحكومة مهام عديدة كأن تتعرف على مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية وتمويلها وجعل هذه البنية متاحة لجميع السكان، كما أنها تخلق بيئة تشجع الاستثمارات، وتمنع الرشوة، وتحافظ على السلم الداخلي للأفراد ولممتلكاتهم، وإقامة قضاء عادل، فعندما تفشل الدولة في القيام بوظائفها تكثر الفوضى والانقلابات والثورات...الخ، وبفشل الدولة يفشل الاقتصاد، ويتدهور النمو الاقتصادي.
3. **الفخ المالي:** تلعب المؤسسات المالية الكفؤة دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق وإدامة معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار في مختلف دول العالم[2]، قد تفتقر الحكومات إلى الموارد والإمكانيات المالية من أجل تقديم المنافع العامة لشعوبها لعدة أسباب أهمها صعوبة تحصيل الضرائب لتمويل الخزينة، إما نتيجة لفقر هذه الشعوب أصلا وبالتالي عدم جدوى الضرائب، أو لعجز هذه الحكومة في حد ذاتها أو فسادها، ضف إلى ذلك أنها قد تكون تحمل ديون سابقة، فيكون إيراد هذه الضرائب محدود وموجه لخدمات الديون بدل من الاستثمار، فالديون تقضي على مجرد احتمال النمو. تكمن أهمية تلك المؤسسات المالية في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة، وتسهل تعاملات الأسواق بتوفير التمويل والمعلومات المالية، والتأمين على المخاطر، والرقابة على أداء الشركات المساهمة في أسواق رأس المال. فبوجود قطاع مالي متطور، يقوى القطاع الحقيقي، ويعزز جانب العرض في الاقتصاد عن طريق التعريف بجميع المشاريع المنتجة، وتمويلها، بتجميع وبتخصيص الموارد المالية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، دون اهمال تمويل الابتكار والتطور التكنولوجي. بذلك يظهر الدور الأساسي لهذه الوظائف في تمويل التنمية، فأي ضعف في النظام المالي قد يساهم في حدوث صدمات أو أزمات مالية تنعكس سلبا على أداء الاقتصاد الحقيقي ونموه.
4. **نقص الابتكار:** من المؤكد أن فجوة الابتكار على مدى قرنين من الزمان كانت واحدة من أهم أسباب تباعد مستوى أغنى وأفقر البلدان، وكان هذا هو السبب في أن بلدان أفقر الفقراء لم تتمكن من اتخاذ اول خطوة

[1] *Pierre Maillet Et Philippe Rôlet, **la croissance économique**, presse universitaire de France, PARIS, 1998, page92.*

[2] سعود البريكان وآخرون، **تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي**، صندوق النقد العربي شركة صن غرافيكس (*Sun Graphics*)، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 230.

نحو النمو. فالأغنياء ينتقلون بالابتكار إلى مزيد من الثروة ثم إلى مزيد من الابتكار، وهو ما لا يستطيعه الفقراء[1].

5. **العوائق الثقافية:** كل العوائق الثقافية أي كان نوعها والممارسة على الأقليات من شأنها أن تخلق فشلا لهذه الفئات، مما ينعكس على التطور الاقتصادي للمجتمع ككل، حيث تعتبر الأنماط الثقافية أو الدينية في المجتمع معوقات في وجه المرأة مثلا، حيث تجردها من حقوقها الاقتصادية والسياسية، ومن أهم حق وهو التعليم، بذلك يفشل نصف المجتمع في تقديم مساهمته في التنمية الشاملة، فحرمانها من التعليم معناه حرمانها من الالتحاق بالعمل، وبالتالي تفتقر إلى الأمن الاقتصادي، وتسوء حالتها في حال أصبحت أرملة أو مطلقة لأي سبب من الأسباب.
6. **الفخ الديموغرافي:** وهو أحد أسباب الفقر، حيث أنّ النمو السريع في عدد السكان يضع ضغوطا كبيرة على الموارد البيئية، فأفقر الأماكن، وكثير منها بها أكبر عقبات النمو الاقتصادي الحديث، هي نفسها الأماكن التي تكون للعائلات فيها أكبر عدد من الأطفال. فالعالم في سباق بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني وحتى الآن فإنّ النمو السكاني هو الفائز[2]. يعتبر عامل الموارد البشرية مهما في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث أن[3]:

معدل الدخل الحقيقي = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من هذه المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لمعدل الدخل الحقيقي، بالاعتماد على الناتج القومي الإجمالي، فإذا زاد عدد السكان بمقدار لا يتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قلّ الطرف الأيسر في المعادلة، وبالتالي قلّ معدل النمو الاقتصادي، أما إذا زاد عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، فإنّ معدل النمو سيرتفع، إضافة إلى هذا فإنّ الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة، ومنه الزيادة في الإنتاج، بشرط عدم زيادة السكان عن الزيادة في الإنتاج، دون إهمال عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، وهو ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل[4] الممكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات. ويجدر بالذكر أن بعض الدول قد حققت معدلات عالية في النمو الاقتصادي ولكن كثرة السكان في تلك الدول قللت من معدل الدخل الفردي وخير مثال على ذلك الصين[5]. لكن قد يتبادر إلى الذهن سؤال نطرحه: هل أن الدول النامية إذا قامت بتنظيم النسل، ورفع مستوى التعليم، والأداء، وغيره من الحلول، أن تحقق رفاهية لشعبها، ومنافسة الدول الصناعية الأخرى، ومواكبة التطورات التكنولوجية الأخرى؟.

---

[1] جيفري د. ساكس، ترجمة أحمد أمين الجمل، **نهاية الفقر**، الجمعية المصرية، مصر،2007، ص85.

[2] جوزيف إي .ستيجليتز ، ترجمة فايز حكيم، واحمد منيب، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، المرجع السابق، ص28.

[3] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع... العوائق... سبل النهوض**، المرجع السابق، ص43.

[4] تتأثر إنتاجية العمل لمجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي هي: معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد، والمستوى الصحي للفرد العامل والمستوى العلمي له، والمهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد العامل، وكمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل، وكمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل، ومستوى التنظيم والإدارة، ونوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

5 أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 1996، ص 217.

7. **الفقر:** يعيق الفقر تراكم رأس المال، وبالتالي ينقص من معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتقد العديد من واضعي النظريات الأوائل، أن البلدان الأقل نموا هي الفقيرة جدا، وقد حاول **هانز سنجر**، وبعده **راجنر نوركسي**، أن يبرهن أنّ هذه الأقطار لا تستطيع الادخار لأنها فقيرة جدا، فهي لا تقوم بتكوين رأس المال وهكذا تظل فقيرة[1]. اضافة إلى هذا فإنه لا يوجد حافز للاستثمار في هذه البلدان نتيجة للدخول المنخفضة والتي تجعل أيضا أسواقها فقيرة مما يشكل عائق للنمو.
8. **التقدم التكنولوجي:** إنّ السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان. كذلك التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنّه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.[2]
9. **التخصص وتقسيم العمل:** إنّ هذا المبدأ نادى به **أدم سميث**، يعتبر عاملا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو يؤدي إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات، وهو ما يعرف بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل.
10. **البيئة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي عبارة عن مجموعة العوامل التي تساند النمو الاقتصادي، كوجود نظام ضريبي مرن، ونظام مصرفي كفء، لا يعيق الاستثمار، إضافة إلى نظام سياسي مستقر. كما أنّ حدوث النمو غير المستقر وغير المنتظم ينتج عنه العديد من التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية...الخ. إضافة الى تخصيص آليات لصالح أقلية متميزة (الدول المتقدمة)، مقابل غالبية مهمشة (الدول النامية)، بسبب التضخمات المالية، حيث أنّ ناتج الدول المتقدمة في تزايد مند عشرة سنوات، كما أنها تحتكر حصة متزايدة من الثروة تحت غطاء اجتماعي.[3]
11. **عواق بيئية** : نشأت هذه العوائق في ظل الرفض المتزايد للدول الغنية للتلوث الصناعي وتبنّي مبدأ الحيطة، اضافة الى الاحتباس الحراري التي يهدد البشر. إنّ للارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتصنيع في الدول المتقدمة دور كبير في التلوث البيئي، فتزايد عدد السيارات، انعكس على الصحة من حيث ازدحام المدن وضيق التنفس، وانعدام الراحة العامة عن طريق الضجيج الذي تصدره السيارات والطائرات، زيادة على تعقد الحياة الاقتصادية الذي نتج عنه انتشار الجرائم، فالماضي لا يشجع على التفاؤل بشأن هذه النتائج، مقابل تراكم القضايا البيئية التي لا تزال عالقة.
12. **النمو الاقتصادي والحوكمة:** يعد التطبيق الجيد للحوكمة[4] من أهم العوامل لتحقيق معدل نمو ثابت في الأسواق والقطاع المالي، فالنمو الاقتصادي لا يرتبط بالتكنولوجيات المستخدمة ورأس المال البشري فحسب بل يخضع كذلك إلى مؤسسات الحوكمة الرشيدة. انتهت بعض الدراسات إلى اكتشاف علاقة طردية بين المتغيرين مفادها وجود أثر معنوي موجب لعمليات الحوكمة على معدلات النمو

---

[1] افريت هاجن، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 50.

[2] حربي موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص70 .

[3] *Pierre Robert, **croissance et crises analyse économique et historique**, PEARSON Edition, France, 2010, page 171.*

[4] إن حوكمة الشركات عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع لاستخدام من قبل الخبراء، لاسيما أولائك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

الاقتصادي[1]. بمساعدة الحوكمة للدول على تسهيل الإصلاح المؤسسي، وتشجيع الإنتاجية والابتكار وتقليص الفساد وزيادة التنافسية، وتنمية أسواق رأس المال، وتخفيف خطر السيولة، والتخصيص الأمثل للموارد، والتشجيع على الخوصصة الناجحة، ومكافحة الفقر، تساعد على بناء أساس قوي ومتين للنمو الاقتصادي.

13. **دور الحكومات والمؤسسات في النمو الاقتصادي:** على الرغم من أنّ النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي ركزت على كل من التغيير التكنولوجي، واتساع المعرفة، وعلى رأس المال المادي والبشري، إلاّ أنّ هناك عوامل أخرى يمكن إدراجها في التأثير على النمو الاقتصادي مثل[2]:

- مدى تشجيع البيئة المؤسسية للشركات والابتكار.
- الاستقرار السياسي والمعبر عنه مثلا بتواتر الثورات والاغتيالات السياسية.
- عمولة الصرف الأجنبي في السوق السوداء مما يعكس القيود التي تفرضها الحكومة على الأسعار.
- نسبة نفقات الحكومة الى الدخل القومي.
- مدى التزام الحكومة بالقوانين، وتكرار فسخ العقود من طرف الحكومات.
- الديمقراطية تشجع النمو الاقتصادي رغم أن هناك حججا معاكسة على سبيل المثال قد تكون الدكتاتوريات أكثر فاعلية في حشد الموارد من أجل النمو أو في اقناع أصحاب الأعمال في الاستثمار، من أجل التطوير المحلي بدلا من تنمية حساباتهم في المصارف السويسرية.

هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أثر الرشوة على التنمية أمثال **مورو** في 1997 الذي بين أن الرشوة تبطيء معدل النمو الاقتصادي للبلدان، ومن الأمثلة التي توضح أثر الرشوة على معدل النمو الاقتصادي نجد سوء استعمال الكفاءات، انخفاض الاستثمار الاجنبي والمحلي، نمو مؤسسات مشوهة وظهور الاقتصاد الموازي، انخفاض الايرادات العمومية،...الخ.[3]

14. **النمو الاقتصادي والعولمة:** ينجم عن العولمة الكثير من التحديات خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ تمثل سلاحا ذو حدين، من جهة باعتبارها فرصا للمزيد من النمو الاقتصادي بالاستفادة من مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، بالإضافة إلى إمكانية تعبئة المدخرات المالية وزياد المنافسة بين الشركات، ومن جهة ثانية تطرح مخاطر تتمثل في مزيد من التهميش، لعدم قدرة هذه الأخيرة على منافسة الدول المتقدمة في مختلف القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية المالية، التكنولوجية والثقافية مما يكرس نظام التخلف والتبعية.

يحتاج النمو الاقتصادي الى وضع برنامج اجتماعي شامل يهتم بالمواطنين ورفع مستوى حياتهم ومن قدرتهم على التفكير، إضافة الى تعدد الأنشطة الاقتصادية لتنويع الاقتصاد، وإعادة تهيئة هياكل

---

[1] محي محمد سعد، **عولمة الاقتصاد في الميزان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 287.

[2] فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة **جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 70- 71 .

[3] *Vinod Thomas Et Autres, **qualité de croissance**, 1ér édition, édition de BOECH université, Bruxelles, 2002, page 159.*

الإنتاج، والاستفادة من التجارب الذاتية لإقامة مجتمع متناسق ومتطور، وإنشاء صناعات محلية، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصريف السلع المصنعة محليا، لإشباع الحاجات الضرورية.

وأخيرا إنّ قدرة المجتمع الإنتاجية تعتمد على مصادره الطبيعية وعلى قدرته الإنتاجية، وقاعدته الإنتاجية تعني قواه البشرية المدربة، ومواده الأساسية من مصانع وطرق وموانئ ووسائل ومواصلات ومبان وآليات، وما عملية النمو الاقتصادي إلاّ محاولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، أما المصادر الطبيعية فإنّ تأثيرها أقلّ بكثير مما كان يتصوره بعض الخبراء وعامة الناس على حد السواء[1].

من أجل تحقيق نمو اقتصادي ناجح يجب أن يتوفر للاقتصاد المؤسسات المناسبة(مثل الأسواق والتبادل النقدي) والبيئة القانونية(مثل قوانين الملكية)، التي تدعمها سياسة عامة قادرة على توفير حوافز للأنشطة الاقتصادية مثل الادخار والاستثمارات الابتكارات التكنولوجية[2].

[1] علي بن طلال الجهني، **موضوعات اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، مكتبة تهامة، جدة،1980، ص 25.

[2] سوانينبيرج اوجست، **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة خالد العامري، الطبعة الاولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر،2008، ص 191.

II. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سيأتي سنحاول التطرّق على مفهوم التنمية الاقتصادية باعتباره مفهوم لصيق بالنمو الاقتصادي كما سيتم توضيح مستلزماتها وخصائصها، وكذا الأهداف والعقبات التي تعترضها، كما أننا لم نغفل عن نقاط التقارب والاختلاف بين النمو والتنمية، إضافة الى سرد أهم نظريات النمو الاقتصادي، منطلقين من أفكار الفيلسوف "**ابن خلدون**" وصولا الى النظريات الحديثة، مرورا بالنظرية النيوكلاسيكية، ثمّ النّظريات الحديثة التي تنوعت فيها المصادر، بالتالي ساعدت على فهم أفضل للنمو، كما سيتم التطرق الى نظريات التنمية الاقتصادية في هذا الجزء من الدراسة.

II-1 التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

II-1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية، خصائصها ومستلزماتها:

شاع مصطلح التنمية غداة الحرب العالمية الثانية، وقد استخدم للدلالة على المشكلات التي تعانيها الدول التي أخذت في الحصول على الاستقلال السياسي[1]. انقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسين هما:[2] أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، ويؤكد هذا التيار تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن. يوضح الشكل الموالي نموذج التنمية الغربي:

الشكل(3-4): نموذج التنمية الغربي.

المصدر: مجد الدين خيري نمش، **أزمة التنمية العربية**، المرجع السابق، 1996، ص 60.

من الشكل السابق نلاحظ أن نموذج التنمية الغربي قام على تحقيق التراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاجية إمّا عن طريق الموارد الجديدة، أو باستخدام أساليب جديدة في العمل، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار والاستثمار، والمحافظة على زيادة مستمرة ومتجددة في الإنتاجية خصوصا إذا ضبط النمو السكاني. أقبلت أغلب الدول العربية على تبني هذا النموذج، لكن بالرغم من ذلك لم تحقق هذه البلدان كثيرا من الأهداف التنموية ويرتبط مفهوم التنمية الغربي التقليدي بأزمة التنمية العربية من خلال عدم مقدرة هذا المفهوم على الإسهام في تغيير التخلف في البلدان النامية بشكل عام.

أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، اجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها، ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلة البطالة والفقر، والجهل، والمرض.

عرّفت الأمم المتحدة التنمية "بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، في المجتمعات

[1] إبراهيم مشروب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، المرجع السابق، ص19.

[2] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، 2009، ص03.

القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"[1]، كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[2].

بالنسبة **لنيكولاس كالدور**"*Nicolas Caldor*"، فقد عرّف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من إجراءات، وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[3] يقصد بها أيضا تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، والتي يمكن تعريفها بأنها:" أنها عملية تسمح بالانتقال من حالة التخلف إلى التقدم محدثا بذلك تغييرات جذرية وهيكلية في البنيان والهيكل الاقتصادي، فهي تمثل دخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي"[4]. تعرف كذلك أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج[5].

لنتذكر معادلة **هنري كينجر**، السيئة أخلاقيا:«إنّ العولمة ليست سوى الاسم الجديد للسياسة الأمريكية المهيمنة» لكن إذا ما كان الاسم قديما؟ لقد كان ببساطة هو التنمية الاقتصادية التي أطلقت بواسطة **هنري ترومان** عام 1949 للسماح للولايات المتحدة بالسيطرة على أسواق الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية السابقة، ولتجنيب الدول المستقلة حديثا الوقوع في المدار السوفياتي[6].

اهتم الاقتصاديون بالمعنى الحقيقي للتنمية الاقتصادية، فالاقتصادي البريطاني **ديدلي سيرز** قال إن أهم الأسئلة التي تطرحها عملية التنمية هي[7]:ماذا يحصل للفقر؟ وماذا يحدث للبطالة؟ فإذا انخفضت هذه النسب تكون الفترة فترة تنمية لدولة معينة، أما إذا لم يحصل أي تغير في هذه الأمور، أو إذا ارتفعت معدلاتها فإنه من الغريب الحديث عن تنمية، حتى لو زادت أو تضاعفت معدلات دخل الفرد. ومهما كانت أهداف سياسة التنمية سواءا النمو السريع، أو خلق فرص العمل، أو توزيع متساوي للدخل، فإنه على الدولة أن تدرك ما هي أولوياتها القطاعية الاقتصادية، هل التركيز على الزراعة من أجل التصدير وكسب العملة الأجنبية، أم أن التركيز يكون على التصنيع؟ أم على السياحة في حال إخفاق القطاعات الأخرى في تحفيز التنمية.

إنّ التنمية حركة نحو قمة النظام الاجتماعي كله، وبعبارة أخرى لا تشتمل على الإنتاج وتوزيع الناتج وطرق الإنتاج فحسب، بل مستويات العيش أيضا وعلى المؤسسات والتصرفات والسياسات[8]. كما أنها في محصلتها

---

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الإصدار الأول، دار الشروق، الأردن، 2007، ص22.

2عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية البيئة والعلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص147.

[3] محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص 262.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 77.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق ص 17.

6سيرج لاتوش، **تحديات التنمية، المرجع السابق**، ص25.

[7] محمد إشتيه، **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، المرجع السابق، ص 134.

[8] غونار ميردال، ترجمة عيسى عصفور، **نقد النمو**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،1980، ص 243.

النهائية، وسيلة وليست غاية فهي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[1].

تتمثل خصائص التنمية في تغيرات تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل، وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية، وتغيرات في البنيان الاقتصادي(اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات)[2]، وتستلزم التنمية الاقتصادية[3]:

1-**تجميع رأس المال:** وتتطلب هذه العملية توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك.

2-**الموارد البشرية:** ويتمثل دورها في الارتفاع بمستوي الإنتاج الحقيقي، وضمان زيادته بشكل مستمر. فعملية التخطيط للتنمية تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

II-1-2 أهداف التنمية الاقتصادية والعقبات التي تعترضها: تختلف أهداف التنمية من بلد لأخر، ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس البلد، نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، رغم هذا توجد أهداف مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية من بينها:[4]

- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات.
- إجراء تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد القومي، ورفع الدخل القومي الحقيقي.

يصاحب التنمية عادة تغير كبير في توزيع القوى العاملة بين قطاعات النشاط المختلفة، فتزيد العمالة في الصناعة، والخدمات، ويصاحبها أيضا انخفاض في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدخل القومي، ومرجع ذلك أن الخدمات لا تبادل دوليا بمقدار السلع، كما يصاحب التنمية أيضا فرض ضرائب جمركية على الواردات الصناعية بقصد حماية الصناعات المحلية.[5]

تتعرض التنمية الاقتصادية لعقبات عديدة، خاصة في الدول النامية، نوجزها في الشكل التالي:

[1] محمد حسين دخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 22.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار الراية، الاردن،2013، ص66.

[3] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2008، ص115.

[4] محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، المرجع السابق، ص 262.

[5] عبد الله مكسور، **التنمية الاقتصادية**، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، 1966، ص 48.

الشكل(3-5): عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

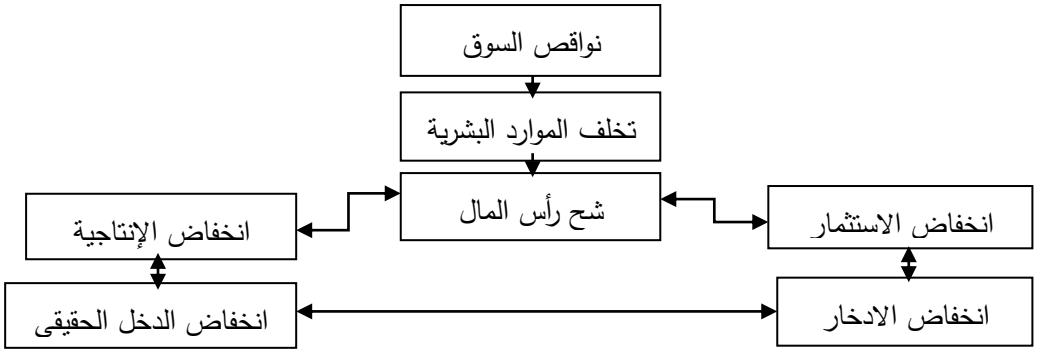

المصدر: بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، المرجع السابق، ص118

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنّ الدول النامية تعاني مجموعة من العقبات المتصلة ببعضها البعض، حيث أن كل عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر مع باقي العقبات. تتمثل نواقص السوق في أنها في حد ذاتها أسواقا مفتوحة لمنتجات الدول المتقدمة، ضف إلى أن هناك مشروعات محتكرة من طرف القطاع العام فقط مما يعرقل الاستثمار، وارتفاع تكلفة التكنولوجيا باعتبارها حكراً على الدول المتقدمة، المسيطرة على ثروات البلدان النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ومع تخلف الموارد البشرية، والنمو السكاني المرتفع، ونقص رؤوس الأموال ينخفض الاستثمار وبالتالي تنخفض الإنتاجية، ويقل الادخار، وينخفض مستوى الدخل. إضافة الى ما سبق من صعوبات التنمية في البلدان المتخلفة ارتفاع عدد المتعطلين من القوة العاملة، وانخفاض مستوى التعليم والتكوين[1].

يتفق الكثير من الاقتصاديين أنّ نجاح التنمية الاقتصادية متوقف على ثلاثة عناصر أساسية هي[2]:

1- **التغيير البنياني:** ويقصد به التغير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي. وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية، الى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دور متزايد، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي على جملة الناتج القومي، والذي بدوره يؤدي الى العديد من التغيرات على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة من جملة الأفراد العاملين، وأيضاً التغيير في المستوى الفني للإنتاج.

2- **الدفعة القوية:** ويقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

3- **الاستراتيجية الملائمة:** ويقصد بها مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف ينشد المجتمع تنفيذها، هذه الاستراتيجية تحدد حسب كل مجتمع وتتأثر بمجموعة من العوامل منها الظروف التي يمر بها الاقتصاد، ودرجة نموه، وهيكله الإنتاجي، حجم وطبيعة الظروف الطبيعية والخارجية.

من جانب آخر، أدى تطوير مفهوم التنمية ليعنى بتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر الى تطوير عدد من المبادرات الدولية حول المناهج التطبيقية التي يمكن استخدامها لتقييم جهود التنمية، ولصياغة سياسات ملائمة للتنمية، تمثل أهمها في الاهداف الدولية للتنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في اطار الامم المتحدة في سبتمبر 2000، والتي أصبحت تعنى بأهداف الألفية للتنمية[3].

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوية**، مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 356.

2محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص74.

3أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 89.

II-1-3 النمو والتنمية الاقتصادية تقارب أم اختلاف:

يعتبر مفهوم التنمية أوسع من النمو الاقتصادي، لأنه يهتم أساسا باستخدام الثروة الناتجة عن النمو[1]. فالنمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين التنمية، قد يحدث نمو دون تحقيق أهداف تنموية[2]. لكن عند حديثنا عن التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامهما كمرادفين، حيث أنّ كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن.[3]

بالرغم من اختلاف المصطلحين في معانيهما وطبيعتهما، إلاّ أنّ الاقتصاديين الغربيين غالبا ما يفضلون استخدام مصطلح النمو، حيث حاول بعض الاقتصاديين سحب التمييز بين النمو والتنمية إلى التمييز بين الدول المتقدمة والبلدان النامية. فالأولى حققت مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي والتقني، وترسخت فيها المؤسسات المختلفة،[4]حيث يصعب إحداث تغيير جدري في هياكلها سوءا على المدى القصير، والمتوسط، وعليه عند سعيها للتخلص من أثر بعض المشاكل الاقتصادية في الدورة الاقتصادية التي تمر بها تحقق نموا اقتصاديا متمثلا في زيارة معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، والثانية عكس ذلك، وبين هذا وذاك ارتأينا توضيح الفرق بين المصطلحين من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3-2): نقاط التقارب والاختلاف بين النمو والتنمية.

أساس التفرقة/المجالات	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نقاط التفرقة بين النمو والتنمية		
المفهوم	– يعني زيادة كمية لنصيب الفرد من السلع والخدمات. – يشير إلى التغيرات الطبيعية والنمو العادي لاقتصاد مجتمع ما	– تشمل تحولات طويلة الأجل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وكذلك حدوث تغيرات ملحوظة في جودة السلع والخدمات، فهي بذلك التوسع الدائم في إنتاج السلع والخدمات بما يضمن نموا ثابتا لمستوى إشباع حاجات السكان. – هي التطور الشامل للمجتمع بمؤسساته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية، الذي يهدف إلى إحلال مستوى أفضل للمعيشة، والخروج من التخلف.
طريقة الحصول	تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش.	تستوجب التدخل والتوجيه نحو المجالات الملائمة من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا.

[1] *MOHAMMED TILI HAMDI, RAMI ABDELKAFI, **élément de croissance économique**, centre de publication universitaire, TUNISIE, 2009, page 2.*

[2] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن، 2006، ص 315.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر،1999، ص 18.

[4] سعد حسين فتح الله، **التنمية المتنقلة**، المرجع السابق، ص 64.

التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية.	لا يتطلب هذه التغيرات، بينما يكون بمثابة العمود الفقري في جسم التنمية.	تتطلب التنمية هذه التغيرات باعتبارها مشروع شامل ومتكامل.
حالة التوازن بين الاقتصاد واحتياجات المجتمع.[1]	يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع	لا تحدث التنمية.
في ظل الاستعمار.	قد يحصل، لأنه لا يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني والمؤسسات التربوية ودخل الأفراد.	لا يمكن أن تحدث في ظروف، الاستعمار لأنه يؤدي إلى نقص في البنى التحتية في كافة الميادين.
الفوارق في توزيع الثروة والدخل	يمكن أن يحدث نمو مع استمرارها.	لا يمكن أن تحدث دون إزالة هذه التفاوتات، ذلك لأن الإنسان هو الهدف من حصولها، فالجانب الاجتماعي يجب أن يحتل موقع أساسي في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية وإلا فقدت مبرر حصولها.
نقاط التقارب بين النمو والتنمية		
–يتركز الاهتمام في استعمالنا لمفهوم التنمية على الجانب الاقتصادي والتكنولوجي غير أن التنمية عملية حضارية شاملة تعني الفرد والمجتمع والمؤسسات المعبرة عن ارادة الشعب، وبالتالي فإن النمو ليس إلا إحدى نتائج التنمية، فكيف يمكن أن نبني مجتمعا تزدهر فيه الصناعة إذا انتشرت فيه الأمية أو تدنت فيه الحالة الصحية والغذائية (*Food gap*) وعجز البلد عن حل مشكلة الموارد المائية، والهجرة الفوضوية، واستمرت المعالجات الاندفاعية المترحلة لأوضاع الريف والمدينة على حد سواء. –تهتم التنمية بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع، وتهتم بالاحتياجات الرئيسية بقدر ما تهتم بكامل التطلعات الانسانية، وتهتم بمأزق الناس في الشمال بحرمان الناس في الجنوب. –يحاول "***لويس Lewis***" تبيان الفرق بين التنمية والنمو، فيقول أن "النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية"، أما "و**لنسكي***J.Wlinsky*"، فقد أكد كذلك أن النمو الاقتصادي هو أهم عنصر في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها. –إذا صاحب النمو الاقتصادي السريع تقلص في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت في الحريات، والتعدّي على الحقوق المدنية للمواطنين، كله يؤدي إلى عدم حدوث التنمية. –هناك من ينظر الى معدل النمو الاقتصادي على أنه خلاصة قياس التنمية المرغوب فيها للاقتصاد بأكملها، نحن نفرح عندما يتحقق النمو الاقتصادي ونتألم عندما لا يتحقق ذلك، إذ لا ينظر لحالة وجود أو غياب النمو كمؤشر لنجاح أو فشل السياسة الاقتصادية– فالفترات الزمنية عبر التاريخ التي شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية فهي جيدة إلى حد ما أما الفترات التي شهدت معدلات منخفضة للنمو فهي سيئة.		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع من الملحق02.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ المفاهيم السابقة تنطوي على نقطة أساسية في التمييز بين النمو والتنمية، على أساس نوعية التغيرات فالنمو ينطوي على التغيرات الكمية، أما التنمية فتعكس التغيرات الكيفية والنوعية والهيكلية لكن يمكن أن يحدث نمو بدون تنمية لكن التنمية لابد أن يصاحبها نمو.

[1] أي تزايد الاختلال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مثلا في التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات، توزيع الدخول، والثروات بين شرائح المجتمع، في سوق العمل.

إذا كان النمو الاقتصادي لا يمثل بالضرورة نهاية المطلوب من التنمية الاقتصادية، فإنّ غيابه غالبا ما يهدد بنهايتها، وبهذا يتأكد موقع النمو الاقتصادي في أنّه لا يشكل خيارا بل ضرورة لمسار التنمية، وإنّ هذه الأهمية ترتبط بمستواه ونوعيته ونمط استمراريته في مساره[1].

رغم أنّ الأدبيات عنيت بالتفرقة بين النمو في إطاره الاقتصادي الضيق، والتنمية بمعناها الشامل، ودعت إلى الحديث تارة عن تنمية اجتماعية وأخرى عن تنمية بشرية (إنسانية)، إلا أنها لازالت تحرص على جعل المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية متذرعة بما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية التي تعامل كأمور يخضع كل منها إلى أساليب خاصة به في إطار منظور يقوم على مفهوم للرعاية الاجتماعية.[2]

كما أنّ المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية يتضمن بعض الآراء السياسية والاجتماعية ذات الشأن، فقد يصاحب النمو الاقتصادي زيادة، أو نقص في الحرية السياسية، أو في نوع التخطيط السائد أو في منح المرأة المزيد من الحريات طالما إنها تشارك مشاركة جدية في تحمل مسؤوليات النشاط الاقتصادي في البلاد.[3]

إنّ النمو المادي للمجتمع لا يكفي لتحقيق التنمية لأنّ إمكانية النكوص والتّراجع تكون محتملة ومتوقعة في مثل هذه الحالة،[4] لكن إذا حدث نمو اقتصادي، وتغيرت الظروف الاجتماعية، بحيث تتكيف مع التقدم الاقتصادي، وترتفع معه، فإنّ المجتمع يضمن استمرارية هذا التقدم.

II-2 نظريات النمو الاقتصادي.

II-2-1 أفكار ابن خلدون: كان الفيلسوف العربي "**ابن خلدون**[5]" من أوائل الذين أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وذلك في عام 1377 م[6]. كما أنه كان أيضا من الاوائل الذين فكروا في مرحلية التطور الاجتماعي، فقسم التاريخ البشري إلى مرحلتين: الدنيا – البداوة، وهي مرتبطة بمستوى منخفض من تطور علاقات الإنتاج وقوى لا يزيد عن إشباع الحاجات الضرورية للإنسان، فإذا سمح تطور أسلوب الإنتاج بالحصول على إنتاج فائض بدا المجتمع ينتقل من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، التي تمثل المرحلة العليا وهذا الانتقال محكوم بأهمية الإنتاج الفائض.[7]

---

[1] باسل البستاني ، **نحو رؤية تنموية عربية الاطار الفكري والتحليلي**، دار مجدلاوي، الاردن، 2014، ص 30.

[2] إسماعيل الزبري وأخرون، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، 2006، ص 37.

[3] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن 2009، ص169.

[4] مصطفى حسين محمد شفيق طنيب، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل، الأردن، 1995، ص121.

[5] هو عبد الرحمن أبوزيد بن محم دبن خلدون(1332-1406م) رجل دولة وقاضي ومؤرخ وعالم، ولد في تونس.

[6] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع ... العوائق...سبل النهوض**، المرجع السابق، ص 46.

[7] عارف دليلة، **مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي**، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 1987، ص 14.

وضع "**ابن خلدون**" نظريتين في النمو الاقتصادي وما يصاحبه من نمو حضاري، تقوم الأولى على أن البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي، فكلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة لحياة الإنسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح، أما الثانية[1] فتقوم على أنّ النمو الاقتصادي لأي مجتمع يمر بعدد من المراحل ترتبط بحياة الدولة السياسية والاجتماعية من نشأتها إلى نهايتها، أي اتساع العمران ثم وفوره ثم اضمحلاله يرتبط ارتباطًا مباشرًا بنشأة الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك، فقد ركّز على الجانب الاقتصادي من العمران أي تطور البناء الاقتصادي في مراحله المختلفة مع تطور حال الدولة كما وضع "**ابن خلدون**" قاعدة عامة تتمثل في أنّ الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة العمران[2]، أما بالنسبة لاتخاذ المباني والمنشآت مؤشرًا على العمران والزيادة أو النقص في حركة البناء كدليل على النمو أو التدهور، فيشبه في الوقت الحالي اتخاذ بعض مفردات رأس المال الاجتماعي والزيادة أو النقص فيها مؤشرًا على الحالة الاقتصادية واتجاهات التقدم أو التخلف، ثم تأتي فكرته في زيادة الإنفاق في الأسواق دليلا على زيادة العمران أو العكس، متماشيًا تماما مع ما ينطبق في التحليل الحديث على معايير النشاط الاقتصادي.

من أهم ما كتب "**ابن خلدون**" في نظريته الثانية فيما يخص العلاقة بين تقسيم العمل والنمو، أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل"كمية من العمل "الذي أمكن توفيره تمامًا كما عبر عنه في شكل" كمية من الناتج"[3]، حيث أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية، فكمية من الناتج الفائض عن حاجة السكان عبارة عن مزيد من السلع الكمالية، التي يمكن أن تباع الى دول مما يؤدي إلى مزيد من الترف. أما فيما يخص الدخل والإنفاق في المجتمع، فيوضح أنّ المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فكلما كثرت الأعمال كثرت قيمها فازدادت الدخول بالضرورة، ودفع بهم ذلك الغنى إلى الترف في المساكن والملابس، ومتى زاد العمران زادت الأعمال مرة ثانية، تزداد الحاجات الكمالية نتيجة لزيادة الدخول، فزيادة قيم الأعمال إنما تعبر عن زيادة الناتج الكلي وهي تؤدي إلى زيادة المكاسب أي الدخول وتساوي في مجموعها الدخل الكلي للمجتمع فيؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي[4]، التي تعتمد بدورها زيادة طلب أفراد المجتمع من السلع الكمالية وزيادة الطلب الكلي تتطلب زيادة النشاط الإنتاجي

---

[1] ربط ابن خلدون بين تطور البناء الاجتماعي والاقتصادي (العمران)، وتطور البناء السياسي(الدولة)، ثم بعد ذلك تطرق للناحية الاقتصادية التي يبرز فيها تحليله لتطور البناء الاقتصادي من نمو متزايد حتى يصل إلى القمة في الرفاهية والغنى ثم اضمحلال حتى يصل إلى حالة الفقر والمجاعات، فالدولة في بداية تكوينها تتمتع بقوة في بنائه السياسي والاجتماعي، وخاصة إذا اعتمد على مبادئ قويمة مثل الدين أو دعوة حق مما ينعكس في معاملة عادلة من جانب القائمين بأمور الدولة للمواطنين، وهذا في حد ذاته يهيئ المناخ الملائم لنشاطهم الاقتصادي، فيزداد تفاؤل المواطنين وينشطون لعملية البناء الاقتصادي وتهيئة أسبابها، فيحدث النمو، وفي ظل هذه الظروف تتكاثر الأعداد السكانية وهو شرط عند ابن خلدون ضروري ومصاحب لنمو الاقتصاد. ثم يشرح ابن خلدون كيف يصيب الدولة الاختلال، فيقول إن الخلل الأول يبدأ متى استفحل العز وتوفرت النعم والأرزاق بدور الضرائب لأن هذه الأحوال تؤثر في أخلاق القائمين على حماية الدولة فتهبط عزائمهم وتميل نفوسهم إلى الجبن والكسل وقد يتنازعون على السلطة فيقتل بعضهم بعضا .ثم يزيد الإسراف في نفقات القائمين على الدولة بما يعتريهم من عز، فيقتصر دخل الدولة حينئذ عن إنفاقها وهذا هو الخلل الثاني في حياة الدولة وهو أشد خطرًا من الأول، والاثنان معا يؤديان في النهاية إلى فناء الدولة. وإذا ساء حال الدولة في النواحي الاقتصادية وانتكست عملية البناء الاقتصادي، واقتصر السكان على الضروري فقط من السلع الصناعية تدهورت أحوال الصناعات بشكل عام، وحدث الركود الاقتصادي.

[2] يعتبر لفظ العمران الذي استخدمه ابن خلدون في النمو الاقتصادي من عمّر، ويقال عمّر المنزل بأهلها يسكنه أهله وأقاموا به أو جعلوه مهيأ لإقامتهم، عمرت البلد بأهلها لأنهم أقاموا بها مساكنهم وزاولوا فيها نشاطهم. وقد استخدم ابن خلدون لفظ العمران للمجتمعات ليدل على المعنى الشامل أو الكلى أي ليدل على ما بالبلد من سكان ومبان وما يترتب على ذلك من نشاط ضروري للحياة.

[3] عبد الرحمن يسري، **إسهام ابن خلدون في الفكر الاقتصادي**، دراسات اقتصادية اسلامية، أوراق مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون، المجلد الثاني عشر العدد الثاني، بدون بلد ودار نشر، 2006 ، ص43.

[4] عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص 45 .

مما يؤدي الى زيادة الإنفاق في الأسواق وفي الصناعات، وبالتالي زيادة اخرى– أكبر من المرة الأولى–للدخل الكلي للمجتمع، وهكذا تتكرر هذه العملية ويتضاعف الدخل الكلي للمجتمع. في مجال مقارنة النمو الاقتصادي في بلد ما مع بلد آخر اتخذ ابن خلدون مقياسه الأساسي درجة العمران، فهو يقارن أعداد السكان وحالة المساكن والصنائع والإنفاق في الأسواق...الخ، وهي مقاييس عديدة تكمل بعضها البعض، ولكنه أيضا اكتشف إمكانية عقد مقارنات بسيطة ومباشرة بين الدول وبعضها باستخدام معيار الدخل لفردي، ولكنه لم يقع في خطأ[1] مقارنة متوسط نصيب الفرد من الدخل في بلد ما مع آخر بغضّ النظر عن هذا الفرد، فنجد أن **ابن خلدون** يقارن الدخل لنفس المهنة أو لنفس العمل في بلدين[2].

كان **لابن خلدون** تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق[3] أثناء عملية النمو الاقتصادي، حيث لجأ إلى استخدام العرض والطلب، فكلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه، وكثر عمرانه، فإنّ أسعار السلع الضرورية ترخص، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية، فترتفع أسعارها، كما أنّ السّلع الضرورية كلها منتجات زراعية، أما الكمالية فهي مقسمة الى منتجات من النشاط الزراعي وأخرى من النشاط الصناعي، كما أضاف أنّ الناس جميعا في ظروف نمو العمران والدخول تعمل من أجل توفير حاجاتها منها، وما يزيد عنها، وينتج عن حاجته المفضلة من السلع الضرورية تزيد عن الحاجة إليها فترخص أسعارها.

ونجد أنّ **ابن خلدون** قد اعتمد بصفة عامة على قوى العرض والطلب في تفسيره لتغيرات الأسعار، كما أنه ربط بين عملية النمو وما يتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهية، من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة ثانية، كما أنه وضّح مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات في مراحل نموها المتقدمة حينما تزداد حدة التنافس على الكفاءات البشرية المتاحة في النشاط الصناعي، وما يسببه هذا من ارتفاع في نفقات الإنتاج وارتفاع في الأسعار، ثمّ بيّن أيضا موقف المساومة القوية التي يتمتع بها العمال حينما يزداد الطلب على منتجات الصناعة أثناء الرواج وهو موقف كفيل بمساعدتهم في الحصول على دخول أعلى[4]، ومن ناحية ثانية قام بمناقشة آثار ارتفاع النفقات في القطاع الزراعي على الأسعار، حيث انه اعتمد في تحليله تقريبا على نفس الأساس الذي اعتمد عليه **دافيد ريكاردو** في تحليله للريع التفاضلي، حيث وصل **ابن خلدون** قبل **ريكاردو** بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة، والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، حيث أنه كلما قلت جودة الأراضي الزراعية ازدادت نفقات الزراعة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة والعكس صحيح.

II–2–2 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

أولا–نظرية أدم سميث*Adam Smith* (1723– 1790): رأى أنّ هناك ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي وهي تقسيم العمل، وتراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وأكد أهمية الاطار القانوني المستقل الذي تعمل

[1]وهو خطأ شاع في أيامنا هذه ويبرره فقط عجزنا عن جمع البيانات الإحصائية الكافية أو عدم دقتها.

[2]عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص 46.

[3]باعتبار الأسواق أماكن تشمل على حاجات الناس، والحاجات البشرية، ما هو ضروري ومنها ما هو كمالي –كما جاء في مقدمته.–

[4]عبد الرحمن يسري، المرجع السابق، ص 56 .

ضمنه اليد الخفية، وأوضح كيف يساعد النظام التجاري المفتوح الدول الأفقر على أن تلتحق بالدول الغنية[1].

وفقا **لسميث** تتمثل عناصر النمو في كل من المزارعين برغم اعترافه بأنهم الطرف الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع في عملية النمو؛ إلى جانب المنتجين ورجال الأعمال، إلاّ أنّه ركز على القطاع الصناعي، نظرا لتزايد الغلة في هذا القطاع الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي. فضلا عن ذلك فقد أثار **سميث** في كتاباته ذلك التراث الفكري الذي خلفه وراءهم الطبيعيون، وهو التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج، وحاول أن يضع معنى لكل من هذين النوعين من العمل، إذ رأى **سميث** أنّ العمل المنتج هو ذلك الذي يضيف قيمة الى المواد الخام التي تشتغل بها الايدي العاملة، بينما العمل غير المنتج فهو ذلك النوع من العمل الذي ينتهي الى زيادة في القيمة، مهما كان هذا العمل نافعا[2]. كما أنه أضاف أنّ هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال الناتج عن ادخار الطبقة الرأسمالية؛ حيث أنه اذا كان تقسيم العمل يطلق عملية النمو، فإنّ تراكم رأس المال يحافظ على نشاطها واستمرارها،[3] مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عجلة النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة وتحصيل الضرائب من أجل رفع إيرادات للدولة؛ حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل، وتكوين رأس المال، الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، ثم يتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال مما ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يزيد النمو الاقتصادي في هذه المرحلة والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظراً إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي؛ غير أنه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية، كما افترض **سميث** أنّ الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فبالرغم من أنّ كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

إنّ النمو الاقتصادي في رأي **سميث** يختص بالتغيرات الكمية والنوعية التي تطرأ على الطلب والموارد الاقتصادية والفن الانتاجي. وهو في هذا الاعتقاد يتباعد كثيرا عن مضمون النظرية الاقتصادية الساكنة ويبدأ عهدا جديدا في ادخال الطابع الحركي ضمن تحليله للنظرية الاقتصادية.[4]

رغم أنّ **سميث** لم يصل الى درجة الكمال في تفسيره للنمو، حيث افتقد الى الحجة القوية والمنطق التحليلي السليم، الاّ أنّ النتائج التي وصل اليها في مجال النمو الاقتصادي كانت ذات أثر عميق على الكتاب الكلاسيكيين الذين ساروا في نفس الطريق بعده.

ثانيا– روبرت مالتوس*Robert Malthus* : نشر مقاله الاساسي حول "**تجربة حول مبدأ السكان**" في عام 1798، و"**مبادئ الاقتصاد السياسي**" في عام 1820. استندت تحليلات نظريته من الواقع في كتابه الأول "**التجربة**" عرض **مالتوس** قانونه حول السكان، إذ أنّه وضح بغض النظر عن النظام الاقتصادي أو مستوى الحياة

[1] عبد الله المالكي، **النمو الاقتصادي و أسراره ومحركاته**، مجلة الاقتصاد المعاصر، الدار الاقتصادية، العدد 35، المجلد الرابع، الأردن، ابريل 2001، ص 72.

[2] حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1988 ص 35.

[3] إي. راي كانتربي، ترجمة سمير كريم، **موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، المرجع السابق، ص 85.

[4] صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1965، ص 55.

لأغلبية السكان الذي لا يتطور، فالنظام الرأسمالي ليس مسؤول عن المعيشة البائسة التي تميز هذا النوع من السكان، أي أنّ البؤس والفقر متأصل في كل مجتمع[1]. لذلك اشتهر **مالتوس**[2] من بين الكتاب الكلاسيك، بنظرية المعرفة عن السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال[3]بالنسبة للنمو، لأنّ هذا الطلب يجب أنّ ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج من أجل المحافظة على الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات، وبين استثمار الرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأنّ انخفاض الاستهلاك يعيق التنمية، أما إذا زاد حجم مدخرات ملاك الاراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض هنا يقترح **مالتوس** فرض ضرائب على هؤلاء الملاك، أما بالنسبة للسكان، فيقول أنّ معدلهم ينمو بمتوالية هندسية، حيث أنّ إنتاج العتاد والثروة ينمو بمتوالية عددية[4]، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان بما يفوق زيادة الغذاء وبالتالي تحدث المجاعات وتناقص عوائد الزراعة، وأضاف أنّ نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، فالناس يميلون الى النمو بشكل أسرع مع ازدياد المداخيل ومستويات المعيشة[5]، فالزيادة في دخل الفرد نتيجة التقدم التكنولوجي تدفع إلى زيادة المواليد، التي بدورها تؤدي إلى التقليل من دخل الفرد، وتعيده إلى مستوى الكفاف. كما اعتقد أنّ التقدم الاقتصادي يحدث من خلال التقدم الفني، ومن خلال التجمع الرأسمالي، حيث أنه عندما ينخفض معدل التقدم الفني، فإنّ قانون الغلة المتناقضة يتسع، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أجور الكفاف، ونقص الأرباح وبالتالي الركود الاقتصادي.

كانت فكرة المحافظة على مستوى عال من التوظيف في عصر **مالتوس**[6] منطوية على نقل الدخل من العمل المنتج الى العمل غير المنتج، فقد كان يحبذ نقل الدخل من الرأسماليين الى ملاك الاراضي المستهلكين بغية زيادة الطلب الفعال، وهو بذلك يعارض فكرة ريكاردو في نقل الدخل من طبقة ملاك الاراضي الى طبقة الرأسماليين لغرض زيادة الادخار والاستثمار. بالرغم من أن تحليلات **مالتوس** اقتربت من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وأسيا، إلا أنه نظرته المتشائمة، لم تتحقق على المستوى العالمي لظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولزيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقع، وأعلى من معدلات نمو السكان، بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق من الزراعة.

ثالثا– مفهوم "دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي*David Ricardo* (1772-1823) :استنادا الى أفكار سميث يعطي **ريكاردو** الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود، إذ يعتبرها ناتجة عن القطاع الزراعي المتناقص المردودية، وليس

---

[1] *MOHAMMED TILI HAMDI, op. Cité, page 45.*

[2] باحث واقتصادي سياسي إنجليزي ولد في 04 فبراير 1766، وتوفي في 23 ديسمبر 1834 ، اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني في العصر الحديث، كما له الفضل في وضع نظرية متكاملة في نمو السكان وفرضها على علم الاقتصاد عندما اشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج، وبالتالي ادخل عنصري الزمن والحركة في دراسة الفعاليات الاقتصادية في وقت كانت هذه الفعاليات ما تزال تدرس وتحلل على أسس سكونية راكدة، وكان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان. من مؤلفاته (بحث في مبدأ السكان) وصاغ فيه نظريته حول السكان والتي ثارت ضجة كبيرة حيث ورد فيها أن الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد له عملاً في المجتمع سوف يجد أن ليس له نصيباً من الغذاء على أرضه فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة حيث لا صحن له بين الصحون فإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن. ومن مؤلفاته " *Essais sur le principe de population (1798)" و "De la nature et du progrès du revenu (1815)، "Principe d'économie politique de (1820)"، "Définition en économie politique (1827"*

[3] يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، بينما يعتمد الآخرون على قانون **جون باتيست ساي** القائل بأن العرض يخلق الطلب.

[4] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 886.

[5] بول آ. سام ويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، **الاقتصاد**، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن،2006، ص 781.

[6] أما في ايامنا هذه فالسياسة المتبعة هي نقل الدخل من طبقة الاغنياء الى طبقة الفقراء لغرض زيادة القوى الشرائية في ايدي المستهلكين لتحقيق التوظيف الكامل.

عن الصناعة، حيث يضيف أنّ نوعية الأراضي غير متشابهة، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع ريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، فيؤدي إلى انخفاض نصيب الرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وتناقص الأجور الى أن تصل إلى الحد الطبيعي، وبما أنّ الأرباح هي مصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

بالنسبة **لريكاردو** فإنّ توزيع الدخل يعتبر العمل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال جمع المتداخلين في عملية الانتاج الى ثلاث مجموعات: ملاك الاراضي هم الرأسماليون الذين يوفرون رأس المال، والعمال، ويتحدد الانتاج عن طريق الشروط التقنية، ولكن توزيعه بين المجموعات الثلاثة بشكل ريع للأرض، وأجور العمل، وأرباح رأس المال تتحدد عن طريق تداخل مجموعة من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتقنية في الاقتصاد في طور التنمية، فالنمو الاقتصادي حسب **ريكاردو** يتحدد بشكل أساسي عن طريق الرأسماليين الذين يحولون الارباح الى تكوين رأس المال والتوسع[1]، فللرأسماليين دور مركزي في عملية التنمية والنمو بتوفيرهم لرأس المال للإنتاج ومستلزمات العمل، وبدفعهم أجور العمال، وبسعيهم الى تحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أمّا العمال الزراعيون يمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الاجور، وأما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الاراضي المملوكة لهم. كما يعطي **ريكاردو** أهمية لعوامل أخرى غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي مثل العوامل الفكرية، الثقافية، والاجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، اضافة الى ذلك فهو يركز على حرية التجارة من أجل تصريف الفائض من الانتاج الصناعي وتخفيض اسعار المواد الغذائية، مما يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

رابعا- كارل ماركس*Karl Marx* (1818-1883)**:** واصل **ماركس** أعمال **ريكاردو** وطورها حيث ادخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة[2]، واعتقد أنّ الطريق الوحيد لأي منتوج لاكتساب قيمته هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتوج، كما اعتبر الأرباح هي فائض القيمة الذي يخلقه العامل هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل من أجل إنتاج ذلك المنتوج، لأنّ الرأسماليين يحققون الأرباح من خلال بيع المنتجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف. وبزيادة معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، تزيد حصة رأس المال الثابت، وينخفض معدل الربح، وبما أنّ فائض العمل موجود، فهو الذي يدفع الأجور إلى الانخفاض، كما تنبأ **ماركس** بأنه مع تراكم رأس المال، فإن ما أطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى، والأرباح إلى الأسفل[3].

بالنسبة **لماركس** يؤكد أنّ النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة، بل أقل من ذلك أن يكون ظاهرة مستقرة في النظام الرأسمالي، كما أنه يؤكد أنه لا توجد آلية في النظام الرأسمالي من شأنها أن تؤمن شروط النمو المتوازن[4]، حيث تكون نهاية هذا النمو يد الأزمة التي يحدثها كل من فائض الإنتاج والإضرابات

---

[1] *ABDELKADER SIDI AHMED, **Croissance Et Développement, Théorie Et Politiques**, tomme 1, 2ème édition, office des publications universitaire, Alger, 1981, Page 46.*

[2] *Louis LANGNACE, **La Croissance Economique**, 1er édition, Presses Universitaire de France, France, 1980, page 14.*

[3] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 61.

[4] *ERIC BOSSERELLES, **les nouvelles approches de la croissance et du cycle**, Edition DUNOD, Paris, 1999, page 21.*

الاجتماعية، فتحليل **ماركس** تناول العناصر الحاسمة في عمل آلية النظام الرأسمالي لاسيما ذلك الجانب المتعلق بفائض القيمة وتحويله إلى تراكمات رأسمالية يعاد استثمارها من جديد لإنجاز مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي. رغم أنّ هناك من أكد من أنّ تحليلات **ماركس** تضمنت نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلاّ أنّ نظريته تعرضت للنقد ذلك لأنّ تنبؤاته بالنسبة لانهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق لسببين:[1]

- أنّ زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأنّ أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أنّ يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير.
- أنه قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل باقي الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة)، والذي يمكن أنّ يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل.

وجهت العديد من الانتقادات الى النظرية الكلاسيكية كعدم توقعها انتشار الثورة التكنولوجية، فرغم اعترافها بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، الاّ أنّ هذا التقدم حسب رأي روادها، لا يمكنه إلغاء أثر تناقص الغلة؛ لأنه لا يمكن تطبيقه إلاّ في القطاع الصناعي، ولا الاستفادة منه في القطاع الزراعي؛ ولكن الزيادة التي حصلت في الدول المتقدمة أظهرت فائضا في الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج، كما وجهت لها انتقادات أخرى من بينها:[2]

- تجاهل الطبقة الوسطى، حيث تفترض هذه النظرية تقسيم طبقي بين الرأسماليين، والعمال وتتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأنّ المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.
- القوانين غير حقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك، أمثال **ريكاردو ومالتوس**، على أنّ النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد.
- خطأ النظرة إلى الأجور والأرباح، في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أنّ الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة.
- الادخارات كلها توجه إلى الاستثمار: يقول البعض أنه ليس صحيحا أن كل الادخارات توجه إلى الاستثمار، وكما يقول **شومبيتر** فإنّ الاستثمار يمكن أن يزيد من الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[3]

[1] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق ، ص 62.

[2] أشواق بن قدور، المرجع السابق ، ص73.

[3] مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 65.

II-2-3 النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية).

أولا- نظرية شومبيتر(*Joseph Alois Schumpeter*) : يعتبر **جوزيف الواس شومبيتر**[1] من أبرز الكتاب في النمو الاقتصادي، حيث أنّ اتجاه النمو عنده ليس مستمرا، ولكنه يصل سريعا إلى حدوده عندما تكون بنية الاستثمار الابتكاري غير مناسبة لتوسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، ولتوسع الإنتاج الذي يحدث فائض في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والدخول، ويزيد من مخاطرة الابتكار. على الرغم من اهمال **شومبيتر** للطلب، إلاّ أنه رأى أنّ فروع الصناعة تزدهر بينما تدبل الفروع الأخرى، كما أن عملية "**التدمير الخلاق**" التي نادى بها هي عملية تطورية، نظرا لأن المنشآت والصناعات التي تنشأ وتحقق النمو ثم تتدهور وتختفي، حيث تتسم هذه العملية بالتغيير الهيكلي ليس فقط في تكوين الناتج، بل مدى الحياة الاقتصادية والأجل الطويل جدا، وقد أعطى **شومبيتر** دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في النمو الاقتصادي مركزا على المنظّم باعتباره من أهم عناصر النمو، لأنه يعتبر المبتكر والمجدد، كما أنه عبارة عن رجل عادي في قدراته الإدارية، حيث يكفي أن يقدم شيئا جديدا، ويتضمن الابتكار عنده خمسة أنواع:[2]

- تقديم منتج جديد.
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- الدخول الى سوق جديد.
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
- اقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة احتكار.

كما أكد أنّ تقديم منتوج جديد وإجراء تحسينات مستمرة عليه يؤدي إلى النمو كما أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر، هي الابتكار، المنظّم، الائتمان المصرفي، إضافة إلى هذا فإن الأرباح تزيد عن حصة الأجور في الدخل، في البيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين، كما أن الاستثمار عنده[3] يمول من الجهاز المصرفي، وليس من الاستثمارات مثل ما أورد الكلاسيكيون في نظريتهم.

أضاف **شومبيتر** أن المنظّم يقوم بالابتكار من أجل الحصول على الأرباح، كما تنشأ هذه الأرباح إثر التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار، وأضاف أنه طالما أنّ المنظمين يتصرفون كالرواد، فبإمكان ذلك أن يحول دون نهاية الرأسمالية. ورغم ذلك فهناك ثلاثة قوى تؤدي إلى انهيار الرأسمالية هي انهيار الوظيفة التنظيمية، تحلل العائلة البرجوازية وتحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي. [4]

---

[1] اقتصادي نمساوي الأصل، ولد في 1883 وتوفي في1950 في نفس السنة التي ولد فيها **جون ماينر كينز** ومات فيها كارل ماركس، في سنّ 28 أنهى كتابه (نظرية التطور الاقتصادي) والذي نشر لأول مرة ألمانيا في سنة 1911 ، للمزيد انظر فريدريك م. شرر، تعريب على ابو عمشة، **نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، المرجع السابق، ص 45.

[2] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 69.

[3] ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار، الأول تلقائي: يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، وهو المحدد الأساسي للنمو في الأجل الطويل ويتحدد بعملية الابتكار والتجديد، الثاني تابع: يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي يتحدد بالربح، الفائدة ورأس المال.

[4] مدحت القرشي، المرجع السابق، ص71.

يؤكد **شومبيتر** أن المنظّم كذلك هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي، فهو الذي جازف بالابتكار، وبعد هذه المرحلة يتقلص دور الابتكار، ويصبح التقدم التكنولوجي من اختصاص المدربين وسادة الأعمال الجدد هم المدراء، الموظفون والبيروقراطيون.

رغم الإسهامات التي قدمها **شومبيتر** في النمو الاقتصادي، إلاّ أنه وجهت له عدة انتقادات أهمها:

- هذه النظرية غير ملائمة للوقت الحاضر، لأنّ **شومبيتر** أكد أن كل عملية نمو تعتمد على الابتكار الذي هو من مهام الصناعات، التي يقوم الآن بالإنفاق على البحوث والتقدم والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.
- اعتباره أنّ الابتكار هو أساس عملية النمو، التي في الحقيقة لا تعتمد فقط على هذه الابتكارات بل على تغيرات اقتصادية واجتماعية أيضا، وعوامل مثل الهياكل التنظيمية، والعمل الماهر، والدوافع، والحوافز خاصة في الدول النامية.
- الائتمان المصرفي وحده غير كاف خصوصا عند زيادة الحاجة لرأس المال بشكل كبير، وعلى المدى الطويل، فإلى جانب ذلك هناك الحاجة إلى مصادر أخرى مثل القروض، الأسهم.....الخ.
- بالنسبة للبلدان النامية فهي لا تحتوي على العدد الكافي من المنظمين الذين يطبقون نظرية **شومبيتر** في النمو.
- البلدان النامية لا تحتاج الى الابتكار فقط بل الى تشكيلة من عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الادارية، والعمل الماهر، والقيم الملائمة، والدوافع والمحفزات.

ثانيا– النمو الاقتصادي في النظرية الكنزيه(1883–1946) : ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي **جون ماينارد كينز** (*J.M.*Keynes) والذي تمكن من إيجاد الحلول المناسبة اللازمة للأزمة الاقتصادية العالمية في عام1929. حسب **كينز** يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، من خلال الميل الحدي للاستهلاك حيث بموجب هذه النظرية ترتبط قوانين نمو الدخل القومي بنظرية المضاعف، وقد اعتمدت هذه النظرية على نموذج (**هارود – دومار**) حيث ميزت ثلاثة معدلات للنمو هي[1]:

أ– معدل النمو الفعلي (*Actual Rate of Growth*)

وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل أي أنّ: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$

ب–معدل النمو المرغوب:*Warranted Rate of growth*

وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في اقصاها أي أنّ:$GW = \frac{S}{cr}$

حيث cr ثابت وهو يمثل رأس المال اللازم للحفاظ على معدل النمو المرغوب.

أما معدل النمو الطبيعي (GW) فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي، والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المدراء بقراراتهم الإنتاجية، أما اذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو

[1] توفيق عباس المسعودي، **دراسات في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العدد 26 ،المجلد السابع، العراق، نيسان، 2010، ص 32.

الطبيعي، فليس هنالك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أنّ المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه فإنّ البطالة ستزيد حيث أنّ كل من المعدل الفعلي والمرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي. أما في حالة العكس (أي أنّ المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) وبصورة مؤقتة، فإنّ كلا من المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وأنّ المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود حيث أنّ المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

بالنسبة **لكينز** التوازن مرهون بطلب السلع الاستهلاكية أكثر من عرض عوامل الانتاج بقيم معينة لميل الاستهلاك والاستثمار، كما يؤكد أنه ليس هناك إلّا مستوى تشغيل واحد يتلاءم مع التوازن العام[1].

لم توضع نظريات كنيز في اطار ديناميكي إلّا في أواخر 1940 من أجل دراسة النمو وذلك بفضل الاقتصاديين الكنزيين هارود(1900–1978) ودومار (1914–1997).[2]

ثالثا– نموذج هارود – دومار:[3](*Domar – Harodd*): في نموذج **هارود** المقترح عام 1939، ميّز بين ثلاثة أنواع من النمو[4]: معدل النمو الطبيعي هو معدل نمو الإنتاج الناجمة عن العمالة والقوى العاملة المتاحة، وثانيا معدل النمو المضمون أو المبرر وهو معدل النمو الذي يسمح التشغيل الكامل والاستخدام الكامل لرأس المال والذي يجب أن يلبي توقعات أصحاب المشاريع الرأسمالية، وأخيرا معدل النمو الفعلي، أو في الواقع شرطي والتي تضمن أن لا شيء يلبي رغبات مختلف المتعاملين، وحسب **هارود** فإنّ تحقيق نمو متوازن يعني المساواة في معدلات النمو الثلاثة. يعد نموذج "**هارود–دومار**" للنمو من أسهل وأكثر النماذج شيوعا، حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة، تمّ تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين: البريطاني **روي هارود** والأمريكي **إيفري دومار**، حيث يركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لعملية النمو، ويعتبر التوفير ورأس المال أساس عملية النمو[5]. استعمل هذا النموذج على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[6]، إذ يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية، كما اعتمد على مجموعة من الفرضيات تتمثل في[7]:

- الاقتصاد مغلق.
- توازن الاستخدام الكامل.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار
- الميل الحدي للادخار ثابت.
- معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابت.

---

[1] *LOUIS LAGNACE, **La Croissance Economique**, Op. Cité., Page 15.*

[2] *ALAIN BEITONE, et autres, **Economie**, 5ème édition, édition DALLOZ, PARIS, 2012, page493.*

[3] هارود روي فوبر(1900–1978) : اقتصادي انجليزي من مقاله " *An Essay on Dynamique Théorie* "، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العامة لعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسمه بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914–1997)، ومن ثمة سميا نموذج هارود–دومار.

[4] *ERIC BOSSERELLE, **les nouvelles approches de la croissance et du cycle**, Op. Cité., pages 22.*

[5] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 79 .

[6] محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 91.

[7] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 74.

- المستوى العام للأسعار ثابت، إضافة إلى ثبات الأسعار، وثبات أسعار الفائدة، وأن معدل النمو في الناتج $\frac{\Delta y}{y}$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta y}$ أو كذلك معامل رأس المال/ الناتج أي $\frac{K}{Y}$ وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي[1]:

$$\left(\frac{\Delta S}{\Delta y}\right) = \frac{S}{y}$$

حيث: (S)معدل الادخار.

في حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار: $S = I$ وبذلك فان: $i = I/Y$

(i) : هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغيير الحاصل في رأس المال أي أن:

$I = \Delta K$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\left(\frac{\Delta S}{\Delta y}\right) = K = \frac{I}{\Delta y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىY نحصل على:

$$\left(\frac{\Delta y}{y}\right) = \frac{I/y}{K}$$

وعليه فإنّ معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار(أو معدل الادخار)/المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

فنكتب المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{S}{K}$$

حيث: **g** هو معدل النمو الناتج.

ونلاحظ أن معدل النمو **g**يمكن أن يرتفع إما بزيادة الادخار**S**، أو بتخفيض **K** المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج جعلته غير واقعي منها:

- فيما يخص ثبات كل من الميل الحدي للادخار (AS/DY)، ومعدل رأس المال الناتج (K/Y) غير واقعية إذ من الممكن أن تتغير على المدى البعيد مما يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.
- بالنسبة لثبات نسب استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة، نظرا لإمكانية الإحلال بينهما، ضف إلى ذلك تأثيرات التقدم التكنولوجي.
- لم يول هذا النموذج الاهتمام لكل من مستوى الأسعار، أو أسعار الفائدة.

كما أنّ هذا النموذج لم يلائم البلدان النامية نظرا للأسباب التالية:[2]

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أنّ النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.

[1] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 75.

[2] مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 77.

- إنّ من مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار، ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث تتميز هذه المعدلات بالانخفاض.
- إنّ النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على البلدان النامية
- النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.
- يفترض النموذج ثبات الأسعار، في حين أنّ الأسعار تتغير في البلدان النامية.

رابعا- نموذج كالدور(1956): مقارنة مع نموذج **هارود-دومار**، يعتبر هذا النموذج أقل تشاؤما حيث اعتمد على أنّ النمو الاقتصادي مستقر في حدود أن ميل الادخار S يتغير بالنسبة لتوزيع المداخيل. تدور الفكرة الرئيسية لنموذج **كالدور** في دالة الادخار الكلاسيكية التي تحمل العديد من الخصائص، ويضيف معادلة الاستثمار، لكن بإهمال فروض النموذج الكلاسيكي (زيادة الانتاجية الحدية للعوامل) .[1]

لتكن : $S\omega$ ميل ادخار العمال، و$s\pi$ الخاصة بالرأسماليين، ولتكن مداخيل الرأسماليين أكبر من مداخيل العمال بالتالي ميل الادخار يكون أكبر حيث[2]:

$$s\pi < sw.$$

لتكن w كتلة الأجور، و$\prod$ الأرباح، S الادخار الكلي للبلد مع:

$$S = s\omega.w + s\pi. \prod$$
$$W = Y - \prod$$

ومنه نستنتج أن:

$$S = s\omega\ (Y - \prod) + s\pi. \prod \text{ ou } S = swY + (+(\ s\pi - sw)\ \prod$$

بقسمة S علىY نجد معدل ادخار البلد:

$$S/Y = s = sw + (s\pi - sw)\ \prod/Y$$

نلاحظ أنّ معدل ادخار البلد، أكبر من حصة الأرباح في الناتج الوطني.

إنّ المتغيرة s هي التي تمكن n معدل نمو السكان من أن يتساوى مع النسبة s/y. إذا كان s/y أكبر من n، معناه هناك نقص حقيقي في اليد العاملة، أي عدد السكان المتوفر لا يسمح بالوصول الى المعدل الذي يضمن الاستمرار للنمو، مثلما عرض العمل هو أقل من الطلب عليه، ترتفع الاجور، وتنخفض نسبة الارباح مما يؤدي الى انخفاض النسبة s/y نحو n، وبالعكس، اذا كان s/y أقل من n، فهناك فائض في اليد العاملة، وبالتالي تزيد البطالة، وتنخفض الأجور، وتزيد نسبة الأرباح، وتزيدs مما يعيد حالة المساواة بين s/y وn. في هذا النموذج يتأرجح بين البطالة وندرة اليد العاملة، لكن هناك ميكانزيم مرتبط بتقسيم الأرباح يسمح بتحقيق استقرار النمو[3].

خامسا- نموذج سولو 1956: شكلت أعمال **سولو** التي حصل بموجبها على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987، أساسا لنماذج احتساب النمو التي سعى إلى ابتكارها منظّروا الاقتصاد من أمثال *DENSION* في1961

[1] *F.H HAHN, et R.C.O.MATTHEWS, **Théorie De La Croissance Economique**, ECONOMICA, Paris, 1972, Page 24.*
[2] *PIERRE ROBERT, **Croissance Et Crise analyse économique et historique,** Op. Cité., page 108.*
[3] *PIERRE ROBERT, **Croissance Et Crise analyse économique et historique,** Op. Cité, page109.*

لتفسير الاختلافات الدولية في معدلات النمو الفعلية المسجلة.[1] تجدر الاشارة الى أنه بالنسبة لنماذج النمو الاقتصادي إنّ كل من "**هارود– دومار**" و"**سولو**" يتفقان معا على أنّ عامل التقدم التكنولوجي، يتحدد من خارج النموذج*exogenously determined*، أي اعتباره عامل مستقل ومعطى من خارج النظام[2].

وقد تمثلت الفرضيات الرئيسية **لسولو** في[3] :

- يعطى المنتوج الوطني من خلال دالة الإنتاج **لكوب دوغلاس** بعوامل قابلة للإحلال؛
- أسعار السلع والعوامل مرنة؛
- ايرادات الحجم ثابتة؛
- يتم استثمار جميع الادخارات؛
- الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة، وبالتالي فإن الإنتاج ينمو أبطأ من مخزون رأس المال؛
- التقدم التقني خارجي، وهذا هو المتبقى؛

في ظل هذه الافتراضات يدل على أنّ للنمو ميزتان:

- من ناحية النمو مستقر ومتوازن، وذلك بسبب فرضيات مرونة الاسعار واحلال العوامل : آليات السوق تضبط الأسعار والكميات من العوامل المتاحة.
- إذا كان التقدم التقني منعدم، عدد السكان مستقر ومعدل الادخار ثابت، اذا يتجه النمو الاقتصادي إلى الصفر.

في الواقع، الإنتاج ينمو بسرعة أقل من رأس المال، أو أنه يفقد قيمته (عن طريق الاهتلاك)؛ فمن الضروري أن تكرس دائما حصة اكبر من الاستثمار الإجمالي لاهتلاك رأس المال، تصل إلى عتبة النمو المعدوم لأنّ كل الاستثمارات ستهتلك.

يظهر نموذج **سولو** أن اقتصادا ما يتميز بمعدل نمو ديمغرافي، ومعدل ادخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا ما توافرت له مرونة تقنية، ورأس مال متجانس ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق، ويستند التحليل النيو كلاسيكي للتخلّف على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وريوع الشركات التجارية واحتكارها، وهروب رؤوس الأموال[4].

كما اهتم **سولو** بدور العقليات السلبية، وضعف روح المبادرة، ونقص المعلومات الخاصة بالأسواق، وندرة الادخار، وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية، فهو يفترض أن الاستثمار يساوي الادخار، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي وسوق العمل في توازن على المدى الطويل. في نموذج **سولو**، يعني استقرار التوازن بالنسبة لاقتصاديين لا يختلفان عن بعضهما في التكنولوجيا أو السلوك الادخاري، أو التركيبة السكانية، إلاّ انهما يختلفان في مستوى رأس مال الفرد، فإنهما يلتقيان في نفس المسار، أو أنهما سوف يحصلان على نفس دخل الفرد[5].

---

[1] محمد عبد السلام شهاب، **احتساب محددات النمو الاقتصادي، دولة الإمارات العربية المتحدة، حالة تطبيقية**، مجلة أفاق الاقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 21، العدد 83، 2000، ص 83.

[2] محمد عبد السلام شهاب، المرجع السابق، ص 17.

[3] *ALAIN BEITONE et autres, **Economie**, Op. Cité., page 492-493.*

[4] عصام عمر منذور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص61.

[5] *J.F. JACQUES et A.REBEYOROL, **Croissance Et Fluctuations**, Edition DUNOD, Paris ,2001,Page 54.*

لقد عزت نماذج النمو النيوكلاسيكية وأبرزها نموذج **سولو**(1957)، النمو الاقتصادي إلى تقدم تكنولوجي خارجي المنشأ، ونجح **سولو** في إيجاد دليل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1909−1949 يشير الى أنّ إجمالي نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي قد يتضاعف، ويعزى بـ87.5% من الزيادة في الناتج القومي الى التقدم التكنولوجي، بينما تعود نسبة 12.5% المتبقية إلى الزيادة في استخدام رأس المال، وفي هذا الصدد استنبط **سولو** إطارا للتمييز بين مساهمات رأس المال، والعمالة والتغيير التكنولوجي.[1]

اعتبرت النظرية النيو كلاسيكية غير كافية في النمو لأسباب عديدة منها[2]: حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة، اعتماد النمو الاقتصادي على عامل خارجي المنشأ، وإغفال الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في عملية النمو، وإغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي في عملية النمو.

بالنسبة لفكرة حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة حيث يجب أن تلحق البلدان الأكثر فقرا بالبلدان الأكثر تقدما بالنظر الى أنّ إيرادات رأس المال متناقصة، أما اعتماد النمو الاقتصادي على عامل خارجي المنشأ على اعتبار أنّ النموذج النيوكلاسيكي يعتبر إيرادات تراكم رأس المال متناقصة، وبالتالي فإمكانية النمو في النموذج تتمثل في تدخل عامل خارجي هو النمو الطبيعي للسكان أو التقدم الفني الذي يؤدي الى زيادة فاعلية الانتاج للسكان، اضافة الى إغفال الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية (الضرائب وعجز الموازنة) نظرا لأنّ معدل النمو لا يتأثر الاّ بالعامل الخارجي، وإغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي في عملية النمو، أي أنّ سلوك اطراف النشاط الاقتصادي(استثماراتهم، بحوثهم...) لا يؤثران على معدل النمو.

فالنموذج النيوكلاسيكي لم يفسّر لماذا لم تلتحق البلدان الأقلّ نموا بالبلدان الاخرى، إضافة الى أنه اذا كان ينطوي على الثبات على المدى الطويل، لم يفهم لماذا استمرت معدلات النمو في الاختلاف لفترات طويلة ما لم يكن الانتقال من حالة الاستقرار الثابت إلى آخر بطيء جدا[3].

وفي الأخير نقول بأنّ الانتقادات الموجهة للنموذج النيوكلاسيكي هي التي أدت إلى ظهور نماذج ونظريات النمو الحديثة.

II−2−4 نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي):

بعد ثلاثين عاما جاءت نظرية النمو الحديثة لتوفر تحليلا جديدا للنمو الاقتصادي، محاولة تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي، والذي لم يتم تفسيره[4]، مع افتراضهم أنّ الاستثمارات الخاصة والعامة لرأس المال البشري هي التي تحسن الإنتاج، كما عمدت هذه النظرية إلى تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول، وارتفاع معدل النمو الملاحظ. كما كانت نقطة انطلاقها من مجموعة من الانتقادات لنظرية **سولو**:[5]

- إهمالها لعنصر التطور التقني، حيث أنها أكدت وركزت على دور وأهمية المعرفة بوصفها ثمرة الاستثمار المنجز من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وسرعة تطوره من سرعة تطور النمو، أي متعلق بسلوك المتعاملين الاقتصاديين، في حين اعتبره سولو خارج ميدان الاقتصاد.

---

[1] محمد عبد السلام شهاب، المرجع السابق، ص 17.

[2] عبد الباسط وفا، **نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 18.

[3] *PATRICK ARTUS, **Théorie de la croissance et des fluctuations**, 1er édition, presses universitaire de France, France, 1993, Page 20.*

[4] الذي يتحدد خارجيا في معدل النمو لدى (*Solow*)، والذي يعرف بمتبقي (*Solow*).

[5] *Pierre Robert, **Croissance Et Crise Analyse Economique Et Historique**, Op. Cité. , page 115.*

- غياب دور الدولة من نموذج سولو، حيث بالرغم من أنهم ينتمون للتيار الليبرالي الحر، إلاّ أنهم يرون تدخل الدولة في شكل تدابير هيكلية يمكن أن يحفز النمو إذا ما شجعت المستثمرين في النشاطات ذات الصلة بالتقدم التقني.
- بالنسبة للتقارب، فقد ركزت نظرية النمو الداخلي على تجانس معدلات النمو بين الدول.

باعتماد هذه النظرية على تراكم رأس المال التكنولوجي، ورأس المال البشري والمادي، والنفقات العمومية ظهرت النماذج التالية:

أولا- نموذج روبرت لوكاس(*Robert Lucas*)**:** طور **لوكس**[1] نموذجا فعالا جديدا للنمو الاقتصادي، معتمدا على الفرضية بأنه على عكس رأس المال المادي، يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوض تناقصها مما سمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف[2]، وفقا للنموذج لكي يتولد نمو ذاتي يركز على رأس المال البشري، يكفي أن تكون الإيرادات الحديثة لرأس المال البشري المخصص للتكوين والاعداد ثابتة وفي حالة العكس، إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق*croissance explosive* ، أما إذا كانت متناقصة فلا يوجد نمو طويل الأجل.

قدم **لوكاس** تفسيرا لمشاكل استمرار اختلاف معدلات النمو بين الدول من جهة، ومشاكل التنمية غير المتكافئة في العالم من جهة ثانية، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه نحو التزايد مع زيادة تخصيص كل من عاملي رأس المال البشري والمادي، إضافة الى مراعاة وجود وفورات خارجية ايجابية، فإنّ هذه الانتاجية تتجه أيضا نحو التزايد مع تزايد مستوى رأس المال البشري، ويؤدي هذا التفاوت في الانتاجية الحدية الى نتيجتين[3]:

- أنّ يكون أكثر قوة في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة،
- أنّه إذا لم توجد عقبات في تحريك رأس المال المادي، فإنّه ستتجه الى الانتقال من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية مما يعني مساهمة حركة رأس المال في زيادة التفاوت.

يراعي هذا النموذج واقع النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال المادي يكون بقوة في البلدان الصناعية عنه في البلدان النامية، عكس نموذج النمو الكلاسيكي الذي تنبأ بالتقارب بين مستويات النمو السائد في مختلف البلدان.

ثانيا- نموذج رومر(*Paule Römer*)**:** في وسط الثمانينات قام فريق من الباحثين بقيادة **بول رومر** بدراسة التناقضات التي نتجت عن الفرضية القائلة بأنّ التغيير التكنولوجي ناتج أساسا من الخارج، قائلا أن النمو على المدى الطويل ناتج من الداخل وليس من الخارج عن طريق نمو مجموعة من العوامل مثل التقدم التقني[4]. إضافة الى ذلك يمثل مخزون رأس المال المادي لدى **رومر** المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الذاتي، أي أنّ النمو يمكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال، ويقصد برأس المال الذاتي لدى **رومر** مخزون المعرفة، *stock de croissance*، المتولدة من رأس المال المادي والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة

[1] حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 من جامعة شيكاغو، ويعتبر احد مشاهير التحليل الاقتصادي الكلي، وحبر من أحبار المدرسة النيو كلاسيكية، وقد هجر نظريات الدورات الاقتصادية ليفرغ نفسه لبحث دور التكوين والتأهيل في تحقيق النمو الاقتصادي.

[2] فريدريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وأثره على الابتكار التكنولوجي**، المرجع السابق، ص 55.

[3] عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص 65.

[4] *Robert J. Barro Et Xavier Sala-I-Martin, traduit par Fabrice Mazerolle, **la croissance économique**, EDISCIENCE international, PARIS,1996, Page44.*

من الانتاج للتدريب بالممارسة *apprentissage par la pratique ou learning by doing*، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الانتاج في صورة أكثر فاعلية[1].

تمثّل أول اختبار لهذه النظرية في التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج، والمستوى الأولي لدخل الفرد، أي التأكد إذا ما كانت الدول الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من الدول الغنية، فإذا ثبتت العلاقة فهذا يشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، أما العكس فيؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تثبت أنّ الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تمّ اختيار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية[2]:

$$gi = a + b1(PCY)$$

حيث يمثل:

gi :معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد(1) محدد من السنوات.

(PCY) : المستوى الأدنى من معدل دخل الفرد.

(b1) : المعامل.

إذا كان (b1)سالب فهو دليل على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي الحديث أي البلدان الفقيرة تنمو أسرع من الغنية، لكن الدراسات أثبتت وجود (b1) موجب مما يشير إلى التباعد أي أن البلدان الغنية تنمو أكثر من البلدان الفقيرة، ويحدث التباعد الحقيقي فيما بين اقتصاديات البلدان المختلفة، إذا ما منح لكل من التعليم والبحث والتطوير إنتاجية رأس المال الحديثة من الانخفاض، مما يعزز موقف النظرية الجديدة للنمو، لكن ما لا يمكن تجاهله هو أنّ الالتقاء المذكور سابقا يفترض أن معدل الادخار والاستثمار، نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل متساوية بين كل دول العالم. وبما أنّ هذه الفرضية خاطئة، يمكن أن يتواجد التقاء شروط إذا وضعنا فرضية ثبات العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد بما فيها نمو السكان، ومعدل الاستثمار والتعليم والبحث والتطوير والتجارة، الاستقرار السياسي. فإذا كان لـ(b1) إشارة سالبة من تقدير المعادلة السابق لكن مضافا إليها المتغيرات المذكورة سابقا، فهذا يؤكد حتما فرضية النموذج الكلاسيكي الحديث، بعبارة أخرى سيحدث التقاء لمعدلات النمو بين البلدان الغنية والفقيرة، أما في حال حدوث العكس[3] فإنه، يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان مما يؤيد نظرية النمو الجديدة.

كانت دراسة **رومر** من أول الدراسات في نظرية النمو الجديدة، حيث أنه أكتشف الشروط التي يكون فيها النمو الاقتصادي المستدام ممكن عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الانتاج، كما ركز **رومر** على عدم قدرة النماذج السابقة في تفسير النمو المستدام بدون زيادات خارجية في الإنتاج، والتي غالبا ما يشار لها بالتقدم التكنولوجي الخارجي، وقد استطاع أن يقترح نموذجا خال من التناقض في العوائد على رأس المال بسبب الوفورات الخارجية لتراكم رأس المال متأثرا بالمشاهدتين التاليتين:[4]

- إنّ معدل النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه علامات على التناقص أو الانخفاض.

[1] عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص 32-33

[2] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص80.

[3] أي إشارة (b1) تصبح موجبة.

[4] محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، المرجع السابق، ص 112.

- إنّ النمو المستدام ممكن فقط عندما لا تكون هناك حالة تناقص في العوائد على تراكم رأس المال، إذا كان الاستثمار الجديد يخفض معدل العائد الحقيقي على رأس المال فإن النمو المستدام غير ممكن.

كما اقترح **رومر** في سنة 1990 نموذجا آخر يأخذ في الاعتبار أنّ شركات القطاع الخاص سوف تستمر فقط في البحث والتطوير إذا كانت هناك حماية لحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، تسمح لها بالحصول على مكافآت عملية الاختراع لوحدها، وذلك من أجل خلق سلع جديدة تزيد كفاءة عملية الإنتاج، لكن على الرغم من الاسهامات التي قدمها **رومر** إلاّ أنّه ما يؤخذ عليه هو عدم الاهتمام الكافي لواقع صفة الخصخصة العامة لبعض أوجه الانفاق العام للدولة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن ينجز بعض أنواع البنية الاساسية بكفاءة كالطرق السريعة مما يعني أنه توجد بعض أنواع المشروعات البنية الاساسية أن تنجز بواسطة النفقات العامة.

ثالثا– نموذج باروBarro: قدم **بارو** نموذجه للنمو الاقتصادي سنة 1990، في هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية، كالطرق، الموانئ، المطارات، ورعاية، إعداد وتأهيل رأس المال البشري مثل التعليم والصحة،...الخ، حماية حقوق الملكية كالأمن والدفاع،...الخ، والخدمات المباشرة التي تدخل في دالة منفعة المستهلكين مثل الملاعب، والمتاحف...الخ، ونميز بين نوعين من رأس المال العام[1]: رأس المال العام الإنتاجي، ورأس المال العام الاستهلاكي. بالنسبة لرأس المال العام[2] الإنتاجي وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، بالتأثير على معدل التطور التكنولوجي ورأس المال البشري،...الخ، أي التأثير على أحد عوامل النمو الذاتي بطريقة تسمح بزيادة مكاسب الاستثمار المحتملة، رغم ذلك، فإن لرأس المال العام أثر سلبي يتمثل في أثر الاستبعاد(*l'effet d'éviction*) أي هجر بعض الأنشطة الإنتاجية بسبب فرض ضرائب مرتفعة بهدف تمويل نفقات العامة المتعلقة بالإنتاج. أما رأس المال العام الاستهلاكي فيسمح بتحسين مستويات الرفاهية لدى المستهلكين، بالأخذ بعين الاعتبار ما قد ينتج عن هذا من أثر سلبي بسبب تخفيض الاستهلاك، نتيجة ما يتحمله المستهلكين من ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق.

في هذا المجال، فإنّ السياسة الاقتصادية للدولة يمكنها أن تلعب دور أساسي في النمو الاقتصادي، من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق، فالقرارات في هذا الشأن قد تؤدي إلى تباطؤ أو سرعة النمو الاقتصادي ومن ثم فإن هذا النموذج يعتبر أول من حاول إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال العام في النمو الذاتي على اعتبار أنّ نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص وتدخل الدولة بهذه الصفة في دالة انتاج الاقتصاد القومي، ويمكن أن تمول نفقات الدولة بواسطة الضرائب ومن ثم زيادة حجم الضرائب، فزيادة حجم نفقات البنية الأساسية، وهكذا فإن نفقات الدولة(الضرائب) تؤدي إلى إدخال وفورات خارجية إيجابية، والملاحظ أنه

---

[1] عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص 109.

[2] إن رأس المال العام يؤثر على النمو من خلال نوعين من الآليات، تتعلق الاولى بالاقتصاد الكلي*Mécanisme macroéconomique* :حيث أنه كلما كان الإنفاق العام مرتفعا أكثر كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتحقيق زيادة في الإنتاجية، ويترجم ذلك من خلال معدل نمو دائم ومرتفعا، أما الثانية تتعلق بالتكنولوجيا *Mécanisme technologique* : حيث أن هناك أنواع من الإنفاق العام تتلائم مع تراكم المعارف مثل الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير وهو ما يعني حدثا بطريقة إيجابية على النمو الاقتصادي.

يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من مستوى التوازن في الأسواق التنافسية، وهذا المعدل يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعا، ويصل الاقتصاد الى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب فيما وراء هذا الحجم الامثل مرتفعا جدا وغير مبرر في ذات الوقت، بالنظر الى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل. من خلال هذا النموذج نحصل على النتائج التالية[1]:

- التأكيد على وجود الوفورات الخارجية الايجابية للنفقات العامة وهو ما يعني أنّ معدل النمو الثابت يرتبط إيجابيا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج بالنظر الى أنها تعمل على تحسين كل من المتغيرات الثلاثة التالية: الادخار، الاستثمار، الاستهلاك.
- لما كانت الايرادات ثابتة، وأن الإنتاج يعتمد على تراكم عامل الإنتاج (رأس المال الخاص، ورأس المال العام)، فإنّ النموذج يعطي نمو ذاتيا.
- معدل الضريبة يلعب دورا ايجابيا في التأثير على معدل النمو، إذ ينجم عن زيادة معدل الضريبة ازدياد مستوى رأس المال العام، ومن ثمّ نمو الايرادات الخاصة نتيجة ازدياد فاعلية رأس المال الخاص وبالتالي تطور معدل النمو.

رابعا- نموذج أجيون وهويت 1992: اقترح **فيليب اجيون** و**بيتر هويت** نموذجا يعتمد على وجود 03 قطاعات هي السلع الوسيطية وعددها محدد، سلع الاستهلاك، البحث والتطوير، يتمثل التقدم الفني في اختراع سلعة وسيطية جديدة تحل محل السلعة التي كانت موجودة سابقا، حيث يترتب عليها أثرين إما زيادة كفاءة الانتاج، وإما نقص تكاليف الانتاج، وعليه يؤدي التجديد الى القضاء على احتكار منتج السلعة الوسيطية القديمة، وإلى زيادة واضحة في معدل الإنتاجية للاقتصاد في المستقبل، حيث تستخدم السلعة الوسيطية الجديدة في انتاج سلعة نهائية أكثر فاعلية من الموجود بالفعل، ويسمح هذا النموذج بثلاثة أنواع من الحلول[2]:

1. **تحقيق معدل نمو متوازن** *ثابت croissance équilibré stationnaire*: في هذه الحالة يتم تخصيص حجم كاف وثابت من الموارد للبحث، وبالنظر للطبيعة الاحتمالية *للتجديد stochastique*، يوجد مسار احتمالي لنمو الناتج المحلي*Pib*، يدور حول متوسط معين (معدل متوسط النمو) وبعد دالة متزايدة لهذا الحجم من الموارد المخصصة للبحث والتطوير من جهة ومستوى التجديدات أو الاكتشافات من جهة أخرى.
2. **تحقيق معدل نمو باطل** *croissance nulle*: في هذه الحالة، يتم تخصيص حجم ضعيف من الموارد للبحث والتطوير، حيث تكون العلاقة بين ما يخصص من موارد لكل تجديد والتجديد اللاحق عليه علاقة عكسية، مما يؤدي الى أن يشهد الاقتصاد عدم تحقق في ارتفاع في معدلات النمو في بعض الحالات(نمو باطل) ناتج عن عدم التشجيع الضروري للبحوث.
3. **تحقيق وضع وسط بين الوضعين السابقين:** يشهد الاقتصاد في هذه الحالة، تعاقب مرحلتين من التخصيص(القوي والضعيف) للموارد الموجهة للبحث والتطوير، تؤديان الى دخول الاقتصاد فيما يشبه دورة

[1] عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص111.

[2] عبد الباسط وفا، المرجع السابق، ص97-98.

النمو، إذ يمر بمرحلة من النمو المشهود تتعلق بالفترة التي يتوافر فيها التشجيع الضروري للبحوث، ثم يحدث أثر عكسي في الفترة التالية التي تشهد تشجيعا سلبيا للبحث والتطوير يرجع الى التخصيص الضعيف للموارد ...وهكذا.

من بين الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الحديثة نجد:

- الاعتماد على عدد من فروض النموذج الكلاسيكي الحديث غير ملائمة للدول النامية غالبا، مثل افتراض قطاع انتاج وحيد، وتشابه جميع القطاعات مما يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولا خلال عملية التغيير الهيكلي من أجل خلق النمو.
- اعاقة النمو الاقتصادي غالبا في الدول النامية بسبب انعدام الكفاءة الناتجة عن الهياكل المؤسسية، ونقص رأس المال وأسواق السلع، وبما أنها غفلت عن هذه العناصر ذات الأثر الكبير، فهي غير قابلة للتطبيق.
- التركيز الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، وإهمالها الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط.
- اضافة الى أنّه:[1]
- هناك العديد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي لم يلتفت إليها في النماذج الحديثة للنمو، مثل التنظيم *Organisation* مثلا الذي أكدت بعض الدراسات العلمية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو في الأجلين المتوسط والطويل.
- هناك دول عديدة فقيرة ولم تنم بمعدلات ملحوظة، رغم أن معدل الاستثمار البشري فيها (على التعليم وغيره) كان أعلى منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدما.
- إذا كانت النماذج الحديثة قد أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل فإنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها.
- في حين أكدت نماذج النمو الحديثة على أن تناقص العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشرى سوف يجعلها غير قادرة على تفسير النمو طويل الأجل، فإنّ **سولو** قد أثبث أن تزايد العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال أيضا سيكون له نفس التأثير، أي هذه نماذج هشّة لا تستطيع الصمود بدون ثبات العائد على رأس المال (وليس أي شيء آخر) وهذا استثناء قلما يتحقق في الواقع.

رغم هذه الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، إلاّ أنّها تساهم في توفير أفضل لاختلافات النمو طويل الأجل، في تجربة البلدان المتقدمة والنامية، بالتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي. مع الاختلافات الموجودة بين النظرية النيوكلاسكية ونماذج النمو الحديثة، إلاّ أنّه لا يمكن اعتبارها بديلا لها بل يحسّن النظر إلى أنها مكملة لها.

[1] ايمان محمد سليم، نماذج **النمو المعاصر ومحددات النمو**، الطبعة الاولى، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، حول تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي بيروت، ايام 04-06 ماي 1998، ص164.

خامسا– نموذج نادي روما النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي1972: يطلق على هذا النموذج أيضا بنموذج "**حدود النمو**"، بدأته مجموعة "**نادي روما**" وأشرف عليها *MEADOS Dennis* في معهد ماساشوسيتس[1] للتكنولوجيا*MIT*[2]. أجرى نادي روما دراسة المحددات الايكولوجية للنمو، وصيغت نماذج عالمية لبيان امكانية تجاوزها، منها نموذج "الانسان عند نقطة التحول"، كما كلف 22 خبير بتقديم آراء بشأن نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي عدالة توزيع الدخل على المستوى العالمي[3]. كانت المجموعة قد وضعت تقريرها الأول في عام 1972 الشهير تحت مصطلح "**حدود النمو**"، الذي بشّر منذ ذلك الوقت بوقوع كارثة عالمية قبل انتهاء القرن الحالي، على اعتبار أنّ الحياة على كوكب الارض تسير من سيء إلى أسوأ كان قد ظهر في بداية السبعينيات، في هذا التقرير عالجت مجموعة "**نادي روما**" العالم كوحدة واحدة، وتناولت في نموذجها الرياضي السكان والصناعة والزراعة والموارد المعدنية والتلوث البيئي(وهي المتغيرات التي افترض أنها تنمو بمعدل رأسي *Exponentiel*) وانتهوا إلى رسم صورة سوداء لمستقبل البشرية، تتمثل معالمها في زيادة الوفيات ووقف النمو البشري والاقتصادي[4]، حيث يشير إلى أنّ الاتجاهات الحالية المتزايدة لنمو السكان، وتدني انتاج الغذاء، اضافة الى تلوث البيئة، ونضوب الموارد الطبيعية يمكن أنّ تجعل معدلات النمو تصل إلى نهايتها خلال المئة سنة المقبلة، كما أنّ الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نفاد الموارد المعدنية في باطن الارض والنفط أيضًا ثم تنتشر المجاعة، كما توصلت إلى أنّ العالم(فرضيا) بحلول عام 2070، أي بعد 100 سنة من وقت الدراسة(1970م) سيصل إلى حد لا يستطيع الإيفاء بمتطلباته، بسبب زيادة السكان بشكل كبير، مقارنة بالأراضي الزراعية المتوافرة، إضافة إلى وصول أسعار المصادر الطبيعية النادرة المتبقية إلى معدلات عالية جدا، بطبيعة الحال بالنسبة للمصادر الناضبة غير المتجددة مثل النفط والغاز، هذا لا يعنى أنها كاحتياطات مثبتة تكفي حتى عام 2070، وربما قد تزيد، خاصة بعد إدخال عامل المصادر غير التقليدية والتقدم التقني لتطوير تلك المصادر[5]. ولمنع هذه الكارثة وجب وقف النمو السكاني والنمو الاقتصادي حتى يمكن الوصول إلى حالة من التوازن البيئي الاقتصادي، والذي لا يتحقق إلّا عندما يبقى عدد السكان ورأس المال في مستوى ثابت.

تعرض هذا النموذج الى العديد من الانتقادات لافتراضه محدودية التقدم التكنولوجي الذي ينمو على نحو متزايد، اضافة الى أنّ النمو السكاني الذي افترضته ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، كما أنّ تجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[6].

كخلاصة لما سبق، استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:[7]

---

[1] هي جامعة بمدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس تأسست عام 1861، ويعتبر هذا المعهد من المعاهد المتألقة عالمياً، وقد عمل بالمعهد العديد من العلماء الكبار أمثال نوربرت فينر؛ مهمته الأساسية هي التعليم والبحث في التطبيقات العملية للعلوم والتقنية، ويبلغ عدد الطلبة فيه 10,000 طالبًا من جنسيات متعددة، وتشتهر هيئة التدريس في المعهد والمكونة من 960 عضوًا بالتفوق والامتياز في مجال الأبحاث التقنية المتقدمة وتطبيقاتها، حيث نال 64 منهم جائزة نوبل.

[2] *Massachusetts Institute of Technology.*

[3] مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص352.

[4] ***www.alarabimag.com/ArticlePRN.asp?ID=1424 2014/07/20 اطلع عليه يوم***

[5] *www.aleqt.com/2008/02/24/article_130030.html* ***2014/07/20 اطلع عليه يوم***

[6] توفيق عباس المسعودي، **دراسات في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)**، المرجع السابق، ص 34.

[7] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2012، ص79.

- **سياسات جانب العرض:** وتتمثل في خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية وتشجيع التعليم والتدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الاتفاق على البحوث والتطوير مما يساعد على إيجاد طرق أكثر كفاءة في الإنتاج، ويقوم الاستثمار بدور هام في تحفيز العرض، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها إحدى محددات النمو الاقتصادي.
- **سياسات من جانب الطلب:** وهي تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، باستخدام العديد من الوسائل، ويأتي في مقدمتها خفض معدلات الضرائب على الدخول لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه وبالتالي زيادة الطلب الكلي، زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل الكلي الفعال، وخفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الكلي.

II– 3 نظريات التنمية الاقتصادية.

II– 3 –1 نظرية النمو المتوازن(*RagnerNurkse*)1953: نادى بهذه النظرية السويدي **رانجنر نيركسه** وهي امتداد لنظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن يتطلب توزيع الدفعة القوّية من الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين السلع الرأسمالية، وكذلك يتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة[1]، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وبالتالي يحدث التوازن بين العرض والطلب. إضافة إلى ذلك فإنّ هذا الحجم الهائل من الاستثمارات يؤدي إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، ومصدر موحد للموارد الأولية ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق وتقسيم أفضل للعمل، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية؛ كما أن التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي من حيث عوائد الصادرات والاستيراد يزيد بزيادة الإنتاج ويزيد التشغيل. أمّا بالنسبة للنمو المتوازن في حد ذاته لم يقصد به أنّ تنمو كافة القطاعات في آن واحد بل بمعدلات مختلفة، إضافة إلى الاعتماد على القطاع الزراعي من أجل تأمين الموارد اللازمة للاستثمارات المذكورة.

وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها[2]:

- إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة التكاليف للإنتاج، مما يجعلها غير مربحة للتشغيل.
- إدا تمّ تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد، وفي مجالات مرتبطة ببعضها البعض، حيث أنّ ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار، وشحّ عوامل الإنتاج يقود إلى ظاهرة تناقص العوائد.
- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها، وهذا غير متوفر في البلدان النامية.
- يرى البعض أنّ مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة من البلدان المتخلفة، وأنّ هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكنزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المعدات والمدراء، العمالة المطلوبة والعادات الاستهلاكية.

[1] عصام عمر منذور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية**، المرجع السابق، ص 60.

[2] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 94.

- إن هذه النظرية فوق قابلية البلدان المتخلفة، لأنها تفترض توفر قابليات خلاقة، ومهارات لدى هذه البلدان في حين أنّ الواقع يشير إلى عدم توفر مثل هذه المهارات، فكيف يمكن تحقيق تنمية في جميع القطاعات معا؟.

بالتالي يصعب على الدول النامية الأخذ بهذه النظرية، لتعذّر إقامة الاستثمارات والإمكانيات اللازمة لها خاصة في ظل صعوبة تراكم رأس المال في هذه البلدان.

II–3 –2 نظرية النمو غير المتوازن لألبرت هيرشمان1958: على عكس **نركسه**، أفترض **ألبرت هيرشمان** أن نقصا في القابلية على صناعة قرار (المقصود الموهبة أو القدرة التنظيمية) يمارس دور القيد الأكثر أهمية على التنمية الاقتصادية، وقاد هذا الافتراض "**هيرشمان**" إلى أن يؤيد التنمية غير المتوازنة للصناعات التي تمارس حافزا قويا للاستثمارات في صناعات أخرى[1]. إنّ الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع القطاعات وتطوير هذه القطاعات قد يسبب نمواً عاماً على مستوى الاقتصاد بأكمله، وعندما تبدأ هذه المشروعات الجديدة تولد وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها القطاعات اللاحقة وهكذا. وفي إطار استراتيجية النمو غير متوازن يتعاطى "**هيرشمان**"[2] مع فكرة الاستثمار وأهميته، انطلاقا من زيادته في قطاع رأس المال الاجتماعي الذي بدوره يحفز على المزيد من الاستثمار في قطاع رأس المال الانتاجي[3]، وعليه فصاحب النظرية يؤكد أن عدم التوازن في القطاعات يمثل القوة الدافعة للنمو من خلال اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي، وباقي القطاعات التي تقوم بالإنتاج، والاختلال داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج في حد ذاتها حيث ظهر مفهوم الدفع إلى الأمام[4] الذي تمثل في قدرة الصناعة على الاستثمار، وقوة الدفع إلى الخلف[5] المتمثلة في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج.

رغم انتشار هذه النظرية بشكل واسع في بلدان العالم الثالث[6] كنموذج يمكن استخدامه من أجل القضاء على التخلف والتأخر الاقتصادي، إلاّ أنّها وكسابقاتها من النظريات تعرضت لانتقادات عدة منها[7]:

- أنّها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.
- إنّ خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية، وفي ضوء الشحّ في الموارد، قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.
- تفترض هذه النظرية وجود مرونة عالية في عرض المواد، وهذا غير واقعي.
- لا تعطي اهتماما كافياً لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

---

[1] محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، المرجع السابق، ص 191.

[2] كان قد سبقه إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو *(F. Perrox)*، في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو، والتي ثملت في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ تركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجدب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد(للمزيد أنظر مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق ص 100) .

[3] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 84.

[4] مصنع الحليب يؤدي إلى إقامة مصنع الجبن.....الخ.

[5] مصنع السيارات يؤدي إلى مصنع بطاريات، زجاج، ....الخ

[6] هنا يمكن أن نعطي مثال من الجزائر حيث أن أقطاب النمو تلعب دوراً هاماً في تلك القطاعات المتعلقة بصناعة الغاز والنفط بهدف إحداث تحولات في الاقتصاد ودفع باقي القطاعات.

[7] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 99.

وأخيرا، فإنّ مجالات تطبيق استراتيجيات النمو المتوازن وغير المتوازن تختلف اختلافا كبيرا حيث أنّ[1] :

- النمو غير المتوازن يتناسب أكثر مع العلاقات العمودية في هذه الصناعة، وهي البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والأنشطة الإنتاجية المباشرة وبشكل عام العلاقات القبلية والبعدية .
- عمليات النمو المتوازن تعالج العلاقات الأفقية بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية.

II–3 –3 نظرية والت وتيمان روستو أو مراحل النمو: روستو ww. Rostow بالنسبة **لروستو**[2] فقد أوضح أنّه عندما يبدأ المجتمع التقليدي سعيه للحاق بالعصر، مبتدءا بالمرحلة الانتقالية التي تنشأ فيها الشروط المؤهلة للانطلاق كرد فعل لعاملين: أحدهما قوة أجنبية تتدخل في حياة البلاد، وثانيهما قوى وطنية تعمل في سبيل التحديث والتقدم، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مرحلة الانطلاق، وتحتاج هذه إلى جهود جيلين آخرين قبل أن يبلغ المجتمع مستوى النضج، وأخيرا إذا ما توازى ارتفاع الدخل مع انتشار الكفاءة الفنية(وهذا أمر قد لا يحدث حالا) يتجه الاقتصاد الناضج نحو توفير البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة (وكذلك نحو إيجاد دولة الرفاهية) ليضع البضائع والرفاه في متناول السكان المتزايدين في المدن وفي الضواحي[3]. أشار **روستو** في نظريته أنّ الانتقال من من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سل

سلة من المراحل التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات[4]:

1. مرحلة المجتمع التقليدي *La Société Traditionnelle.*
2. مرحلة المجتمع *الانتقالي Les Conditions Préalables Du Démarrage*
3. مرحلة الانطلاق *Le Démarrage*
4. مرحلة النضوج *Le Progrès Vers La Maturité*
5. مرحلة الاستهلاك الواسع *L'ère De La Consommation De Masse*

تميز **روستو** عن غيره بتفاؤله بنتائج التغيير السريع في العالم الثالث إذا ما تمّ التغلب على المعوقات التي تسببها التقاليد، هذه المراحل ليست فقط مراحل وصفية بل تحمل في داخلها منطق داخلي ومستمر وتكون في النهاية نظرية عن النمو الاقتصادي بشكل خاص، ونظرية عن التاريخ الحديث بشكل عام.

وقد ثبت أنّ الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام والدول المتخلفة مازالت في أي مرحلة من مرحلة المجتمع التقليدي، أو مرحلة توافر شروط الانطلاق للنمو المتواصل أو المستدام أن تتبع نفس الشروط[5]. تعتبر هذه المراحل من خصائص التي يشترك فيها **روستو** مع غيره من رواد نظرية التحديث في بداية الستينات– أمثال **تالكوت، بارسوتز، تيرنز، سملزر، هوزيتلز، ماكليلاند**.....الخ،[6]، إضافة إلى خاصية أن جميع المجتمعات تمر بالطريق نفسه، أي أنها نظرية خطية، كما أنه يفترض أنّ جميع جوانب التغيير تظهر

---

[1] *MATOUK BELATTAF, **économie du développement**, Op. Cité., Page 116.*

[2] هو والت ويتمان روستو مؤرخ اقتصادي أمريكي، متخصص في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، من أبرز مفكري مدرسة التحديث وأشهرهم، ومن المهتمين بموضوع التغيير الاجتماعي.

[3] و.و. روستو، ترجمة برهان دجاني، **مراحل النمو الاقتصادي**، منشورات المكتبة الأهلية ومؤسسة فرنكلين، بيروت، 1960، ص19.

[4] *ROSTOW .W.W, **les étapes de la croissance économique**, édition du seuil, FRANCE,1963, page13*

[5] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 125.

[6] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 26.

داخل المجتمع نفسه، على الرغم من وجود الدلالات التي تلعبها المؤشرات الخارجية، وآخر خاصية يشترك فيها **روستو** مع باقي النظريات أنّها نظرية قابلة للتغيير، حيث أنّ البلدان المتخلفة في الحاضر يجب أن تتبع الطريق نفسه الذي سلكته الدول المتقدمة سابقا، أهم مبادئ هذه النظرية:[1]

- خلط واضح بين الجوانب السوسيولوجية، والسيكولوجية، والاقتصادية(القيم، الدوافع الفردية، تراكم رأس المال).
- هناك دور للقيم والأعراف ومعتقدات الناس في تحديد نوع المجتمع التقليدي أو الحديث، لذلك فإنّ التغيير في القيم من أهم شروط التغيير الاجتماعي.
- إنّ تاريخ تطور التصنيع في الغرب لم يعد شيئا فريدا من نوعه كما اعتقد **فيبر**، وإنما يمكن أن يكون كبرنامج عمل للتنمية في العالم الثالث.
- يحدث تحول المجتمعات عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية تحت ضغط التحديث.
- عملية التحديث بواسطة الانتشار، وتعني التنمية تغييرا في الجوانب الحياتية المختلفة في العالم الثالث، مثل انتشار التعليم والتدريب، وزيادة الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية، وتحويل السلطة المبنية على الولاءات التقليدية إلى نظام عقلاني مرتبط بحكومة وطنية برلمانية.

كسابقتها من النظريات وجهت لها العديد من الانتقادات في أواخر الستينات أهمها ما يلي:

- هناك من يرى أنه توجد مجموعة من الدول لم تمرّ بالمرحلة التقليدية، وهي مجتمعات إما لم توجد فيها مجتمعات سابقا على الإطلاق، أو أنّ هذه المجتمعات تمّ القضاء عليها من طرف الغزو الأوروبي.
- إنّ الدول النامية لا يمكنها أن تكرر تجارب الدول المتقدمة، فيما عدا بعض المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار، لأنّ البلدان المتقدمة لم تخضع أبدا للاستعمار.
- إنّ المصطلحين الرئيسين في نظرية **روستو** "التقليدي والحديث" مبهمان ولا يمكن استخدامها لتصنيف المجتمعات، إضافة إلى الاختلاف الموجود بين المجتمعات الآن وبين تلك التي كانت متواجدة سابقا.
- أهملت العلاقات بين المجتمعات، أو لم تؤكد عليها بين مجتمع وآخر، وداخل كل مجتمع بحد ذاته.
- إضافة الى أنها [2]:

- لا تراعي خصوصيات كل المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض، حيث تحاول أنّ تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التّنمية تطبق مهما كان المجتمع.
- نظر **روستو** الى مميزات مراحل النمو على أنّها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي **روستو** مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وافريقيا وامريكيا اللاتينية.
- يركز **روستو** كثيرا على التغيرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات النوعية في العلاقات الانتاجية، ومعلوم أنّه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الانتاج.

1 سهير حامد، المرجع السابق، ص 30.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 81.

II–3 –4 اسهامات تقارير التنمية البشرية UNPD 1990، واسهامات أمارتيا سن: ظهرت اسهامات تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 اعتمادا على اسهامات الاقتصادي الباكستاني المرحوم **محبوب الحق،** وقد اعتمد هذا التقرير على أنّ التطور التنموي لا يقاس بحصة الفرد من الدخل بل بالمستوى الصحي والتعليمي، تمّ تطوير التقرير لاحقا ليشمل مؤشرات تتعلق بمساهمة المرأة، وبمقاييس مختلفة لفقر الأمم، كما ظهرت اسهامات الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد عام 1998، **أمارتيا سن،** حيث حدد القيد الرئيسي للتنمية في مدى توفر الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالشكل الذي يؤثر على توسيع مفهوم استطاعة الافراد في النفاذ لمختلف السلع والخدمات، بدلا من مفهوم الدخل(الذي قد يتوفر الّا أنّه لا يؤهل للنفاذ للسلع، والخدمات المختلفة بفعل غياب الحريات) [1].

[1] احمد الكواز، **لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية الى بلدان متقدما تنمويا؟**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 2.

III-العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

يعدّ تحرير التّجارة أمراً ضروريا للإسراع بعملية النمو في ظلّ النظام الاقتصادي العالمي الجديد رغم سلبيات ذلك التحرير التي يؤكدها خبراء المنظمات الدولية خصوصا على الدول النامية، رغم أنه يؤدي إلى زيادة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وخلق بيئات أكثر استقراراً لمزاولة الأعمال التجارية، واجتذاب استثمارات أجنبية أكبر. من أجل ذلك ارتأينا فحص العلاقة النظرية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي من خلال هذا المبحث.

III -1 النظريات الرابطة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

قدمت النظريات السابقة للتجارة الدولية تحليلات ساكنة، بافتراض ثبات كل من التكنولوجيا، والأذواق، وعامل الوفرة النسبية في كل من الدولتين قيد الدراسة، وتمّ تحديد المكاسب من التجارة، والميزة النسبية من ذلك المنطلق لكن فيما سيأتي سنقوم بتوسيع النموذج التجاري لكي يستوعب كل المتغيرات للتوصل إلى التأثيرات التي ستحدث نتيجة هذا التوسيع.

III -1- 1 نمو عوامل الإنتاج: يؤدي نمو السكان عبر الزمن إلى زيادة حجم القوى العاملة في كل بلد، كما أن نمو وزيادة المخزون من رأس المال تكون باستخدام جزء من الموارد في إنتاج المعدات.

وتمثل كل من الآلات والمصانع والمباني ووسائل النقل والطرق.....الخ، عبارة عن رأس المال الذي يصنعه الإنسان من خلالها، وتتنوع كل من أنواع العمل ورأس المال، حيث نفترض في ما سيأتي أنّ وحدات العمل ووحدات رأس المال متجانسة، حيث لا يبقى إلاّ عاملان من عوامل الإنتاج، وهما العمل ورأس المال، كما نفترض أنّ الدولة تمارس نموا في اقتصادها، تنتج سلعتين (س، ص)، حيث "س" هي سلعة كثيفة العمل، و"ص" هي كثيفة رأس المال في ظل ثبات غلة الحجم[1].

ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى عندما ينمو كل من عنصر العمل ورأس المال عبر الزمن، ويتوقف نوع هذا الانتقال، ودرجته على معدل كل منهما، حيث أنهما إذا تساويا فإنه سينتقل بأبعاد متساوية في جميع الاتجاهات عن المنحنى القديم، ومنه فإن ميل منحنى إمكانية الإنتاج القديم والجديد أي قبل وبعد عناصر الإنتاج يكونان متساويان في النقطتين (أ، أَ) اللتين تقعان على المنحنيين، واللذان يقطعهما الخط الواصل من نقطة الأصل وهو ما يعرف بالنمو المتوازن مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(3-6): النمو المتوازن لعنصري العمل ورأس المال.

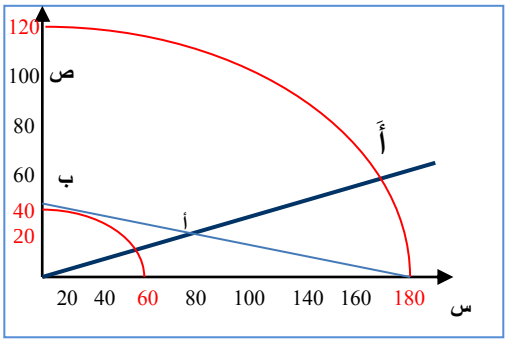

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 156.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 156.

أما الشكل الموالي فيوضح حالة النمو غير المتوازن للدولة الواحدة:

الشكل(3-7): النمو غير المتوازن لعنصري العمل ورأس المال.

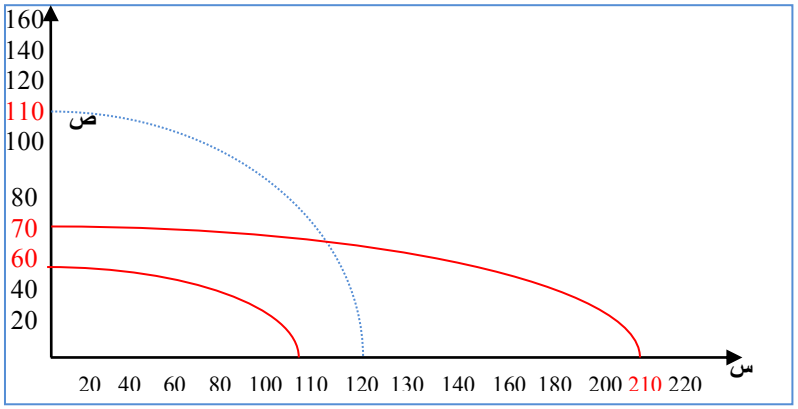

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 157.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه عندما يتضاعف العمل، ويبقى رأس المال ثابت فإن إنتاج (س) ينمو أكثر من إنتاج (ص)، أما في حالة العكس أي تضاعف رأس المال وبقاء العمل ثابتا، فإن إنتاج (ص) ينمو أكثر من إنتاج (س)، أي (س) ينمو من 110 وحدات إلى 210 وحدة، حيث يرتفع إنتاج (ص) من 60 إلى 70 وحدة. عندما ينمو كل من العنصرين بنفس المعدل في ظلّ ثبات الغلة في إنتاج كل من (س، ص) فإنّ الإنتاجية تبقى ثابتة، كما كانت عليه قبل أن تنمو عوامل الإنتاج. أما إذا بقي معدل التبعية[1] بدون تغير فإنّ الدخل الحقيقي للفرد، وثروة المجتمع تبقى بدون تغيير كذلك، في حين إذا كان العمل (ل) ينمو بسرعة أكثر نسبيا من رأس المال (ر) فإن نسبة (ر/ل) ستنخفض، وينخفض معها إنتاجية العمل، وعوائد عنصر العمل والدخل الحقيقي للفرد وعلى العكس إذا كان (ر) ينمو بسرعة أكبر نسبيا من (ل) ، فإن (ر/ل) سيرتفع معهما إنتاجية عنصر العمل وعوائد العمل ودخل الفرد الحقيقي.

III -1 -2 نظرية ريبزنسكي: " Rybeznski"

افترضت هذه النظرية نمو عامل واحد من عوامل الإنتاج الذي يؤدي إلى توسيع إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل، في حين يتم تقليل إنتاج السلعة التي تستخدم عامل الإنتاج الذي لم ينم مع افتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع، وبرهان هذه النظرية هو أنه حتى تبقى أسعار السلع النسبية ثابتة (سعر سلعة س/سعر سلعة ص) عند نمو أحد عناصر الإنتاج فقط، فلا بد أن تبقى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ثابتة أيضا (الأجرة/ معدل الفائدة)، ولكن أسعار عوامل الإنتاج النسبية تبقى ثابتة فقط، إذا بقيت نسبة(ر/ل) ثابتة وإنتاجية كل من العمل ورأس المال في إنتاج السلعتين ثابتة كذلك، والطريقة الوحيدة لتوظيف جميع وحدات العمل المضافة (نتيجة للنمو) توظيفا كاملا، ولبقاء نسبة(ر/ل) ثابتة في إنتاج السلعتين هي خفض إنتاج السلعة (ص)[2]، وذلك من أجل إطلاق وحدات كافية من رأس المال (وقليلا من العمل)، لكي يتم استبدال مكانها جميع الوحدات المضافة من عنصر

[1] معدل التبعية: نسبة السكان المعادلين إلى مجموع السكان.

[2] سلعة كثيفة برأس المال.

العمل، والتي تستخدم في إنتاج السلعة (س)[1]، وهكذا فإنّ إنتاج السلعة (س) يرتفع، بينما ينخفض إنتاج السلعة (ص) وذلك لبقاء الأسعار النسبية للسلع ثابتة، وهذا هو لب نظرية **ريبزنسكي**.

III -1 -3 التقدم التقني:

نوهت العديد من الدراسات إلى أن التقدم التقني هو أساس الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع الصناعي أكثر من تراكم رأس المال، وعليه فإن تحليل التقدم التقني أكثر تعقيدا من تحليل نمو عوامل الإنتاج وذلك راجع إلى تعدد مفاهيم هذا التقدم التقني، ويعتبر تعريف الانجليزي "**هيكس**HICKS" أكثر التعاريف ملائمة للتقدم التقني من أجل التحليل، حيث يقسم التقدم التقني من وجهة نظره إلى التقدم التقني المتعادل، والتقدم التقني العامل على ترشيد عنصر العمل، والتقدم التقني العامل على ترشيد رأس المال.

اولا- التقدم التقني المتعادل: يعمل على زيادة الإنتاجية لعنصر العمل ورأس المال بنسب متساوية، وعليه نجد نسبة(رأس المال/ العمل)=(ر/ل) تبقى ثابتة كما كانت عليه قبل حصول التقدم التقني المتعادل، وعند أسعار عوامل إنتاج نسبية ثابتة أيضا وغير متغيرة (الأجرة/معدل الفائدة) والتي عندما تكون ثابتة، فإنه لا يمكن إحلال العمل(ل) محل رأس المال(ر) أو العكس في الانتاج، وعليه فإنّ نسبة رأس المال إلى العمل تبقى ثابتة، وعندما تتحقق الظروف الخاصة بالتقدم التقني المتعادل المذكورة سابقا، يمكن انتاج المستوى المعين من الإنتاج بكميات أقل من العمل ورأس المال.

ثانيا- التقدم التقني العامل على ترشيد العمل: في هذا النوع[2] يتم زيادة إنتاجية رأس المال أكثر نسبيا من إنتاجية العمل، وعليه يتم إحلال رأس المال محل العمل في الإنتاج حيث ترتفع نسبة رأس المال/ العمل عند ثبات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج(الأجرة/معدل الفائدة)[3]. بعد أن يأخذ هذا النوع مكانه ومفعوله نلاحظ أن مستوى محددا من الإنتاج يمكن إنتاجه الآن بوحدات أقل من العمل ورأس المال، ولكن بنسبة أعلى من رأس(المال/العمل) =(ر/ل).

ثالثا– التقدم التقني العامل على ترشيد رأس المال: يتم زيادة إنتاجية العمل بنسبة أكبر من إنتاجية رأس المال، وعليه يتم إحلال عنصر العمل محل رأس المال في الإنتاج، لكن نسبة (رأس المال/ العمل) تأخذ في الارتفاع عندما تكون الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ثابتة (الأجرة/ معدل الفائدة). وبعد أن يأخذ هذا النوع مكانه نجد أن مستوى معين من الإنتاج يمكن إنتاجه بوحدات أقل من العمل ورأس المال، ولكن بنسبة أقلّ من رأس المال وأعلى من العمل. كما يؤثر نمو عوامل الإنتاج على منحنى إمكانية الإنتاج وانتقاله، فإنّ كل أنواع التقدم التقني كذلك تؤدي إلى انتقاله إلى الأعلى، حيث يتوقف نوع درجة انتقاله على نوع ومعدل مشاركة التقدم التقني في إنتاج سلعة واحدة إما (س) أو(ص) أو إنتاجهما معا. وباستخدام نفس المعدل من التقدم التقني المتعادل[4] في إنتاج كل من السلعتين ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى، وأبعاد متساوية في جميع الاتجاهات عن المنحنى القديم. وبالنسبة لميل المنحنين القديم والجديد فإنه يحدث نفس الشئ كما هو في حالة النمو المتوازن، وعليه تجدر

1 سلعة كثيفة العمل.

[2] ولأنه تم استخدام وحدات من راس المال أكثر من العمل يطلق على هذا النوع من التقدم ترشيد العمل.

[3] نظرا لاستخدام وحدات أكثر من العمل لكل وحدة من رأس المال، فإنه يطلق على هذا النوع من التقدم التقني ترشيد رأس المال.

[4] تعاملنا فقط مع التقدم التقني المتعادل لان باقي الأنواع من التقدم معقدة.

الإشارة إلى أن كل مواطن يصبح في حالة أحسن بعد النمو مقارنة مع الوضع قبل النمو، لأن كمية الإنتاج زادت حيث بقي عدد السكان والقوى العاملة ثابت، لأنّ أنواع التقدم أدت إلى نقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى. فكل أنواع التقدم التقني في غياب التجارة بين الدول تزيد من رفاهية الدولة. يكون الإنتاج متحيزا لصالح التجارة إذا كان إنتاج الدولة(أ) سلعة التصدير يزداد نسبيا من إنتاج سلعتها المستوردة مع ثبات أسعار السلع نسبيا، حيث يؤدي إلى توسع في حجم التجارة . كما يكون الاستهلاك متحيزا لصالح التجارة بدوره إذا كان استهلاك الدولة(أ) لسلعتها المستوردة يزداد نسبيا أكثر من استهلاكها لسلعتها التصديرية– مع ثبات في أسعار السلع نسبيا– حيث يحدث توسع في حجم التجارة، ويشير إلى أنه في حالة ما إذا كان كل من الإنتاج والاستهلاك متوازنين، فإن التجارة تتوسع بنفس المعدل الذي يتوسع به الإنتاج.

III -1- 4 النمو الاقتصادي في حالة الدولة الصغيرة:

يتوسع حجم التجارة أسرع نسبيا من حجم السلعة المنتجة إذا كان كل من الإنتاج والاستهلاك متحيزين لصالح التجارة، أما في حالة العكس فإنّ حجم التجارة يتوسع أقل نسبيا من حجم السلعة المنتجة، أما إذا كان الاستهلاك متحيز ضد التجارة، والإنتاج متحيز لصالح التجارة(أو العكس)، فإنّ حجم التجارة يعتمد على النتيجة الصافية لكل من الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي يختلف تأثير النمو في التّجارة وثروة المجتمع من حالة إلى أخرى إضافة إلى ما سبق فالعلاقة بين نمو عوامل الإنتاج من جهة وحجم التّجارة وثروة المجتمع من جهة ثانية فإنها تبسط من خلال وجود دولتين دولة(1) ودولة(2) بالشروط الموضحة في الشكل التالي:

الشكل(3-8):النمو الاقتصادي في حالة الدولة الصغيرة.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص162.

الجدول(3-3) : الشروط المعطيات الخاصة بالدولة (1).

الشروط	انتاج		تصدير		استهلاك	
	س	ص	س	ص	س	ص
قبل النمو ومضاعفة العمل	100	10	50	50	50	60
بعد مضاعفة العمل والسكان	190	5			75	120

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 164.

يمثل كل من الشكل والجدول السابقين المعطيات الخاصة بالدولة(1) والتي سوف نتعامل معها لغرض التحليل. بعد افتراض مضاعفة عنصر العمل، والسكان في هذه الدولة، وأنّ إنتاج السلعة(س) أصبح(190) وحدة، وإنتاج

السلعة(ص) (05) وحدات مما يتطابق مع منحنى **ريبزنسكي**، حيث ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى مع بقاء الأسعار النسبية للسلع ثابتة. إذا قامت هذه الدولة بمبادلة (115) وحدة من سلعتها التصديرية(س، ب) بـ (115) وحدة من سلعة ص المستوردة من الدولة(2)، فإنّ الدولة(1) تستهلك 75 وحدة من(س) [(190 – 115) = 75] و(120) وحدة من(ص): (115+5=120)، وبما أن إنتاج السلعة(س)، السلعة التصديرية للدولة (1) ارتفع من 100 وحدة إلى 190 وحدة، بينما انخفض إنتاج السلعة(ص) في الدولة(1) من 10 وحدات إلى 5 وحدات فالزيادة في صالح التجارة ، ونفس الشيء بالنسبة للاستهلاك للسلعة(ص) للدولة(1) الذي ارتفع من 60 إلى 120 وحدة أكثر من استهلاك السلعة(س) الذي ارتفع من 50 إلى 75 وحدة، لذلك فإن نمو الاستهلاك في صالح التجارة. بالتالي يتوسع نسبيا أكثر حجم التجارة من حجم إنتاج السلعة(س) عندما يكون كل من الاستهلاك والإنتاج في صالح التجارة، وفي حال زيادة استهلاك كل من(س، ص) تحت تأثير النمو والتجارة فإن كل من السلعتان تعتبران من السلع الجيدة، أما إذا كانت من السلع الرديئة فإن استهلاك الدولة من الكميات المطلقة للسلعتين بعد النمو يكون أقل. رغم أنّ كل من القوى العاملة والسكان قد تضاعف، إلاّ أنّ الاستهلاك الكلي للدولة بقي أقل من الضعف، وعليه فإن نصيب الفرد من استهلاك السلع والثروة قد انخفض بسبب هذا النوع من النمو، بافتراض أنّ جميع أفراد المجتمع لهم أذواق متشابهة، وقواعد استهلاكية واحدة.

بالنسبة لتأثير التقدم التقني في التجارة والثروة الاجتماعية فهو كالتالي:

- التقدم التقني المتعادل الموجود، بنفس المعدل في إنتاج (س، ص) يؤدي الى توسيع مناسب في إنتاج كل من السلعتين مع ثبات أسعار السلع النسبية
- الزيادة النسبية في استهلاك كل سلعة تؤدي الى زيادة حجم التجارة بنفس معدل زيادة الاستهلاك.
- التوسع المتعادل في الإنتاج والاستهلاك يقود الى نفس المعدل من التوسع في التجارة.
- استهلاك متحيز لصالح التجارة + إنتاج متعادل يساوي توسع حجم التجارة نسبيا أكثر من الإنتاج.
- إنتاج متعادل + استهلاك متحيز ضد التجارة يعطي توسع حجم التجارة نسبيا أقل من الإنتاج.
- زيادة نصيب الفرد من الثروة الاجتماعية عند ثبات القوى العاملة والسكان، ومعدل التبادل التجاري، بغضّ النظر عما يحدث في حجم التجارة.

III -1 -5 النمو والتجارة في حالة الدولة الكبيرة: بالاعتماد على المعطيات التي قدمناها سابقا في حالة الدولة الصغيرة، نعتمد عليها من أجل تحليل النمو في الدولة الكبيرة، والتي تكون قادرة على التأثير في أسعار السلع النسبية التي تتاجر بها.

أولا– النمو الضار(المفقر): لا ينتشر هذا النمو بكثرة في العالم الواقعي، ولكنه عندما يأخذ مكانه ومفعوله فإنه من المحتمل أن يظهر في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة. هذه الرؤية هي لكل من **ميردل *MYRDAL*، *بريبش*PREBISCH**، ***سنجر*SINGER**، حيث أن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الغنية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي، كما يؤمنون أن التفاوت الدولي ينتج من تدهور معدلات التبادل الاقتصادي في العالم بصفة مواتية للبلدان المتقدمة على حساب النامية. كما أنّ التجارة الحرة الدولية تمثل

عامل من عوامل تعزيز التفاوت بين هذه البلدان[1]. يمثل نموذج النمو المفقر أحد التحديات التي تواجه نظرية التجارة في تأكيدها إلى أن منافع التجارة تصيب جميع البلدان المتاجرة سواءا كانت متقدمة أو نامية، وقد ذهبت النظرية إلى أبعد من ذلك إذ تشير إلى أن البلدان النامية هي التي تحصل على الجزء الأكبر من المكاسب بسبب ضعف مرونة الإحلال بين السلع المحلية والسلع المستوردة، من جهة وابتعاد معدلات التبادل الدولية عن معدلات تبادلها الداخلية من جهة أخرى .[2]

حسب هذه النظرية يؤدي النمو الاقتصادي لبلد أو لمجموعة من البلدان إلى توسيع القدرات التصديرية مما يؤدي به إلى تدهور معدل التبادل الدولي الذي يتاجر عنده، لاحتلال هذه الصادرات مكانة كبيرة في التجارة الخارجية، وعليه تنخفض مكاسبه، وتنخفض الرفاهية الاقتصادية، ويعود البلد إلى وضعية أسوأ مما كان عليه.

ثانيا– النمو المفيد: بالنسبة للنمو المفيد والتجارة، فنحلله انطلاقا من المعطيات التالية:

الشكل(3-9): بيانات افتراضية لإنتاج ومبادلة الدولة (1) للسلع (س، ص).

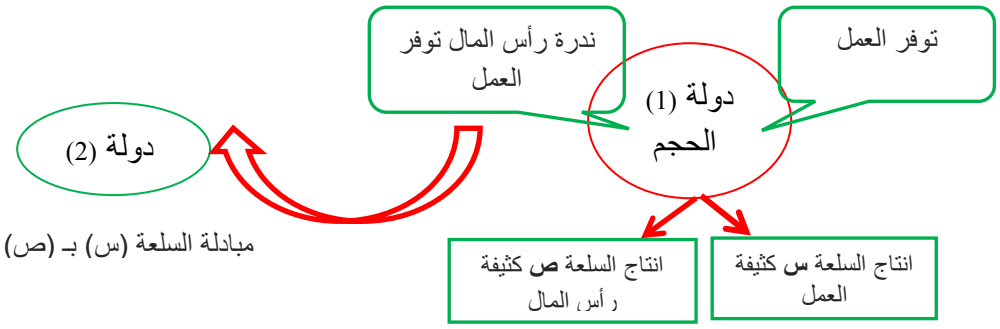

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، مصدر سابق، ص169.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الدولة(1) تنتج السلعة "س" كثيفة العمل والسلعة "ص" كثيفة رأس المال وتقوم بالمبادلة مع الدولة(2)، في ظروف توفر أو ندرة رأس المال، اضافة الى ذلك تعطى معطيات اخرى بالنسبة للدولة(1) قبل النمو موضحة في الجدول التالي:

الجدول(3–4): بيانات افتراضية عن الدولة (1) قبل النمو.

الإنتـاج	100 وحدة من سلعة س، 15 وحدة من ص
حجم التبادل التجـاري	مبادلة 50 وحدة من (س) بـ (50 وحدة من سلعة (ص)
معدل التبادل التجـاري	50/50 = 1 أي 1:1
الاستهلاك	100–50=50 وحدة من سلعة، بالإضافة إلى 50+15 = 65 وحدة من سلعة ص.

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص 169.

[1] هجير عدنان زكى، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق**، المرجع السابق، ص123.

[2] هجير عدنان زكى، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق**، المرجع السابق، ص118.

بفرض تضاعف عنصر رأس المال وحده في الدولة(1)، الذي يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع، وعليه هذا النمو يؤدي إلى ارتفاع منحنى إمكانية الإنتاج إلى أعلى، كما أنّ نتائج النمو لرأس المال في الدولة(1) تشبه النتائج التي يحدثها التقدم التقني المتعادل في إنتاج سلعة(ص) في الدولة (1).

لأنّ هذا النمو يخفض حجم التجارة من أسعار بنسبة ثابتة، إلاّ أنّ معدل التبادل التّجاري لهذه الدولة يتحسن، حيث يوضح الجدول الموالي إيجابية نتائج معدل التبادل التّجاري والثروة:

الجدول (3-5): بيانات افتراضية عن الدولة (1) بعد النمو.

الإنتاج	80 وحدة من (س)، 75 وحدة من (ص).
حجم التبادل التجاري	مبادلة 10 وحدات من سلعة (س) بـ 10 وحدات من سلعة (ص).
معدل التبادل التجاري	10/10 = 1 أي 1=1.
الاستهلاك	80−10=70 وحدة من سلعة (س) مضاف إليها 75+10=85 وحدة من سلعة ص.

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، المرجع السابق، ص170.

بالمقارنة مع معطيات الجدول(3-4) الذي يمثل مرحلة قبل النمو وبعده، نلاحظ أن معدل التبادل التجاري بقي ثابت قبل وبعد النمو ومقدرا بـ1، كما أن الدولة(1) قامت بعد النمو بإنتاج 80 وحدة من (س)، و75 وحدة من(ص)، مع الدولة(2) وتبادل 10 وحدات من(س) مقابل 10 وحدات من(ص)، بينما قبل النمو كانت تبادل 50 وحدة من(س) مقابل 50 وحدة من(ص)، أما بالنسبة للاستهلاك فقد زاد بعد النمو الى 70 وحدة من (س) و85 وحدة من(ص) بعدما كان 50 وحدة من(س) و65 وحدة من(ص). بالنسبة للثروة، فقد زادت من 115 وحدة من السلعتين(س، ص) إلى 155 وحدة. إضافة إلى ما سبق، فإنه كلما كانت الدولة كبيرة، تحسن معدل تبادلها لرغبتها في التصدير لوحدات أقل من سلعة(س) مقابل وحدات أكثر من(ص) عن طريق التأثير في الأسعار النسبية للسلع في الأسواق العالمية، ومن ثم تزيد كمية الإنتاج من السلعة(س)، و(ص) المعروضة في تلك الأسواق، ويزيد معها الاستهلاك، والثروة.

III -1 -6 أثار التغيرات في الأذواق على التجارة: في الحالة التي يكون فيها ثبات لكميات عوامل الانتاج والتكنولوجيا، وتتغير الأذواق في بلد ما، فإنّ منحنى التبادل في هذا البلد يتغير خاصة إذا تغيرت الأذواق في هذا البلد من السلعة التي يستوردها الى السلعة التي يصدرها، وطبعا مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، بحيث نجد أنّ حجم التجارة ينخفض وتتحسن شروط التبادل، أما في حالة العكس، أي انتقال الأذواق من السلعة التي يصدرها الى السلعة التي يستوردها، فإن حجم التجارة يرتفع وتتدهور شروط التبادل لهذا البلد. إنّ كل تغيير في الأذواق يؤدي الى انتقال منحنيات السواء التي تشير الى مختلف مستويات الاشباع التي يمكن الحصول عليها وحيث أنّ حجم التجارة يحدد انطلاقا من الفرق بين الكميات التي يمكن انتاجها، وتلك التي يمكن استهلاكها لتحقيق الرفاهية المجتمعية، *le bien être social* فإنّ كل تغيير في الأذواق يؤدي الى تغيير في الكميات المصدرة وأيضا المستوردة[1]، وعليه نستنتج أنه في الحالة التي يغيير فيها أحد العوامل المؤثرة على الطلب والعرض، فإنّ حجم التجارة وشروط التبادل لا تبقى ثابتة، حيث أنّه من ناحية العرض فإنّ التغيير في كمية

[1] رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، وراقة البديع، مراكش، 2002، ص 83.

عوامل الانتاج أو التكنولوجيا، يؤدي الى تغيير في مستويات التبادل لكل دولة، وكذا في شروط التجارة، أما من جانب الطلب، فإنّ كل تغيير في الأذواق يؤدي الى تغيير في توجه الدول في المجال التّجاري على مستوى السلع والكميات المتبادلة.

III -1- 7 التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي: عملت الفروض الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي على تقليص عوائق التجارة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل وذلك من خلال[1]:

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة من الابحاث والتطوير.
- تحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار يقود الى كفاءة أكبر للاستخدام الموارد المحلية في القطاعات.
- تحقيق تخصص أكبر وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطة.
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

فهذه النظرية تبحث بعمق ودقة ومزيد من التفصيل عن العوائق التجارية التي تقف أمام القنوات المحفزة للنمو في الاجل الطويل.

III -2 التجارة "محفز للنمو الاقتصادي" بين مؤيد ومعارض.

III -2-1 مؤيدي "التجارة محفز للنمو الاقتصادي":

عادة ما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها « **محرك النمو** *engine of growth*» الذي أسهم في تحقيق النسبية في العالم المتقدم اقتصاديا حاليا، وذلك في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[2].

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين اقتصاد الدولة، الاقتصاديات الخارجية، لما توفره من سلع وخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أنّ أهميّة التّجارة الخارجية تبرز في دورها الآني في خلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن، وبين الطلب الشديد المرونة، مقابل دورها في المساهمة بتغيير هذا الواقع على المدى الطويل، من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد على نحو مناسب من أجل تحقيق المقاربة في الإنتاجية لبقية القطاعات، خصوصا السلعية منها وتنوع هيكلها الإنتاجي، كما أنها تساهم في عملية التنمية بما تدره من عملات أجنبية كعنصر من عناصر الإنتاج وبما تمثله من قدرة على شراء عناصر الإنتاج.

أدّى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتزايد، وقد ساعد ذلك على قيام صناعات انتاجية كبيرة، إضافة الى الاستقرار السياسي النسبي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية، كلها أدت إلى تسيير اقتراض الدول النامية خلال القرن التاسع عشر من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جدا حيث ساعد هذا التراكم الرأسمالي في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج، وزيادة الواردات، مما دفع إلى مزيد من

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2009، ص267.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 187.

التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول. كما أن هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها إظهار الأثر المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو أهمها:[1]

- زيادة الصادرات التي تعظم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الانفاق، وخفض الواردات.
- تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول.
- تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من شأنها أن تعظّم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة.
- التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

اعتقد **ألفريد مارشال** أنّ التجارة هي السبب الرئيسي وراء تقدم الأمم، وقد ظل هذا الاعتقاد سائدا خلال القرن19 وجزء كبير من القرن العشرين، متلاقيا بذلك مع نظرية "**هكشر–اولين**" للنفقات النسبية، فالدولة النامية تستفيد من التجارة الدولية بصادراتها من المنتجات الزراعية للدول الصناعية والتعدينية، مما يشجع الاستثمار والانتاج ويؤدي الى توسيع الاسواق وزيادة الدخول، كما قد اتفق كل من الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون على أنّ التجارة الدولية عامل ايجابي في التنمية الاقتصادية، ومع الزمن تطورت نظرياتهم حول هذه العلاقة، وأصبحت تعرف" **بالنماذج العامة للنمو المشتق من التصدير**"، وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي منها[2]:

- التجارة توسّع الأسواق وتشجع الابتكار وتحقق أفضل استخدام للماكنة، وتسهل التخصص وتقسيم العمل فهي تسمح بإنجاز اقتصاديات الحجم.
- التجارة نحفز المنافسة الدولية.
- تزيد التجارة من لدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار.
- التجارة لها تأثير تعليمي هام، حيث تساهم في نقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لآخر.

III -2-2 معارضي " التجارة محفز النمو الاقتصادي":

بالمقابل لم يدعم اقتصاديو التنمية الأوائل في تطبيق آثار التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية، ولم يدعموا الفرضية القائلة بأنّ "**التجارة محرك للنمو**" التي حتى وإن كانت صحيحة بالنسبة لبعض الدول كبريطانيا في القرن التاسع عشر، إلّا أنها لا تعطي نفس النتائج في الدول النامية اليوم. وقد كانت الحجج في ذلك كثيرة، إلاّ أنّه يمكن اجمالها في تدهور نسب التبادل الدولي الناجم عن التقسيم الدولي للعمل الذي أدى الى تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وحجّة القطاعات المنعزلة، وترى أنّ التجارة عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق ضئيل من الافراد الذين يتعاملون فيها مباشرة. ففي مقدور التجارة أن تحقق مكاسب تتجاوز كثيرا المنافع قصيرة الأجل الناجمة عن تحسين الإنتاج، وأنّ من المرجح أن يؤدي توفير فرص الحصول على المدخرات ذات

[1] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73 مايو/أيار 2008، ص 06.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 158.

النوعية الأفضل إلى تحسين الإنتاجية أو تعجيل نمو الناتج[1]، لكن هناك صعوبة في اقتباس تأثير السياسات التجارية على النمو، وهي أنّ السياسات التجارية نفسها دالة لمتغيرات أخرى منها النمو، غالبية الأدلة المتوفرة حاليا تبين وجود علاقة ايجابية بعد الانفتاح كيفما تم قياسه.

III -3 التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في العالم.

III -3-1 تطور التّجارة العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي: شهد معدل التّجارة العالمية تراجعا بعد عام 1917، بسبب العديد من الأسباب المحتملة، ليس فقط نهاية أسعار الصرف الثابتة، ولكن أيضا فترات الكساد العالمي خلال السبعينيات الناتجة عن الارتفاعات الحادة في سعر البترول، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في بلدان المركز بسبب التراجع غير المفهوم تقريبا في معدل تحسن الإنتاجية. إذا كان اطراد النمو الاقتصادي هو أهم ما يميز الدول، فإنّ الملاحظة التي لا تقل أهمية عن ذلك هي زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية المصاحبة لهذه الدول مثلما يوضح الجدول الموالي خلال الفترة 1967-2010:

الجدول(3-6): تطور التّجارة العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي خلال (1967-2010).

	بالمليار دولار	نسبة التطور العالمية المتوسطة بالنسبة المئوية				
	2010	1967-1977	1977-1987	1987-1997	1997-2010	1967-2010
التجارة العالمية	17 882	17,8	8,3	8,4	7,8	10,3
المواد الاولية	2 471	19,4	3,2	5,4	10,8	9,6
الصناعة	10 242	17,5	9,9	9,1	6,9	10,5
الخدمات	3 556	17,8	9,4	9,1	7,7	10,7
PIB	63 383	12,4	8,7	6,1	5,8	8

Fouquin, H. Guimbard, C. Herzog & D. Ünal, panorama de l'économie mondiale, décembre 2012 sur le site : www.cepii.fr/CEPII/fr/publications/panorama_statistique.asp 2013/12/03 ص18 يوم.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ كل من التّجارة العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي عرفا انخفاضا واضحا بالنسبة للفترة 1977-1987، مقارنة مع الفترة 1967-1977 حيث وصل فيها انخفاض التّجارة الى النصف تقريبا أي من17.8% الى8.3%، ومن12.4% الى 6.1 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام العالمي خلال نفس الفترة، ثم حافظت التّجارة العالمية على نسبة تطورها خلال الفترة 1987-2010، بينما انخفض الناتج الى6% في الفترة 1987-1997، ثم وصل الى 5.8% خلال الفترة 1997-2010، ونشير الى أنّ كل من التّجارة العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي تأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة2008، حيث وصل حجم التجارة الى أقل من10% والنمو-2.5 %، مثلما يظهر في الشكل**(3-10)**، كما تزايدت التجارة الدولية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي الأمر الذي ساهم في زيادة الاعتماد المتبادل، فقد أشارت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي إلى أنّ كل زيادة تبلغ 01% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية ترتبط بزيادة تتراوح ما بين 0.2% و03% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول النامية غير البترولية حيث ينسب هذا

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **التحويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2006، ص 186-188.

التطور وهذه العلاقات السببية بدرجة كبيرة إلى نمو الاعتماد المتبادل عن طريق التجارة وإن لم يكن السبب الوحيد[1].

طبع عام 2014 بتطورين بارزين سيستمرّ تأثيرهما في الفترة القادمة، تمثل الأول بالانخفاض في سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت 50%، مخلفا وراءه خارطة جديدة للاقتصاد العالمي، سترسم ملامح التنمية والتطوير في المنطقة العربية والعالم. أما التطور الثاني، فتمثل بصعود الدولار الأميركي الذي تصدر العملات العالمية الرئيسية عند مستواه الأعلى منذ 9 سنوات ، ولا سيما تجاه اليورو، مما يعزز توجه الاتحاد الأوروبي لاعتماد المزيد من سياسات التسيير الكمي لاحتواء تداعيات تراجع النشاط الاقتصادي الذي يعتبر هشا نسبيا، وبالتالي، يتوقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف اليورو، وكذلك في أسعار عملات اليابان والدول الناشئة التي ستحذو حذوها، مما يبقي" **حرب العملات** " توحة خلال الفترة المقبلة[2]. ويخشى من أن يؤدي تواصل الاختلال في الاقتصاد العالمي إلى المزيد من سياسات الحماية الاقتصادية، ولا سيما في الدول المتقدمة، مما من شأنه أنّ يحد من حركة التجارة والاستثمار العالميين.

أما آفاق كل من النمو والتجارة حتى 2016، فتبقى العلاقة موجبة خلال الفترة بين النمو والتجارة الدولية، كما أنّ كلاهما سيشهد التحسن الطفيف، لكنه لن يتجاوز 5% عام 2016 لكل منهما على حسب التقديرات نظرا للاضطرابات الجيوسياسية خاصة في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار العملات، وتزايد القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة الدولية ، إضافة الى نمو الاستثمار في الصين وتأثيره على باقي دول آسيا، وتوقع انكماش اقتصاد روسيا بسبب الانخفاض الحاد في سعر النفط مثلما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل(3-10): نمو حجم التجارة الدولية والناتج الداخلي الحقيقي (نسب مئوية، 2007-2016)

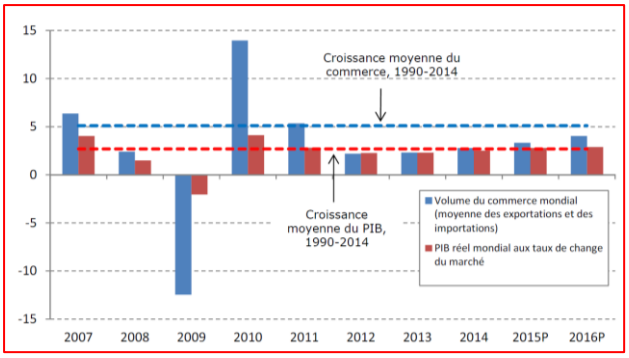

المصدر : *Communiqué de presse, OMC, du 14 avril 2015,PRESS/739*

بعد عقود من العولمة غير المتوازنة، سيشهد العالم بروز دول في مرحلة الدخول الاقتصادي في أسيا وأمريكا اللاتينية، وتحولا في ميزان القوى الاقتصادية من الغرب إلى هذه الدول. ويشكل اقتصاد الغرب واليابان حاليا 52% من الناتج الإجمالي العالمي على أن اقتصاد دول التحول الاقتصادي والدول النامية الأخرى متوقع له أن يصل إلى 50% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2015.[3]

---

[1] نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، المرجع السابق، ص 133.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**، التقرير 8، أبريل 2015، ص14.

[3] حسن نافعة وآخرون، **العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، والمؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 2011، ص 151.

III -2-3- مساهمة بعض المناطق الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الخام العالمي: لتوضيح مساهمة المناطق الاقتصادية في نمو PIB العالمي استعنّا بمعطيات الجدول الموالي:

الجدول(3-7):الناتج الداخلي الخام الجاري في بعض المناطق الاقتصادية عبر العالم.

	Pib*[1]	بالنسب المئوية Pib						التغيير
	2013	1960	1970	1980	1990	2000	2013	2013-1960
الولايات المتحدة	16246	38.1	34.3	24.6	24.6	30.8	21.4	-16.7
أمريكا الجنوبية	4908	4.8	4.5	5.0	4.0	4.6	6.5	1.7
الاتحاد الأوروبي (27)	17593	25.7	28.6	33.4	33.3	26.2	23.2	-2.5
الشرق الأوسط – المغرب	3085	1.6	1.7	4.8	2.6	2.5	4.1	2.5
اليابان	6062	3.3	7.0	9.6	14.1	14.6	8.0	4.7
أسيا الشرقية و الجنوب الشرقي	13313	7.2	5.6	5.8	5.7	8.7	17.5	10.3
مجموعة الدول الأسيوية 10	2494	2.2	1.9	1.9	1.6	1.9	3.3	1.1
الصين	8777	4.5	3.1	2.7	1.8	3.7	11.6	7.1
العالم	75937	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	0.0

المصدر : *M.FOUQUIN, et autres, **Panorama De L'économie Mondiale,** CEPII Centre d'études prospectives et d'informations internationales, décembre 2012, page 7*

بالنظر الى معطيات الجدول نجد أنّ مساهمة الاتحاد الاوربي في الناتج الداخلي العالمي لسنة 2013 كانت أكبر نسبة، حيث وصلت 23.2%، لكنها كانت أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، حيث سجلت 33.4% في سنة 1980. ذلك بسب أزمة اليورو التي تأثرت بها المجموعة الاوروبية–بما فيها منطقة اليورو– التي تأثرت سلبيا بتداعيات أزمة 2008 شأنها بما في ذلك شأن بقية دول العالم، إلاّ أنّ المجموعة الأوروبية تأثرا بشكل أكبر من غيرها نتيجة العلاقات الاقتصادية القوية التي تجمع قطبي الاقتصاد العالمي، أمريكا، أوروبا، اللذان تمتعا بـ56% من الانتاج العالمي و49% من اجمالي التّجارة العالمية عام 2006[2]. ثم بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بـ21.4%، كذلك بأقلّ مستوياتها السابقة والتي بلغت أقصاها38.1% في 1960، على عكس دول آسيا الشرقية والجنوب الشرقي التي سجلت أعلى نسبة لها بـ17.5%، مقارنة بالسنوات السابقة والتي بلغت 8.7% في سنة 2000، وتأتي الصين بأكبر مستوى لها خلال الفترة بـ11.6% وبعدها اليابان بـ8.0% بعد ما كانت نسبة الناتج 14.6% في سنة 2000، أما بالنسبة للناتج الداخلي العالمي من 1960 الى 2013 فهو في تناقص لكل الدول مثل ما يوضحه الجدول باستثناء دول آسيا الشرقية والجنوب الشرقي والصين فهو في تزايد مستمر.

نشرت احدى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 2009، الى أنّ نمو اقتصاديات الدول المتقدمة كان سلبيا بنسبة 3.2% في حين حققت الدول الناشئة ودول المنطقة العربية نموا بنسبة 2.5% و2.0% على التوالي في الفترة نفسها[3].

---

[1] الناتج الداخلي الخام معبر عنه بالمليار دولار بالأسعار المحلية وبسعر الصرف الجاري.

[2] أحمد فراس العوران، **اقتصاد الامن الاجتماعي التحدي والاستجابة** ، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الأردن، 2014، ص 55.

[3] أحمد فراس العوران، **الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي**، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الأردن، 2012، ص 32.

أما آفاق تطور هذا الناتج الى سنة 2035 يأتي الشكل الموالي ليوضح ذلك:

الشكل(3-11): **تطور Pib للفترة (2000- 2015) والمتوقع الى أفاق 2035**

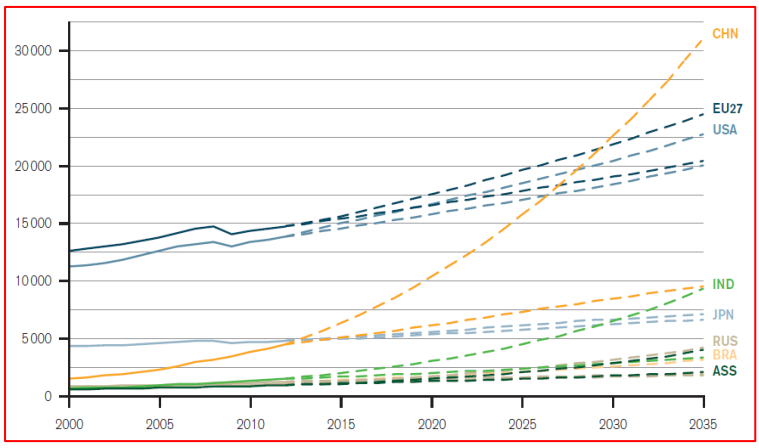

المصدر:

OMC, Rapport sur le commerce mondiale ,2013 sur le site www.wto.org,/06/06 page 100, consulter le 2014

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2000–2010 ليصل الى15000 مليار دولار، وقد يصل الى 25000 مليار دولار في غضون2035، بالنسبة للصين كذلك حسب الشكل تطور الناتج الداخلي الخام بشكل محتشم خلال الفترة 2000–2010، بينما يتوقع لها خلال 2035 الى أن يصل الى 30000 مليار دولار، ويبقى تطور الناتج الداخلي الخام لكل من الهند واليابان وروسيا لا يتجاوز 10000 مليار دولار، وينتظر كذلك في 2035 الى أن لا يتجاوز هذه القيمة، وتراجع النمو الممكن في الأسواق الصاعدة، وينبغي إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الممكن في الحالتين.

أكدت مجموعة العشرين التي تشكل 85% من ثروة العالم الى أنها تطمح إلى تحقيق فائض في النمو بنسبة 1,2% لإجمالي الناتج الداخلي بحلول 2018، وأنها "ستزيد بأكثر من ألفي مليار دولار أميركي (إجمالي الناتج الداخلي العالمي)، ما سيسمح بخلق ملايين الوظائف[1]. كما توقع تقرير نمو الاقتصاد العالمي بنحو 4% في 2015، بدعم من تحسن طفيف0.1% للاقتصادات المتقدمة، واستمرار ضعف نمو الاقتصاد الصيني بنحو–0.2%، ولكنه يظل يحافظ على أعلى معدلات النمو العالمي بنحو 7.4% في العام 2014 ونحو 7.1% في 2015، ويتوقع التقرير أن يشهد نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسن[2] خلال في 2015 ليبلغ 4.8%، أي أعلى من توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 4%[3].

وتجدر الاشارة الى أنّ هناك بعض التحديات الحديثة للنمو العالمي والتي نوجزها فيما يلي[4]:

- التأثير على جودة انتاج السلع والخدمات بسبب التضخم فيتم التلاعب بالجودة.
- ارتفاع أسعار معظم المواد الخام في العالم، وتأثير جودة العمل على الانتاجية.
- انخفاض مستوى الافكار المبدعة، وتأثير الازمات المالية أو الاقتصادية على برامج النمو.

[1] مجموعة العشرين تتعهد بدعم نمو الاقتصاد العالمي على الموقع:*www.dw.de* على الموقع اطلع عليه يوم 02/12/2014.

[2] بعد ما كان في 2014 معدل النمو في 2015 ليبلغ 4.8%.

[3] *http://www.alwasatnews.com/4370/news/read/914592/1.html*2014/12/02 يوم

[4] منصور الحريب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، 2011، ص 152.

III -3-3 التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الدول النامية:

يعتمد مستوى التطور الاقتصادي في الدول النامية بالأساس على الظروف الداخلية وفي هذه الأيام يعتقد أغلب الاقتصاديين بأنّ التّجارة الدولية يمكنها أن تساهم بكفاءة في عمليات التنمية، وحتى الثمانينات يعتقد عدد من الاقتصاديين بأنّ التّجارة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيق التنمية الاقتصادية بدلا من تسهيلها نتيجة تراجع معدلات التبادل التجاري وتقلب مكاسب صادرات الدول النامية.[1]

إنّ النمو السريع في الدول الصناعية يمكن أن يساعد الدول النامية ليس فقط من خلال توسيع الأسواق أمام صادراتها، بل أيضا من خلال إيجاد فرص عمل لقوة العمل لديها، ويتطلب هذا أن تأخذ الدول الصناعية سياسة توسعية كلية تستهدف تحقيق النمو المستمر والسريع، الذي سيساعدها على تجنب مشاكل العمالة لديها. ويحتاج النمو السريع في هذه الدول لأن يكون مصاحبا لسياسات هيكلية تستهدف تدريب عنصر العمل ليمكنه من التحول إلى الأنشطة الماهرة.[2]

من الممكن أن تؤثر السياسات المتبعة للنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع، والاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا قاطعا على تطوّر التّجارة، فبينما تعيق القيود المستمرة من قبل الدولة المتقدمة نمو الصادرات ذات الأهمية للدول النامية، أدى التّحرير السريع في هذه الدول الأخيرة إلى توسع التّجارة، وامتداد نطاق شبكات الأعمال الدولية بفضل قدرة رأس المال على التّحريك مقارنة بعنصر العمل الذي لا يملك هذه القدرة، كما أسفر هذا على تسريع التجارة في عدد من القطاعات، حيث يمكن تجزئة سلسلة الإنتاج وتوظيفها في دول مختلفة، وساعدت السياسات التجارية في الدول الصناعية على ذلك من خلال معاملة تفصيلية للدخول إلى أسواقها للسلع التي تمّ إنتاجها بواسطة عمليات التجميع في الخارج لشركاتها المتعددة الجنسيات. هذا فضلا عن المساعدات التي قدمتها سياسات الدول النامية ذاتها من خلال الحوافز لجذب الشركات المتعددة الجنسيات اليها. إنّ أغلب البلدان النامية لم تتم ترجمة الصادرات الأعلى إلى النمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي، كما نجد أنه لا سيما في أكثر البلدان فقرا، والتي يقع أغلبها في إفريقيا ولاتزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإنمائية الرسمية، لم يتحقق النمو الاقتصادي سوى قليل، وتسنى لبلدان الجنوب أن تحرر تجارتها بصورة أسرع من البلدان الصناعية بالشمال، مما أدى إلى زيادة الواردات في حين تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية.[3]

من المفترض أن يؤدي التّحرير التجاري إلى نمو أسرع (ومعدل أسرع في خلق فرص العمل)، فقد حققت الدول النامية السريعة التكامل في التسعينات نموا للفرد الواحد بلغ 5% في السنة، أي أكثر بمرتين تقريبا من معدل النمو في الدول المرتفعة الدخل، لكن من جهة أخرى، عانت الدول النامية التي لم تحقق التكامل مثل دول كثيرة في منطقة «**المينا**»[4] نموا بطيئا للفرد الواحد، وكمجموعة كان النمو أكثر سلبية بعد في التسعينات، فصلة التكامل

---

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، المرجع السابق، ص 35.

[2] يلماظ أكيوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، **الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 134.

3 خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 264.

[4] وهي الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) وخمسة عشر دولة أخرى من بينها الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، تونس، الضفة الغربية وغزة.

التجاري والنمو وطيدة (دولار وكراي 2001، **فرنكل ورومر** 1999)، وإن تمكنت دول «**المينا**» من التكامل السريع في الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو وترتفع معه العمالة الإجمالية[1].

تلجأ معظم الدول في الواقع إلى فرض نوع من القيود على تدفق السلع الى أراضيها، لكن عندما تصدر هذه السياسات عن الدول الصناعية، فإنّ الأمر يكون خطيرا جدا على الدول النامية التي تعتمد على الدول الصناعية في تصدير معظم منتجاتها من السلع الأولية والمواد الخام، فإذا منعت الدول الصناعية تلك السلع من الدخول إلى أراضيها، عن طريق فرض سياسات حمائية مختلفة، فإن مصدرا مهما من ايرادات الدول النامية يكون قد انقطع والحقيقة هي أن الدول الصناعية تتبع في كثير من الأحيان سياسات حمائية، على شكل قيود تجارية وجمركية وغير جمركية ضد صادرات الدول النامية، لحماية منتجاتها، وبخاصة المنتجات الزراعية، وصناعات النسيج.[2]

أما آثار التجارة على الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك أنّ هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك وتنخفض الإنتاجية ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتقلّ الاستثمارات، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث التنمية، ويمكن للتّجارة أنّ تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة، خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد، خاصة عندما يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة المتمثلة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتمّ الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

[1] البنك الدولي، **التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقي، لبنان، 2004، ص94.

[2] محمد الهادي صالح الأسود، **مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها**، مجلس الثقافة العام، الجماهرية العربية الليبية، 2006، ص 49.

خاتمة الفصل

ركزنا في هذا الفصل على النمو الاقتصادي، خصائصه، طبيعته، أهميته، وأنواعه ومقاييسه، كما أشرنا الى النمو مستدام، حيث أنه يمكن أنّ يرتفع الناتج المحلي بهدم البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية منها، بالتالي هذا النمو لا يصبح مستديما.

بعد التطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية، وضّحنا أهم أوجه التقارب والاختلاف بينهما، على أساس نوعية التغيرات حيث أنّ النمو ينطوي على التغيرات الكمية، أمّا التنمية فتعكس التغيرات الكيفية والنوعية والهيكلية، كما يعتبر مفهوم التنمية أوسع من النمو الاقتصادي، لأنه يهتمّ أساسا باستخدام الثروة الناتجة عن النمو، لكن يمكن أنّ يحدث نمو بدون تنمية لكن التنمية لابد أن يصاحبها نمو.

كما تناولنا في هذا الفصل النظريات المفسّرة لهما، انطلاقا من أفكار **ابن خلدون**، حيث وصل قبل **ريكاردو** بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة، والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، حيث أنه كلما قلت جودة الأراضي الزراعية ازدادت نفقات الزراعة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة والعكس صحيح. ثم جاءت النظرية الكلاسيكية، حيث أنّ الاقتصاديين مند عهد **آدم سميث** تناولوا في كتاباتهم النمو الاقتصادي، وكيفية تحققه، ضمن تحليلهم الشامل للفعاليات الاقتصادية، مؤكدين على حصوله تلقائيا من دون الحاجة إلى تدخل الدولة وتوجيهها كما ركّزت النّماذج النيوكلاسيكية في النّمو على نوع وحيد من النمو هو تراكم رأس المال المادي، وبالرغم من أنّها لم تتجاهل المصادر الأخرى، إلاّ أننا نجد أنّها لم تدمجها بشكل واضح في نماذجها، على عكس النظريات الحديثة للنمو التي تنوعت فيها المصادر من رأس مال مادي وبشري، ورأس مال عام، وآخر تكنولوجي، كما تميزت نظريات النمو الداخلي بمحاولتها التفسير وبجديّة أسباب التقدم التكنولوجي(ومن ثمّ التقدم الاقتصادي) ومحاولة إثباتها أن هذا التقدم راجع إلى عوامل داخلية في الأساس كرأس المال البشري وتراكم المعرفة، كذلك فإنّها أعادت مرة أخرى مكانة التعليم في النمو الاقتصادي، وعلى رأي الكلاسيك إذا كانت معدلات الاستثمار شرط ضروري لإحداث النمو الاقتصادي –مع تأييد النظريات الجديدة لهم – فإنّ العمالة المؤهلة والمتعلمة أداة جذب هامة للاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي.

على الرغم من أنّ النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي ركّزت على كل من التغيير التكنولوجي، واتساع المعرفة، وعلى رأس المال المادي والبشري، إلا أنّ هناك عوامل أخرى يمكن إدراجها في التأثير على النمو الاقتصادي منها تشجيع البيئة المؤسسية للشركات والابتكار، والاستقرار السياسي والمعبّر عنه مثلا بتواتر الثورات والاغتيالات السياسية، وعمولة الصرف الاجنبي في السوق السوداء مما يعكس القيود التي تفرضها الحكومة على الأسعار.

بالنسبة للفكر التنموي، فلم ينفرد كحقل خاص في علم الاقتصاد إلاّ في خمسينيات القرن الحالي بعدما حصلت العديد من البلدان النامية على استقلالها من السيطرة الأجنبية، وسعت إلى إجراء تغيرات جوهرية في مجتمعاتها شملت الأنشطة الإنتاجية وأنماط الاستهلاك، وأساليب التوزيع، بما يخلصها من حالة التخلف التي وسمتها لفترة طويلة.

للتعرّف على العلاقة بين تحرير التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي، ارتأينا التّطرق الى النّظريات الرابطة بينهما، وخلصنا في النهاية الى أنّه في مقدور التّجارة أن تحقق مكاسب كثير تساهم في تحسين الإنتاج، لكن الصعوبة قد تكمن في اقتباس تأثير السياسات التجارية على النمو، لأنّ السياسات التّجارية نفسها دالة لمتغيرات أخرى منها النمو وغالبية الأدلّة المتوفرة حاليا تبين وجود علاقة ايجابية بعد الانفتاح كيفما تمّ قياسه.

أما بالنسبة للتجارة وأثرها على الدول النامية التي تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، وحيث متوسط الدخل فيها منخفضا، مما يؤدي الى انخفاض في مستوى الاستهلاك والإنتاجية والصحة العامة والتعليم وتقلّ الاستثمارات، بالتالي تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تتكسر هذه الدائرة، إذ يمكن للتجارة أن تلعب دورا في ذلك، فلن يتغيّر وضع التخلّف ولن تحدث التنمية.

مقدمة الفصل

يعتبر هذا الفصل كمدخل للدراسة التطبيقية المتعلقة بأثر التّحرير التّجاري على النّمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يسلّط الضوء على التّجارة الخارجية الجزائرية، والمراحل التي مرت بها من أجل الوصول الى التحرير، بالتالي سنحاول التعرف على أهم مراحل التّجارة الخارجية الجزائرية عبر المخططات التنموية التي سطّرتها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير تجارتها، بعد أنّ قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ غير المجدية في بداية الثمانينات، ثم عرفت بعد ذلك نوعا حادا من الإصلاحات في بداية التسعينات، للتحول إلى اقتصاد السوق الذي رافقه تضحيات كبيرة، وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد ولّدت الأزمة البترولية لسنة 1986 الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، فلجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي الذي لم يتوان في منحها القروض مقابل تعميق الإصلاحات، التي زادت من المشاكل الاقتصادية وأثقلت كاهلها، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة لسنوات عديدة من ركود على مستوى الإنتاج، وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخّر ظاهر للعيان في جميع المجالات لولا الطفرة النفطية التي انقدت الوضع من الانفجار المحتوم، فحاولت الجزائر بعدها الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق وقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، ومحاولة تنويع علاقاتها التجارية ومواجهة التكتلات العالمية الاقتصادية عن طريق الانضمام الى منطقة التجارة العربية الحرة.

سيتعرض الفصل الى المجهودات التي بذلتها الجزائر من خلال انشاء المؤسسات المؤطرة للتجارة الخارجية الجزائرية، والدور الذي تلعبه، والتي من بينها وزارة التجارة، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، الصندوق الخاص بترقية الصادرات،...وغيرها.

ولاستكمال مجال التحرير التجاري سيلقي الفصل الضوء على ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تقدمت بطلب للانضمام الذي يحمل في طياته العديد من الإيجابيات والسلبيات التي سنحاول أن نتعرف عليها، اضافة الى الأسباب التي حالت دون انضمامها، برغم طلبها لذلك منذ سنة 1987، لذلك خصصنا هذا الفصل للتجارة الخارجية الجزائرية خلال المخططات التنموية دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر، ثم الاطار المؤسساتي والتمويلي للتجارة الخارجية الجزائرية وأخيرا التجارة الخارجية الجزائرية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

I-التجارة الخارجية الجزائرية خلال المخططات التنموية.

خاضت الجزائر تجربة التخطيط ولمدة لا يستهان بها، إذ عرفت جملة المخططات التنموية، تميزت هذه المخططات بسياسات مختلفة انتهجتها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية، تارة من خلال الرقابة ثم من خلال الاحتكار، أو التّحرير المقيد، ثمّ التحرير التام، من أجل الاندماج في الاقتصاد الدولي.

I-1- التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1967- 1969 (مرحلة الرقابة):

مرت الجزائر بتجربة التخطيط من خلال[1]: المخطط الثلاثي:1967–1969، الرباعي الأول:1970–1973، الرباعي الثاني:1974–1977، ثمّ الخماسي الأول:1980– 1984، وأخيرا الخماسي الثاني:1984–1989، وقد تميزت هذه المخططات بسياسات مختلفة انتهجتها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية.

قبل الخوض في غمار المخططات، مرت الجزائر بمرحلة مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي امتدت من 1963–1966، والذي عرف بالبرنامج الاستعجالي، والمتمركز أساسا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة بالسلع الاستهلاكية[2].

في هذه الفترة كان اقتصاد الجزائر خاضعا للنّشاط الأولي الذي يعتمد على 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية والذي تميّز بتبعيته الكاملة لفرنسا، كما سيطرت فرنسا على الطّاقة واستفردت– ولسنوات عديدة– بالاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية. وجدت الجزائر صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي، كما كان على السلطة المفاضلة بين أحد الخطرين: إما تحمّل التحرير الكلّي للتجارة، أو تحمل مخاطر الاحتكار الكلي، وهي مغامرة غير مؤمنة العواقب، مثل فرض العزلة على الاقتصاد الجزائري حديث النشأة، والذي لا يمكنه أن يتحمل أي وقف للتموين، ولدرء هذين الخطرين، تبنت السلطة مبدأ الاعتدال في تنظيم التجارة الخارجية، فاكتفت بالرقابة، بمعنى وضع مجموعة إجراءات إدارية وتقنية تسمح للدولة بمراقبة تدفقاتها السلعية على أساس رقابة سابقة، تتمثل في منح الرخص، ورقابة لاحقة، والتي تتطور إلى صورة تفتيش دون فرض الاحتكار كما حاولت الدولة في هذه الفترة إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة، على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات. عمدت الدولة إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الاستيراد والتصدير[3]، فتمّ إنشاء الديوان الوطني للتجارة في نهاية 1963، وتتمثل مهمته في تزويد السوق بالمواد اللازمة، ولتنفيذ فكرة الرقابة أكثر وأكثر أنشأت الدولة ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشتريات[4] بموجب المرسوم(223/64) المؤرخ في 1964/08/10[5]، وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين موضوعة تحت إشراف الدولة، ومهمتها تسطير برامج الاستيراد السنوية وتحديد الاتجاهات الجغرافية للمبادلات

1عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830–1985)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع، ص131.

[2] *ABDERRAHMANE FARDEHEB, **Essais Sur L'économie Algérienne**, CASBAH édition, 2009, Page 166.*

[3]*Mohamed El Hocine BENSAID , **économie de développement de L'Algérie**, Edition Office Des publications universitaires, 2ème édition, ALGERIE, ECONOMIA PARIS, 1982, page 179.*

[4]عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة 1، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007، ص 33.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 68 الصادرة بتاريخ 21 أوت 1964، ص 919.

وتشمل هذه التجمعات 05 فروع[1]: الخشب ومشتقاته، المنتوج الصناعي والقطن، المنتجات الأخرى الحليب ومشتقاته، الجلود ومشتقاتها. لكن الدولة هيمنت على هذه التجمعات وفرضت سيطرتها على الخواص من الناحية العضوية والوظيفية، وكأنها كانت بهده المجمعات بصدد تحضير الأرضية لنظام الاحتكار[2]، ومن ثم أخذت وظيفة الاستيراد تتوجه نحو الخضوع لنظام الاحتكار من طرف الدولة.

كما تمّ في هذه الفترة تجميد العلاقات التجارية، المالية والنقدية الخاصة مع العالم الخارجي، وإنشاء الديوان الوطني للتجارة، وطرحت السلطات سنة 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف وبذلك انعدمت معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي[3]. وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة إلاّ أنّ أهميتها تجلت في أنّها كانت الحجر الأساس في التمهيد والتهيئة لعملية التخطيط المركزي[4] والتدخل الواضح للدولة التي طبقت فيما بعد عن طريق المخططات، لأنّ مدّة خمس سنوات تعتبر قصيرة جدا خصوصا إذا ما قارناها مع الدول الاشتراكية الأخرى التي انتهجت هذا الطريق، مثلا الاتحاد السوفياتي الذي استغرق فيه البدء بالتخطيط 11 سنة[5]. بعد ذلك أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد في سنة 1964، والتي تمّ بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية، كما أنّ سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا[6]، مثل المغرب، الذي يمنح للمنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن كمية، طبيعة وأصل السلع المستوردة. وجّه نظام الحصص إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة، رغم هيمنة الدولة على القطاع العام للتجارة الخارجية، وكانت من بين أهدافه الاقتصاد في استعمال العملة الصعبة، الرقابة على المبادلات الخارجية، تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على احتياطي الصرف. لكن تضاربت الآراء حول نتائج تطبيق هذه التجربة (التراخيص)، فمنهم من أقرّ أنها سبب الفساد الاقتصادي، ومنهم من رأى أنها حرفت عن مقاصدها من طرف المسؤولين عن التنفيذ[7].

في سنة 1966 قامت الدولة، ودائما في إطار عمليات التأميم للقطاعات الصناعية بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات، للكف من الاستيراد الذي أرهق كاهل خزينة الدولة

---

*1 Nachida M'HAMSADJI BOUZIDI, **Le Monopole De L'état Sur Le Commerce Extérieur**, Office des publications universitaire ALGERIE, 1988, page 140.*

2كما حدث فيما بعد مع احتكار الشركة الوطنية للتبغ والكبريت لتجارة التّبغ، واحتكار المنتجات الغذائية من طرف الديوان الوطني الجزائري .

3 أحمد هني، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لبنان ،1990، ص 47.

4جاء التأكيد على هذا الخيار مرة ثانية في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أبريل 1964، لتجديد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية والنوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، إذ نص على:" **أن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط، وهذا الأخير مدعو للقضاء على التخلف المتراكم**"، انظر محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999، ص 35.

5محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، المرجع السابق، ص163 .

*6 Hocine BENISSAD, **la réforme économique en Algérie**, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER 1991. Page 75.*

7بالنسبة للرأيين فقد كانت النتائج كالتالي: أولا الاكتفاء بالمظهر الشكلي لتنظيم وظيفة الاستيراد: اكتفت السلطة من خلال نظام التراخيص بالجانب الشكلي لتنظيم هذه الوظيفة، وتغلّب الطابع المالي على الوظيفي المتمثل في أنجع الطرق لضمان استقرار التموين، مع فرض رقابة مسبقة على كيفيات الاستيراد، فنجد السلطة نفسها منشغلة في كيفية توزيع المواد المالية المخصصة للاستيراد أكثر منه في كيفية ضبط وتنظيم وظيفة الاستيراد في حد ذاتها، وثانيا تكريس نظام التراخيص لتبعية متزايدة اتجاه مورد وحيد، عكس ما نادت به السلطة من ضرورة تنويع الشركاء الأجانب(للمزيد انظر عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص85)

بالعملة الصعبة، لكن التجمعات رفضت هذا التأميم الذي يحد من أرباحها، فنشبت خلافات حادة في تسيير التّجارة الخارجية أدّت في النهاية إلى خلل في عمليات الاستيراد في كل القطاعات.

جاء القانون(66-284) الصادر في1966/09/15[1] ليحلّ محل القانون(63-277) الصادر في1963/07/26 لتحديد الإطار التنظيمي للاستثمار وبعثه من جديد، عن طريق إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني، ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد وتحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية، وتقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية، والإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

ابتداءا من 1967، اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي؛ إذ يعتبر أول خطة[2] تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، الذي لجأت فيه الدولة إلى الرقابة ونظام الحصص، فقامت بإدخال تعديل جزئي على تعريفة سنة 1963، التي أحدثت العجز في الميزان التجاري، ثمّ بإنشاء تعريفة جديدة سنة 1968، والتي كان هدفها تقوية الاقتصاد الوطني لحمايته من التبعية الاقتصادية الأجنبية. لكن التعريفة الجديدة سرعان ما أصبحت لا تتلاءم مع تطور السياسة التنموية الوطنية، فأدخلت عليها تعديلات هي الأخرى، وأنشأت تعريفة 1973. من خلال الجدول الموالي نجمل تطور التجارة الخارجية في هذه الفترة:

الجدول رقم(4-1): تطور الميزان التجاري للفترة (1963-1969).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان / السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3572	4097	4611
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4029	4911
الميزان التجاري	311	116	167 -	73 -	418	68	300-

***Source** :Mohamed Hocine BENISSAD, **économie de développement de L'Algérie**, op .cité. Page 183.*

يبين الجدول أن الميزان التجاري ظلّ موجبا خلال(1963-1964) نظرا لسياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر من أجل إعادة بناء اقتصادها، وتحقيق التنمية، لكنه حقق عجزا بين سنتي 1965 و1966 على التوالي، ويعود ذلك إلى تراجع الصادرات لتعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية إزاء قيام الجزائر بعملية التأميم، كما أنه حقق العجز أيضا في سنة 1969 يقدر بـ300 مليون دينار، نتيجة ارتفاع واردات سلع التجهيز لعمليات بناء الاقتصاد الجزائري.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 80 الصادرة بتاريخ 1966/09/17، ص 1202.

2وهو مخطط قصير الأجل، انصبّ موضوعه أساسا على التّصنيع، ذلك أنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات.

I-2- التجارة الخارجية خلال المخططين الرباعي الأول والثاني (1970-1977) (مرحلة الاحتكار):

بعد المخطط الثلاثي الأول، أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من1970 إلى غاية 1977؛ وقد بدأت هذه الفترة بالرباعي الأول(1970-1973) وهو ثاني مخطط تنموي، كان هدفه أولا وأخيرا تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية[1] مع ترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وفي تقويم المحروقات التي نالت حصة الأسد بـ42%، كما ركّز على هدفين أساسين هما: [2]

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛
- جعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتداءا من شهر جويلية سنة1971، تمّ إقرار مجموعة من الإجراءات نصّت على احتكار التّجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه[3]، والهدف من هذا الاحتكار هو التحكّم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنّمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80%من الواردات تحت رقابة الدولة[4]. اكتفت السلطة العمومية غداة الإعلان عن الاحتكار في سنة1971 بإصدار أوامر متفرقة إلى غاية1973، ولم تشهد هذه الفترة صدور أي قانون يتناول التّجارة الخارجية وتنظيمها، بل عمدت إلى العمل بآليات الرقابة رغم الإعلان عن الاحتكار الذي يعبر عن نظام يسمح للدولة ممثلة في مؤسساتها المتخصصة، والمدفوعة عنها بمباشرة مهام التبادل التجاري على سبيل الحصر ودون مشاركة باقي الأعوان الاقتصاديين.[5]

صدر قانون المالية لسنة1971 عن طريق الأمر 93/70 المؤرخ في1970/12/31[6] ليلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية، ويدمجها في النظام التفضيلي للسلع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوربية نتيجة لتأزّم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بعد إصدار فرنسا قرار منع استيراد بعض السلع الجزائرية وكذا رغبة الجزائر في إعادة النظر في هيكل تجارتها الخارجية الذي لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني إضافة إلى ذلك، فإنّه لتنويع مصادر تموين السوق الداخلية خاصة مواد التجهيز، أهمية لابأس بها احتلتها ضمن سياسة التنمية في المخططات الوطنية.

في 01 جويلية1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية، وأصبحت كل مؤسسة تستورد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لها، لكن هذه الصلاحيات خلقت جوا من الفوضى وأصبح يتم استيراد نفس نوع السلعة من طرف شركة بغرض التوزيع، وأخرى بغرض الإنتاج، وبما أنّ

---

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص26.

2دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر(1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 342.

[3] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, **Le Monopole De L'état Sur Le Commerce Extérieur,** op .cité. , Page 156.*

[4]صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، خلال الفترة 1970-2002 ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد رقم 04، 2006 ، ص 32.

[5]عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص46.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر،1970، ص 1691.

التفاوض مع الأجانب يتم بصفة فورية فقد ظهرت فوضى في الأسعار فتم إحداث الرخص الإجمالية للاستيراد. وقد كان من نتائج هذه الممارسات بروز نوعين من الاحتكارات[1]:

- **الاحتكار الرسمي:** ويمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة.
- **الاحتكار بالتأشيرة:** ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها وتقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحياتها 06 أشهر، مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01% إلى5.6% من قيمة السلع المستوردة، ومثل هذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد.

رغم انفتاح الجزائر في هذه الفترة على الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة النصوص القانونية المنظّمة له، إلاّ أنّ السلطات الجزائرية لم تتمكن من التّحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية، بالتالي اضطرت سنة1971 إلى عملية تأميم قطاع حساس واستراتيجي في الجزائر ألا وهو قطاع المحروقات .

بعد ذلك جاءت تعريفة 1973 في نهاية هذا المخطط، وذلك بعد انطلاق عمليات تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى وتأميم واحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة ابتداء من1970، ثم تأميم المحروقات 1971، وقد واصلت الدولة الاعتناء بالصناعة ووسائل الإنتاج.

عمدت الدولة إلى نظام الاحتكار، فقامت بإسناد الاحتكار للمؤسسات، كونه يغطّي معظم فروع النشاط الاقتصادي، وما يعاب عليه أنه لم يفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسة (الإنتاج، التوزيع، الإنتاج والتوزيع معا) ووظيفة الاستيراد، إضافة إلى غياب قانون يحدد شروط الاستيراد[2]. اضافة الى غياب البرمجة والتخطيط النزيه للواردات من المواد الأولية مثل قطاع الغيار دون الرجوع إلى المخزون، إضافة إلى انخفاض نوعية وجودة بعض المنتجات الصناعية مثل الأجهزة الكهرومنزلية. لتدارك هذه العيوب عمدت الدولة إلى إصدار آلية جديدة لتنظيم الاحتكار عرفت بالتراخيص الإجمالية[3] للاستيراد في 1973/02/20 وفي نفس الوقت يحدد الغلاف المالي الأقصى لتسديد المبادلات مع الخارج، فاهتم هذا الإصدار بكافة الوظائف المرتبطة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

---

[1] عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص50.

[2] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, **Le Monopole De L'état Sur Le Commerce Extérieur**, op .cité. Page* 158

[3] وهي عبارة عن سند استيرادي سنوي يعطي كافة واردات المؤسسة خلال مدة معينة، وتأخذ هذه التراخيص الاشكال التالية :التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية: وهي مخصصة فقط للمؤسسات التي تملك الاحتكار على الواردات رسميا، والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الإنتاجي أو الاستثماري. التراخيص الإجمالية للاستيراد للإنتاج: وهي موجهة خصيصا للمؤسسات من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية فقط دون البيع، و تعطي إلى كل هيئة، مؤسسة، منشأة تسيير مكتب، حيث أن المبلغ مقدر سنويا للاحتياجات الخاصة بالاستيراد. التراخيص الإجمالية للاستيراد بالأهداف المخططة[3]: هي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات. للمزيد من التفاصيل انظر : *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, op .Cité, page 22 et 228.*

بالنسبة للتجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني، فقد جاء هذا المخطط مؤكدا للاستراتيجية الصناعية، فواصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة فكان حجم الإنفاق كبيرا نظرا لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية، مما عزز عائدات الصادرات من المحروقات وزاد من الاهتمام به. وقد كانت أهداف المخطط[1]: تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛ رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ40% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها10% سنويا. كما كان هدف المخطط تخفيض التبعية بفضل مجهودات بذلتها الدولة في ميدان الفلاحة، تمثلت في رفع وتحسين المنتجات الفلاحية، ومضاعفة المجهودات في الاستثمار في نفس الميدان. وقد تمّ في1976 المصادقة على دستور وطني نص على أنّ «احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها بالتجارة الخارجية، والتّجارة بالجملة»، مما عزّز احتكار الدولة.

بالنسبة للفترة (1978–1979) فلم تكن أية خطة، واعتبرت فترة تكميلية واكتفت الدولة بتنفيذ المشاريع المتبقية من الرباعيين الأول والثاني، كما اعتبرت مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، لأن الدولة أجّلت إصدار المخطط الخماسي الأول لظروف سياسية.

صدر القانون(02/78)[2] المؤرخ في11 /1978/02 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتطبيق نظام الحصص للمواد الحرة المستوردة، الذي خصّ الواردات فقط للمؤسسات العمومية بصفة عامة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو الإداري[3]، وإلغاء إجراءات التأشيرة فكان احتكار الدولة للتجارة عاملا لتخليص القطاع الخاص الذي لم يكن في المستوى من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث الأسعار والنوعية، كما جاء هذا القانون من أجل حماية الاقتصاد، وتقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية، وإعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير، وتنويع العلاقات مع الخارج، وحدد جميع الالتزامات التي يجب على المؤسسات العمومية المعنية بالاحتكار أن تلتزم بسد حاجيات الاقتصاد الوطني، في إطار سياسة توزيع عادلة. يتمثل الميزان التّجاري لهذه الفترة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(4–2): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1970– 1979).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات / البيان	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الواردات	6025	6028	6694	8876	17754	23756	22226	29534	34439	32794
الصادرات	4980	4208	5854	7479	19595	18563	22204	24089	25037	36505
الرصيد	-1225	-1820	-840	-1397	1841	5191-	22-	5445-	-9402	3711

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD, **économie de développement de L'Algérie**, op .cité. Page183.*

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، المرجع السابق**، ص 211.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07، الصادرة بتاريخ 14 فبراير 1978، ص 171.

[3] *JEAN PIERRE BOURCIER, JEAN DUPOUX, **Pratique des marchés internationaux**, Edition moniteur Algérie, 1981, page122.*

نلاحظ أنّ الميزان التّجاري عرف عجزا طيلة الفترة الممتدة بين1970–1973 حيث شهدت هذه السنة الاخيرة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط **الأبك** ***OPEC***[1] بعد إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها وأدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، فتميزت هذه الفترة بارتفاع العوائد للمحروقات نظرا لارتفاع الأسعار[2]، بالتالي سجل الميزان لسنة1974 فائضا يقدر بـ1841 مليون دينار جزائري، ثمّ عاد الى العجز بداية من سنة 1975 مقدرا بـ5191 مليون دينار، وواصل العجز الى غاية 1978 مقدرا بـ9402 مليون دينار وكان ذلك–كما أشرنا سابقا –لمواصلة اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تموين السوق المحلية من السلع الاستهلاكية، والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة التي انتهجتها الدولة خلال هذا المخطط. ثمّ سجل الميزان فائضا في السنة الموالية بـ 3711مليون دولار نتيجة الازمة سنة 1979، التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للبترول، وأفضت إلى تراكم فائضات مالية كبيرة لديها. كما أنّ الجزائر قررت في سنة 1978 تخفيض وارداتها من فرنسا التي عمدت إلى تقليل صادراتها من الجزائر.

تركزت الصادرات خلال الفترة(1970–1979) حول المحروقات، وبالتحديد على البترول الخام، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، والتبعية للسوق العالمية، كما تميزت الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بانفتاحها الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد نحو التصنيع، الأمر الذي جعل بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها.

في نهاية السبعينات، جاء نظام جديد– ليرث فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين– اقتصادي واجتماعي يقوم على قطاع عمومي واسع يغذّيه الريع البترولي المتنامي باستمرار، رغم كل ذلك، استطاع هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي للتنمية أن يشتغل خلال عشر سنوات تقريبا؛ كما استطاع أن يتجاوز كل تناقضاته الداخلية وأن يتجنّب الصعوبات الاقتصادية بفضل الريع البترولي.[3]

I-3- التجارة الخارجية خلال مرحلة التنمية اللامركزية خلال 1980–1989 (مرحلة الاحتكار تابع):

أدّى التركيز على النّشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتمّ إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة، أو الهياكل القاعدية مثل(الطرق، السكن، المستشفيات، المدارس....الخ)، فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، فتمّت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري[4]

[1] *Organization of the Petroleum Exporting Countries.*

[2] حيث تحصلت الجزائر على اكثر من 60 مليار دولار كإيرادات نفطية : للمزيد انظر قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 93.

[3] علي الكنز، **حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي** ، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 73.

[4] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، المرجع السابق، ص 29.

ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية. قامت السلطات بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1982، فألغت المنشآت الكبرى وقسمت إلى شركات أصغر حجما وأسهل إدارة، كما أصبح الحديث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات في الفترة(1980–1981) ضروري لتحضير عهد ما بعد البترول، حيث اتخذت السلطات تدابير من أجل تقليل الصادرات البترولية خصوصا أن الصادرات التراكمية للفترة(1980–1984) من المحروقات(البترول ومشتقاته والغاز الطبيعي) بلغت حوالي 325 مليار دينار جزائري في سنة 1980 بعدما كانت 36 مليار دينار في سنة 1979، وبلغت 70 مليار دينار في سنة 1984[1]. أما في سنة 1982، تحسّنت نسب الاستهلاك بفضل الارتفاع المذهل لعائدات البترول (انتقلت من 34 إلى40 دولار للبرميل)، لكن هذا الارتفاع لم يدم وسرعان ما انخفض، كما أن فترة بداية الثمانينات تميزت بانهيار شروط التبادل الدولي، وسيطرة المضاربة عليه، وبتضخم عابر للقوميات[2].

قامت الدولة في هذا المخطط بإعادة هيكلة الاحتكار بما يتناسب مع متطلبات التنمية عن طريق ربط الاستيراد بالاستثمار من جهة، وعملية البرمجة الصارمة للواردات من جهة ثانية، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين[3]:إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار، وإعادة الهيكلة الوظيفية للتجارة الخارجية.

1. **إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار** بالنسبة لهده المرحلة تمت على مستويين: مركزي ولامركزي.

أ) **إعادة الهيكلة العضوية على المستوى المركزي:** تمت هذه العملية بصدور المرسوم(175/80) الصادر في 1980/07/15[4]، والذي أنشأت الدولة بموجبه كتابة الدولة للتجارة الخارجية التي تتولّى إدارة وتنظيم التّبادل التّجاري لكن صلاحياتها بقيت غير معروفة إلى غاية 1981/09/19 فأصدرت المرسوم(257/81) الصادر في 19 /09/ 1981[5]، الذي وضّح صلاحيات هذه الكتابة، فأوكلت لها مهمّة متابعة وتنفيذ صفقات الاستيراد، وتتقاسمها في ذلك وزارة التجارة، فتنازعت الاختصاصات مابين الهيئتين، وسيطرت الوزارة على صلاحيات كتابة الدولة ولهذا تدخلت الدولة من جديد في قطاع التجارة الخارجية. إضافة إلى هذا وبتاريخ 1981/02/27 قررت وزارة الداخلية إنشاء لجنة مشتريات تابعة لوزارة الداخلية مهمتها التسيير المستقل للواردات المخصصة لمؤسساتها مع الرقابة وبعدها انتقلت هذه العملية إلى وزارة الأشغال العمومية، ومن تمّ إلى باقي الوزارات، ورغم كل هذا التداخل في الصلاحيات والتناقضات التشريعية، إلاّ أن كتابة الدولة ساهمت في إعادة تنظيم وظيفة الاحتكار على مستويين من حيث طبيعة المبادلات الخارجية، قامت بتشجيع المؤسسات الوطنية

[1] *Jean PIERE PAUWELS,* ***réflexions sur les nouvelles orientations économiques du plan quinquennal (1980-1984) et sur l'organisation de l'économie algérienne****, Entreprise national du livre, Alger, 1983, page 33.*

[2] عجّة الجيلالي، المرجع السابق، ص 124.

[3] عجّة جيلالي، المرجع السابق، ص 128.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 30، الصادرة بتاريخ 22 جويلية 1980، ص 1118.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 38، الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 1981، ص 1337.

على استيراد المواد الأولية اللازمة لإنجاز الأهداف المخططة، ومن حيث سير الاحتكار، تولّت إنجاز دلائل لكيفيات الاستيراد.

ولمنح حرية أكبر للمؤسسات العمومية الحائزة على الاحتكار والاعتماد على معايير موضوعية في منح التراخيص الإجمالية للاستيراد، والحد من عوائق التّجارة الخارجية، وتنظيم المنشآت المينائية وعمليات التخزين والنقل، قدمت عدة تقارير إلى مجلس الوزراء تدعو فيها السلطة إلى اتخاذ اجراءات ملموسة من أجل ذلك. تمّ حلّ المشكل بين كتابة الدولة ووزارة الخارجية بتعيين كاتب الدولة كنائب لوزير الخارجية وبهذا أصبحت الكتابة تابعة للوزارة، ودائما في إطار إعادة الهيكلة تم إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة، التي اعتبرت كقناة حوار مع أرباب العمل الخواص، وليس كشريك في اتخاذ قرار الاستيراد.

ب) **إعادة الهيكلة العضوية على مستوى اللامركزية:** أدت ضخامة المؤسسات الحائزة على الاحتكارات إلى إثارة العديد من المشاكل مثل مشكل الرقابة، تنظيم وتسيير الاحتكار، لذلك تمّ تفكيكها بمقتضى القرار الصادر عن المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 1983/05/02 حيث استند إلى مبدأين هما[1]: مبدأ فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع، ومبدأ التخصص السلعي.

2. **إعادة الهيكلة الوظيفية لوظيفة للتجارة الخارجية:** تمت هذه العملية على مستويين هما إضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار، إضافة إلى الاستجابة لانشغالات القطاع الخاص. كما أن هذه الفترة شهدت إعادة الهيكلة الصناعية التي اعتبرت نوعا من الإعداد والتطوير للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة، التي تمت بدورها بأسلوبين[2]: تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة[3]، وتفريع المؤسسات العامة (*Filialisation*)[4].

كما أن هذه العملية– إعادة الهيكلة– شملت:

- **إعادة الهيكلة العضوية** التي انطلقت مع بداية1981 طبقا للمرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04[5] الخاص بتقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، فبعدما كانت في سنة1980 حوالي 150 مؤسسة، ارتفعت بعد الهيكلة إلى460 مؤسسة.
- **إعادة الهيكلة المالية:** أو ما يعرف بالتطهير المالي وهو عبارة عن إعادة تكييف النظام المالي وفق الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة، وبدأت سنة 1983، فتمّ إعادة هيكلة 300 مؤسسة ماليا.

إنّ تبني هذه السياسة– أي إعادة الهيكلة– منذ 1981، لم يحقق النتائج المرجوة منها آنذاك مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل، وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسات، وقد صدر القانون 11/82 المؤرخ

[1] عجة جيلالي، المرجع السابق، ص 133.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص241

[3] تمثل الشركة القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة، وهي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الإدارية والتنظيمية للدولة (الوزارات). وتخضع عملية التجميع إلى تماثل وتكامل الأنشطة تكاملا رأسيا (الإنتاج، التخزين، النقل البيع..... الخ)، أو تكاملا أفقيا (الشركات العاملة في ميدان الأسمدة، الكيماويات... الخ).

[4] ويتم هذا التفريع من خلال دراسة مختلف الأنشطة، قصد معرفة المربحة منها وغير المربحة، وعلى أساس الأنشطة المربحة يتم دمج بعض المؤسسات مع بعضها و إنشاء مؤسسة جديدة.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 41 الصادرة بتاريخ 07 أ كتوبر 1980 ص 1513.

في1982/08/21[1] المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات[2]، منها ما يتعلق بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فبدأ التفكير بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني للانتقال به من اقتصاد يعتمد على النظام المركزي إلى نظام لامركزي[3] . كما تميّز هذا القانون بخاصية أساسية تتمثل في تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ49% من رأسمال الشركة، وتنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين، وما يمكن الإشارة إليه أن هذا القانون وجد صعوبة كبيرة في تطبيقه نتيجة المشاكل البيروقراطية على المستويين الاقتصادي والسياسي، والتي كانت حاجزا أمام إحداث التطورات في مجال الاستثمار الخاص والأجنبي، وبالتالي تمّ التراجع عن الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد تدهور أسعار النفط وهذا ما انعكس سلبا على قطاع المحروقات خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

جاء القانون 88-29 المؤرخ في 1988/07/19[4] المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي تمّ فيه الانتقال من التراخيص الإجمالية للاستيراد إلى إنشاء ميزانية العملة الصعبة السنوية فأصبحت المؤسسات أكثر قدرة على التّحكم في مواردها، مع بقاء الدولة المتحكم الوحيد عن طريق القنوات الإدارية وجهاز التخطيط، كما نصّ على أنّ ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية تتم عن طريق الوكالات(*Concessions*)[5]، التي تمنحها للهيئات والمؤسسات العمومية، وكذا المجموعات ذات المصالح المشتركة، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط الذي تحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل، وبهذا لن تصبح الدولة ملزمة بمنح أمر استيراد سلعة ما إلى مؤسسة معينة، أو إلى مؤسسة وحيدة، بل فتحت مجال المنافسة أمام العديد من المؤسسات العمومية لإجراء الصفقات التجارية الدولية.

يلخص الجدول التالي الميزان التجاري خلال مرحلة التنمية اللامركزية:

1الجريدة الرسمية رقم 34 ، الصادرة في 1982/08/24، ص 1693.

[2]أهم الأهداف التي حددها هذا القانون: تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية، العمل على توفير مناصب الشغل، إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن (*La sous – traitance*)، توسيع الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن. إضافة الى أنه كان يهدف الى الرفع من طاقة الانتاج الوطني وانشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني، واعطاء القطاع الخاص مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي، تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي والوصول بالتنمية الى المناطق المحرومة انظر : عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 08، جويلية 2013، ص 109.

3 عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 364.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 29 ، الصادرة بتاريخ 20 جولية 1988 ص 1062.

[5] *Hocine BENISSAD, **la réforme économique en Algérie**, op .cité. Page 88.*

الجدول رقم (4-3): المبادلات الخارجية للسلع والخدمات للفترة (1980-1989)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	**1985**	**1986**	1987	1988	1989
الواردات	40519	48639	49310	49784	51254	49491	43394	34153	43427	70072
الصادرات السلع	59953	57383	52698	53455	59108	64564	34935	41736	45421	71937
الميزان التجاري	39819	8744	3387	3671	7853	15073	**-8459**	7583	1994	1865

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

سجّل الميزان التجاري رصيدا موجبا للفترة(1980-1989) لكنه وبسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سجّل عجز قيمته 8459 مليون دينار. من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ الميزان التجاري بلغ أكبر قيمة له سنة 1980 برصيد 39819 مليون دينار، وذلك راجع لارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات المكون الأساسي للصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري.

إنّ توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات التي تمثل 95% من الصادرات الوطنية، وقد أثبتت ذلك الأزمة التي وقعت في 1986، فقد سجل الميزان أكبر عجز له مقارنة مع السنوات السابقة وهو ناتج عن تدهور في الميزان التجاري، غير أنّ حقيقة الأمر تنافي ذلك حيث لم يسجل الميزان التجاري أي عجز بل سجل فائضا في اتجاه التناقص، ويمكن القول أن وجود العجز في ميزان المدفوعات راجع أساسا إلى العجز المسجل في الحساب الرأسمالي.[1]

شرعت الجزائر بعد ذلك في مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، إلا أنها بقيت مجرد دراسة. ومع حلول سنة 1988، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بسنّ قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك في إطار برنامج خاص لعامي 1989 و1988 والذي سمي "**بالبرنامج الإجمالي للصادرات** ***Programme général D'exportations PGE***". رغم هذا التشجيع فإنّ النتائج المحصل عليها لم تكن في المستوى، وهذا ما يمكن لمسه من خلال الشكل البياني التالي:

[1] سمية زيرار، بشير الزغبي، طالب عوض، **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)** ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية المجلد 36، العدد2، 2009، ص361.

الشكل رقم (4-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-1990)

الوحدة: مليون دولار.

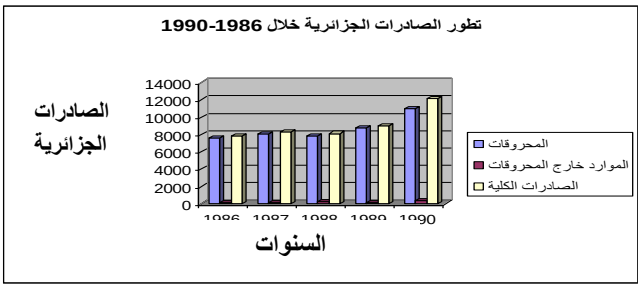

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

من خلال الشكل السابق نجد أن معدل الصادرات خارج المحروقات من سنة 1986 إلى سنة 1990 هامشيا، مقارنة مع الصادرات من المحروقات التي ظلت في الصدارة. إضافة إلى ذلك فالصادرات خارج المحروقات لم تسجل أي تطورا وهذا راجع لفشل الإصلاحات التي بدأت في 1988 وعودة الاعتماد على المحروقات بعد التحسن الذي شهدته جراء أزمة 1986.

كان لاعتماد الجزائر على الصناعة المصنعة دورها في تعطيل الاكتفاء الذاتي واحلال الواردات الغذائية بفعل المنتوج الوطني، علما أنّ الهدف من ذلك كان لأجل تنمية القطاعات[1]. كما عرف الاقتصاد الجزائري في ظلّ سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة النّدرة مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والوسيطية المستعملة من طرف المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات، وضعف التّخطيط، إلى غيرها من العوامل؛ إضافة إلى هذا فإنّ الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل زاد التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، ممّا أكّد فشل نظام الاحتكار، وأدى إلى التّفكير في أسلوب جديد يحقّق الاستقرار الاقتصادي تمثل في انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي واكتفاءها بلعب دور السلطة الضابطة المقيدة، وإلغاء سياسة الاحتكار، والانفتاح نحو الخارج، وإحلال الخواص مكان الدولة في التجارة الخارجية.

ومن هنا ونظرا لإخفاق سياسة الاحتكار- التي طبقتها الدولة طيلة هذه المخططات- في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الدولة إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميّزه أنّه كان مرحليا، عن طريق التخفيض التدريجي للقيود الإدارية على هذا القطاع، فكانت مرحلة التحرير المقيد، ثم التحرير الخالي من القيود، ثمّ التّحرير التام.

[1] الاخضر أبو علاء عزي، **اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 54.

II- تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

في ظلّ التغيرات العالمية، وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى الانسياق لما يجري خارج حدودها في مجال التدفق العالمي لرؤوس الأموال والتّجارة والمعلومات، بالتالي اتجهت نحو التّحرير التّجاري تحت اشراف صندوق النقد الدولي، بعد أن دفعتها الى ذلك عدّة أسباب داخلية وخارجية.

II -1 دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر:

II 1-1 دوافع التحرير التجاري:

اعتبر دستور 23 فبراير 1989 النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي بإلغاء جميع النصوص والمواد الخاصّة به، كما تمّ إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد؛ حيث نصّ على القضاء على احتكارها للتجارة الخارجية–ما عدا الميادين الاستراتيجية– وحرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرّة. تمثلت الأهداف التي استمر العمل على تحقيقها لما قبل التحول نحو اقتصاد السوق في ما يلي:[1]

- الحد من التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لبلد واحد أو منطقة واحدة.
- السعي إلى تنويع الصادرات وممارسة الرقابة على الواردات من أجل تحقيق التوازن في حدود المتوفر من العملات.
- دعم خطط التنمية، وذلك بالتركيز على استيراد متطلبات الانتاج، وتوفير السلع الزراعية بالكمية التي يعجز الاقتصاد الوطني عن تحقيقها خلال الانتاج المحلي، وبالطريقة التي تحافظ على استقرار الأسعار لتلك السلع.
- كانت سياسة الدولة في فترة التسعينات، وبداية الثمانينيات من القرن العشرين تقوم على احتكار التجارة الخارجية سواءا بالنسبة إلى الصادرات أو الواردات.
- منذ بداية التسعينات بدأ العمل بتحرير الأسعار وحرية التجارة، وفتح المجال للخواص.

وقد دفعت الجزائر إلى التّحرير عدّة أسباب داخلية وأخرى خارجية منها:

أ) الأسباب الخارجية:

1. **التحولات الاقتصادية العالمية،** والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.
2. **انهيار الاتحاد السوفيتي:** وذلك سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، أحدث صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 233.

العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

3. **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، مثلما يوضح الشكل الموالي، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار– عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات– حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986[1] بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، كما لم يتعد سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و29 دولار في سنة 1983[2]، وبالتالي وقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(4-2): تطور سعر البترول بالدولار منذ 1970 الى 2013.

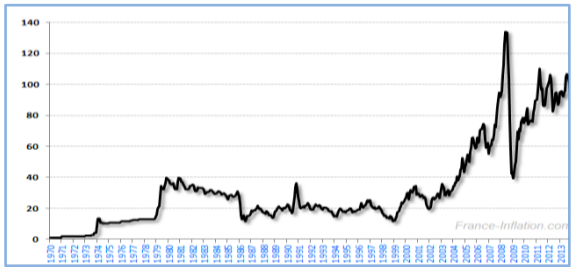

المصدر : *http://france-inflation.com/graph_oil.php*

ب) الأسباب الداخلية:

1. **أزمة المديونية:** إنّ المخططات التّنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلاّ أنّ سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات، أدّى إلى فقدان التّوازن في الاستثمار؛ وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية، من جهة والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير، من جهة ثانية، كلها عوامل أدّت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو وعجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من المديونية بالعملة الصعبة التي أبرمتها مع المؤسسات الدولية مثلما يوضح الجدول(2) من الملحق(3)، حيث نلاحظ من هذا الجدول أنّ الديون بلغت الذروة في سنة1996، إذ وصلت الى33.561 مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الثروة المنتجة في نفس السنة من طرف كل العمال الجزائريين[3]. كما أنّ الجزائر وضعت كخدمة للمديونية 69 مليار دولار خلال 10 سنوات وهي

---

[1] *NADIM NOUR, «**Algérie : économie cherche diversification**», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, page 14.*

[2] علي الكنز، **حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، المرجع السابق، ص 71.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق 1999– 2000** ألفا *ديزايان ALPHA DESIGN* ، فرنسا، 2004، ص40.

مبالغ جد مكلفة[1]. وعليه وجدت الجزائر نفسها مرغمة على الهروب إلى الأمام لضمان خدمة مديونيتها المتزايدة باستمرار، وبسبب هذه الوضعية الخطيرة، فهي لا تملك إلا موارد ضامرة ونحيفة لمدفوعات خارجية لا تكفي سد أدنى حاجياتها الضرورية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها مضطرة في غالب الأحيان، لتشتري دينا للمواد الغذائية الضرورية للاستهلاك اليومي، وكذا بعض المواد الأولية والمواد الثانوية التي بدونها لا يمكن لنشاطاتها الاقتصادية أن تتنفس.[2]

2. **عجز الميزان التّجاري:** يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، فارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية[3]، بذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أن الميزان التجاري في حالة عجز دائم خلال الفترة(1970–1979) ماعدا سنة 1974 و1979، وما أرقام الجدول(4-2) السابقة الّا خير دليل على ذلك.

3. **التّضخم:** يشكل التّضخم–باعتباره انعكاسا طبيعيا للاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازية– أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتّسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير[4]. تعدّ هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتّضخم لم تقل عن05% في هذه الفترة مثلما يوضحه الجدول(3) من الملحق(3).

II 1–2 أسس التحرير التجاري: لقد كان لعملية التّحرير التّجاري أسسا لا تكون إلاّ بها تمثلت فيما يلي:

أ) **الخوصصة:** لعبت عمليات الخوصصة دورها في تسارع العولمة عن طريق ربط الاقتصادات الوطنية ودمجها بالاقتصاد العالمي، والتخلص من هيمنة الحكومات، وقطاعها العام على الحياة الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد، فهي لا تشمل فقط تغيير في حقوق الملكية بل إعادة تخصيص الموارد والأنشطة، وتغيير المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص[5]. زيادة على أنها تعتبر نقل ملكية جزء أو كل رأسمال شركة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص[6]. فإنها ذات اتجاه اقتصادي يهدف إلى تحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة، والغاية منها إصلاح المؤسسات، كما أنّها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية، وإحدى الدعائم المستعملة للانتقال

---

[1] الهاشمي مقراني وآخرون، **القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد(التجربة الجزائرية)**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010، ص88.

[2] بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار بوشان ، الجزائر، 1990، ص 245.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص244.

[4] أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008، ص 71.

[5] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق، ص41.

[6] *CLAUD DANIELE, ECHAU DE MAISON : **dictionnaire de L'économie et de science sociale**, BERTI édition, Algérie, 2009, page 791.*

إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، وعملا على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة وإنتاجية المؤسسات، فالخوصصة ليست مصطلحا اقتصاديا بل مصطلحا قانونيا أو بوضوح هي موضة العصر مثل مصطلح اقتصاد السوق[1]. أصبحت الخوصصة اجراء عملي بعد امضاء الجزائر اتفاقية **ستاندباي** مع الصندوق النقد الدولي في1994، والذي سمح بإعادة الجدولة للديون الرسمية مع "**نادي باريس**" والتفاوض بشأن جدولة الديون مع "**نادي لندن**"، ومنه بدأت الحكومة بتطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا يعني بداية الخوصصة[2]. وقد حاولت الجزائر بدورها تفعيل الخوصصة بسنّ العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة، والمجلس الوطني للخوصصة. في شهر جانفي 2001 تمّ الاعلان عن بيع 184 شركة حكومية في خلال ثلاث سنوات، وأنّ 121 شركة ستتم خصخصتها بالكامل تتبع أغلبها قطاعات الخدمات والاشغال العامة والأغذية[3]. وبلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين[4] و81 لمجموعات من الأجراء و31 لشركاء أجانب، لكن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر.

ب) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنّت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993[5]. كان أهم ما ميز هذا القانون أنه جاء أكثر تنظيما للاستثمارات فتماشت مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر أنداك، ثم في2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميّزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي وعليه نلاحظ تطور الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الشكل(1) من الملحق(3)، حيث بالنسبة للفترة 1970–2013 سجلت الاستثمارات متوسط سنوي يقدر بـ206,8 989 611 مليار دولار، كما أنّ سنة 2009 عرفت الرقم الأعلى 664 131 747 2 مليار دولار، وكانت سنة 1982 السنة التي سجلت أدنى تدفق لهذه الاستثمارات مقدرة بـ192,6 569 53 مليار دولار. بالنسبة للاطار المؤسساتي وضعت مجموعة من الوكالات

[1] *Rachid BENDIB, **L'état Rentier En Crise**, OPU, Alger, 2006, page 13.*

[2] الهاشمي مقراني وآخرون، المرجع السابق، ص79.

[3] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 106.

4 قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم انسانية جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، السنة الرابعة، العدد 29 جويلية،2006، على الموقع *www.ulum.nl* تاريخ التصفح 2010/05/05.

5 القانون رقم 93–12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص3.

التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار منها وكالة ترقية ودعم الاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، من ناحية الاصلاح المؤسساتي، إضافة الى اصلاح النظام القضائي والمالي واصلاح النظام الجمركي والضريبي عن طريق التخفيض الكلي أو الجزئي للضرائب، وتسهيل الاجراءات الجمركية. اضافة الى أنّها وضعت مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وذلك بإعداد استراتيجية واضحة لعرض الاراضي وتحديد سعر توازني لها، مع تخفيض اجراءات الحصول على العقار الصناعي وتقليص فترة التسليم[1]. لكن الى حد الآن فإنّ الادخار الميزاني[2] على الاغلب غير موجود أو غير كاف، كما أنّ الادخار الوطني محدود للغاية ومن تمّ لابد من تنشيط دورة الاستثمار الخاص محليا أو أجنبيا، وهو ما يدفع السلطة مرة أخرى الى تبني اصلاحات تشريعية تسمح بتوفير آليا تهيء مناخ أعمال جذب للاستثمار خاصة منها الاجنبي[3].

كما أنّ الاقتصاد الجزائري يستقطب عدد قليل من الاستثمارات الأجنبية لأنّ قاعدة 51/49 التي تحرم المستثمر الاجنبي من الحيازة على الأغلبية لرأس مال المؤسسة، وتجبره على مشاركة شريك محلي. **الشراكة:** وهي اتفاقيات ذات طبيعة شاملة تتضمن التعاون في المجالات السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، المالية، الفنية والثقافية[4]. لعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر تلك التي عقدتها مع الاتحاد الأوربي، والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا.

II -2 التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

II-2-1 الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي:

ورد في الفصل الثالث من الباب الثالث من الميثاق الوطني لسنة 1986 على أنه:" لضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتّخذ التّصنيع طابعه الهام الذي يمكّنه من إنتاج حاجات التّنمية ومن تلبية الحاجات الاجتماعية، وبذلك يستطيع على المدى البعيد أن يسهم فعليا في تحقيق التراكم وإخراج البلاد تدريجيا من التبعية الاقتصادية، وفي وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطة اكتساب رصيد علمي وتكنولوجي يسمح بتوزيع إمكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتجات غير المحروقات".[5] من هنا بدأ التفكير الجدّي في تحرير التجارة الخارجية، وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدّة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، فها هي مداخيل الجزائر الخارجية لا تكاد تغطي الاستيراد، وها هي إجراءات التقشف تتخذ، وديون جديدة تقترض، وبدأ منحنى البطالة في الارتفاع على غير عهده في العشرية الماضية، فتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

---

[1] رفيقة حروش، **نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 22 ديسمبر 2013، ص 109.

[2] *Frederic Teulon, Dominique Bonet Fernandez,* ***pays riches, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie*** *?, working paper series, IPAG, business school, Paris, page11.*

[3] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 117.

[4] مصطفى محمود العبد الله ، وآخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 145.

[5] الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986، ص 144.

1. **الاختلالات الهيكلية:**

- انهيار الاستراتيجيات الصناعية، ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي، وضعف الزراعة، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87% من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول، فيكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل⅓ من الناتج المحلي للبلاد، ويمدّه بـ⅔ من إيرادات الموازنة، و98% من إيراداته الخارجية.[1]

2. **الاختلالات المالية**، وتمثلت في:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989، ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدّى إلى ارتفاع الدين من 0.8 مليار دولار في 1985 إلى 1.48 مليار دولار في 1989 وارتفاع خدمة الدين.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7% من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.
- الأزمات المالية التي لحقت المؤسسات العمومية، وما رافقها من قروض غير مجدية.
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

3. **الاختلالات الاجتماعية:** أهمها ارتفاع معدل البطالة الراجع إلى النمو الديموغرافي، وتدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال، والمردود السيئ لمنظومة التعليم حيث أنّ 85% من العاطلين عن العمل شباب تقلّ أعمارهم عن 30 سنة.

كلّ هذه الاختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المؤسسات، إذ تعلّق الأمر بإتباع "**برامج التثبيت الاقتصادي**" أو "**برامج التكيف الهيكلي**" أو الاثنين معا، و"التي ترتكز في جوهرها نحو إطلاق مدى أوسع لاقتصاد السوق سواءا في مجال تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف والفائدة، وكذلك مراجعة برامج الاستثمار الحكومي وإحداث تغيرات في مؤسسات القطاع العام من خلال هيكلتها وتحويل ملكيتها"[2]. بعد ما عرفت الجزائر تحولات في مجالات السياسة والاقتصادية من النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات، عند عقدها لاتفاق متعلق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية ابتداءا من أبريل1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي "**ستاندباي**" لمدة سنة

[1] محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، مصر، العدد 20 ابريل 2008، ص 41.
[2] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق، ص33.

وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات متتالية أي من 1995 إلى غاية 1998.[1] تتضمن سياسات التثبيت الاقتصادي استخدام الأدوات المالية والنقدية وسياسة لأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، لا سيما تلك الناجمة عن التضخم وحالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي، والتي تتصل بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة[2].

بالنسبة للجزائر، فهي آخر بلد مغاربي، تاريخيا، لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ النتائج الاقتصادية بعيدة جدا عن المطلوب، حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق، جدولة ديونها في أوائل1994، بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر1993، وفي الحقيقة فإنّ هذا البلد حاول بإرادته عام1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بمرافقة البنك الدولي[3]، لكنها لم تفلح في اخراجه من الازمة فاضطرّ الى اللّجوء الى صندوق النقد الدولي.

II-2-2 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1990/05/30-1989/05/31): لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية[4]، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

في سبتمبر1989 جاءت حكومة السيد **مولود حمروش**[5] وأمامها أربع تحديات من الوزن الثقيل[6]: توقيف التراجع المخيف في النشاط الاقتصادي، بعث النمو وحلّ عاجل للمديونية، واعادة بعث لميزان المدفوعات وأوليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلام الاجتماعي. تجسدت مجموعة من الإجراءات ضمن حكومة **حمروش** حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة، وتمّ التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان(العمل، رأس المال العقار والتنظيم والتكنولوجيا) بهدف وضع حد الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية[7]. في فبراير 1989 تمّت جملة من المفاوضات في سرية تامة[8]، لتنقضي في جوان من نفس السنة، كانت نتيجتها موافقة الصندوق على تقديم 155.7

---

[1] عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 53.

[2] عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي- تجارب عربية-** المرجع السابق، ص88.

[3] عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1996، ص 331.

[4] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

[5] دامت هذه الحكومة من سبتمبر 1989 إلى غاية جوان 1991.

[6] عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري(1990-2009)**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 19،جويلية 2011، ص 149.

[7] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق2000-2009**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد12، فيفري2009، ص 63.

[8] نظرا للأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر أنداك.

155.7 مليون وحدة سحب، والتي استخدمت كليا في1990/05/30[1]. بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة[2] في 1989، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات 80%، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 07 مليار دولار في1989 كما بلغت 68.9% سنة 1990، و2.2% في سنة 1993 من الصادرات[3].

تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية، في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لـ05 بنوك تجارية[4]. تمثلت إجراءات هذا الاتفاق ونتائجه في الجدول التالي:

الجدول (4-4):اجراءات ونتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989/05/31-1990/05/30).

أهم الاجراءات	أهم النتائج
-تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، برفع الدعم في قانون المالية 1990، وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، وخاصة السجل التجاري. -استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. -اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية. -إجراء تغيرات على السياسة النقدية من خلال قانون القرض والنقد(10/90)[5] الذي الذي هدف إلى التخلّص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وفتح الفضاء لاعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسّع القرض الداخلي وإصدار النّقد وجلب الموارد الادخارية، ومنح البنك المركزي الاستقلالية التامة وإعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض، وتناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات ومحاربة التضخم، ووضع نظام مصرفي فعال، وإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية. -القضاء على التسيير المركزي، إلغاء التفرقة بين المتعامل الخاص والعام.	-عرف الإنتاج الصناعي نموا ضئيلا في1990، الراجع غالبا إلى الاضطراب في التموين من المواد الأولية نتيجة للتقشف. -ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج الذي وصل إلى52.2% للقطاع العام، وأقل من56% للقطاع الخاص. -انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990، إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 . -ارتفاع خدمة الديون من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5 سنة 1992.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص131.

اعتبر قانون النقد والقرض نقطة بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، بتكريسه إصلاحات جديدة في مجال التسيير، القرض والاستثمار، وإلغائه كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة، عن طريق إعطاء

1 الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ،1996، ص 195.

[2]هي عبارة عن أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية.

[3] *Djilali SARI, **La Crise Algérienne Economique Et Sociale**, **Diagnostic Et Perspectives**, édition PUBLISUD, France, 2001, pages 84.*

[4]بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد00، السنة1، السداسي2، 2004، ص182.

5 للمزيد من الاطلاع انظر الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/18 ، ص520.

فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في التنمية الاقتصادية، ورفع كل القيود، ما عدا القطاعات الاستراتيجية التي تحتفظ بها الدولة، بذلك اعتبرت سنة 1990 سنة القطيعة مع النظام السابق، حيث تمّ إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية، والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التّمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقولة التي ترى بأنّ التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين، وهكذا اعتبر هذا الاتفاق عملية إصلاح جديدة للموارد الخارجية وتحريرها من القيود السابقة المفروضة عليها في مرحلة الاحتكار، ثم أوكلت المهمة للغرفة الوطنية للتجارة لدراسة طلبات المؤسسات لتمويل استيرادها مع المصارف التي تتعامل معها بالنسبة للقطاع الخاص، ويتم التمويل مباشرة من المصارف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. لكن نظرا إلى الكثير من الصعوبات التي واجهها المتعاملون في الاستيراد عمدت الدولة إلى القيام ببعض الاجراءات التصحيحية منها: [1]

- إلغاء نظام الرخص التي كانت تخضع له معظم السلع الاستهلاكية والانتاجية.
- رفع الحظر عن بعض المواد القابلة للتصدير، مثل بعض المواد الخام الصناعية.
- توفير التمويل المسبق لمدخلات انتاج السلع المعدة للتصدير، واخضاع استيرادها إلى نظام اداري مؤقت.
- توافر موارد بالعملات الاجنبية في المصارف، إذ تبين صعوبة تطبيق مبدأ التمويل الذاتي الذي يركز على قيام المتعاملين في السوق من الموردين بإيداع نسبة 80- 100% من سعر ايراداتهم بالعملة الصعبة.

رغم كل ذلك فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07[2]، أول إجراء رسمي يؤكد مضيّ الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث منح المشرع الجزائري الحق لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها، كما خوّل لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد[3]، فأصدر البنك الجزائري بدوره عدّة أنظمة لتوجيه هذه العملية (النظام 02/90، 04/03،90/90).

II-2-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30: لجأت الجزائر إلى صندوق النّقد الدولي للمرّة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرّامية إلى تحقيق التّوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سريّة تامّة أيضا. وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة[4]. تمّ سحب الثلاثة أقساط الأولى، أمّا القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تمّ توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تمّ الاتفاق عليها ووفقا لهذا البرنامج تمّ الاتفاق على مجموعة من الإجراءات. يلخص الجدول الموالي أهم الاجراءات والنتائج لهذا البرنامج:

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، المرجع السابق، ص 235- 236.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34، الصادرة بتاريخ 1993/08/15.

[3] قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 وفقا للمادتين 40 و41 ص 1110 و1111.

[4] الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص196.

الجدول (4-5) :اجراءات ونتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني(1991/06/03 – 1992/03/30).

أهم الاجراءات	أهم النتائج
-إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي. -تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري. -تحرير التجارة الخارجية والداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط. -تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك. تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة، وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.	-تحرير أكثر من75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الأولية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية. -إنشاء القيم المنقولة، وهيكلة السوق المالي. -إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية. -تشجيع الاستثمار الأجنبي وفسح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات. -بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دولار، حقق الميزان التجاري فائضا قدّر بـ4.70 مليار دولار، وبلغت الصادرات12.73 مليار دولار، والواردات8.03 مليار دولار، سجلت الإيرادات انخفاض راجع لانهيار أسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل في 1992 إلى 17.65 دولار. -ارتفاع أسعار صرف الدولار من 21.82 إلى 23.25 دينار. -انخفاض الجباية البترولية بين1991 و1992 مما أثّر على ميزان المدفوعات، حيث انتقل من24.1 إلى 16.1 مليار دولار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، من ص 132 الى ص136.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[1].

إنّ التّحرير الفعلي للتجارة الخارجية تمّ بعد إصدار التعليمة1991/3[2] المؤرخة في1991/04/21 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة مهما كانت البضائع المستوردة، ماعدا ذات الاستهلاك الواسع.

إضافة الى النتائج السابقة تمّ تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها، من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، والذي تمّ عن طريق إحداث مجموعة من التعديلات القانونية قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة، التي أصبحت من الغايات والأهداف

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، المرجع السابق، ص182.
[2] الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المرجع السابق، ص224.

الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تمّ إصدار قانون(21/91) المؤرخ بـ1991/12/04[1] والمتعلق بقانون المحروقات[2].

رغم كل الإيجابيات المحققة في هذا البرنامج الاّ أننا لا يمكننا اهمال تحطم الاقتصاد الجزائري بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع، كما أنّ الاعتماد على استيراد المنتجات التّامة الصّنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية أدى إلى إغراق السوق بها، إضافة الى اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

بالنسبة عائدات صادرات المحروقات بالجزائر خلال 1989-1993 فقد سجلت في أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6):صادرات المحروقات في الجزائر(1989-1993)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
عائدات تصدير المحروقات	**9095.70**	1015.49	11975.96	10848.84	**9590.10**

المصدر: الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص251.

انطلاقا من الجدول يتضح انخفاض عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات في كل من سنتي 1989 و1993 حيث بلغت9095.70 و9590.10 مليون دولار على التوالي، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من جهة، وعلى الاقتصاد، بينما سجلت ارتفاعا في كل من السنوات الباقية، وقد سجلت خدمة الدين بالنسبة للصادرات مع السلع لهذه الفترة النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-7): نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات(1989-1993)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات%	69	66	74	76	86

المصدر: الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص251.

نلاحظ أنّ نسبة خدمة الدين للصادرات ترتفع كل سنة ابتداءا من1989 إلى1993 لتصل إلى86%، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو، ودفع الجزائر إلى الاستدانة لاستيراد المواد الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر1991، بعدما كانت 01 دولار يساوي 18.5 دينار، أصبح01 دولار يساوي8.9 دينار في 1990، وكان ذلك نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، ومن ثم أدّى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم، كما تمّ الاعتراف الضمني بالسوق غير الرسمية[3].

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63، الصادرة بتاريخ 1991/12/07، ص 2392.

[2] أهم ما جاء به هذا القانون توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى، وتحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء، خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي، وتقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، وتقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص135.

إنّ الركود النفطي الذي خفض قوة الجزائر الشرائية بمقدر النصف خلال الفترة الواقعة بين 1986 و1988 كان العامل المساعد للاضطرابات الواسعة التي اندلعت بسبب أزمة المواد الغذائية في عام 1988[1]. ودخلت الجزائر في دوامة الانحدار الاقتصادي وتفكك نظام الدولة وسعت الجزائر إلى بسط الديمقراطية في جميع المؤسسات من أجل تعزيز الشرعية، وابتداء من عام 1992 وفي جو من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني[2]، والذي جعل المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون عن السوق الجزائرية إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية، واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ بلغت نسبة أعباء خدمة الدين إلى إجمالي متحصلات الصادرات 80 %، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بنسبة مخيفة واتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية خاصة المالية، إذ بلغ عجز الميزانية بنسبة 8.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993، بالإضافة إلى ضعف هذا الناتج، وتفاقم الدين الخارجي وانخفاض أسعار النفط، بذلك لم تفلح الفترة الممتدة بين 1991–1993، ورغم صدور قانون النقد والقرض، والعديد من المراسيم، في إخراج الاقتصاد الجزائري من الأزمة.

إضافة إلى التعليمة1991/3، أصدرت حكومة **بلعيد عبد السلام** التعليمة 625 المؤرخة في 1992/08/18[3] التي اقرت أنّ الاحتياجات الأساسية للسكان هي التي تأخذ الأولويات بالنسبة للاستيراد ، كما أنها نصت على انه لا يمكن للبنوك والمؤسسات – تحت ذريعة تلبية قواعد السوق– الاقتراض من الخارج، باستثناء قطاع النفط والغاز الذي يمكنه الحصول على إذن للاقتراض من الخارج، كما أنها وضعت إجراءات حمائية تهدف إلى صيانة الإنتاج الوطني وتشجيعه– وهو ما يتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية–كما تعمل أيضا على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تنعش الاقتصاد الوطني، وتمكّنه من تجاوز الأزمة، إضافة إلى الاقتصاد في العملة لتفادي زيادة أعباء المديونية. بهذه التعليمة أراد السيد **بلعيد** أخذ زمام المبادرة لتدخّل الدولة لمراقبة، وضبط التجارة الخارجية فقيدت هذه التعليمة الواردات حسب صيغتها إلى أولوية وضرورية، أولوية ثانية، واردات محصورة، وهذا ماساهم في الركود الاقتصادي، إضافة إلى هذا التقيد رفض **بلعيد** التفاوض مع الهيئات الدولية، خاصة فيما يتعلق بجدولة الديون الجزائرية[4]، فقد كانت حسب اعتقاده المشكل الأول والأخير للوضعية الاقتصادية التي آلت إليها الجزائر، كما أكّد أنّ المحروقات هي من سيعيد الاقتصاد الوطني إلى مساره. وفقا لهذه التعليمة، تمّ إنشاء لجنة" *Comité Ad-Hoc*" من أجل متابعة عمليات

---

[1] تيري لين كارل، ترجمة عبد الإله النعيمي، **مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة**، الطبعة الأولى، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008، ص 418.

[2] خصوصا بعد انتفاضة الخامس أكتوبر 1988، أين عمت المظاهرات أغلب مدن الجزائر احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فخرج فيها الشارع الجزائري مطالبا بتغييرات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث استهوت الدولة في مرحلة الثمانيات رحلة السقوط في العجز الاقتصادي، من حيث تدني ناتج الدخل القومي رغم مرور 26 سنة على الاستقلال.

[3] *HOCINE BENSSAD, **Algérie de la planification socialistes à l'économie de marché**, ENAG édition, Alger 2004, page 162.*

[4] قامت الجزائر في جوان 1994 باتفاق مع دائنيها في نادي باريس وفق جدول يخص القروض المتعاقد عليها، من أجل إعادة جدولتها. ثم قامت بعد المصادقة على اتفاق التأكيد من ص. ن. د المدعم بآليات موسعة للقرض في جويلية 1995 بإبرام اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها أيضا مع نادي باريس حيث بلغ إجمالي الدينين المعاد جدولتهما مع نادي باريس حوالي 12 مليار دولار، وتعتبر إعادة الجدولة أسوء حل لمشكل المديونية لأنها تفرض اعتراف الدولة بعجزها ماليا عن تسديد ديونها ، وهو ما من شأنه أن يشوه السمعة الدولية للبلد المدين في الأوساط المالية والاقتصادية العالمية، كما أنها سياسة لا يترتب عينها إعفاء البلد المدين من خدمات الدين المستحقة عن فترة تأجيل عمليات التسديد السنوية ،و إنما نقلها فقط بصفة متراكمة إلى نهاية الفترة المحددة التي تمتد عليها إعادة الجدولة في شكل ديون إضافية، ثم قامت الجزائر بعد المصادقة على اتفاق التأكيد من ص. ن. د المدعم بآليات موسعة للقرض في جويلية 1995 بإبرام اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها أيضا مع نادي باريس حيث بلغ إجمالي الدينين المعاد جدولتهما مع نادي باريس حوالي 12 مليار دولار.

المبادلات التجارية وتنظيمها في إطار عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني ضمن اتفاقية *STAND-BY* في جوان 1991، والتي تتضمن تحرير التجارة الخارجية. قامت هذه اللجنة بتسيير الواردات إلى غاية أبريل 1994، تاريخ إلغاءها، ولقد بلغ عدد الملفات المدروسة في 1993 حوالي 4000 ملف، وسمحت باستيراد ما قيمته 9.7 مليار دولار من البضائع. واصلت الحكومة عملها، وأنشأت شركات مختلطة وطنية وأجنبية، وزاد الاهتمام بقطاع المحروقات– الذي كان يعول عليه– لكن انهارت أسعارها في 1993 إلى 11 مليار دولار ووصلت خدمة الدين إلى 9050 مليار دولار الشيء الذي أخلط أوراق السيد **بلعيد**، ودفع به إلى الاستقالة.

خلال هذا البرنامج شهدت الجزائر وضعا متأزما سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني للعملة الصعبة، وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية، إضافة إلى التبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، وظهور عجز مالي بنسبة 09% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، وتدهور شروط التبادل، وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات، واللجوء إلى الواردات، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، وبلغ معدل التضخم نسبة 31% و21.6% في سنتي 1992 و1993 على التوالي ولقد كان ارتفاع قيمة خدمة الدين القطرة التي أفاضت الكأس، فأصدر البرلمان في عهد حكومة السيد **رضا مالك**[1] المرسوم التشريعي(12/93) الصادر في 1993/10/05[2] المتعلق بالاستثمار، الذي ألغى كل ما سبق من النصوص، وفتح المجال أمام الاستثمار، وأنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار، إلى جانب هذه الوكالة، قامت الدولة بتقديم ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لحمايتهم، مما سمح لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

II-2-4 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995:

إنّ زيادة حدّة الاختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق، عرقلت مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي، إضافة إلى الارتباط الشّبه كلي بقطاع المحروقات، وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات سنة1993 إلى9590.10 مليون دولار أثّر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني، إضافة إلى عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% في 1993، بعد أنّ كان 76% في 1992، والذي أثّر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية، كلها عوامل دفعت الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من أجل تجاوز الأزمة، خاصة بعد انخفاض سعر البترول وبالتّالي انخفاض المداخيل، وجعل الجزائر تلجأ للمديونية من أجل استيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الاختلالات، مما أدّى بها إلى تحرير رسالة القصد(النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الاستعدادي. تضّمنت هذه الرسالة استراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06% ومنه تخفيض معدل التضخم، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء، والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية[3].

---

1 رئيس الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة بين (1993-1994).

2 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 1993/64الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص 04.

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 137.

وافق الصندوق منح الجزائر مساندة مالية مقدرة بـ731.5 مليون حقوق سحب خاصة، ممّا أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمّت عدّة اتفاقيات من أجل جدولة ديونها، ولتحقيق هذه الأهداف تعين على الدولة استخدام مجموعة من الوسائل. يلخص الجدول الموالي أهم الاجراءات والنتائج لهذا البرنامج:

الجدول (4-8) :اجراءات ونتائج التثبيت الاقتصادي الثالث(من أبريل 1994 إلى مارس 1995)

أهم الاجراءات	أهم النتائج
-إعادة توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عليها، وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق. -تخفيض الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول. - تحرير التجارة الخارجية والأسعار لتخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل. –دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات. –بقيت حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامّة من خلال الاحتكار حتى سنة 1994 متكونة من الأجهزة التالية: • التعريفة الجمركية بقيمة سقف أعلى تصل إلى60 %. • تخصيص جهاز يدير موارد بالعملة الصعبة التي تسمح بتوجيه واحتواء الواردات. • جهاز منع استيراد بعض المنتجات، وجهاز منع تصدير بعض المنتجات. • جهاز حماية يتمم التعريفة الجمركية ويشمل عند الحاجة إمكانية تثبيت حقوق تعويضية أو حقوق مقاومة لتحطيم الأسعار.	–تراجع معدل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) من49% سنة 1993 الى 39%سنة 1995. –انخفاض معدل التضخم من29% سنة 1994 الى15% سنة 1995 –انخفاض نسبة خدمات الدين الى47.1% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1994، بعدما وصلت الى82.3% سنة 1993 نتيجة اعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن. –انخفاض عجز الموازنة العامة الى5.7% من الناتج المحلي. –وصلت نسبة الاسعار المحررة الى حدود 84% من مجموع السلع. –ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من23.4 دينار الى35.1 دينار للدولار. –رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين20 و30% في مجال النقل الهاتف، والخدمات البريدية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية قدره 40%، وأسعار المحروقات بـ 15%، من أجل تخفيف عجز نفقات الدولة التي قدّرت بـ 25.7 مليار دولار. –لم يتحقق النمو المقدر بـ03% بل وصل إلى نمو سلبي بلغ0.4%. –انخفاض الإنتاج الزراعي بـ05%. –عانى قطاع المحروقات من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 02.5%. –سجل ميزان المدفوعات عجزا في الحساب الجاري لسنة1995 بـ02.8 مليار دولار، وعجز حساب رأس المال غير النقدي مقداره 01.91 مليار دولار، مما سبب عجز في الميزان قدره 04.71 مليار دولار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1) من الملحق رقم 03.

إنّ زيادة أسعار السلع الواسعة الاستهلاك نتيجة تحرير التّجارة الخارجية والزّيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين، وتدهور المداخيل وغياب أدنى الخدمات الاجتماعية، أدى إلى توسع ظاهرة

الفقر، حيث أنّ هناك أكثر من14 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى خط الفقر[1]، وأكثر من 07 مليون جزائري يعيشون بأقل من01 دولار يوميا.[2]

II-2-5 برنامج التعديل الهيكلي من 1995/03/31 إلى 1998/04/01:

أدت تقلبات أسعار النفط وزيادة حدّة المديونية، وانخفاض احتياطي الصّرف إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 07 مليار دولار في بداية 1999، إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي، رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ولمعالجة كل ذلك لم تجد الجزائر بدا من اللجوء- كالعادة- إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى، يغطى الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 [3]. وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـ1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يعادل 127.9 من حصة الجزائر[4]، وكالعادة وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني، والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن عدة محاور من بينها:[5]

1. **إرساء نظام الصرف وتحرير المبادلات عن طريق:**
   - إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداءا من1996/01/01.
   - تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50%.
   - قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية.
   - إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تمّ تخفيضها بـ50% كحد أقصى.
   - إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.
2. **تحرير الأسعار:** وقد ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية.
3. **المالية العامة والسياسة النقدية** حيث تمّ:

---

[1] بودلال علي، **مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006، ص 282 .

[2] لمياء زكري وفضيلة عكاش، **آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

[3] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 144.

[4] قدي عبد المجيد، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 260.

[5] الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص 217.

أ) في مجال المالية العامة: توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية وتقليص الأجور.

ب) في مجال السياسة النقدية: تطبيق أسعار فائدة موجبة ماعدا تلك المتعلقة بالسكن، تطوير السوق النقدي، توسيع وزيادة رأس مال البنوك، إشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك، ووضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، والتّركيز على الادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والادخار، ووضع نظام تأمين الودائع لحماية بنوك الودائع في معاملتها مع الزبائن.

4. **الشبكة الاجتماعية:** وذلك بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن، ووضع نظام خاص بالتقاعد المسبق والاهتمام بسوق العمل.
5. **استراتيجية إصلاح القطاع العام:** يؤكد هذا البرنامج على استمرار عملية الخوصصة ابتداء من السياحة، التجارة، النقل والصناعة الغذائية، كما استكمل هذا البرنامج تطهير23 مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير، واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.
6. **القطاع الزراعي:** وتضمّن هذا البرنامج التّركيز على الزراعة برفع الدّعم على أسعار الحبوب، وربطها بالأسعار الدولية، وتحرير أسعار المنتجات أمثال السميد والحليب لإعطاء دفع لهذا القطاع.

وقد انعكست جميع البرامج المتبعة خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية حسب الجدول الموالي:

الجدول (4-9): تطور الميزان التجاري بالدينار الجزائري للفترة (1989-1999)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات(CAF)[1]	70 073	86 769	139 257	180 141	205 463	340 137	513 193	498 025	501 327	552 614	610 527
الصادرات(FOB)2	68 246	101 284	219 391	232 237	235 928	302 909	488 243	732 148	801 812	599 605	834 684
الميزان التجاري	**-1 826**	14 515	80 135	52 096	30 464	**-37 228**	**-24 950**	234 123	300 485	46 991	224 157

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

يتضح من الجدول أنّ الميزان التجاري سجّل عجزا في بداية برنامج التثبيت الاقتصادي الأول مقدرا بـ1826 مليون دينار، لكنه سرعان ما سجل فائضا خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني. يعود الميزان ليسجل رصيدا سالبا طيلة فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، ثم تدارك الميزان الرصيد الايجابي في برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، خلال هذا البرنامج الأخير وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل بلغ الميزان رصيد أعلى قدر بـ300485 مليون دينار. لكن هذا الانتعاش لم يدم، حيث سجل انخفاض إلى 46991 مليون دينار في 1998، ليعود إلى 224157 مليون دينار سنة 1999.

[1] CAF= الواردات: عادة ما يحسب على أساس نفقات النقل والتأمين في حدود البلد المستورد.

[2] FOB= الصادرات: عادة ما تحسب على أساس القيمة عند حدود البلد المصدر.

ومن أجل الالمام بالآثار السلبية لسياسات التعديل الهيكلي، أحصى الأستاذ صالحي في كتابه" **أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة الهستيرية**" قراءة في برنامج الحكومة الجزائرية الظواهر التالية معتبرا إيها تكاليف اقتصادية اجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي[1]:

- حصار عملية التصنيع واحتوائها والسيطرة عليها.
- شل قدرات القطاع الزراعي، وإعاقة فرص تكامله.
- إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي.
- تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص.
- انهيار البناء الوظيفي الأساسي وتفكك التركيب الحرفي.
- تغذية عملية التضخم، وزيادة معدلات البطالة.
- تعميم الفقر وتوسيع دائرته، وتعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول.
- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية، ونمو عوامل التمزق الاجتماعي.

ونقرأ أيضا من أجل ذلك في دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المخصص لإشكالية العولمة تحت عنوان "**أثار سياسات التعديل الهيكلي**": **لقد أحدث سياسات التعديل الهيكلي توجها نحو انفتاح غير منضبط للسوق، وخلقت في أغلب الحالات وضعيات تنافسية صعبة التحمل بالنسبة للمؤسسات والاقتصاديات المحلية**[2].

رغم أنّ هذه البرامج اعتبرت حلولا من وجهة نظر الحكومة الجزائرية، إلاّ أنها أعطت العديد من الانعكاسات السلبية التي عانى منها الجزائريين طيلة فترة تطبيقها.

II -3 الاطار المؤسساتي لتنظيم وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

II -3-1 الاطار التنظيمي لتسيير التجارة الخارجية الجزائرية: هناك عدة مؤسسات مكلفة بتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من بينها:

أولا: وزارة التجارة: حدد المرسوم التنفيذي 207/94 الصادر في 16 جويلية 1994[3]، كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجّه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية، والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.
- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.

[1] بن عبو الجيلالي، ثابتي الحبيب، **تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2009، ص 34.

[2] بن عبو الجيلالي، ثابتي الحبيب، المرجع السابق ص 35.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية ،عدد47، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994، ص 06.

- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.

تلعب وزارة التجارة عدّة أدوار في تسيير المبادلات التّجارية الخارجية، أهمها ربط وترقية المبادلات التجارية الخارجية، لذلك فهي تملك هيئة خاصة تتمثل في الإدارة العامة للتّجارة الخارجية، وهيئة ثانية لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التّجارة الخارجية.

ثانيا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية(PROMEX) : وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا، وضعت تحت وصاية وزارة التّجارة وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي(327/96) الصادر في01 أكتوبر1996[1]، التي تحدد المادة الرابعة منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالتالي:

- يصدر ويوزع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات.
- يساهم في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها.
- ينشئ ويسيّر شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير.
- ينجز كل الدراسات المستقبلية ويجنّد كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية.
- يتصوّر ويقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم.
- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.
- يقيّم ويطوّر علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا في مجال التجارة الدولية.

ثالثا: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI)**:** تتكون من 21 غرفة محلية مجهزة باختصاص وطني تلعب دورا في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج[2]. أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي(93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد1996/58، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996، ص 10.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، بدون سنة طبع ولا دار طبع، ص 115

1996[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة من المرسوم في:

- تنظّم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقيّة النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.
- تزود المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.
- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.
- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدوليّة بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة.
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقات تعاون ومبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة.
- تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

رابعا: الوكالة الوطنية لترقية الصادرات(ALGEX[2]**):** انشأت هذه الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم04-174 المؤرخ في 2004/06/12[3]، تتمثل مهمتها الأساسية في الترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد ممكن من البلدان، حيث حدد المرسوم مهامها في المادة 6 منه كالتالي:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الجهات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الاسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الاسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي لسياسة الصادرات وبرامجها، ووضع منظومة الاعلام الاحصائية القطاعية والشاملة حول الامكانات الوطنية للتصدير الى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التّجارية الجزائرية.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمدكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصادين على تطوير أعمال الاتصال والاعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الاوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد16، الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996، ص 11.

[2] *Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur*.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 39،الصادرة بتاريخ 16 جوان 2004، ص 5.

- يمكن أنّ تقوم الوكالة زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الاتقان، وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية وكذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة، أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

II -2-3 الاطار التمويلي والتأميني للتجارة الخارجية الجزائرية:

أولا: الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX)**:** بعدما كان تأمين وضمان الصادرات يتمّ عن طريق شركات تأمين غير متخصصة مثل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة، تمّ إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات[1]. تخضع هذه الشركة للقانون96-06 الصادر في 10 يناير 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان لحساب الشركة الخاص وتحت رقابة الدولة، تأمين المخاطر التجارية أو لحساب الدولة وتحت رقابتها المخاطر السياسية، أخطار عدم التحويل، اخطار الكوارث[2]. وتتمثل مهمة هذه الشركة في[3]:

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير).
- التأمين والائتمان الداخلي (والذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك)، وتأمين المعارض، وتوفير المعلومات الاقتصادية والمالية، التأمين المشترك وإعادة التأمين.

ثانيا: الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE)**:** تمّ إنشائه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة وغير المسجلة في برنامج وزارة التجارة، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات عند القيام بالعرض، ومصاريف الإشهار الخاصة. تمنح الدولة من خلال هذا الصندوق إعانات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري، وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ الاعانة بإشراف وزارة التجارة وبنسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. هناك خمس مجالات مقررة للإعانة [4] وهي أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية، والتكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج، وجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية، وتكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير، والتكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

---

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 01، 2002 ، ص 11.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 3 الصادرة بتاريخ 14 يناير1996، المادة 4 من القانون 96-06 الصادر في10جانفي 1996، ص 17

[3] *www.elmouwatin.dz اطلع عليه يوم 2014/08/28*

[4] *www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi*اطلع عليه يوم 2014/12/05

ثالثا: البرنامج الجزائري– الفرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات: اطلقت الجزائر وفرنسا بتاريخ 29-06-2004 البرنامج الجزائري–الفرنسي لتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات "**أوبتيم إيكسبورت**"[1]. يتوجه هذا البرنامج الى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال، كما أنه ممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية[2] والوكالة الفرنسية للتنمية. تتمثل مهمته الأساسية في الدعم من الجانب التقني، بإعطائهم حرفية دولية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية. كما أنّ هذا البرنامج يدرس مكانة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في العالم، وذلك بمساعدة خبراء من الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج، اضافة الى اقتراح بحوث في مختلف مجالات التنمية التي بإمكان المصدرين اكتشافها بواسطة نشاطات جماعية أو فردية، يوفر هذا البرنامج أيضا دعم خاص للأعوان والمستشارين في التصدير. تبلغ تكلفته ما يعادل 2.1 مليون دولار.

[1] نوري منير، لجلط ابراهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08- 09-11- 2010 .

[2] يندرج في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

III – التجارة الخارجية الجزائرية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

قامت الجزائر بمجموعة من المحاولات في سبيل الاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من عزلتها من بينها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي اعتقدت أنّها ستحقق المكاسب الجمّة منه، ثم بعد ذلك حاولت خلق زبائن جدد عن طريق دخولها المنطقة العربية للتّجارة الحرّة، وقد كانت آخر محاولاتها الدخول في المنظمة العالمية للتّجارة، والتي مازالت لحدّ الساعة في مفاوضات متعثرة من أجل ذلك لعدة أسباب.

III –1 التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

III–1–1 مفهوم اتفاق الشراكة: بعد أن وقعت كل من فلسطين، الأردن، تونس، المغرب ومصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر[1]. يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزّز التّحول نحو اقتصاد السوق، ويؤكّد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمان السير الحسن لاستثماراتهم والقيام بإصلاحات جبائية بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة، إضافة إلى وضع قوانين تنظّم الاستثمار، وأصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات. بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في13 أكتوبر1993، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة1997 لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس السنة، وأبريل2000، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛ ثم استأنفت من جديد، مسجلة 03 جولات انتهت خلال سنة2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 2001/12/05 بالعاصمة البلجيكية ليثمن في19 ديسمبر من نفس السنة. بعد04 سنوات من المفاوضات تمّ عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أخيرا في22 أبريل 2002 في مدينة "فالنس *Valence*"، والذي قضى بدخول الجزائر إلى منطقة التبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط في2010[2]، ويهدف على الصعيد التجاري إلى تفضيلات متبادلة بين الشمال والجنوب البحر الأبيض المتوسط، مثلما يوضح الجدول(4) من الملحق(3).

تتسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا، وهي تميز بين 03 قوائم(الموارد الخام، المنتجات الوسطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداءا من 2008، على مدى 07 سنوات والمنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها 10 سنوات) وستكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية[3].

---

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، "**الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، أيام21–22 ماي 2002– 2003 ص240.

[2] *Nordine GRIM, **l'économie algérienne otage de la politique**, casbah édition, Alger, 2004, page 145.*

[3] بحوث وأوراق عمل المؤتمر الإقليمي حول " **سياسات تحرير الاقتصاد، واتفاقيات التجارة الحرة، في المنطقة العربية، الآثار والآفاق**، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يناير 2009، ص15.

تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط، وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية ومالية فمن الناحية الجغرافية، تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور، ومن الناحية الاقتصادية، يمثل الاتحاد أول شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية، وأهمية أحجام الاحتياطات وامتلاكها لمصانع الحديد والصلب[1].

تمحور هذا الاتفاق في مجمله حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد، والاهتمام بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة، وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية، وإقامة منطقة للتبادل الحر، والتفكيك الجمركي؛ كما أنّه جاء كرد فعل للتطورات الدولية والإقليمية التي هيّأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي، خاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال في منطقة البحر المتوسط نتيجة المنافسة الأمريكية ومحاولاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة، كل ذلك كان دافعا للتوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا.[2] نصت بنود الاتفاقية للاتحاد الأوروبي على:[3]

- التحرير الكامل للسوق الجزائرية، أي السماح بالاستيراد والتصدير.
- فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية، ولكن بحصص محدودة.
- إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التّجارة بين الجزائر ودول الاتحاد.
- إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية.

III-1-2 أهداف الجزائر من الشراكة الأورو متوسطية، وآثاره : إنّ المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخّر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت مع جاراتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف كل من الاستثمار المحلّي والأجنبي كلها عوامل دفعت الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق، إضافة إلى ذلك يمكن استخلاص جملة من الأهداف من وراء هذا الاتفاق نوجزها كالتالي[4]:

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكّن من التّسريع في اندماجها العالمي، على غرار NAFTA و ASEN، UE .
- الاستفادة من الأسواق الأوربية أمام الصادرات العربية.
- الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.
- الاستفادة من برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات.
- يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.

---

[1] محمد فرحي، **حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة ؟** *Revue des réformes économiques et intégration en économique mondiales ; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année 2007, page 13.*

[2] يوسف سعداوي، رفيق باشوندة، **واقع وأفاق الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 4 ، مارس 2005، ص 400.

[3] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013، ص 196.

[4] عبد الرحمان تومي، **الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 10، السنة 2008، ص 51.

- التسريع في تطوير الاقتصاد تحسبا للمنافسة مع اوروبا الوسطى.

إنّ ارتباطات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سعت إلى تدعيم الاستثمار المباشر في الجزائر، والشراكة الصناعية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرافق إعادة الهيكلة الصناعية وتحديثها، ويشجع الصادرات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية بأحسن سياسات البحث والتنمية، لإعطاء نتائج مرضية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر[1]. كل هذه العوامل مجتمعة ومتفرقة تشكل جملة من المخاوف والتي تترجم في آثار على الاقتصاد الجزائري، والتي نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول(4-10): الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
- يضمن الاتفاق ما يقارب 8000 منتوج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المواد الأولية الزراعية الممكن تصديرها الى أوروبا، وفي المقابل فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب والحليب مع مراعاة نسبة انتاجها، بالإضافة لمزايا تصدير منتجاتها الزراعية ومنتجات الصيد البحري، واعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية.	- تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة) التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوربية، كما أنّ التفكيك يخلق تحديات كبرى خاصّة بقطاع السكر الزيت، الحليب إضافة إلى أنّ جلب أبقار حلوب يحتم على مؤسسات هذا القطاع إما العمل بكل قدرتها للبقاء ومجابهة المنافسة أو الاندثار والموت، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي تظل تشتغل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة، إضافة الى هذا فالتفكك الجمركي الذي يتمّ من طرف واحد يمارس ضغط على المالية العامة والميزان التجاري، بسبب زيادة الواردات من سلع أوروبا.
- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في الصناعة مما يساهم في تخفيض تكلفة للمنتوج الجزائري المعتمد على المواد الأولية المستوردة من الاتحاد.	-القضاء على النسيج الصناعي الهش بدخول المنتجات الأوروبية العالية الجودة والمنخفضة والأسعار إلى السّوق الجزائرية بكميات كبيرة.
-يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة، ابتداء من 2004 وخلال هذه المدة تتأقلم المؤسسات الصناعية الجزائرية لمنافسة مثيلتها الأوروبية، فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي، والتي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية.	-الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر بـ01.5 مليار دولار.
	-خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة وتفكك النسيج الصناعي الداخلي، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر.
	-أوروبا منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يلزمها منح جميع الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوربية مع صادرات جنوب شرق آسيا، والدول الأخرى في إفريقيا، أمريكا اللاتينية.
	-الاتحاد الأوربي يستعين بمعايير صحيّة وبيئيّة وشروط فنيّة يمكن أن

[1] *MEKKIDECHE Mustapha, **L'économie Algérienne Au Croise Des Chemins**, édition DAHLAB, ALGER, 2008 page 174.*

-اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل والخبرة والاستثمار المباشر، ودعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج "ميدا01"، للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. -دعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نقل التكنولوجيا.	يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية في حال عدم تطابقها مع المعايير والمواصفات. - فيمكن أن يتأثر المجال الفلاحي بصورة مباشرة، حيث أنّ أوروبا تضمن 48% من حاجيات الجزائر من المواد الزراعية وأنّ العجز الموجود يقدر بين 01.3 و01.5 مليار دولار، ذلك أنّ القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بأوروبا، حيث أنّ 04.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 70% كدعم في أوروبا. - ضعف الدينار الجزائري مقابل الأورو. -تحول النسيج الصناعي الجزائري والهزيل أصلا من اقتصاد منتج إلى اقتصاد بازار بسبب تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد، وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الجدول (1) من الملحق رقم 3.

III-1-3 التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الشراكة الأوروبية:

أفرزت الشراكة مع الاتحاد الاوروبي انعكاسات على الميزان التّجاري الجزائري خلال هذه الفترة وعلى هيكل الصادرات والواردات، كما أثرت على زبائن الجزائر وموردیها.

أولا- الميزان التجاري: يلخص الجدول الموالي الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2009:

الجدول رقم (4-11): الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2009).

الوحدة: 10^6 مليون دولار.

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	29294
الصادرات	**22031**	**19132**	**18825**	**24612**	**32083**	**44395**	**54741**	**60136**	**79298**	**45194**
الميزان التجاري	**12858**	**9192**	**6816**	**11078**	**13775**	**24351**	**33285**	**32532**	**39819**	**15900**

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و2002، والذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، ابتداءا من سنة2003 أخذ الميزان في الارتفاع ما عدا سنة 2007 التي سجل انخفاض بـ753 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة. كما أنّ الميزان سجل أكبر نسبة له في سنة 2008 مقدرة بـ39819 مليون دولار، وهو راجع الى ارتفاع الصادرات التي بلغت بدورها أكبر نسبة لها خلال هذه الفترة مقدرة بـ79298 مليون دولار، والراجع أساسا الى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية، لكن سرعان ما تراجعت أسعار المحروقات بشكل واضح من

147 دولار في 2008/07/11، إلى أقلّ من 34 دولار في 20 ديسمبر من نفس السنة[1]، مما أثّر على الصادرات في 2009.

بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في تشكيل ميزان المدفوعات جد ضعيفة، خاصة أمام التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني.[2]

ثانيا–التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية :

يعطى التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4–12):التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2002–2013)

الوحدة %

السنوات / المنطقة	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوروبي	**56.06**	**58.99**	**55.55**	**56.81**	**52.2**	**53.2**	**52.8**	**51.16**	**52.10**	**50.48**	**52.20**
دول أخرى من أوروبا	6.30	7.60	8.38	4.63	2.6	1.7	1.9	0.96	1.23	2.32	2.20
أمريكا الجنوبية	**3.21**	**3.67**	**6.02**	**5.98**	**6.1**	**5.6**	**4.7**	**5.88**	**8.32**	**7.66**	**6.30**
أسيا	**7.85**	**7.21**	**8.54**	**11.43**	**15.6**	**17.5**	**19.2**	**20.46**	**18.78**	**20.11**	**19.30**
الدول العربية غ منتمية للمغرب العربي	3.05	3.17	2.60	1.96	2.3	1.8	3.0	3.12	3.73	3.28	4.39
دول المغرب العربي	1.06	0.83	0.75	0.92	1.0	1.0	1.2	1.34	1.46	1.61	1.87
دول إفريقيا	0.72	0.37	0.71	0.50	0.8	1.0	0.9	0.98	1.22	1.45	1.08

المصدر: *www.dgpp.mf.gov.dz* و المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك، اطلع عليه يوم 2014/06/06

نلاحظ أنّ الاتحاد الأوروبي يشكّل النسبة الأكبر بالنسبة لواردات الجزائر، والتي مع ذلك سجلت انخفاضا من56.06% سنة 2002 إلى50.48% في2012، ثم تأتي آسيا في المرتبة الثانية، بنسبة أقصاها20.46% في2010 ثم تليها في المرتبة الثالثة أمريكا الجنوبية، وقد احتلت المركز الخامس الدول العربية غير المنتمية إلى المغرب العربي، فقد أخذت وارداتها تتذبذب من 03.05% إلى 2.60% إلى 1.08% لتعود إلى 03% في سنة 2009. أما بالنسبة لدول المغرب العربي[3] والتي جاءت في المركز السادس. بالرغم من تأسيس هذا الاتحاد بتاريخ 1989/02/17 بمدينة مراكش المغربية[4]، الّا أنّ المبادلات الجزائرية المغاربية بقيت هامشية، وأخيرا دول إفريقيا وإن كانت نسبتها تكاد تنعدم. بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، فإنّ الجزائر كانت تنظر أنّ تستفيد أكثر، لأنّ استخدام الأورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، والشفافية في الأسعار

---

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، المرجع السابق ، ص 265.

[2] عماري عمار، فالي نبيلة، **الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية، والحوكمة العالمية السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الازمة المالية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف. أيام 20– 21 أكتوبر 2009، ص 458.

[3] يتكون من خمس دول هي: الجزائر– المغرب– تونس– ليبيا– موريتانيا، جاء كرد فعل على التحديات التي تواجهها هذه الدول، والتي أهمها التكتلات الجهوية والإقليمية الدولية، من أجل الأهداف التالية: فتح الحدود بين دول الاتحاد لتنقل الأفراد والسلع دون قيود، والتنسيق الأمني من مواجهة كل الأخطار، ودعم أواصر المحبة والأخوة بين شعوب دول الاتحاد وتحقيق التقدم والرفاهية شعوب الاتحاد، وإنشاء مشروعات مشتركة بين دول الاتحاد لتحقيق التنمية الاقتصادية لها وإقامة منطقة تجارة حرة، وسوق مغاربية مشتركة وتشجيع الاستثمارات البينية بين دول الاتحاد.

[4] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، المرجع السابق، ص 193.

مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة، وبالتالي تخفيض الأسعار وتحسين الجودة، وهي نقاط في صالح الجزائر، ولكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب لتجنّب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق فهو موضح حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة %

السنوات / المنطقة	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوروبي	**64.28**	**59.14**	**57.78**	**53.75**	**44.60**	**52.04**	**52.01**	**49.09**	**50.77**	**55.38**	**63.53**
دول أخرى من أوروبا	0.69	1.24	0.55	0.14	0.01	0.01	0.01	0.02	0.14	0.05	0.08
أمريكا الجنوبية	5.05	5.28	4.67	5.30	4.31	3.62	3.63	4.59	5.81	5.88	4.94
أسيا	2.42	2.22	2.20	2.81	6.66	4.75	4.75	7.15	7.03	6.52	7.23
الدول العربية غير المنتمية للمغرب العربي	1.32	1.37	1.90	1.36	0.80	1.00	1.01	1.22	1.10	1.33	1.23
دول المغرب العربي	1.33	1.04	1.06	0.86	1.26	2.04	2.05	2.25	2.16	2.88	4.06
دول إفريقيا	0.27	0.0.3	0.08	0.09	0.07	0.46	0.46	0.14	0.20	0.09	0.14

المصدر:-2007 - 2009: وزارة المالية على الموقع *www.mf.gov.dz* اطلع عليه يوم 2014/06/06

2002- 2005 و2010-2013 :المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

بقي الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر بحصة تفوق تقريبا 50% من الصادرات الجزائرية، من خلال أرقام الجدول، كما أنّ الصادرات نحو أسيا عرفت تحسنا ملحوظا من 2.42% سنة 2002 إلى 6.66% في 2007. وما يلاحظ أيضا أنّ الهامشية بقيت تميز الصادرات مع بلدان المغرب العربي. لكن إذا أولت الجزائر جانبا من الأهمية لهذه المنطقة، فإنّ التعاون المغاربي من شأنه أن يسمح ببناء سوق لا بأس به، كما أنّ تنسيق السياسات الاقتصادية في المغرب سوف يعطي لها وزنا أكبر في حواره الدائم مع الاتحاد الأوروبي. ويفترض توسع مجال التجارة على الأمد القصير بين البلدان المغاربية في إطار هياكل الإنتاج الحالية من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة، يفترض وجود عدد من التدابير الخاصة فيما يتعلق بالإعلام التجاري وتمويل التجارة والقوانين التجارية وكذا النقل والاتصالات، ويتطلب توسع مجالات المبادلات بصفة جوهرية ومستمرة على الأمد المتوسط والطويل، فضلا عن التدابير المذكورة، إرساء سياسة تعاون وثيقة في الميدان الصناعي من أجل خلق هياكل إنتاج تتميز بالتكامل، ومن أجل إنشاء وتوسيع وحدات الإنتاج بصفة تشفي حاجيات السوق المغاربية بأكملها[1].

أما فيما يخص الدول الإفريقية، كذلك تكتسب صفة الهامشية، حيث نجد أنّ الصادرات الجزائرية باتجاه هذه المنطقة لا تتعدى 0.46% طيلة هذه الفترة. أما فيما يخص الدول العربية غير المنتمية للمغرب العربي فإنّ

1 المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **التجارة بين البلدان المغاربية من أجل تنشيط المبادلات**، ندوة حول تنشيط المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية يومي 24-26 يناير، المغرب ، 1999، ص 20.

صادراتها في انخفاض محسوس، فقد انتقلت من 1.32% سنة 2002 إلى 1.01% سنة 2009، بالرغم من دخول الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة رسميا اعتباراً من تاريخ 01 يناير 2009.

بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة، ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص والرسوم الجمركية ...الخ، مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثيلاتها الأوروبية، ويدفع الاتحاد إلى تغيير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى[1].

ثالثا– أهم زبائن الجزائر وموردیها: بالعودة الى الجدول(5) من الملحق(3) والذي يمثل زبائن الجزائر من خلال الفترة(2000–2009)، نلاحظ أنّ الجزائر لم تغير زبائنها طيلة 03 سنوات الممتدة من سنة 2000 إلى 2002، حيث بقيت ايطاليا في مركز الصدارة لمدة 03 سنوات، لكن ابتداءا من سنة 2003 تقفز الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل مركز الصدارة لمدة 07 سنوات، بينما فرنسا حافظت على المرتبة 03 لمدة 04 سنوات، بقيت اسبانيا في المرتبة الرابعة طيلة هذه المدة، إضافة الى ذلك زبائن الجزائر مثل البرازيل، كندا، تركيا، البرتغال، بلجيكا وبريطانيا بمراتب مختلفة من سنة الى أخرى. أما الجدول(6) من الملحق(3) والذي يمثل زبائن الجزائر من خلال الفترة(2010–2013) نجد الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة خلال2010–2011 ثمّ تخلفت الى المرتبة الثانية في2012، والمرتبة الخامسة في2013، وذلك راجع الى نقص الصادرات الجزائرية على اعتبار الطلب الكبير للمحروقات، ثمّ تأتي في المرتبة الثانية ايطاليا التي تعتبر أهم زبون للجزائر.

بالنسبة لأهم الموردين للجزائر خلال الفترة(2003–2009) الممثلين في الجدول(7) من الملحق(3) نجد أن المرتبة الأولى تعود هذه المرة لفرنسا، أقدم متعامل تجاري مع الجزائر خارج المحروقات، ماعدا في سنة 2005، فقد عادت لإيطاليا بـ47.7%، كذلك بالنسبة للمرتبة الثانية فقد عادت دائما لدول القارة الأوروبية فنجد ايطاليا في سنة 2003، 2005 و2006، 2007، 2008 ، ثمّ اسبانيا في سنة 2004 ثمّ خرقت الصين العادة في سنة 2009، لتعود المرتبة الثانية بـ12%. بالنسبة للفترة (2010–2013) نجد أن فرنسا أول مورد للجزائر في هذه الفترة أيضا ماعدا 2013 أين نافستها الصين على ذلك مثلما هو موضح في الجدول(8) من الملحق(3)، ولعل ما يظهر من خلال هذا الجدول تراجع الولايات المتحدة لتبرز الصين وتحافظ المانيا على مكانتها الخامسة طيلة هذه الفترة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ دول الحوض المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة أثرت بشكل كبير في علاقتها التجارية مع الجزائر.

[1] زايري بلقاسم، **انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو– متوسطية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21–22 ماي 2002.

مما سبق نستنتج أنّ المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تمثل حوالي 70%[1] من التجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أنّ معظم واردات الجزائر تأتي من الاتحاد، كما أنّ معظم صادراتها تتوجه إلى دول الاتحاد، في حين أنّ التعاملات التجارية للاتحاد مع الجزائر لا تتجاوز3% من مجموع مبادلاته التجارية، وهذا دليل على مدى تبعية الجزائر للاتحاد، وقد عرف حجم التجارة الخارجية انخفاضا بـ20% لينتقل من 100518 مليون دج إلى80222 مليون دج في غضون سنة واحدة (أي من سنة 2008 إلى2009)[2]. ونشير في هذا المجال الى أنّ الجزائر أعادت التفاوض للاتفاق مند عقده في 2005، حيث خسرت 2.5 مليار دولار إضافة الى عدّة اخفاقات في الاقتصاد الذي أصبح مهدد بمنافسة الدول الاوروبية، وقد كان هذا التفاوض يهدف الى تأجيل إزالة الحواجز التّجارية وتعزيز حماية الاقتصاد الوطني[3]. كما أنّ الحكومة عمدت إلى إنشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية، عن طريق القرار رقم 429/09[4] الصادر في 2009/12/30، وحددت مهامها وهياكلها التي تتمثل في متابعة وتحليل التدفقات للمبادلات التجارية وعقلنه الواردات، واقتراح جميع التدابير لتطهير وتنظيم النشاط التجاري الخارجي والتقييم الدوري للمعطيات الخاصة به؛ ويترأس هذه اللجنة الوزير المكلف بالتّجارة الخارجية وممثله وممثلي الوزارات الأخرى مثل وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية ووزير الصناعة وترقية الاستثمار[5].

يبقى في الأخير إعادة النظر في بعض بنود هذا الاتفاق الذي يقر حرية انتقال السلع، ويقيّد تلك المتعلقة بالجزائريين في منطقة تعتبر الجزائر منظمة إليها، فالشراكة ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، يشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[6]، فهي مشروع يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة، فقد كان يتوقع منه نتائج ايجابية بالنسبة للجزائر، كتحسين النظام المصرفي، تأسيس قطاع خاص فعال، ومؤسسات في المستوى فكلها أهداف حققتها كل من جارتيها تونس والمغرب اللّتان وقعتا الاتفاق من قبل، إضافة إلى تطوير الاستثمارات في الزراعة والصناعة والخدمات، لكن ما حدث هو أنّ الواردات من الاتحاد الأوروبي استقرت في نفس المستوى ما بين50 و55% من الواردات الجزائرية، فبعدما تعرضت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد لعدة عراقيل– كما أشرنا سابقا– اتخذت الجزائر قرار[7] بموجبه يتم الاحتفاظ بـ 51% لصالحها في أي مشروع استثماري مع الأجانب، بالإضافة إلى منح شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية 30% من حصصها لمستثمر جزائري

[1] لمياء زكري، فضيلة عكاش، **آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، المرجع السابق.

[2] قاشي فايزة، **الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، المرجع السابق.

[3] *Salah MOUHOUBI, **L'Algérie face aux chocs extérieurs**, ENAG éditions, ALGER, 2011, Page 47.*

[4] للمزيد من التفاصيل انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ص 7.

[5] *ABEDEALAZIZ Fayçal, **envolée de la facture des importations : quelle politique de substitutions** ?, L'ACTUEL N°113, mars 2010, ALGERIE, page 39.*

[6] يوسف سعداوي، رفيق باشوندة، **واقع وأفاق الشراكة الاورو–متوسطية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 400.

[7] وقد تمّ التبليغ عن هذه الإجراءات رسميا في 20 ماي 2003، واعتبرت صارمة التنفيذ ولا رجعة فيها مهما تكن رد فعل هذه الشركات.

هذه الإجراءات من شأنها تعبئة رأس المال في السوق المالية المحلية من أجل تحقيق التوازن في النقد الأجنبي لصالح الجزائر طيلة حياة المشروع الاستثماري والمحافظة على السيادة الوطنية[1].

من هنا أبدى الاتحاد الأوروبي اعتراضه، حيث أحدث ضجّة كبيرة ولم يتوان عن تذكير الجزائر بنود الاتفاق خاصة البند 32.1[2] الذي يلزم الجزائر بتقديم المعاملة الوطنية لمقدمي الخدمات من الاتحاد الأوربي، والبند 39[3] الذي يلزم حركة رؤوس الأموال بين الطرفين؛ لكن الحكومة الجزائرية أعلنت أنها لن تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها لحماية اقتصادها في أي ظرف من الظروف، لأنها وجدت نفسها الخاسر الأكبر بالرغم من أنّ البنود تبين النتائج الإيجابية للطرفين، فالقارة العجوز هي الرابح الأكبر، لأنّ الجزائر لم تستفد من العقد، بل بالعكس فهي تراكم خسائر صرف العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة حيث أنّ لكل 01 دولار مصدر إلى القارة العجوز تستورد الجزائر20 دولار، إضافة إلى أنّ تفكيك التعريفة الجمركية كلف 01.1 مليار دولار للجزائر كما أنّ إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد.

أما الآن فعلى الجزائر أنّ تستعمل كل الأوراق التي تملكها من أجل التفاوض من جديد مع الاتحاد الأوروبي، خصوصًا أنّ قيمة الأورو سجلت انخفاضًا لافتًا في الفترة الأخيرة بنسبة 20%، وهو ما أدّى إلى خفض بعض حصص المنتجات الموجهة للتصدير الممنوحة للجزائر في إطار هذا الاتفاق. ويبقى هذا الاتفاق الذي مرت عليه سنوات، يحمل العديد من المكاسب، ولكن أيضا نقاط سلبية تغطي كل تلك المكاسب، خاصةّ وأنّ الجزائر تستورد أكثر ممّا تصدّر باتجاه هذه المنطقة، حيث تبقى البلدان الأوروبية أهمّ شريك تجاري، استيرادا وتصديرا، بنسبة تتراوح ما بين 65 و66 %[4].

III –2 الجزائر ومنطقة التّجارة العربية الحرّة.

III –2–1 أسباب وأهداف انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة:

وقعت هذه الاتفاقية في شهر أوت 2004، وذلك قبل أن تدخل حيز التنفيذ في يناير2009، بعد الاعلان الرسمي للرئيس الجزائري للانضمام رسميا في قمة الرياض 2007، بمقتضى المرسوم الرئاسي[5] رقم04–223 المؤرخ في3 أوت 2004 الذي يتضمن التصديق على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، إدراكا لحيوية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية[6].

وكوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر ومتطور ومرتبط متوازن[7].

---

[1] *Hayat OUZAYED, « accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en … désaccord », L'ACTUEL N°106, août 2009, page 47.*

[2] *Otmane BEKENNICHE, **la corporation entre l'union européenne et l'Algérie**, OPU, ALGER, 2006, page 232*

[3] *Otmane BEKENNICHE, op.cit., page 242.*

[4] علي بن عبد الله، **عائدات الجزائر الجمركية ترتفع بـ 04.46% في 2009**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر العدد 20 فيفري 2010، ص 05.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49، الصادرة بتاريخ 8 أوت 2004، ص 05.

[6] أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي :مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ولكن شيئا من ذلك لم يتم. وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في جوان 1996 أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

[7] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، المرجع السابق، ص240.

هذا الاتفاق من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مورديها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، وخصوصا أنّ حوالي 15 دولة عضو يمكن اعتبارها دولا مستوردة وهي كلها تولي اهتماما للسلع والمنتجات الجزائرية، ولعل أهم الأهداف المتوخاة من هذا الانضمام ما يلي[1]:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية– خارج المحروقات من النفط والغاز – السوق العربية، والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع "المحروقات"، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من والى الجزائر، وتحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي، فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني.

تمّ تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التّحرير التدريجي بنسب متساوية(10%) سنويا وذلك ابتداء من 1981/01/01 ثم رفع نسبة التخفيض إلى 20% خلال 2004 و2005 ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% بداية عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض 100%.[2]

III –2–2 التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة العربية الحرة:

من خلال الجدول(09) والجدول(10) من الملحق رقم(3) الذي يمثل واردات وصادرات الجزائر من المنطقة العربية الحرة للفترة 2009–2013 على الترتيب، نلاحظ أنّه بالرغم من أنّ المنطقة تتكون من 17 دولة الّا أنّ الجزائر تتركز صادراتها ووارداتها حول 04 دول فقط هي السعودية، مصر، تونس، والامارات العربية المتحدة. أما باقي الدول فالمبادلات معها هامشية مثل ليبيا والمغرب والاردن، وتكاد تنعدم مثل السودان وفلسطين، واليمن والعراق.

إنّ أهمية منطقة التجارة العربية الحرة تبرز في كونها سوق توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أنّ توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التّجارة العالمية[3]. لكن هناك العديد من العراقيل في التجارة البينية منها:[4] الاختلاف في النظم الاقتصادية الاقتصادية والتشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة للنقل، والحماية

---

[1] فوزية غربي، المرجع السابق، ص 241.

[2] سعيد عبد الله "**اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية منظمة الجارة الحرة العربية الكبرى**" تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)، بحوث و أوراق عمل مؤتمر "منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية" القاهرة يونيو 2012، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013 ص 79.

[3] فوزية غربي، المرجع السابق، ص 242.

[4] فوزية غربي، المرجع السابق، ص 243–248.

المفرطة والاعتماد الكبير على الضرائب التجارية، وعدم توفر معلومات السوق وضعف القدرة التنافسية للمنتجات كما أنّ غياب الارادة السياسية بشكل أساسي لدى معظم البلدان العربية، حيث تطغى الحساسيات السياسية، بين البلدان العربية، والتمسك بمقولة" السيادة القطرية" وبالتالي افراغ مفهوم التعاون الاقليمي من محتواه. إضافة الى شهادات المنشأ الغير صحيحة، تأخر الإفراج الجمركي، فرض رسوم غير الجمارك[1] مشاكل متعلقة بالمواصفات والصحة النباتية، دعم الصادرات. إنّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد، ويلاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة[2] لا تقبل عضوية التكتلات إلاّ إذا كانت تعبر عن سياسات اقتصادية ومالية موحدة.[3]

خسرت الجزائر أكثر من 8 مليار دولار من مداخيل الجمارك الناتجة عن تقليل التعريفة الجمركية الناتج من الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بداية من 2005 الى 2013،، أما بالنسبة للمنطقة العربية للتجارة الحرة، فقد خسرت 65.5 مليون دينار من 2009 الى غاية 2013، وعليه تكون الجزائر قد خسرت 724.2 مليون دينار جزائري أي 9 مليار دولار بدخولها هذين الشراكتين التجاريتين[4]. فهل ستعيد الجزائر النظر في هذه الشراكات أم أنها ستبقى تواصل سلسة الخسائر من سنة الى أخرى؟

يعطى الميزان التجاري لهذه الفترة انطلاقا من الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-14): الميزان التجاري الجزائري للفترة (2010-2013).

الوحدة: 10^6 مليون دولار.

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013
الواردات	40473	74247	47490	55028
الصادرات	57053	73489	71866	64974
الميزان التجاري	16580	26242	24376	9946

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

من خلال هذا الجدول يتضح أنّ الواردات الجزائرية بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2011، بمبلغ 74247 مليون دولار، بعد أنّ سجلت 40473 مليون دولار في سنة 2010، وبعدها انخفضت في السنتين المواليتين لتصل في 2013 الى 55028 مليون دولار مقارنة مع 2011 . نفس الملاحظة نسجلها بالنسبة للصادرات الجزائرية، التي سجلت بعدما سجلت أيضا أعلى نسبة لها مقدرة بـ 73489 مليون دولار في 2011.

---

[1] خاصة بالنسبة للجزائر، المغرب، تونس، ليبيا.

2 على الرغم من ظهور عدد كبير من التكتلات الاقتصادية في العالم، إلا أن المنظمة لم تقبل سوى الاتحاد الأوروبي.

3سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين (2) التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة**، المكتب العربي الحديث، مصر،2006، ص49.

[4] *S. hamza, **accord de l'association Algérie -UE, et GZALE, l'Algérie toujours perdants**, l' ACTUEL n° 161, les nouvelles revues algériennes, Alger, JANVIER 2016, page 12.*

بالتالي انعكست تلك النتائج على الميزان التجاري الذي بلغ اعلى قيمة له مقدرة بـ26242 مليون دولار.

تمكّنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التّجاري، خلال الفترة 2010– 2013 حيث ارتكز هذا الأداء على التحسن المتواصل لسعر برميل البترول، مما أدى إلى ارتفاع مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، لكن العجز واضح في سنة 2014، والمسجل تحت رقم -7598 مليون دولار، فالحقيقة التي لا يمكن طمسها هي أنّ الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق خارج المحروقات، فهو هشّ لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) وسندان تقلبات أسعار صرف العملات(الدولار والأورو) في البورصات العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج الاقتصاد، ولا يمكن التحكم أو السيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية، وتتآكل عائدات الريع البترولي بشكل مباشر وذلك بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، فنجد أنّ 2/3 من الواردات الجزائرية مصدرها الدول الأوروبية، بالتالي يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أنّ الصادرات الجزائرية التي تغذيها المحروقات بـ97% تتم بالدولار فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات(بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدينار، بالتالي سيتم استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الجزائري، كما أننا لا يمكننا أن ننفي دور عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق الاهداف المسطرة من طرف الجزائر، للخروج من دائرة الريع، كعدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد).

ربما لم تكن لأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 انعكاسات سلبية حادّة على الاقتصاد الجزائري بصفة مباشرة، نتيجة لضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية الخارجية، والدفع المسبق للديون الخارجية منذ سنة 2006، والذي انخفض من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار. لكن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي من خلال التّجارة الخارجية، ومؤخرا من خلال توظيف احتياطات الصرف[1]. إضافة إلى ذلك تكوين صندوق ضبط العائدات[2]، والذي كان الهدف منه ادخار الفائض الناجم عن فارق سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية، وسعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية، حيث بلغ رصيده 60 مليار دولار في أواخر 2009. بناءا عليه فإنّ قنوات انتقال الأزمة تبقى منحصرة أساسا في أسعار المحروقات وأسعار الواردات، ومنه فالحد من الآثار السلبية للأزمة يتم من خلال العمل على تقليص التبعية للصادرات من المحروقات والواردات من المواد الغذائية.[3]

فتصدير النفط يقيّم بالدولار، وأي تدهور في الدولار يؤثر على الصادرات الجزائرية، كما أنّ توظيف السندات الجزائرية الموجودة في الخزائن الامريكية، ستتعرض للخسائر في حال تجاوز نسبة التضخم نسبة

[1] علة مراد، **الأزمة المالية الدولية من الخميس الاسود الى تسونامي المجنون**، المرجع السابق، ص73.

[2] تمّ تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة في 28 جوان 2000، المادة 10، ص07.

[3] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، المرجع السابق، ص 270.

فوائد التوظيف لهذه السندات. كما أن الجزائر ستتمكن على المدى المتوسط من استيعاب التراجع في سعر النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطيات النقدية، ولكنها معرضة على المدى الأبعد لمواجهة شحّ في المالية العامة بسبب الاعتماد الشديد على صادرات النفط والغاز.[1]

III–3 التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

III–3 -1 دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[2]

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.
- **مسايرة التجارة الدولية** : فالتّجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر– خاصة على مستوى التجارة الخارجية– على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- توسيع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في المحلية أو السوق العالمية، وتسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري[3].
- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى .

III –3 -2 مفاوضات الجزائر في اطار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

أولا– شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: إنّ الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة، هو أن تقبل شروط التوقيع، وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الافاق الاقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير رقم 08، أبريل 2015، ص17.

[2] نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 134.

[3] سعداوي سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه**، المرجع السابق، ص 47–48.

على اتفاقية **الجات** واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والدخول إلى السوق الخارجية، كما يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ[1]، أمّا بالنسبة للشروط الخاصة فنوجزها كالتالي:

أ) **الحقوق الجمركية:** على الجزائر أنّ تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين "**الجات**" التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة.

ب) **المرور إلى اقتصاد السوق** :إنّ الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين واقتصاد السوق حسب الأخصائيين، لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.

ثانيا-تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: نلخص أهم الجولات التي قامت بها الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول(4-15) : مسار وجولات الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

رقم الجولة/ التاريخ	محتوى الجولة
03 جوان 1987	إيداع أول طلب لها بـ"**الجات**".
1987/06/17	طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "**الجات**"، وعليه تم تنصيب فوج عمل
مارس 1995	-تحويل جميع أفواج العمل للانضمام "**للجات**" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة، وقد اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام كتقديم مذكرة حول التجارة الخارجية والإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الأعضاء، وتقديم عروض أولية حول التعريف والخدمات. - الحصول على عضوية "الملاحظ" في المجلس العام للمنظمة، مما سمح لها بالمشاركة في كل أشغال هذا المجلس والاطلاع على المعلومات، والحصول على الوثائق الخاصة بنشاطات المجلس بعد انتهاء مرحلة المفاوضات، تقوم مجموعة العمل بإعداد تقرير نهائي ومشروع بروتوكول الانضمام الذي سيعرض للمصادقة من طرف المجلس الوزاري، وبعد المصادقة عليه بالإجماع، يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد 30 يوما من موافقة الدولة المعنية، كما قامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تمّ طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء.
الأولى1996	التأكيد على طلب الانضمام الذي جاء في سياق توصيات صندوق النقد الدولي، وتقديم الحكومة الجزائرية في1996 مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري والمؤسساتي.
الثانية1999	بدء المفاوضات في1999 في مختلف القطاعات، ثم فشلها وتأجيلها إلى2000، ثم في نهاية 2000 إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني، وفي بداية 2001 استفاد الخبراء الجزائريين من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة، إعادة بعث المفاوضات من جديد في أبريل 2001، وتوجيه انتقادات لملف الجزائر من قبل المنظمة.
الثالثة 2002/02/07	خوصصة المؤسسة، وذكر أهم القطاعات التي تم تحريرها (الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم...)، عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية بتطبيق إصلاحات قانونية وتشريعية ومؤسساتية، ثمّ التأكيد على الانضمام.

[1] أي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس ويسمح لها بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخاب.

الرابعة 2002/11/16	–إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف، وإثارة مواضيع التسعيرة الجمركية، وإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة.
الخامسة ماي 2003	سعت الجزائر لأقلمه تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات، وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.
السادسة يناير 2004	المفاوضات تسير في ظروف جيدة وبلغت مرحلة متقدمة، كما طالبت المنظمة من الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام. ثمّ تعديل 5 قوانين متعلقة بالتجارة الخارجية المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع.
السابعة نوفمبر 2004	بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بالدخول إلى السوق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم في التشريعات الجزائرية وتطابقها مع تشريعات المنظمة، وطلب الوفد الأمريكي من الجزائر رفع الدعم من المواد الزراعية الجزائرية، رفضت الجزائر لأنّ المزارع الأمريكي يتلقى الدعم. تلقت الجزائر حتى نهاية 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب.
الثامنة 2005/02/25	تقديم الجزائر لمقترح به 11 قطاع في مجال الخدمات، و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه. ردّ الجزائر على مجموعة من الأسئلة التي طرحت سابقا، لحل بعض القضايا مثل الخوصصة المتبعة والمقاييس الدولية الخاصّة بالاستثمارات، إجراءات الحماية، تخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التّعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية. ارتقت في هذه الجولة المفاوضات لتنظمّ الجزائر رسميا في نهاية 2005 للمنظمة.
العاشرة يناير 2008	لم يلتزم الاتحاد الأوربي بتطبيق جدّي لبنود اتفاق الشراكة مع الجزائر، التي تنص على مساعدة الجزائر في مجال الاستثمارات المباشرة، وتأهيل النسيج الصناعي ومكافحة الفساد، وزيادة الحوكمة ومكافحة الإرهاب وتطوير الإدارة الاقتصادية.
الحادية عشر 2011/04/11	تمت الإجابة على جميع الأسئلة التي طرحت على الجزائر خلال الجولة، وطرح الاشتراطات الجديدة التي طرحت قاعدة51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مشيرا إلى إمكانية تسوية الملف في إطار حل وسط يرضى جميع الأطراف حسب تصريح مصطفى بن بادة وزير التجارة في هذه الفترة، كما قدّم الوفد الجزائري المفاوض أجوبة دقيقة تخص ملف السعر الداخلي للغاز في القطاع الصناعي، حيث حملت الوثيقة التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للصناعات الموجهة للتصدير، وهي النقطة التي ظلت تعرقل تقدم مفاوضات الجزائر مع المنظمة.
الثانية عشر 2014/03/31	استلمت الجزائر أسئلة إضافية من طرف كل من الاتحاد الأوروبي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا واستراليا.
الثالثة عشر بداية 2015	هذه الجولة حاسمة بالنظر إلى كونها تسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى المنظمة بنهاية 2015. تدعيم ملف الانظام.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الجدول (1) من الملحق رقم 03.

حققت الجزائر من خلال هذه المفاوضات نتائج مهمّة، منها التحويلات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار، الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية؛ كما سمحت هذه التحويلات برفع نظام التجارة الخارجية إلى المستوى المعمول به دوليا.

لم تستطع الجزائر إلى غاية الآن الانضمام إلى المنظمة، برغم طلبها لذلك منذ سنة 1987[1]، لأنّ المفاوضات بين الطرفين تعثرت، لرفضها تقديم تنازلات تخص ثمانية بنود تتعلق بالطاقة، الخدمات النشاط التجاري لأنها تتعارض مع مصالحها وسيادتها الوطنية، وتتسع قائمة شروط المنظمة العالمية للتّجارة التي تسعى إلى فرضها على الجزائر، والضغط عليها للقيام بإجراءات في مجال توحيد أسعار الغاز وحقوق التسويق والنشاط التجاري والنظام الجبائي، والرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك، بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير والإجراءات الصحية، والصحة النباتية، والعراقيل التقنية التي تعترض التجارة، زد على ذلك الملكية الفكرية، وبلوغ مرحلة الفصل في البنود المتعلقة بحرية مبادلات لحوم الأغنام ومادة الحليب، إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بالحقوق الجمركية على الحليب والخمور، كما أنها اتهمت دول الاتحاد الأوروبي بمعارضتها للانضمام إلى المنظمة، والتي كان من المفروض أن تساعد ها عليه مثلما كان متفقا عليه حيث أتضح أنّ الدول التي تعارض الانضمام تنتمي للاتحاد الأوروبي.

كما أنّ هناك العديد من الصعوبات التي وقفت حيال هذا الانضمام من بينها:[2]

- غياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.
- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق ساحات التفاوض، وهوامش الحركة لديه وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير، والاعتبارات الأيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحوّل التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.[3]
- عدم تحديد أي برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الاحصائيات، فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة وتغيير الحكومات، وتعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائري، يفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي، وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.
- وجود اقتصاد موازي[4].
- التسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق.

---

[1] *Mouloud HEIDIR,* ***L'économie algérienne à l'épreuve de L'OMC****, édition ANEP, ALGERIE, 2002, page 409.*

[2] سعداوي سليم، المرجع السابق، ص78.

[3] وهو ما كان حاضرا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيث كان المفاوض الجزائري تحت إملاءات ادارية سياسية وبيروقراطية للتوقيع على اتفاق محدد سياسيا.

[4] انظر الجدول(11) من الملحق (3)، حيث تزداد حصة القطاع غير الرسمي من PIB، خلال الفترة 1990-2001.

- وجود الترسانة القانونية في الميدان التجاري، والتي بقيت متأخرة ولا تساير العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي، إلاّ أنّ الإصلاح التشريعي يظلّ أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام.
- للجزائر قطاع عمومي كبير، ويحتل جزءا هام في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة، إلاّ أنّ هذه العملية لا تزال متعسّرة لأسباب تبقى غير واضحة.
- الجهل فيما يخص حقيقة المنظمة العالمية للتجارة، وهناك خلط بينهما وبين المنظمات الأخرى (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) وهذا لعدم فهم ووعي من قبل الأطراف الاقتصادية.
- النظرة التشاؤمية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر، والانتقادات الموجهة لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التغير المستمر للمسؤولين عن ملف الانضمام إن كان على مستوى القيادات، أو الخبراء الشيء الذي يؤثر على أداء فريق التفاوض سلبا، وعدم وجود استراتيجية تفاوضية مبنية على أولويات محددة وفق الواقع التنموي للبلد والقدرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية، ومدى قدرة القطاعات المختلفة على مواجهة الانضمام المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية ومقدمي الخدمة الأجانب[1].
- عدم تجديد البنية الصناعية، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية خاصة، مما يفقد من أهمية التجارة الخارجية، واحتكار القطاع العام للتجارة الخارجية وهذا أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقيات "**الجات**"[2]. قبل أن يتنافى مع المنظمة العالمية للتّجارة.
- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقية بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينات من القرن العشرين، والتي أدت الى التغيير المستمر للحكومات وعدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة الى المنظمة، مما كبح مسار الانضمام[3].
- عدم وضوح شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12، التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدّة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انظمت خلال جولة الاورجواي[4].

---

[1] علي بن أبي طالب عبد الرحمن محمود، **تقييم نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للإنظام**، المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية صنعاء، فبراير، 2009، ص(10).

[2] مقنعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الاداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر**، نوميديا، 2009، ص 47.

[3] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق، ص229.

[4] جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 228.

III–3 -3 انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية:

إنّ هذا الانضمام يجب أن يقوم على نهج عملي ويتطلب التفكير للإجابة على بعض الأسئلة للتعرف أكثر على موقف الجزائر وبيئتها السياسية والاقتصادية مثل[1]:

- ماهي الفائدة التي ستجنيها الجزائر من جرّاء هذا الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- هل في امكانها الدفاع عن مصالحها في الأسواق العالمية؟
- هل هي قادرة على تلبية شروط وقواعد السياسات التجارية التي تحكم النظام التجاري المتعدد الاطراف؟

في كل الحالات ينعكس انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة على الاقتصاد بمختلف قطاعاته، وبالتالي ينعكس على التّجارة الخارجية سلبا وإيجابا كما يوضح الجدول التالي:

الجدول(4–16): الايجابيات والسلبيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

الايجابيات المتوقعة	السلبيات المتوقعة
– توفير السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية. – تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية في ظل المنافسة الاجنبية. – الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل تطوير الصناعة المحلية. –خلق مجالات انتاج جديدة بالتالي خلق مناصب شغل والتخفيف من معدل البطالة. –زيادة المنافسة من خلال الدعاية والاشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والاجود والمنتوج المناسب له. –تواجد الشركات المتعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتجات الى الأسواق العالمية، كما أنها ستأخذ على عاتقها ترقية المهارات، الطرق، المعايير القياسية التكنولوجية. – فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي سيزيد من المنافسة وهذا ينعكس على المنتج الذي سيكون أفضل وبأعلى جودة وبمقاييس عالمية. –الانفتاح على العالم الخارجي سيزيد من النمو الاقتصادي.	– فقدان القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف، وعدم قدرة الاقتصاد على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير. – ضعف التسويق واستحواذ الصادرات البترولية على اجمالي الصادرات الجزائرية مما يزيد من التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية. –حلّ الكثير من المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة لعدم مقدرتها على المنافسة، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشّا، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية. –فتح السوق الجزائرية أمام صناعات أكثر من 148 دولة منتمية إلى المنظمة، وإغراق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة. – زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية مما يؤول الى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية. – تلجأ الدول، خاصة المتقدمة الى فرض حماية على

[1] *Mohammed Tayeb MEDJAHED, **le droit de L'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale**, HOUMA Edition, ALGER 2008, Page 90.*

–تقليص الحواجز في الأسواق العالمية وخلق فرص أوسع للجزائر لتصدير منتجاتها على المدى الطويل. –اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا ذلك لأنّ الجزائر دولة نامية، تمنح فرصة حماية الصناعة الناشئة. –إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية (آليات، أسمدة، مبيدات،...) من شأنه أن يحسن معدل التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة عالميا. –إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة. –الاستفادة من النصوص المتعلقة بالفلاحة خاصة ما نصت عليه الاتفاقية بهذا الشأن في تخفيض معدل الدخل إلى 13.3% خلال 10 سنوات، وبالتالي لدى الجزائر مدة كافية لتأهيل القطاع الفلاحي الجزائري –تطور الخدمات المصرفية المحلية عن طريق التعاملات التي تقدمها المصارف الدولية. –استفادة المستهلك من هذه الخدمات بسعر وجودة وكفاءة وتنوع. – وجود مصارف أجنبية ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر. –تطور قطاع السياحة. – التحفيز على العمل والإبداع والاعتماد على النفس وتحسين الجودة في المنتوج، والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة. – تحفيز المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية (شهادات الإيزو). – تشجيع التجارة الدولية وحرية دخول وخروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتوج المناسب. – تحرير القيود الجمركية يساعد على تقييم السلع بقيمتها الحقيقية بما يسمح بحرية تنقل السلع من	أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة، بالتالي لن تستطيع الواردات الجزائرية الولوج الى تلك الأسواق. –ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف استعمال التكنولوجيا وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الانتاج في المؤسسات الانتاجية. –تعاني الجزائر من تبعية للخارج، ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما قد يزيد من فاتورة الغداء الجزائري علما أن 25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته 2.3 مليار دولار. – تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية، حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية، سيؤدي الى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في أسواقها الداخلية، مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي، وضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي. – ارتكاز القطاع الزراعي في الجزائر على استيراد منتج واحد هو الحبوب، حيث تستهلك الجزائر حوالي50% من الكمية الإجمالية من هذه السلع، سيؤثر على اتفاقياتها. –تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء. –القدرة المحدودة للمؤسسات المالية والمصارف المحلية على توفير رؤوس الأموال الكافية من أجل الاستثمار. – ضعف جهاز الاتصال الوطني قد يؤثر على تنمية الاقتصاد الجزائري. – ضعف الخدمات المقدمة من طرف الجزائر مقارنة مع تلك المقدمة في الدول المتقدمة. – انتشار الوكالات السياحية الدولية، في غياب الوكالات المحلية المؤهلة، مما يؤدي إلى خروجها من السوق في قطاع السياحة. – قدرات الجزائر الحالية لا تسمح لها باكتساب ميزة تكنولوجية ابتكارية حيث يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال

وإلى الداخل. – تحفيز المؤسسات الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية. – تحرير القيود الجمركية يشجع على الاستثمار وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.	البحوث والتطوير. – ارتفاع تكاليف الاختراع، مما يؤثر على تكاليف السلع المنتجة محليا. –انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، وعدم السيطرة على السلع الداخلية والخارجية لكثرة تدفق السلع. – نقص الوسائل المتطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي ونقص كفاءة العاملين في هذا المجال.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 86-95.

تريد الجزائر الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة لكن ليس بأي ثمن، فمثلا لا تريد أنّ توازي سعر الغاز كما في السوق المحلية كما في الأسواق الخارجية مثل ما فعلت السعودية، فحسب العديد من الخبراء بأنّ الجزائر لن تنضمّ أبدا[1]، لأنه قد يظهر هذا الانضمام مغريا وبحلّة إيجابية لكن المتمعن لآثارها السلبية يعزف عن الانضمام إليها خاصة إذا كانت دولة بمواصفات الجزائر واقتصادها.

بالرغم من رغبة الجزائر في الانضمام إلى هذه المنظمة ومساعيها الحثيثة إلاّ أنه عليها استغلال كل المزايا الممنوحة للدول النامية من أجل حماية اقتصادها، كما لا يجب أن تنخدع إلى الايجابيات على المدى القصير، وأن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة للأهداف التي تريد أن تسلكها، كما يتعين عليها دراسة شروط هذا الانضمام وبأي ثمن سيكون؟ وماذا تريد من المنظمة؟ ولدرء السلبيات التي قد تؤثر على الاقتصاد لذلك وجب عليها اتباع مجموعة من التدابير لحماية اقتصادها بعد الانضمام على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا-الاستثناءات: وهي عبارة عن استثناءات من آلية الوقاية للواردات في الاتفاق العام، حيث ينص الاتفاق بعد اللجوء الى الحد من الواردات سواءا بفرض قيود كمية أو بزيادة الرسوم الجمركية كما تعهدت به الدولة في جداول تنازلاتها بإجراء تحقيق من قبل جهة معادية داخل الدولة.[2] يمكن استخدام القيود الكمية حيث هناك استثناءات يسمح فيها بفرض القيود الكمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات وعليه يمكن للجزائر استخدام هذه الاستثناءات في حال حدوث العجز في الميزان.

ثانيا-الاتفاقيات:

1. **اتفاقيات الإجراءات الوقائية:** يسمح للدول الأعضاء في المنظمّة في المنظّمة العالمية للتجارة من اتخاذ الإجراءات الوقائية[3] المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة، لحماية صناعتها المحلية من أي سلعة بشكل يسبب ضرر كبير فعليا أو محتملا لهذه الصناعة وتأخذ هذه الاجراءات

[1] *CAMILLE SARI, **Algérie Et Maroc: quelles convergences économique?, édition CABERA,** PARIS, 2011, Page 196.*

[2] سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 100.

[3] يمكن تطبيق هذه الاتفاقيات لمدة 4 سنوات للدول النامية، كما يمكن للدول المنظمة زيادة تعريفتها الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن لا تتجاوز 200 يوم، كما يحق لكل دولة عضو ان تسحب او تعدل التزاماتها.

شكل فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم اضافية عليها او سحب التزامات جمركية على هذه السلعة[1].

2. **اتفاقيات الخدمات:** وتقوم أولا على اتفاقية المبدأ والاحكام العامة[2]، وتخص كل القضايا التي تخص تحرير تجارة الخدمات، وتقوم هذه الاتفاقية على شروط الدولة بالرعاية والمعاملة الوطنية للموردين الأجانب، الشفافية، والنفاذ الى الأسواق، وثانيا الالتزامات التي تقدمها الدول الاعضاء والخاصة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها بفتح أسواقها على العالم[3].

ثالثا-الحماية ضد المنافسة غير المشروعة(الإغراق): إضافة إلى ما سبق يتعين على الجزائر حماية اقتصادها ضد المنافسة غير المشروعة(الإغراق)[4] .

رابعا-تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق:

- عدم التسرع في الانضمام، حتى لا تعيد نفس تجربة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تبني سياسات اقتصادية غير مدروسة العواقب.
- تعبئة المدخرات وتثمين الانجازات والاعتماد على الإمكانات الذاتية.
- تأهيل المؤسسات بمزيد من المرونة والشفافية والعدالة من أجل رفع كفاءاتها وفعاليتها، وتقليص الفساد والحد من انتشاره.
- دعم القطاع الخاص الوطني وزيادة مساهمته في التنمية بإلغاء العراقيل التي تواجهه.
- الحفاظ على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية، وإيجاد صيغ المشاركة بينه وبين القطاع الخاص.
- البحث على أشكال الشراكة والتكتلات الاقتصادية التي تركّز على الشراكة الإنتاجية والاستثمارية بعيدا على الشراكة الريعية.
- كما يتعين عليها أيضا[5]:
  - إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والقضاء على المعاملات التميزية.
  - تجديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الادارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة.
  - وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط ان لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام الى المنظمة.
  - الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الانتاجية.

---

[1] سعداوي، سليم، المرجع السابق، ص 96.

[2] التي تخضع لها كل الدول الاعضاء.

[3] بالنسبة للجزائر فهي غير مؤهلة في مجال الخدمات لمنافسة الدول الاخرى.

[4] لا يتحقق الاغراق إلا بتوفير شرطان هما أولا أن يؤدي بيع السلع الاجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات والارباح أو الاستثمارات أو العمالة في صناعة محلية قائمة، وثانيا ضرورة وجود علاقة بين السلعة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر.

[5] ناصر عدون دادي ، منتاوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، ص.71

خامسا- تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى الإقليمي والدولي: ويتمّ ذلك من خلال الشراكة على المستوى المغاربي للتقارب بين المستويات الاقتصادية، وفرص المشاركة والاندماج، اضافة الى تقوية أواصر الشراكة مع باقي الدول العربية التي تبقى أقلّ منافسة من الدول المتّقدمة، باستعمال أساليب حديثة ومتجددة للحماية الذكية، والارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والوصول إلى المستويات المعتبرة من حيث الجودة والإتقان.

إنّ الجزائر وفي اطار مفاوضتها مع البنك الدولي والصندوق الدولي قد تسعى من خلال التوجيهات من قبل هاتين الهيئتين من أدوات العولمة المالية وتحرير الرأسمال، فإنّ تحرير التّجارة الخارجية هي أحد لبنات المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا اقامة منطقة للتبادل الحر[1]. لكن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة ومنطقة التّجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي سيحقق للجزائر حتما فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن ذلك يتطلب أيضا الوعي الحقيقي بأنّه لن يتم من دون مؤسسات أكثر كفاءة وتوفر بيئة مواتية لمواجهة هذا الاندماج[2]. فعلى الجزائر ألّا تعيد تجربة الاتحاد الأوروبي مع المنظمة لتخرج الخاسر الأكبر، لذلك وجب عليها توخّي المزيد من الحذر في التفاوض والدخول بأقلّ التكاليف، خاصة في ظل الانهيار المتواصل لأسعار النفط الذي أظهر الهشاشة المألوفة للاقتصاد الجزائري مرة اخرى، لأنها لن تستطيع الاستمرار في ترقيع سياساتها بمزيد من الأموال الناجمة عن الريع البترولي مما قد يجرفها الى ما لا يحمد عقباه.

[1] الاخضر أبو علاء عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي مقاربة توقعية واحتياطية**، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر،2010، ص83.
[2] *Mostapha Hassen-Bey, **Entreprise Algérienne Gestion, Mises A Niveau Et Performance Economique**, op. Cité, Page 20.*

خاتمة الفصل

توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل الى أنّ حرية التّجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التّحول نحو اقتصاد السوق، ذلك لأنّ الحماية التي طبقت في المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة للواردات الغذائية والأولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير. فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة لم يكن بالمهمّة السهلة، وما زاد الأمور تعقيدا هو أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول، وانفجرت أزمة المديونية وأدّت إلى اختلالات هيكلية كانهيار الاستراتيجيات الصناعية، وارتفاع الواردات، ضعف الزراعة واختلالات مالية تمثلت في العجز المستمر في ميزان المدفوعات، زيادة نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، واختلالات اجتماعية أهمها ارتفاع البطالة، فكل تلك الاختلالات وضعت الجزائر في طريق صندوق النقد الدولي ككل الدول المحتاجة الى أموال لتصحيح أوضاعها، حيث شملت سياسات الإصلاح الاقتصادي حزمة من التدابير الاقتصادية والمالية المتصلة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي للوصول الى التكييف الاقتصادي اللازم في هيكل الاقتصاد الوطني وتستند هذه التدابير على أفكار النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والاعتماد على دور آلية السوق والحد من دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا.

سعيا للاندماج في الاقتصاد العالمي والبحث عن زبائن خارج المحروقات، سعت الجزائر الى عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتدعيم الاستثمار الاجنبي المباشر، والشراكة الصناعية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث الصناعة، وتشجيع الصادرات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية بأحسن سياسات البحث والتنمية لإعطاء نتائج مرضية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، لكن نتائج هذا الاتفاق عادت سلبا على الاقتصاد الجزائري لأنه جعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتوجات الاتحاد نتيجة العراقيل التي واجهها المنتوج الجزائري للولوج الى الاتحاد، ووضع المؤسسات الجزائرية على محكّ المنافسة الشديدة. بعد ذلك أرادت الجزائر تنويع زبائنها باتجاهها الى المنطقة العربية الحرّة التي تركزت تعاملاتها مع أربع دول فقط، أما باقي المبادلات فكانت هامشية مع باقي الدول.

استنتجنا كذلك أنّ التجارة الخارجية الجزائرية مازالت تتميز بصفتين سائدتين وهما غياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية، وهي صفات امتدت لفترة طويلة، ويعتبر التّحول من تصدير المنتجات الزراعية إلى تصدير المحروقات، الأمر الوحيد الذي طرأ عليه التغيير بعد كل المجهودات التي قامت بها الجزائر من اصلاحات عميقة أو شراكات.

في ختام هذا الفصل خلصنا أنه لا يمكن للجزائر أنّ تظل بمعزل عن العالم مما يلزمها مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الانضمام الى المنضمة العالمية للتّجارة، الأمر الذي وجب عليها أن تحتاط له على كل المستويات، ليس من خلال الحماية غير المدروسة لعدد من القطاعات ولكن بضمان أكثر للمصالح بعيدا عن التنازلات والانفتاح اللامحدود، ويكون ذلك بالاستغلال الامثل للاستثناءات والاتفاقيات الإجراءات الوقائية والعمل على تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي عن طريق تعبئة المدخرات وتثمين الانجازات والاعتماد على الإمكانات الذاتية، وتأهيل المؤسسات، ودعم القطاع الخاص، الحفاظ على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية، وعلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال البحث عن فرص المشاركة والاندماج بمستويات متقاربة.

مقدمة الفصل

وصولا الى ختام هذه الدراسة من خلال هذا الفصل لدراسة أثر تحرير التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، بعد أن قطعت الجزائر شوطا كبيرا في تحرير تجارتها، بالتالي سنحاول أن نحلل واقع النمو في ظلّ التحرير.

في مقدمة هذا الفصل سيتم الحديث عن واقع النمو الاقتصادي في الجزائر وما عرفه من تطورات ابتداءا من مرحلة التخطيط، ثمّ مرحلة الاصلاحات التي عمدت اليها الدولة، وبعد ذلك تمويل النمو خارج الميزانية لأول مرة من خلال برامج الانعاش، ودعم النمو الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 2000-2014.

نظرا للاعتماد الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط ارتأينا أنّ نبين دور النفط في الاقتصاد الجزائري، ثم سنحاول معرفة وضعية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خارج دائرة المحروقات وذلك بعد عديد الاصلاحات التي لجأت اليها الجزائر لتنويع اقتصادها.

للتعرف على العلاقة التي يؤثر بها التّحرير التّجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، ارتأينا فحصها عن طريق دراسة قياسية باستخدام اختبارات التكامل المتزامن بين مؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، من خلال اختبار نموذجين، يجمع الأول بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات، وسعر النفط وسعر الصرف، أما الثاني ارتأينا فيه دراسة النمو الاقتصادي مع كل من متغيرة الانفتاح التجاري، والاستثمار، بالتالي سيتم تحليل النتائج القياسية من خلال دراسة استقرارية الجذر الوحدوي، وتقدير معادلات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، ثم تشكيل نموذج للتكامل المتزامن بين متغيرات النموذج في المدى الطويل، من خلال تحديد عدد علاقات التكامل، بالإضافة إلى تحديد نوعية العلاقة في المدى القصير بين متغيرات الدراسة، باستخدام اختبار العلاقات السببية **لجرانجر** ثمّ تحليل دوال الاستجابة الدفعية. من أجل ذلك سيتبع هذا الفصل الخطة التالية:

- أولا-واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ثانيا-التجارة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ثالثا-أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة القياسية.

I- النمو الاقتصادي في الجزائر.

تعددت تقسيمات المراحل التنموية في الجزائر بعد الاستقلال. فمنهم من يقسمها الى مرحلتين من أجل التنمية، الاولى(1962-1989)، والثانية من 1989 الى يومنا هذا[1]. ومنهم من يزيد على ذلك بمرحلة. ولقد ارتأينا تقسيمها في هذا الجزء الى ثلاثة مراحل، الأولى كانت للنمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1967-1989)، والثانية النمو خلال مرحلة الاصلاحات(1990–1999)، ومرحلة ثالثة كان فيها تمويل النمو خارج الميزانية غطت الفترة (2000–2014). وفي كل مرحلة من هذه المراحل حاولنا دراسة تطور النمو الاقتصادي، والمجهودات التي قامت بها الجزائر للوصول الى المعدلات المرضية من النمو.

I-1 النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1967-1989):

أهم ما ميّز بداية هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وتدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، كما أشرنا الى ذلك في الفصل الرابع، كما ورثت الجزائر من الاستعمار مجموعة من التناقضات أبرزها:[2]

- وجود رأسمال أجنبي مسيطر على وسائل الإنتاج الكبرى في الزراعة، الصناعة، التجارة والنقل وعلى هيكل الجهاز المالي.
- وجود طبقة وطنية محفوظة من الإقطاعية أو شبه الإقطاعية في الزراعة ومن البرجوازية الطفيلية في الصناعة والتجارة، يقدرها ميثاق الجزائر عام 1964 بحوالي 50.000 مالك، وتمثل نسبة قليلة من القوى العاملة وهي 2.5%.
- وجود تفاوت جهوي صارخ يتصف بتركز رأس المال في المناطق الغنية القريبة من المدن الكبرى في الجزء الشمالي من القطر، قبالة مناطق فقيرة ومحرومة موزعة بين الجهات الجبلية وجهات الهضاب العليا.

للخروج من هذه الوضعية، عقدت السلطات برنامج طرابلس[3] في جوان 1962، بهدف إرساء الاستقلال الاقتصادي من خلال تطبيق النظام الاشتراكي–كخيار سياسي واقتصادي– حتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجّهة نحو تلبية حاجات الجميع، وهو تحول صعب يستلزم إرادة سياسية قوية مع استراتيجية إنمائية ذات رؤية واضحة[4].

---

[1] بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الاشارة الى الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 و2009**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 10،2011، ص 11.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984، ص 109.

[3] عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس بليبيا مؤتمرا ضم أعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش وبعض المسؤولين الذين تم الإفراج عنهم من سجون فرنسا لعدة أيام من أواخر شهر ماي إلى بداية شهر جوان 1962 وانتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر المستقلة، والذي حدد السياسية العامة للبلاد وحدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة استقلالها حيث تضمن مجموعة من الاختيارات :الاختيارات السياسية: محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر في كل العالم، دعم السلم والتعاون الدولي المتوازن والعادل، تجسيد الوحدة المغاربة والإفريقية، بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية، والاختيارات الاقتصادية مثل محاربة التسلط الاحتكاري والإقطاعي، ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تطبيق سياسة التخطيط، مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج مع إحداث تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف وتصنيع البلاد، التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة، والاختيارات الاجتماعية والثقافية المتمثلة في رفع مستوى معيشة السكان القضاء على البطالة، الأمية، تحسين الوضعية الصعبة وترقية السكن، استعادة الثقافة الوطنية وإعطاء اللغة العربية مكانتها، دعم الثقافة الوطنية على أسس علمية ثورية ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري العربي والإسلامي، تأكيد التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية المتميزة.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 127.

ولأنّ عملية التنمية جدّ معقدة، نتيجة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والترابط بينها، وبسبب الحاجة إلى إحداث تغيرات واسعة وعميقة وجذرية في الجوانب المختلفة والبنى والهياكل، والتشريعات والمؤسسات، فإنّ التخطيط هو الأداة التي يمكن أن تساعد على القيام بذلك، وحتى تحقق الدولة التنمية ينبغي عليها استخدام أداة فعالة وكفؤة تمكنها من تحقيق التنمية، حيث أنه الوسيلة التي يتم من خلالها توفير الموارد وتجميعها بأكبر قدر ممكن، وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في تخصيص هذه الموارد[1].

شملت استراتيجية التنمية التي انتهجتها الجزائر من خلال المخططات التنموية[2] المتتالية أهدافا هامة تمثلت أساسا في التطبيق التدريجي للاشتراكية، من أجل الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ولقد كانت أول معالم هذه الاستراتيجية المخطط الثلاثي، الذي اعتمد أولا وقبل كل شيء على التصنيع[3] ثم على الزراعة، والرفاهية الاجتماعية، فقامت الدولة في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد، بإنشاء قطاع الدولة الصناعي الذي توسع تدريجيا عن طريق تأميم الأملاك الصناعية الشاغرة، وتأميم رأس المال الأجنبي الصناعي، أوعن طريق الاستثمارات الصناعية الجديدة[4]. فكانت الصناعة محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة السبعينات، حيث استهلك هذا القطاع بين60 و70% من الاستثمارات المخططة في الفترة 1970 و1980[5]. وعليه كان على القطاع الصناعي الآخذ في النمو أنّ يدعم الاقتصاد، وأنّ يساهم في حلّ مشكل عدم التوازن الداخلي وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، كما أنه كان مطلوب منه أنّ يخلق فائضا اقتصاديا قادرا على تمويل عملية التنمية بصفة عامة وتنمية القطاع الزراعي خاصة.

كان النموذج المتبع خلال الفترة(1965–1979) هو استراتيجية النمو غير المتوازن ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، وإنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى حيث عمدت الى الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة[6]. يوضح الجدول الموالي التركيز على الصناعة بما فيها النفط، من خلال المبالغ المخصصة التي استثمرتها الجزائر حتى 1989:

الجدول(5-1): المخصصات المالية لكل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة(1967–1989).

قطاعات الانشطة	المخطط الثلاثي الاول 69-67	المخطط الرباعي الاول 73-70	المخطط الرباعي الثاني 77-74	الفترة الوسيطية 79-78	المخطط الخماسي الاول 85-80	المخطط الخماسي الثاني 89-85
المبلغ الاجمالي بالمليار دج	11	35	140	161.3	400.6	550
الصناعات ويشمل النفط%	**54**	**57.3**	**60.7**	**62.2**	**32.8**	**31.6**
الزراعة%	0.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4
قطاعات اخرى%	26	30.8	32	30.6	57.3	54

المصدر : أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية لبنان، 2013، ص220.

[1] بشر محمد موفق، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار** النفائس، الأردن، 2011، ص20.

[2] جاء الحديث عن هذه المخططات في الفصل الرابع من هذه الاطروحة.

[3] تبنت الجزائر ابتداءا من 1967 استراتيجية التصنيع التي استهدفت تعزيز الاستقلال الوطني وتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وتمّ العمل على إيجاد صلة بين الصناعة والزراعة بهدف بلوغ نسبة عالية في عملية الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء وهذا ما يشكل رمزا عالي الدرجة للاستقلال الوطني: انظر جمال الدين لعويسات، ترجمة الصديق سعدي، **التنمية الصناعية في الجزائر، على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968– 1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 19.**

[4] محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر**، المرجع السابق، ص 362.

*5 IDDIR ABDERRAHMANE, **L'industrie algérienne bilan et perspectives**, imprimerie HASNAOUI, Alger, 2008 Page 11.*

[6] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962–1990،1989–2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 150

من خلال أرقام الجدول السابق، حازت الصناعة بما فيها النفط على 54%من مجموع استثمارات الثلاثي الاول، بينما تحصلت باقي القطاعات على 26%، أما الزراعة فلم تحز إلّا على 0.5 %. في هذا المخطط تمّ توظيف حوالي نصف الانتاج البترولي في تمويل الصناعة وحدها، أي 5.1 مليار دولار ناتج بترولي[1]. وقد زاد اهتمام الجزائر بالصناعة خلال المخططات الموالية حتى وصل خلال المخطط الرباعي الاول57.3%، وكان ذلك من أجل إنهاء مركب الحجار، والمحروقات بأرزيو، ومعامل سكيكدة، ثم الرباعي الثاني، حيث ارتفعت النسبة الى 62% ، وبقي هذا الاهتمام على حساب الزراعة التي حازت هذه المرّة على 7.3% فقط.

إنّ الاهتمام بالصناعة في هذه الفترة أدّى الى اهمال الزراعة التي ضعفت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ومع النمو السكاني السريع، ترسخت التبعية الغذائية كصفة في الاقتصاد الجزائري.

ابتداءا من الثمانينات، بدأت الاستثمارات الموجهة الى الصناعة تقلّ، حيث وصلت الى 32.8% في الخماسي الاول، ثمّ في الخماسي الثاني قدرت بـ31.6%، أما الزراعة فقد زادت حصتها نسبيا وأصبحت 9.9% في الخماسي الأول، و31.6% في الخماسي الثاني. هنا بدأت الدولة باستراتيجية الشراء المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية تحت شعار "**من أجل حياة أفضل**"، وكان ذلك طبعا على حساب الاستثمار والتشغيل[2]. فحدث الاختلال نتيجة لضعف الطاقات الانتاجية وتدهورت عائدات المؤسسات الصناعية، ولجأت الجزائر الى الاستدانة. كما شهد هذا المخطط أهم الاصلاحات تمثلت في إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، إضافة إلى ذلك تمّ إدخال إصلاحات ذاتية اقتصادية ومراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وترجم ذلك بصدور مجموعة من الأوامر والقرارات والمراسيم.

حقق الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة نتائج نسبيا معتبرة من حيث الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد تمثلت في الجدول الموالي:

الجدول (5-2): تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام/للفرد في الجزائر خلال الفترة(1967-1989).

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
%PIB	9,45	10,80	8,43	8,86	-11,33	27,42	3,81	7,49	5,05	8,39	5,26	9,21	7,48
%PIB/h	-	-	-	5.53	15.94	19.41	1.00	4.43	20.02	16.12	2.18	5.74	4.16

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
%PIB	0,79	3,00	6,40	5,40	5,60	3,70	0,40	-0,70	-1,00	4,40
%PIB/h	2.34	0.19	2.91	1.97	2.22	0.53	2.59	3.67	3.85	1.66

المصدر: *perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet*، تمّ الاطلاع عليه يوم 2015/05/02.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الناتج الداخلي الخام/للفرد خلال (1967-1979) تميز بالتذبذب، ثمّ نجد أنه وصل الى أعلى نسبة له في 1975 مقدرة بـ20.02%، بعد ذلك شهد الانخفاض خلال الفترة 1980-1989 حيث لم يتجاوز 04%.

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق ص 92.

[2] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات، المرجع السابق، ص 220.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام، نجد أنه تميز خلال المرحلة (1967–1979) بارتفاع من حيث القيمة ترتب عنها زيادة في الدخل الوطني، ما عدا سنة 1971 الذي سجل فيها معدل سلبي يقدر بـ–11.33%. كان للزيادة في حصيلة الصادرات من العائدات النفطية، نتيجة لارتفاع في أسعار البترول دورا كبير في ارتفاع الناتج، الذي كان في المرة الأولى سنة 1974 والثانية في 1979 وليس نتيجة الأداء الحقيقي لسير الاقتصاد الجزائري، كما سجّل المعدل 3,81 في سنة 1973 نتيجة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط **اوبك** إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدّى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام فتميزت هذه الفترة بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة مما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد استراتيجية التنمية في الجزائر. ابتداءا من 1974 عاود معدل الناتج الانتعاش، الى غاية 1979 حيث وصل الى 7.48%. تعرض الاقتصاد الجزائري مرة أخرى الى الصدمة البترولية لسنة 1986، التي أدت الى الانخفاض الحاد في الناتج بلغت 0.40%.

إنّ أهم ما يلفت الاهتمام في المخطط الخماسي الأول هو التأكيد على مبدأ التوازن في التنمية[1]. من أهم الأفكار التي تجسد اهتمام هذا المخطط بالتوازن من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية، تنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتفادي الاختلالات التوازنية بين تطور الهياكل أو بين الانجاز والأهداف المحددة، وتقوية العلاقات بين القطاعات، وتطبيق سياسة تعليم، وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل، وتنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس تصحيح التفاوتات الجهوية التي خلقتها برامج التنمية الكبيرة[2]. أما التقرير المتضمّن لهذا المخطط، فقد شمل انتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعالياتها، حيث بيّن نقائص ومواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي، وتسييّر المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص.

على الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكبر من سبعة أمثالها بين 1960 و1970 فقد أدى تدهور إنتاجها الزراعي إلى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات.[3] كما تميزت الفترة 1966–1986 بازدهار باهر للاقتصاد الجزائري بالرغم من ظهور العلامات الأولى للاختناق في نهاية الفترة، بسبب التراجع العنيف للوضع الخارجي وكذلك بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية[4].

أخذ المخطط الخماسي الثاني ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية في الحسبان، لعلاقتها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق انتقال كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما خصصت له مبالغ مالية هامة. إضافة الى أنّه اعتمد على أولويات يعود اختيارها إلى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة، وظروف الاقتصاد الدولي من جهة ثانية. تمثلت هذه الأولويات في تطوير قطاع الفلاحة، وتقليل الاعتماد على الخارج[5].

---

[1] وهو مبدأ معروف في نظريات النمو سواءا منها النظريات الرأسمالية أو النظريات الاشتراكية.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 403.

[3] جلال أمين، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1995، ص 21.

[4] وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، **استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة**، المرجع السابق، ص35.

[5] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 140.

إضافة الى[1]:

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية والبشرية الفعالة تحت تصرفه.

لكن كل تلك المبالغ لتحقيق التنمية لم تتجسد على أرض الواقع، خصوصا مع حلول الأزمة البترولية سنة 1986(الذي انخفض سعره من 28 دولار للبرميل سنة 1985 الى 13 دولار للبرميل سنة 1986)[2]، وارتفاع حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وزيادة التبعية إلى الخارج لبعض المواد الغذائية، وارتفاع معدل البطالة، فازدادت حدة الأزمة الجزائرية، إضافة الى أنّ القوانين السارية في بداية الثمانينات لم تسمح بالحديث عن اقتصاد السوق، اذ أنّ الدستور والميثاق الوطني كانا مازالا يعتبران أنّ الاشتراكية هي اختيار لا رجعة فيه[3]. كما أنّه برغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة الهيكلة[4]، إلاّ أنّها لم تتحقق بسبب عدّة عراقيل.

تمثلت أهم الإصلاحات التي وردت ضمن هذا المخطط في مشروع استقلالية[5] المؤسسات التي تجسدت من خلال القانون06/88 المؤرخ في 1988/01/12[6]، بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم بمواصلة عملية الإنتاج وتطويره، وضمان الجودة. إضافة الى تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال، وعدم فعالية نظام الأسعار، وغياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات، إضافة إلى الاستخدام السيئ لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية، وعدم التحكّم في التكنولوجيات، زد على ذلك انتشار البيروقراطية وضعف الاتصال، وتدفق المعلومات[7].

في نهاية سنة 1987 عممت الإصلاحات لتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي، وتتحمل مسؤولية إدارتها، وانطلاقا من سنة 1988، بدأت الجزائر في اتخاذ إجراءات إصلاحية استهدفت بالدرجة الأولى استخدام قوى السوق كمحدد أساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية، كما قامت الدولة بمشروع الخوصصة التي كانت تهدف إلى تعظيم المنافع الفردية، وإعادة توزيع السلطة والرقابة، وإعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن

---

[1] *Abdelhamid BRAHIMI, **L'économie Algérienne**, l'économie Algérienne, OPU, Algérie, 1991, Page* 350.

[2] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان** المدفوعات، المرجع السابق، ص 233.

*3 OUKIL M. Saïd, et autres, **Autonomie des entreprises publiques économiques: gestion et prise de décision dans le cadre de l'approche systématique,** Université d'Alger, 1994, Page .41*

[4] أنظر الفصل الرابع من هذه المذكرة، ص 220.

[5] كانت تهدف إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، ورفع المردودية وتحسن الأداء، واستغلال عقلاني للموارد البشرية والمالية، وتوفير مناصب شغل، وإعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، التي تصبح مؤسسات ذات مسؤولية محدودة، وتبقى الدولة المالك الوحيد لهذه الأسهم، إضافة الى إعطاء ثقة في المسير الجزائري وغرس روح المبادرة فيه، وإعطائه حرية أوسع في مجال التسيير.

[6] للمزيد أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 02، الصادرة في 1988/01/13، ص 55.

[7] عبد الله الوناس، الاقتصاد الجزائري، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، ص 121.

طريق التغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية[1]. بهذا تعمل على التقليل من سيطرة القطاع العام فالقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال، لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام[2]. تمثلت أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر، والمتعلقة بالاستقلالية فيما يلي:

- قانون19/87 المؤرخ في 1987/12/08[3]: الذي يسمح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي وحل التعاونيات الفلاحية وخوصصة تسييرها لصالح العمال.
- قانون29/88 المؤرخ في 1988/07/19[4]: الخاص بالتجارة الخارجية والذي فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج، ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- القوانين من01/88 إلى 06/88 المؤرخة في 1988/01/12[5] الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية.

تلزم مثل هذه القوانين– قوانين الاستقلالية– الدولة منح استقلالية لقطاع التجارة الخارجية، وذلك حتى تنسجم هذه القوانين مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي فرضها المحيط الاقتصادي بكل أبعاده في إطار مقارنة اقتصاد السوق. لكن ونظرا لأحداث أكتوبر1988، لم تعد هذه التعديلات قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة، فتمّ إلغاءها وإصدار أهم قانون في تاريخ الإصلاحات، وهو القانون 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

اعتقد البعض أنّ العمل بالتخطيط لم يكن إلاّ ذريعة لتغطية واقع اقتصاد متروك لقوى السوق الدولية والمحلية كما اعتقد البعض الآخر أنّ التّخطيط كنموذج لضبط النشاط الاقتصادي هو من الوجهة التقنية مستحيل، لأنه يفترض توفر وسائل إعلام وتوقّع ورقابة يستحيل جمعها في فترة بمثل هذا القصر، إضافة إلى هذا فإن عدم استقرار الموارد الخارجية مع قطاع خاص ريفي وحضري يجعل المهمة أكثر تعقيدا.[6] لكن الحقيقية أنّه بقدر ما كان نظام التخطيط في الجزائر ناجحا في إعطاء دفعة قوية للتّنمية، وتوسيع قطاع الدولة، وتمكينها أكثر من التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، بقدر ما أنّه لم يتمكّن من إسدال غطائه على كل الموارد المادية والبشرية للبلاد، كما عجز عن ضمّ القطاع الخاص الوطني رغم أهميته الاقتصادية في العمل الإنمائي المخطط، لأن تركه على الهامش يحدّ من شمولية التخطيط.

في ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتطور قطاع المحروقات لم يظهر لهذه السياسة عيوب ولا نقائص، لكن الأزمات المتتابعة والخانقة منذ بداية الثمانينات وخاصة مع انهيار أسعار البترول، زد على ذلك التحولات التي طرأت كشفت عن عدم فعالية سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، فكان لكل تلك العوامل وغيرها دور في التفكير في القيام بإصلاحات جذرية تهدف إلى التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق.[7]

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص 238.

[2] *Rachid BENDIB, **L'état Rentier En Crise**, op cité, 2006, page02*.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1987/50، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، ص 1918.

[4] الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 1988/07/20، ص 1062.

[5] الجريدة الرسمية رقم 02، الصادرة بتاريخ 1988/01/13، من ص 30 إلى ص 55.

[6] عبد الطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر 1962–1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص81.

[7] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق، ص181.

وأخيرا شهد مسار التنمية في الجزائر حالة اللاتوازن بين الفائض الاقتصادي الفعلي للتنمية، والفائض الاقتصادي الاحتمالي، مما عرض البلاد الغنية بمواردها الطبيعية إلى كساد وركود.[1]

I-2 النمو خلال مرحلة الاصلاحات (1989-1999):

ابتداءا من سنة 1986، أدركت السلطات أنّه لابد من إجراء تعديلات قانونية تسمح بمشاركة أوسع للرأسمال الأجنبي مقارنة مع ما كان عليه في ظلّ الاقتصاد الموجه، وبالتالي ضرورة الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي. في ظل هذه المعطيات الجديدة للاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، ومع تفاقم الديون، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي– كما ورد تفصيل ذلك في الفصل الرابع من هذه المذكرة– الذي أقرضها أموالا مشروطة، انعكست على الناتج الداخلي الخام، مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول (5-3): تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة(1990–1999).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
% PIB	0,80	-1,20	1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
% PIB/H	1.81	3.71	0.57	4.45	3.05	7.78	2.2	0.6	3.38	1.66

المصدر : *perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet*، مرجع سابق.

كما هو واضح من الجدول نلاحظ أثر الأزمة لسنة 1986، حيث بقي في تراجع طيلة الفترة، إذ لم تظهر بعد نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الأول، والثاني، والثالث التي غطت الفترة (1989–1995). ابتداءا من1995، تاريخ برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995/03/31 إلى 1998/04/01، حيث نلاحظ عودة الانتعاش النسبي للنمو، فوصل أعلى نسبة له الى غاية 5.10% في سنة 1998، نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة، مثل توقيع الاتفاقيات مع صندوق النقد والاصلاحات الهيكلية.

كما يعود أنّ تطور الناتج الداخلي الخام مع نهاية التسعينات الى الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة خاصة مع ارتفاع اسعاره في الأسواق الدولية، اضافة الى نمو قطاع الأشغال العمومية والخدمات. أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام للفرد، فلم يعرف معدلات سلبية، وبلغ أعلى نسبة له 7.78% في 1995، بينما وصل أدنى مستوياته في 1991 بـ–1.20%.

إنّ القيود التي فرضتها سياسات التكييف الاقتصادي على الانفاق العام بهدف ضبط الطلب عن طريق تقليل عجز الموازنة العامة، قد تقود إلى الانكماش في المدى القصير، وإلى التأثير في عمليتي النمو والتنمية في المدى الطويل، عندما تشتمل هذه القيود على تخفيض الإنفاق الاستثماري العام، وهو الأمر الأكبر احتمالا في ظل سياسات التكييف. لكن هذه القيود بدون أدنى شك سوف تلحق الضرر بشبكة الأمن الاجتماعي، التي تحمي الفئات محدودة الدخل والفئات الدنيا الأخرى، وبخاصة أولئك الذين يتضررون مباشرة من برامج التصحيح والخصخصة

[1] محمد بالرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**، المرجع السابق ص48.

ونقصد بهم موظفي القطاع العام[1]. كما تشير الكثير من الدلائل الآن إلى أنّ برامج التعديل الهيكلي SAPS صندوق النقد الدولي، البنك العالمي يحبط النمو وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة.[2]

أدّت مجهودات التنمية إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلاّ أنّ النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية، بالإضافة إلى ذلك، تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الاختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك نتيجة للسقوط العنيف لأسعار البترول الشيء الذي خلق وضعية اقتصادية متردّية في الجزائر، كما أنّ التدهور المستمر لمعدلات التبادل الدولي، خاصة خلال الفترة الممتدة بين(1986-1988) أدّى إلى تدهور في حصيلة الموارد الخارجية، وزاد من صعوبة الحصول على الصرف الأجنبي، وقد نتج عن ذلك عجزٌ في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار من جرّاء الزيادة السكانية، ومن جرّاء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنّه بدأ التفكير جدياً في تسريح العمال. انعكس كل ذلك على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مثل ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1985-1999).

الوحدة: مليار دولار

البيان السنوات	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
البطالة (%)	16.5	18	17	18	17.2	19.2	20.2	21.4	23.2	24.4	28.1	28	28	18	29.2
سعر صرف لدينار	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61	8.93	18.13	21.87	23.35	35.05	47.64	54.74	57.7	58.73	66.72
ميزان المدفوعات (المليارد ج)	-	-	-	-	-	-0.22	0.5	0.2	0	-4.4	-6.3	-2.1	1.16	-1.78	-2.38
الديون الخارجية	17.5	21	24.7	25.1	25.8	26.5	25	26.7	25.7	28.4	31.7	32.9	33.8	33.8	30.4
خدمات الديون الخارجية	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01	8.89	9.37	9.27	.90	4.52	4.24	4.28	4.46	5.18	5.12
وزن خدمات الديون / الصادرات(%)	35	62.6	55.5	80.3	69.3	66.6	72.7	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	48	39.1
التضخم (%)	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	20.2	25.5	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8
الكتلة النقدية(%)	14.99	1.38	13.56	13.65	5.2	11.3	21.3	24.23	21.62	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36
معدل الفائدة (%)	2.5	2.75	5	5	6	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (8) بالملحق 4.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ رصيد ميزان المدفوعات سجل العجز خلال كل من السنوات 1990، والبالغ (-0.76)، فهو نتيجة الأقساط المرتفعة للمديونية والتي وصلت الى أقصاها بالنسبة لهذه السنة بـ26.5 مليار دولار، ثم نجد تواصل العجز في كل من سنة 1996،1995،1994،1998،1999، حيث أصبحت الجزائر في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية لمعالجة الخلل. بالنسبة لنسبة الدين الى الصادرات اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا بقدر ما تكون هذه

1 حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 464.

2جراهام دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل**، المرجع السابق، ص 151.

النسبة مرتفعة، بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه، وبهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%[1]. بالنسبة للجزائر نلاحظ أنّ هذه النسبة مرتفعة خلال 1986–1993، بعد ذلك بدأت تنخفض أقلّ من 50%. كما وصلت خدمة الديون تقريبا إلى 09 مليار دولار في 1991، و1992 مما أثّر على علاقات التبادل التّجاري الجزائرية بالخارج، إضافة إلى ضعف قدرتها على تسديد ديونها، التي وصلت بعد ذلك الى 33.8 مليار دولار في سنة 1998.

كما يظهر الجدول تدهور قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار، حيث سجلت سنة 1985 حوالي5 دينار مقابل دولار، وفي 1999 نسبة 66.72 دينار، مما أثّر على ميزان المدفوعات والنمو، وانعكس على الأسعار التي تزايدت بسرعة في السلع والخدمات المستوردة والمنتجات المحلية.

إضافة إلى أنّ انخفاض العوائد من العملة الصعبة ابتداءا من سنة 1986 بحوالي 56%، والذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65%، مما كانت عليه في 1985 و25% ، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وبالتّالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدى بدوره إلى إحداث نذره في السوق الوطنية على حساب المستهلك والمواطن بشكل عام.

وصل معدل التضخم إلى أعلى نسبة له 31.7% في سنة 1992، بعدما شهد معدلات مرتفعة طيلة الفترة(9991–1996) لعدم اتباع سياسة نقدية صارمة في هذه الفترة ، بعدها شهد التضخم انخفاض الى غاية 2.8% في سنة 1999، بسبب البرامج الصارمة المطبقة من أجل ادارة الطلب الكلي، والتخفيض الكبير للعملة، والتحرير الجزئي للأسعار، التحكم في الاجور، وتخفيض الدينار، والتحكم في الكتلة النقدية، حيث ظهرت نتائج برامج صندوق النقد الدولي، الذي كان تخفيض التضخم احدى أهداف سياسته في الاصلاح. بالمقابل زادت حدة البطالة الى أقصاها خلال هذه الفترة والناتج أيضا عن إملاءات الصندوق، حيث وصلت الى 29.2% في 1999، بسبب تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها، إضافة الى النمو الديمغرافي، وبالتالي حدثت انعكاسات اجتماعية غير مرغوب فيها[2]. تظهر أرقام الجدول أيضا ارتفاع الكتلة النقدية الى 24.23% في سنة 1992، فقد استلزم نمو الاقتصاد الجزائري نقودا خاصة بعد أزمة النفط 1986 وأحداث 1988 ، بالنسبة لمعدل الفائدة الذي كان يحدد مركزيا، وعليه لم يكن له دور في مردودية رؤوس الاموال المقترضة بل كان يحدد على أساس ضمان قروض المتعاملين الاقتصاديين بأقل تكلفة ممكنة من أجل تنمية البلاد، فقد قفز من 2.5% سنة 1985 الى 15% في سنة 1994، كما أنه ظلّ ثابتا بين الفترة (1987–1988) وقدر بـ05%، إلى أنّ جاءت الإصلاحات النقدية، فوصل إلى 11.5% في سنة 1991. أما الآليات التقليدية للسياسة النقدية خاصة خلال هذه الفترة، فقد كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة، وبما ينسجم والتوجه الاقتصادي المنتهج فتكلفة القرض

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، المرجع السابق، ص 44.

[2] انتفاضة الخامس أكتوبر 1988، أين عمت المظاهرات أغلب مدن الجزائر احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. خرج فيها المواطنون الجزائريون مطالبين بتغييرات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد.

كانت تحدد إداريا، حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة والعمولات المستحقة للبنوك والمرتبطة بالقروض، إضافة الى أنّ سعر إعادة الخصم عرف استقرارا كبيرا، أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة، وهو ما قدّر بـ2.5%، الأمر الذي لم يشجّع النّشاط المصرفي خاصة في مجال حشد المدّخرات الخاصّة، وبالتالي شهد القطاع الصناعي في الجزائر انكماشا كبيرا ومتدنيا لاستخدام القدرات الإنتاجية، مما ترتب عنه تدهور مريع للمداخيل المالية للمؤسسات التي آل مصير معظمها إلى التصفية.[1]

إنّ منطلق النمو يأتي من الاستثمار، وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. لكن بلوغ معدلات التضخم حدوده القصوى سنتي 1994–1995 استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية، أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، كما أنّ جمود الجهاز الانتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي نتج عنه تضخم في الاقتصاد[2]، إضافة الى أنّ حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 8.83% في سنة 1994، إلاّ أنّه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أنّ حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا إلى عجز الجهاز الانتاجي عن تحسين إنتاجيته.[3]

خلال هذا التخطيط المركزي، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، فقد كان هدفها التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ومن ثمّ المؤسسة الوطنية، فالهيمنة الخانقة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، ورغم مساوئه، إلاّ أنّه أدخل الدولة في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل والانفاق، كان المصدر الاساسي في ذلك هو ريع المحروقات الذي منح إمكانية القيام بالإنجازات المادية[4]، وارتفاع المستوى المعيشي رغم النمو الديمغرافي المتزايد للسكان، لكن هذه الموارد نفسها خلقت في آخر الثمانينات أزمة حادة ظهر بعدها الاقتصاد الجزائري على حقيقته، أي ظهرت هشاشته.

كلّ المخططات التي انتهجتها الجزائر لم تحقق ما كان مرجواً منها خاصة في ظلّ أزمة 1986، وما صاحبها من انهيار للاقتصاد الوطني نظراً لاعتماده على البترول، فبفشل المخططات التنموية أصبح مفروضا على الدول إعادة النظر في السياسة المنتهجة على مستوى الاقتصاد، وبالتّالي على مستوى التّجارة الخارجية، وقد تمثلت هذه السياسة المختارة في الانفتاح الاقتصادي الذي يجب أنّ يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية، وهو ما معناه أن يدعم النمو ويخلق مناصب عمل[5].

---

[1] كريستوف دوجريز، ترجمة ليلى سربين، **الاقتصاد المعاصر**، المرجع السابق، ص91.

[2] بلعزوز بن علي، وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف **التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)** بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر ومركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 41، 2008، ص 34.

[3] بلعزوز بن علي، وطيبة عبد العزيز، المرجع السابق، ص 35.

[4] عبد الرحمان تومي، **الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 18، السنة 2011، ص 151.

[5] *SALAH MOUHOUBI, **l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques**, office des publications universitaires, ALGER, 1998, Page 71.*

I-3 تمويل النمو الاقتصادي خارج الميزانية، برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2000-2014).

أولا- مفهوم البرامج وأهدافها: تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بنوع من الاستقرار، حيث سطرت الجزائر ثلاثة برامج اقتصادية واجتماعية، بعد الاستقرار السياسي والامني الذي عرفته والارتفاع المستمر لأسعار المحروقات. لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك الاقتصاد الذي كان يعاني من شبه توقف(ركود) في مجمل آلياته، والتي تعتبر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والممثلة في سياسة الانفاق العام[1]. للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي، أو الاثنين معا[2]. جاءت دوافع هذا البرنامج انطلاقا من ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة، كما تمثلت أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي في[3]:

- تنشيط الطلب الكلي، وتهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية والصغيرة والمتوسطة.

تميزت أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الانعاش كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، مما يضفي نوع من الالتزام الأخلاقي.[4]

مولت هذه البرامج من صندوق ضبط الإيرادات الممول بدوره من الجباية البترولية، نتيجة الارتفاع العام لأسعار البترول، مما ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا- مضامين البرامج:

أ) **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2000-2004:** كان أول هذه البرامج خلال الفترة (2000-2004)، حيث خصص له مبلغ مالي قدر بـ525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات مقسمة على عدة قطاعات كالتالي[5]: 2001 بمبلغ 205 مليار دينار،2002 بمبلغ 185.9 مليار دينار،2003 بمبلغ 113.2 مليار دينار،2004 بمبلغ 20.5 مليار دينار. خلال هذا البرنامج نالت الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية حصة الأسد من تخصيصات البرنامج بنسبة 40%، ثم بعد ذلك خصصت الحكومة نسبة 38% من أجل التنمية المحلية والبشرية، ثمّ تقاسمت كل من الفلاحة والصيد البحري والاصلاحات باقي النسب 12% و8% على التوالي[6].

كان هدف هذا البرنامج بصفة عامة تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، والموفرة للشغل إضافة إلى أنّه هدف الى دعم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية، وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، حيث يصبح الحديث

---

[1] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 148.

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي **والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر** 2001-2014 **نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، ملتقى دولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 3.

[3] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09 ،2013، ص 46.

[4] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، المرجع السابق، ص 245.

[5] *Youcef BENHAFSI, **L' Algérie un développement pas comme les autre**, Editions HOUMA, Alger, 2008, page 227.*

[6] نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص 46.

عن النمو الاقتصادي واستدامته ممكن، عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد جاء هذا البرنامج بعد فشل اصلاحات المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش.

ب) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: خلال هذه الفترة جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 4.202,7 مليون دينار جزائري[1](أي ما يعادل 60 مليار دولار تقريبا)، وهي آلية مكملة لسياسة الانعاش والهدف منها ضخّ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والاجنبية لتسريع وتيرة النمو[2]، تجسد هذا البرنامج عبر خمسة مراحل[3]: برنامج تحسين معيشة السكان، برنامج تطوير المنشآت الأساسية، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمة العمومية، برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال. ركزت الدولة في هذا البرنامج على تحسين المعيشة فمنحت لها النسبة الأكبر والمقدرة بـ45.5%، اضافة الى تطوير الهياكل القاعدية بـ40.5%[4].

كانت أهداف هذا البرنامج كالتالي[5]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الاجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخلّ بقواعد المنافسة والسوق على المؤسسات الوطنية المنتجة.

اضافة الى ذلك تمّ اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وتحضير لمرحلة ما بعد البترول، فبدأ الاهتمام بهذا القطاع خاصّة بعد صدور القانون التوجيهي رقم للمؤسسات 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001[6]، لترقيتها والذي اعتبر نقطة تحول، حيث تميزت هذه الفترة باهتمام السلطات العمومية بهذه المؤسسات وفتحت المبادرة الخاصة لإنشائها، وبعدها تمّ إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات، من أجل دفعها إلى العمل الإنتاجي، وفتح المجالات أمامها للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، فحقق هذا القطاع النتائج الموضحة في الجدول(1) من الملحق(4)، الذي نلاحظ من خلاله أنّ عدد

---

*1 Rachid BENYOUBE, **annuaire économique et social Algérie état des lieux**, 4ème édition 2007-2008, édition KALMA Communication, ALGER 2009, page 30.*

[2] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، المرجع السابق، ص 201.

[3] ريال زوينة، **تطور الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الاجنبي**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 09، 2010، ص 15.

[4] انظر الجدول رقم 7، نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص47.

[5] حططاش عبد الحكيم، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة **2001-2014**، جامعة سطيف**1**، يومي **11-12** مارس **2013**، ص**6**.

[6] محمد عماري، **تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 21، مارس 2010، ص 09.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فاق بكثير المؤسسات العمومية، حيث وصل في سنة 2009 إلى 455398 مؤسسة، بينما وصل عدد المؤسسات العمومية إلى591 مؤسسة، مثلما يظهره معدل النمو السلبي التي تحققه المؤسسات العامة تقريبا طيلة هذه الفترة. أما الشكل(1) من الملحق(4)، فيوضح تطور هذه المؤسسات حسب الفروع، حيث أنّ نشاط الخدمات احتل المرتبة الأولى طيلة الفترة (2004-2009)، حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة في هذا النشاط سنة 2008 إلى 147882 مؤسسة، ثمّ بعد ذلك نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ111978 مؤسسة، بينما نلاحظ عدد المؤسسات الخاصة في قطاع الفلاحة مازال هامشيا.

إنّ صرف كل تلك المبالغ على البرنامجين السابقين، كان له العديد من النقائص، بالرغم من بعض الايجابيات التي حققتها تلك السياسة، والتي نلخص بعضها في الجدول الموالي:

الجدول(5-5): نتائج برامج الانفاق العام خلال الفترة(2001-2009)

الايجابيات	السلبيات
-خلال 2001-2004 تحقق متوسط معدل نمو قدر بـ 5.5% خارج قطاع المحروقات و4.8% معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال 1995-2000. -في الفترة 2005-2009 بلغ معدل نمو خارج المحروقات 6.6%.	-عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة. -غياب الرشادة في الانفاق وسوء التسيير والتنفيذ، حيث ارتفع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، إضافة الى غياب مبدأ تحليل التكاليف والايرادات مما ادى الى تبذير موارد الميزانية. -هشاشة الاستثمارات العامة في الجزائر والذي تميز بسوء اختيار نوعية المشاريع، وارتفاع تكاليف المشاريع، وضعف الدراسات التقنية للمشروعات ضعف الأطر الرقابية، وغياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتسيير المشاريع، وبالتالي التأخر الزمني للاستثمارات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حططاش عبد الحكيم، مرجع سابق، ص8.

ج) برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: خصص له ما يقارب 286 مليار دولار[1]. اعتبر هذا البرنامج الأضخم على الاطلاق في تاريخ الجزائر منذ استقلالها، حيث شمل شقين[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9.7000 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

بالنسبة للتوزيع القطاعي للبرنامج فقد حاز تحسين ظروف معيشة السكان على 45.42%، وتطوير الهياكل القاعدية 38.52%، أما دعم التنمية الاقتصادية فقد حاز على 15.06%.[3]

[1] عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري(1990-2009)**، المرجع السابق، ص 152.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الاثنين 24 ماي 2010، برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

[3] نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص 48.

ثانيا- تقييم النمو الاقتصادي خلال برامج الانعاش ودعم النمو:

هدفت سياسة الإنعاش الى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق العمومي خلال فترة محددة، وهي عبارة عن سياسة كنزية تؤثر على النمو من خلال زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي الى زيادة العرض الكلي، وبالتالي رفع معدل النمو، باعتبار أنّ معدلات النمو المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسمح بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة. بعد تطبيق هذه البرامج حقق كل معدل الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (5-6): تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة(2000-2013).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB %	2,20	4,61	5,60	7,20	4,30	5,90	1,70	3,40	2,00	1,60	3,60	2,80	3,30	2,80
%PIB/h	0.73	3.12	4.07	5.48	2.78	4.18	0.07	1.65	0.19	29.13	1.69	0.88	1.34	0.8

المصدر: *perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet*، تمّ الاطلاع عليه يوم 2015/05/02.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه بعد المعدلات القوية للناتج الداخلي الخام المسجلة في الفترة(2000-2005) وصلت أقصاها 7.20% في 2003، عاد لينخفض في 2006 ليصل الى 1.70%، نتيجة لانخفاض الطلب على الهيدروكربونات في أوروبا، وقد تبعه انتعاش طفيف في 2007، و2008، ليعود ويسجل الانخفاض في2009، والراجع هذه المرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008. سجل الناتج الداخلي الخام للفرد أعلى نسبة له في هذه الفترة هو 5.48% في سنة 2005.

يعتبر معدل النمو في الجزائر أقلّ من المعدل العالمي(4.5%)، وأقل من المعدل المتوسط للشرق الأوسط وشمال افريقيا(2010: 4.8 % و2011:4.4%)، مما يبرز أنّ الاقتصاد الجزائري يعكس أقل من طاقته، هذا يعني أنّ الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الوصاية لم تحقق بعد أهدافها بالرغم من الغلاف المالي الذي ضخ في جسم الاقتصاد (500 مليار دولار سنة 2000 الى غاية نهاية 2014)[1].

إنّ عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة، والتي تمّ استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة تنموية، حيث أنّ مبالغ المخططات عبّرت عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة ذات طابع **كنيزي** تهدف الى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى[2]. انعكست هذه السياسة على أهم المؤشرات الكلية للجزائر خلال هذه الفترة، كما يوضحه الجدول الموالي:

[1] عبد الرحمان تومي، **قراءة نقدية لمشروع قانون المالية 2013**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد20، جويلية 2012، ص 76.

[2] سعد الله داوود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، ميكانيزمات التوازن، الاسواق المالية، الصناديق السيادية**، دار هومة، الجزائر، 2013 ، ص 182 .

جدول رقم (5-7): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000 –2013).

الوحدة: مليار دولار[1]

السنوات / المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم البطالة (%)	23.7	23.7	17.5	15.6	17,7	15,3	12	12	11	10	10	-	11	9.8
رصيد الحساب الجاري	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	21,72	28.95	30.54	34.45	0.4	12.1	19.7	12.3	0.8
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	**16,94**	**17.93**	**20.8**	**36.99**	3.9	15.3	20.1	12.1	0.1
الاحتياطات الإجمالية	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77.7	110.1	143.1	148.9	162.2	182.2	190.7	194.0
حجم المديونية	25,008	22,31	22,540	23,203	21,411	16,49	5,7	5,7	5,58	5,41	75,	4.4	3.6	3.4
معدل التضخم(%)	0,34	4,2	1,4	2,58	3,6	1,6	2,5	3,5	4,5	5,7	3,9	3.91	4.52	3.2
الكتلة النقدية M2(%)	37.7	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7	17.14	23.40	16.0	3.1	15.4	19.9	10.9	8.4
معدل الفائدة (%)	6.75	6.00	5.50	3	1.9	4	4	4	4	4	3	-	2.24	5.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الجدول (8) من الملحق (4).

من خلال الجدول يتضح جليا التنازل المستمر لمعدل البطالة نتيجة لما بذلته الدولة من اصلاحات، حيث وصل الى 9.8% في 2013، وفيما يتعلق بمؤشرات التضخم فقد تمّ التحكم فيها نوعا ما، حيث لم تتجاوز 5.7% طيلة هذه الفترة، سبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، مما خلق جوّا من الاستقرار النّقدي أثّر بشكل إيجابي على النّظام المالي، وعلى نوعية المعلومات والضمانات.

كما يلاحظ تناقص حصة المديونية من 25 مليار دولار في 2000 الى 3.4 مليار دولار في سنة 2013. فبعد أن اتخذت الحوكمة الجزائرية قرارها في 2005 المتضمن تخفيض الديون وعدم الاستدانة من الخارج[2] انتقلت المديونية من 16.49 مليار دولار في سنة 2005، الى 5.7 مليار دولار في 2006، مما عزز من الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء والتسديد، دون أن ننسى عمليات تحويل الديون إلى استثمارات التي لعبت دورا كبيرا في تقليص الديون[3]. تجدر الإشارة بنا هنا إلى أنه في سنة 2006، انتهت الجزائر من تصحيح أخطاء الماضي عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها، فقد بلغ مؤشر الدين بالنسبة للناتج الداخلي الخام 3% في سنة 2007، بعدما كان يبلغ 76% في سنة 1995 و42% في سنة 2002 و044.8% في سنة 2006، وقد قررت الجزائر عدم العودة لعملية الاستدانة مجددا.[4]

بالنسبة للاحتياطات، نلاحظ تطور الاحتياطات من 2000 الى غاية 2013 بشكل تصاعدي، فقد واصلت تسجيل نتائج ايجابية خلال هذه الفترة، حيث وصلت الى 194 مليار دولار خلال 2013، حيث عززت بدورها استقرار النظام المالي بعدما وصلت الى مستويات غير مسبوقة.

[1] ما عدا المؤشرات التي تحمل وحدات قياسها.

[2] حيث اقتصرت انشطة البنك الدولي على الاعمال التحليلية والمساعدات الفنية.

[3] حيث قبل نادي باريس في جويلية 2000 شرط تحويل الديون إلى استثمارات إثر اتفاقات إعادة الجدولة التي وقعتها الجزائر عام 1995، فوقعت اتفاقات ثنائية لمبادلة الديون بين كل من اسبانيا في مارس 2002 بمبلغ أولي 40 مليون دولار قابل أن يرتفع إلى 110 مليون دولار، وايطاليا في جوان 2002، والتي بدّلت الديون بقروض مساعدة من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية(متمثلة في ثانويتين وإقامة جامعية في وهران وبرنامج معالجة النفايات في 05 مدن كبيرة (باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف وتيزي وزو)، وأخيرا مع فرنسا في ديسمبر 2002، حيث تمت مبادلة الديون باستثمارات قدرت بـ60.9 مليون أورو. للمزيد أنظر: *Abdelatif BENACHENHOU, **Algérie la modernisation maîtrisée**, édition ALPHA DESIGN, Algérie, 2004 , page 68.*

[4] *Abdelatif BENACHENHOU, **pour une meilleure croissance**, édition ALPHA DESIGN, ALGERIE, 2008, page 84.*

تحسنت مؤشرات الحساب الجاري خلال هذه الفترة خصوصا خلال 2004-2008، فقد وصل أقصى له نسبة 34 مليار دولار، لكنه عاد للانخفاض بعد ذلك ليصل الى 0.4 مليار دولار في 2009. بعد ذلك سجّل انتعاش خلال 2011–2012 ليعاود الانخفاض في 2013 الى 0.8 مليار دولار.

ظهرت بصمات برامج التعديل الهيكلي على معدل الفائدة، حيث بدأ التّحكم فيه مقارنة بالفترة السابقة فبعد أن وصلت في السنوات السابقة الى معدلات مرتفعة وصلت حتى 15% في سنة 1994، أصبحت خلال هذه الفترة لا تتجاوز 7% مع ملاحظة أنها ظلت ثابتة خلال الفترة 2005–2009.

من الجدول أيضا نلاحظ حجم الكتلة النقدية المعتبر بالرغم من تناقصها ابتداءا من سنة 2000، ويعود الحجم الكبير لهذه الكتلة النقدية في تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي ابتداءا من سنة 2000. بالرغم من أنّ برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كانت تهدف الى التّحكم في التوسع النقدي، والحفاظ على التوازنات الكلية ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج[1].

خلال 2000-2013 يظهر رصيد ميزان المدفوعات بقيم ايجابية وصل أقصاها في 2008 برصيد 36 مليار دولار لكنه ظلّ متذبذبا خاصة خلال 2009–2012، نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرّض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف[2].

إذا كان هناك من ينظر بعين الرضى لهذه الظروف النفطية، ولا سيما أنّ البلد ينهض من أزمة سياسية خطيرة اتسمت بعنف إرهابي حاد، فهناك بالمقابل من الأصوات التي تعبّر عن أسفها لوضعية التبعية المتزايدة تجاه المحروقات، التي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الجزائري، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ66% من مداخيل الدولة الضريبية.[3] لكن هذه الحصة لا تعكس إلاّ عدم استقرار الإنتاج الزراعي، وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، نظرا لأنّ الجباية البترولية تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

إنّ ما يلاحظ في هذه الفترة نوع من الاستقرار عرفته أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ويعود سرّ نجاح البرامج في تحقيق تلك الاستقرارية مجموعة من العوامل منها[4]:

- الاستقرار الأمني والسياسي.
- عوامل مناخية، منذ مطلع 2000 والبلد يشهد مناخ فصلي ساعد كثيرا على تطور محاصيل القطاع الفلاحي ومياه الشرب، إذ بلغ نمو الفلاحة خلال 2009 حدود20%-.
- الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات بالرغم من تراجعها في بداية السداسي الثاني لسنة 2007 بحكم الأزمة العالمية لكن سرعان ما عاود الصعود.

---

[1] مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 117.

[2] دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000–2012**، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 29.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، المرجع السابق، ص40.

[4] عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري(1990–2009)**، المرجع السابق،ص152–153.

- تطبيق سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية.
- تطبيق سياسة صندوق ضبط الايرادات منذ مطلع 2000.
- تطبيق مبدأ الحيطة والحدر في التعامل مع السياسة النقدية.
- تطبيق سياسة اصلاحية تتصف أحيانا بالجريئة في مختلف القطاعات.
- العمل على توفير احتياطي من العملة الصعبة.

رغم طرح برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، إلاّ أنه مازال ريعيا، ورغم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والشراكة الأجنبية، إذ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجزائرية 37 مشروع في 2008 بقيمة مالية مقدرة بـ 372.60 مليار دينار جزائري مقابل 94.304 مليار دينار جزائري في سنة 2007[1]. إلاّ أنّ المستثمرين الأجانب مازالوا يجدون صعوبات في عملية الاستثمار بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة لتدعيم المنتج المحلي وحماية الاقتصاد، كما أنّه لم يظهر أثر الأزمة العالمية لسنة 2008 بشكل كبير على الاستثمارات في الجزائر بسبب التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، بهدف تطوير المناخ الاستثماري، وترقية الصادرات خارج المحروقات، كإنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات من أجل تمويل مشاريع التجهيزات العمومية، وعمليات القطاع الاقتصادي برأسمال يقدربـ150 مليار دينار في سبتمبر 2008 بقرار من رئيس الجمهورية، والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه خارج المحروقات[2]، وخلق مناصب عمل للقضاء على البطالة، إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات المحلية المباشرة في الجزائر.

كل تلك المجهودات لا تنفي أنّ الجزائر فشلت في الاقلاع اقتصاديا، وخصوصا بعد أن قامت الحكومة بتقييم العواقب التي تترتب على الجزائر من الأزمة الاقتصادية العالمية، وتمّ حصر مجموعة من التهديدات من بينها: نمو كثيف للواردات، وزيادة المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي، وتهميش الإنتاج المحلي نتيجة تفكيك التعريفة غير منطقي أحيانا، والقروض الممنوحة للتجارة، وظهور أشكال متعددة من الغش في قطاع الجمارك والضرائب والخدمات الاجتماعية.[3] فكلّ السياسات تجاهلت حتى الآن بعض المبادئ والعوامل الأساسية التي أعطت نتائج في العديد من البلدان، هذه القيم الأساسية التي تخص الحكم الرشيد، بما في ذلك اشراك جميع الطبقات الاجتماعية، والشفافية في إدارة الأعمال، وكفاءة ومصداقية الإدارة والاستقرار السياسي، مصحوبة بسياسة اقتصادية تعنى بالتوازنات الكبرى ومعدلات تضخم منخفضة، والتسيير الفعال للأموال العامة لتطوير البنية التحتية الأساسية، والجودة في مجالات الصحة والتعليم، وتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو قطاع الصناعات الانتاجية[4].

ولعل خير دليل على نقص الشفافية في مناخ الاعمال بالجزائر نجده في الجدول الموالي:

الجدول **(5-8)** :**تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2003-2011.**

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/الترتيب	88/133	97/146	98/159	84/132	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180
النقاط/10	2,6	2,7	2,8	3,1	3	3,2	2,8	2,9	2,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع: www.transparency.org تاريخ الاطلاع:2012/06/02.

[1] *HAYAT OUZAYED, « **L'amélioration de l'environnement économique booste les échanges, commerciaux**», L'ACTUEL N°116, page 08.*
[2] ***EL HACHEMI Mustapha, «** fond national d'investissements un plus pour le dispositif d'encouragement des investissements **», L'ACTUEL, les nouvelles revues algériennes, ANEP régie Presse, Alger, N°102, avril 2009, page 32.***
[3] *Guide Loyrette Nouel Algérie, **Le Contrôle Des Echanges Algérien**, collection droit pratique, BERTI Edition, Alger, 2011, Page 12.*
[4] *BRAHIM LAKHLEF, **Qualitéé Des Institutions Reformes Et Résultats Economiques**, édition Alger- livres édition, Alger 2013, Page 17.*

هذا الجدول يظهر أنّ الجزائر لم تتقدم في ترتيبها الخاص بعدد الدول الخاص بترتيب مؤشر الشفافية، حيث نجد أنها احتلت المركز 88 من بين 133 دولة في 2003، ثم نجده يبلغ 99 من بين 179 دولية في سنة 2007، أما في سنة 2011 فقد بلغت المركز 112 من بين 180 دولة.

بالتالي تعثّر المسار التنموي في الجزائر بسبب الفساد، حيث تعتبر الجزائر في مقدمة الدول الافريقية والعربية فسادا، لاحتلالها مركزا متقدما في مؤشر مدركات الفساد، استنادا الى دراسة أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، فمن حوالي 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون 7% من رقم أعمالهم في صورة رشاوي للاستفادة من بعض المزايا والخدمات وتسريع معاملاتهم، خاصة مع انتشار وتوسّع القطاع غير الرسمي والمنافسة غير القانونية[1].

[1] فاطمة رقايقية، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الاولى، دار زهران، الاردن، 2013، ص 102.

II-الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد التطرق لمسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المراحل التنموية، وكل المجهودات التي قامت بها الدولة من أجل الوصول الى معدلات مقبولة، سنتناول تحليل هذا النمو خلال مرحلة التحرير التجاري، بوجود الصادرات النفطية، ودورها في الاقتصاد الجزائري، ثم نتعرف على مجهودات الدولة من أجل ترقية الصادرات والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

II- 1 الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

II- 1-1 دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

بدأت أهمية النفط في الجزائر منذ حلول عام 1965 تاريخ تأسيس الشركة الوطنية للنفط والغاز SONATRACH [1] ، التي تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري الى غاية اليوم، فلا ريب في أنّ الجزائر دولة نفطية فقد أوجد النفط قاعدة اقتصادية ذات أهمية بالغة للدولة، الى جانبها أنشأت سونلغاز، في 01-09-1967، بعد ذلك قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، بالإضافة الى القطاعات الاخرى، ثمّ انضمامها الى الدول المصدرة للنفط رسميا في 1971/02/24.

بحلول عام 1967 كان النفط يشكل 60% من الصادرات السلعية[2]، كما ساعدت عائداته على بناء دولة جديدة كانت مفككة وبلا خطوط واضحة، كما ازداد الإنتاج والضرائب المتحصلة من الشركات زيادة مطردة إبان عقد الستينات، وبحلول منتصف السبعينات كانت المداخيل المتحققة من النفط تشكل غالبية إيرادات الحكومة، وقد اعتمدت استراتيجية التنمية على قطاع النفط، الذي نجحت في تأميمه بإصدار قرار التأميم بتاريخ 24 فبراير 1971[3].

اعتمدت التنمية الاقتصادية في الجزائر على موارد النفط، والغاز الطبيعي الذي يشكل 12% من الاحتياطي العالمي إذ يبلغ 3200 مليار م3، بالإضافة إلى الموارد المعدنية كمنجم الحديد **بالونزة** باحتياطي 10 مليار طن، ثم الزنك والرصاص واليورانيوم، والفحم واحتياطي معادن أخرى كالفوسفاط وغيرها.[4]

أما بالنسبة لاستثمارات الجزائر في قطاع المحروقات فقد كانت تزداد سنة بعد أخرى، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(5-9): تطور الاستمارات في قطاع المحروقات بالمليون دينار في الجزائر للفترة 1967-1978

المخطط	الثلاثي1967-1969	الرباعي الاول1970-1973	الرباعي الثاني1974-1977	المجموع 1967-1978
الاستثمارات	**2.521**	**9.776**	**35.999**	**63.001**

المصدر :*ABDERRAHIM LAMCHICHI ,**L'Algérie En Crise**, Edition L'HARMATTAN,Paris,1991, page 145*

يظهر الجدول أنّ الاستثمارات بقطاع المحروقات بالجزائر قد تضاعفت من الثلاثي الأول الى الرباعي الأول حيث انتقلت من 02 مليون دينار جزائري الى 09 مليون دينار جزائري، لكن الملاحظ من الجدول أنّها قفزت قفزة نوعية خلال الرباعي الثاني، ووصلت الى 35 مليون دينار، فبلغ مجموع الاستثمارات في المحروقات من 1967 الى 1978 مبلغ 63 مليون دينار جزائري.

---

[1] *OUKIL M. Saïd, et autres, **Autonomie des entreprises publiques économiques: gestion et prise de décision dans le cadre de l'approche systématique**, Op. Cité, Page 33.*

[2] تيري لين كارل، ترجمة عبد الإله النعيمي، **مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة**، المرجع السابق، ص 415.

[3] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات**، المرجع السابق، ص217.

[4] محمد بالرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران،2007، الجزائر، ص45.

أما الفترة 2009-2011 فتتضح أهمية القطاع النفطي في تطور الانتاج الموجه للتّصدير وتطور الاستثمارات من خلال الشكل الموالي:

الشكل (5-1) : تطور الانتاج والاستثمارات للمحروقات في الجزائر خلال(2009-2011)

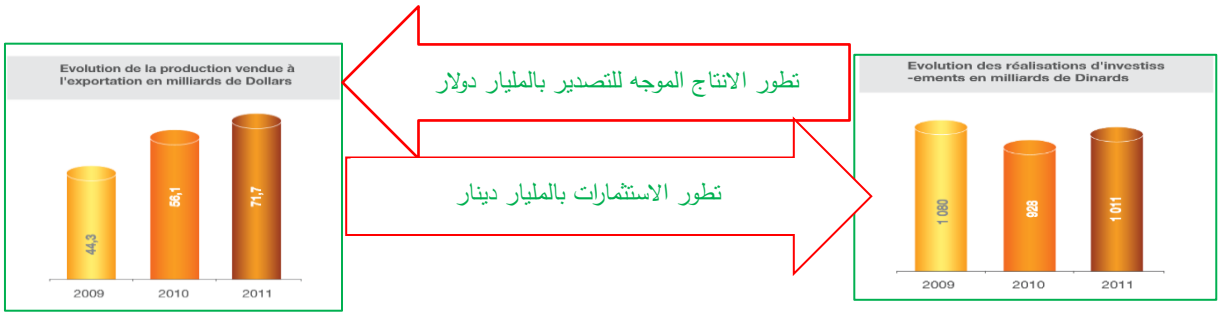

المصدر: *le rapport financier 2011, SONATRACHE, Page06.*

يبين الشكل أنّ الاستثمارات انخفضت في 2010، الى 928 مليار دينار بعدما كانت 1080 مليار دينار في 2009، لكنها سرعان ما عاودت الارتفاع في 2011 الى 1011 مليار دينار. بالنسبة للإنتاج، فالانخفاض واضح في سنة 2009 مقارنة مع 2010، و2011، وهو راجع الى الأزمة المالية العالمية التي سبق الحديث عنها. بتطور الاستثمار في المحروقات تطورت عائدات البترول من 1962 الى غاية1971 مثل ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(5-10) : تطور عائدات البترول في الجزائر خلال(1962 -1971).

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الانتاج (1000)طن	20452	23568	26670	26365	33868	39078	42500	44213.8	47895.2	36428
العائدات مليون دج	**50**	**246**	**296**	**447**	**632**	**880**	**1112**	**1320**	**1350**	**1648**

المصدر: *ADBDELKADER Said-Ahmed,* ***Development Sans Croissance L'expérience Des Economies Pétrolières Du Tière –Monde,*** *office des publications universitaires, Alger, 1983,page85*

يتضح من الجدول السابق التطور الواضح لعائدات البترول من 50 مليون دينار في 1962 الى غاية 1648 مليون دينار خلال سنة 1971، كما يقابل ذلك ارتفاع الانتاج من سنة الى أخرى.

إذا رجعنا الى الفترة 2002-2008، من خلال الجدول الموالي نلمس الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام:

الجدول(5-11): الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الوحدة: %

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% المحروقات في الناتج الداخلي الخام	**32.5**	**35.6**	**38**	**44.4**	**45.9**	**44.3**	**50.5**

المصدر: *ABDELATIF Benachenhou,* ***La Fabrication De L'Algérie,*** *ALPHA DESIGN, Algérie, 2009 , page 247.*

يبرز الجدول أنّ مساهمة المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر وصلت الى 50%، وذلك خلال سنة 2008، زيادة على ذلك فإنّ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج خلال الفترة 1970-2014 والمحققة من المحروقات ومن القطاعات الاخرى، مثل الصناعة، والزراعة، أو التّجارة أو الخدمات يوضحها الجدولين المواليين:

الجدول(5-12): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 1970-1989

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	1973-1970	1977-1974	1979-1978	1984-1980	1989-1985
الفلاحة	11,6	10,5	10,3	9,56	13,3
المحروقات	**17,12**	**35,46**	**31**	**35,34**	**21,66**
الصناعة خارج المحروقات	19,18	12,35	13,2	13,36	17,34
البناء والأشغال العامة	13,1	16,0	18,2	16,54	18,8
الخدمات	39	25,69	27,3	25,2	28,9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 87.

الجدول(5-13): القيمة المضافة للقطاعات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الوحدة: %

القطاعات/ السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة المضافة في قطاع الزراعة	11,36	8,88	8,01	7,75	7,69	6,68	9,53	8,62	8,33	9,30	10,54
القيمة المضافة، الصناعة	48,17	58,61	59,73	60,46	58,57	59,46	48,88	51,42	50,94	50,74	47,61
القيمة المضافة ،خدمات.... إلخ	40,47	32,51	32,26	31,79	33,74	33,86	41,59	39,96	40,74	39,96	41,85

المصدر: *databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA&series=&period*

تاريخ الاطلاع 2015/07/05

نلاحظ في الجدول (5-12) أنّه بالرغم من المبالغ التي صرفتها الجزائر على القطاع الصناعي خارج المحروقات إلاّ أنّ الارقام المسجلة في هذا الجدول، لا تترجم تلك المبالغ أو حتى المجهودات. خلال المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول فاقت مساهمة المحروقات في الناتج كل القطاعات، حيث بلغت على الترتيب 35.46%،35.34% ما عدا قطاع الخدمات الذي وصلت مساهمته خلال الثلاثي الأول39%، هذا القطاع ساهم في الناتج الداخلي الخام بنسب فاقت قطاع الصناعة خارج المحروقات، البناء والاشغال العمومية والفلاحة، التي لم تتجاوز مساهمتها 13% طيلة الفترة 1970-1989.

أما بالنسبة للجدول(5-13)، فقد بلغت القيمة المضافة من الصناعة بصفة عامة كنسبة من اجمالي الناتج الاجمالي أكبر القيم مقارنة مع تللك المضافة من الزراعة والخدمات، حيث نجد أنّ الصناعة بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2006 بـ 60.46%، ثم تأتي الخدمات في المرتبة الثانية مسجلة أعلى نسبة لها في سنة 2013 بـ 41.85% وتبقى الزراعة في ذيل الترتيب مسجلة أعلى نسبة لها في 1990 بـ11.36%.

كما أنّ القيمة المضافة المحققة من المحروقات فاقت تلك المحققة من القطاعات الاخرى، مثل الصناعة والزراعة أو التّجارة أو الخدمات مثل ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(5-14): القيمة المضافة الكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال(1989-1998).

الوحدة: %

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المحروقات	74,3	125	236,3	250,4	247,4	327,4	505,6	750,4	839	638,2
الزراعة	51,6	62,7	87,3	128,4	131,1	145,6	196,6	277,8	240,4	324,8
الاشغال العمومية البترولية	4,6	4,6	6,4	10	13,3	17,7	21,9	28	32,9	35,4
الصناعة	48,5	66,9	99,5	127,2	130,9	161,6	193,9	213,4	222,1	256,4
البناء والاشغال العمومية	50,2	57,2	78,5	102,1	121,5	151,8	191,2	217,7	243,7	265,4
النقل والاتصال	21,3	27,3	41,7	56,9	64,9	74,8	99,8	148,9	182,1	206,5
التجارة	55,8	63,8	102,7	127,5	167	220	283,5	320,6	348,4	380,4
خدمات السوق	17,7	21,6	27,3	36	43,2	54,7	76,3	90,8	103,3	109,8
∑القيم المضافة	324	429	679,7	838,5	919,3	1155,6	1568,8	2047,7	2212	2217,4

المصدر : *RACHID BOUDJEMA, **économie de développement de l'Algérie 1962-2010**, volume 2, DAR KHOULDOUNIA, Alger, 2011,page 137.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ بالرغم من تطور القيمة المضافة من طرف القطاعات خارج المحروقات إلاّ أنّ هذه الأخيرة تبقي الأكثر من حيث القيمة، حيث نجد أنها فاقت كل القطاعات خلال الفترة 1989-1998، بالغة نسبة 638%، خلال1998.

بالنسبة للفترة 1993-1999، شهد الاقتصاد الجزائري نمو القطاعات كالتالي:

الجدول(5-15): معدل نمو القطاعات خلال (1993-1999)

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	-3.9	+4.4	1.62
الفلاحة	3.7-	9.0-	15.0+	+19.5	-14	+11.4	2.7
البناء والأشغال العمومية	**4.0-**	**0.9+**	**2.7+**	**+4.5**	**+2**	**+2.4**	**1.4**
المحروقات	0.8-	2.5-	1+	+7	+5.2	+3.5	-

المصدر: انظر الجدول (8) من الملحق (4).

أما بالنسب للفترة الممتدة بين2001 و2007 ، فقد وصل نمو القطاعات خارج المحروقات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(5-16): نسبة نمو القطاعات خلال(2000-2011)

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	5-	**10.0**	6.8	5.0	3.1	1.9	4.9	5.9	2.7	**28**	07	3.4
الصناعة	1.4	**1.7**	2.5	3.0	2.6	2.5	2.8	1.1	**8.3**	**10.3**	4.3	5.3
البناء والأشغال العمومية	4.1	4.5	5.7	6.6	8	7.1	11.6	9.5	**36.2**	**12.7**	**32.2**	7.4
الخدمات	2.6	5.5	6.0	6.4	7.7	5.6	6.5	6.9	-	-	-	-

المصدر: انظر الجدول (8) من الملحق (4).

شهد معدل نمو القطاعات في الجزائر للفترة 1993–2011 كالتالي:

- **الفترة 1993–1999:** حققت الصناعة نمو سلبي طيلة الفترة 1993 و1999، ما عدا 1999 و1998 التي سجلت أعلى معدل طيلة الفترة مقدرا بـ4.4%، حيث ظهر أثر الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة. بالنسبة للفلاحة حققت كذلك معدلات سلبية في كل من 1993، 1994، و1997، بالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا القطاع، لكنها تبقى ايجابية مقارنة مع الصناعة، وفيما يخص البناء والأشغال العمومية، فلم يعرف معدلات سلبية إلاّ في سنة 1993، حيث بلغ –4 %. وما يلاحظ أيضا من خلال هذه المعطيات أنّ حتى المحروقات لم تنجو من المعدلات السلبية فقد عرفتها في 1993 و1994 مقدرة بـ0.8 % و2.5% على التوالي.
- **الفترة 2000–2011:** شهد قطاع الزراعة معدل نمو يقدر بـ10% في سنة 2001، ثم وصل الى 28% في 2009، بينما كان النمو قويًا في قطاع البناء والأشغال العمومية في 2008 و2010، قدّرت أعلى نسبة بـ36.2% في سنة 2008. على اعتبار أنّ مؤسسات البناء والاشغال العمومية تلعب دورا هاما في تكوين معدل النمو الاقتصادي[1]، أما الخدمات فبلغ معدلها 09.5 %في سنة 2007 و07.7% في سنة 2004 على الترتيب. بالنسبة للصناعة، نلاحظ أنّها لم تعرف معدلات سلبية خلال هذه الفترة، لكنّ معدلاتها الموجبة لم تكن في مستوى الطموحات والمجهودات، إذ أنّ أعلى معدل نمو وصل اليه هذا القطاع كان في 2009، بـ10.3%. نفس الملاحظة سجلها قطاع الخدمات في عدم تسجيله لمعدلات سالبة، طيلة الفترة فكان أعلى معدل وصل اليه هو7.7% في سنة 2004، في غياب الاحصائيات لباقي السنوات.

قد لا يحتاج الأمر المزيد من الدلائل لتوضيح اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط، لكن لابأس أن نقارن درجة اعتماده على هذه الطاقة مع بعض الدول العربية في الجدول الموالي:

الجدول(5-17) : درجة اعتماد بعض الدول على النفط.

	الناتج المحلي الاجمالي للنفط نسبة الى الناتج المحلي الكلي	الصادرات النفطية نسبة الى اجمالي الصادرات السلع والخدمات	العوائد النفطية نسبة الى اجمالي العوائد الحكومية
الجزائر	**33.7**	**92.2**	**71**
السعودية	32.4	38.7	84.1
الامارات	28.9	44.5	77.2
ليبيا	33.7	**94.2**	58.5

المصدر: حسين عبد الله وآخرون، **الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان الاردن، والمؤسسة العربية للدراسات بيروت، 2007، ص106.

تختلف درجة اعتماد الدول على النفط من دولة الى أخرى، إذ أنّ كل من الجزائر وليبيا تمثل فيها الصادرات النفطية أكثر من 90% من اجمالي الصادرات، بينما تبلغ في الامارات أقلّ من 50%.

[1] *Mahmoud OURABAH, **Les Transformations économiques de L'Algérie,** ENAP, Algérie, 1982, page 32.*

ويكفي في الأخير بعد أن اتضحت أهمية برميل النفط في التنمية، أنّ نبين أنّ للجباية البترولية أيضا دور في الميزانية العمومية، من ذلك أنّها تشكل نسبة معتبرة في هذه الموارد الموضحة بنسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات النهائية، مقارنة مع الجباية العادية في الجدول الموالي:

الجدول (5-18): مساهمة الجباية البترولية في الايرادات النهائية خلال (1999-2014).

السنوات	1 999	2 000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الموارد العادية	457 100 000	470 750 000	562 840 000	583 850 000	639 380 000	665 800 000	736 830 000	767 348 000
الجباية البترولية	**480 000 000**	**720 000 000**	**840 600 000**	**916 400 000**	**836 060 000**	**862 200 000,00**	**899 000 000**	**916 000 000**
المجموع	937 100 000	1 190 750 000	1 403 440 000	1 500 250 000	1 475 440 000	1 528 000 000	1 635 830 000	1 683 348 000
% الجباية البترولية	**51**	**60**	**60**	**61**	**57**	**56**	**55**	**54**
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموارد العادية	858 288 000	1 047 600 000	1 251 700 000	1 245 700 000	1 669 000 000	1 950 040 000	2 204 100 000	2 640 450 000
الجباية البترولية	**973 000 000**	**1 715 400 000**	**1 927 000 000**	**1 835 800 000**	**1 529 400 000**	**1 519 040 000**	**1 615 900 000**	**1 577 730 000**
المجموع	1 831 288 000	2 763 000 000	3 178 700 000	3 081 500 000	3 198 400 000	3 469 080 000	3 820 000 000	4 218 180 000
% الجباية البترولية	**53**	**62**	**61**	**60**	**48**	**44**	**42**	**37**

المصدر: قوانين المالية للسنوات 1998-2014.

يبرز الجدول أنّ مساهمة الجباية البترولية خلال الفترة 1999-2010 قد فاقت 50**%** من مجموع الموارد وذلك بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل تنويع مصادرها ورفع الموارد العادية. انطلاقا من 2011، تظهر نسبة الموارد الجبائية بنسب أقلّ وذلك يعود الى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وانخفاض الطلب على النفط، نتيجة الأزمة التي عرفت تبعاتها في السنوات التي تلتها.

من أهم مميزات الاقتصاد الجزائري حتى اليوم هو ضعف اندماجه في الاقتصاد العالمي، خصوصا على المستوى المالي، بحيث يكون منعدم والأمر لا يختلف كثيرا بخصوص التجارة الخارجية فعلى مستوى الصادرات الارتباط الوحيد والقوي هو المحروقات، حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مطلقة لها، أما على مستوى الواردات فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة على عدة أصعدة.[1] على الرغم من أنّ الجزائر بإمكاناتها الاقتصادية والمادية والمالية والبشرية الهائلة مرشحة لتتوفر على سوق مالية متطورة إلى حد ما تعكس على الأقل مستوى تلك الإمكانيات.[2]

كما أنّ الاقتصاد الجزائري لم يظهر انفتاحا على العالم بدرجة كبيرة، حيث تجلىّ ذلك في مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حول معدل 40% بالارتفاع والانخفاض، كما اتضح أنّ الاقتصاد كان متفتحا خلال الفترة(1973-1984)، أما الفترة (1985-1990) فقد شهدت تراجعا في نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتدبدب هذه النسبة حول 40% خلال الفترة (1991-1995) بسبب التخفيضات التي شهدتها العملة، لتشهد بعد ذلك تحسنا متواصلا مثلما يوضحه الشكل الموالي:

[1] مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، المرجع السابق، ص 270.

[2] محفوظ جبار، وعديلة مريمت، **انهيار سوق الأسهم الجزائرية وبدائل الاستثمار**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 2، جويلية، 2008، ص399.

الشكل (5-2) : درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2003.

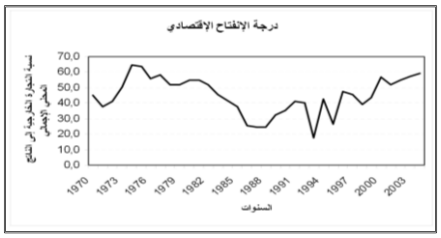

المصدر : سمية زيرار، بشير الزغبي، طالب عوض، **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)** مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية المجلد 36، العدد2،2009، ص 364.

II- 1-2 الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

بدأ التفاعل بين النمو الاقتصادي مع وصول شركات النفط الى أراضيها، وأصبح الاعتماد على الدولارات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية. تكمن أهمية أسعار البترول في أنها تتناسب طردا ومكانة الانتاج البترولي من الصادرات الاجمالية للبلد، فكلما كانت نسبة الصادرات من البترول كبيرة جدا، الّا وكان أثر ارتفاع وانخفاض أسعار البترول كبيرا[1].

باعتبار أنّ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني كانت هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1970-1979)، ولأنّ التصدير يمثل أحد الجوانب الهامة في التّجارة الخارجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فبقدر ما تزداد نسبة الصادرات إلى الواردات بقدر ما تزيد أهمية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، ومن ثمّ فإنّ القدرة على التصدير تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي في توفير السلع اللازمة للتصدير، كما يتحدد دور الصادرات على مدى القدرة على تصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستبداله بالسلع والخدمات التي يكون الاقتصاد الوطني في حاجة إليها.

تعد صادرات المنتوجات البترولية أكبر الصادرات الجزائرية، وتنقسم هذه الأخيرة الى صادرات الغاز وصادرات البترول السائل. يتحدد حجم انتاج الصادرات عن طريق نظام الحصص المفروضة من طرف منظمة **أوبك**، أما سعر البترول فيتحدد في الأسواق الدولية ، وتتعلق الصادرات من المحروقات بعاملين[2]:

1. **عامل داخلي:** قدرة الانتاج الوطني من البترول الخام، واحتياطي البترول الخام ، وقدرة التكرير Raffinage
2. **عامل خارجي:** حجم انتاج أعضاء منظمة **الأوبك** من البترول الخام، الانتاج العالمي من البترول الخام الطلب الدولي على البترول الخام.

عرف حجم الصادرات من المحروقات تطورا في الفترة 1978 -2008 ابتداءا من 64.13 مليون طن الى أنّ وصل الى أكبر كمية له، والتي قدرت بـ141 مليون طن في 2005، وبعد ذلك بدأ يعرف انخفاضا ابتداءا من سنة 2006 كما يوضحه الجدول الموالي:

[1] الاخضر ابو علاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري، الاردن، 2014، ص 337.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، المرجع السابق ،ص 34.

الجدول(5-19): تطور حجم الصادرات من المحروقات من 1978 الى 2008 في الجزائر.

الوحدة: بالمليون TEP[1]

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
TEP	64.13	68.54	56.86	54.17	54.49	59.93	63.93	67.55	68.43	73.43	74.73
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
TEP	78.75	83.07	84.19	86.12	85.12	85.58	82.22	88.99	95.99	109.00	116.96
السنوات			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
TEP			124.00	117.78	120.95	130.11	133.36	141.31	136.29	130.35	135.00

المصدر : *ABDELATIF REBAH, **Economie Algérienne Le Développement National Contrarié,** INAS éditions Algérie, Alger, 2011, page360.*

من الجدول أعلاه، يتضح أنّ الكميات المنتجة من المحروقات قد تضاعفت بالنسبة للفترة (1978–1999) مما يظهر أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كما سبق وأن ذكرنا. فالكمية المصدرة من البترول بلغت أقصاها سنة 2005 بحجم 639.8 مليون برميل أي بزيادة بـ168 برميل ما بين سنتي (1999–2005)[2].

إنّ الارتفاع السريع في مداخيل صادرات المحروقات منذ 2000، يطرح أسئلة فيما يتعلق بموضوع تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار وماله من أثر التنمية وعلى القطاع الخاص، فالتحدي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في إدارة عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينجم على المداخيل المالية المرتبطة بصادرات المحروقات، وهذا بهدف تحسين آفاق القطاع الخاص، دعم النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل[3]. بما أنّ الاقتصاد الجزائري يتأثر بتغيرات أسعار المحروقات فهو مصاب بعلة المرض الهولندي[4] أو *la maladie hollandaise* أو *Dutch Disease*، حيث أنّ رواج الصادرات من المحروقات يؤدي الى ارخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسّن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أنّ استخدام هذه الموارد أدّى الى اختلالات خطيرة في أنظمتها الانتاجية، وهو ما جرى في الجزائر[5].

يوضح الجدول الموالي نسبة صادرات السلع والخدمات[6] من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1980 -2014:

[1] *TEP: Tonne équivalent pétrole:* مليون طن مكافيء للبترول. وحدة القياس من الطاقة المستخدمة من قبل الاقتصاديين الطاقة

[2] دادي عدون ناصر، بغداش عبد الكريم، **الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999–2008**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 07، 2009، ص29.

[3] سماعيلي فوزي، **الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري، المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر**– مجلة الحكمة، كنوز الحكمة العدد 21 السداسي الأول، 2013، الجزائر، ص 165.

[4] تمت صياغة هذا النموذج من طرف *R.G GREGORY* و *W.M.CORDON* وشرح اثر زيادة حصيلة الصادرات من المواد الاولية على توزيع القطاعات وقد ارتبط على الغاز والنفط الخاص بهولندا وبحر الشمال.

[5] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية بيروت،2010، ص 215.

[6] تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، النقل، السفر، حقوق الامتياز، رسوم الرخص وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات والإنشاءات، الخدمات المالية، المعلوماتية، الأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية.

الجدول(5-20): نسبة الصادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

الوحدة : %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
نسبة الصادرات من الناتج	34,3	34,6	30,9	27,9	25,7	23,6	12,6	14,3	15,5	18,6	23,4	29,1
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة الصادرات من الناتج	25,3	21,8	22,5	26,2	29,8	30,9	22,6	26,8	41,2	36,7	35,5	38,2
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
نسبة الصادرات من الناتج	40,1	47,2	48,8	47,1	48	35,1	38,4	39	37,7	33,1	29,8	

المصدر : *data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS* ، تمّ الاطلاع عليه يوم 2015/05/20.

توضح أرقام الجدول أعلاه نسبة الصادرات من الناتج المحلي خلال الفترة 1980-1991 لم تتجاوز35%، أما بالنسبة للفترة 1992-2003، لم تتجاوز هذه النسبة 41%، لكن خلال 2004- 2014، وصلت أعلى نسبة لها في سنة 2006، مقدرة بـ48.8%.

وأخيرا قد نتساءل حول مستقبل النفط الجزائري في ظل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة. فواقع حال النفط وآليات عقوده تشير إلى عولمة صناعة النفط منذ ما يزيد على عقدين مضت بتأسيس سوق العقود الآجلة أو المستقبلية، فعولمة النفط تعني الاتجار فيه في أي وقت أو مكان، كما أنّه بالإمكان تأمين النفط الذي يتم شراؤه أو بيعه تجنبا لمخاطر الخسائر غير المتوقعة، كما يعني أيضا وجود قدرا أكبر من الشفافية نظرا إلى أنّ المعاملات ستكون مفتوحة.[1]

II- 2 التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خارج النفط في الجزائر:

II -2-1 ترقية الصادرات خارج المحروقات: أكد كل من الميثاق الوطني لسنة 1976 وسنة 1986 وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988،على تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات، غير أن النتائج التي سجلت لم تحقق الأهداف المنشودة، والسبب في ذلك يعود إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الصادرات، كما أنّه لم تكن لإجراءات الدعم والتشجيع التي شرعت فيها الدولة بداية من 1996 للرفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير خارج المحروقات الدور المنتظر منها، إذ ظلت هذه الصادرات لا تتعدى 05% في أحسن الظروف[2].

تعتبر أهم المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر فيما يلي[3]:

- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر وعدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية، فالقيود من الجانب المصرفي كبيرة، في حين تغيب البورصة الجزائرية[4]عن أي دور في عمليات التمويل للمؤسسات المحلية.
- عدم سعي الشركات الوطنية الى اتفاقيات الشراكة والتعاون، وترك الأمر فقط على كاهل الدولة.
- ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بمثيله الاجنبي، ما يجعل عملية البحث عن أسواق قابلة لامتصاص واستقبال المنتوج أمر في غاية الصعوبة، خاصة مع غياب الجودة الفعلية للمنتوجات الوطنية، إضافة الى نقص المعلومات والخبرة في التسويق الدولي، وضعف الجانب التكنولوجي.

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص460.

[2] براق محمد وعبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص 125.

[3] أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 421-422-423.

[4] حيث أن الجزائر تملك بورصة لكنها لا تملك سوق مالي وقد انشات البورصة بمقتضى المرسوم رقم 93-10 الصادر في 23-05-1993 والذي تمم بالمرسوم 96-10 الصادر في 10-01-1996، انظر *Mostapha Hassen-Bey, **Entreprise Algérienne Gestion, Mises A Niveau Et Performance Economique**, THALA éditions, Alger, 2006, Page 24*

- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية، وبالتالي العمل من أجل تغطية الاحتياجات المحلية.
- ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية، ومحدودية الموارد المادية والمالية التي تساهم في التوسّع الخارجي حيث تعتبر عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التصدير أهمّ اسباب توجه المؤسسات الوطنية نحو خيار السوق المحلية على حساب الخارجية.
- أمام ضعف التكامل العربي والمغاربي والافريقي، وضعف التبادلات البينية، تتوجه الجزائر بمنتوجاتها نحو الاسواق الأوروبية، وهو ما يزيد من تكلفة نقل المنتوجات، وبالتالي رفع أسعارها لضمان جزء من هامش الأرباح وهو ما يؤدي الى نفور الأسواق الخارجية بمستهلكيها من المنتجات الوطنية لوجود البديل وبأسعار أقلّ.
- انعدام قنوات التوزيع وخدمات ما بعد البيع، وغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح، والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير، وانعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة طويلة، والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدّى إلى غياب التنسيق، والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تقييم الوضعية، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة[1].

يلخص الجدول الموالي أهمّ الاجراءات الخاصة بتشجيع الصادرات خارج المحروقات:

الجدول (5-21): أهم الاجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

نوع الاجراءات	تفاصيل الاجراءات
التحفيزات الجبائية	**1-التحفيزات الضريبية:** كالإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، والإعفاء من الدفع الجزافي والرسم على النشاط التجاري والصناعي، ومن الضرائب المباشرة، وإعفاء عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة. **2-التحفيزات الجمركية:** تشمل مجموعة من الإجراءات نوجز أهمها فيما يلي: أ) **القبول المؤقت:** ويقصد به بأن تقبل البضائع المستوردة لغرض معين، والمخصصة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها. ب) **إعادة التموين بالإعفاء:** ويقصد به الاستيراد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة. ج) **نظام التحسين عند التصدير**(التصدير المؤقت)**:** بمنح إمكانية تصدير بعض المنتجات مؤقتا بغرض تحويلها، أو تصنيعها بالخارج للرفع من القيمة التجارية للمنتجات عن طريق تحقيق نوعيتها. د) **نظام التصدير المؤقت:** "*le système ATA*" بمساعدة المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية، وذلك عن طريق *الدفتر ATA* [2].

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، المرجع السابق، ص 13-14.

[2] *Admission temporaire* وهو الوثيقة الجمركية الدولية لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن معفية من الأداءات .

البنوك وتمويل التجارة الخارجية	اعتمدت البنوك الجزائرية على استراتيجية جديدة أكثر مرونة تتعلق بتقنيات الدفع، وتسيير المخاطر التي تخص عمليات التجارة الخارجية.
مراقبة الجودة والنوعية	عن طريق اخضاع المنتوجات الموجهة للأسواق الى المعايير العالمية، بإرفاقها بشهادات تفتيش، حيث تمّ انشاء المركز الجزائري لمراقبة الجودة والرزم[1] CACQE الذي يعمل بدوره على دعم ومساندة المؤسسات الصناعية الراغبة في تحسين جودتها.
تخفيض تكاليف النقل	بتخفيض أسعار شركات النقل البري والجوي، والبحري من أجل تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013 ، ص 170.

كما قامت الجزائر بالعديد من المجهودات من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات، وزيادة تنافسيتها في الأسواق الأجنبية مثل إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفارات الجزائر بالخارج للتعريف بفرص الاستثمار بالجزائر، والتعريف المنتوج الجزائري، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وعصرنة إدارة الجمارك بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الدولية، واعتماد سعر صرف مواتي[2]. إضافة الى ما سبق ذكره، اتخذت عدة اجراءات لترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات جاءت على لسان وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة[3]، من بينها[4] :

- اتخادها سياسة ارتكزت على خمس محاور أساسية لبلوغ هذا الغرض، ويتعلق المحور الأول بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لترقية الصادرات، فيما يتعلق المحور الثاني بتوفير الشروط التقنية والتنظيمية الملائمة لدخول المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، ويتعلق المحور الثالث بترقية وتطوير النشاطات المرتبطة بدعم المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في الأسواق العالمية، بينما يتعلق المحور الرابع والخامس على التوالي بتقوية وتدعيم الإطار المؤسساتي لمتابعة تشجيع الصادرات وإنشاء وتسيير الآليات ووسائل الدعم المختلفة لفائدة المؤسسات المصدرة.
- في إطار تنظيم الحركة الجمعوية أنشئت سنة 2001 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين لتكون فضاء مكمل للهيئات السابقة للاحتكاك، وتبادل الآراء بين المصدرين الجزائريين، وتمثيلهم لدى مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية.
- خلال سنة 2012 تمّ صرف حوالي 600 مليون دج لفائدة المصدريين الجزائريين كإعانات من السلطات العمومية لمرافقة عمليات التصدير، كما تم إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات FINDEX يتولى مهمة رسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، وإنشاء الملف الوطني للمصدرين مهمته احصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، لتمكينهم من الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية بشكل مجاني ودوري[5] لكن رغم كل المجهودات المبذولة بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب بالعودة الى ارقام

[1] للمزيد انظر الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 33 الصادرة في 9 اوت 1989، ص 884.

[2] عن طريق تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الجزائرية بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

[3] عين وزير للتجارة في 28 مايو 2010، ساهم في تنشيط الساحة الاقتصادية الوطنية من خلال رسم وتنفيذ استراتيجية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والتي أثمرت ببروز وإنشاء آليات وهياكل دعم ومرافقة جديدة للمؤسسات لم تعرفها الجزائر من قبل، كصناديق ضمان القروض، وكذا الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توسيع شبكة القطاع إلى المستوى المحلي من خلال المديريات الولائية ومراكز التسهيل ومحاضن المؤسسات...

[4] خالد س. **الدولة اتخذت اجراءات لترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات**، جريدة الأحرار، الجزائر، العدد 4828 الصادرة بتاريخ 2013/12/24، ص 02.

[5] أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، المرجع السابق، ص424.

الجدولين (2)، و(3)، من الملحق (4)، حيث أنه خلال الفترة 1994–2013 يتّضح أنّ نوعية المواد المصدرة خارج المحروقات ظلّت هامشية، بينما بقيت الصدارة للمحروقات في إجمالي الصادرات، إذ فاقت95%، رغم الامتيازات الممنوحة لصالح المؤسسات المصدرة للسلع خارج المحروقات، من خلال هيكل الصادرات الموضح في الجدولين السابقين بالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل الخروج من دائرة الريع البترولي. فبعدما كانت الجزائر تعتبر "مخزون اوروبا" في الخمسينات والستينات بفضل صادراتها من الحمضيات، والقمح أساسا، وجدت نفسها اليوم –وبالرغم من الصحة المالية والاقتصادية التي تتمتع بها– في المؤخرة مقارنة بباقي دول العالم، بل وحتى مقارنة بجيرانها الاقربين مثل المغرب وتونس، من حيث الصادرات خارج المحروقات لتتحول من بذلك من وضعية مصدر الى مستورد علما أنها تعد من أكبر مستوردي القمح في العالم.[1]

سجل نمو الصادرات خارج المحروقات حتى 2013 المعدلات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5–22): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالمليون دينار جزائري (1995- 2013).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات خارج المحروقات	519	882	516	358	438	612	648	734	673
معدل النمو	–	69	41	30	22	39	47	19	08–
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	907	1 184	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165
معدل النمو	16,13	30,54	12,50	45,42	-44,97	43,15	35,12	-	5,00

المصدر: انظر الجدول (8) من الملحق (4).

نلاحظ من هذا الجدول أنّ قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت عدم استقرار من1995 إلى غاية 2002، أما بالنسبة لسنة 2003 فالنسبة السالبة تعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أرغم العديد من الدول إلى وقف صادراتها باتجاه المنطقة. كما سجلت نسبة سالبة أخرى بلغت 44,97- خلال 2009، والراجع الى الازمة المالية العالمية .

وقد تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات لحل مشاكل التّصدير في الجزائر من بينها[2]:

- إنشاء شهادة المصّدر لصالح كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري، ويقوم بعملية تصدير لبعض المنتجات[3]، حيث أصبحت شرطا لازما لتصدير التمور والجلود الخام، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام، وذلك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، من أجل إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين الذين يقيمون في الجزائر، ويكونوا قد قاموا بعملية التصدير خلال ثلاث سنوات لما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الأقل(حيث يستفيدون مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام).

[1] روان رفيق، **التسويق الدولي المباشر في خدمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والاشهار، الجزائر، 2012، ص 53.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، المرجع السابق، ص 12.

[3] انظر القرار الوزاري المؤرخ في 13 فبراير 1999 ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 32 ،الصادرة بتاريخ 02 ماي 1999، ص 20.

- إنشاء شركات تجارية متخصصة في التصدير بهدف التغلّب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وللاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض السفارات في الخارج للتعريف بالمنتوج الوطني، وفرص الاستثمار في الجزائر.
- عصرنه إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

إنّ نجاح سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلاد على اعتبار أنّ السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم إضافة إلى إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات. إذا ما قارنا المنتجات المصدرة مثلا مع الدول المجاورة كتونس والمغرب، نجد أن الأولى تصدر1193 منتوج والثانية تصدر1120 منتوج، بينما الجزائر لا تصدر إلاّ 185 منتوج[1] رغم ما تمتلكه من ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة مثلا. لكن رغم ذلك نجد بعض المنتجات كالزيتون التمور والأسماك الطازجة بدأت تحتل مرتبة لا بأس بها في السوق الأوروبي نظرا لجودتها[2]. إضافة إلى الصناعات الاستخراجية والصناعة التقليدية، والسياحة، مما يجعل بناء اقتصاد غير نفطي أمرا ممكنا جدا ضمن استراتيجية وطنية من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المؤسسات المتواجدة حاليا والمقدرة بـ2400 مؤسسة، 90% منها لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

في هذا المجال قامت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بدراسات لتحديد السبل الهامة لإنشاء مؤسسات تنافسية تسمى فيما بعد أقطاب اقتصادية في السوق الوطنية ومن ثمّ العالمية، ولقد اختيرت لهذه العملية 10 مؤسسات تنشط في مجال الصناعة والخدمات من بينها 05 اختيرت لتحصل على دعم من الدولة كصيدال، شركة الخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية لصناعة السيارات المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية، ومؤسسة مواد البناء[3]. كما ينتظر من قطاعي الفلاحة والصناعة أن يلعبا دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات، بالنظر إلى حجم الأغلفة المالية المرصودة لهما والتي تفوق 1.000 مليار دينار جزائري بالنسبة للفلاحة، و2.000 مليار دينار جزائري لقطاع الصناعة في شكل قروض بنكية مدعمة من الدولة لصالح الصناعة[4].

II -2-2 الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات: يمثل الشكل والجدول المواليين النمو بمساهمة المحروقات والنمو خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1993−2011:

[1] *L. Ammar, **à quand une économie diversifiée** ?, L'ACTUEL N°116, les nouvelles revues algériennes, ANEP régie Presse Alger juin 2010, page 15.*
[2] *SAAD OUALI, **les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller**, L'ACTUEL N°86, les nouvelles revues algériennes, décembre 2007, ANEP régie Presse Alger, décembre 2007, page 46.*
[3] *A.ZAKIA, **Mise en place d'une économie productive cap sur les grands groupes économiques**, L'ACTUEL N°109, les nouvelles revues algériennes, novembre 2009, page 17.*
[4] الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، المنتدى الدولي الثالث حول "**دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل**" وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر – فندق ***MERCURE Gd HÔTEL***، ***أيام*** 26−27 ماي 2010.

الشكل (5-3): النمو بمساهمة المحروقات، وخارج المحروقات في الجزائر للفترة (1993-2011)

الوحدة: %

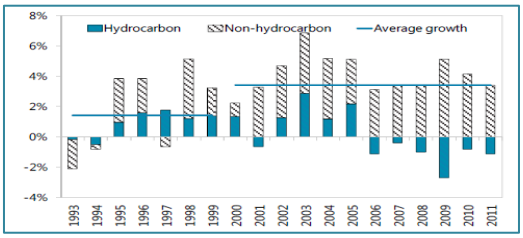

المصدر: *Giorgia Albertin and Amina Lahreche ,(both MCD); and Sami Ben Naceur (ICD). International Monetary Fund Country Report No. Washington, February* 2013, *page* 03,*13/48*

الجدول(5-23): معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (1993-2013)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	**2.5-**	**0.4-**	**3.7**	**2.6**	**0.9-**	**5.1**	**6.0**	**4.7**	**5.6**	**6.3**	**6.1**	**9.3**	**6.0**	**6.0**	**7.1**	**6.4**

المصدر: انظر الجدول (8) من الملحق (4).

انطلاقا من الشكل (5-3) نجد أنّ المحروقات تساهم في النمو الاقتصادي الجزائري بدرجة كبيرة، خاصة اذا ما قارنها بالمساهمة خارج المحروقات، ويظهر ذلك جليا خلال السنوات 2003،2000،1999،1997،1996،2005 و2009.

أمّا اذا عدنا الى الجدول(5-23) الموضح لمعدل **نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فنجد أنّه بلغ معدلات سلبية خلال** 1993، و1994، **ثمّ في** 1997، وبعد ذلك انطلاقا من 1998 بدأ المعدل يشهد التّحسن، الى أن وصل 9.3% في سنة 2009، وهي أعلى نسبة سجلها طيلة الفترة 1993-2013.

إضافة إلى هذا فقد تطور أيضا نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، حيث الفرق موضح في الجدول التالي، وذلك في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2006:

الجدول رقم (5-24): تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات خارج المحروقات(2002-2006)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نصيب القطاع العمومي من الناتج الداخلي الخام	505.0	21.1	550.6	22.9	598.6	21.8	651.0	21.59	704.95	20.44
نصيب القطاع الخاص من الداخلي الخام	1679.1	**76.9**	1884.2	**77.1**	2146.7	**78.2**	2364.5	**78.41**	2740.06	**79.56**
المجموع	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100

المصدر : *Rachid BENYOUBE, **annuaire économique et social**, 5ème édition, KALMA Communication édition, ALGER, 2009, page 48.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّه على مدى الخمس سنوات كان نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام يفوق بكثير نصيب القطاع العام، حيث نجد أنه بلغ 76.9% في سنة 2002 واستمر في الارتفاع، إلى أن وصل إلى 79.56% في سنة 2006.

على اعتبار أنّ حجم الاستثمار يتناسب طرديا مع نمو القروض المقدمة للإنتاج مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم ينطبق على الاقتصاد في الجزائر، خاصة لو عدنا الى تمويل الاستثمارات خاصة منها العمومية، لوجدنا بأنّ الجزائر تعتبر من الدول الاولى في العالم، إذ أنّه خلال الفترة 1971-2000 سجل المعدل المتوسط للاستثمار بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام 32% قياسا بالشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي لم يتجاوز 24%، أما بالنسبة للعالم ككل فإنّ هذا المعدل لم يتعد 21%[1].

شهدت الجزائر ابتداءا من 2002 ارتفاعا كبيرا في حجم السيولة ويرجع ذلك الى ارتفاع احتياطات الصرف بسبب زيادة أسعار البترول، والتي ارتفعت من 2447.9 مليار دينار في 2009 الى 2549.1 مليار دينار سنة 2010[2]، كما أنها تمتلك 150 مليار من الاحتياطات النقدية الأجنبية، وتحتل المرتبة العاشرة عالميا، بعد ألمانيا بـ152مليار دولار وقبل فرنسا بـ25 مليار دولار، إضافة الى أنّ الحكومة قامت بالتسديد المسبق للديون الخارجية، بعدما كانت 31 مليار دولار في 1999 وأصبحت 3.5 مليون دولار في نهاية 2008 وبذلك بدت الجزائر في مأمن من الأزمة[3].

لكن الحقيقية غير ذلك لأنّ الأزمة العالمية لسنة 2008 كشفت عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري لما بعد البترول فالجزائر لم تخطو منذ الثمانينات من القرن الماضي خطوات سريعة وجدية للتحضير لهذه المرحلة رغم وجود خطاب سياسي يدعو لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.[4]

يعتبر أهم عوامل تأخّر الجزائر في هذا التحضير غياب التنسيق الفعلي بين رجال الأعمال الجزائريين، والإدارة والخطاب السياسي في حد ذاته، زد على ذلك عدم مسايرة القوانين المنظمة للعملية الاقتصادية والواقع الاقتصادي من أجل ذلك، يتوجب على الجزائر بناء استراتيجية من أجل تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال، عن طريق تنويع هياكل الإنتاج كما يتعين عليها تنويع الاقتصاد الوطني نحو قطاعات كثيفة العمالة للقضاء على مشاكل البطالة، إضافة إلى تطوير الصناعات التحويلية عن طريق الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الثروة، واستيعاب متطلبات السوق دون إهمال القطاع المصرفي الذي هو بدوره في حاجة إلى تطوير من أجل أن يستوعب المتغيرات ويواجه التحديات العالمية.

رغم أنّ الجزائر تمتلك احتياطي يخولها من تحقيق مداخيل سنوية تقدر بـ55 مليار دولار، وهذا حتى 2040[5] ورغم عائدات المحروقات التي تجاوزت 44 مليار دولار سنة 2010، بزيادة تقدر بـ30% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية[6] ، فإنّ هناك سؤال يستحق أن نطرحه بدون توقف لمستقبل هذا البلد، وهو ما دور النفط في عملية التنمية في مستقبل الجزائر، أو كيف يمكن أن تكون الجزائر بدون عائدات المحروقات؟ فارتفاع أسعاره جعلها تتبع الانفاق من أجل شراء السلم الاجتماعي، وتهدئة الأوضاع بالإنفاق على مشروعات ليست قائمة على الأولويات في البرامج الحقيقية من أجل تنمية فعلية، ومن الظاهر أنها ستواصل هذا الانفاق على التوظيف العام من أجل امتصاص

---

[1] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، المرجع السابق، ص 121.

[2] غراس نهلة، **تطور النظام البنكي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1974-2008**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 13، 2012، ص 29.

[3] *CAMILLE SARI, **Algérie Et Maroc: quelles convergences économique؛ op. Cité**, Page 156.*

[4] بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص242.

[5] *ABEDEALAZIZ Fayçal, **climat d'affaires propice, des recettes en augmentation et des mesures contre l'importation**, L'ACTUEL N°113, mars 2010, page 26.*

[6] *MOHAMED MAHDI BENAZZOUZ, **bilan des activités du secteur des hydrocarbures**, L'ACTUEL N° 114, AVRIL 2010, page 52.*

غضب الشارع، عن طريق خلق وظائف قد تكون وهمية، كعقود التشغيل لتخفيض نسبة البطالة، واعطاء قروض بدون فوائد لإنشاء مؤسسات لا تخدم الاقتصاد في خلق أي نوع من الثروة، وسيواصل الفساد أخذ حظه من هذه المداخيل، وبما أنّ الحكومة تعمد إلى اتباع تصرفات مشابهة في المستقبل، فسيكون صورة من الحاضر.

II -2-2 احلال الواردات في الجزائر:

تتضمن سياسة احلال الواردات[1] تأسيس قاعدة صناعية من أجل تلبية حاجات السوق المحلية من أجل تلبية حاجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية مقابل استيرادها من الخارج.

كما أنّ السياسة النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع معينة، ثمّ القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل انتاج هذه السلعة[2].

حاولت الجزائر من خلال اتباعها سياسة احلال الواردات تعويض المنتجات الأجنبية في السوق المحلية ولو جزئيا، ذلك بالتّركيز على الصناعات الثقيلة مع اعطاء الأهمية للصناعات الخفيفة التي تجلّت من خلال بعض الصناعات النسيجية والغذائية، عن طريق انفاقها على الاستثمار العام والخاص، ولقد كان لسياسة الاحتكار والحماية التي فرضتها الدولة الدور الفعال في حماية بعض الصناعات، وزيادة إنتاجاها، كما جعلها ترقى نوعا ما الى التصدير، بالرغم من عدم كفايتها للسوق المحلية، واختلاف جودتها لنفس المنتوج المستهلك محليا، والموجه نحو التصدير. لكن كل المجهودات التي بذلتها الجزائر في مجال تقليل الواردات لا يزال يحتاج الى المزيد خاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية التي تأخذ حصة لا بأس بها من مجموع الواردات، إضافة إلى سلع التجهيز.

من خلال الجدول (4) من الملحق (4) ، نلاحظ أنّ هيكل الواردات خلال الفترة 1990-1999 التي تعتبر مرحلة بداية تحرير التّجارة، حيث تتصدّره تجهيزات الصناعة بنسبة تصل الى أقصاها بـ38.14%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الواردات الغذائية بنسبة أعلاها 30%، وذلك لضعف القطاع الفلاحي رغم كل الاصلاحات التي طالت هذا القطاع. فالجزائر تستورد ولسنوات 40 %من احتياجاتها الغذائية مما كرّس تبعيتها الغذائية[3].

أما بالعودة المعطيات الشكل(2) من الملحق(4)، نلاحظ أنّ الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة(2000–2009)، حيث انتقلت من9174 مليون دولار خلال سنة 2000، إلى 20357 مليون دولار سنة،2005 وصولاً إلى39103 مليون دولار سنة2009، دون أن ننسى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي دخل حيّز التنفيذ في 2005، والذي حوّل السوق الجزائرية الى منفذ للسلع الأوروبية.

هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى عاد إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما عكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة. فرغم أنّ كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08 مليار دولار، من مجموع الواردات في سنة2008[4] كما تمثل الواردات الغذائية نسبة30%، أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435 مليون دولار سنة2001، بعدما كانت3068 مليون دولار سنة2000، لتقفز سنة2009 إلى15044 مليون

[1] أنظر الفصل الأول من هذه المذكرة، ص 59.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 566.

[3] *Frederic Teulon, Dominique Bonet Fernandez, **op. Cité. page11***

[4] *MERHOUN Malek, **Croissance Economique Et Endettement Extérieur De L'Algérie : Etat Des Lieux Et Perspectives**, réformes économiques et intégration en économie mondiale, revue publiée par le laboratoire des réformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieur de commerce, Alger, N° 07, 2009, PAGE 29.*

دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي وتكملة مسار التنمية الذي رسمته الدولة للنهوض بالاقتصاد.

بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2010–2013)، يلخصها الجدول (5) من الملحق (4)، حيث نجد نفس الملاحظة بالنسبة للفترات السابقة الاّ أنّ التغيير الوحيد الذي طرأ على هذه الفترة هو تقدم المنتجات نصف المصنعة مكان الواردات الغذائية، التي تراجعت مقارنة مع الفترة السابقة، لمحاولة احلال المنتوج المحلي مكان الأجنبي، وتبقى السلع الاستهلاكية في مرتبتها الرابعة، كما ظلّت الطاقة والوقود والمواد الخام، وسلع التجهيزات الفلاحية تلزم الهامشية. في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، اتخذت مجموعة من الإجراءات لتقليل الواردات، من بينها فرض تسديد فاتورة الواردات فقط عن طريق الاعتماد المستندي مما ساهم في خفض الواردات ابتداءا من 2012[1].

[1] *Ambassade de Suisse/Alger, rapport économique Algérie, année 2012, édition octobre 2013, page 5.*

III - دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد تحليل معدل الناتج الداخلي الخام خلال مراحل تطور الاقتصاد في الجزائر، انطلاقا من مرحلة التخطيط الى تمويل النمو خارج الميزانية، والّتعرف على مجمل مراحل التّحرير التّجاري، ارتأينا فحص العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي قياسيا من خلال هذا المبحث، بعد المرور أولا على الدراسات السابقة للموضوع.

III –1 الدراسات التجريبية السابقة للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي:

إنّ العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، التي كانت تتبع سياسات تجارية مقيدة وتشجّع سياسة احلال الواردات شهدت انهيار النمو الاقتصادي في منتصف القرن العشرين ، مثل الهند ارتفع نموها منذ 1990 بعد الاصلاحات التي اتبعتها لتحرير التجارة، فهل هذا يعني أنّ التحرير مفيد للنمو دائما؟ كما أنّ هناك دراسات أخرى تشير إلى أنّ النمو في الدول أو القطاعات الأكثر تقدما له منافع دون شك تستفيد أكثر من المزيد من الانفتاح التجاري، بنفس الاستفادة التي تؤثر على الدخل، فهل يمكن لتحرير التجارة في أي وقت أنّ يضرّ النمو في البلدان المتخلفة؟[1].

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته، لأننا لا ندعي أنّ الموضوع موضوع بكر حيث أننا استفدنا كل الاستفادة من الأبحاث السابقة التي سطّرها بعض الباحثين وكثيرا ما اعتمدنا عليها، ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بالموضوع، نجد بعض الدراسات التي تمّ الاطلاع عليها:

III -1- 1 الدراسات المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي:

1. **دراسة دنيس روبرتسون**" 1940: كان أول من أشار إلى أنّ الصادرات هي محرك النمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940، وبعده حاول "**نوركسه**" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت الدراسات بأنّ نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، وقد بنيت الأدبيات بأنّ البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد.
2. **دراسة بلاسا** (1971)*Balassa* : في وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح *Balassa* وغيره من الاقتصاديين، درجة الارتباط بين التجارة والنمو[2]، حيث استقصى العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لـ11 دولة نامية، وخلص الى الأثر الواضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية، وبالتالي النمو الاقتصادي.
3. **دراسة**(1983) *Feeder* : التي أكدت أنّ تنمية الصادرات تسهم في زيادة الناتج الكلي من خلال وسيلتين : الأولى أن قطاع الصادرات يولد آثارا خارجية ايجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى غير المصدرة، أما الثانية فهناك فروقا في الإنتاج لصالح قطاع التصدير ستؤدي إلى حدوث آثار ايجابية صافية على الناتج من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج[3] .
4. **دراسة كافوسي** *Kavoussi* (1984) : بيّن في دراسة قياسية شملت 70 دولة خلال 1960–1978 أنّ نمو الصادرات الوطنية قد يلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض

---

[1] *PHILIPPE AGHION And PETRE HOWITT, **The Economics Growth**, Massachusetts institute of technology, London, 2009, page10.*

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، المرجع السابق، ص260.

[3] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة**، الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010 ، ص 153.

والمتوسط، كما دلّت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء[1].

5. **دراسة رام** *RAM*(1985): قدّم بحث على 80 دولة نامية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1960-1982 ، وخلص الى جود علاقة موجبة قوية بين الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي[2].
6. **دراسة *Jung And Marshall*:** في 1985 قام باختيار العلاقة السببية **لجرانجر** بين الصادرات ونمو الناتج المحلي باستخدام السلاسل الزمنية لـ37 دولة، ودعم اتجاه السببية من الصادرات الى الناتج المحلي لأربع دول فقط[3].
7. **دراسة رتنبرغ** *Rittenerg* (1986) *:* بين **رتنبرغ** كذلك أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات لأربعين دولة نامية، حيث بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي[4].
8. **دراسة البنك الدولي**(1987): أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية[5]، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التّحرير التّجاري في 19 بلدا بين عامي 1946 -1986، وقد صنفت إلى أربعة مجموعات، حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية وكيفية تتمثل في معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد، واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته هي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التّوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل، اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل، وخلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التّجاري بالقوة والاستمرارية.
9. **دراسة تشو***Chow* (1987): حول تايوان فقد دلّت النتائج على أنّ الصادرات الوطنية التايوانية قد لعبت دورا مهما وقياديا في هذه الدولة في السنوات الأخيرة[6].
10. **دراسة كواسفيز***Kwasifousi*: أجرى دراسة قياسية حول الصادرات على النمو الاقتصادي لحوالي 28 دولة نامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية. دلّت النتائج القياسية على أنّ زيادة الصادرات بمقدار 01% تؤدي

---

[1] رنان مختار، **التجارة الدولية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، المرجع السابق، ص 234.

[4] رنان مختار، المرجع السابق.

[5] إذ يشير تقرير البنك أنه في الفترة 1970 -2000 عرفت التجارة في الدول المتقدمة تطورا كبيرا أكثر من البلدان النامية، حيث بلغ أكثر من 130٪ بالنسبة لمجموعة الدول الغنية (البلدان غير الأعضاء في المنظمة)، وما يقرب من67٪ بالنسبة للبلدان التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فبلدان الشرق الاقصى وشمال إفريقيا التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات النفطية التي هي ثاني أكبر بلدان منفتحة بنسبة 68٪ خلال تلك الفترة، ومجموعات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بلغت معدلات انفتاحها نحو 54٪ و23٪ على مدى الفترة1970-1990 وعن مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا (بما فيها سنغافورة وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية) حققت أعلى معدلات الانفتاح في العالم تزيد على 200 في المائة، وعن مجموعة جنوب آسيا فقد حققت أدنى معدلات الانفتاح، حيث بلغت 16٪ على مدى السبعينات و27٪ للفترة 1990-2000.

[6] رنان مختار، المرجع السابق.

الى زيادة النمو الاقتصادي بـ0.12% في الدول الافريقية محلّ الدراسة، وبمقدار 0.15% في الدول النامية الأخرى أي في آسيا وأمريكا اللاتينية[1].

11. دراسة *Oskooec Et Bahamani*: في 1991 اختبرا العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي بين 20 دولة نامية، ووجدوا علاقة سببية ايجابية من نمو الصادرات الى نمو الناتج المحلي في خمس دول وعلاقة سلبية في 03 دول[2].

12. دراسة *Greenway And Sapsford* : أشار *Greenway And Sapsford* في 1994 الى 14 دراسة انجزت خلال الفترة 1998–1999 منها 12 دراسة تدعم فرضية دور الصادرات في النمو الاقتصادي، أما *Giles And Williams* فقد وجد في سنة 2000 أنّ أكثر من 150 دراسة انجزت بين عامين 1963 و1999 منها 4 دراسات مقطعية فقط من بين57 دارسة و10 دراسات استخدمت سلاسل زمنية فقط من بين 102 دراسة تشير الى عدم وضوح العلاقة السببية بين الصادرات والنمو[3].

13. دراسة رودرك(*Rodrik*) (1999): بالنسبة **لرودرك،** فقد أوضح أنّ تعزيز الصادرات ما هو إلاّ وسيلة وليس هدف بحد ذاته، من أجل تمويل الواردات، حيث أقام تجربة على 25 بلدا ناميا في الفترة الممتدة من (1975–1994) كما يوضح الجدول(6) من الملحق (04) نسبة (الصادرات/الناتج الإجمالي) في أسرع الدول النامية نموا في الفترة(1975–1994)، أين ظهر جليا أنّ جلّ البلدان شهدت ارتفاعا في نسبة (الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي) وصل إلى غاية 10%، باستثناء مصر واندونيسيا التي شهدتا انخفاضا في هذه النسبة، وعليه ظهرت قناعة الكثيرين بأنّ زيادة الصادرات تحفز النمو الاقتصادي. لكن **رودرك** أكد وجهة نظره بأن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها. أما بالنسبة للجدول(7) من الملحق (04)، فهو يوضح البلدان التي شهدت أعلى نسب(للصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي) في نفس الفترة السابقة أي (1975–1994) كذلك بأسعار1987 أنه يتضمن بلدان كثيرة لم تعرف في أي تاريخ نمو لمعدلات النمو الاقتصادي، حيث أوضح **رودرك** أنه في حال أخدنا معدل (11%) كمعدل يشير إلى حالة تحقيق نمو مرتفعة، فإننا نلاحظ أن حوالي نصف البلدان الواردة في الجدول رقم(6) ستقع تحت هذا المعدل، وقد تمّ التوصل إلى الاستنتاج التالي: «رغم أنّ البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل لأنّ تشهد أيضا نسبا مرتفعة (للصادرات/الناتج المحلي الإجمالي)، إلاّ أنّ العكس ليس صحيحا».[4]

في تقيمه لتجارب الدول في ميدان انفتاح التّجارة الخارجية، وعلاقتها بالنمو توصل "**رودرك**" إلى أنّ ما يمكن أنّ يقال عن هذه العلاقة الموجبة والمعبر عنها بتخفيض التعريفة، أو إلغاء القيود غير الجمركية أو تحرير رأس المال بأنّ معظم الشواهد لا تدعم هذه العلاقة وهي ليست محل اتفاق، حيث يشار في هذا المجال إلى أنّ إيجابيات الانفتاح تتركز في جانب الواردات، والقدرة على استيراد الأفكار، والسلع الاستثمارية والمداخلات الوسطية من الدول المتقدمة

[1] رنان مختار، نفس المرجع السابق.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، المرجع السابق، ص 234.

[3] خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص 234.

[4] أحمد، الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق ص 8.

التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي، إلاّ أنّ هذا الانفتاح لابد أنّ يتوفر له شروط داخلية حتى تتمكن الدول النامية من تحقيق استقرارها الاقتصادي والتكيف مع الصدمات الخارجية، ومن أهم هذه الشروط:[1]

- خلق بيئة مناسبة تقود إلى استثمار خاص منتج (استراتيجية واضحة للاستثمار).
- خلق مؤسسات ملائمة خاصة في مجال إدارة الأزمات.
- ضمان قانوني للحريات المدنية والسياسية.
- المشاركة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي.

وفي غياب هذه الشروط، فإنّ سياسة الانفتاح لن تحقق إلاّ عدم الاستقرار، وزيادة فجوة الدخول، والخلافات الاجتماعية، وعليه استنتج **رودريك** أنه لا يوجد دليل قاطع على علاقة ايجابية بين تحرير التجارة والنمو، وأنه في الحقيقية كان هناك في التسعينات من العشرين صلة ايجابية ضئيلة بين الحماية والنمو، وهو يرى أنّ معظم البلدان تبدأ باستبدال الواردات مع التصنيع، تمّ التّحرير، وحينما تنمو فالنمو يتسبب في التّجارة.[2]

14. **دراسة برنارد وجرسم** (*BERNARD and JERSEM 1995*) : أشار كل منهما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية أنه رغم أنّ الشركات المصدرة تفوق غير المصدرة في مجال الحجم والإنتاجية والنمو، إلاّ أنّه لا يوجد دليل على أنّ حلّة التصدير بحد ذاتها هي المسؤولة عن ذلك، وقد لاحظت هذه الدراسة العلاقة بين الأداء والتصدير كالتالي إنّ نجاح المصدرين الحاليين في السابق(قد) يكون يساعدهم في أنّ يصبحوا مصدرين، إلاّ أنّه لا يوجد ضمان بأنّ المصدرين الحاليين سيستمرون في التفوق على بقيّة الشركات مستقبلا[3].
15. **إسهامات كرافس** (*Kravis*): يجادل **كرافس** أن التّجارة الدولية ليست شرطا كافيا للتنمية الاقتصادية، فرغم أنها محفز للنمو الاقتصادي، فإنّ انعكاساتها على الاقتصاد المحلي قد لا تصل قطاع الصادرات، فالشرط الضروري لاستجابة الاقتصاد المحلي للتجارة الدولية هو أنّ يملك القدرة والقاعدة الاقتصادية القادرة على الاستفادة من هذا الانفتاح، وفي جميع الحالات هذا لا يعني أنّ الاقتصاد المحلي لن يستفيد من التّجارة الدولية فهي قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية المحلية[4].
16. **إسهامات جوردن** (*GORDEN*):تعتبر من أهم الإسهامات في مجال التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي، حيث مزج في نموذجه بين النظريات الحديثة للتّجارة، والنظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، من خلال مقارنة أجراها بين اقتصاد مفتوح وآخر مغلق، وخلص إلى أنّ معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، كان أكبر منه في الاقتصاد المغلق، وهو ما أرجعه إلى5 عوامل أساسية وهي:[5]

- **أثر الاستيعاب** *Impact effect*: وهو عندما يفتح الاقتصاد للتجارة الخارجية فإنه يستطيع أن يمتص أو يستخدم سلعا وخدمات أكثر، وهو أثر مشابه لنظيره والذي يطلق المكاسب السكانية من التّجارة الدولية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 11.

[2] جراهام دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة الاسطورة والوقائع والبدائل**، المرجع السابق، 2009، ص 196.

[3] أحمد، الكواز، المرجع السابق، ص 10.

[4] نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، المرجع السابق، ص 296.

[5] نفس المرجع السابق، ص297.

- **أثر التراكم الرأسمالي** *(Capital accumulation effect)*: يعتبر أثر التراكم الرأسمالي نتيجة لأثر الاندماج حيث أن أثر الاندماج يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الاستثمار والتراكم الرأسمالي.
- **أثر الإحلال** *Substituions effect*: إذا انخفضت الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، فإنّ ذلك سيشجع الاقتصاد على استراد سلع استثمارية (رأسمالية) أكثر، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي ومعدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب أثر الإحلال بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.
- **أثر توزيع الدخل***Income distribution effect*: قد تؤدي التجارة الخارجية، إلى التأثير على توزيع الدخل وإذا كان هناك اختلاف في الميل الحدي للادخار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن معدل الادخار الكلي سيزداد وسيؤدي ذلك إلى زيادة التراكم الرأسمالي، ومن تمّ زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان هناك تحول في الدخل في اتجاه السلع التي تستخدم بكثافة في قطاع التصدير.
- **أثر العنصر النسبي** *Factor weight effect*: هذا الأثر يأخذ في الحسبان الإنتاجية النسبية لكل من العمل ورأس المال، فإذا زادت الصادرات وزاد عنصر الإنتاج المستخدم في إنتاج الصادرات بدرجة أكبر فإن معدل الصادرات سيزداد بدرجة أكبر، ومن تم سيزداد الناتج المحلي الإجمالي.

17.دراسة صندوق النقد الدولي: في مجال دراسة الآثار المحتملة لنتائج جولة **الاوروغواي** على الدول النامية أجرى الصندوق دراسة للآثار المحتملة على الدول النامية منخفضة النمو. ترى هذه الدراسة بأن "**الجات**" سوف تقوي إمكانات النمو في البلدان النامية وخاصة التي تنتهج سياسات تجارية انفتاحيه[1]، وتؤكد الدراسة إلى أنّ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات الدول النامية سوف يؤدي إلى تحسين البيئة الخارجية التي تواجه الدول النامية، مما يحسن أداء البلدان ذات النمو المنخفض، مع التأكيد على نجاح سياسات التصحيح المحلي التي تقوم بها هذه البلدان، وبالتالي تستطيع الاستفادة من مزايا التجارة العالمية.

18. Bülent Ulaşan: « Openness to International Trade and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation»[2]:

حاول هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الانفتاح على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لعدد من الدول خلال الفترة 1960–2000. أشارت النتائج التطبيقية التي تمّ التوصل إليها إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين العديد من متغيرات الانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين أنه عند إضافة محددات أخرى للنمو الاقتصادي مثل الاستهلاك الحكومي، المؤسسات الاقتصادية، الجغرافيا...الخ، إلى نموذج الدراسة فإنّ العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تصبح غير معنوية. كما خلصت هذه الدراسة الى أنه بدون بناء مؤسسات أفضل وتبني سياسات مالية مستقرة والانفتاح على التجارة الخارجية، لا يمكن ضمان تحقيق نمو اقتصادي.

[1] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية (*wto*) واقتصاديات الدول النامية**، المرجع السابق، ص 143.

[2] *Bülent Ulaşan*, ***Openness to International Trade and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation,*** *Author(s), Licensed under a Creative Commons License - Attribution-Non Commercial 2.0, Germany ,2012.*

19. صواليلي صدر الدين: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية: حيث توصلت هذه الاطروحة الى أنّ العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي موجودة في دول معينة من العينة المدروسة، باستعمال معطيات بانيل لـ26 دولة نامية و22 سنة لفترة ممتدة بين 1981–2002.[1]

20. عابد بن عابد العبدلي: تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية[2]:

هدفت هذه الورقة البحثية الى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، ومن أجل ذلك تضمن النموذج القياسي ثلاث متغيرات: الناتج المحلي الاجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، ومتغيرين مفسرين هما الصادرات كعامل اقتصادي خارجي، ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي، واتعبت الدراسة منهجيتين في تقدير النموذج، الأول التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة 1960–2001 حيث لم تظهر النتائج مشجعة الاّ في حالات معدودة، وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي أظهرت النتائج أنّ الصادرات أكثر أهمية من الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول البترولية، بينما في الدول ذات الدخل المتوسط والقليل، ظهر الاستثمار أكثر أهمية من الصادرات.

21. *Brahim Mansouri : Effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance économique au Maroc[3] :*

بهذه المداخلة أدخل الباحث متغيرات خارجية مفسرة للنمو الاقتصادي في حالة المغرب تحديدا التحرير التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر، فالدول المتفتحة يمكن أن تستقطب استثمارا أجنبيا مباشرا الي تعتبر محرك للنمو عن طريق توفيرها لرؤوس الاموال والتكنولوجيا، باستخدام السلاسل الزمنية من 1970–2005، خلص الباحث الى أنّ العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر، والتحرير التجاري لم تفسّر احصائيا النموذج عندما اخذت كل منها على حدى، بينما ظهرت النتائج ايجابية على النمو، مما يعني أنّ التحرير المصاحب للاستثمارات يؤثر على النمو في المغرب.

22. Nadia Lemzoudi, 2005 :« L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest » :

هدف هذا المقال إلى معرفة ما إذا كان انفتاح بلد ما، مقاسا بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على النمو الاقتصادي لهذا البلد، ومعرفة ما إذا كان جوده يختلف بين البلدان الساحلية والبلدان غير الساحلية. شملت عينة الدراسة كل من البنين، بوركينا فاسو، غانا، مالي، النيجر ونيجيريا، للفترة الممتدة من 1980 إلى 2002. تم الاعتماد على المنهجية التي استخدمها(Jin, 2004) والذي اختبر علاقة الانفتاح بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على المحافظات الصينية، يستند هذا النموذج على وظيفة الانتاج الكلية باستعمال التكامل المشترك، حيث توصل الى نفس نتائج دراسة (Jin, 2004) حيث بينت وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح على التجارة الخارجية ومعدل النمو لبلدين من البلدان الساحلية الثلاثة، في حين كانت العلاقة بين المتغيرين سلبية بالنسبة للبلدان الثلاث غير الساحلية. أشارت كذلك النتائج أن الدول التي لا تتميز بوجود موانئ هي أقل توجها للخارج مقارنة بالدول

---

[1] **صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

[2] عابد بن عابد العبدلي، **تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الازهر، السنة التاسعة، العدد27،1426هـ.

[3] *Brahim Mansouri, **Effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance économique au Maroc,** commission économique pour l'Afrique, et groupe de la banque africain de développement, conférence économique Africane,2009, Addis-abeba,11-13-novembre2009.*

الساحلية، وبالتالي فإنها لا تملك اقتصادا وطنيا قويا بما فيه الكفاية لمواجهة المنافسة الأجنبية. يمكن لمثل هذه النتائج التأثير على قرارات الحكومة بشأن السياسات التجارية التي ينبغي تبنيها.[1]

23. دحماني اسماعيل: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية(حالة الجزائر):[2]

حاول الباحث من خلال هذا المقال اختبار العلاقة السببية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي والعكس، على اعتبار أنّ الانفتاح يؤدي الى النمو، باستعمال سببية *Granger* و *sim* ، على سلاسل زمنية للاقتصاد الجزائري من 1970 الى 2009، باستخدام الناتج الداخلي الخام، ورأس المال وقوة العمل، ومعامل الانفتاح، حيث خلص الى عدم وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي أحسن الحالات عدم وضوح العلاقة.

24. محمد زكريا بن معزوز، كمال حمانة: العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2010: دراسة قياسية[3].

عنيت هذه الورقة بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبعض محدداته الاقتصادية الكلية التي تأثرت بقانون القرض والنقد، عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ للفترة 1970–2010، خلصت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما كانت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ايجابية على المدى الطويل.

25. دراسة خالد محمد السواعي: أثر التّحرير التّجاري والمالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، حيث هدف هذا المقال الى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة بين تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي في الاردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992–2011، باستخدام منهجية الحدود للتكامل المشترك، حيث كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت النتائج تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير، وأبرزت هذه النتيجة أنّ تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي[4].

26. عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2011:

تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2011، حيث أشارت نتائج البحث أنّ للانفتاح أثر ايجابي على الناتج الاجمالي

---

[1] *Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest,** Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, Option économie et finance internationales, Université de MONTREAL, Département de Sciences Économiques, Décembre 2005.*

[2] دحماني اسماعيل، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية(حالة الجزائر)**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد21، جانفي،2013، ص115.

[3] محمد زكريا بن معزوز، كمال حمانة، **العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2010: دراسة قياسية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة عنابة، العدد 35، سبتمبر 2013، ص 66.

[4] خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور الاقتصادي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد1،2015، ص18.

المحلي، تحسين الصادرات، والواردات الحقيقية المؤدية بدورها الى النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى أنّ التحرير له آثار جانبية على الاقتصاد أهمها التضخم[1].

27. Clarence Jun Khiang Tan, 2012 :« International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore »

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لعينة شملت 112 دولة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. باستخدام السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين محل الدراسة لسنغافورة للفترة من 1965 إلى غاية 2009 لمعرفة ما إذا كان معدل النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي الذي تعرفه سنغافورة يعود إلى المعدل المرتفع للتجارة الخارجية لها. أشارت النتائج إلى أن الانفتاح التجاري ساهم في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة إضافة إلى عوامل أخرى ذات التأثير الإيجابي عليه وهي الإنفاق على التعليم، التضخم والتقدم التكنولوجي. [2]

28. Henryk GURGUL, Łukasz LACH, International trade and economic growth In the polish economy[3] :

قدمت هذه الورقة البحثية نتائج الاختبارات الخطية وغير الخطية لأسباب تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي للاقتصاد البولندي، من أجل توضيح أثر الأزمة المالية على الاقتصاد البولندي، حيث تمت دراسة عينة بيانات ربع سنوية 1996–2009، وعينة أخرى قبيل الأزمة 1996–2008، حيث أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج الداخلي المحلي، بغض النظر عن الفترة الزمنية المدروسة لكل عينة، كما تبينت هناك علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

29. Usman owolabi Akeem, Performance Evaluation of Foreign Trade and Economic Growth in Nigeria[4]:

من خلال هذه الورقة البحثية، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، استخدم الباحث مكونات التجارة الخارجية مطبقا طريقة المربعات الصغرى، اتضح أنّ التجارة الخارجية لم تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا لأنه لا يزال يعاني من بعض المشاكل، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي واعتماده الكبير على الواردات، بل استنتج أنّ الاستيراد والتصدير يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي في نيجيريا.

30. Daniel Johnson : Exportations et croissance économique : une analyse empirique Sur le TOGO :[5]

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لاقتصاد الطوقو (***TOGO***) باستخدام التكامل المتزامن، تمّ فحص العلاقة بين المتغيرين ومن خلال سببية **جرانجر** اتضح أنّ الصادرات تسبب النمو الاقتصادي في الطوقو (***TOGO***).

---

[1] عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1980–2011، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015، ص283 .

[2] *Clarence Jun Khiang Tan,* ***International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore****, Columbia University, 2012.*

[3] *Henryk GURGUL, Łukasz LACH, International trade and economic growth In the polish economy, Operations research and decisions* ,No. 3–4 2010,

[4] *Usman owolabi Akeem ,****Performance Evaluation of Foreign Trade and Economic Growth in Nigeria*** *,Research Journal of Finance and Accounting , Vol. 2, No 2, 2011,sur le site: www.iiste.org, consulter le24/05/2015.*

[5] *Daniel Johnson,* ***Exportations et croissance économique : une analyse empirique Sur le TOGO****, Université de Kara Faculté des Sciences Economiques et De Gestion (FASEG) Kara Togo, Revue du CAMES – Nouvelle Série B, Vol. 007 N° 2-2006 (2èmme Semestre), page267.*

III -1- 2 الدراسات المتعلقة الواردات والنمو الاقتصادي:

لم تحظى الواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بعناية الباحثين التي حضيت بها الصادرات مع النمو، ويعود نقص الدراسات القياسية المتعلقة بالواردات والنمو الاقتصادي لتعقد الدراسات النظرية بين كل من الواردات والنمو من بين الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي نجد:

- **دراسة *ESFQUNI* و*ROM*** سنة 1990 اللذان توصلا الى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.[1]
- **دراسة كوطان وسايجيليي 1999 *Kotan And Saygili***: حيث استخدما نموذجين مختلفين من أجل تقدير دالة الطلب على الواردات في تركيا، وخلصا الى أنّ مستوى الدخل يؤثر على الواردات بشكل ملحوظ في المدى الطويل[2].
- **دراسة دوتا وأحمد *Dutta Et Ahmed 2004***: وقد لاحظا سلوك الواردات الهندية خلال الفترة 1971-1995 وخلصا الى أنّ دالة الطلب على الواردات تفسر الى حد كبير بالناتج المحلي الحقيقي من خلال الدراسة القياسية التي قاما بها[3].
- **دراسة هومباج 2000 *Humpage*:** الذي استنتج من خلال دراسته أنّ هناك علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي لكن اتجاه الأثر بين الواردات والنمو ضعيف.[4]

من المعلوم أنّ تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي، فتحرير الواردات يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الانتاج الضرورية، الامر الذي يؤدي الى خفض الأسعار، كما أنّ تحرير الواردات يؤدي الى تحفيز الانتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين الى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواءا في السوق المحلية أو في الاسواق الخارجية، وللوصول الى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الانتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أنّ رفع مستوى الانتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطا لازما للولوج الى الأسواق الخارجية[5].

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أنّ معظمها ركزت في علاقة التّجارة الدولية والنمو الاقتصادي، على جانب الصادرات والناتج الداخلي الخام، فقد دلّت النتائج القياسية على أنّ زيادة الصادرات في أغلب الدراسات الى زيادة في الناتج المحلي، أما الدراسات المتعقلة بالواردات والنمو الاقتصادي، فكان حظّها قليل، حيث يعود ذلك في الغالب الى تعقّد الدراسات النظرية بين كل منهما.

---

[1] دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006، ص 282.

[2] *AHMET UGUR, **import and economic growth in turkey: evidence from multivariate analysis**, journal of economics and business, ESI-WESI, vol. XI-2008, n° 1 et N°2, page 56.*

[3] *Idem.*

[4] *Idem.*

[5] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة**، الوجه الآخر، المرجع السابق، ص152.

III-2 بناء النموذج لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

III-2-1 وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات: نحاول في هذا الجزء معرفة مدى تأثير التّحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تغطّي هذه الدراسة القياسية الفترة من 1970 إلى 2013، وسنستخدم بيانات سنوية تبدأ من عام 1970 الى 2013، تمّ الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، منها المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، والموقع الالكتروني لوزارة التجارة الخارجية الجزائرية، الموقع الالكتروني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الالكتروني للبنك الدولي. يجمع الجدول(11) رقم من الملحق (4) كافة البيانات الخاصة بالدراسة القياسية التي ستتم من خلال مرحلتين بنموذجين:

- **المرحلة الأولى، النموذج الأول**[1]: قياس أثر كل من الصادرات والواردات وسعر الصرف وسعر النفط على الناتج الداخلي الخام للفرد، من خلال استخدام نموذج التكامل المتزامن **لجوهانسن وجسلس**.

اعتمد الناتج الداخلي الخام للفرد كممثل للنمو الاقتصادي في النموذج، حيث يعتبر هذا الناتج أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول وعن طريق هذا المؤشر يقوم البنك العالمي بترتيب وتصنيف الدول. تمّ اختيار هذه المتغيرات لأنّ نجاح برامج تحرير التّجارة في أي بلد يتوقف على مدى توفر المناخ الاقتصادي لذلك إضافة إلى الصادرات والواردات على أنهما عنصرين أساسيين في قياس التجارة الخارجية لأي دولة، اضافة الى سعر الصرف الذي يعتبر أمر ضروري لتشجيع الصادرات وتوسعها وتجنب تدهور ميزان المدفوعات، كما أنه تمت إضافة متغيرة سعر النفط على اعتبار الاقتصاد الجزائري يتأثر بالهزات التي تحدث في أسواق الطاقة الدولية لاعتماده على تصدير للمنتوج الواحد وهو النفط.

- **المرحلة الثانية، النموذج الثاني:** قياس أثر الانفتاح التّجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

(***Autoregressive Distribution Lags models (ARDL***)).

على اعتبار أنّ الانفتاح لا يقتصر فقط على الصادرات والواردات، بالتالي ستتم أيضا دراسة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام للفرد والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تدخل الشركات المتعددة الجنسيات والدول الذي تقوم به في توفير التكنولوجيا والمعرفة من أجل التأثير على نمو الاقتصاد على اعتبار أنّ هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواءا في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الايجابي على الانتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي، كما أنّ زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم كل من **جرين وفيلانوفا** 1991 *Green And Villanauva* دلائل على أنّ هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص[2]. كما أنّ العلاقة الوثيقة بين الاستثمار ونمو الانتاجية تعني أنّ تراكم رؤوس الاموال قد يظل يشكل عاملا رئيسيا من العوامل المحددة للنمو حتى عندما لا

[1] اختيار هذه المتغيرات جاء على اعتبار توفر العناصر الاخرى الخاصة بنجاح سياسة التحرير التي تمت معالجتها سابقا في الفصل الثاني مثلا أن الجزائر بذلت العديد من المجهودات من أجل الدخول في مفاوضات ثنائية مع العديد من البلدان، إضافة الى تحرير سعر الفائدة والأجور والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة.

[2] مولاي لخضر وبونوة شعيب، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 04، 2008، ص 390.

يكون هو السبب في جزء كبير من الاختلاف في معدلات النمو المسجلة بين البلدان، ويظل من الممكن استكشاف دور الاستثمار في عملية النمو على أفضل وجه في سياق تراكم رؤوس الاموال اذ أنّ الكثير من التغيرات التكنولوجية تتجسد في استخدام معدات جديدة.[1]

III-2-2 اختبار وتحليل نتائج النموذج الأول: سنقوم بتحليل النتائج القياسية إضافة إلى تحديد نوع العلاقة بين الناتج الداخلي الخام للفرد وبعض المتغيرات المعبّرة عن الانفتاح، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها واختبارات التكامل المشترك، ومن ثمّ تصميم نموذج الخطأ.

أولا- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: تعرّف السلسة الزمنية أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.[2]

تستخدم السلاسل الزمنية في عدة حالات من بينها[3]:

- في حالة غياب العلاقة السببية بين المتغيرات.
- في حال عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة.
- في حالة ضعف النماذج الانحدارية احصائيا وقياسيا واقتصاديا وتنبؤيا من خلال المؤشرات النموذج: معامل الارتباط والتحديد، الاختبارات الاحصائية والقياسية والاقتصادية.

من المعلوم أنّ معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة (*non- stationary*). تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي إذا ما توفرت فيها ثبات متوسط القيم عبر الزمن، وثبات التباين عبر الزمن وأن يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير(التغاير= *Covariance*)[4]. باستعمال اختبارات جذر الوحدة *The unit root test of Stationary* نقوم بإجراء اختبارات الإستقرارية، وتوجد عدة طرق من أجل ذلك إما كيفية أو كمية:

1) **الاختبارات الكيفية:** ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية وفحص دالة الارتباط الذاتي *Auto Correlation Function" ACF*"، حيث تقترب الدالة من الواحد، إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدرج مع زيادة الفجوة الزمنية وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري، ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.
2) **الاختبارات الكمية:** وهي أكثر دقة في تحديد الإستقرارية للسلسلة، ومن أهم هذه الاختبارات *"ADF Augmented Dickey-Fuller"* **وفيليبس بيرون** *Philips Perron (PP)* إذ تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

أ- **اختبار ديكي- فولر المركب:** *"Augmented Dickey Fuller" ADF* : طور العالم **ديكي** عام 1981 اختبارا لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه *ADF*، والذي أصبح يعدّ من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا

[1] تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2003، ص 65.

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص 279.

[3] جلاطو جيلالي، الاحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص143.

[4] *Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 5ème édition DUNOD, Paris, 2004, page 225.*

معينا من فروقات المتغير التابع[1]. من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية لكل متغير مدروس كالتالي[2]:

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + C + B_{t1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots [1]$$

حيث: P عدد التأخرات في النماذج والتي تحدد باستعمال معامل *schworz* و *Akaike*

Δxt : التفاضل الاول للمتغير

ε_t : تشويش ابيض

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \emptyset_1 - 1 = 0$$
$$H_1: \emptyset_1 - 1 < 0$$

ب- **اختبار فيليبس بيرون** "*Philips Perron*": طور فيليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة رقم *02*، وذلك عن طريق استخدام لامعلمية *Non Parametinc-adjust*، بإجراء تعديل معلمي تباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويمكن إجراء هذا الاختبار بعدد من الصيغ بدون حد ثابت وحد الاتجاه العام. ويختلف اختبار **فليبس بيرون**(*PP*) عن اختبار *ADF* بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق[3].

سنقوم بدراسة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري المعبّر عنه بالمتغيرات المختارة قيد الدراسة وهي: الصادرات، والواردات، سعر النفط، سعر الصرف، وعليه نرمز لها كالتالي:

الجدول(5-25) : تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج.

المتغير	التعريف	نوع العلاقة
LPIB	لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للفرد	المتغير التابع
LExpo	لوغاريتم الصادرات	متغير مستقل
LImpo	لوغاريتم الواردات	متغير مستقل
LPOil	لوغاريتم سعر النفط	متغير مستقل
LTCh	لوغاريتم سعر الصرف	متغير مستقل

حيث تمت صياغة النموذج التالي:

$$LPIB = f(LExpo, LImpo, LPOi, LTCh)$$

[1] *Régis BOURBONNAIS, Econométrie, op. Cité. , page 234.*

[2] *Idem.*

[3] علي عبد الزهرة حسن، **عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL** ، العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص 182.

بادخال اللوغاريتم على المتغيرات، والتي تعتبر أنسب طريقة من أجل ازالة الاتجاه الأسي للمتغيرات، وكذا تحويل النموذج الى الصيغة الخطية، إضافة الى ما له من مؤشرات احصائية أفضل من بقية النماذج في تمثيل البيانات، وكما واضح في صياغة وتقدير النماذج التالية:

- **لوغاريتم الناتج الداخلي الخام** $(LPIB)$:

$$\Delta \mathrm{LPIB} = p\mathrm{LPIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPIB}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \mathrm{LPIB} = p\mathrm{LPIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPIB}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \mathrm{LPIB} = p\mathrm{LPIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPIB}_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

- **لوغاريتم الصادرات** $(LExpo)$:

$$\Delta \mathrm{LExpo} = p\mathrm{LExpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LExpo}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \mathrm{LExpo} = p\mathrm{LExpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LExpo}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \mathrm{LExpo} = p\mathrm{LExpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LExpo}_{t-j+1} + c + BT + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

- **لوغاريتم الواردات** $(LImpo)$:

$$\Delta \mathrm{LImpo} = p\mathrm{LImpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LImpo}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \mathrm{LImpo} = p\mathrm{LImpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LImpo}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \mathrm{LImpo} = p\mathrm{LImpo}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LImpo}_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

- **لوغاريتم سعر النفط** $(LPOil)$:

$$\Delta \mathrm{LPOil} = p\mathrm{LPOil}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPOil}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \mathrm{LPOil} = p\mathrm{LPOil}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPOil}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \mathrm{LPOil} = p\mathrm{LPOil}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \mathrm{LPOil}_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

- **لوغاريتم سعر الصرف** $(LTCh)$:

$$\Delta LTCh = pLTCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta LTCh_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta LTCh = pLTCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta LTCh_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta LTCh = pLTCh_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta LTCh_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، قمنا باختبار **فليبس بيرون**(PP)، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم(5-26): نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*).

Phillips-Perron test					المتغيرات
الفروق الأولى 1^{ST}		المستوى *Level*		درجة التكامل	
Lag**	***t- Statistic***	**Lag****	***t- Statistic***		
5	*-8.800672	5	-2.249188	(1)	**LPIB**
13	*-9.191440	1	-3.188720	(1)	**LExpo**
0	*-6.177065	4	-2.096802	(1)	**LImpo**
1	*-6.283400	1	-2.681012	(1)	**LPOil**
4	*-4.483970	4	-1.571362	(1)	**LTCh**

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

*: تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

**: مع العلم أن عدد التأخرات تم احتسابها باستخدام معيار بارتليت كارنل (*Bartlett kernel*).

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أنّ t المحسوبة لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة الجدولية لمستوى معنوية عند مستواها الأصلي، وعليه نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدوية، وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية. بناءا على هذه النتائج المحصل عليها، نقوم باختبار على الفروق الأولى، أين تبيّن أنّ كل متغيرات هذا النموذج مستقرة، لأنّ القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بعدم وجود الجذور الوحدوية، والشكل الموالي خير دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية، من خلال النظرة العامة لهذه السلاسل في المستويات الأصلية أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية :

الشكل رقم (5-4): عدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى (*level*)

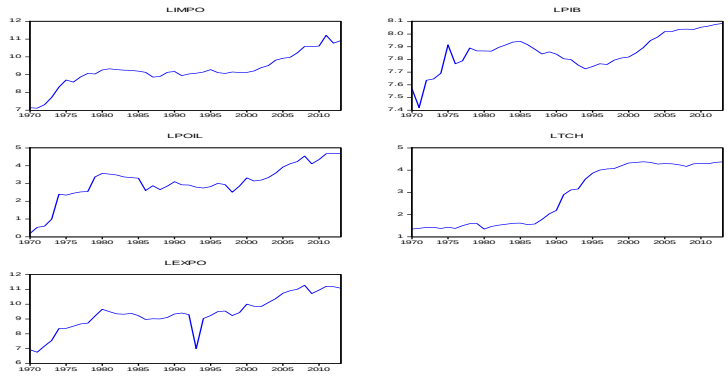

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

أما الشكل الموالي يبين لنا استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى (1_{st} *Difference*)أي أنّ السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة، وعليه فإنّ المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى:

الشكل رقم (5-5): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى (1_{st} *Difference*)

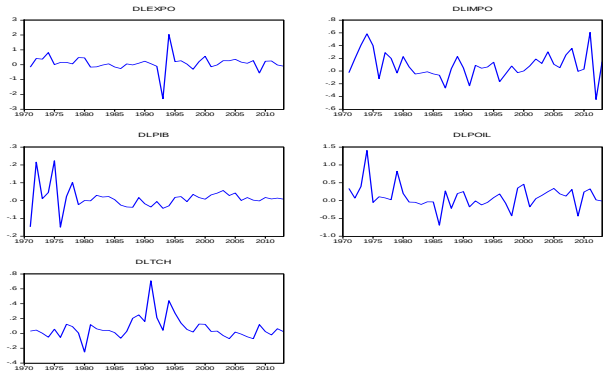

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

ثانيا–اختبارات التكامل المتزامن: باستعمال التكامل المشترك على المدى الطويل، الذي يعرّف على أنه تصاحب *association* بين سلسلتين زمنيتين (Yt , Xt) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن[1].

هناك عدّة اختبارات للتكامل المشترك، وتستخدم بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة لفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات، يوضح الشكل الموالي أهمها:

الشكل(5-6): أهم اختبارات التكامل المتزامن.

أهم اختبارات التكامل المتزامن

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة" انجل جرانجر *1987*":
Two Step* ويسمى أحيانا أسلوب *الخطوتين* *Engel and Granger

ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين، أولا التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة " ***Unit Root Test***"، فإن كانت ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أنّ المتغيرات متكاملة، وبالتالي يتم تقديرها بإحدى الطرق الإحصائية العادية، وفي حالة العكس، فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة
" *Johansen*1990 "

هذا الاختبار أوسع من اختبار " ***Engel و Granger***"، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وتعتمد منهجية "***Johansen***" على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك.

المصدر : من إعداد الباحثة.

نشير الى أنه يعد اختبار *Johansen & Juselius* من أهم اختبارات التكامل المشترك في حالة وجود أكثر من متغيرين في النموذج، والذي يستخدم طريقة الامكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة، والتي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية[2]. لذلك يعتبر هذا الاختبار الانسب بالنسبة للنموذج قيد الدراسة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص670.

[2] نبيل مهدي الجنابي، **نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (*st.louis*) على الاقتصاد العراقي للمدة** 2003–2011، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، الكوفة، السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون، **2012**، ص **64**.

عند تطبيق هذا الاختبار فإنه يتم اختبار فرضية العدم (*Null Hypothesis*)، والمتمثلة في عدم وجود علاقة طويلة الأمد ضد الفرضية البديلة(*Alternative Hypothesis*)، والمتمثلة في وجود علاقة تكاملية واحدة على الاقل[1]. ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية ***Johansen***

$$\lambda_{trace} = n\sum_{i=r+1}^{k} l_n(1-\lambda_i)$$

حيث n :عدد المشاهدات، r :رتبة المصفوفة، الفرضيات الخاصة بـ*Johansen*، k: عدد المتغيرات، λ_i القيمة الذاتية للمصفوفة.

يقوم اختبار **جوهانسون** على حساب قيمة λ_{trace}، ثم نقارنها مع λ_{trace} الجدولية وعليه تكون لدينا الحالات التالية:

- اذا كانت λ_{trace} المحسوبة أكبر أو يساوي القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية H_0 بعدم وجود علاقة تكامل.
- إذا كانت λ_{trace} المحسوبة أقل أو يساوي القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضيةH_0 ونتوقف عند هذا الاختبار ونحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.

ويتم مقارنة قيم المقدرة مع القيم الجدولية ونختبر الفرضيات الخاصة ***بـJohansen***

بعد اجراء اختبار التكامل المتزامن **لجوهانسن وجسلس**(*Cointegration Johansen & Juselius Test*) تأتي الخطوة الثانية من الاختبار هي تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج، فإيجاد طول المتباطئة الأمثل جد هام لأننا نحتاج أن نحصل على حد خطأ خالي من الارتباط الذاتي، واختلاف التباين وذو وسط معدوم. تأخذ منهجية **جوهانسن** نقطة انطلاق لها نموذج *vector autoregression* (*VAR*)،[2] من أجل معرفة طول المتباطئة الأمثل هي تقدير بتضمين جميع المتغيرات (بدون فروق) يقدر نموذج *VAR* بعدد كبير من المتباطئات، ثم يتم تخفيض المتغيرات بواسطة إعادة تقدير النموذج لمتباطئة واحدة أقل(تقدير النموذج بـ11 متباطئة، ثمّ 10، ثمّ 09.....، الى غاية صفر)، في هذه النماذج يتم فحص النموذج باستخدام معيار *AIC* و*SBC*، إضافة إلى اختبارات الارتباط الذاتي واختلاف التباين و*ARCH* التوزيع الطبيعي للبواقي. يعتبر النموذج الذي يخفض قيم معيار *AIC*و*SBC*و*HQ* و*FPE*و*LR*، هو الذي يتم اختياره كنموذج[3] يمثل طول المتباطئات الأمثل، يلخص الجدول الموالي عدد التأخّرات المثلى:

الجدول رقم (5-27): المعايير المحددة لرتبة التأخرات في الانحدار الذاتي VAR

Lag	LogL	LR *sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)*	FPE *Final prediction error*	AIC *Akaike information criterion*	SC *Schwarz information criterion*	HQ *Hannan-Quinn information criterion*
0	-50.58645	NA	1.04e-05	2.711534	2.920507	2.787630
1	104.2509	264.3565	1.86e-08*	-3.621996	-2.368163*	-3.165419*
2	118.6118	21.01589	3.31e-08	-3.103014	-0.804319	-2.265956
3	154.9454	44.30927*	2.21e-08	-3.655872*	-0.312317	-2.438334

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

*: تشير إلى رتبة التأخر المحددة بواسطة المعايير.

[1] رياض المومني، نفل الهزيم، **تأثير التجارة الخارجية على التضخم دراسة تطبيقية على الاردن(1992-2006)**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 27، العدد(اب) 2011، ص 393.

[2] *Erik Hjamarsson, Par Osterholm, **Testing For Cointegration Using The Johanson Methodology When Variables Are Near-Integrated,** IMF working paper, WP/07/141, page4.*

[3] ينبغي أن يجتاز النموذج كل الاختبارات الخاصة بفحصه بنجاح.

من خلال الجدول يتبين أنّ عدد التأخرات المثلى هو P=1 حسب المعايير FPE وSC و HQ وبناءا عليه نجري اختبار التكامل المتزامن **جوهانسن** لمتغيرات الدراسة للبحث عن إمكانية وجود علاقات للتكامل بين الناتج الداخلي الخام للفرد وكل من الصادرات والواردات وسعر الصرف وسعر النفط في الجزائر على المدى الطويل.

تعطى نتائج اختبار التكامل المتزامن **لجوهانسن وجسلس** في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-28): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن وجسلس.

الفرضيات العدمية *Null Hypothesis*	القيمة العظمى *Eigen value*	القيمة المحسوبة λ*Trace*	القيمة الجدولية 0.05	احتمال **
*لا شيء	0.530496	73.62026	69.81889	0.0241
على الأكثر 1	0.425423	41.86495	47.85613	0.1625
على الأكثر 2	0.248251	18.59187	29.79707	0.5225
على الأكثر 3	0.137526	6.607055	15.49471	0.6237
على الأكثر 4	0.009317	0.393157	3.841466	0.5306

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

*: يدل على رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

**: تدل على قيم لـ ماكينون- هوق - ميشيلز لسنة 1999.

فترة التأخرات المحسوبة . تأخر واحد حسب الجدول رقم (5-20)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنّ اختبار قيم λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% خلال المرحلة الأولى فقط، وعليه نرفض الفرضية العدمية H0، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أنّ عدد متجهات أشعة التكامل المتزامن هو r=1 عند مستوى معنوية 5%، وهي رتبة كافة للقول بأنه توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام للفرد وكل من الصادرات والواردات وسعر الصرف وسعر النفط في الجزائر على المدى الطويل.

أما اختبار الفرضية العدمية الباقية التي يتم فيها اختبار وجود علاقتين فأكثر، نجد أنّ قيمة λ_{trace} المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، مما يفضي الى قبول الفرضية العدمية بعدم وجود أشعة أخرى للتكامل المتزامن.

ثالثا- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت السلسلتان الزمنيتان X_t y_t غير ساكنتين كل على حدى ولكنهما تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإنّ النموذج الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ[1]. « ***ECM error correction model*** ». يأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الاجل (وذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية ***lagged variable*** والعلاقة قصيرة الاجل وذلك بإدراجها فروق السلاسل الزمنية)[2].

بعد التأكّد من وجود التكامل المشترك حسب إجراء **جوهانسون**، نقوم بتصميم نموذج الخطأ "***ECM Error Correction Model***"، بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم

[1] أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإنّ النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

[2] محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية مدخل حديث باستخدام *spss***، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 682.

في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات. يتم تقديم المعالم طويلة على حدى ومن ثمّ تقديم المعالم القصيرة المدى والنموذج موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (5-29): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمدى الطويل *Error Correction Model*

Cointegrating Eq:	*CointEq1*
LPIB(-1)	1.000000
LPOIL(-1)	0.168495
	(0.05228)
	[3.22318]
LTCH(-1)	0.055943
	(0.01205)
	[4.64286]
LIMPO(-1)	-0.107043
	(0.05496)
	[-1.94750]
LEXPO(-1)	-0.208115
	(0.03342)
	[-6.22726]
C	-5.592543

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

يمثل الجدول[1] أعلاه نتائج تقدير المعادلة التوازنية طويلة الأجل أو معادلة التكامل المشترك والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\log(pib)_{t-1} = 5.59 - 0.16 * \log(poil)_{t-1} - 0.05 * \log(tch)_{t-1} + 0.1 * \log(impo)_{t-1} + 0.2 * \log(\text{expo})_{t-1} + \varepsilon_t$$

من خلال قيم **ستودنت** المحسوبة نستنتج معنوية جميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%(قيم **ستودنت** المحسوبة أكبر من القيم الجدولية: 2.02) ما عدا متغير الواردات الذي كان معنويا عند مستوى 10% (لأنّ القيم المحسوبة أكبر من الجدولية:1,68). أما معلمات النموذج فتمثل المرونات طويلة الأجل، حيث احتلت الصادرات المرتبة الأولى في التأثير على الناتج الداخلي الخام للفرد بمرونة موجبة بلغت 0,2، أي أنّ الزيادة في الصادرات بـ1% تؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بمعدل 0,2% في الأجل الطويل، ثم نجد الزيادة في الأجل الطويل في سعر النفط بـ1%، تؤدي الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ0.16%، أما الزيادة في سعر الصرف بـ1%، تؤدي الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ0.05% وأخيرا أما الزيادة في الواردات بـ1%، تؤدي الى الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ0.10%.

الجدول رقم (5-30): تقدير معالم نموذج تصحيح الخطأ للمدى القصير

Error Correction:	D(LPIB)	D(LPOIL)	D(LTCH)	D(LIMPO)	D(LEXPO)
CointEq1	-0.411649	-0.855567	0.304790	-0.227749	2.612122
	(0.12167)	(0.91535)	(0.38151)	(0.56642)	(1.41883)
	[-3.38328]	[-0.93468]	[0.79890]	[-0.40208]	[1.84104]
D(LPIB(-1))	-0.222446	0.900117	-0.852129	0.185612	-0.755617
	(0.13072)	(0.98345)	(0.40989)	(0.60856)	(1.52437)
	[-1.70167]	[0.91527]	[-2.07892]	[0.30500]	[-0.49569]
D(LPOIL(-1))	0.079190	-0.070832	-0.031535	0.217722	0.204511
	(0.02618)	(0.19693)	(0.08208)	(0.12186)	(0.30524)
	[3.02526]	[-0.35969]	[-0.38421]	[1.78668]	[0.67000]
D(LTCH(-1))	-0.017015	0.044479	0.413391	-0.123408	0.095682

[1] ما بين قوسين يمثل الخطأ المعياري وما بين عارضتين يمثل قيمة ستودنت المحسوبة لكل معلمة من معلمات المعادلة.

	(0.05088)	(0.38277)	(0.15954)	(0.23686)	(0.59331)
	[-0.33443]	[0.11620]	[2.59122]	[-0.52102]	[0.16127]
D(LIMPO(-1))	0.030441	0.375177	0.158751	-0.152262	0.322532
	(0.04218)	(0.31736)	(0.13227)	(0.19638)	(0.49192)
	[0.72161]	[1.18218]	[1.20018]	[-0.77533]	[0.65566]
D(LEXPO(-1))	-0.036350	-0.050281	-0.027314	0.010035	-0.133317
	(0.01948)	(0.14659)	(0.06110)	(0.09071)	(0.22722)
	[-1.86554]	[-0.34301]	[-0.44707]	[0.11063]	[-0.58674]
C	0.012273	0.065031	0.044501	0.085903	0.069073
	(0.00897)	(0.06750)	(0.02813)	(0.04177)	(0.10462)
	[1.36799]	[0.96347]	[1.58187]	[2.05675]	[0.66022]
R-squared	0.512048	0.123627	0.269642	0.137292	0.210717
Adj. R-squared	0.428399	-0.026608	0.144438	-0.010601	0.075412
Sum sq. resids	0.070083	3.966533	0.689041	1.518832	9.529956
S.E. equation	0.044748	0.336645	0.140310	0.208315	0.521809
F-statistic	6.121393	0.822889	2.153618	0.928320	1.557342
Log likelihood	74.71532	-10.04010	26.71720	10.11887	-28.44760
Akaike AIC	-3.224539	0.811433	-0.938914	-0.148518	1.687981
Schwarz SC	-2.934927	1.101045	-0.649302	0.141094	1.977592
Mean dependent	0.015801	0.098817	0.071321	0.090535	0.103055
S.D. dependent	0.059187	0.332253	0.151692	0.207220	0.542672

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

يمثل الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، والذي يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\log(dpib)_t = 0.012 - 0.22 * \log(dpib)_{t-1} + 0.079 * \log(dpoil)_{t-1} - 0.017 * \log(dtch)_{t-1} + 0.030 * \log(dimpo)_{t-1} - 0.036 * \log(\text{diexpo})_{t-1} - 0.41 * e_{t-1}$$

حيث يمثل المتغير e_t : سلسلة بواقي معادلة العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

من خلال جدول تقدير معالم نموذج تصحيح الخطأ للمدى القصير نلاحظ أنّ معلمة e_{t-1} معنوية وسالبة (القيمة المحسوبة لستودنت أكبر من القيمة الجدولية) وهذا يعني صلاحية نموذج تصحيح الخطأ، كما تفسَّر هذه المعلمة على إنها معامل سرعة تصحيح الخطأ، حيث إذا حصل انحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنّ هذا الانحراف سيصحح بنسبة 0.41 في السنة.

بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج، نلاحظ أنّ معامل التحديد R^2 =0.512048، الذي يعتبر ذو دلالة احصائية وقياسية مهمة جدا، حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغيير في المتغير التابع[1]. بالتالي نستنتج أنّ هذا المعامل يعطي قوة تفسيرية مقبولة للمتغيرات المستقلة الممثلة بالصادرات والواردات وسعر الصرف وسعر النفط في تفسير المتغير التابع الممثل بالناتج الداخلي الخام للفرد، أما نسبة 49 % المتبقية تعود لعوامل أخرى خارج النموذج.

أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج حيث نستخدم اختبار **فيشر**، حيث نلاحظ من خلال نتائج التقدير أنّ القيمة المحسوبة للاختبار (6,12) أكبر من القيمة الجدولية (2,25)، وهذا ما يعني رفض الفرضية الصفرية، أي أنّ هناك معنوية كلية للنموذج عند مستوى 5%.

[1] وليد اسماعيل السيفو، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** ،الطبعة الأولى، دار الاهلية، الاردن، 2006، ص77.

وصولا الى معنوية معلمات النموذج، نلاحظ أيضا من خلال قيم **ستودنت** معنوية أغلب المتغيرات عند مستوى 5 و10% ما عدا متغير سعر الصرف والواردات.

رابعا- دراسة العلاقة السببية لجرانجر ودوال الاستجابة الدفعية: يعتبر كل من اختبار العلاقة السببية واختبار دوال الاستجابة الدفعية الذي يركز على تحليل الصدمات، من أبرز نماذج الانحدار الذاتي **VAR**، وبناءاً عليه سوف يتم إجراء هذه الاختبارات على مرحلتين :

1-اختبار العلاقة السببية *Causality Granger*: تقوم فكرة السببية **لجرانجر** السببية على أساس أنّ المتغير X يقال له يتسبب في المتغير Y (X Y)،إذا كان التنبؤ بقيم المتغير Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X بالإضافة الى القيم السابقة للمتغير Y أفضل من التنبؤ المبنى فقط على القيم السابقة للمتغير X .[1]

فهناك من الممارسة الاقتصادية متغيرات وقيم لا تعتمد على قيم المتغيرات المفسرة للفترة المعينة ذاتها، بل ترتبط مع قيم المتغيرات السابقة لها، مما ينقل ويفسر التبدلات التي تحدث في المتغير المعنى بموضوعية وتفصيل أكثر[2].

يتم اجراء هذا الاختبار على النحو التالي[3]:

- تقدير معادلة الانحدار لـ Y على القيم السابقة له(y_{t-1}، y_{t-2}، y_{t-m})، إضافة الى قيم المتغير X السابقة(X_{t-1}، X_{t-2}، X_{t-m}) .
- اختبار فرض العدم أي أنّ كل المعاملات الخاصة بالقيم السابقة لـX معدومة (باستعمال اختبار فيشر F).
- اجراء معادلة انحدار للمتغير X على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغير Y .
- اختبار فرض العدم بأنّ جميع معاملات القيم السابقة لـY معدومة.

يتضمن نموذج سببية *Granger* على الصيغ التالية[4]:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{m} \beta_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \delta_{1i} \Delta X_{t-1} + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t}$$

$$\Delta X_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{Q} \delta_{2i} \Delta Y_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{2t-1} + Z_{2t}$$

حيث تمثل(δt، θt، ßt) معلمات يجب تقديرها، و$Z1t$ و$Z2t$ حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفر، كما يتم تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى.

لاختبار العلاقة السببية (*Granger*) نقوم باستعمال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \theta_1 = 0 \\ H_1 : \theta_2 = 0 \end{cases}$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- يكون المتغيرين (Yt) و(Xt) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطع رفض كل من الفرضيتين.

[1] محمد عبد السميع عناني، المرجع السابق، ص 685.

[2] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية**، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الاردن،2006، ص193.

[3] محمد عبد السميع عناني، المرجع السابق، ص 685.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص689.

- تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تمّ رفض الفرضيتين $H0$، $H1$ معاً.
- إذا تمّ رفض H_0 وقبول H_1 نقول أنّ هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (Y_t) إلى تفاضل المتغير الثاني (Xt).

بذلك فإنّ اختبار العلاقة السببية **لجرانجر** يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين متغيرات الدراسة الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي.

من أجل اختبار الفرضيتين نستخدم احصائية فيشر المحسوبةF^* والجدولية، إذا كانت F^* أكبر من احصائية فيشر الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر نقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين X و Y ، تقدر احصائية فيشر وفق القانون التالي[1]:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU/(n-k-1)}$$

حيث أنّ:$SCRU$:مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة، $SCRR$:مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة، c.عدد المعاملات المختزلة، k.عدد المتغيرات الأصلية في المعادلة (دون اختزال)، n.عدد المشاهدات المستخدمة من أجل تقدير المعادلة غير المختزلة.

فاختبار **فيشر** يعبر عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقل k الى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل في المشاهدات n مطروح منها k ناقصا (1)[2]. بعد الاختبار الذي قمنا به ظهرت النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-31): اختبار العلاقة السببية لجرانجر *Pairwise Granger Causality Tests*[3]

N	Null Hypothesis	Obs.	F-Statistic	Prob.
01	DLPOIL does not Granger Cause DLPIB	41	6.94800	0.0028
02	DLPIB does not Granger Cause DLPOIL		7.01726	0.0027
03	DLTCH does not Granger Cause DLPIB	41	1.14650	0.3291
04	DLPIB does not Granger Cause DLTCH		3.82541	0.0312
05	DLIMPO does not Granger Cause DLPIB	41	3.49997	0.0408
06	DLPIB does not Granger Cause DLIMPO		0.62501	0.5410
07	DLEXPO does not Granger Cause DLPIB	41	2.42091	0.1032
08	DLPIB does not Granger Cause DLEXPO		1.87612	0.1679
09	DLTCH does not Granger Cause DLPOIL	41	0.14229	0.8679
10	DLPOIL does not Granger Cause DLTCH		0.16318	0.8501
11	DLIMPO does not Granger Cause DLPOIL	41	4.15608	0.0238
12	DLPOIL does not Granger Cause DLIMPO		2.45309	0.1003
13	DLEXPO does not Granger Cause DLPOIL	41	0.34307	0.7119
14	DLPOIL does not Granger Cause DLEXPO		1.32631	0.2781
15	DLIMPO does not Granger Cause DLTCH	41	0.01471	0.9854
16	DLTCH does not Granger Cause DLIMPO		0.28824	0.7513
17	DLEXPO does not Granger Cause DLTCH	41	1.90314	0.1638
18	DLTCH does not Granger Cause DLEXPO		3.10851	0.0568
19	DLEXPO does not Granger Cause DLIMPO	41	1.05469	0.3588
20	DLIMPO does not Granger Cause DLEXPO		2.73288	0.0785

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد، الأردن، 2012، ص 279.

[2] حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، الأردن،2007، ص91.

[3] حيث تم اختيار عدد التأخرات 2 تأخر

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه توجد سبع علاقات سببية، وهذا يعني رفض الفرضيات العدمية بعدم سببية هذه العلاقات ممثلة في الفرضيات التالية: 01، 02، 04، 05، 11، 18، 20 كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** "التغيير في سعر النفط لا يسبب التغيير الناتج الداخلي الخام للفرد" وقد تمّ رفضها وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بوجود هذا الأثر في المدى القصير أي أنّ التغيير في سعر النفط يسبب التغيير في الناتج الداخلي الخام للفرد(DLPOIL→ DLPIB) عند مستوى معنوية 1% .
- **الفرضية الثانية:** "التغيير في الناتج لا يسبب التغيير في سعر النفط" فإننا نسجل نفس الملاحظة السابقة بالنسبة لهذا الفرضية أي أنها مرفوضة، بالتالي وجود أثر معاكس، أي هناك علاقة سببية بين الناتج وسعر النفط (DLPIB→ DLPOIL) عند نفس مستوى المعنوية 1%.
- **الفرضية الرابعة:** "التغيير في الناتج الداخلي الخام للفرد لا يسبب التغيير في سعر الصرف" بالنسبة لاختبار هذه الفرضية فهي مرفوضة عند مستوى معنوية5%، وعليه توصّلنا الى وجود علاقة سببية للناتج الداخلي الخام للفرد وسعر الصرف (DLPIB→ DLTCH).
- **الفرضية الخامسة:** "التغيير في الواردات لا يسبب التغيير الناتج الداخلي الخام للفرد"، كذلك بالنسبة لهذه الفرضية فهي مرفوضة عند مستوى معنوية5%، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تثبت وجود علاقة سببية بين الواردات والناتج الداخلي الخام (DLIMPO→ DLPIB).
- **الفرضية الحادية عشر:** "التغيير في الواردات لا يسبب التغيير في سعر النفط" ونجد أيضا أنّ هذه الفرضية مرفوضة عند مستوى معنوية5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة، التي تفضي بأنّ التغيير في الواردات يؤدي الى التغيير في سعر النفط(DLIMPO→ DLPOIL) .
- **الفرضية الثامنة عشر:** "التغيير في سعر النفط لا يسبب التغيير في الصادرات" بالنسبة لاختبار هذه الفرضية تبين أنها مرفوضة عند مستوى معنوية10% ومنه نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية بين سعر الصرف و الصادرات (DLTCH→ DLEXPO).
- **الفرضية العشرين:** "التغيير في الواردات لا يسبب تغيير في الصادرات" أثبت اختبار العلاقات السببية أن هذه الفرضية مرفوض عند مستوى معنوية10%، بالمقابل نقبل الفرضية العدمية بوجود علاقة سببية بين الواردات والصادرات (DLIMPO→ DLEXPO).

خلاصة القول أنّ هناك اتجاه للعلاقة السببية في الاتجاهين على المدى القصير بين الناتج الداخلي للفرد وسعر النفط في الجزائر. كما أنّ العلاقة سببية باتجاه واحد بين الناتج الداخلي للفرد وسعر الصرف، وعلاقة أخرى سببية بين سعر النفط وبين الناتج الداخلي للفرد، وعلاقة سببية أخيرة في اتجاه واحد بين الواردات والناتج الداخلي للفرد، وعليه فإنّ الناتج الداخلي للفرد يتأثر بسعر النفط والواردات، ويؤثر بدوره في سعر النفط وسعر الصرف.

إنّ النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بسعر النفط على اعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري معتمد كليا على النفط، كما أنه يتأثر بواحدة من عناصر التّجارة الخارجية وهي الواردات، لكن لم يظهر تأثره بالصادرات على

نهج بعض الدراسات السابقة الواردة في بداية هذا الفصل، ربما لأننا استخدمنا الناتج الداخلي الخام للفرد على اعتبار أنّ الأفراد لا يستفيدون من عائدات الصادرات بطريقة مباشرة، بالرغم من أنّ الواقع يفضي الى اعتماد الجزائر الكلي على النفط في عملية النمو والتنمية بكل مقاييسها. بالنسبة للجزائر فإن الصادرات لوحدها لا يمكن أن تؤثر في الناتج خاصة في ظل انخفاض سعر النفط ، فالزيادات في أسعار النفط بالنسبة تؤدي الى الزيادة في الانفاق العمومي عن طريق المشاريع الاستثمارية العمومية، والحماية الاجتماعية للمواطن، ورفع مستوى الدخل لدى الافراد، والعكس هو الصحيح والدليل ما حدث بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، في سنة 1986.

ظهرت بعض العلاقات السببية بين المتغيرات فيما بينها، مثل وجود أثر للواردات على سعر النفط، وأثر لتغيرات سعر الصرف على الصادرات، ووجود أثر للواردات على الصادرات في الجزائر.

لكن بالرغم من أنّ أسعار البترول تتناسب طردا مع الانتاج البترولي من الصادرات الاجمالية للدولة حيث أنه كلما زادت صادرات الدولة من البترول، كان أثر ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول، إلاّ أنّه في الجزائر لم تظهر علاقة سببية بين سعر النفط والصادرات على المدى القصير، لأنّ أسعار النفط تتحدد حسب أسواق الطاقة العالمية، وأنّ كمية الصادرات تتحدد انطلاقا من عامل داخلي متمثل في قدرة الانتاج الوطني من البترول الخام، واحتياطي البترول الخام، والقدرة على التكرير، وهي عوامل ممكن أن تتحكم فيه الجزائر، إضافة الى عامل خارجي متمثل في حجم انتاج أعضاء منظمة الأوبك من البترول الخام، الانتاج العالمي من البترول الخام، الطلب الدولي على البترول الخام، وهي عوامل خارجة عن سيطرة الجزائر.

كما أنه من خلال جدول اختبار العلاقة السببية **لجرانجر** لم تظهر علاقة سببية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام للفرد، حيث سجلنا أنّ الاحتمال المقابل لإحصائية *Fischer* أكبر من مستوي المعنوية 05% أي أن $Prob.=0.1032> \alpha = 0.05$ أو حتى العلاقة المعاكسة أنّ $Prob.= 0.1679> \alpha = 0.05$.

بالعودة الى الدراسات السابقة للموضوع نجد نفس النتائج حيث أنّ بعضها وصل الى عدم وضوح العلاقة السببية بين الصادرات والنمو وهي النتائج التي خلص اليها *Giles And Williams*، وأخرى كان فيها دعم اتجاه السببية من الصادرات الى الداخلي الخام للفرد في دول قليلة مقارنة مع عينة الدول المدروسة مثل *Jung And Marshall* ، و *Oskooec Et Bahamani* ، بالنسبة للعلاقة المعاكسة فقد وصل إليها **رودريك** من خلال استنتاجه بأنه رغم أنّ البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل لأنّ تشهد أيضا نسبا مرتفعة (للصادرات/الناتج المحلي الإجمالي)، إلاّ أنّ العكس ليس صحيحا.

إضافة الى أنّه لم تظهر هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والواردات، فسعر الصرف المستعمل هو سعر الدينار مقابل الدولار، بالمقابل معظم الواردات هي من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تتأثر بالأورو فالطلب المحلي على المستوردات يتصف بأنه عديم التأثر بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، دون أن ننسى أنّ معظم واردات الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية، وليس السلع الانتاجية التي تدخل ضمن عملية الانتاج وبالتالي يحدث تصدير.

2-تحليل دوال الاستجابة الدفعية: يسمح تحليل الصدمات ودوال الاستجابة بدراسة أثر الصدمة على متغيرات النظام. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنّها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العلاقات الديناميكية الموجودة ، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب **سيمس** فإنّ دوال الاستجابة تبيّن أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات[1]. هناك طريقتين لقياس أثر الصدمة، أولهما: قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد (*VARS*) وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة (*SVAR*) أما تحليل مكونات التباين *Variance Decompositions* فإنه يقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج. بمعنى آخر فهو يعكس مساهمة التغيير النسبي لمتغير ما في تفسير التغيرات في المتغيرات الأخرى على حدى[2].

بعد تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية، الممتدة خلال10 فترات أعطى الشكل التالي النتائج الموضحة كالآتي:

الشكل رقم (5-7): استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في كلا الاتجاهين

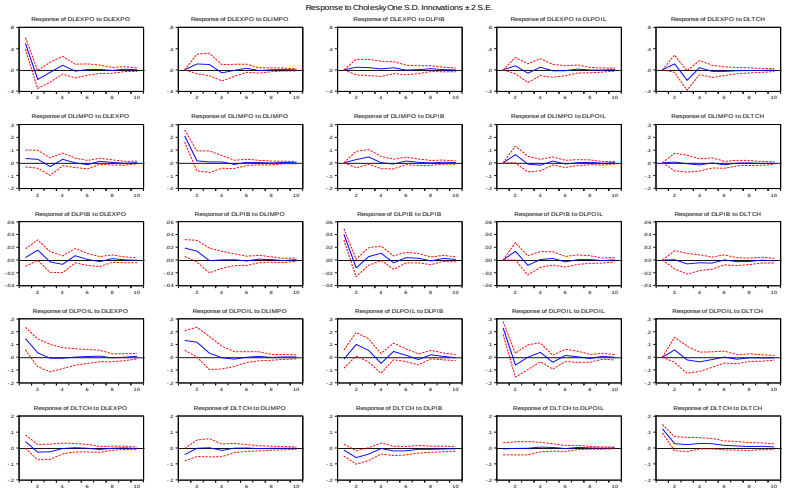

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية المبينة في الشكل السابق، والقيم المقدرة في الجدول رقم (9) من الملحق (4) فإنّ تحليل استجابة كل متغير ستكون على حدى نتيجة حدوث صدمة في المتغيرات الأخرى.

من خلال المنحنيات المبينة في الشكل أعلاه، نلاحظ أهم الصدمات الخاصة باستجابة الناتج الداخلي الخام للفرد كل من الصادرات والواردات وسعر النفط وسعر الصرف، كالتالي:

- **استجابة الناتج الداخلي الخام للفرد لصدمة الصادرات:** عرفت ارتفاع في الفترة الثانية 0.015588 أي على المدى القصير، ثم بدأت في انخفاض متدرج من الفترة الثالثة حتى الفترة الرابعة بنسبة 0.006852-ثم تعود بعدها لوضع الاستقرار الطبيعي في الفترة الخامسة والسادسة، وهو ما يمثل المدى المتوسط بعد ذلك

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، المرجع السابق، ص 281.

[2] نبيل مهدي الجناني، المرجع السابق، ص 65.

سجلت انخفاضا طفيف على المدى الطويل ابتداءا بالفترة السابعة بـ0.002474-، ثم عادت الى حالة الاستقرار خلال الفترة الثامنة والعاشرة، وأخيرا تسجل انخفاض آخر في الفترة العاشرة مقدر بـ-0.000506.

- **استجابة الناتج الداخلي الخام للفرد لصدمة الواردات:** بالنسبة لاستجابة الناتج لصدمة الواردات فقد عرفت انخفاض حاد حتى الفترة الثالثة مقدر بـ0.000964- التي تمثل نهاية الأثر على المدى القصير لتعود وضع الاستقرار كما هو ملاحظ في الفترة الرابعة والخامسة، لكن في الفترة السادسة عادت لتسجل انخفاض ضئيل مقدر بـ0.00141- وهو ما مثل المدى المتوسط، ونفس الملاحظة مسجلة علا المدى الطويل أي في الفترة التاسعة بـ0.000823-.
- **استجابة الناتج الداخلي الخام للفرد لصدمة سعر النفط:** عرفت ارتفاع على المدى المتوسط في الفترة الثانية بنسبة 0.013584، ثم شهدت انخفاض في الفترة الثالثة بنسبة 0.008377-، ثم عادت بعدها لوضع الاستقرار على المدى المتوسط في الفترة الرابعة والخامسة؛ بعد ذلك شهدت الانخفاض في الفترة السادسة بـ0.002923-، تبعها استقرار على المدى الطويل في الفترة السابعة والثامنة، وتعاود بعد ذلك الانخفاض في الفترة التاسعة بـ -0.000854، ويعمّ الاستقرار خلال الفترة العاشرة.
- **استجابة الناتج الداخلي الخام للفرد لصدمة سعر الصرف:** ما يمكن ملاحظته فيما يخص هذه الاستجابة، نلاحظ هناك تذبذب طفيف عرف بانخفاض حتى الفترة الخامسة بنسبة 0.027886-، أي في المدى المتوسط ثم تعود لوضع الاستقرار.

من خلال ما سبق فإنّ تحليل دوال الاستجابة الدفعية يفسر حدوث أثر صدمة معينة تترجم بأزمات مالية أو اقتصادية، أو حتى تطبيق اجراءات معينة، أو اتخاذ قرارات مصيرية، هذه الصدمة تتعلق بأحد متغيرات النموذج قيد الدراسة على المدى القصير الممثل بالفترات من الفترة الاولى الى غاية الفترة الثالثة والمتوسط الذي يشمل الاستجابة في الفترة الرابعة الى غاية السادسة وأخيرا المدى الطويل الذي يشمل الفترة السابعة الى العاشرة. بالتالي نجد أنّ هناك بعض الأزمات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، والتي أثرت بدورها على الناتج الداخلي الخام للفرد من خلال تأثيرها على المتغيرات المعتمدة في النموذج والمتمثلة أساسا في الصادرات، الواردات سعر النفط أو سعر الصرف.

III-2-2 اختبار وتحليل نتائج النموذج الثاني:

نهدف من خلال هذا الجزء إلى اختبار وتحليل النتائج القياسية للنموذج الذي يمثل أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا سنقوم بدراسة الاستقرارية والجذر الوحدوي، ثمّ تقدير معادلات المتغيرات، وبعدها تشكيل نموذج للتكامل المتزامن بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، من خلال تحديد عدد علاقات التكامل، إضافة إلى تحديد نوعية العلاقة في المدى القصير بينها باستخدام اختبار العلاقات السببية، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

أولا– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: نبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، الذي يعتمد على اختبار الجذور الوحدوية *Unit Root Test*، باستخدام اختبار فليبس *بيرون Phillips Perron*، ومن خلال استخدام برنامج *EViews8*. قبل إجراء الاختبارات نعرّف متغيرات الدراسة كما يلي:

Lgrow: لوغاريتم النمو الاقتصادي؛ *Lindouv*: لوغاريتم الانفتاح التجاري؛ *Lfdi*: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر. تمّت صياغة وتقدير النماذج كالتالي:

بالنسبة للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (lfdi):

$$\Delta \text{lfdi} = p\text{lfdi}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{lfdi}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \text{lfdi} = p\text{lfdi}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{lfdi}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \text{lfdi} = p\text{lfdi}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{lfdi}_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

بالنسبة للوغاريتم النمو الاقتصادي (lgrow):

$$\Delta lgrow = plgrow_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta lgrow_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta lgrow = plgrow_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta lgrow_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta lgrow = plgrow_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta lgrow_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

بالنسبة للوغاريتم الانفتاح التجاري (lindouv):

$$\Delta \text{Lindouv} = p\text{Lindouv}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{Lindouv}_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta \text{Lindouv} = p\text{Lindouv}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{Lindouv}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta \text{Lindouv} = p\text{Lindouv}_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta \text{Lindouv}_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots [3]$$

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ، يعطي الجدول الموالي النتائج التالية:

الجدول رقم (5-32): اختبار الجذر الوحدوي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	رتبة التكامل	اختبار *Phillips Perron* (مع ثابت واتجاه)	
		المستوى	الفروق الأولى
lgrow	(0)	-7.111397*	----
lindouv	(1)	-2.021562	*-4.734062
lfdi	(1)	-3.028281	*-11.11404

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

ملاحظة: * تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

تبين النتائج في هذا الجدول أنّ هناك خليط من درجات التكامل I(1) و I(0) ، حيث نجد أنّ كل من الانفتاح التّجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة من الدرجة I(1)، أما متغير النمو الاقتصادي فهو مستقر من الدرجة I(0)، بناءاً على النتائج التي توصلنا إليها نستنتج أنّ اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء(ARDL) هو الأنسب من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا– اختبار التكامل المتزامن لمنهج الحدود ARDL:

تمزج نماذج (*ARDL*) بين نموذج (*AR*)، ونموذج الابطاء الموزع المحدود[1]، وهي منهجية حديثة طورها كل من *Pesaran* (1997), *Shinand and Sun*, (1998) , ، يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها[2]. بمعنى أنّ هذا الاختبار يمكن تطبيقه دون الأخذ بعين الاعتبار إذا ما كانت السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة عند مستوياتها(0)I أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو حتى خليط من الاثنين معا. يتميز نموذج (ARDL) بالخصائص التالية[3]:

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام.
- يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأنّ اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- نموذج (ARDL) يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة.
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.
- تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع.
- تعدّ معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى(مثل **جرانجر**(1978)، **وجوهانسون** (1988)، **وجوهانسون–جسلس**(1990)).

يقدم أنموذج *ARDL* قيميتين لاختبار ومقارنة القيم المقدرة احصائيا هما (*upper and lower critical value of F*)، وستكون فرضية العدم: عدم وجود علاقة طوية الاجل بين المتغيرات في قيمتها الأساسية *(lagged level variables)* المقدرة، عندما تكون(F) المحسوبة أقل من العليا، والفرضية البديلة هي وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل عندما $(F^u > F^t)$. ويستخدم *ARDL* مجموعة من المعايير لاختبار مدد التباطؤ الزمني المثلى التي تؤدي الى الغاء الارتباط المتسلسل أو الذاتي في الأخطاء العشوائية، وهي معيار **شوارز**(*Schwars Criteria(SC)*)، **واكيكي**(*Akaike Criteria (AIC)*) [4]. لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج*ARDL* يستلزم القيام بأربعة اجراءات ممثلة في الجدول الموالي :

---

[1] حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج7eviews**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص 361.

[2] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، يومي 11–12 مارس2013 ، ص 16.

[3] نفس المرجع السابق، ص 17.

[4] رغد اسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للفترة (1962–2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد114، المجلد35، 2013، ص39.

الجدول(5-33): اجراءات استخدام اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج*ARDL*

رقم	محتوى الاجراءات
01	اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد *UECM*، وذلك باستعمال متجه انحدار ذاتي غير مقيد (*autoregressive model unrestricted vector*) ويتم ذلك باستعمال الأربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي[1]: - معيار خطأ التنبؤ النهائي :*Final Prediction Error*(*FPE*)(1969) - معيار معلومات اكياكي :*Akaike*(*AIC* :1973) - معيار معلومات شوراز : (*Schwarz*) - معيار معلومات حنان وكوين (*Hannan and Quinn*(*h-q* :1979 ويتم اختبار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلاه.
02	تقدير انموذج *UECM* بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS). ولتحديد الأنموذج الملائم يتم اتباع اجراء اختبار الأنموذج الذي ينتقل من العام الى الخاص *general to specific* والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأيّ متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء *t* الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي) وذلك بشكل متتالي.
03	اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار *wald* أو احصاء *F*، والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد بضعة عوامل منها حجم العينة وادراج متغيرة الاتجاه في التقدير.
04	مقارنة احصائية *F* المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأة لفترة واحدة بقيمة احصائية *F* الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل **بيسران** وآخرون، ونظرا لان اختبار له توزيع غير معياري، فإنّ هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار قيمة الحد الأدنى وتفترض أنّ كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)، وقيمة الحد الأدنى ونفترض أنّ المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد أي I(1)، ويكون القرار: -إذا كانت قيمة المحسوبة (F) أكبر من الحد الأعلى لقيمة(F) الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛ -إذا كانت القيمة المحسوبة (F) أقل من الحد الأدنى لقيمة(F) الجدولية ، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. -إذا كانت القيمة المحسوبة (F) تقع بين الحدين الأدنى والاعلى لقيمة (F) الجدولية، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ممن عدمه.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من علي عبد الزهرة حسن، **عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق**، ص 188، ومجدي الشوربجي، **العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، خلال الفترة 27-28، 2007، ص 18-19.

[1] من أجل تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) تستخدم في العادة معيارين هما (AIC و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC).

باستخدام نموذج منهج الحدود ARDL لاختبار واكتشاف العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يأخذ نموذج الدراسة الصيغ التالية[1]:

$$\Delta \text{lgrow}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{1i} \Delta \text{lgrow}_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{2i} \Delta \text{lindouv}_{t=i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{3i} \Delta \text{lfdi}_{t=i} + \alpha_4 \text{lgrow}_{t-1} + \alpha_5 \text{lindouv}_{t-1} + \alpha_6 \text{lfdi}_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta \text{lindouv}_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_{1i} \Delta \text{lgrow}_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{2i} \Delta \text{lindouv}_{t=i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{3i} \Delta \text{lfdi}_{t=i} + \beta_4 \text{lgrow}_{t-1} + \beta_5 \text{lindouv}_{t-1} + \beta_6 \text{lfdi}_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta \text{lfdi}_t = \varphi_0 + \sum_{i=1}^{n} \varphi_{1i} \Delta \text{lgrow}_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \varphi_{2i} \Delta \text{lindouv}_{t=i} + \sum_{i=1}^{n} \varphi_{3i} \Delta \text{lfdi}_{t=i} + \varphi_4 \text{lgrow}_{t-1} + \varphi_5 \text{lindouv}_{t-1} + \varphi_6 \text{lfdi}_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث يشير الرمز Δ عن الفروق الأولى للمتغير.

بعد تقدير معادلة النموذج، يتم حساب اختبار *والد* (*Wald test (F-statistic* من أجل تمييز العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المعنية.

يمكن لهذا الاختبار القيام بفرض قيود على معاملات طويلة الأجل المقدرة للنموذج، والفرضيات العدمية والبديلة للنماذج كما يلي:

Equation 1: $H_0: (\alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0), H_1: (\alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0)$
Equation 2: $H_0: (\beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0), H_1: (\beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$
Equation 3:$H_0:(\varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = 0), H_1: (\varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq 0)$

حيث:

H_0: لا توجد هناك علاقة في المدى الطويل.

H_1: توجد علاقة في المدى الطويل.

لتحديد عدد فترات الابطاء المثلى في نموذج VAR على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معيار *Akaike* و*Schwarz* وباقي المعايير الاخرى في نموذج VAR، يبين الجدول التالي حساب عدد التأخّرات المناسبة للنموذج:

الجدول رقم (5-34): حساب عدد التأخرات وفق نماذج الانحدار الذاتي VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-62.80915	NA	0.105835	6.267538	6.416756	6.299922
1	-23.82086	63.12390	0.006170	3.411511	4.008381	3.541047
2	-7.459573	21.81505*	0.003267*	2.710436*	3.754958*	2.937124*

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

* يشير إلى عدد التأخرات المختارة بناءاً على المعايير المعتمدة.

[1] بالنسبة لبرنامج *EViews* تمّ ادخال المعادلات على الشكل الموالي:

d(lgrow) c lgrow(-1) lindouv(-1) lfdi(-1) d(lgrow(-1)) d(lindouv(-1)) d(lfdi(-1)) d(lgrow(-2)) d(lindouv(-2)) d(lfdi(-2))
d(lindouv) c lgrow(-1) lindouv(-1) lfdi(-1) d(lgrow(-1)) d(lindouv(-1)) d(lfdi(-1)) d(lgrow(-2)) d(lindouv(-2)) d(lfdi(-2))
d(lfdi) c lgrow(-1) lindouv(-1) lfdi(-1) d(lgrow(-1)) d(lindouv(-1)) d(lfdi(-1)) d(lgrow(-2)) d(lindouv(-2)) d(lfdi(-2))

من خلال هذا الجدول أكدت كافة المعايير المعتمدة أن عدد التأخّرات المثلى للنماذج هي P=2.

بعد القيام باختبار (*Wald test*) لمستوى المتغيرات المتباطأة في المعادلات السابقة، حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-35): نتائج اختبار منهج الحدود ARDL

المعادلات	إحصائية فيشر المحسوبة	الاحتمال	القرار
D(lgrow)	*4.740775	0.0091	وجود التكامل المتزامن
D(lindouv)	3.160041	0.0415	عدم وجود التكامل المتزامن
D(lfdi)	0.982510	0.3998	عدم وجود التكامل المتزامن
القيم الجدولية الأدنى والأعلى في حالة وجود ثابت مقيد وعدم وجود اتجاه عام **			
k	%1	%5	%10
	I(0) I(1)	I(0) I(1)	I(0) I(1)
2	4.13 5.00	3.10 3.87	2.63 3.35

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

*: تشير إلى وجود تكامل متزامن عند مستوى معنوية 5%.

**: *Pesaran et al.,(2001), Table CI (ii) Case II: Restricted Intercept and no Trend.*

انطلاقا من النتائج التي خلصنا اليها في الجدول أعلاه، والتي تبين أنّ النموذج الأول هو الذي حقق فرضية التكامل المتزامن، وهذا يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار والانفتاح التجاري في الجزائر، أي أنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل.

1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، المتمثلة في تأثير كل من مؤشر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يقوم نموذج تصحيح الخطأ على تصحيح أخطاء النموذج الأول في إدخال المتغيرات الحقيقية المؤثرة في النموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات التالية:

الجدول(5-36): نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DLFDI(-1)	1.000000		
DLGROW(-1)	3.904676		
	(0.71371)		
	[5.47099]		
DLINDOUV(-1)	-21.21361		
	(5.98382)		
	[-3.54516]		
C	0.098285		
Error Correction:	D(DLFDI)	D(DLGROW)	D(DLINDOUV)
CointEq1	-0.013740	-0.367876	0.018822
	(0.06171)	(0.07006)	(0.00577)
	[-0.22266]	[-5.25105]	[3.26352]
D(DLFDI(-1))	-0.655615	0.049173	-0.000159
	(0.09308)	(0.10567)	(0.00870)
	[-7.04362]	[0.46533]	[-0.01831]
D(DLGROW(-1))	-0.105928	-0.004781	-0.043262
	(0.13945)	(0.15832)	(0.01303)
	[-0.75962]	[-0.03020]	[-3.31932]
D(DLINDOUV(-1))	0.319707	-4.574426	0.126595
	(1.89578)	(2.15229)	(0.17719)
	[0.16864]	[-2.12538]	[0.71448]
C	-0.081057	-0.104049	0.001661
	(0.24371)	(0.27669)	(0.02278)

	[-0.33259]	[-0.37605]	[0.07293]
R-squared	0.712032	0.767780	0.315880
Adj. R-squared	0.673636	0.736817	0.224664
Sum sq. resids	62.03451	79.95751	0.541895
S.E. equation	1.437991	1.632559	0.134399
F-statistic	18.54458	24.79694	3.462988
Log likelihood	-59.67885	-64.12043	23.27769
Akaike AIC	3.695934	3.949739	-1.044440
Schwarz SC	3.918127	4.171931	-0.822247
Mean dependent	-0.188791	-0.123275	0.000677
S.D. dependent	2.517128	3.182294	0.152634
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.094475	
Determinant resid covariance		0.059495	
Log likelihood		-99.60581	
Akaike information criterion		6.720332	
Schwarz criterion		7.520225	

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

بما أنّ معامل سرعة تصحيح الخطأ غير معنوي (لأنّ قيمة **ستودنت** −0,22 أقل من القيمة الجدولية) فإنّ نموذج تصحيح الخطأ VECM غير مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرات. كما أننا نلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد R^2=0.71، مما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع، حيث بلغت هذه القيمة 71%. فالناتج الداخلي الخام للفرد لا تفسره فقط التغيرات الموجودة في النموذج المختار، بل تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج بنسبة 29%.

رابعا- اختبار العلاقات السببية وتحليل الصدمات:

بعد أن توصلنا من خلال النتائج السابقة لوجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل يقودنا ذلك الى اتمام باقي مراحل الاختبار، والمتمثلة في دراسة العلاقة في المدى القصير من خلال استعمال اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة *Granger*، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

1. دراسة العلاقات السببية:

سنقوم بإجراء اختبار اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يتم اختبار السببية على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية، أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة وفق أشّعة الانحدار الذاتي، من خلال تقدير معادلات العلاقات السببية، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول(5-37): اختبار العلاقة السببية لجرانجر

Null Hypothesis	*Obs.*	*F-Statistic*	*Prob.*
DLGROW does not Granger Cause DLFDI	35	1.44157	0.2525
DLFDI does not Granger Cause DLGROW		1.33526	0.2783
DLINDOUV does not Granger Cause DLFDI	35	0.37403	0.6911
DLFDI does not Granger Cause DLINDOUV		2.21930	0.1262
DLINDOUV does not Granger Cause DLGROW	41	0.65478	0.5256
DLGROW does not Granger Cause DLINDOUV		0.51675	0.6008

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتضح أنّ كل الاحتمالات أكبر من مستويات المعنوية 1%. 5%. 10% بالتالي كل الفرضيات العدمية مقبولة، وعليه لا توجد علاقة سببية في المدى القصير، أي لا يوجد أية اتجاه للعلاقة

السببية باتجاه تأثير الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الملاحظة نسجلها في الاتجاه المعاكس.

يعبر عن مؤشر الانفتاح عن طريق العلاقة التالية:[(مجموع الصادرات +الواردات)/ الناتج الداخلي الخام] بالتالي فهو يحاول معرفة ما إذا كان تحرير الصادرات والورادات يرفع من الناتج الداخلي الخام، وقد أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج الثاني، وجود علاقة بين الناتج الداخلي الخام للفرد وكل من هذا الانفتاح التجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المدى الطويل، فالواقع يفضي أنّ تدخّل الشركات الأجنبية المستثمرة في مجال المحروقات في الجزائر من شأنه أن يؤثر على نمو الاقتصاد، على اعتبار أنّ هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، وبالتالي يزيد دخل الأفراد وتتحسن معيشتهم، لكن العلاقات السببية غابت في هذا النموذج لتفسّر لنا ما إذا كانت زيادة مؤشر الانفتاح والاستثمارات تؤثر في الناتج الداخلي الخام للفرد، (أو العكس يعني النقصان)، أو أنّ الناتج الداخلي الخام هو الذي يؤثر في هذين المتغيرين.

2. **تحليل الصدمات:** سنحاول تحليل أثر استجابة النمو الاقتصادي لصدمات كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الشكل الموالي:

الشكل(5-8): استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في كلا الاتجاهين

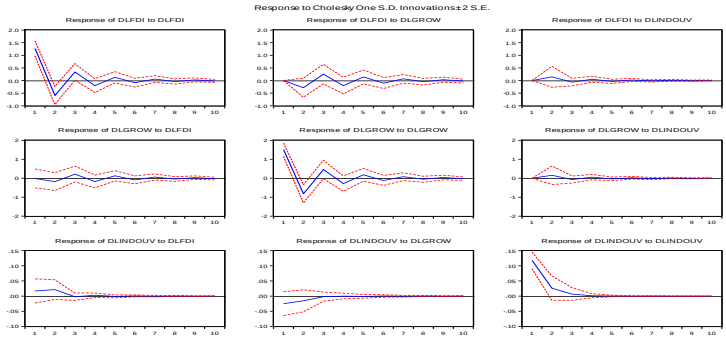

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

انطلاقا من الشكل أعلاه، وبالعودة الى أرقام الجدول رقم (10) من الملحق(4)، نستخلص من هذه المنحنيات أهم صدمتين وهي استجابة النمو الاقتصادي لكل من مؤشر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

- **استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث نلاحظ أنّها كانت بالنسبة للمدى القصير بشكل عام ضعيفة حيث انخفضت في الفترة الثانية بنسبة 0.011948- ليصاحبها بعد ذلك انخفاض ثاني في الفترة الثالثة بنسبة 0.179558- ، أما على المدى الطويل فقد عادت إلى وضع الاستقرار أي حتى نهاية الفترة العاشرة.
- **استجابة النمو الاقتصادي للانفتاح التجاري:** نجد أنه في الفترة الأولى لم يكن هناك تغير ملحوظ على عكس الفترة الثانية التي عرفت زيادة بنسبة بـ 0.155507 وصاحبها انخفاض في الفترة الموالية بنسبة 0.070540- ثم يعود بعدها للاستقرارية في الفترات الموالية حتى آخر الفترة العاشرة.

خاتمة الفصل

جاء هذا الفصل الأخير لدراسة أثر التّحرير التّجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث احتوى في بدايته تحليل هذا النمو من فترة التخطيط الى غاية فترة الاصلاحات، ثمّ مرحلة الانفتاح التجاري.

ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصادا هزيلا، استلزم اعادة بناءه تغيرات نوعية وكمية، جعلها تسلك طريق البناء الاشتراكي، رغم الصعوبات التي طرحتها شروط التحول من وضع اجتماعي اقتصادي متخلف إلى وضع اجتماعي متطور وعادل.

من أهم ما ورد خلال هذا الفصل أنّه خلال مرحلة التخطيط، انفردت الدولة بالإنتاج والاستثمار في الاقتصاد، بهدف التصنيع من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ففرضت هيمنة مركزية خانقة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، فدخلت في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل والانفاق، من ريع المحروقات كمصدر أساسي الذي كان بدوره يؤدي الى ارتفاع المستوى المعيشي تارة وخلق أزمات حادّة تارة أخرى.

حاولت الجزائر الخروج من الدوامة التي كانت تعيشها بتجربة التّخطيط من أجل تحقيق التنمية المستقلة إلاّ أنّ نجاح التخطيط لم يكن بالقدر الكافي الذي كان منتظر منه، فبعد التشوّهات التي نتجت عن هذه التجربة جاءت سياسة التكييف الهيكلي التي طرحها صندوق النقد الدولي لتزيد الطينة بلّة، من خلال برامج التسريح والخوصصة، ليجد أغلب الجزائريين أنفسهم في الشوارع بدون عمل، ولتجد أغلب المؤسسات العمومية التي كانت عمود الاقتصاد الجزائري نفسها عبارة عن بقايا مؤسسات.

خلصنا من خلال هذا الفصل أيضا أنّ الجزائر أعطت عناية خاصة لزيادة معدلات النمو خاصة من خلال تمويله خارج الميزانية، بتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي، التي هدفت الى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق العمومي خلال فترة محددة، وهي عبارة عن سياسة كنزية تؤثر على النمو من خلال زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي الى زيادة العرض الكلي مستهدفا القطاع الصناعي، والأشغال العمومية وبالتالي ارتفاع معدل النمو.

بعد ضخّ الأموال الطائلة على الانفاق العمومي، تحسنت المؤشرات الاقتصادية، بالنظر إلى وضعيتها قبل تطبيق تلك البرامج، بالتالي يمكن القول أنّ هذه البرامج ساهمت في إعادة بعث النمو عن طريق مخصصاتها المالية الضخمة التي غذّتها مداخيل المحروقات، حيث حضيت الجباية البترولية على مرّ سنوات بالمكانة الأكبر في ميزانية الدولة، واعتمدت عليها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد، وتمويل الاستثمارات العمومية، لكن النمو المبعوث لم يكن في مستوى المبالغ التي صرفت، وبقي هشّا ولا يستند عليه للقضاء على البطالة أو في تحقيق التنمية المنشودة، كما بقي معتمدا على نفقات رأس مال الدولة، فهو لا ينتج عن الاستعمال الفعال لقوى الانتاج، والزيادة الحقيقة في انتاجية العمل، لأنّ القطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال، لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام.

سعت الجزائر الى تنويع مصادر دخلها، والخروج من دائرة النفط، حيث أظهر هيكل صادراتها وجود بعض المواد المصدّرة الى جانب الطاقة والمحروقات، التي عرفت تحسنا نسبيا إلاّ أنها تبقى هامشية خاصة إن سلمنا بصحة الاحصائيات المتعلقة سواءا بها أو بالنمو، لأنّ الأمر قد يطرح تساؤلات في ظلّ تنامي الاقتصاد الموازي، والمبالغ الهائلة الي تدور في هذا السوق.

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة للموضوع، انتقلنا الى قياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر على مرحلتين باستخدام نموذجين يجمع كل منهما مجموعة من المتغيرات خلال الفترة 1970-2013، تضمّن الأول علاقة الناتج الداخلي الخام للفرد ممثلا للنمو الاقتصادي، مع كل من الصادرات والواردات وسعر الصرف، وسعر النفط، وقد تمّت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، باستعمال اختبار جذر الوحدة **فليبس بيرون**، وخلصنا الى وجود علاقة تكامل متزامن بين كل من الناتج والصادرات، والواردات وسعر الصرف وسعر النفط على المدى الطويل، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث أظهرت سلوكا متشابها خلال فترة الدراسة، وذلك باستعمال اختبار **جوهانسون**، بعد ذلك قمنا بنموذج تصحيح الخطأ، ومنه دراسة العلاقات السببية، حيث توصلنا في الأخير الى أنّ هناك بعض العلاقات السببية بين متغيرات النموذج، حيث أنّ الناتج الداخلي للفرد يتأثر بسعر النفط والواردات، ويؤثر بدوره في سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، وانتهى النموذج الأول بتحليل الصدمات التي حدث خلال فترة الدراسة ومدى استجابة الناتج الداخلي الخام لها.

أما النموذج الثاني فقد تضمن دراسة الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية اتضح أنّ هناك خليط من درجات التكامل I(1) و I(0) فكلّ من متغيرة الانفتاح التّجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة من الدرجة I(1)، أما متغيرة الناتج الداخلي الخام للفرد فهي مستقرة من الدرجة I(0)، ومن ثمّ كان اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء(ARDL) هو الأنسب من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، لقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية حتى وإن اختلفت درجة تكاملها وهو منهج الحدود.

خلصت الدراسة القياسية في النموذج الثاني الى وجود علاقة تكامل متزامن بين الناتج الداخلي الخام للفرد، والاستثمار والاجنبي المباشر، والانفتاح التّجاري، لكن غابت العلاقة السببية بين متغيرات هذا النموذج. ولاستكمال الدارسة انتقلنا الى وضع نموذج تصحيح الخطأ، وتحليل الصدمات التي حدثت من المتغيرين وأثرت على الناتج الداخلي الخام للفرد حسب كل مرحلة.

الخاتمة العامـــــــــــــة

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها الى الاطار النظري والفكري للتجارة الدولية، فقد اختلفت أسباب قيام التّجارة الدولية من النظرية الكلاسيكية الى النظرية النيوكلاسيكة، وصولا الى النظريات الحديثة.

حاول كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك تفسير التّجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، إلاّ أنهم كانوا بعيدين عن الواقع نظرا لتحليلاتهم الساكنة، في اطار العالم المتميزة بالتغيّير الدائم، وعليه ظهرت العديد من التّوجّهات الحديثة التي أخدت على عاتقها ابراز الأهمية للدور التي يلعبها كل من الاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التّجارة الخارجية بين الدول، واقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، والتنوع الانتاجي، وتكاليف النقل وغيرها، في تفسير التّجارة الدولية، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما، بذلك اعتبرت النظريات الحديثة أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من سابقتها.

خلصنا أيضا الى أنه هناك العديد من مقاييس التّجارة الدولية، الاّ أنّ كل هذه المعدلات رغم تنوع أشكالها لا تتناول سوى التّجارة المنظورة (الصادرات والواردات من السلع) دون الخدمات، مما جعلها ذات أهمية محدودة، خاصة وأنّ تجارة الخدمات احتلت ومازالت تحتلّ نسب مرتفعة من التّجارة الدولية إذا ما قارناها مع تجارة السلع، لذلك وجب أخذ النتائج المحصل عليها بقدر كبير من الحيطة والحذر.

برزت مجموعة من العوامل المؤدية الى تدهور معدلات التبادل الدولية في الدول النامية، من بينها احتفاظ الدول المتقدمة بجميع المزايا التي يوفرها التقدم التقني والفني، التي تصرّ على ابقاء أسعار المنتجات الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع انتاجيتها، واختلاف الطلب على منتجات المواد الأولية عن الطلب على المنتجات الصناعية، وعدم قدرة البلدان النامية على مواجهة التّقلبات في أسعار صادراتها، اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف، مما أثر على معدلات التبادل بين مجموع الدول، مما يدفعها للعمل على رفع هذه المعدلات ومواجهة كل التقلبات التي تحصل في الاقتصاد العالمي.

بالنسبة للسياسات التّجارية المطبقة في كل من الدول المتقدمة والنامية، اتضح أنّ لكل من سياستي الحرية والحماية مزايا وعيوب، كما أنّ تطبيق أحداهما قد ينجح في بلد، ويفشل في بلد آخر، لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة.

سمح لنا الفصل الثاني لهذه الرسالة للتطرق لتحرير التّجارة الدولية والنظام التجاري الدولي الجديد، حيث خلصنا من خلاله الى أنّ للتّحرير التجاري عّدة أشكال، منها التحرير من جانب واحد، وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، والتحرير الثنائي، حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا إضافة الى التحرير الاقليمي أين تقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التّجارة الاقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، وأخيرا التحرير متعدد الأطراف، وتتم فيه التّحرير على مستوى العالم من خلال

اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها. تجلّت مزايا هذا التّحرير من خلال زيادة التنافسية، والتّقليص من التزامات الحكومة، والمساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي، إضافة الى أنّ الانفتاح على التّجارة يعمل على زيادة ثروة المجتمع، والحثّ على الابتكار.

يعتمد برنامج تحرير التّجارة على مجموعة من السياسات أهمها سياسة الاستيراد، وتشجيع التّصدير، وسعر الصرف، وإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية، والسياسات التّجارية الناجحة تجاه الشركاء التّجاريين.

لتجسيد هذا التّحرير، جاء إنشاء المنظمة العالمية للتّجارة عقب جولة الأوروغواي للتّجارة المتعددة الأطراف حيث اعتبر أهم حدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بعد تأسيس الأمم المتحدة ومنظمات بروتن وودز بعد الحرب العالمية الثانية، وتجلّت أهميتها في التغيير الذي أحدثته على نمط التجارة العالمية، واحتوائها كل السلع والخدمات، وزيادة عدد الدول المنظمة، وتوفر آلية فضّ المنازعات التّجارية الدولية في حال خرقت القوانين المعمول بها، بالتالي اعتبرت أشمل من سابقتها "**الجات**" التي اعترضتها عدّة عراقيل من بينها عدم وجود جهاز إداري دائم ذي شخصية اعتبارية للإشراف على أعمال "**الجات**" عدا السكرتارية، وشيوع التكتلات الاقتصادية (مثل منطقة التّجارة الحرّة)، المسيرة من جانب كبير من التجارة الدولية، الأمر الذي ترتب عنه تقسيم العالم إلى كتل تجارية إقليمية، هذا فضلا عن عدم شمول وعمومية تكوين "**الجات**" الذي تخلّف عن عضويتها كثير من أعضاء الأمم المتحدة، وكذا عدم التصدّي بالقدر الكافي والعمل الإيجابي لمشكلات صادرات المواد الأولية، وكذا مشكلات تجارة الدول النامية.

في اطار تقييم سياسة تحرير التّجارة في ظلّ هذه المنظمة، ظهرت العديد من السلبيات الى جانب الايجابيات التي لا تتوان الدول المتقدمة عن الانشاد بها، إذ تبرز أهم السلبيات في خدمة هذا التّحرير لمصالح بعض المناطق المصنعة في العالم على حساب الدول الأقلّ تطورا، زد على ذلك الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية دون أن ننسى القيود المفروضة على منتجات الدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة، وسيطرة الأقطاب الكبرى على المنظمة في حدّ ذاتها.

أما إذا التفتنا للايجابيات فهي متعددة على رأسها معالجة النزاعات التّجارية بطريقة سليمة، وارساء الأسس والقواعد لجعل الحياة أيسر لجميع أطراف التبادل الدولي، كما أنّ وجود قواعد وأسس للتجارة تجعل الحياة أجدى وأنفع، ويخفض نظام التّجارة الدولية تكاليف الحياة، يوسع من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها، كما أنّ كلاّ من الدخل والنمو الاقتصادي يزداد نتيجة التّجارة الحرة.

لكن من الواضح أنّ هذه المنظمة تواجه تحديات داخلية وأخرى خارجية، تتجسد في صراعات يعاني منها أعضاء المنظمة فيما بينهم، وتحدي الدول الصناعية، والدول النامية، ورابطة الآسيان، والتحدي الإسلامي والتحدي القومي، التحدي الشعبي، أنصار البيئة، التّحدي الثقافي، الإرهاب والقطاع العام، فهل كثرة التهديدات التي تواجهها نظرا لاتساع نشاطاتها وأهدافها، سيجرّها إلى الفشل الذريع، أما أنها ستتغلب على كل هذه التحديات.

بالرغم من كل المساوئ التي تنسب الى هذه المنظمة، ورغم أنها تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلاّ أنّها تعتبر الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، كما تعدّ اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، بعد أن شكّل إنشاؤها منعطفا تاريخيا في النشاط الاقتصادي العالمي.

بعد تحليل حجم المبادلات العالمية، برز التطور الواضح الذي عرفته الى غاية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فعلى الرغم من التدافع الكبير الحاصل اليوم لتحرير التبادل الدولي للسلع والخدمات وكذا رؤوس الاموال، إلاّ أنّ أغلب الدول المتقدمة عادت لتطبيق مجموعة من الأدوات خلال هذه الازمة من أجل حماية منتجيها ومستهلكيها، أبرزها تلك المحاولات الرّامية الى تخفيض معدلات الفائدة، وضخّ السيولة في المؤسسات والبنوك الكبرى، والتّأمينات، إضافة إلى زيادة الرّقابة على الأسواق المالية، وغيرها من الإجراءات التي لا تدخل إلاّ ضمنّ غطاء الحمائية التّجارية، وشكل من التدخل الواضح للدولة في الاقتصاد الذي طالما نددت المنظمة العالمية للتّجارة بمحاربته، فهل ستتعرّض هذه الدول الى عقوبات، ومن سيفرضها عليها باعتبارها هي من يدير المنظمة، ويفرض العقوبات.

ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية التي أثرت على حريّة التجارة، حيث تؤدي بعض أشكال التكامل الاقتصادي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتتوقف نتيجة كل كفاءة على طبيعة وشكل التكامل، وعلى قدرته على خلق التجارة أو تحويلها، كما أنّ تشكيله يؤدي إلى الترشيد الإداري، عن طريق إلغاء الحاجة إلى الموظفين الذين يقومون بمراقبة بضائع وخدمات الشركاء الأعضاء عند عبور الحدود، وتحسين معدل التبادل التجاري للأعضاء مقارنة مع باقي دول العالم، كما أنّ الدول الأعضاء يتمتعون بقوّة التفاوض عند عقد الصفقات مع دول العالم التي كانت أكبر من قوتها الذاتية قبل الدخول في إطار التكامل الاقتصادي، من منافع التكامل الاقتصادي أيضا تمكين المنتجين من بناء مجمعات صناعية ضخمة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج، دون أن ننسى أنّ التكامل الاقتصادي يزيد من حدّة المنافسة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء القيود التجارية، مما يؤدي إلى خفض الاحتكار، حيث أنّ التكتل يعد وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق، فبالرغم من أنها تزيد القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وتزيد فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعوّض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية خاصة الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدما، إضافة الى أنّ الدول النامية ترى في انضمامها إلى التكتلات الإقليمية خطوة في اتجاه التخفيف أو المواجهة من الآثار الاقتصادية للعولمة، إلاّ أنّ تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات يتم بين عدد محدود من الدول الأعضاء، ويستبعد تلك التي ليست عضوة، وعليه هذه الاتفاقيات ماهي إلاّ وجه من أوجه الحماية الذي تتعارض معه مبادىء **الجات** والمنظمة العالمية للتّجارة.

تناولنا من خلال الفصل الثالث من هذا البحث الى أدبيات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتّجارة الدولية في الاطار النظري، حيث لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي مع إغفال التنمية. سعت نظريات النمو الاقتصادي الى تفسير عوامله، حيث إذا اخدنا بالاعتبار منهج التحليل المستعمل نجد أنها انقسمت الى قسمين، فإلى غاية النظرية الكنزية كان التّحليل النظري سائدا لهذه العوامل دون التطرق الى محاولات قياسية بالرغم من أنه لا يمكننا أنّ ننفي المساهمة الفعالة لهذه الفئة من الاقتصاديين في إبراز أهمّ العوامل المؤثرة في النمو، بينما سجّلت عجزها في تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو بدقة، حيث ظهرت بعد ذلك مرحلة أخرى على يد **كينز** ومن بعده اعتمد على التحليل الكمي القياسي مثل **هارود–دومار، سولو، ليكاس، بارو، مارو**.....وغيرهم.

إنّ تحرير التجارة عن طريق فتح الأسواق أمام التدفق الحرّ أمام السلع والخدمات كان من المفروض أن يؤدي الى رفع معدلات النمو ولكن الواقع ينطوي على مزيج من المزايا والعيوب، لذلك تضاربت آراء الاقتصاديين حول التجارة وحفزها للنمو بين مؤيد ومعارض، إذ نجد ارتكاز المؤيدين على فوائد التّجارة التي تصبّ في مصلحة النمو

الاقتصادي، على سبيل المثال أنّ التجارة تحفّز المنافسة الدولية، وتزيد من الدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار، وتنقل المهارات والتكنولوجيا، وتوسّع الأسواق وتشّجع الابتكار، وتسّهل التّخصص وتقسيم العمل، بينما رأى المعارضون أنه حتى وإن كانت صحيحة بالنسبة لبعض الدول إلّا أنّها لا تعطي نفس النتائج في الدول النامية، وقد كانت حججهم في ذلك متعددة أهمها تدهور نسب التبادل الدولي، وعجزها عن تشجيع النمو خارج نطاق ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة. فربما يرجع عجز تحرير التّجارة عن رفع النمو خاصة في البلدان النامية الى أنها لم تتحرر بما يكفي، أو لأنّ الفساد المتفشي خلق مناخا غير مناسب للأعمال التّجارية، فالمسؤولية مشتركة حيث يجب أنّ تكون الدول قادرة على استعمال مواردها استعمالا جيدا، وأن تحسّن استغلال الفرص الجديدة. فتحرير التّجارة يمكن أنّ يساعد على النمو عندما يحدث بإنصاف وبمرافقه تدابير سلمية وسياسات ناجحة، لكن حتى ولو أنّ هذا التّحرير جعل بعض الدول بحال يسير، فمن جهة أخرى سيؤدي حتما ببعضها الآخر الى حال أسوأ وفقر أشدّ.

خلصنا كذلك من خلال الفصل الرابع لهذه المذكرة أنّ الجزائر عرفت العديد من السياسات التّجارية ابتداءا من 1967 تمثلت أولا في الرقابة على التّجارة والتي غطت الفترة 1967-1969، أين عمدت الدولة الى العديد من الاجراءات منها الرّقابة على الصرف، والرسوم الجمركية، نظام الحصص والتجمعات الشرائية، هذه الاجراءات لم تفض إلّا الى تذبذب الميزان التّجاري بين العجز تارة والفائض تارة أخرى. بعد ذلك جاءت مرحلة الاحتكار من 1970 الى 1989، حيث ابتداءا من 1971 ، أفرزت الجزائر مجموعة من الاجراءات تنص على احتكار الدولة لقطاع التّجارة من طرف المؤسسات التّجارية، من أجل التّحكم في التدفقات التّجارية وادماجها في التخطيط المركزي، خلال هذه الفترة عرفت الواردات الغذائية تزايد كبير، مما يعني فشل التورة الزراعية، أما الصادرات فانحصرت على المحروقات.

قامت الجزائر بتحرير تجارتها بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، فانفجرت أزمة المديونية، وانهارت الاستراتيجيات الصناعية، والتصق العجز المستمر بميزان المدفوعات، وزادت نسبة التضخم وانخفضت قيمة العملة، وارتفعت أسعار السلع والخدمات المستوردة، الى جانب الاختلالات الاجتماعية أخرى أهمها ارتفاع البطالة، فعمدت الدولة الى اجراء اصلاحات من بينها تحرير التّجارة عبر مرحلة التّحرير المقيد في 1990-1993، بصدور قانون القرض والنقد، ثمّ التّحرير التّام ابتداءا من 1994، بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من أجل التّخلص من كل تلك الاختلالات.

رغم أنّ وصفة صندوق النقد الدولي لعبت دورا في استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، إلاّ أنها أغرقته في دوامة المديونية، التي لم يخرج منها إلاّ بالارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط ابتداءا من سنة 2000 وبالتّالي انتهت الجزائر من تصحيح أخطاء الماضي عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها وقررت عدم العودة لعملية الاستدانة مجددا. بالنسبة للواردات، فالتّحرير أدى الى الانفتاح الكبير على الأسواق بالتّالي تضاعفت خلال هذه الفترة.

سعيا للاندماج في الاقتصاد العالمي، سعت الجزائر إلى تجسيد آليات التحرير التجاري بعقد اتفاقية الشراكة الذي كان من أهم نتائجه أنه جعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتوجات الاتحاد نتيجة العراقيل التي واجهها المنتوج الجزائري للولوج الى الاتحاد الأوروبي، ووضع المؤسسات الجزائرية على محكّ المنافسة الشديدة، مقابل المشاكل

التي عاني منها المصدرين للوصول الى الاتحاد، وتراكمت خسائر صرف العملات الأجنبية إضافة إلى أنّ تفكيك التعريفة الجمركية الذي كلّف 01.1 مليار دولار للجزائر، كما أنّ إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد.

بعد ذلك حاولت الجزائر الولوج الى منطقة التّجارة العربية الحرّة، أين انصدمت بعدّة مشاكل بينية من بينها الاختلاف في النظم الاقتصادية، والتشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية، وعدم توفّر البنية التحتية المناسبة للنقل، والحماية المفرطة، وعدم توفّر معلومات السوق وضعف القدرة التنافسية للمنتجات، كما غابت الارادة السياسية بشكل أساسي لدى معظم البلدان العربية، وطغت الحساسيات السياسية بينها، إضافة الى شهادات المنشأ الغير صحيحة، وتأخّر الإفراج الجمركي، وفرض رسوم غير الجمارك، ومشاكل أخرى متعلقة بالمواصفات والصّحة النباتية، ودعم الصّادرات، بذلك تركزت تعاملاتها مع أربع دول فقط، أما باقي المبادلات فكانت هامشية مع باقي الدول.

رغم كل الاصلاحات التي قامت بها الدولة في اطار التّجارة الخارجية الجزائرية، إلاّ أنها مازالت تتميز بغياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية، وهي صفات امتدت لفترة طويلة إضافة الى الاعتماد على المورد الوحيد، المتمثل في النفط.

بغية مسايرة التجارة الدولية، وتحفيز وتشجيع الاستثمارات، وإنعاش الاقتصاد الوطني، سعت الجزائر للانضمام الى المنضمة العالمية للتّجارة، حيث وضعت ملفا لذلك منذ 1987، وبالرغم من أنها حققت تقدما في المفاوضات الرامية الى هذا الانضمام، الاّ أنها مازالت تغرد خارج المنظمة لأسباب عديدة عرفنا منها البعض وجهلنا البعض الآخر، أهمها تلك التي تخص تقديم تنازلات تخص البنود التي تتعارض مع مصالحها وسيادتها الوطنية، لأنّ الأمر يحتاج أن تحتاط له على كل المستويات بضمان أكثر للمصالح بعيدا عن التنازلات والانفتاح اللامحدود بالاستغلال الامثل للاستثناءات، والاتفاقيات الإجراءات الوقائية، والعمل على تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي عن طريق تعبئة المدخرات وتثمين الانجازات والاعتماد على الإمكانات الذاتية، وتأهيل المؤسسات، ودعم القطاع الخاص الوطني، والحفاظ على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية، أمّا على المستوى الإقليمي والدولي من خلال البحث عن فرص المشاركة والاندماج بمستويات متقاربة، فقبل اتخاد أي خطوة للأمام عليها أن تعرف الفائدة التي ستجنيها من جراء هذا الانضمام ، ثمّ هل في امكانها الدفاع عن مصالحها في الأسواق العالمية، وهل هي قادرة على تلبية شروط وقواعد السياسات التجارية التي تحكم النظام التجاري المتعدد الاطراف؟

تركّزت دراسة اشكالية تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفصل الخامس، حيث جاء في مقدمته الحديث عن النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط أين قامت الجزائر بتحقيق التّنمية عن طريق ترقية الاستثمارات، مركّزة على التصنيع، ومثّلت المؤسسات العمومية عماد سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، من خلال التّحكم في الموارد المالية، وتوظيفها بفعالية في تمويل المخططات التنموية، لكن الهيمنة الخانقة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد وتركيزها على الصناعة وإهمال القطاعات الأخرى أدّى الى فشل التخطيط في إحداث التّنمية، فعمدت الى الاصلاحات التي أسفرت عن استعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وتحسين العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد، الذي بدأ يستعيد نموه ابتداءا من

1995، بعد أنّ عرف معدلات سلبية، والسبب يرجع الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي ساعدها على إنشاء برنامج تمويل النمو خارج الميزانية الهادفة إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفّرة للشّغل، إضافة إلى أنّه يدعّم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية ويحقّق التنمية المحلية والبشرية، حيث يصبح الحديث عن النمو الاقتصادي واستدامته ممكنا، لكن حتى وإن ساهم كل من قطاع الأشغال العمومية والخدمات وتحسّن المنتجات الفلاحية بسبب تحسّن الظروف المناخية، إلاّ أنّ النمو ظلّ هامشيا بالنظر الى المبالغ المصروفة خلال هذه البرامج.

بذلت الجزائر مجهودات جدّ مهمّة لترقية صادراتها خارج المحروقات، لكن وقفت في طريقها مجموعة من العقبات، مثل ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر، وعدم سعي الشركات الوطنية الى اتفاقيات الشراكة والتعاون، إضافة الى ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بمثيله الأجنبي، مع غياب الجودة الفعلية للمنتوجات الوطنية، زد على ذلك نقص المعلومات، والخبرة في التسويق الدولي، والتخوّف من التسويق نحو الأسواق الخارجية، وبالتالي العمل من أجل تغطية الاحتياجات المحلية، وارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية ومحدودية الموارد المادية والمالية التي تساهم في التوسّع الخارجي.

تضمّن الجزء الأخير من هذه الرسالة دراسة قياسية لأثر التّحرير التّجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال صياغة نموذجين مختلفين، الأول جمع بين الناتج الداخلي الخام للفرد والصادرات، الواردات، سعر الصرف، سعر النفط، أين ظهر جليا العلاقة طويلة الأجل بين متغيراته باستعمال اختبار **جوهانسون**، وظهرت بعض العلاقات السببية بين متغيرات النموذج حيث أنّ الناتج الداخلي للفرد يؤثر في سعر النفط ، سعر الصرف ويتأثر بدوره بسعر النفط، الواردات في الجزائر، وانتهى النموذج الأول بتحليل الصدمات التي حدثت خلال فترة الدراسة ومدى استجابة الناتج الداخلي الخام لها.

أما النموذج الثاني فقد احتوى كل من الناتج الداخلي الخام للفرد، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر أين ظهرت علاقة تكامل متزامن بين هذه المتغيرات، حيث اتضح بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أنّ هناك خليط من درجات التكامل I(1) وI(0) ، فكل من الانفتاح التّجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرّان من الدرجة I(1)، أما الناتج الداخلي الخام للفرد فهو مستقر من الدرجة I(0)، فتمّ تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاء(ARDL) الأنسب لتحليل هذا النوع من العلاقات، في حين غابت العلاقات السببية بين متغيرات هذا النموذج.

رغم الامكانيات والموارد التي تملكها الجزائر إلاّ أنها تعيش وضعا حرجا، فإننا لسنا الاستثناء في طرح الأسئلة عن مدى مساهمة السياسة الجزائرية المنتهجة حاليا في الحفاظ على البحبوحة المالية، وهل سيكون للتغيرات الجيو–سياسة العالمية أثر على الاقتصاد الجزائري، وهل ستتفطن الجزائر الى الموارد المهدرة في تسوية المشاكل الاجتماعية بحلول مؤقتة دون التوصّل الى حلول جذرية.

للإجابة على الأشكال الرئيسي، تمّ طرح بعض الاسئلة الفرعية، ووضع بعض الفرضيات من أجل التأكد من صحتها. بالنسبة للأسئلة الفرعية المطروحة، نجد أنّ السؤال المتعلق بمفهوم التجارة الدولية، وما هي النظريات المفسرة لها، فقد تمت الاجابة عليه من خلال الفصل الأول، أما السؤال الثاني والخاص بالتحرير التجاري، وما هي سلبياته، وإيجابيات، أضافة الى واقع التجارة الدولية في ظلّ النظام التّجاري الدولي الجديد، فقد أجاد الفصل

الثاني وأفاض في ذلك، وفيما يخص مفهوم النمو الاقتصادي، ماهي محدداته، مقاييسه، العقبات التي تعترضه وما طبيعة العلاقة التي تربط بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي فقد كان توضيح ذلك من نصيب الفصل الثالث، أما ما تعلّق بالإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية للوصول إلى التحرير، وتحقيق أهداف السياسية الكلية، فقد خصصنا لذلك الفصل الرابع، حيث شمل كل التغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية منذ التخطيط الى غاية التحرير، وأخيرا شمل الفصل الخامس الاجابة على أخر سؤال والمتمثل في ماهية واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل المجهودات التي قامت بها الدولة.

من أجل اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة نستنتج من خلال الفصل الخامس أنّ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة 1970–2013، التي اتضحت من خلال علاقة التكامل المتزامن التي ظهرت نتائجه باختبار **جوهانسون**، وهي تخصّ الفرضية الأولى، أما بالنسبة للفرضية الثانية، فقد وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين التّحرير التّجاري والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر، من خلال اختبارات التكامل المتزامن التي ظهرت بعد اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وفيما يتعلّق بالفرضية الثالثة الخاصة بتأثير سعر النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف والواردات، في الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر، فقد تبين أنّ الناتج الداخلي للفرد يتأثر بسعر النفط والواردات فقط، بينما يؤثر بدوره في سعر النفط وسعر الصرف، كما أنه لم تتضح العلاقة السببية بينه وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، أو الصادرات، بالتالي لم يتضح التأثير في أي اتجاه.

أفضت هذه الدراسة النتائج التالية:

أولا –على المستوى النظري:

- خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التّجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة، إلاّ أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة لم تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، وهذا ما حاولت تفسيره النظرية النيوكلاسيكية.
- اعتبرت النظريات الحديثة أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من سابقتها في تفسير أسباب التجارة الدولية عن طريق ادخال جملة من العوامل مثل الاعتماد على البحث والتطوير، واقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، والتنوع الانتاجي، وتكاليف النقل وغيرها، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما.
- تعتبر المنظمة العالمية للتّجارة الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، كما أنّها اليوم أهمّ مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، حيث شكّل إنشاؤها منعطفا تاريخيا في النشاط الاقتصادي العالمي.
- عادت الحماية التّجارية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، من قبل الدول المتقدمة بتطبيقها جلّ المحاولات التي قامت بها لحلّ الأزمة والرّامية الى تخفيض معدلات الفائدة، وضخّ السيولة في

المؤسسات والبنوك الكبرى، والتأمينات، إضافة إلى زيادة الرقابة على الأسواق المالية، وغيرها من الإجراءات.

- على اعتبار أنّ العالم يتجه نحو التّكتل الإقليمي (الاتحادات الاقتصادية، الأسواق المشتركة، المناطق الحرّة...الخ) الذي تفرضه العولمة، ظهرت العديد من التكتلات إلاّ أنّ البعض يعتبرها عائق يقف في وجه التّجارة الحرّة لأنها لا تسمح بالحرّية التّجارية إلاّ داخل التّكتل نفسه.
- تنوعت المصادر في النظريات الحديثة المفسّرة للنمو بين رأس المال المادي والبشري، وآخر تكنولوجي كما تميزت نظريات النمو الداخلي بالجدية في تفسير أسباب التقدم التكنولوجي(ومن ثمّ التقدم الاقتصادي) ومحاولة إثباتها أن هذا التقدم راجع إلى عوامل داخلية في الأساس كرأس المال البشري وتراكم المعرفة كذلك فإنّها أعادت مرّة أخرى مكانة التّعليم في النمو الاقتصادي.
- كان لجدلية النمو– تجارة العديد من المعارضين والمؤيدين الذين كانت لهم حجج دامغة تركزت حول فوائد التّجارة الحرّة على النمو أنها تؤدي الى زيادة المنافسة، الدخل، الاستثمار ونقل المهارات والتكنولوجيا وتوسّع الأسواق وتشّجع الابتكار، في حين أنّ المعارضون ذهبوا الى افتراض صحة ما قاله المؤيدين، بأنّ ما ينطبق على دولة لا ينطبق على أخرى، كما أنّ التّجارة في نظرهم عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون داخلها مباشرة.

ثانيا– على المستوى الاقتصاد الجزائري:

- حاولت الجزائر التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي وما يتبعه من استقرار اقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي لكن اعتمادها على النفط وانهيار أسعاره في الأسواق الدولية قلب الموازين .
- على الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكبر من سبعة أمثالها بين 1960 و1970 فقد أدى تدهور إنتاجها الزراعي إلى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات.
- خلال مرحلة التخطيط، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الاقتصاد، هادفة الى التصنيع من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، فهيمنة الدولة التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، ورغم مساوئه، إلاّ أنّه أدخل الدولة في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل والانفاق، كان المصدر الأساسي في ذلك هو ريع المحروقات الذي منح إمكانية القيام بالإنجازات المادية، وارتفاع المستوى المعيشي رغم النمو الديمغرافي المتزايد للسكان، لكن هذه الموارد نفسها خلقت في آخر الثمانينات أزمة حادة ظهر بعدها الاقتصاد الجزائري على حقيقته، أي ظهرت هشاشته.
- اتبعت الجزائر استراتيجية النمو غير المتوازن ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، وإنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى حيث عمدت الى الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة، مما ادى الى اهمال الزراعة.

- ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في هذا المجال لأنها مازالت تعاني التبعية الغذائية للخارج من خلال هيكل الواردات من السلع.
- عقب انهيار أسعار البترول لسنة 1986، وجدت الجزائر نفسها تعاني من عدة اختلالات تمثلت في عجز ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم، بالتالي كان لزما عليها القيام بعدّة اصلاحات.
- كشفت أزمة 1986 هشاشة القطاع الصناعي العمومي، حيث شرعت الجزائر بداية من التسعينات في اصلاحات من أجل تغيير نمط التسيير للتخفيف من التبعية لإيرادات المحروقات.
- تاهت التنمية في الجزائر بين محاولة التنمية المبينة في المخطط 1967–1989 ثم الانتقال الى البحث عنها في اطار اقتصاد السوق تحت وصفات صندوق النقد الدولي.
- بالرغم من تطبيق العديد من الاصلاحات المطبقة في الجزائر إلاّ أنّ النتائج لم تكن في المستوى المطلوب في تحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة وجلب الاستثمارات الحقيقية، فلولا الطفرة في أسعار البترول لما حققت برامج الانعاش نجاحا في اعادة التوازنات الكلية لاقتصاد.
- لم تتمكن الجزائر إرساء بيئة تشريعية وتنظيمية تشجّع على المبادرة والاستثمار الخاص، والتنويع الاقتصادي، مما يحقق لها النمو والاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، فالقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال، لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام.
- بعد برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التّحسن في آداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي.
- بعد مضيّ عدة سنوات على اتفاق الشراكة مع الاتحاد
- الأوروبي اتضح أنّ الجزائر أصبحت منفذا لتصريف المنتجات الأوروبية، في حين لم تستطع صادراتها أخذ مكانة في أسواق الاتحاد.
- انطلاقا من المنظور الكنزي الذي مفاده أنّ الزيادة في الانفاق العام تقود الى زيادة الناتج الداخلي الخام قامت الجزائر بتبني سياسة دعم الانعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال2000-2014 بغية الوصول الى معدلات نمو مقبولة.
- لعبت برامج الاستثمارات العمومية دورا هاما من خلال تنشيط القطاعات خارج المحروقات في تحقيق نمو كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الفلاحة، وقطاع الخدمات، إلاّ أنّ هذا النمو لم يكن بحجم الانفاق عليه، مما يبرز أنّ الاقتصاد الجزائري يعكس أقلّ من طاقته.
- إنّ ما يلاحظ خلال الفترة (2000-2013)، أنّ هناك نوع من الاستقرار عرفته أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ويعود سرّ نجاح البرامج في تحقيق تلك الاستقرارية مجموعة من العوامل منها الاستقرار الأمني والسياسي، وعوامل مناخية، ساعدت على تطور محاصيل القطاع الفلاحي والارتفاع المستمر لأسعار المحروقات، وتطبيق سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية، وتطبيق سياسة صندوق ضبط الايرادات، إضافة الى تطبيق مبدأ الحيطة والحدر في التعامل مع السياسة النقدية.

- لم تنجح الحكومات المتعاقبة في كسر اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على النفط، الذي تحدد أسعاره عوامل جيوسياسية (الإقليمية والدولية)، ولذلك لا يزال قطاع الطاقة يشكّل نحو98% من الصادرات الكلية لذلك يُعَدّ اقتصاد الجزائر أحد أقل الاقتصادات تنوّعاً.
- على الرغم من أنّ الجزائر تملك ثالث أكبر احتياطي من النفط وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في أفريقيا، إلاّ أن معظم الجزائريين يشكون من تفاقم التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها.
- ظهرت الجزائر بوصفها حالةً ناشزةً تجمع بين مستوى مرتفع من الإنفاق العام وبين نمو اقتصادي متواضع.
- منذ تحسّن الوضعية المالية للجزائر وتخلّص البلاد من المديونية لم تدخل الجزائر استثمارا حقيقيا وإنما كانت الجزائر تستثمر لتستهلك من خلال توفير متطلبات الرفاهية بدل التوجه نحو الخروج من هيمنة المحروقات على الاقتصاد الوطني.
- رغم المجهودات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الاّ أنّها لا تزال تغرد خارج المنظمة، لأنّ اقتصادها لم يرق بعد إلى المعايير الدولية المعتمدة من قبل العديد من الدول التي سبقتها في مسار الانضمام.
- لن يعود هذا الانضمام على الجزائر بالفائدة إلا إذا كانت الجزائر قادرة على المنافسة والتأثير في سياسات المنظمة، لكن ما يلاحظ من هرولة الجزائر وإسراعها إلى عملية الانضمام وإصرارها يتسم بعدم العقلانية.
- إنّ التّحرير المتسرع للتجارة يدخل المنتوج الجزائري في سباق غير متكافئ يقضي عليه، فيجب أن يسير هذا التحرير جنبا إلى جنب وفق حزمة من القرارات التي تقضي إلى عدم التخلي عن الأهداف الاجتماعية بتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان مستوى مقبول من العيش لأغلب المواطنين.
- إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة يجب أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف تعود بالفائدة عليها، وليس مجرد تقليد للآخرين أو نتيجة ضغوط أو ممارسات تضر بالاقتصاد الوطني، نظرا لهشاشة الاقتصاد ومستوى المنتوج الجزائري الذي مازال يفتقد الى المنافسة الدولية من حيث الجودة والسعر.
- رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلاّ أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته واعتماده الكلي على عائدات البترول، حيث تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر في تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى بسبب ضمور القطاعات الأخرى.
- إنّ الجزائر ولأكثر من 50 سنة من الاستقلال لم تتخلص بعد من التركة الاستعمارية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتخصص في تصدير سلعة واحدة، اضافة الى تخلف وسائل الانتاج وانخفاض كفاءة المؤسسات وتشوّه الهياكل الانتاجية.
- من أهم مميزات الاقتصاد الجزائري حتى اليوم ضعف اندماجه في الاقتصاد العالمي، خصوصا على المستوى التجارة الخارجية، فعلى مستوى الصادرات الارتباط الوحيد والقوي هو المحروقات، حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مطلقة لها، أما على مستوى الواردات فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة على عدة أصعدة، أهمها المواد الغذائية.

- يتوجب على الجزائر بناء استراتيجية من أجل تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال، عن طريق تنويع هياكل الإنتاج كما يتعين عليها تنويع الاقتصاد الوطني نحو قطاعات كثيفة العمالة للقضاء على مشاكل البطالة، إضافة إلى تطوير الصناعات التحويلية عن طريق الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الثروة، واستيعاب متطلبات السوق دون إهمال القطاع المصرفي الذي هو بدوره في حاجة إلى تطوير من أجل أن يستوعب المتغيرات ويواجه التحديات العالمية.
- أفضت أغلب الدارسات السابقة للموضوع أنّ هناك علاقة بين التّجارة والنمو من خلال التركيز على أنّ الصادرات هي محرك النمو، باستخدام دراسات قياسية، أغلبها ارتكز على التكامل المشترك والسببية.
- إنّ عدد أشعة التكامل المتزامن هو r=1، وهي رتبة كافية بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام للفرد والصادرات، الواردات، سعر الصرف وسعر النفط خلال 1970-2013.
- أعطى معامل التحديد قوة تفسيرية مقبولة لكل من الصادرات، الواردات، سعر الصرف وسعر النفط في تفسير الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 51%.
- التغيير في سعر النفط يسبب التغيير في الناتج الداخلي الخام للفرد.
- هناك علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام للفرد وسعر النفط.
- علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام للفرد وسعر الصرف.
- وجود علاقة سببية بين الواردات والناتج الداخلي الخام للفرد.
- ظهرت بعض العلاقات السببية بين المتغيرات فيما بينها، مثل وجود أثر للواردات على سعر النفط، وأثر لتغيرات سعر الصرف على الصادرات، ووجود أثر للواردات على الصادرات في الجزائر.
- لم تظهر علاقة سببية بين سعر النفط والصادرات على المدى القصير في الجزائر، لأنّ أسعار النفط تتحدد حسب أسواق الطاقة العالمية، وأنّ كمية الصادرات تتحدد انطلاقا من عامل داخلي متمثل في قدرة الانتاج الوطني من البترول الخام، واحتياطي البترول الخام، والقدرة على التكرير، وهي عوامل ممكن أن تتحكم فيها الجزائر، إضافة الى عامل خارجي متمثل في حجم انتاج أعضاء منظمة **الأوبك** من البترول الخام، والانتاج العالمي من البترول الخام، والطلب الدولي على البترول الخام، وهي عوامل خارجة عن سيطرة الجزائر.
- وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام للفرد والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري في الجزائر، أي أنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل.
- ارتفاع القوة التفسيرية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري للناتج الداخلي الخام للفرد حيث بلغت هذه القيمة 71% ، فالناتج الداخلي الخام للفرد لا تفسره فقط التغيرات التي تحدثها متغيرات الدراسة بل تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج بنسبة 29%.
- لا يوجد أي اتجاه للعلاقة السببية باتجاه الناتج الداخلي الخام للفرد، والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الملاحظة نسجلها في الاتجاه المعاكس.

بعد نتائج الدراسة ندرج بعض التوصيات:

- إعادة النظر الى عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بتوفير كل الوسائل والاتفاقيات والمعاهدات لحماية المنتوج الجزائري الفتي.
- متابعة الإصلاح الاقتصادي، وخصوصا الخاصة بالاستثمار، من خلال إعطاء أهمية أكثر للاستثمار الخاص.
- تحسين المنتوج المحلي من أجل تحضيره لمواجهة المنافسين في حال الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة.
- السعي قدما لا يجاد نموذجا للابتكار والمنافسة، بالتركيز على العلم والتكنولوجيا، ايجاد نموذج اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار كل المتناقضات التي تعيشها الجزائر، بعيدا عن محاكاة النماذج الغربية.
- يجب على الجزائر أن لا تنظر إلى *OMC* نظرة تشاؤم أو حتى نظرة التفاؤل المبالغ فيه، بل عليها تنظر نظرة فاحصة ودقيقة، وأن تتخذ خطوات فعالة لتأهيل اقتصادها بتوجيه برامج التنمية نحو قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي بدلا من الاعتماد على النفط، كما يتوجب عليها تقليل الواردات الاستهلاكية، ودعم القوة التصديرية بتحسين تنافسيتها، ومحاولة اختراق الأسواق التجارية.
- العمل على تنويع الصادرات خارج البترول على اعتبار الاجراءات المتخذة لم تكن كافية، وتوجيه الفوائض المالية التي استفادت منها الجزائر فيما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي، إضافة الى البحث عن نمط انتاجي خاص يتلاءم مع قدرتها وامكاناتها والتخفيف من الهدر وفساد الادارة، بأن تلعب الدولة دورها الى جانب الخواص، والعمل على دعم قطاع الزراعة من أجل توفير احتياجات السكان والتحفيف من فاتورة الغذاء، إضافة الى ضرورة المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية من أجل نجاح المشاريع .

وأخيرا تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط متغيرات التّحرير التّجاري للوصول الى تحديد العلاقة، حيث من الممكن أن تكون هناك توسع في الموضوع عن طريق ادخال متغيرات أخرى لم يتم ادماجها مثل رأس المال البشري، التضخم والتوسع في الكتلة النقدية.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1) الكتب :

1. إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني، لبنان، 2006.
2. إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان،2002.
3. أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن، 1996.
4. أحمد صالح التويجري، **مقالات في التنمية**، الطبعة الأولى، تهامة، المملكة العربية السعودية، 1986.
5. أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن،2011.
6. أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثالثة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2010.
7. أحمد فراس العوران، **اقتصاد الامن الاجتماعي التحدي والاستجابة**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الأردن، 2014.
8. أحمد فراس العوران، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي**، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الأردن، 2012.
9. أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
10. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.
11. الاخضر أبو علاء عزي، **اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
12. الأخضر أبو علاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري، الاردن، 2014.
13. الاخضر أبو علاء عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي مقاربة توقعية واحتياطية**، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر،2010.
14. إدوارد س. ماسون، ترجمة عبد الغني الدبلي، **التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة النمو**، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف، لبنان، 1986.
15. أدولف لوو، **الطريق إلى النمو الاقتصادي**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1989.
16. أزوالدودي ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية**، ترجمة ألبير خوري، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، لبنان،2003.
17. أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.
18. إسماعيل الزبري وآخرون، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، 2006.
19. إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997.
20. إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
21. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، مصر، 2006.
22. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار الراية، الاردن،2013.

23. افريت هاجن، ترجمة جورج خوري، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.

24. أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

25. أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

26. أنطون زحلان وآخرون، النمو **الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية**، الطبعة 01، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، لبنان،2013.

27. أوزوالدو دي ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، لبنان 2003.

28. إي .راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، **موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، 2011.

29. باسل البستاني، **نحو رؤية تنموية عربية الاطار الفكري والتحليلي**، دار مجدلاوي، الاردن، 2014.

30. بربرة انجهام، ترجمة حاتم حميد محسن، **الاقتصاد والتنمية**، دار كيوان، سوريا، 2010.

31. بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2008.

32. بشر محمد موفق، **التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، **دار** النفائس، الأردن، 2011.

33. بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار بوشان، الجزائر، 1990.

34. بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين، الجزائر، 2010.

35. بن عبو الجيلالي، ثابتي الحبيب، **تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2009.

36. بول آ. سام ويلسون، وليام د. نورد هاوس، **الاقتصاد**، الطبعة الثانية، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن،2006.

37. بول كولبير، ديفيد دولار، **العولمة والنمو والفقر بناء مستقبل عالمي شامل**، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

38. بولشيكوف، **التراكم والنمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية النامية**، دار التقدم، موسكو،1981.

39. بيير مابيه، **النمو الاقتصادي**، ترجمة جان كميد، المنشورات العربية، بدون سنة طبع.

40. تود جي باكولز، **افكار جديدة من اقتصاديين راحلين مدخل للفكر الاقتصادي الحديث**، ترجمة كوثر محمود محمد وحسن التلاوي، الطبعة الاولى، كلمات عربية، مصر، 2013.

41. تيري لين كارل، **مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة**، ترجمة عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008.

42. جابر سيد عوض، **التنمية الاقتصادية في المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

43. جاري بيرتلس وآخرون، **جنون العولمة**، ترجمة كمال السيد، الطبعة الثانية، مركز الاهرام، مصر،2001.

44. جراهام دونكلي، **التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل**، ترجمة مصطفى محمود، الطبعة الاولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2009.

1. جلاطو جيلالي، **الاحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

45. جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي** 1897– 1998، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001.

46. جلال أمين، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1995.

47. جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968- 1978)**، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

48. جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر،2000.

49. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن، 2009.

50. جمال داوود سليمان، طاهر فضيل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، 1989.

51. جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار العلوم، الجزائر، 2006.

52. جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، الطبعة الاولى، دار اسامة، الجزائر، 2013.

53. جوزيف إي. ستيجليتز، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة فايز حكيم، واحمد منيب، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2009.

54. جوزيف ستجليز، **العولمة واثرها السلبي على الشعوب**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

55. جوزيف ستيغليتز **السقوط الحر، أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي**،، ترجمة سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2011.

56. جيفري د. ساكس، **نهاية الفقر**، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية، مصر،2007.

57. حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن، 2006.

58. حربي موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار الكرمل، الأردن، 1997.

59. حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دارة المسيرة، الاردن، 2002.

60. حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج***eviews7*، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2013.

61. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الاردن، 2011.

62. حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الوراق ، الأردن، 2008.

63. حسن نافعة وآخرون، **العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، والمؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 2011.

64. حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، الأردن،2007.

65. حسين عمر، **التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1988.

66. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

67. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2009.

68. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006.

69. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

70. خليل السمحراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس، لبنان، 2003.

71. دان أوشر، ترجمة يحي عبد الغني النجار، **قياس النمو الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، نقص سنة الطبع.

72. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2000.

73. رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، وراقة البديع، مراكش، 2002.

74. روان رفيق، **التسويق الدولي المباشر في خدمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والاشهار، الجزائر، 2012.

75. *روبرت بارو(Robert J. barro)* **محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر إدريس التل

2. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الاولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ودار الروافد الثقافية، لبنان، 2013.

3. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 1998.

4. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008.

5. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، الجز الأول، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

6. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الطبعة 2، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005.

7. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991.

8. سعد الله داوود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، ميكانيزمات التوازن، الاسواق المالية، الصناديق السيادية**، دار هومة، الجزائر، 2013.

9. سعد حسين فتح الله، **التنمية المتنقلة**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

10. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية** (1962-1990،1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

11. سعود البريكان وآخرون، **تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي**، صندوق النقد العربي شركة صن غرافيكس (*Sun Graphics*)، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

12. سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

13. سليم السعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

14. سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، الطبعة الثالثة، دار ابن خلدون، لبنان، 1981.

15. سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين** (2) **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة**، المكتب العربي الحديث، مصر،2006.

16. سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي**، الطبعة 01، دار الفرقد، سوريا، 2005.

17. سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الإصدار الأول، دار الشروق، الأردن، 2007.

18. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الاولى، دار الثقافة، الاردن، 2009 .

19. سوانينبيرج اوجست، **الاقتصاد الكلي بوضوح**، ترجمة خالد العامري، الطبعة الاولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر،2008.

20. سوزي عدلي ناشد، **اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة** TBT **تقييد ام تحرير للتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010 .

21. السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

22. سيرج لاتوش، **تحديات التنمية، الشركة العالمية للكتاب، ترجمة ألبير خوري**، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.

23. سيمون كوزنتيس، **النمو الاقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1996.

24. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

25. شقيري نوري موسى، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.

26. شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية مدخل تتابعي**، الطبعة الاولى، الأهلية، الأردن، 2002.

27. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد، الأردن، 2012.

28. صالح عنقاد، **أثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، 1986.

29. صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1965.

30. ضياء مجيد المسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

31. ضياء مجيد المسوي، **الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية** 2008-2009، الطبعة الاولى، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

32. ضياء مجيد المسوي، **الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.

33. ضياء مجيد المسوي، **عولمة أسواق رأس المال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

34. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

35. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل، الأردن، 2004.
الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الاردن،2009.

36. طلال أبو غزالة وآخرون، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

37. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 .

38. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر،2005.

39. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2005.

40. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

41. عارف دليلة، **مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي**، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 1987.

42. عبد الباسط وفا، **نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

43. عبد الحسين زيني، **احصاء التجارة الداخلية والخارجية**، دار الحامد، الأردن، 2012.

44. عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1996.

45. عبد الرحمان الحبيب، **نظريات التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

46. عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر،2011.

47. عبد الرحمان يسري أحمد، وايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

48. عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية البيئة والعلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

49. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،2004.

50. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره** (1830-1985)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع.

51. عبد القادر تومي، **مصطلحات العولمة**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

52. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

53. عبد القادر رزيق المخادمي، **الحوار بين الشمال والجنوب**، الطبعة الاولى، دار الفجر، مصر، 2004.

54. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر،2003.

55. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

56. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي، مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2012،

57. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013.

58. عبد اللطيف بن أشنهو، "**الجزائر اليوم بلد ناجح**"، دون سنة، ولا دار نشر.

59. عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر** 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

60. عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق** 1999- 2000 ، ألفا *ديزيان* ALPHA DESIGN، فرنسا، 2004.

61. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة 01، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.

62. عبد الله مكسور، **التنمية الاقتصادية**، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، 1966

63. عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

64. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، مصر،2006.

65. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من الاوروغواي لسياتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية، مصر،2003.

66. عبد المطلب عبد الحميد، **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

67. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

68. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، مصر،2007.

69. عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن،1999.

70. عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية، الجزائر، 2007.

71. عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي- تجارب عربية-** الطبعة الاولى، دار المناهج، الأردن، 2010.

72. عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.

73. على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

74. علي الكنز، **حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي** ، دار بوشان، الجزائر، 1990.

75. علي بن طلال الجهني، **موضوعات اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، مكتبة تهامة، جدة،1980.

76. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع ... العوائق...سبل النهوض**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن،2010.

77. علي عباس، **ادارة الاعمال الدولية المدخل العام**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2009.

78. عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة 01، مؤسسة طيبة، القاهرة، 2014.

79. عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2013.

80. غازي عبد الرزاق النقاش، **التحويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2006.

81. غونار ميردال، **نقد النمو**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،1980.

82. فارس رشيد ألبياتي، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار أيله، الأردن، 2010.

83. فاطمة رقايقية، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الاولى، دار زهران، الاردن، 2013.

84. فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الاشارة الى الازمة الاقتصادية العالمية** لسنة2008، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2013.

85. فخري لبيب، **منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب**، مركز المحروسة، مصر،2001.

86. فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار النهضة، بيروت،1998.

87. فريد بن يحي، **الاقتصاد الجزائري**، ترجمة مشري الهام، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

88. فريدريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، ترجمة علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.

89. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2007.

90. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.

91. فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997.

92. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

93. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

94. قدي عبد المجيد، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

95. قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

96. كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

97. كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

98. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار –الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

99. مارتن نيل بايلي، وآخرون، **النمو مع المساواة هدف السياسات الاقتصادية للقرن القادم**، ترجمة محمد فتحي صقر، الطبعة الاولى، مركز الاهرام، القاهرة، 1996.

100. مايكل ماندل بوم، **الافكار التي غيرت العالم**، ترجمة علاء أحمد اصلاح، الطبعة الاولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2009.

101. مجد الدين خيري نمش، **أزمة التنمية العربية**، دار مجدلاوي، الأردن،1996.

102. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

103. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية، مصر، 2011.

104. محمد أحمد السريتي، محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.

105. محمد أحمد حلمي، **النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

106. محمد إشتيه، **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، دار الشروق، الأردن،2009.

107. محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

108. محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، دار النشر راجعي، الجزائر، 2009.

109. محمد الهادي صالح الأسود، **مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها**، مجلس الثقافة العام، الجماهرية العربية الليبية، 2006.

110. محمد بالرابح، **أفاق التنمية في الجزائر**، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران،2007.

111. محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوية**، مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

112. محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

113. محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

114. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

115. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1984.

116. محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

117. محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن، 2007.

118. محمد حسين دخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

119. محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن، 2013.

120. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

121. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

122. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

123. محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

124. محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر، مصر، 2002.

125. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

126. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

127. محمد عبد السميع عناني، **التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية مدخل حديث باستخدام *spss***، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

128. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

129. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر،1999.

130. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

131. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

132. محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010.

133. محمود عبد الكريم إرشيد، **النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011.

134. محمود فياض، **المعاصر في قوانين التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2012.

135. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر،1993.

136. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

137. محي محمد سعد، **عولمة الاقتصاد في الميزان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

138. مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

139. مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

140. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

141. مروان اسعد رمضان، وآخرون، **التطور الاقتصادي ودوره في حركة النمو العالمي**، الطبعة الأولى، مركز الشرق الاوسط الثقافي، بيروت، بدون سنة نشر.

142. مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

143. مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.

144. مصطفى حسين محمد شفيق طنيب، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل، الأردن، 1995.

145. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، طرابلس، 2008.

146. مصطفى محمد عز العرب، **دراسات في التجارة الخارجية: النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.

147. مصطفى محمود العبد الله، وآخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

148. مغاوري شلبي علي، **العرب وموازين التجارة الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة**، الامارات العربية المتحدة، 2003.

149. مقنعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الاداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر**، نوميديا، 2009.

150. مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

151. منصور الحريب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، 2011.

152. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2012.

153. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2006.

154. ناصر عدون دادي، شعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية ابن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

155. ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

156. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الطبعة الثانية، دار ايجي، مصر،1999.

157. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2008.

158. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادىء وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن، 2006.

159. نسرين عبد الحميد نبيه، **الانفتاح الاقتصادي وزيادة حركة التبادل بين الدول**، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012.

160. نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003

161. نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، بدون دار النشر وبلد النشر، أكتوبر 1999.

162. نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

163. نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيراها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2009.

164. الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر،1996.

165. الهاشمي مقراني وآخرون، **القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد(التجربة الجزائرية)**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010.

166. هبة عجينة، **إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2009.

167. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار إثراء، الاردن، 2010.

168. هشام محمود الاقداحي، **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

169. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

170. هيفاء عبد الرحمان، ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن،2010.

171. و.و. روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان دجاني، منشورات المكتبة الأهلية ومؤسسة فرنكلين، بيروت، 1960.

172. وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة**، الكتاب الابيض، دار الحقائق، الجزائر، 2007.

173. وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية**، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الاردن،2006.

174. وليد اسماعيل السيفو، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** ،الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، 2006.

175. وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، 2009.

176. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010.

177. يلماظ أكيوز، **الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية**، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008.

178. يونس أحمد البطريق، محمد عبد العزيز عجمية، **التطور الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

2) الرسائل و الأطروحات:

1. **دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**(1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.
2. **صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. عبد الله الوناس، الاقتصاد الجزائري، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
4. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005-2006.

3) الدّوريات و المقالات :

1. ابراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2011.
2. أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2008.
3. أحمد الكواز، **التجارة والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد81، مارس 2009.
4. احمد الكواز، **لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية الى بلدان متقدما تنمويا؟**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
5. أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008.
6. أحمد فتحي عبد المجيد، **أثر اتفاقية الأورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية**، بحوث مستقبلية، العدد6، تموز،الأردن،2002.
7. أحمد هني، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، الطبعة الأولى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لبنان،1990.
8. أسيمينا كامينيس، **اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي العالمي**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37.
9. أوسرير منور، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجيات والأبعاد**، *Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, laboratoire des réformes économiques , développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieur de commerce, Alger, n°03 , 2007*
10. براق محمد وعبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006.
11. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد00، السداسي2، السنة1، 2004.

12.بلعزوز بن علي، وطيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)** بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ومركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد41، 2008.

13.بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الاشارة الى الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين** 1990 و2009، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 10،2011.

14.بودلال علي، **مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006.

15.بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 04،2004.

16.توفيق عباس المسعودي، **دراسات في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العدد 26 ،المجلد السابع، العراق، نيسان، 2010.

17.جاغديش باغواتي، **فجر نظام جديد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 ديسمبر،2013.

18.جلطي غانم، **التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية، واقع وآفاق، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 6، أبريل 2007.

19.جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الازمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2011.

20.جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 11،2012.

21.خالد س. **الدولة اتخذت اجراءات لترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات**، جريدة الأحرار، العدد 4828 الصادرة بتاريخ 2013/12/24.

22.خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور الاقتصادي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد1، 2015.

23.دادي عدون ناصر، بغداش عبد الكريم، **الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة** 1999–2008، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم07، 2009.

24.دحماني اسماعيل، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية(حالة الجزائر)**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد21، جانفي،2013.

25.دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة** 2000–2012، أكادمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد11، جانفي 2014.

26.رغد اسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للفترة** (1962–2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد114، المجلد35، 2013.

27.رفيقة حروش، **نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 22، ديسمبر 2013.

28.رياض المومني، نفل الهزيم، **تأثير التجارة الخارجية على التضخم دراسة تطبيقية على الاردن**(1992-2006)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 27، العدد(1ب) 2011.

29.ريال زوينة، **تطور الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الاجنبي**، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 09، 2010.

30.زايري بلقاسم، **تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد 01، أفريل 2005 .

31.زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.

32.سماعيلي فوزي، **الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري، المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر**- مجلة الحكمة، كنوز الحكمة العدد 21، السداسي الأول، 2013، الجزائر.

33.سمية زيرار، بشير الزغبي، طالب عوض، **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري** (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية المجلد 36، العدد2، 2009.

34.صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، خلال1970-2002، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد رقم 04، 2006.

35.صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 417، نوفمبر 2013.

36.عابد بن عابد العبدلي، **تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الازهر، السنة التاسعة، العدد27،1426.

37.عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 11، أوت 2008.

38.عبد الحميد زعباط، **الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد رقم 00 السداسي الثاني، 2004.

39.عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري**(1990-2009)، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد19، جويلية2011.

40.عبد الرحمان تومي، **الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو- متوسطية**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، العدد 10، السنة 2008.

41.عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق2000-2009**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد12، فيفري2009.

42.عبد الرحمان تومي، **الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 18، السنة 2011.

43.عبد الرحمان تومي، **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.

44.عبد الرحمان تومي، **قراءة نقدية لمشروع قانون المالية** 2013، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد20، جويلية 2012.

45.عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 08، جويلية 2013.

46.عبد الرحمن يسري، **إسهام ابن خلدون في الفكر الاقتصادي**، دراسات اقتصادية اسلامية، أوراق مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2006، بدون بلد ودار نشر.

47.عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1980−2011، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15،2015.

48.عبد الله المالكي، **النمو الاقتصادي وأسراره ومحركاته**، مجلة الاقتصاد المعاصر، الدار الاقتصادية، الأردن، العدد 35، المجلد الرابع، أبريل، 2001.

49.عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة**، الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.

50.علة مراد، **الأزمة المالية الدولية من الخميس الأسود الى تسونامي المجنون**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 23، أفريل 2014.

51.علي بن عبد الله، **عائدات الجزائر الجمركية ترتفع بـ** 04.46 % **في** 2009، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر العدد 20 فيفري، 2010.

52.علي عبد الزهرة حسن، **عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء** ARDL، العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 34، 2013.

53.عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات، الجزائر، العدد 2، ماي 2005.

54.غراس نهلة، **تطور النظام البنكي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة** 1974-2008، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 13، 2012.

55.محفوظ جبار، وعديلة مريمت، **انهيار سوق الأسهم الجزائرية وبدائل الاستثمار**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 2، جويلية 2008.

56.محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، مصر، العدد 20 ابريل 2008.

57.محمد زكريا بن معزوز، كمال حمانة، **العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر** 1970−2010: **دراسة قياسية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة عنابة، العدد 35، سبتمبر 2013.

58.محمد عبد السلام شهاب، **احتساب محددات النمو الاقتصادي، دولة الإمارات العربية المتحدة، حالة تطبيقية**، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 21، العدد 83، السنة 2000

59.محمد عماري، **تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 21، مارس 2010.

60.محمد فرحي، حتمية **الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة ؟** *Revue des réformes économiques et intégration en économique mondiales ; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année* 2007*, page 13.*

61.محمد فرحي، **دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة،** *Revue des Réformes économiques et intégration en économie Mondial, école supérieur de commerce, Laboratoire des Reformes économiques, Développement et stratégie intégration en économie mondial, Alger, N°1,2006.*

62.محمد فرحي، عقبات **في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية،** مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 05، 2008.

63.محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

64.مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع،** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.

65.مفرج بن سعد الحقبائي، **العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك،** مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد 42، العدد4، ديسمبر 2002.

66.مولاي لخضر وبونوة شعيب، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 04، 2008.

67.ناجي التوني، **قياس أثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية،** آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 25، العدد 97، 2004.

68.ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل،** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.

69.نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة** 2000-2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09 ،2013.

70.نبيل مهدي الجناني، **نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (*st.louis*) على الاقتصاد العراقي للمدة** 2003-2011، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، الكوفة، السنة الثامنة، العدد الثاني والعشرون، 2012.

71.وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات،** مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 01، 2002.

72.ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقليمية في البلدان النامية(دراسة حالة الكوميسا)،** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

73.يوسف سعداوي، رفيق باشوندة، **واقع وأفاق الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية،** مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 04، مارس 2005.

4) الملتقيات:

1. الأخضر عزي، **طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003.
2. أشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة، تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)**، بحوث واوراق عمل مؤتمر منظمة التجارة العالمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، يونيو، 2012- 2013.
3. ايمان محمد سليم، **نماذج النمو المعاصر ومحددات النمو**، الطبعة الاولى، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، حول تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي بيروت، أيام 04-06 ماي 1998.
4. بحوث وأوراق عمل المؤتمر الإقليمي حول "**سياسات تحرير الاقتصاد، واتفاقيات التجارة الحرة، في المنطقة العربية، الآثار والآفاق**، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يناير 2009.
5. حططاش عبد الحكيم، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
6. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
7. زايري بلقاسم، **انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو– متوسطية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002.
8. سعيد عبد الله "**اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**" تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "**منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية**" القاهرة يونيو 2012، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013 .
9. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، ملتقى دولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013.
10. الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، المنتدى الدولي الثالث حول "**دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل**" وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر – فندق *MERCURE Gd HÔTEL*، أيام 26-27 ماي 2010.
11. عبد الرحمان فوزي، **مكافحة الإغراق وتزايد الإجراءات الحمائية تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "**منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية القاهرة يونيو 2012**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013.

12. علي بن أبي طالب عبد الرحمن محمود، **تقييم نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للإنظام**، المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات **تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**، صنعاء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية فبراير، 2009.

13. علي لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أمام الدول العربية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، مارس 2007.

14. عماري عمار، فالي نبيلة، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول **الازمة المالية والاقتصادية الدولية، والحوكمة العالمية السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الازمة المالية والاقتصادية**، جامعة فرحات عباس، سطيف. أيام 20- 21 أكتوبر 2009.

15. قاشي فايزة، "**الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية**"، الملتقى الدولي الثاني حول **متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بشار، 28–29 ابريل 2010.

16. كمال رزيق، مسدور فارس، "**الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، الملتقى الوطني الأول حول **الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، أيام21-22 ماي 2002.

17. لطرش دهبية، **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، الملتقى الدولي **حول التنمية المستدامة الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 07 و08 وأفريل 2008.

18. لمياء زكري وفضيلة عكاش، **آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

19. المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **التجارة بين البلدان المغاربية من أجل تنشيط المبادلات**، ندوة حول تنشيط المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية يومي 24- 26 يناير، المغرب،1999.

20. نوري منير، لجلط ابراهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول **المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08- 09-11- 2010 .

5) القوانين:

1. الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 10/07/ 1980.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 32 ،الصادرة بتاريخ 02 /1999/05.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18 .
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 21 /08/ 1964 .
6. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 1966/09/17.
7. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 109، الصادرة بتاريخ 31 /12/ 1970.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 14 /1978/02.

9. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 22 /1980/07.
10. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38، الصادرة بتاريخ 22 /1981/09.
11. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 1982/08/24.
12. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 09 /12/ 1987.
13. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 1988/01/13.
14. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 1988/01/13.
15. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 20 /07/ 1988.
16. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 33، الصادرة بتاريخ 9 /08/ 1989.
17. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 1991/12/07.
18. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 1993/08/15.
19. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.
20. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد47، الصادرة بتاريخ 20 /07/ 1994.
21. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 /1996/01.
22. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد16، الصادرة بتاريخ 03 /03/ 1996.
23. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد58، الصادرة بتاريخ 06 /10/ 1996.
24. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 02 /05/ 1999.
25. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 /06/ 2000.
26. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 16 /06/ 2004.
27. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 8 /08/ 2004.
28. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 30 /12/ 2009.
29. قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 .

6) التقارير:

1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،2015-2016 **التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية**، التقرير 22، أبريل 2015.
2. البنك الدولي، **التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقي، لبنان، 2004.
3. بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الاثنين 24 ماي 2010، برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.
4. تقرير التّجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، جنيف، 2013.
5. تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2003.

7) الموسوعات و القواميس:

1. سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات العربية**، الجزء 1، دار الشروق، الأردن،2008.
2. مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

3. كريستوف دوجريز، **الاقتصاد المعاصر**، ترجمة أمال ليلى سربيس، معجم عربي فرنسي، *Pages Bleue*، الجزائر 2010.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1) *Les Ouvrages* :

1. *Abdelatif Benachenhou, **Pour une meilleure croissance**, édition ALPHA DESIGN, ALGERIE 2008.*
2. *Abdelatif Benachenhou, **Algérie la modernisation maîtrisée**, édition ALPHA DESIGN, Algérie 2004.*
3. *Abdelhamid Brahimi, **L'économie Algérienne**, OPU, Algérie, 1991.*
4. *Abdelkader Sidi Ahmed, **Croissance Et Développement, Théorie Et Politiques**, tomme 1, 2ème édition, office des publications universitaire Alger, 1981.*
5. *Abderrahmane Fardeheb, **Essais Sur L'économie Algérienne**, CASBAH édition, 2009.*
6. *Alain Beitone et autres, **Economie**, 5ème édition, édition DALLOZ, Paris, 2012.*
7. *Andrew Harison et autres, **Business international et mondialisation**, 1ère édition, traduit par SIMEON FONGANE, édition de Boeck, Paris, France, 2004.*
8. *Brahim Guendouzi, **Relation économiques internationales**, édition EL MAARIFA, Alger, 2008.*
9. *BRAHIM Lakhlef, **Qualitéé Des Institutions Reformes Et Résultats Economiques**, édition Alger- livres édition, Alger 2013.*
10. *CAMILLE SARI, **Algérie Et Maroc: quelles convergences économique?**, édition CABERA, PARIS, 2011.*
11. *Chaib Beghdad, **Les Prospectives Du Commerce International**, HOUMA éditions, Alger, 2012.*
12. *Collection : Les mémos économie, **les relations économiques internationales**, édition LAZARY, sans date d'édition.*
13. *Djilali SARI, **La Crise Algérienne Economique Et Sociale**, Diagnostic Et Perspectives, édition PUBLISUD, France, 2001.*
14. *Eric Bosserelle, **Les nouvelles approches de la croissance et du cycle**, DUNOD, Paris, 1999.*
15. *F.H Hahn, et R.C.O.Matthews, **Théorie De La Croissance Economique**, ECONOMICA, Paris 1972.*
16. *Frediric Teulon, **Croissance crises et développement**, 5èmme édition, presses universitaire de France, France1998.*
17. *Gerard Azoulay, **Les théories du développement**, Presse Universitaire De Rennes, France 2002.*
18. *Guide Loyrette Nouel Algérie, **Le Contrôle Des Echanges Algérien**, collection droit pratique BERTI Edition, Alger, 2011.*
19. *Hamdane Hajadji, **L'arabe économique**, Office Des Publications Universitaires, ALGER 1993 .*
20. *Hassen-Bey, **Entreprise Algérienne Gestion, Mises A Niveau Et Performance Economique** THALA éditions, Alger, 2006.*
21. *Hocine BENISSAD, **La réforme économique en Algérie**, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER 1991.*
22. *Hocine Benssad, **Algérie de la planification socialistes à l'économie de marché**, ENAG édition, Alger 2004.*

23. *Iddir Abderrahmane, **L'industrie algérienne bilan et perspectives**, imprimerie HASNAOUI Alger, 2008.*

24. *J.F. Jacques Et A.Rebeyorol, **Croissance Et Fluctuations**, Edition DUNOD, Paris ,2001.*

25. *Jacques Elcaillon , **La croissance économique analyse global**, édition CUJOAS, Paris, 1972.*

26. *Jacques Ould Aoudia, **Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens**, Edition KARTHALA , Paris, 2008.*

27. *Jean Piere Pauwels, **Réflexions sur les nouvelles orientations économiques du plan quinquennal (1980-1984) et sur l'organisation de l'économie algérienne**, entreprise national du livre, Alger, 1983.*

28. *Jean Pierre Bourcier, Jean Dupoux, **Pratique des marchés internationaux**, Edition moniteur Algérie, 1981.*

29. *Kamel Cherit, **L'organisation mondiale du commerce**, 3ème édition, éditions grand Alger livres, ALGER, 2007.*

30. *Kheldi Mokhtar, **Le Développement Local**, Office Des Publications Universitaires, ALGER 2012.*

31. *LASARY, **Le commerce international à la portée de tous**, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.*

32. *Louis Lagnace, **La Croissance Economique**, 1er édition, Presse Universitaire De France Paris, 1980.*

33. *M.E.Benissad, **Economie internationale**, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1983.*

34. *Matouk Belattaf, **Economie du développement**, Office Des Publications Universitaires, Alger 2010.*

35. *MEKKIDECHE Mustapha, **L'économie Algérienne Au Croise Des Chemins,** édition **DAHLAB**, ALGER, 2008 .*

36. *Michel Rainelli, **L'organisation mondiale du commerce**, 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, 2002.*

37. *Michel Rainelli, **Le Commerce International**, 8ème édition, édition la DECOUVERTE PARIS, 2002.*

38. *Mohamed El Hocine BENSAID, **Economie De Développement De L'Algérie**, Office Des Publications Universitaires, 2ème édition, ALGERIE, ECONOMIA, PARIS, 1982.*

39. *Mohammed Tayeb MEDJAHED, **Le Droit De L' OMC Et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale**, HOUMA Edition, ALGER 2008.*

40. *Mohammed Tili Hamdi, Rami Abdelkafi, **Elément De Croissance Economique**, centre de publication universitaire, TUNISIE, 2009.*

41. *Mostapha Hassen-Bey, **Entreprise Algérienne Gestion, Mises A Niveau Et Performance Economique**, THALA éditions, Alger, 2006.*

42. *Mouloud HEIDIR, **L'économie algérienne à l'épreuve de L'OMC**, édition ANEP, ALGERIE 2002.*

43. *Nachida M'hamsadji Bouzidi, **Le Monopole De L'état Sur Le Commerce Extérieur**, Office Des Publications Universitaire ALGERIE, 1988.*

44. *Nordine Grim, **l'économie algérienne otage de la politique**, CASBAH édition, Alger, 2004.*

45. *Otmane Bekenniche, **L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC**, OPU, ORAN, 2006.*

46. *Otmane Bekenniche, **La Corporation Entre L'union Européenne Et L'Algérie**, office des publications universitaires, ALGER, 2006.*

47. *Oukil M. Saïd, et autres, **Autonomie des entreprises publiques économiques: gestion et prise de décision dans le cadre de l'approche systématique,** Université d'Alger, 1994.*

48. *Patrick A. Messerlin,* ***Commerce International****, 1ère édition, THEMIS Economie, Paris, 1998.*

49. *Patrick Artus,* ***Théorie de la croissance et des fluctuations****, 1er édition, presses universitaire de France, France, 1993.*

50. *Paul Krugman et autres,* ***Economie International****, 8ème édition, nouveau Horizons, Paris,2009.*

51. *Philippe Aghion And Petre Howitt,* ***The Economics Growth****, Massachusetts institute of technology, London, 2009.*

52. *Pierre Maillet Et Philippe Rolet,* ***la croissance économique****, presse universitaire de France PARIS, 1998.*

53. *Pierre robert,* ***Croissance Et Crises Analyse Economique Et Historique****, PEARSON Edition, France, 2010.*

54. *Rachid Bendib,* ***L'état Rentier En Crise****, OPU, Alger, 2006 .*

55. *Rachid Boudjema,* ***Economie Du Développement De L'Algérie 1962−2010****, volume3, DAR el KOULDOUNIA, Alger, 2011.*

56. *Régis BOURBONNAIS,* ***Econométrie****, 5ème édition DUNOD, Paris, 2004.*

57. *Richard a. Easterlin,* ***La Croissance Triomphante****, traduit par Michel le Seach, Nouveaux horizons, Paris 2000.*

58. *Robert J. Barro Et Xavier Sala-I-Martin, traduit par Fabrice Mazerolle,* ***La Croissance Economique****, EDISCIENCE international, PARIS,1996.*

59. *Rostow .W.W,* ***Les Etapes De La Croissance Economique****, édition du seuil, FRANCE,1963.*

60. *Salah Mouhoubi,* ***L'Algérie face aux chocs extérieurs****, ENAG éditions, ALGER, 2011.*

61. *Salah Mouhoubi,* ***l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques****, office des publications universitaires, ALGER, 1998.*

62. *Sampat Mukherjee,* ***Modern economic theory****, 4th edition, new age international publishers New Delhi, 2003.*

63. *Stephane Becuwe,* ***Commerce International Et Politiques Commerciales****, ARMANDE COLIN France, 2006.*

64. *Vinod Thomas Et Autres,* ***Qualité De Croissance****, 1ér édition, édition de BOECH université Bruxelles, 2002.*

65. *W.a lewis,* ***la Theorie De La Croissance Economique****, PAYOT, Paris, 1963.*

66. *Youcef BENHAFSI,* ***L' Algérie un développement pas comme les autre****, Editions HOUMA Alger, 2008.*

67. *Yves Crozet, Et,* ***Les grandes questions de l'économie internationale****, 2èmme Édition Nathan, Paris, 1997.*

2) Les Revues et les périodiques :

1. *Abedealaziz Fayçal,* ***Développement de l'industrie agroalimentaire comment réduire l'importation et assurer la sécurité alimentaire*** *?, L'ACTUEL, N°103, Mai 2009.*

2. *Abedealaziz Fayçal,* ***Climat d'affaires propice, des recettes en augmentation et des mesures contre l'importation****, L'ACTUEL N°113, mars 2010.*

3. *Abedealaziz Fayçal, Envolée De La Facture Des Importations : quelle politique de substitutions ?, L'ACTUEL N°113, mars 2010, ALGERIE.*

4. *Ahmet Ugur,* ***Import And Economic Growth In Turkey: evidence from multivariate analysis*** *journal of economics and business, ESI-WESI, vol. XI-2008, n° 1 et N°2, ALAIN BEITONE et autres,* ***Economie****, 5ème édition, édition DALLOZ, Paris, 2012.*

5. *Bülent Ulaşan,* ***Openness to International Trade and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation,*** *Author(s), Licensed under a Creative Commons License - Attribution-Non Commercial 2.0, 2012, Germany.*

6. *Clarence Jun Khiang Tan,* ***International Trade and Economic Growth: Evidence from Singapore****, Columbia University, 2012.*

7. *Daniel Johnson,* ***Exportations et croissance économique : une analyse empirique Sur le TOGO****, Université de Kara Faculté des Sciences Economiques et De Gestion (FASEG) Kara Togo, Revue du CAMES – Nouvelle Série B, Vol. 007 N° 2-2006 (2èmme Semestre).*

8. *El Hachemi Mustapha,* ***« Fond National D'investissements Un Plus Pour Le Dispositif D'encouragement Des Investissements », L'ACTUEL, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse, Alger, N°102, avril 2009.***

9. *Erik Hjamarsson, Par Osterholm,* ***Testing For Cointegration Using The Johanson Methodology When Variables Are Near-Integrated,*** *IMF working paper, WP/07/141,*

10. *Hayat Ouzayed, «* ***accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en … désaccord*** *» L'ACTUEL N°106, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, août 2009.*

11. *Hayat Ouzayed, «* ***L'amélioration de l'environnement économique booste les échanges commerciaux****», L'ACTUEL N°116, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, juin 2010*

12. *Henryk Gurgul, Łukasz LACH, International trade and economic growth In the polish economy Operations research and decisions* ,No. 3–4 2010,

13. *L. Ammar,* ***à quand une économie diversifiée*** *?, L'ACTUEL N°116, les nouvelles revues algériennes, ANEP régie Presse Alger, juin 2010.*

14. *Merhoun Malek,* ***Croissance Economique Et Endettement Extérieur De L'Algérie : Etat Des Lieux Et Perspectives, réformes économiques et intégration en économie mondiale****, revue publiée par le laboratoire des réformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieur de commerce, Alger, N° 07, 2009.*

15. *Mohamed Mahdi Benazzouz,* ***Bilan Des Activités Du Secteur Des Hydrocarbures****, L'ACTUEL N° 114, AVRIL 2010.*

16. *Mohamed Mahdi Benazzouz,* ***Bilan Des Activités Du Secteur Des Hydrocarbures****, L'ACTUEL N° 114, les nouvelles revues algériennes, ANEP régie Presse Alger, AVRIL 2010.*

17. *Nadia Lemzoudi,* ***L'impact Du Degré D'ouverture Sur La Croissance Economique : Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest,*** *Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, Option économie et finance internationales, Université de Montréal.*

18. *Nadim Nour, «****Algérie : Economie cherche diversification****», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE.*

19. *Saad Ouali,* ***Les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller****, L'ACTUEL N°86, les nouvelles revues algériennes, décembre 2007, ANEP régie Presse Alger, décembre 2007.*

20. *Usman Owolabi Akeem ,* ***Performance Evaluation of Foreign Trade and Economic Growth in Nigeria****, Research Journal of Finance and Accounting , Vol. 2, No 2, 2011.*

3) Les Colloques :

1. *Brahim Mansouri,* ***Effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance économique au Maroc,*** *commission économique pour l'Afrique, et groupe de la banque africain de développement, conférence économique africane,2009, Addis-abeba,11-13-novembre 2009.*

4) Les Rapports :

1. *Communiqué de presse, OMC, du 14 avril 2014, PRESS/721.*
2. *Note sur les échanges extérieurs de l'Algérie en 2013 par région et par partenaire, analyse comparative sur la période 2010-2013, DGRECI/DPSEE.*
3. *Office National Des Statistique,* ***évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998 à 2008****, Collection statistique N°148 Série E: Statistique économique, janvier 2010, Alger.*
4. *Rapport annuel OMC, 2013.*
5. *Ambassade de Suisse/Alger, rapport économique Algérie, année 2012, édition octobre 2013.*

5) Dictionnaires :

6. *Claud Daniele,* ***Echau De Maison*** *: dictionnaire de L'économie et de science sociales, BERTI édition, 2009 ; Algérie.*

6) Les Sites internet :

1. رنان مختار، التجارة والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى منشورات الحياة،2009، على الموقع: *http://clickgrafix.co/stp/resources/uploads/files/files2/library/Inter_trade.pdf*
2. قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم انسانية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الرابعة، العدد 29 جويلية،2006. *www.ulum.nl* تاريخ التصفح 2010/05/05.
3. *www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur*
4. *www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/*
5. *www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data.*
6. *www.alarabimag.com/ArticlePRN.asp?ID=1424*
7. *www.aleqt.com/2008/02/24/article_130030.html .*
8. *www.dgpp.mf.gov.dz*
9. *www.dw.de .*
10. *www.elmouwatin.dz .*
11. *www.mf.gov.dz*
12. *www.ons.dz*
13. *www.transparency.org*
14. ***www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2014_e/charts_e/chart06.pdf***
15. *www.france-inflation.com/graph_oil.php*
16. *www.alwasatnews.com/4370/news/read/914592/1.html*
17. *www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi*
18. *www.sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP.pdf .*
19. *www.youm7.com/story*
20. *claire.lebideau.free.fr/Cours%20LEA%20L2/Economie%20Internationale/Eco%20inter%20chap%202.pdf*
21. *DORRA FAYECH,* ***et autres*** *les nouvelles méthodes et Formes de Protectionnisme, étude réalisée par L' ESSEC, sur le site http://bdc.aege.fr/public/Les_nouvelles_methodes_et_formes_de_protectionnisme.pdf, annexe 02.*
22. *DORRA FAYECH,* ***et*** *autres,* ***Les Nouvelles Méthodes Et Formes De Protectionnisme,*** *étude réalisée par L' ESSEC, sur le site bdc.aege.fr/public/Les_nouvelles_methodes_et_formes_de_protectionnisme.pdf, annexe 05.*

23. ***M. Fouquin, H. Guimbard, C. Herzog & D. Ünal, panorama de l'économie mondiale décembre 2012, sur le site : ww.cepii.fr/CEPII/fr/publications/panorama_statistique.asp***
24. *Melanie Doherty Design, San Francisco, CA, Rapport sur le développement humain 2013 Publié par le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) sur le site :www.st.undp.org/content/dam/sao_tome_and_principe/docs/Rapport%20STP/undp_st_HDR2013French.pdfLe 26/07/2014*
25. *Mélanie Doherty Design, San Francisco, CA, Rapport sur le développement humain 2013, Publié par le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) sur le site :www.st.undp.org/content/dam/sao_tome_and_principe/docs/Rapport%20STP/undp_st_HDR2013French.pdf*

ثالثا -مراجع تمّ الاطلاع عليها:

1. إبراهيم بختي، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية(المذكرات والاطروحات)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2006-2007.
2. رشيد زرواتي، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004.
3. عبد الرحمن عبيد مصيقر، **الدليل المختصر في كتابة البحث العالمي (مع التركيز على البحوث الميدانية)**، الطبعة الاولى، المركز العربي للتغذية، البحرين،2012.
4. عبد المجيد قدي، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والادارية-الرسائل والاطروحات**، الطبعة الاولى، دار الابحاث، الجزائر، 2009.
5. أومبرتو ايكو، **كيف تعد رسالة دكتوراه(تقنيات البحث والدراسة والكتابة)**، ترجمة علي منوفي، الطبعة التاسعة عشر *Gedisa Editorial*، برشلونة، 1996.
6. روبرت. أ. داي، باربارا جاستيل، ترجمة محمد ابراهيم حسن وآخرون، **كيف تكتب بحثا علميا وتنشره**، الطبعة الأولى، الدار المصرية البنانية، مصر، 2008.
7. *Michel BEAUD, **L'art De La Thèse**, comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magistère ou un mémoire de fin de licence, CASBAH édition Algérie, ALGER 2005.*
8. *PHILIP CASIN, Econométrie méthode et applications avec Eviews, Edition TECHNIP, Paris 2009.*
9. *Jérôme Héricourt, julien Reynaud, **économétrie**, DUNOD, Paris,2007.*

الملحق 1

مصادر الجداول المحتوية على أكثر من مرجع للفصل الثاني

رقم الجدول وعنوانه	المصادر
(2-3): مبادئ وأهداف للجات.	- عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 150- 151 - *CHAIB BEGHDAD, **les prospectives du commerce international**, Houma édition, Alger, 2012, page 71*
(2-4) : جولات ونتائج "الجات "من 1947 الى1993 .	- عبد المطلب عبد الحميد المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق ص 152. - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 1999، ص449. - *Brahim GUENDOUZI, **relation économiques internationales,** édition EL MAARIFA, Alger, 2008, page 134* - *Yves CROZET , et autres, **Les grandes questions de l'économie internationale**,2ème Édition, Nathan, Paris, 1997,page 201*
(2-6): مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.	- عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص 58. - محمود فياض، **المعاصر في قوانين التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2012، ص 232. - *OTMANE BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006, page 107*
(2-7): أهم مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة	- جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، الطبعة الأولى، دار اسامة، الجزائر،2013، ص 171-194. - محمد دياب، التجارة **الدولية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص 375-382 - اشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة، تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)**، بحوث واوراق عمل مؤتمر منظمة التجارة العالمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، يونيو 2012، ص 18. - طلال أبو غزالة وآخرون، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2013، ص 289-293. - جاغديش باغواتي، **فجر نظام جديد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 ديسمبر 2013، ص 10 - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من الاوروغواي لسياتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية، مصر،2003، ص432 و433 و402. - *Kamel CHERIT, **l'organisation mondiale du commerce**, 3ème édition, éditions grand Alger livres, ALGER, 2007 , page16.*
(2-8): الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة و"الجات".	- عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 162-163. *Paul Krugman et autres, **économie international,** 8ème édition, nouveau Horizons, Paris,2009,page234*

الملحق 2

مصادر الجداول المحتوية على أكثر من مرجع للفصل الثالث

رقم الجدول وعنوانه	المصادر
الجدول (3-1): أنواع النمو الاقتصادي	– هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان الناميةّ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 121. – شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 62. – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 269. – أوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجيات والأبعاد، *Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, laboratoire des réformes économiques , développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieur de commerce, Alger, n°03 , 2007 page 7-9*
(3-2): نقاط التقارب والاختلاف بين النمو والتنمية.	– محمد حسين دخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، مرجع سابق، ص 28، وص23 – محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، دار النشر راجعي، الجزائر، 2009، ص 34. – سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة**، مرجع سابق، ص 65. – إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 31. – جابر سيد عوض، **التنمية الاقتصادية في المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 121. – اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، ص 53. – دان أوشر، ترجمة يحي عبد الغني النجار، **قياس النمو الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، نقص سنة الطبع، ص 15. – جمال حلاوة علي الصالح **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن،2009، ص 32.

الملحق 3

الجداول والأشكال الملحقة بالفصل الرابع.

الجدول (1): مصادر الجداول المحتوية على أكثر من مرجع.

رقم الجدول وعنوانه	المصادر
الجدول (4-8):اجراءات ونتائج التثبيت الاقتصادي الثالث(من أبريل 1994 إلى مارس 1995)	-الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص204. -فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، **الاقتصاد الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 29. -مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 141- 142. -الهادي الخالدي، مرجع سابق، (الملحق رقم07 من المرجع). -لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، الطبعة 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 226.
الجدول(4-10): الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	-جلطي غانم، **التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظلّ الانفتاح الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية، واقع وآفاق، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 6أبريل 2007، ص106. -عبد الحميد زعباط، **الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد رقم 00 السداسي الثاني، 2004، ص 62. -زايري بلقاسم، **تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد 01، أفريل 2005 ص251. -جلطي غانم، **التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مرجع سابق،2007، ص 107. -محمد فرحي، **حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة**، *Revue des réformes économiques et intégration en économique mondiales ; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année 2007*.ص 11. -براق محمد، عبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مرجع سابق، ص 127.
الجدول(4-15) : مسار وجولات الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.	-سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ص 54- 62 ، -**الجزائر تأمل في عقد الجولة** الـ12 **من مفاوضاتها قبل ديسمبر المقبل لتنضم لـ"التجارة الدولية**"،مقال نشر بتاريخ الاثنين، 21 أكتوبر 2013 ، على الموقع *http://www.youm7.com/story* -عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة، الجزائر 2013، ص 117. *-Otmane BEKENNICHE, corporation entre l'union européenne et l'Algérie, Op. Cité. Page* .117.

الملحق 3 (تابع)

الجداول والأشكال الملحقة بالفصل الرابع

الجدول (2): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990-1998) **الوحدة:** مليار الدولار الأمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	**33.561**	31.222	30.473

المصدر: مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

الجدول (3): التضخم في الجزائر في الفترة (1980 – 1989).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم %	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع: *www.ons.dz* اطلع عليه يوم 2010/05/05

الشكل(1) : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالدولار

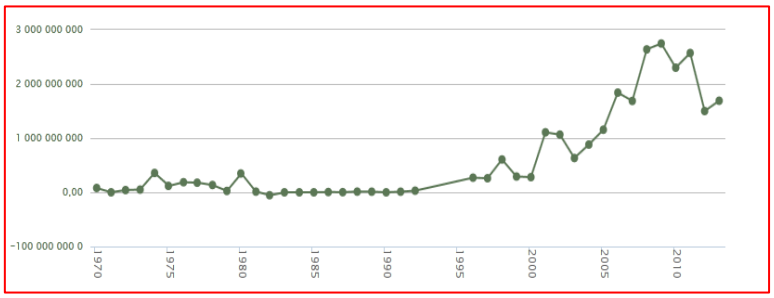

المصدر:

:perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD&codeStat2=x consulter le 02/02/2015

الجدول(4): خطوات انشاء منطقة التبادل الحر.

الدولة	تاريخ بدء الاتفاقية الشراكة	نهاية الفترة الانتقالية 12 سنة
تونس	1998	2008
فلسطين	1997	-
المغرب	2000	2012
الأردن	2002	2014
لبنان	2003	2015
مصر	2004	2016
الجزائر	2005	2017

المصدر : *JACQUES OULD AOUDIA ,**Croissance Et Réformes Dans Les Pays Arabes Méditerranéens,** Edition KARTHALA , Paris, 2008, page 80.*

الملحق 3 (تابع)

الجداول والأشكال الملحقة بالفصل الرابع

الجدول (5): أهم زبائن الجزائر في الفترة 2000-2009 الوحدة: %

البلد	2000	البلد	2001	البلد	2002	البلد	2003	البلد	2004
إيطاليا	20,1	إيطاليا	22,5	إيطاليا	20,1	الو.م.أ	19,9	الو.م.أ	22,1
الو.م.أ	15,6	فرنسا	15,1	الو.م.أ	14,2	إيطاليا	19,2	إيطاليا	15,9
فرنسا	13,3	الو.م.أ	14,2	فرنسا	13,6	فرنسا	12,6	فرنسا	12
إسبانيا	10,6	إسبانيا	11,7	إسبانيا	12,1	إسبانيا	12,2	إسبانيا	11,3
هولندا	7,5	هولندا	7,1	هولندا	9	هولندا	6,9	هولندا	7,4
البرازيل	6,8	البرازيل	5,4	تركيا	5,1	كندا	5,7	كندا	6,1
تركيا	6,1	تركيا	5,1	كندا	5	البرازيل	4,6	البرازيل	5,9
كندا	3,5	كندا	3,6	البرازيل	4,8	تركيا	4,3	تركيا	4,2
ألمانيا	3,3	بلجيكا	2,9	بلجيكا	2,5	بلجيكا	2,9	بلجيكا	2,5
بلجيكا	3	بريطانيا	1,6	ألمانيا	2,3	البرتغال	2,2	البرتغال	2,5
البلد	**2005**	**البلد**	**2006**	**البلد**	**2007**	**البلد**	**2008**	**البلد**	**2009**
الو.م.أ	23	الو.م.أ	27,2	الو.م.أ	30,1	الو.م.أ	23,9	الو.م.أ	22.93
إيطاليا	16,4	إيطاليا	17,1	إيطاليا	13,2	إيطاليا	15,7	إيطاليا	12.62
إسبانيا	11	إسبانيا	11	إسبانيا	8,9	إسبانيا	11,5	إسبانيا	11.95
فرنسا	10	فرنسا	8,4	كندا	7,8	فرنسا	8	فرنسا	9.79
هولندا	6,6	كندا	6,6	هولندا	7,5	هولندا	7,8	كندا	5.40
البرازيل	6,3	هولندا	5,2	فرنسا	6,8	كندا	6,8	هولندا	-
كندا	4,9	بلجيكا	3,7	تركيا	3,4	تركيا	3,7	بلجيكا	2.51
تركيا	3,8	البرازيل	3,5	البرازيل	3	البرازيل	3,3	البرازيل	3.24
البرتغال	3,6	تركيا	3,4	بريطانيا	2,6	بريطانيا	2,8	تركيا	4.43
بلجيكا	3,4	بريطانيا	3	الهند	2,6	البرتغال	2,6	بريطانيا	2.53

***Source** : Office national des statistique, évolution des échanges extérieur de marchandises de 1998 à 2008, Collection statistique N°148 Série E: Statistique économique, janvier 2010, Alger, page 122.*

الجدول (6): ترتيب أهم زبائن الجزائر في الفترة 2010-2013

الرقم	2010	2011	2012	2013
1	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية	ايطاليا	اسبانيا
2	ايطاليا	ايطاليا	الولايات المتحدة الامريكية	ايطاليا
3	اسبانيا	اسبانيا	اسبانيا	بريطانيا
4	هولندا	فرنسا	فرنسا	فرنسا
5	فرنسا	هولندا	هولندا	الولايات المتحدة الامريكية
6	كندا	كندا	كندا	هولندا
7	تركيا	بلجيكا	بريطانيا	كندا
8	البرازيل	تركيا	البرازيل	البرازيل
9	بلجيكا	بريطانيا	تركيا	تركيا
10	الهند	البرازيل	الصين	الصين

***Source :**Note sur les échanges extérieurs de l'Algérie en 2013 par région et par partenaire, analyse comparative sur la période 2010-2013, DGRECI/DPSEE, le 08/05/2014 , PAGE07.*

الملحق 3 (تابع)

الجداول والأشكال الملحقة بالفصل الرابع

الجدول (7): أهم موردي الجزائر في الفترة 2003-2009 الوحدة %

السنة / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	24.24	22.03	22.14	20.57	16.75	16.58	15.7
الصين	1.92	غ م[1]	غ م	8.10	8.37	10.41	**12**
إيطاليا	**10.49**	9.55	**47.7**	**8.84**	**8.63**	**10.99**	9.4
إسبانيا	5.26	**19.73**	4.75	4.84	5.64	7.44	7.5
ألمانيا	7.98	1.70	6.18	6.96	6.43	6.19	7.0
الو.م.أ	10.35	2.30	6.68	6.75	8.28	5.62	5.1
تركيا	3.82	4.54	2.95	3.37	3.21	3.44	4.5
اليابان	2.02	غ م	3.89	3.38	3.86	3.61	3.1
كوريا	1.62	غ م	غ م	غ م	2.94	3.61	2.9
البرازيل	غ م	4.98	غ م	غ م	2.24	1.89	2.3

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

الجدول (8): ترتيب أهم موردي الجزائر في الفترة 2010-2013

الرقم	2010	2011	2012	2013
1	فرنسا	فرنسا	فرنسا	الصين
2	الصين	ايطاليا	الصين	فرنسا
3	ايطاليا	الصين	فرنسا	فرنسا
4	اسبانيا	اسبانيا	اسبانيا	اسبانيا
5	المانيا	المانيا	المانيا	المانيا
6	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية	الارجنتين	الولايات المتحدة الامريكية
7	جمهورية كوريا	الارجنتين	تركيا	تركيا
8	تركيا	البرازيل	الولايات المتحدة الامريكية	الارجنتين
9	اليابان	كوريا	البرازيل	البرازيل
10	الارجنتين	تركيا	جمهورية كوريا	الهند

Source:*note sur les échanges extérieurs de l'Algérie en 2013 par région et par partenaire, analyse comparative sur la période 2010-2013, DGRECI/DPSEE, le 08/05/2014 , PAGE8.*

[1] غ م : المعلومات لهذه السنة غير متوفرة .

الملحق3 (تابع)

الجداول والأشكال الملحقة بالفصل الرابع(تابع)

الجدول (9): واردات الجزائر من المنطقة العربية الحرة

الوحدة: مليون دولار

البلد	2009	2010	2011	2012	2013
الامارات العربية المتحدة	5,84	12,15	14,11	11,02	24,66
السعودية	10,80	20,08	18,29	20,43	17,68
تونس	22,61	21,18	17,98	18,39	14,34
مصر	32,08	19,20	18,45	16,28	14,17
ليبيا	0,05	1,42	0,32	3,75	9,19
المغرب	7,86	7,50	9,87	12,01	6,35
الاردن	7,90	7,63	6,17	6,63	5,03
لبنان	6,10	2,34	2,75	2,94	3,06
قطر	0,44	1,09	1,19	1,61	1,44
عمان	0,29	0,68	1,77	1,72	1,38
البحرين	0,90	1,18	2,67	2,03	1,24
الكويت	0,45	1,26	2,94	0,92	0,70
سوريا	4,01	3,82	3,15	1,90	0,66
السودان	0,07	0,07	0,06	0,03	0,05
فلسطين	0,55	0,40	0,25	0,32	0,03
اليمن	0,03	0,01	0,01	0,01	0,01
العراق	0,01	0,00	-	0,00	0,00
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

الجدول (10): صادرات الجزائر من المنطقة العربية الحرة

الوحدة: مليون دولار

البلد	2009	2010	2011	2012	2013
الامارات العربية المتحدة	31.78	27.16	27.17	34.23	48.18
السعودية	27.64	36.13	38.53	33.37	27.76
تونس	33.31	21.63	27.20	25.70	16.96
مصر	0.30	1.44	0.53	1.21	1.30
ليبيا	3.25	3.64	0.45	0.26	1.23
المغرب	0.00	0.22	1.74	2.63	1.15
الاردن	0.77	3.77	1.80	0.95	1.02
لبنان	0.00	2.66	0.71	0.50	0.77
قطر	0.86	1.56	0.48	0.22	0.66
عمان	1.35	0.45	0.87	0.51	0.35
البحرين	0.20	1.25	0.39	0.19	0.24
الكويت	0.32	0.01	0.02	0.12	0.23
سوريا	0.11	0.03	0.07	0.08	0.14
السودان	0.05	0.04	0.03	0.02	0.01
فلسطين	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00
اليمن	-	0.01	0.00	0.00	0.00
العراق	0.06	0.01	0.00	0.00	0.00
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا إحصائيات

المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

الجدول(11) :حصة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام

الوحدة : %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حصة القطاع غير الرسمي من PIB	20	23,4	27,8	30,1	33,1	33,2	32	36,3	37,1	39,1	41,1	42,7

المصدر : *RACHID BOUDJEMA, **économie du développement de l'Algérie 1962-2010**, volume3, DAR el kouldounia,alger,2011,page 140.*

الملحق 4

الجداول الملحقة بالفصل الخامس.

الجدول (1): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-2009)

السنوات / طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	225449	245842	269806	293946	392013	455398
نسبة النمو%	8.42	9.05	9.75	8.95	33.36	16.6
المؤسسات العمومية	778	847	739	666	626	591
نسبة النمو %	1.27-	12.34	15.45-	9.88-	6.01-	5.59-
المجموع	226227	246716	270545	294612	292639	455989

المصدر: محمد عماري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر، تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 21، فيفري 2010 ، ص 09.

الشكل (1): تطور المؤسسات الصغيرة الخاصة حسب فروع النشاط في الفترة(2004-2009)

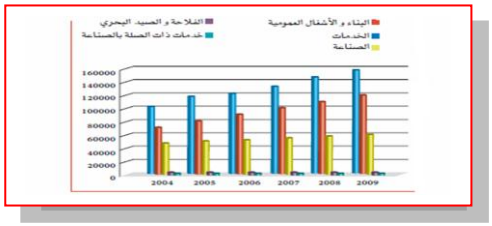

المصدر : محمد عماري ، مرجع سابق، ص 09.

الجدول رقم(2): هيكل الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار خلال الفترة (1994-1997).

السنوات / الصادرات	1994		1995		1996		1997	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
محروقات	292477	96,56	464003	95,03	684244	93,41	785836	96,36
مواد غذائية	1212	0,4	5224	1,07	7472	1,02	2203	0,27
منتجات خام	848	0,28	1953	0,4	2417	0,33	2366	0,29
مواد نصف مصنعة	7179	2,37	13086	2,68	27176	3,71	22762	2,79
تجهيزات صناعية	333	0,11	879	0,18	2491	0,34	1387	0,17
تجهيزات فلاحية	61	0,02	244	0,05	147	0,02	82	0,01
مواد استهلاكية	787	0,26	2881	0,59	8570	1,17	1224	0,15
المجموع	302897	100	488270	100	732517	100	815860	100

المصدر: الأخضر عزي، **"طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر"** الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

الجدول رقم(3): هيكل الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار خلال الفترة (2000-2013).

الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402
محروقات	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960
منتجات خام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109
مواد نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	993	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 458
تجهيزات فلاحية	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1	-	1	-
تجهيزات صناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	28
مواد استهلاكية	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	19	17
المجموع	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

الملحق 4(تابع)

الجدول(4) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المواد/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المواد الغذائية	19 174	35 756	45 689	50 833	98 729	131 208	150 208	146 859	148 781	153 577
النسبة المئوية	22	25	25	25	30	26	29	29	27	25
الطاقة و الوقود	1 290	4 723	2 621	2 919	1 963	5 624	6 353	7 630	7 395	10 252
النسبة المئوية	**1,49**	**3,33**	**1,43**	**1,42**	**,600**	**1,1**	**1,21**	**1,52**	**1,34**	**1,68**
المواد الخام	6 066	7 565	13 366	13 893	21 702	37 604	28 760	28 826	31 730	31 221
النسبة المئوية	**6,99**	**5,34**	**7,28**	**6,77**	**6,61**	**7,33**	**5,47**	**5,75**	**5,74**	**5,12**
المنتجات نصف مصنعة	16 182	34 335	42 217	48 428	75 134	113 050	103 257	90 292	101 162	102 984
النسبة المئوية	**18,65**	**24,23**	**23,**	**23,6**	**22,88**	**22,04**	**19,65**	**18,**	**18,31**	**16,88**
سلع تجهيز الفلاحة	699	2 823	1 114	1 284	1 157	1 954	2 368	1 236	2 531	4 793
النسبة المئوية	**,810**	**1,99**	**,610**	**,630**	**,350**	**,380**	**,450**	**,250**	**,460**	**,790**
سلع تجهيز الصناعة	33 089	43 228	53 399	59 939	85 126	139 977	174 521	163 552	183 290	214 289
النسبة المئوية	**38,14**	**30,5**	**29,09**	**29,21**	**25,93**	**27,29**	**33,22**	**32,61**	**33,18**	**35,13**
سلع استهلاكية	10 268	13 284	25 182	27 903	44 526	83 453	59 945	63 187	77 470	92 932
النسبة المئوية	**11,83**	**9,37**	**13,72**	**13,6**	**13,56**	**16,27**	**11,41**	**12,6**	**14,03**	**15,23**
المجموع	86 769	141 714	183 587	205 200	328 337	512 869	525 410	501 582	552 359	610 047

المصدر: **المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).**

الشكل (2): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000-2009).

الوحدة: مليون دولار

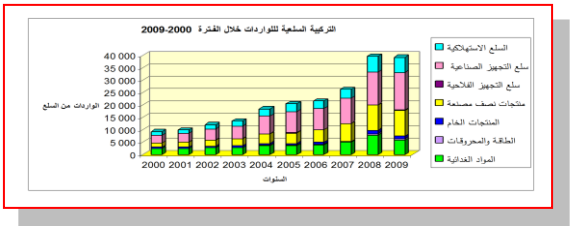

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من وزارة المالية على الموقع *www.mf.gov.dz* و*www.dgpp.mf.gov.dz*
تاريخ الاطلاع:2010/02/10

الجدول(5) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2010-2013).

الوحدة: مليون دولار.

المواد/السنوات	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	6 058	9 850	9 022	9 580
النسبة المئوية	14,97	20,85	17,91	17,41
الطاقة والوقود	955	1 164	4 955	4 385
النسبة المئوية	2,36	2,46	9,84	7,97
المواد الخام	1 409	1 783	1 839	1 841
النسبة المئوية	3,48	3,77	3,65	3,35
المنتجات نصف مصنعة	10 098	10 685	10 629	11 310
النسبة المئوية	24,95	22,62	21,1	20,55
سلع تجهيز الفلاحة	341	387	330	508
النسبة المئوية	,840	,820	,660	,920
سلع التجهيز الصناعة	15 776	16 050	13 604	16 194
النسبة المئوية	38,98	33,97	27	29,43
سلع استهلاكية	5 836	7 328	9 997	11 210
النسبة المئوية	14.42	15.51	19.84	20.37
المجموع	40 473	47 247	50 376	55 028

المصدر: **المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).**

الملحق 4 (تابع)

الجدول (06): نسب الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي في أسرع الدول النامية نموا في الفترة 1975-1994 (بأسعار عام 1987)

الدولة	معدل نمو دخل الفرد للفترة (%) 1975-1994	نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي		
		1975	1994	الزيادة (1975-1994)
الصين	7.33	0.087	0.176	0.089
كوريا	6.95	0.208	0.424	0.216
تايوان	6.56	0.316	0.538	0.222
قبرص	6.05	0.247	0.521	0.274
تايلاند	5.88	0.166	0.431	0.266
هونج كونج	5.76	0.729	2.098	1.369
اندونيسيا	4.933	0.377	0.246	-1.131
ماليزيا	4.43	0.456	0.911	0.455
تشيلي	3.60	0.194	0.380	0.185
ليسوتو	3.46	0.119	0.173	0.053
مصر	3.17	0.240	0.217	-0.023
باكستان	2.75	0.102	0.169	0.67
الهند	2.52	0.058	0.083	0.025
كولومبيا	2.07	0.150	0.208	0.058
المغرب	2.03	0.212	0.259	0.047
بنغلاديش	2.00	0.059	0.131	0.071
تونس	1.98	0.305	0.445	0.140
بورجواي	1.69	0.199	0.590	0.391
تركيا	1.55	0.076	0.221	0.146
أورجواي	1.54	0.150	0.297	0.147
الدومينكان	1.24	0.284	0.422	0.138
ميانمار	1.21	0.024	0.051	0.027
المكسيك	1.13	0.108	0.299	0.191
الإكوادور	0.99	0.280	0.353	0.073

المصدر : أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مرجع سابق،ص8.

الجدول (07) :البلدان التي شهدت أعلى نسب للصادرات/الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 1975-1994 (بأسعار عام 1987)

الدولة	معدل نمو دخل الفرد للفترة (%) 1975-1994	نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي		
		1975	1994	الزيادة (1975-1994)
هونج كونج	0.729	2.098	1.369	5.76
ترينيداد وتوباكو	0.226	0.723	0.498	-0.12
ماليزيا	0.456	0.911	0.455	4.43
باراجواي	0.199	0.590	0.391	1.69
جابون	0.359	0670	0.311	-4.11
قبرص	0.247	0.521	0.274	6.05
تايلاند	0.166	0.431	0.266	5.88
الفلبين	0.161	0.386	0.225	0.42
تايوان	0.316	0.538	0.222	6.56
كوريا	0.208	0.424	0.216	6.95
المكسيك	0.108	0.299	0.191	1.13
تشيلي	0.194	0.380	0.185	3.60
كوستاريكا	0.267	0.447	0.180	0.95
سويسرا	0.582	0.761	0.179	0.17
كاميرون	0.108	0.284	0.176	-0.62
ساحل العاج	0.219	0.395	0176	-2.87
أوروجواي	0.150	0.297	0.147	1.54
تركيا	0.075	0.221	0.146	1.56
تونس	0.305	0.445	0.140	1.98
الدومينكان	0.284	0.422	0.138	1.24
راوندا	0.050	0.181	0.131	-3.29
بابوا	0.375	0.494	0.118	0.89
مالي	0.087	0.181	0.094	0.19

المصدر : أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص9.

الملحق 4 (تابع)

الجدول (8): مصادر الجداول المحتوية على أكثر من مرجع

رقم الجدول وعنوانه	المصادر
الجدول رقم (5-4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1985-1999)	-محمد بلقاسم بهلول ،**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)**، مطبعة حلب، الجزائر، 1993 ص 213. -الديوان الوطني للإحصائيات. -لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار -الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، ص339، 287، 263 -عميروش محند شلغوم ، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2012، ص 230. -الاخضر عزي، **اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013،ص 89. -أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، **ص 323**. - *Banque d'Algérie « Indicateurs monétaires et financiers » Revues Media Banque N°49 à 53.* *-ABDELMADJID BOUZIDI, **les années 90 de l'économie algérienne**, édition ENAG, ALGER, ALGERIE, 1999* *-Banque d'Algérie statistique monétaire 1964-2005 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.*
الجدول رقم (5-7): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2013)	-مصطيفى عبد اللطيف، "الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2008 ص 126. - بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر**: 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2008/2007، ص 236. -أسامة و.، "**الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات، صندوق النقد الدولي يكشف أهم مؤشرات توقعاته**" مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد، 22 أبريل 2010، ص 79. -دبيش أحمد، **الصناعة الجزائرية تحديات انماء وقطاع متعثر**، دراسات اقتصادية، مركز البصير، الجزائر، العدد21 ، جانفي 2013، ص 54. -أسامة و.، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، 79. -عبد الرحمان تومي، **قراءة لمشروع قانون المالية 2013، دراسات اقتصادية**، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 20، 2012، ص 76. -وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010، ص 245. -شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام**- حالة الجزائر- رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ص 238. -احصائيات صندوق النقد الدولي، والديوان الوطني للاحصائيات. -بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2011، ص233. - *Banque d'Algérie ,**évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2013, octobre 2014, page114.* *-Rachid BOUJEMA, **économie de développement**, volume 2, DAR EL KHOULDOUNIA, ALGER, page 211* -http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/statistiques/2015/05/05 اطلع عليه يوم *-Banque d'Algérie statistique monétaire 1964-2005 et statistique de la balance des paiements (1992-2005).* *-ALGERIE en quelques chiffres, office national des publications, édition 2009 N°39 page 54.* *-Banque d'Algérie « **Indicateurs monétaires et financiers** », Revues Media Banque. N°49 à 53.* data.albankaldawli.org/indicator/BN.CAB.XOKA.CD?order=wbapi_data_value_2010+wbapi_data_value+wbapi_data_value-first&sort=asc.
الجدول(5-15): معدل نمو القطاعات خلال (1993-1999)	*Abdelmajid BOUZIDI, **les Années 90 De L'économie Algérienne**, édition ENAG, Alger,1999, Page55.* عبد الرحمان تومي، **الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة**، مرجع سابق، ص 154. 2009 و2000 شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر** رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ص 238.
الجدول رقم(5-23): نسبة نمو القطاعات خلال(2000-2011)	*2004-2007, Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009 ,5ème édition, édition KALMA Communication, ALGER 2009, page 18.* *2001-2003: Projet Loi De Finance 2002.* 1999-2000 و2008-2010 شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر** رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ص 238.
الجدول رقم (5-22): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالمليون دينار جزائري (1995- 2013)	-من 1995 الى 2003 براق محمد، عبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد رقم 04 جوان 2006، ص 127 -من 2005 الى 2013 المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك
الجدول(5-23): معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	*-Entretien avec Abdelmajid BOUZIDI, **les années 90 de l'économie algérienne**, édition ENAG, alger,1999, Page55.*1998-1993 -2011-2009: دراسات اقتصادية، العدد 18، ص 18. 2008-2004: تومي عبد الرحمان، اشكالية التوازن، العدد19، ص 154، 2012-2013: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق 4 (تابع)

الجدول(09): قيم الاستجابة الدفعية للنموذج الأول

Response of DLEXPO:					
Period	DLEXPO	DLIMPO	DLPIB	DLPOIL	DLTCH
1	0.498157	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.05501)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	-0.179458	0.110485	0.051038	0.078136	0.115293
	(0.08536)	(0.09161)	(0.07407)	(0.07692)	(0.08162)
3	-0.044771	0.102117	0.042853	-0.061590	-0.197690
	(0.09375)	(0.10721)	(0.07603)	(0.08833)	(0.09269)
4	0.087234	-0.056088	0.019464	0.051362	0.042777
	(0.08304)	(0.07731)	(0.07127)	(0.07896)	(0.06602)
5	-0.023281	-0.009658	0.041497	-0.019414	-0.027886
	(0.06533)	(0.05682)	(0.05595)	(0.06123)	(0.05789)
6	0.005127	0.031259	-0.004099	-0.016727	-0.027477
	(0.05325)	(0.03790)	(0.04559)	(0.04760)	(0.04135)
7	0.009490	-0.014151	0.004024	0.016210	-0.015384
	(0.03992)	(0.02475)	(0.03710)	(0.03815)	(0.02971)
8	-0.010504	0.001996	0.022767	-0.004873	-0.010058
	(0.02755)	(0.01841)	(0.02771)	(0.02535)	(0.02373)
9	0.013425	0.006195	0.004838	-0.004643	-0.010860
	(0.02331)	(0.01389)	(0.02184)	(0.01930)	(0.01841)
10	0.001878	-0.002253	-0.000183	0.005180	-0.003838
	(0.01538)	(0.01084)	(0.01761)	(0.01547)	(0.01416)
Response of DLIMPO:					
Period	DLEXPO	DLIMPO	DLPIB	DLPOIL	DLTCH
1	0.033819	0.211479	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.03324)	(0.02335)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.027353	0.015419	0.025276	0.064223	0.005781
	(0.03538)	(0.03930)	(0.03209)	(0.03273)	(0.03467)
3	-0.030211	0.007433	0.046259	-0.010010	-0.007393
	(0.03474)	(0.04223)	(0.02889)	(0.03068)	(0.03326)
4	0.027130	0.007081	0.001045	-0.018325	-0.016916
	(0.02465)	(0.02514)	(0.02381)	(0.02278)	(0.02363)
5	-0.000582	-0.012030	-0.009614	0.014343	-0.001199
	(0.01866)	(0.01643)	(0.01923)	(0.01591)	(0.02015)
6	-0.014463	0.003581	0.014596	-0.009143	-0.015714
	(0.01654)	(0.01202)	(0.01484)	(0.01404)	(0.01361)
7	0.011722	0.001605	0.004484	0.000944	-0.002633
	(0.01216)	(0.00895)	(0.01261)	(0.01198)	(0.01118)
8	0.002725	-0.002029	-0.001234	0.003491	-0.001266
	(0.00987)	(0.00761)	(0.00979)	(0.00940)	(0.00957)
9	-0.004305	0.002845	0.005210	-0.004309	-0.005082
	(0.00759)	(0.00512)	(0.00797)	(0.00676)	(0.00705)
10	0.002439	0.000263	0.001526	0.001596	-0.002858
	(0.00554)	(0.00371)	(0.00651)	(0.00529)	(0.00581)
Response of DLPIB:					
Period	DLEXPO	DLIMPO	DLPIB	DLPOIL	DLTCH
1	0.003804	0.018732	0.040294	0.000000	0.000000
	(0.00695)	(0.00662)	(0.00445)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.015588	0.013862	-0.012502	0.013584	0.000342
	(0.00803)	(0.00851)	(0.00681)	(0.00682)	(0.00722)
3	-0.002995	-0.000964	0.005357	-0.008377	-0.006075
	(0.00818)	(0.00970)	(0.00688)	(0.00756)	(0.00813)
4	-0.006852	0.000138	0.010512	0.000718	-0.004302
	(0.00662)	(0.00675)	(0.00571)	(0.00615)	(0.00626)
5	0.006662	0.000360	-0.004263	0.002505	-0.004960
	(0.00561)	(0.00461)	(0.00528)	(0.00525)	(0.00475)
6	0.000794	-0.001416	0.003647	-0.002923	0.000114

	(0.00466)	(0.00371)	(0.00418)	(0.00418)	(0.00392)
7	-0.002474	0.001370	0.002869	0.000573	-0.002710
	(0.00392)	(0.00289)	(0.00370)	(0.00373)	(0.00307)
8	0.002129	0.000658	-0.001379	0.000677	-0.002286
	(0.00292)	(0.00206)	(0.00299)	(0.00296)	(0.00254)
9	0.000198	-0.000823	0.002421	-0.000854	-0.000264
	(0.00228)	(0.00167)	(0.00239)	(0.00199)	(0.00223)
10	-0.000506	0.000670	0.000907	0.000268	-0.001152
	(0.00192)	(0.00131)	(0.00203)	(0.00172)	(0.00177)
Response of DLPOIL:					
Period	DLEXPO	DLIMPO	DLPIB	DLPOIL	DLTCH
1	0.145779	0.131464	-0.015556	0.229475	0.000000
	(0.04440)	(0.03874)	(0.03588)	(0.02534)	(0.00000)
2	0.034066	0.117668	0.100515	-0.062264	0.057338
	(0.05482)	(0.05856)	(0.04619)	(0.04648)	(0.04935)
3	-0.008376	0.031766	0.053006	-0.000433	-0.021220
	(0.05380)	(0.06460)	(0.04533)	(0.04873)	(0.05285)
4	-0.007866	-0.003748	-0.047807	0.037847	-0.036530
	(0.04116)	(0.04451)	(0.03857)	(0.03706)	(0.03784)
5	0.000814	-0.015417	0.044951	-0.039613	-0.018780
	(0.03213)	(0.02906)	(0.03266)	(0.02732)	(0.03032)
6	0.005440	0.000324	0.015217	0.013029	0.000645
	(0.02753)	(0.02132)	(0.02496)	(0.02390)	(0.02325)
7	0.008406	0.006541	-0.018602	0.002974	-0.016836
	(0.02278)	(0.01777)	(0.02136)	(0.02188)	(0.01796)
8	-0.005095	-0.001926	0.019501	-0.010064	-0.003810
	(0.01549)	(0.01140)	(0.01654)	(0.01521)	(0.01515)
9	-0.000384	0.001780	0.005729	0.007020	-0.006516
	(0.01363)	(0.00968)	(0.01340)	(0.01168)	(0.01264)
10	0.007126	0.001450	-0.003950	-0.001354	-0.004999
	(0.01086)	(0.00746)	(0.01142)	(0.01046)	(0.00933)
Response of DLTCH:					
Period	DLEXPO	DLIMPO	DLPIB	DLPOIL	DLTCH
1	0.040441	-0.041921	-0.013399	-0.005410	0.121310
	(0.02066)	(0.01963)	(0.01902)	(0.01895)	(0.01340)
2	-0.026573	-0.001876	-0.060657	-0.002613	0.026977
	(0.02374)	(0.02601)	(0.02075)	(0.02062)	(0.02211)
3	-0.023797	0.001337	-0.038796	-0.001839	0.021676
	(0.02394)	(0.02876)	(0.02030)	(0.02090)	(0.02248)
4	-0.003585	-0.015292	-0.003256	0.005579	0.028303
	(0.01718)	(0.01983)	(0.01714)	(0.01524)	(0.01757)
5	0.001618	-0.000437	-0.019041	0.003060	0.027164
	(0.01297)	(0.01435)	(0.01468)	(0.01114)	(0.01624)
6	-0.001859	4.90E-05	-0.017787	-0.003670	0.016083
	(0.01187)	(0.01061)	(0.01320)	(0.00905)	(0.01421)
7	-0.009147	-0.002911	-0.008217	0.003123	0.013343
	(0.00895)	(0.00805)	(0.01173)	(0.00668)	(0.01362)
8	-0.001578	-0.001235	-0.008049	0.000917	0.009014
	(0.00644)	(0.00648)	(0.00987)	(0.00429)	(0.01217)
9	0.000917	-0.001930	-0.006549	-0.000419	0.010494
	(0.00541)	(0.00508)	(0.00854)	(0.00338)	(0.01057)
10	-0.003155	-0.000800	-0.005244	0.000692	0.006830
	(0.00398)	(0.00386)	(0.00743)	(0.00281)	(0.00916)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

الملحق 4 (تابع)

الجدول رقم (10): قيم دوال الاستجابة الدفعية للنموذج الثاني

Response of DLFDI:			
Period	DLFDI	DLGROW	DLINDOUV
1	1.273494	0.000000	0.000000
	(0.14804)	(0.00000)	(0.00000)
2	**-0.589902**	**-0.281906**	**0.145384**
	(0.18012)	(0.18733)	(0.20665)
3	**0.340033**	**0.253722**	**-0.063428**
	(0.16499)	(0.19324)	(0.07496)
4	**-0.202677**	**-0.200537**	**0.050699**
	(0.13672)	(0.16548)	(0.05929)
5	**0.129709**	**0.143751**	**-0.032398**
	(0.11011)	(0.13616)	(0.04146)
6	**-0.084890**	**-0.100442**	**0.022347**
	(0.08700)	(0.10880)	(0.03040)
7	**0.056592**	**0.068973**	**-0.015025**
	(0.06770)	(0.08528)	(0.02231)
8	**-0.038002**	**-0.047055**	**0.010197**
	(0.05199)	(0.06578)	(0.01640)
9	**0.025633**	**0.031979**	**-0.006899**
	(0.03947)	(0.05008)	(0.01205)
10	**-0.017324**	**-0.021697**	**0.004674**
	(0.02967)	(0.03771)	(0.00884)
Response of DLGROW:			
Period	DLFDI	DLGROW	DLINDOUV
1	**-0.011948**	**1.509237**	**0.000000**
	(0.24812)	(0.17545)	(0.00000)
2	**-0.179558**	**-0.823278**	**0.155507**
	(0.23357)	(0.23832)	(0.24476)
3	**0.218592**	**0.456982**	**-0.070540**
	(0.20948)	(0.24493)	(0.09166)
4	**-0.172927**	**-0.283364**	**0.056337**
	(0.16966)	(0.20611)	(0.07060)
5	**0.127335**	**0.181285**	**-0.036323**
	(0.13467)	(0.16720)	(0.04876)
6	**-0.089263**	**-0.119617**	**0.025081**
	(0.10525)	(0.13209)	(0.03574)
7	**0.061574**	**0.079849**	**-0.016893**
	(0.08126)	(0.10263)	(0.02617)
8	**-0.042057**	**-0.053710**	**0.011469**
	(0.06202)	(0.07861)	(0.01923)
9	**0.028609**	**0.036246**	**-0.007763**
	(0.04685)	(0.05951)	(0.01411)
10	**-0.019418**	**-0.024506**	**0.005260**
	(0.03507)	(0.04461)	(0.01034)
Response of DLINDOUV:			
Period	DLFDI	DLGROW	DLINDOUV
1	**0.016968**	**-0.024805**	**0.118032**
	(0.01993)	(0.01962)	(0.01372)
2	**0.021331**	**-0.015457**	**0.026327**
	(0.01613)	(0.01811)	(0.01993)
3	**-0.002153**	**-0.001901**	**0.006844**
	(0.00616)	(0.00755)	(0.01040)
4	0.002746	5.11E-05	0.001120
	(0.00381)	(0.00461)	(0.00343)
5	**-0.001030**	**-0.000876**	**0.000575**
	(0.00235)	(0.00303)	(0.00131)
6	**0.000712**	**0.000584**	**-7.73E-05**
	(0.00165)	(0.00207)	(0.00054)
7	**-0.000419**	**-0.000461**	**0.000124**
	(0.00113)	(0.00144)	(0.00033)
8	**0.000278**	**0.000318**	**-6.73E-05**
	(0.00080)	(0.00100)	(0.00022)
9	**-0.000183**	**-0.000221**	**4.94E-05**
	(0.00056)	(0.00070)	(0.00016)
10	**0.000123**	**0.000151**	**-3.26E-05**
	(0.00039)	(0.00049)	(0.00011)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews8*

الملحق 4 (تابع)

الجدول(11): الإحصائيات المتعلقة بالدراسة القياسية (القيم بالدولار)

السنوات	PIB/ h	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الاستثمارات	indouv	سعر البترول	سعر صرف الدينا ر مقابل الدولار
1970	1935	1259	1010	248-	80,12	51,23	1,21	3,85
1971	1669	1228	857	371-	0,60	46,11	1,7	3,97
1972	2071	1491	1304	187-	41,49	46,18	1,82	4,15
1973	2092	2241	1889	353-	51,00	57,09	2,7	4,16
1974	2189	4024	4259	235	358,00	74,24	11	3,95
1975	2737	5993	4292	1702-	119,00	76,85	10,43	4,18
1976	2357	5318	4977	341-	187,00	70,17	11,6	3,96
1977	2412	7102	5805	1297-	178,45	72,33	12,5	4,48
1978	2670	8675	6117	2558-	135,15	65,7	12,79	4,91
1979	2609	8410	9873	1463	25,69	64,01	29,12	4,94
1980	2609	10552	15613	5061	348,67	64,68	35,52	3,84
1981	2604	11259	13283	2024	13,21	65,46	34	4,32
1982	2682	10743	11481	738	53,60	59,92	32,38	4,59
1983	2736	10415	11183	768	0,42	53,74	29,04	4,78
1984	2798	10292	11869	1577	0,80	53,18	28,02	4,98
1985	2813	9840	10145	305	0,40	50,33	27,01	5,03
1986	2742	9213	7820	1393-	5,32	36,03	13,53	4,71
1987	2645	7056	8233	1177	3,71	32,68	17,73	4,84
1988	2547	7323	8104	781	13,02	38,11	14,24	5,93
1989	2590	9208	8968	240-	12,09	47,15	17,31	7,61
1990	2544	9684	11304	1620	40,00	48,38	22,26	8,93
1991	2453	7681	12101	4420	80,00	52,72	18,62	18,13
1992	2439	8406	10837	2431	30,00	49,19	18,44	22,43
1993	2335	8788	1091	1303	0,00	44,92	16,33	23,38
1994	2266	9365	8340	1025-	0,00	48,58	15,53	36,32
1995	2307	10761	10240	521-	0,00	55,19	16,86	47,68
1996	2359	9098	13375	4277	270,00	53,71	20,29	54,7441
1997	2345	8687	13889	5202	260,00	52,24	18,86	57,7166
1998	2427	9403	10213	810	606,60	45,09	12,28	58,7696
1999	2468	9164	12522	3358	291,60	50,49	17,44	66,6402
2000	2487	9173	22031	12858	280,10	62,53	27,6	75,285
2001	2567	9940	19132	9192	1 107,90	57,85	23,12	77,2647
2002	2676	12009	18825	6816	1 065,00	60,48	24,36	79,685
2003	2831	13534	24612	11078	633,70	62,14	28,1	77,3912
2004	2912	18308	32083	13775	881,90	65,72	36,05	72,0653
2005	3039	20357	46001	25644	1 081,10	71,92	50,59	73,3649
2006	3041	21456	54613	33157	1 795,40	70,55	61	72,6459
2007	3092	27631	60163	32532	1 661,80	70,68	69,04	69,3676
2008	3098	39479	79298	39819	2 593,60	83,6	94,1	64,5684
2009	3091	39294	45194	5900	2 746,40	87,99	60,86	72,646
2010	3144	40473	57053	16580	2 264,00	69,86	77,38	74,408
2011	3172	74247	73489	26242	2 571,00	67,71	107,46	72,8535
2012	3215	47490	71866	24376	2 581,00	66,85	109,45	77,552
2013	3241	55028	64974	9946	1 499,00	63,42	107,87	79,3808

من اعداد الباحثة انطلاقا من :

- *http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur*
- *http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/*
- مركز الاحصائيات والاعلام الألي للجمارك
- *http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.PCAP.KD*
  PIB 2012/12/04 *اطلع عليه يوم*
- *http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data?variable=BNCABFUNDCD_&region=MNA consulter le 06/06/2015.*
- *http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.*
- *ministère des finances algériennes.*

الملخص

هدفت هذه الأطروحة إلى اختبار أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. تمّ التطرق في جانبها النظري إلى التجارة الدولية ونظرياتها، ثم التّحرير التّجاري والنمو الاقتصادي والعلاقة المفسرة لهما، بعد ذلك تم تقديم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية، ومجهودات الدولة من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي خاصة في ظل برنامج انعاش ودعم النمو.

من أجل فحص أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970−2013) تمّ بناء نموذجين، استخدمنا في النموذج الأول النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد كمتغير تابع والصادرات والواردات، سعر النفط وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، باستعمال اختبار **جوهانسون**، تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات النموذج على المدى الطويل، وبعد تطبيق سببية **جرانجر** اتضح أنّ الناتج الداخلي للفرد يتأثر بسعر النفط والواردات، ويؤثر بدوره في سعر النفط وسعر الصرف، في حين لم تتضح العلاقة السببية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام للفرد.

أما في النموذج الثاني فقد تم اختبار أثر الانفتاح التّجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد باستعمال اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الابطاءARDL، وخلصنا إلى أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، لكن غابت العلاقة السببية بينها.

الكلمات المفتاحية: الحماية التّجارية، النمو الاقتصادي، التّحرير التّجاري، التّجارة الدولية، الصادرات، الواردات، الميزان التّجاري.

Résumé

Le but de cette thèse est de tester l'impact de la libération du commerce sur la croissance économique en Algérie. Dans la partie théorique, on a entamé les théories du commerce international, la libération du commerce et sa relation avec la croissance économique.

Ensuite, l'étude a passé aux étapes du commerce extérieur algérien ainsi que les efforts commises par l'état pour améliorer les taux de croissance économique particulièrement, dans les programmes de relance et soutenir de la croissance.

Afin d'examiner l'impact de la libéralisation du commerce sur la croissance économique en Algérie durant la période (1970-2013) .Deux model ont été construite, Nous avons utilisé dans le premier le PIB/h comme variable dépendante mesurant la croissance économique, les exportations, les importations, le prix du pétrole et les taux de change, comme variables indépendantes. A l'aide du test ***Johnson,*** *Nous avons conclue qu'il y a une co-intégration entre les variables du modèle à long terme, et après l'application de la causalité de* ***Granger*** *on a constaté que le PIB /h est influencé par le prix du pétrole et les importations, et il influe à son tour, sur le prix du pétrole et le taux de change, aussi 'il n y a pas de lien de causalité entre les exportations et le PIB/h.*

Quant au second modèle on a testé l'impact de la libéralisation du commerce et des IDE au PIB/h à l'aide du modèle ARDL, dont il existe une relation à long terme entre les variables, mais sans lien de causalité entre eux.

Mots clés*: Le protectionnisme commercial, croissance économique, libéralisation du commerce, commerce international, exportations importations, balance commerciale.*

Abstract

This dissertation aimed to examine the effect of trade openness on economic growth in Algeria. In its theoretical part, the present study provided the theories of international trade, trade openness and economic growth, after that it discussed the stages of Algerian foreign trade and efforts carried by the country to ameliorate economic growth rate, especially in light of revive and support growth program.

In order to investigate the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period (1970-2013), two models have been built, in the first one we used growth rate measured by GDP /capita as a dependent variable, exports, imports, price of oil and exchange rate as independents variables, using Johansson test, results showed the presence of synchronous integration relationship between model variables on the long term, after the application of Granger causality it appear that GDP/capita is influenced by the oil price and imports, and it affect oil price and exchange rate, while the causal relationship between exports and GDP/capita was not clear.

In the second model we tested the effect of trade liberalization and foreign direct investment on GDP/capita by using auto-regressive distributed lag model (ARDL), findings indicated existence of long-term relationship between variables, but the causal relationship between them was not clear.

Key words: *trade protectionism, economic growth, trade liberalization, international trade, exports, imports, trade balance.*